

المَشْرِعُ النُّوَوِيُّ

مِنْ مَنَهاجِ النُّوَوِيِّ

تَأْلِيفُ الْعَلَّامَةِ الْفَقِيهِ الْمُحَدِّثِ
مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَرَاغِيِّ
(٧٧٥ - ٨٥٩ هـ)

عَنْهُ

أَنْوَرِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِيِّ الدَّاعِستاني
وَاللَّجَنَةُ الْعِلْمِيَّةُ بِدَارِ بَابِ الْأَبْوَابِ
بِالتَّعَاوُنِ مَعَ الشَّيْخِ طَهِّ الْمَعْرُوفِيِّ الدَّاعِستاني

المَجْلَدُ الثَّانِي

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي الدِّفْنِ وَمَا يَتَّبَعُهُ

دار الضيافة

للشريعة والتربية
الكويت

عليه إحياء التراث

والخدمات الرقمية
لندن - مصر

المَشْرِعُ السَّرِيُّ

مِنْ مَنَاجِ التَّوَيِّ

٢

علم الإحياء التراث

والخدمات التوثيقية



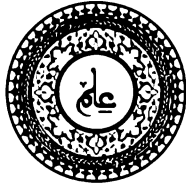
جمهورية مصر العربية - القاهرة

التجمع الخامس - الحي الثالث - فيلا 152

الهاتف: 00201127999511

International library of manuscripts (ILM)

1155726



لتجنيء التراث وللمناصب القريبة

بنا الطائفة: بيروت - لبنان
التجليد الفني: شركة فؤاد البشير للتجليد ش.م.م.
بيروت - لبنان



دار الضيافة
للتنشيط والتوثيق

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ - ٢٠٢٤

دار الضيافة

للتنشيط والتوثيق



الكويت - حولي - شارع الحسن البصري

ص.ب. ١٣٤٦ مولي

الربيعي ٣٢٠١٤٠

تلفاكس: ٠٠٩٦٥٢٦٥٨١٨٠

نقال: ٠٠٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١٠

رقم الإيداع المحلي: 2017/23123

رقم الإيداع الدولي: 3-5-85365-977-978

info@ilmarabia.com

Dar_aldehaya2@yahoo.com

Abdou20203@hotmail.com

www.daraldeyaa.net

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت

دار الضيافة للنشر والتوزيع - حولي

تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ نقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

جمهورية مصر العربية

دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة

محمول: ٠٠٢٠١٠٠٣٧٣٩٤٨

محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية

مكتبة الرشد - الرياض
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض
دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة
مكتبة النبي - الدمام

هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠

فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

هاتف: ٤٩٢٥١٩٢

هاتف: ٦٣١١٧١٠

هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦

فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

برمنكهام - بريطانيا

مكتبة سفينة النجاة

هاتف: ٠٠٤٤٧٤٧٢٠٤٢٨٢٤ هاتف: ٠٠٤٤٧٤٩٥٠٧٤٠٢٥

المملكة المغربية

دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء

هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧

الجمهورية التركية

مكتبة الإرشاد - إسطنبول

هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٣٤ فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

جمهورية داغستان

مكتبة ضياء الإسلام
مكتبة الشام - خاسافيورت

هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١ - ٠٠٧٩٨٨٧٣٠٣٠٦

هاتف: ٠٠٧٩٢٨٨٦٦١٤٧٤ - ٠٠٧٩٢٨٨٧٢٩٥٠٥

الجمهورية العربية السورية

دار الفجر - دمشق - حلبوني

هاتف: ٢٢٢٨٣١٦ فاكس: ٢٤٥٣١٩٣

الجمهورية السودانية

مكتبة الروضة الندية - الخرطوم - شارع المطار هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

المملكة الأردنية الهاشمية

دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان

هاتف: ٠٦٤٦٥٣٣٩٠ - ٠٧٨٨٢٩١٣٣٢

دولة ليبيا

مكتبة الوحدة - طرابلس
شارع عمرو ابن العاص

هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.



المَشْرِعُ النُّوَوِيُّ

مِنْ مِنْهَا جِ النَّوَوِيِّ

تَأَلَّفَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهَ الْمُحَدِّثُ
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَرَاغِي
(٧٧٥ - ٨٥٩ هـ)

عُنِيَ بِهِ

أَنُورُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِي الدَّاغِسْتَانِي
وَاللَّجَنَةُ الْعِلْمِيَّةُ بِدَارِ بَابِ الْأَبْوَابِ
بِالتَّعَاوُنِ مَعَ الشَّيْخِ طَهِّ الْمَعْرُصِيِّ الدَّاغِسْتَانِي

المَجْلَدُ الثَّانِي

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي الدَّفْنِ وَمَا يَتَّبَعُهُ

دَارُ الضَّيَاءِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
الْكُوتِ

عَلَيْهِ إِحْيَاءُ الْإِثْرَاتِ

وَالْخِدْمَاتِ الرَّقْمِيَّةِ
لَنْدُن - مِصْر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ عَشَرَ :

النِّيَّةُ .

(باب صفة الصلاة)

أي : كيفيتها .

(أركانها : ثلاثة عشر) .

اعلم : أن الصلاة لها : شروط وأركان ، وأبعض وهيئات :

فالشروط : ما كان واجباً سواء تقدم عليها ؛ كالوضوء والستر والاستقبال ، أم قارنها ؛ كترك المفسدات .

والأركان : الأجزاء التي تركبت الحقيقة منها .

وعلى هذا : يكون الشرط والركن خاصين تحت أعم ، وهو الواجب .

والأبعض : السنن التي تجبر بالسجود .

والهيئات : السنن التي لا تجبر .

قوله : (النية) أي : الركن الأول : النية ؛ لأنها معتبرة مع العبادة مقارنة لأولها ، فكانت ركناً كالتكبير ، وقيل : إنها شرط ؛ لأنه ينوي بها الصلاة ، فلو كانت ركناً لكانت منوية ، واحتاجت إلى نية أخرى ، والجواب : أن المنوي بها ما عداها .

ودليل وجوبها : النص^(١) والإجماع .

(١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » . أخرجه البخاري (١) ، ومسلم =

فَإِنْ صَلَّى فَرَضًا . . وَجَبَ قَصْدُ فِعْلِهِ وَتَعْيِينُهُ .

وَالْأَصَحُّ : وَجُوبُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ

قوله : (فإن صلى فرضاً . . وجب قصد فعله وتعيينه) يعني : أنه يجب أمران ؛ أحدهما : قصد فعل الصلاة المفروضة ، وهو المعبر عنه بقول : (أصلي) ، أو : (أؤدي) ونحوهما ؛ ليمتاز عن سائر الأفعال ، والثاني : تعيينها ؛ من ظهر أو عصر ؛ ليمتاز عن سائر الصلوات .

وتذكير المصنف الضمير يوهم عوده إلى الفرض ، فلا يحسن قوله بعد ذلك : (والأصح : وجوب نية الفرضية) لأن من قصد فعل الفرض . . فقد قصد الفرضية ، فكان الأولى أن يقول : (فعلها وتعيينها) كما في « المحرر » ليعود على الصلاة^(١) .

ولا تجزئ نية : (فريضة الوقت) عن الظهر أو العصر في الأصح ؛ لأن فرض الوقت يصدق على الفائتة التي يتذكرها .

قوله : (والأصح : وجوب نية الفرضية) لتمييز عن صلاة الصبي ، وقيل : لا ؛ لأن الصلاة من البالغ إذا لم تكن معادةً . . لا تكون إلا فرضاً .

قال في « التتمة » : فعلى الأصح : إذا نوى فرض صلاة الظهر . . أجزأه ، وإن نوى فرض الظهر . . أجزأه ، وإن نوى الظهر . . فوجهان ؛ وجه المنع : أن الظهر اسم للوقت لا للعبادة ، قال في « الكفاية » : وكلام غيره يقتضي الجزم بمقابله .

وذكر الرافعي أن الأئمة أطلقوا الوجهين ، ولم يفرقوا بين الصبي

= (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(١) المحرر (١٧٨ / ١) .

دُونَ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْأَدَاءُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ وَعَكْسُهُ .
وَالنَّفْلُ ذُو الْوَقْتِ أَوْ السَّبَبُ كَالْفَرَضِ فِيمَا سَبَقَ ،

والبالغ^(١) ، وقال المصنف في « شرح المذهب » : إن الصواب : أن الصبي لا يشترط في حقه نية الفرضية^(٢) .

قوله : (دون الإضافة إلى الله تعالى) يعني : أنه لا يشترط : أن يقول :
(لله) أو (فريضة الله) لأن العبادة لا تكون إلا لله ، وقيل : يجب .

ولا تجب نية عدد الركعات ، ولا استقبال القبلة ، وفيهما وجه .

نعم ؛ لو نوى الظهر مثلاً ثلاثاً أو خمساً . لم تنعقد .

قوله : (وأنه يصح الأداء بنية القضاء وعكسه) لأن كل واحد منهما يستعمل بمعنى الآخر ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٠٠] أي : أدبتم ، والثاني : لا يصح ، بل يشترط في الأداء نيته ، وفي القضاء نيته ؛ ليمتاز كل عن الآخر ، وقيل : تشترط نية القضاء خاصة ، وقيل : إن كان عليه فائتة . . وجبت نية الأداء في المؤداة ، وإلا . . فلا .

وهذا فيمن ظن خروج الوقت فصلى بنية القضاء ثم بان أنه باق ، أو من ظن بقاء الوقت لغيم وصلى بنية الأداء ثم بان فواته .

أما من نوى الأداء في وقت القضاء ، أو عكسه عالماً بالحال . . فقد صرح الأصحاب : بأنه لا تصح صلاته بلا خلاف ؛ لتلاعبه ، حكاه في « شرح المذهب »^(٣) .

قوله : (والنفل ذو الوقت أو السبب كالفرض فيما سبق) أي : في اشتراط

(١) الشرح الكبير (٤٦٨ / ١) .

(٢) المجموع (٢٣٥ / ٣) .

(٣) المجموع (٢٣٥ / ٣) .

وَفِي نِيَّةِ النَّفْلِ وَجْهَانِ .

نية فعل الصلاة والتعيين ؛ ككونها^(١) : وترأ أو ضحى ، أو سنة الظهر أو سنة العصر ، أو سنة الصبح أو ركعتي الفجر ، أو صلاة عيد الفطر أو الأضحى ، أو الكسوف أو الاستسقاء .

وقيل : تكفي فيما سوى ركعتي الفجر من الرواتب نية أصل الصلاة ، وإذا أوتر بأكثر من ركعة بتسليمة.. نوى بالجميع الوتر ، وإن كان بتسليمتين فأكثر.. نوى بالركعة الواحدة الوتر ، وكذا بكل ركعتين قبلها على الأصح ، وقيل : صلاة الليل ، وقيل : سنة الوتر ، وقيل : مقدمته .

والخلاف في الأولوية دون الاشتراط ؛ كما جزم به في « شرح المذهب »^(٢) .

ومقتضى كلام المصنف : اشتراط التعيين في ركعتي الإحرام ، والطواف ، والتحية ، وسنة الوضوء وهو كذلك ؛ لأنها من ذوات السبب ؛ كما صرحوا به في الأوقات المنهي عنها ، قاله الإسنوي ، وفي « المهمات » عن « الكفاية » : أن الأصحاب صرحوا بالتعيين في ركعتي الإحرام والطواف ، وأنه قال : لا يشترط في التحية بلا شك ، قال الإسنوي : ويتجه : إلحاق سنة الوضوء بها^(٣) .

قوله : (وفي نية النافلة وجهان) أي : كما في اشتراط الفرضية في الفرض .

(١) وفي (أ) و(ب) : (لكونه) ، ولعله : (ككونها) فسقط رأس الكاف فحصل ما حصل ؛

كما يقع كثيراً في النسخ الخطية .

(٢) المجموع (٢٣٦/٣) .

(٣) المهمات (١٩/٣) .

قُلْتُ : الصَّحِيحُ : لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ النَّفْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَيَكْفِي فِي النَّفْلِ الْمُطْلَقِ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ .
وَالنِّيَّةُ بِالْقَلْبِ ، وَيُنْدَبُ النُّطْقُ قُبِيلَ التَّكْبِيرِ .
الثَّانِي : تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ .

وعبارة « المحرر » : (الوجهان)^(١) وهو أولى ، قاله الإسني .
وإنما حذف المصنف الألف واللام ؛ لأن فيهما إيهام تصحيح اشتراط
النفلية ، وقد صحح خلافه فقال : (قلت : الصحيح : لا تشترط نية النفلية ،
والله أعلم) ، وصوب في « الروضة » : الجزم بعدم الاشتراط فيه وفي النفل
المطلق^(٢) .

قوله : (ويكفي في النفل المطلق) وهو : ما لا وقت له ولا سبب (نية
فعل الصلاة) لأن النفل أدنى درجات الصلاة ، فإذا قصدتها . فقد حصل ،
ولا تشترط نية عدد ، فإذا أطلق . . فله أن يصلي ما شاء .
قوله : (والنية بالقلب) لأنها القصد ، فلا يكفي النطق مع غفلته ،
ولا يضر عدم النطق بما فيه ، ولا النطق بخلافه ؛ كما إذا قصد الظهر وسبق
لسانه إلى العصر .

قوله : (ويندب النطق) يعني : بها (قبيل التكبير) وقيل : يجب .
قوله : (الثاني : تكبيرة الإحرام) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مِفْتَاحُ
الصَّلَاةِ الطُّهُورُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَخْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » . رواه الإمام الشافعي
وأحمد وأصحاب السنن إلا النسائي ، وصححه الحاكم وابن السكن^(٣) .

(١) المحرر (١ / ١٧٩) .

(٢) روضة الطالبين (١ / ٣٣٥) .

(٣) أخرجه الشافعي في « المسند » (١٣٤) ، وأحمد في « مسنده » (١٠٢١) ، وأبو داود =

وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْقَادِرِ : (اللهُ أَكْبَرُ) ،

وقال صلى الله عليه وسلم للأعرابي : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ .. فَكَبِّرْ » .
متفق عليه^(١) .

وسميت تكبيرة الإحرام ؛ لأنه دخل بها في عبادة تحرم فيها أمور .
قوله : (ويتعين على القادر : الله أكبر) لحديث أبي حميد الساعدي
قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة .. استقبل
القبلة ، ورفع يديه ، وقال : « اللهُ أَكْبَرُ » . رواه ابن ماجه وابن خزيمة ،
وصححه ابن حبان^(٢) .

ولأنه التكبير المأثور على ألسنة السلف والخلف ، ولا يجزى : (الله
الكبير) لفوات مدلول (أفعل) وهو التفضيل ، وفي وجه شاذ : يجزى :
(الرحمن الرحيم أكبر) .

ولو قال : (الله أجل) أو : (أعظم) .. لم يجزئه بطريق الأولى ؛ لأنه
لا يسمى تكبيراً .

والحكمة في افتتاح الصلاة بالتكبير : استحضر المصلي عظمة من تها
لخدمته ، والوقوف بين يديه .

ويصح حذف همزة الجلالة إذا اتصل التكبير بما قبله ؛ ككلام
المصنف^(٣) ، وكقول المصلي : (مأموماً الله أكبر) كذا جزم به في « شرح

= (٦١) ، والترمذي (٣) ، وابن ماجه (٢٧٥) ، والحاكم (١٣٢ / ١) عن علي رضي الله
عنه .

(١) صحيح البخاري (٧٥٧) ، صحيح مسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) سنن ابن ماجه (٨٦٢) ، صحيح ابن خزيمة (٥٨٧) ، صحيح ابن حبان (١٨٦٥) .
(٣) أي : كقوله في المتن السابق .

وَلَا تَضُرُّ زِيَادَةُ لَا تَمْنَعُ الْأَسْمَ ؛ كـ (اللهُ الْأَكْبَرُ) ، وَكَذَا : (اللهُ الْجَلِيلُ أَكْبَرُ) فِي الْأَصَحِّ ، لَا : (أَكْبَرُ اللهُ) عَلَى الصَّحِيحِ .

المذهب « ، لكن الحذف خلاف الأولى^(١) ، قاله القمولي .

فرع : يجب في التكبير وفي سائر الأقوال الواجبة أن يكون بحيث يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع ولا مانع من لغط وغيره .

قوله : (ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم) أي : اسم التكبير (كالله الأكبر) لأنه يدل على التكبير ، وعلى زيادة مبالغة في التعظيم ، وهو الإشعار بالتخصيص ، فصار كقوله : (الله أكبر من كل شيء) ، وعن القديم : أنه لا يجزئ .

قوله : (وكذا : الله الجليل أكبر في الأصح) قياساً على : (الله الأكبر) ، والثاني : تضر ؛ لأن الزيادة هنا مستقلة ، فغيرت النظم .

وصورة المسألة : أن يكون الفاصل يسيراً كما مثل ، ومثله الرافي بقوله : (الله عز وجل أكبر) ، فإن كان كثيراً . . ضر ، ومثله الرافي بقوله : (الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس أكبر) ، وفي « الكفاية » وجه : أنه لا يضر^(٢) .

قوله : (لا : أكبر الله على الصحيح) أي : فإنه لا يجزئ ، وكذلك : (الأكبر الله) وهو المنصوص فيهما ، ونص في السلام على أجزاء (عليكم السلام) ، فقليل : على قولين ؛ أحدهما : المنع في السلام والتكبير ، والثاني : الإجزاء فيهما ، والمذهب : تقرير النصين .

(١) المجموع (٢٤٣/٣) .

(٢) الشرح الكبير (٤٧٣/١) ، كفاية النبيه (٨٦/٣) . وفي عبارة الرافي زيادة : (الرحمن الرحيم) بعد (هو) ، وهي غير موجودة في (أ) و (ب) .

وَمَنْ عَجَزَ . . تَرْجَمَ ، وَوَجَبَ التَّعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ .

والفرق : أن هذا لا يسمى تكبيراً ، وذاك يسمى تسليماً ، وقيل : إن قال :
(الأَكْبَرُ الله) . . أجزأ ، وإلا . . فلا .

قوله : (ومن عجز . . ترجم) أي : أتى بمدلول التكبير بأي لسان كان على
الأصح ؛ لأنه ركن عجز عنه ، فلا بد له من بدل ، والترجمة أقرب إليه من غيره
فتعينت . وقيل : تتعين أولاً السريانية أو العبرانية ، فإن عجز . . فالفارسية ،
فإن عجز . . فما شاء .

وعلم من كلامه : أن التكبير بالعربية واجب ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم
يكبر إلا بها .

قوله : (ووجب التعلم إن قدر) أي : سواء قدر عليه في موضعه ، أو
بالسفر ؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به . . فهو واجب ، وقيل : لا يجب السفر
له .

ولا يجوز الاقتصار على الترجمة في أول الوقت إذا قدر على التعلم
والإتيان بها في آخر الوقت ، فإن أخرج مع القدرة وضاق الوقت ولم يتعلم . . فلا
بد من الصلاة بالترجمة ؛ لحرمة الوقت ، ثم يقضي ، وفي وجه : لا يجب
القضاء .

ولو لم يجد من يعلمه ، أو وجد ولكن كان ما أدركه من الوقت قليلاً
لا يمكنه التعلم فيه ، أو واسعاً لكنه للبلادة لا يتعلم إلا في أكثر منه . . فهو في
هذه الأحوال كالعاجز ، فيصلي بالترجمة ولا قضاء .

وأما^(١) الأخرس . . فيجب عليه أن يحرك لسانه وشفثيه ولهاته بالتكبير قدر
إمكانه ، وهكذا في التشهد والسلام .

(١) وفي (ب) : (أما) .

وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ،

قوله : (ويسن رفع يديه في تكبيره حذو منكبيه) للإجماع ؛ كما نقله ابن المنذر^(١) .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة . . رفع يديه حذو منكبيه . متفق عليه^(٢) .

والمراد : أن تحاذي راحته منكبيه ، وإبهامه شحمتي أذنيه ، ورؤوس أصابعه أعلى أذنيه ، وبهذا جمع الشافعي رضي الله عنه بين الروايات^(٣) ، وفي قول : إنه يرفع إلى أن يحاذي رؤوس أصابعه منكبيه .

ولو قطعت يده من الكوع . . رفع الساعد ، أو من المرفق . . رفع العضد في الأصح .

ويستحب : كشف اليدين عند الرفع ، وأن يفرق أصابعهما تفريقاً وسطاً ، قاله الرافعي تبعاً للإمام والغزالي^(٤) ، والمشهور في « شرح المذهب » ، وصححه في « التحقيق » : استحباب المبالغة في التفريق^(٥) .

ويستحب : أن يأتي بالتكبير مبيناً بلا مد ، فلو أتى به على صورة الاستفهام ، أو زاد بين الكلمتين واواً ساكنةً أو متحركةً ، أو زاد ألفاً بعد الباء . . لم يصح تكبيره .

وحذو ؛ بالذال المعجمة معناه : مقابل .

(١) الإجماع (ص : ١٧) .

(٢) صحيح البخاري (٧٣٥) ، صحيح مسلم (٣٩٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) راجع « الأم » (٢/٢٣٤) وما بعدها .

(٤) الشرح الكبير (١/٤٧٩) ، نهاية المطلب (٢/١٣٣) ، الوسيط (١/٢١١) .

(٥) المجموع (٣/٢٥٣-٢٥٤) ، التحقيق (ص : ٢٤٧-٢٤٨) .

وَالْأَصَحُّ : رَفَعُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ .

وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ ،

قوله : (والأصح : رفعه مع ابتدائه) أي : مع ابتداء التكبير ؛ للحديث^(١) ، ولا استحباب في الانتهاء ؛ كما أفهمه ، بل إن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع ، أو بالعكس . . أتم الآخر ، وصحح في « شرح المذهب » وغيره ، ونقله عن النص : أنه يجعل انتهاء الرفع والتكبير معاً كما في ابتدائهما^(٢) . وقيل : يرفع غير مكبر ثم يكبر ويداه قَارَّتَانِ ، فإذا فرغ . . أرسلهما ، واختاره السبكي تبعاً للبعوي^(٣) .

وقيل : يرفع غير مكبر ثم يتدئ التكبير مع ابتداء الإرسال وينهيه مع انتهائه .

ثم قيل : هذه الأوجه خلاف ، وقيل : إن الكيفيات كلها على السواء ، ونقله في « الوسيط » عن المحققين^(٤) .

وإذا أرسل يديه . . فقليل : يرسلهما إرسالاً بليغاً ، والأصح من « زوائده » : أنه يرسلهما إرسالاً خفيفاً إلى تحت الصدر ، ثم يضع اليمنى على اليسرى^(٥) .

قوله : (ويجب قرن النية بالتكبير) أي : بجميعه ؛ بأن يستحضر جميع

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥) ، ومسلم (٣٩٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وراجع « فتح الباري » (٤٥٧/٢) .

(٢) المجموع (٢٥٤/٣) .

(٣) التهذيب (٨٩/٢) .

(٤) الوسيط (٢١٣/١) ، وعبارته : (ثم قال المحققون : ليس اختلافاً ، بل صحت الروايات كلها ، فنقبل الكل ونجوزها على نسق واحد) .

(٥) روضة الطالبين (٣٣٩/١) .

وَقِيلَ : يَكْفِي بِأَوَّلِهِ .

الثالثُ : الْقِيَامُ فِي فَرَضِ الْقَادِرِ .

الواجب - من نية فعل الصلاة ، وكونها ظهراً مثلاً ، وكونها فرضاً - من أول التكبير إلى آخره ؛ لأن التكبير من الصلاة ، فلا يجوز الإتيان بشيء منه قبل تمام النية . وقيل : تجب مقارنتها بجميعه ، ولكن يكفي التوزيع ؛ بأن يبتدئ بها مع ابتداء التكبير ويفرغ منها مع فراغه .

قوله : (وقيل : يكفي بأوله) لأن استصحاب النية في دوام الصلاة لا يجب ، وقال الرافعي في (الطلاق) : إنه الأظهر^(١) ، واختار المصنف في « شرح المذهب » و« شرح الوسيط » تبعاً للإمام والغزالي في « الإحياء » : أنه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضراً للصلاة^(٢) ، قال السبكي : وهو الصواب .

وعلم من كلام المصنف : أنه لا يكفي تقديم النية على التكبير .

ولا يشترط استحضارها بعده ذكراً ، وهو كذلك ، بل يجب ألا يأتي بما ينافيها بلا خلاف ؛ كما قاله السبكي .

فلو نوى في أثناء الصلاة الخروج منها ، أو تردد فيه . . بطلت .

ولو نوى في الركعة الأولى الخروج في الثانية ، أو علقه بشيء يوجد فيها . . بطلت على الصحيح .

ولو علقه بما يحتمل حصوله وعدمه . . بطلت في الحال على الأصح .

قوله : (الثالث : القيام في فرض القادر) لقوله صلى الله عليه وسلم

(١) الشرح الكبير (٥٢٦/٨) .

(٢) المجموع (٢٣٣/٣) ، نهاية المطلب (١١٧/٢) ، إحياء علوم الدين (٧٠٧/١) .

وَشَرْطُهُ : نَصَبُ فَقَارِهِ ، فَإِنْ وَقَفَ مُنْحِنِيًّا أَوْ مَائِلًا بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا . . لَمْ يَصِحَّ .

لعمران بن الحصين : « صَلَّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ . . فَقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ . . فَعَلَى جَنْبٍ » . رواه البخاري (١) .

وزاد النسائي : « فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ . . فَمُسْتَلْقِيًا ، لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » (٢) .

ويستثنى : ما إذا أصابه وجع وقال له طيب موثوق به : إن صليت مستلقياً أو مضطجعاً . . أمكن مداواتك ، فإنه يجوز له ترك القيام على الأصح مع قدرته عليه .

وقد يقال : إنه في معنى العاجز ، فلا يَرُدُّ على المصنف .

قوله : (وشرطه : نصب فقاره) بفتح الفاء ، وهي عظام الظهر ؛ لأن اسم القيام دائر معه ، فلا يضر إطراق الرأس بل يستحب .

ومقتضى كلامه : أنه لا فرق بين أن يستند إلى شيء أم لا ، وهو الأصح .

نعم ؛ لو اتكأ بحيث لو رفع قدميه أمكنه البقاء . . لم يصح ؛ لأنه متعلق لا قائم ، إلا أن يحتاج إلى ذلك ولا يقدر على الاستقلال ، فيلزمه في الأصح .

قوله : (فإن وقف منحنيًا أو مائلاً) أي : إلى يمينه أو يساره (بحيث لا يسمى قائماً . . لم يصح) لحديث عمران (٣) .

(١) صحيح البخاري (١١١٧) .

(٢) هذه الزيادة عزاه الحافظ في « التلخيص » (٥٥١ / ١) للنسائي ، ولم نجدها في « السنن الكبرى » ولا في « الصغرى » ، وقد رواها الدارقطني (ص : ٣٨٧ - ٣٨٨) ، والبيهقي في « الكبير » (٣٧٢٨) عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « . . . فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ . . صَلَّى مُسْتَلْقِيًا وَرِجْلَاهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ » .

(٣) أي : المار آنفاً .

فَإِنْ لَمْ يُطِقِ انْتِصَاباً وَصَارَ كَرَاعٍ . . فَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ ، وَيَزِيدُ انْحِنَاءَهُ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ .

وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . . قَامَ وَفَعَلَهُمَا بِقَدْرِ إِمْكَانِهِ .

والانحناء السالب للاسم : أن يصير إلى الركوع أقرب ، وقيل : هو الذي ينتهي إلى الركوع ، فإن فعل ذلك في وقت ثم عاد إلى الانتصاب . . لم يعتد بما قرأه في ذلك الوقت من (الفاتحة) وتبطل صلاته إن كثر ذلك .

ولو انحنى إلى خلفه . . لم تصح صلاته ؛ إذ العبرة في الاستقبال بالصدر .
وقوله : (بحيث لا يسمى قائماً) قيد في المنحني والمائل ، احتراز به :
عن اليسير منهما .

قوله : (فإن لم يطق انتصاباً وصار كَرَاعٍ . . فالصحيح : أنه يقف كذلك)
أي : وجوباً ؛ لأنه قادر على القيام بحسب حاله ، وهو المنصوص ، وقيل :
يلزمه أن يصلي قاعداً ؛ لأن حد الركوع يخالف حد القيام ، فلا يتأدى أحدهما
بالآخر ، فإن قدر عند الركوع على الارتفاع إلى حد الراكعين . . لزمه .

قوله : (ويزيد انحناءه لركوعه إن قدر) لتمييز الواجب عن غيره .

ومقتضى عبارة المصنف وغيره : أن ذلك على سبيل الوجوب .

قوله : (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود . . قام) أي : وجوباً ؛
لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ . . فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »^(١) .

قوله : (وفعلهما بقدر إمكانه) أي : الركوع والسجود ، فيحني صلبه قدر
الإمكان ، فإن لم يطق . . حنى رقبتة ورأسه .

فإن احتاج إلى اعتماد على شيء ، أو إلى أن يميل على جنبه . . لزمه ذلك .

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ، ومسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ . . قَعَدَ كَيْفَ شَاءَ ، وَافْتَرَاشُهُ أَفْضَلُ مِنْ تَرْبُعِهِ فِي
الْأَظْهَرِ

وإن لم يطق الانحناء أصلاً . . أو مأ بهما ؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور .
وإن أمكنه القيام والاضطجاع دون القعود . . أتى بالقعود قائماً ؛ لأنه قعود
وزيادة .

ولو قدر على الركوع دون السجود ؛ فإن قدر على أقله . . أتى به مرتين مرة
للكوع ومرة للسجود ، وكذا إن قدر على أكمله . . فلا يقتصر في الركوع على
الأقل ؛ ليميزه عن السجود ؛ لما فيه من تفويت سنة .
وإن قدر على زيادة . . اقتصر في الركوع على حد الكمال ، وأتى بالزيادة
للسجود .

قوله : (ولو عجز عن القيام . . قعد كيف شاء) لإطلاق حديث
عمران^(١) ، ولا ينقص ثوابه ؛ لأنه معذور ، ولا يعني بالعجز عدم تأتي القيام
فقط ، بل في معناه : خوف الهلاك ، وزيادة المرض ، ولحوق المشقة
الشديدة ، أو خوف الغرق ، أو دوران الرأس في حق راكب السفينة ، حتى لو
عجز عن القيام في أثناءه . . قعد وبني .

وفي « زوائده » : أن إمام الحرمين ضبط العجز : بأن يلحقه بالقيام مشقة
تذهب خشوعه^(٢) ، وقال في « شرح المذهب » : إن المذهب : خلافه^(٣) .

قوله : (وافتراشه) يعني : في موضع قيامه (أفضل من تربعه في الأظهر)
لأنه قعود تعقبه حركة ، وهو قعود العبادة ، فكان أولى من التربع الذي هو

(١) المارآناً .

(٢) روضة الطالبين (٣٤١ / ١) .

(٣) المجموع (٢٦٦ / ٤ - ٢٦٧) .

وَيُكْرَهُ الْإِقْعَاءُ ؛ بِأَنْ يَجْلِسَ عَلَى وَرْكَيْهِ نَاصِباً رُكْبَتَيْهِ ،

قعود العادة ، والثاني : التربع أفضل ، وهو نصه في « البويطي » ، واختاره السبكي ؛ لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي متربعا . رواه النسائي ، وصححه ابن حبان والحاكم^(١) .

وقيل : التورك ؛ لأنه أعون للمصلي ، وقيل : يجلس على رجله اليسرى ، وينصب ركبته اليمنى ؛ لأنه أكثر أدباً ، ويجري هذا الخلاف في قعود النافلة .

والتقييد بالتربع زيادة للمصنف ، وكان تركها أولى ؛ لأن الافتراض أفضل من باقي الهيئات .

قوله : (ويكره الإقعاء) لما روى الحاكم عن الحسن عن سمرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإقعاء في الصلاة ، وقال : صحيح على شرط البخاري^(٢) .

قوله : (بأن يجلس على وركيه ناصباً ركبتيه) الورك : أصل الفخذ ، ومعنى ذلك : أن يلصق أليتيه بالأرض ، وينصب فخذه وساقيه وركبتيه كهيئة المستوفز ، وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى ، ونقل عنه أنه زاد فيه مع ذلك : وضع يديه بالأرض .

ووجه النهي : ما فيه من التشبه بالكلاب والقردة ، وقد صرح بذلك في بعض الروايات^(٣) .

(١) سنن النسائي (١٦٦١) ، صحيح ابن حبان (٢٥١٢) ، المستدرک (٢٥٨ / ١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) المستدرک (٢٧٢ / ١) .

(٣) أخرجه الترمذي (٢٧٤) ، وابن ماجه (٨٩١) ، وأحمد (١٤٦٠٨) عن جابر رضي الله عنه ، وذكر القرد ورد عند أحمد (٧٧١٠) ، والبيهقي في « الكبير » (٢٧٨٢) عن =

ثُمَّ يَنْحَنِي لِرُكُوعِهِ بِحَيْثُ تُحَازِي جَبْهَتُهُ مَا قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ ، وَالْأَكْمَلُ : أَنْ تُحَازِي مَوْضِعَ سُجُودِهِ .

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ .. صَلَّى لِجَنْبِهِ

وقيل : هو أن يضع يديه على الأرض ، ويقعد على أطراف أصابعه ، ومعناه : معنى الأول .

وقيل : هو أن يفترش رجليه ، ويضع أليتيه على عقبيه . وهذا الثالث يكره إلا في الجلوس بين السجدين فإنه سنة ، والافتراش أفضل منه .

وفسر البيهقي المستحب : بأن يضع أطراف أصابعه بالأرض ، وأليتيه على عقبيه ، وفي « البويطي » نحوه^(١) ، وظاهره : نصب قدميه لا فرشهما . قال في « شرح المذهب » : ويكره أيضاً أن يقعد مادّاً رجليه^(٢) .

قوله : (ثم ينحني لركوعه بحيث تحاذي جبهته ما قدام ركبتيه ، والأكمل : أن تحاذي موضع سجوده) يعني : أن المصلي قاعداً للعجز عن القيام إذا أراد الركوع .. انحنى بحيث تحاذي جبهته ما قدام ركبتيه من الأرض ، وهو أقله ، وأكمّله : أن تحاذي جبهته موضع سجوده ، وسجوده كسجود القائم .

فإن عجز في الركوع والسجود عما ذكرنا .. أتى بالممكن . قوله : (فإن عجز عن القعود .. صلى لجنبه) لحديث عمران^(٣) ، ويعتبر

= أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) السنن الكبير (٦٠٢/٣) ، مختصر البويطي (ص : ١٥٣) .

(٢) المجموع (٢٦٧/٤) .

(٣) المارآناً .

الْأَيْمَنَ ، فَإِنْ عَجَزَ . فَمُسْتَلْقِيًا .

هنا في العجز ما سبق في القيام^(١) .

قوله : (الأيمن) أي : استحباباً ؛ لفضيلة التيامن ، فإن صلى على الأيسر . . جاز ؛ لإطلاق الحديث^(٢) .

قوله : (فإن عجز . . فمستلقياً) أي : على ظهره ، ويجعل رجليه إلى القبلة ؛ لما سبق من رواية النسائي^(٣) ، وقيل : يجب أن يصلي أولاً مستلقياً ، فإن عجز . . فعلى الجنب ، وهذا إذا أمكن الاضطجاع والاستلقاء ، فإن أمكن أحدهما فقط . . تعين .

وكلام المصنف يوهم وجوب التيامن ، ويقتضي : أن العاجز عن الأيمن . . يستلقي ولو قدر على الأيسر ولا يصلي عليه ، وليس كذلك .

ويجب أن يأتي بالركوع والسجود إن قدر عليهما ، وإلا . . فيومئ إليهما برأسه ، ويقرب جبهته من الأرض بحسب الإمكان ، ويجعل السجود أخفض من الركوع ، فإن عجز . . أوماً بطرفه ، فإن عجز عن تحريك الأجفان . . أجرى أفعال الصلاة على قلبه .

وكذلك تجزئ القراءة والذكر على قلبه إن اعتقل لسانه ، وكل ذلك على جهة الوجوب على المذهب .

وقيل : إذا عجز عن الإيماء بالرأس . . سقطت الصلاة ، حكاه الرافعي عن « البيان » ، وتعقبه في « المهمات »^(٤) .

(١) أي : آنفاً .

(٢) أي : حديث عمران رضي الله عنه السابق .

(٣) أي : سبق آنفاً .

(٤) الشرح الكبير (٤٨٦ / ١) ، المهمات (٣٩ - ٤٢) ، البيان (٤٤٧ / ٢) .

وَلِلْقَادِرِ التَّنْفُلِ قَاعِدًا ، وَكَذَا مُضْطَجِعًا فِي الْأَصَحِّ .

قوله : (وللقادر التنفل قاعداً) للإجماع ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ صَلَّى قَائِمًا . . فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا . . فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا . . فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ » . رواه البخاري (١) .

والمراد بالنائم : المضطجع .

وهذه الصلاة النافلة مع القدرة على القيام ، وإلا . . لم يكن الأجر على النصف ، وجميع النفل في ذلك سواء ، وقيل : لا يجوز القعود في العيدين ، والاستسقاء ، والكسوف ؛ لندورها .

وإطلاق الكتاب يقتضي : جواز الفرائض للصبي قاعداً ؛ لأنها نافلة في حقه ، وفيه وجهان في « الكفاية » ، قال في « مختصر المهمات » : حكاهما في « البحر » ، وصحح المنع (٢) .

ويقتضي : الجواز أيضاً في الصلاة المعادة ، وكلام الأكثرين يشعر بالمنع .

قوله : (وكذا مضطجعا في الأصح) للحديث (٣) ، والثاني : لا ؛ لفوات صورة الصلاة ، وعلى الأول : يلزمه أن يقعد للركوع والسجود ، وقيل : يومئ بهما أيضاً .

فرع : لو صلى قاعداً أو مضطجعا ، فقدّر على القيام أو القعود . . أتى بالمقدور وبني ، فإن قدر على القيام قبل القراءة . . قام وقرأ ، أو في أثناء القراءة . . وجب تركها في النهوض ؛ ليطمها قائماً ، بخلاف ما إذا عجز في

(١) صحيح البخاري (١١١٥) عن عمران بن حصين رضي الله عنهما .

(٢) كفاية النبيه (٣٠٤ / ٢) ، بحر المذهب (٢٩٦ / ٢) .

(٣) مر تخريجه آنفاً .

الرَّابِعُ : الْقِرَاءَةُ .

وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ دُعَاءُ الْاِفْتِتَاحِ ،

أثنائها وقعد.. فإنه تجب القراءة في الهوي ، وإن قدر بعد تمامها قبل الركوع.. لزمه القيام ليركع منه ، وإن قدر في الركوع قبل الطمأنينة.. ارتفع إلى حد الراكعين فقط ولا ينتصب ، بخلاف ما إذا قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة.. فإنه يقوم ليعتدل مطمئناً ويقنت ، وبعد الطمأنينة في الركوع أو الاعتدال.. لا يلزمه ذلك .

قوله : (الرابع : القراءة) أي : حفظاً أو تلقيناً أو نظراً من مصحف ، وفي قول : لا تجب على المأموم في الصلاة الجهرية ، وقيل : لا تجب عليه في السرية أيضاً ، وهي ركن في النافلة على الأصح في « شرح المذهب »^(١) .

قوله : (ويسن بعد التحرم دعاء الافتتاح) أي : في الفرض والنفل منفرداً كان أو غيره ، فيقول : « وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفاً ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

اللَّهُمَّ ؛ أَنْتَ الْمَلِكُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ، ظَلَمْتُ نَفْسِي ، وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي ، فَاعْفُزْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعاً ؛ إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ » . رواه مسلم من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي

(١) المجموع (٢٧٢-٢٧٣) .

ثُمَّ التَّعَوُّذُ ،

صلى الله عليه وسلم ، زاد ابن حبان في « صحيحه » : « مُسْلِماً » بعد قوله :
 « حَنِيفاً »^(١) .

« وَجَّهْتُ وَجْهِيَ » : قصدت بعبادتي ، « فَطَرُ » : خلق على غير مثال
 سابق ، « حَنِيفاً » : على دين إبراهيم صلوات الله عليه ، النسك : العبادة لله ،
 فهو من ذكر العام بعد الخاص ، « وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ » : لا يتقرب به إليك ، أو
 لا يضاف إليك على انفراده ، وإنك خلقتة بالحكمة ، فهو بالنسبة إليك ليس
 شراً .

وورد في الاستفتاح أحاديث اختار الشافعي هذا^(٢) ؛ لما فيه من موافقة
 ألفاظ القرآن ، ولو دعا بغيره مما ورد كان . . آتياً بالسنة .

والزيادة من قوله : « اللَّهُمَّ ؛ أَنْتَ الْمَلِكُ . . . » إنما تستحب للمنفرد ،
 وللإمام إذا رضي المأموم بالتطويل ، ولا يستحب للمأموم في الجهرية .

ومن ترك دعاء الاستفتاح عمداً أو سهواً حتى شرع في التعوذ . . لم يعد
 إليه ، ولا يتداركه في باقي الركعات ، وقيل : يعود .

ولا يأتي المسبوق به إذا أدرك الإمام في غير القيام ، أو فيه وخاف فوت
 (الفاتحة) ، ويأتي به إذا سلم الإمام عقب تحرمة قبل قعوده .

قوله : (ثم التعوذ) لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ
 الرَّجِيمِ ﴾ [النحل : ٩٨] أي : إذا أردت القراءة ، قال الرافعي : ويحصل بكل لفظ
 يشمل عليها ، والأحب : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم^(٣) .

(١) صحيح مسلم (٧٧١) ، صحيح ابن حبان (١٧٧١) .

(٢) الأم (٢٤٠ / ٢) .

(٣) الشرح الكبير (٤٩٠ / ١) .

وَيُسِرُّهُمَا ، وَيَتَعَوَّذُ كُلَّ رَكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَالْأُولَى آكَدُ .

وَتَتَعَيَّنُ (الْفَاتِحَةُ) كُلَّ رَكْعَةٍ ،

قوله : (ويسرهما) قياساً على سائر الأذكار المستحبة ، وفي قول : يستحب الجهر بالتعوذ في الجهرية ، وفي قول : يتخير ، وعن « شرح التنبيه » للطبري : أن في استحباب الجهر بالاستفتاح وجهين .

قوله : (ويتعوذ كل ركعة على المذهب) لأنه يبتدئ قراءة جديدة (والأولى آكد) للاتفاق عليها ، وقيل : قولان ؛ أحدهما : يتعوذ كل ركعة ، والثاني : لا يستحب في غير الأولى ، والمصحح في « الصغير » : طريقة القولين ، ولم يصحح في « الكبير » شيئاً^(١) .

وعلى الطريقتين : لو ترك في الأولى عمداً أو سهواً . . استحب في الثانية .
قوله : (وتعين « الفاتحة ») لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » . متفق عليه من حديث عبادة^(٢) .
وفي رواية للدارقطني عنه : « لَا تُجْزِي صَلَاةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ »^(٣) .

ورواه ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحيهما » من حديث أبي هريرة^(٤) .
قوله : (كل^(٥) ركعة) لما روى البخاري عن أبي قتادة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب^(٦) .

(١) الشرح الكبير (١ / ٤٩٠-٤٩١) .

(٢) صحيح البخاري (٧٥٦) ، صحيح مسلم (٣٩٤) .

(٣) سنن الدارقطني (٢٦٨) .

(٤) صحيح ابن خزيمة (٤٩٠) ، صحيح ابن حبان (١٧٨٩) .

(٥) وفي (ب) : (لكل) ، وفي بعض نسخ الشروح للمنهاج : (في كل) .

(٦) صحيح البخاري (٧٥٩ ، ٧٧٦) .

إِلَّا رُكْعَةً مَسْبُوقٍ ،

وهذا مع قوله صلى الله عليه وسلم : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » ..
دليل على وجوب التكرير^(١) .

ولقوله صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته : « إِذَا اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ . . فَكَبِّرْ
ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ » ، وفي آخره : « ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ » . رواه أحمد
وابن حبان والبيهقي^(٢) .

ولفظ « الصحيحين » : « ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا »^(٣) .

والمراد : كل ركعة ؛ بدليل الركوع والسجود وغيرهما .

قوله : (إلا ركعة مسبوق) أي : فإن (الفاتحة) تسقط عنه إذا لم يدرك إلا
الركوع ، ويدرك به الركعة ؛ لحديث أبي بكرة أنه دخل والنبي صلى الله عليه
وسلم رافع ، فرقع ، ثم دخل في الصف . رواه البخاري^(٤) .

والأصح من « زوائده » : أنها واجبة عليه ويتحملها الإمام^(٥) .

وفائدته : أنه لا تحسب له الركعة فيما إذا أدرك محدثاً أو في خامسة ،
فيكون الاستثناء هنا لنفي استقرار الوجوب لا لنفي الوجوب مطلقاً .

وحصر المصنف سقوط (الفاتحة) في ركعة المسبوق ليس بجيد ؛ لأنه
يتصور سقوطها في مواضع ؛ كما سيأتي^(٦) .

(١) أخرجه البخاري (٦٣١) عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

(٢) مسند أحمد (١٩٣٠٠) ، صحيح ابن حبان (١٧٨٧) ، السنن الكبير (٤٠٠٦) عن
رفاعة بن رافع رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (٧٩٣) ، صحيح مسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) صحيح البخاري (٧٨٣) .

(٥) روضة الطالبين (٣٤٧/١) .

(٦) أي : في شرح قول المتن : (فإن جهل « الفاتحة » . . .) إلخ .

وَالْبَسْمَلَةُ مِنْهَا ، وَتَشْدِيدَاتُهَا .

قوله : (والبسملة منها) أي : آية من (الفاتحة) بلا خلاف ؛ لأن الصحابة أثبتوها في المصحف مع اجتهادهم في تجريده مما سوى القرآن ، وأجمع المسلمون على كتابتها بخط القرآن .

ولما روت أم سلمة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم في أول (الفاتحة) ، وعدها آية . رواه ابن خزيمة في « صحيحه » والحاكم^(١) .

والأصح كما قاله في « شرح المذهب » : أن ثبوتها بالظن ، حتى تكفي فيها أخبار الآحاد^(٢) .

والسنة : أن يجهر بها فيما يجهر بـ (الفاتحة) فيه .

روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة أحد وعشرين صحابياً ؛ منهم من هو في كلامه نص ، ومنهم من هو استنباط^(٣) .

والأولى : أن يصلها بالحمدلة ، قاله القمولي ، وهي آية من كل سورة ما عدا (براءة) ، وفي قول : بعض آية .

قوله : (وتشديداتها) أي : منها ، وهي أربع عشرة .

والحكم على التشديد بكونه من (الفاتحة) فيه تجوز ، سوغه أن المشدد حرفان أولهما ساكن ، فإذا خففه . فقد أسقط حرفاً من (الفاتحة) ، ولو شدد المخفف . . جاز وأساء ، قاله الإسنوي .

(١) صحيح ابن خزيمة (٤٩٣) ، المستدرک (٢٣٢ / ١) .

(٢) المجموع (٢٨٨ / ٣) وما بعدها .

(٣) راجع « المجموع » (٢ / ٢٨٠) ، وما بعدها .

وَلَوْ أَبْدَلَ (ضَاداً) بِـ (ظَاءٍ) .. لَمْ تَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ .

وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا وَمَوَالَاتُهَا ،

قوله : (ولو أبدل ضاداً بظاء .. لم تصح في الأصح) لاختلاف المعنى ، ولأن كل حرف واجب ، والثاني : تصح ؛ لقرب المخرج وعسر التمييز بينهما . ولو نطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف كما ينطق بها العرب .. لم يضر ؛ كما صرح به جماعة ، وجزم به في « الكفاية »^(١) ، وجزم البندنجي والرويانى بالصحة مع الكراهة^(٢) ، ومال الطبري في « شرح التنبيه » إلى البطلان ، وهذا في القادر المتعمد ، أو من أمكنه التعلم .

وقوله : (ضاداً بظاء) قيل : الصواب : أن يقول : ظاء بضاد ؛ لأن الباء تدخل على المتروك لا على المأتي به ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِدْ أَلْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ [البقرة : ١٠٨] ، لكن حكى الواحدي عند قوله تعالى : ﴿ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [النساء : ٥٦] عن ثعلب عن الفراء : بدلت الخاتم بالحلقة : إذا سويته حلقةً ، وبدلت الحلقة بالخاتم : إذا سويتها خاتماً ، فإن صح عن العرب .. دل على صحة تعبير المصنف ، وإلا .. فيكفيه موافقة عبارة الفراء مع نقل ثعلب ثم الواحدي لها ، مع قول أهل اللغة أيضاً : إن الإبدال هو الإزالة .

فمعنى عبارته : أزال الضاد بالظاء .

قوله : (ويجب ترتيبيها وموالاتها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها كذلك^(٣) ، فلو قدم مؤخراً ؛ إن تعمد .. بطلت قراءتها ، وعليه استئنافها ، إلا

(١) كفاية النبيه (٣٧/٤) .

(٢) بحر المذهب (٢٦٠/٢) .

(٣) لما مر في حديث أم سلمة رضي الله عنها ، ولحديث « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » المار آنفاً .

فَإِنْ تَخَلَّلَ ذِكْرٌ . قَطَعَ الْمُوَالَاةَ ، فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالصَّلَاةِ ؛ كَتَامِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ
وَفَتَحِهِ عَلَيْهِ . فَلَا فِي الْأَصَحِّ ،

أن يغير المعنى فتبطل صلاته ، كذا قاله الرافعي^(١) ، وإن سها . لم يعتد
بالمؤخر ، وبنى على المرتب ، إلا أن يطول فيستأنف القراءة .

قال السبكي : ولو قيل في العمد : إنه يبني أيضاً . لكان له وجه .

والموالاتة : أن يصل الكلمات بعضها ببعض ، ولا يخل إلا بقدر التنفس .

قوله : (فَإِنْ تَخَلَّلَ ذِكْرٌ . قَطَعَ الْمُوَالَاةَ) أي : سواء كثر أم قل ، وسواء
كان قرآناً أم غيره ؛ كالتحميد عند العطاس ، والتسبيح للداخل ؛ لأن الاشتغال
به يوهم الإعراض عن القراءة ، وهذا إذا كان ذاكرة للصلاة ، فإن أتى بالقليل
ناسياً . لم يضر على الصحيح المنصوص ، قاله السبكي .

قوله : (فَإِنْ تَعَلَّقَ) أي : الذكر المتخلل (بالصلاة ؛ كَتَامِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ
وَفَتَحِهِ عَلَيْهِ) أي : ونحوهما ؛ كسؤاله عند آية رحمة قرأها الإمام ، واستعاذته
عند آية عذاب .

والفتح : هو تلقين الآية عند التوقف فيها ، فإن العرب تقول في التوقف :
ارتج عليه بضم الهمزة وتخفيف الجيم على البناء للمفعول ارتاجاً ، من
قولهم : ارتجت الباب : إذا أغلقته ، وتقول في الرد : فتح عليه .
في « التمة » : ولا يَرُدُّ عليه ما دام يَرُدُّ الآية ، بل إذا سكت .

قوله : (. . فلا في الأصح) أي : فلا يقطع القراءة ؛ لأن المأموم مندوب
إلى هذه الأمور على أشهر الوجهين ، فلما ندب إليها . لم يكن اشتغاله بها
عند عروض أسبابها يوهم الإعراض عن القراءة ، والثاني : يقطعها ؛ كالحمد

وَيَقْطَعُ السُّكُوتُ الطَّوِيلُ ، وَكَذَا يَسِيرُ قَصْدَ بِهِ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ فِي الْأَصَحِّ .
فَإِنْ جَهِلَ (الْفَاتِحَةَ) . . فَسَبْعُ آيَاتٍ
عند العطاس وغيره .

قوله : (ويقطع) أي : موالاة الفاتحة (السكوت الطويل) وهو المشعر بإعراضه عن القراءة ، مختاراً كان أو لعارض ؛ كالسعال .
والتوقف في القراءة ، وما ذكره المصنف محله : إذا كان عامداً ، فإن كان ناسياً . . لم يضر ، وقيل : يضر .

والإعياء كالنسيان ، قاله في « الكفاية »^(١) .

فرع : لو نوى قطع القراءة ولم يسكت . . لم تبطل ، بخلاف نية قطع الصلاة ؛ لأن النية يجب إدامتها في الصلاة حكماً ، والقراءة لا تفتقر إلى نية خاصة ، قاله الرافعي ، ومقتضاه : أن نية قطع الركوع وغيره من الأركان لا تؤثر ، قاله في « المهمات »^(٢) .

قوله : (وكذا يسير) أي : سكوت يسير (قصد به قطع القراءة في الأصح) لاجتماع السكوت والقصد ، والثاني : لا ؛ لأن كلاهما لا يضر منفرداً ، فلا يضر مجتمعاً .

قوله : (فإن جهل « الفاتحة ») أي : ولم يمكنه التعلم ، ولا النظر في مصحف بشراء أو إجارة أو إعارة ، ولا التلقين من غيره (. . فسبع آيات) أي : فيلزمه قراءة سبع آيات إذا أحسن قرآناً غير (الفاتحة) ، ولا يترجم عن (الفاتحة) لأن القرآن بالقرآن أشبه .

(١) كفاية النبيه (١٢٤/٣ - ١٢٥) .

(٢) الشرح الكبير (٤٩٩/١) ، المهمات (٥٥/٣) .

مُتَوَالِيَاتٍ ، فَإِنْ عَجَزَ . . فَمُتَفَرِّقَةً .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ : جَوَازُ الْمُتَفَرِّقَةِ مَعَ حِفْظِهِ مُتَوَالِيَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَإِنْ عَجَزَ . . أَتَى بِذِكْرِ ،

ولا يجزئه دون سبع وإن كانت آيات طوالاً ؛ لأن عدد الآي مرعي فيها ، فيرعى في بدلها .

ويستحب : قراءة ثمان آيات ؛ لتكون الثامنة بدلاً عن السورة ، وهل يشترط اشتمال البدل على ثناء ودعاء كـ (الفاتحة) ؟ فيه وجهان .

قوله : (متواليات ، فإن عجز . . فمتفرقة) لأن المتوالية أشبه بـ (الفاتحة) .

(قلت : الأصح المنصوص : جواز المتفرقة مع حفظه متوالية ، والله أعلم) كما في قضاء رمضان ، ونص عليه العراقيون ، قاله السبكي ، وقال : أما إذا لم يقدر على المتوالية . . فلا خلاف في جواز المتفرقة ، قال الإسنوي : والمعتمد : ما ذكره الرافعي ، فإن الذين استند إليهم المصنف في جواز المتفرقة . . لم يصرحوا بالجواز عند حفظ المتوالية ، بل يصح حمل إطلاقهم على ما قيده غيرهم^(١) .

فرع : إذا حفظ آية أو آيتين من (الفاتحة) . . وجب تكريره إن لم يحسن الباقي بدلاً ، وإلا . . قرأه مع بدل الباقي على الأصح ، ويراعي الترتيب .

وإن أحسن آية أو آيتين من غيرها . . قرأه على الأصح ، وأتى بالذكر عن الباقي ، وقيل : يكرر ما يحفظه في صورتين حتى يبلغ قدر (الفاتحة) .

قوله : (فإن عجز) أي : عن المتوالية والمتفرقة (. . أتى بذكر) لقوله

صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته : « فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ . . فَأَقْرَأْ بِهِ ،
وَالْأَلَّ . . فَأَحْمَدِ اللَّهَ ، وَهَلِّلْهُ ، وَكَبِّرْهُ » . لفظ الترمذي وحسنه^(١) .

ولا يتعين ذكر على الأصح ، وقيل : يتعين : (سبحان الله ، والحمد لله ،
ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله) ويكفيه ؛ لأن النبي
صلى الله عليه وسلم علمه لمن لا يستطيع التعلم . رواه ابن حبان وغيره^(٢) .

وقيل : يجب معها كلمتان من الذكر ؛ ليكملن سبعا ، وعلى هذا :
الأولى : أن تكونا : (ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن) لأنهما رويَا في
بعض الأخبار^(٣) .

فرع : لو تمكن من قراءة (الفاتحة) قبل الشروع في البدل . . لزمته^(٤)
قراءتها ، وكذا في أثناؤه على الصحيح ، وإن كان بعد الفراغ منه وقبل
الركوع . . فالمذهب : أنه لا تلزمه قراءتها .

فرع : تردد الشيخ أبو محمد في قيام الدعاء المحض مقام الذكر ، ورجح
الإمام والغزالي والمصنف : أن ما يتعلق بالآخرة يقوم ، دون ما يتعلق
بالدنيا^(٥) ، ونص في « الأم » على خلافه ، فقال : ولا يجزئها إذا لم يحسن

(١) سنن الترمذي (٣٠٢) عن رفاع بن رافع رضي الله عنه .

(٢) صحيح ابن حبان (١٨٠٩) ، وأخرجه ابن خزيمة (٥٤٤) ، والحاكم (٢٤١/١) ،
وأبو داود (٨٣٢) ، والنسائي (٩٢٤) ، وأحمد (١٩٤١٦) عن عبد الله بن أبي أوفى
رضي الله عنه .

(٣) أخرجه أبو داود (٥٠٧٥) ، والنسائي في « الكبرى » (٩٩٥٠) عن بنت النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم .

(٤) وفي (ب) : (لزمه) .

(٥) نهاية المطلب (١٤٥/٢ - ١٤٦) ، المجموع (٣٢١/٣) .

وَلَا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ الْبَدَلِ عَنِ (الْفَاتِحَةِ) فِي الْأَصَحِّ .

فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا . . وَقَفَ قَدَرُ (الْفَاتِحَةِ) .

وَيُسَنُّ عَقِبَ (الْفَاتِحَةِ) : (آمِينَ) ،

يقرأ- إلا ذكر الله عز وجل ، والدعاء لا يدخل في الذكر ، قاله في « المهمات »^(١) .

قوله : (ولا يجوز نقص حروف البدل عن « الفاتحة » في الأصح) أي : سواء أكان البدل قرآناً أم غيره ؛ كما لا يجوز النقص عن آياتها .

وحروف الفاتحة : مئة وخمسة وخمسون حرفاً بالبسملة باعتبار أن الحرف المشدد عن حرفين ، ومئة واثنان وأربعون بدون اعتباره ، وعلى قراءة (مالك) بالألف يزيد حرفاً .

والثاني : يجوز ؛ كما لو فاته صوم يوم طويل . . فإنه يجوز قضاؤه في يوم قصير .

نعم : لا يشترط أن يكون عدد حروف كل آية بقدر حروف كل آية من (الفاتحة) حتى يجوز جعل آيتين مقام آية من (الفاتحة) ، وقيل : يشترط : ألا تنقص كل آية عن الآية التي تقابلها .

ولا يراعى في البدل إذا كان ذكراً إلا الحروف ، وإن كان قرآناً . . يراعى الآيات ، وفي الحروف الخلاف .

قوله : (فإن لم يحسن شيئاً) أي : من القرآن ، ولا من الذكر ، ولا أمكنه التعلم (. . وقف قدر « الفاتحة ») لأنه مأمور بالقيام والقراءة ، فإذا تعذر أحدهما . . لزمه الآخر .

قوله : (ويسن عقب « الفاتحة » آمين) أي : لكل قارئ ، وفي الصلاة

خَفِيفَةُ الْمِيمِ بِالْمَدِّ ، وَيَجُوزُ الْقَصْرُ ، وَيُؤْمَنُ مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ ،

أكد ؛ لما روى أبو هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من قراءة (أم القرآن) . . رفع صوته وقال : « آمين » . صححه ابن حبان والحاكم^(١) .

ويستحب بين قوله : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ و (آمين) : سكتة لطيفة جداً ؛ ليعلم أن (آمين) ليست بقرآن ، فيحمل ما ذكره المصنف من التعقيب عليه لا على الاتصال ، فإن آخره . . لم يفت إلا بالشروع في السورة ، أو بالركوع ، قاله في « التحرير »^(٢) .

ويستحب للإمام : أن يسكت بعد (الفاتحة) قدر قراءة المأموم لها ، حكاها الرافعي عن البغوي^(٣) ، وجزم في « شرح المذهب » : أنه يشتغل بذكر أو دعاء أو قراءة ، ثم قال : والمختار : القراءة ؛ لأن هذا موضعها^(٤) .

وعقب : بفتح العين وكسر القاف .

قوله : (خفيفة الميم بالمد ، ويجوز القصر) .

وآمين : اسم فعل بمعنى : استجب ، وهي مبنية على الفتح ، فإن وقف عليها . . سَكَّنَتْ .

قوله : (ويؤمن مع تأمين إمامه) أي : لا قبله ولا بعده ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ . . فَأَمَّنُوا ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُؤْمِنُ ؛ فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ . . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . اللفظ للبخاري ، ومعناه لمسلم^(٥) .

(١) صحيح ابن حبان (١٨٠٦) ، المستدرک (٢٢٣ / ١) .

(٢) تحرير الفتاوى (٢٤٧ / ١) .

(٣) الشرح الكبير (٤٩٢ / ١) ، التهذيب (٩٩ / ٢) .

(٤) المجموع (٣١٢ / ٣) .

(٥) صحيح البخاري (٧٨٠) ، صحيح مسلم (٤١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَيَجْهَرُ بِهِ فِي الْأُظْهَرِ .

وليس لنا شيء يستحب فيه مقارنة الإمام إلا هنا ، فإن لم تتفق المقارنة .
أمن عقبه .

قوله : (ويجهر به في الأظهر) .

اعلم : أن التأمين يؤتى به سرّاً في الصلوات السرية ، وأما في الجهرية .
فيجهر به الإمام والمنفرد ؛ للأحاديث^(١) .

وفي المأموم - وهي مسألة الكتاب - طرق : أصحها عند الرافعي وفي
« شرح المذهب » : على قولين ؛ أظهرهما وهو القديم : أنه يجهر^(٢) ؛ لما
روى ابن ماجه عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
قال : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . . قال : « آمين » حتى يسمعها أهل
الصف الأول ، فيرتجّ بها المسجد^(٣) .

ولأن تأمينه ليس لقراءة نفسه ، وإنما هو لقراءة الإمام ، فيتبعه في الجهر
كما يتبعه في التأمين .

والجديد : أنه لا يجهر بالتكبير وإن كان الإمام يجهر به .

ومحل الخلاف في المأموم إذا أمّن الإمام ، فإن لم يؤمن . . فيستحب
للمأموم : التأمين جهراً بلا خلاف ؛ لسمعه الإمام فيأتي به ، كذا قاله في
« شرح المذهب » ، وفي « المهمات » عن صاحب « الذخائر » : أن بعضهم
أجرى القولين فيه ، وما ذكره عن « الذخائر » حكاه الرافعي بقوله : وإن لم

(١) أي : السابقة آنفاً في سنية التأمين ، ومنها : ما أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب (الأذان)

في (باب : جهر الإمام بالتأمين) ، بعد الرقم (٧٧٩) .

(٢) الشرح الكبير (٥٠٥ / ١) ، المجموع (٣ / ٣٢٢) .

(٣) سنن ابن ماجه (٨٥٣) .

وَتُسَنُّ سُورَةُ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) ،

يجهر الإمام .. جهر لنفسه ، وإلا .. فقولان ، نبه عليه ابن العماد^(١) .

قوله : (وتسُنُّ سورة بعد « الفاتحة ») لما روى أبو قتادة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الأوليين بـ (أم الكتاب) وسورتين ، وفي الركعتين الأخريين بـ (أم الكتاب) ويسمعنا الآية ، ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الركعة الثانية ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبح . متفق عليه ، واللفظ للبخاري^(٢) .

وتتأدى السنة بقراءة شيء من القرآن بعد (الفاتحة) لما روى أبو داود عن أبي سعيد الخدري : أمرنا أن نقرأ بـ (فاتحة الكتاب) وما تيسر^(٣) .
لكن صرح الرافعي به في « الشرح الصغير » بأن السورة أفضل من بعض سورة وإن كان أطول .

وقول المصنف : (بعد الفاتحة) احترز به : عما إذا قدم السورة على (الفاتحة) فإنها لا تحسب على المذهب المنصوص ، وأما إذا كرر (الفاتحة) .. فإن المرة الثانية لا تحسب عن السورة ؛ كما في « شرح المذهب » ، عن المتولي وغيره ، وقال : إنه لا خلاف فيه ، وعلله بأن الشيء الواحد لا يؤدي به الفرض والنفل^(٤) .

قال ابن العماد : إن أراد أن الشيء الواحد لا يؤدي به الفرض والنفل في حالة واحدة .. فصحيح ، وإن أراد في حالين .. فمنتقض بالتكبير ، فإنه يؤدي

(١) المجموع (٣ / ٣٢٢) ، المهمات (٣ / ٦٢) ، الشرح الكبير (١ / ٥٠٦) .

(٢) صحيح البخاري (٧٧٦) ، صحيح مسلم (٤٥١) .

(٣) سنن أبي داود (٨١٨) .

(٤) المجموع (٣ / ٣٤٢) .

إِلَّا فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ فِي الْأَظْهَرِ .

قُلْتُ : فَإِنْ سُبِقَ بِهِمَا . . قَرَأَهَا فِيهِمَا عَلَى النَّصِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

به الفرض ، ثم يكرر للنفل ، والأولى : التعليل بأن (الفاتحة) ركن ، والركن لا يشرع تكراره على الاتصال ، فلو قرأ بعض (الفاتحة) عوضاً عن السورة . . أجزأه ؛ لعدم تكرير الركن . انتهى

وفي « شرح التعجيز » لمصنفه : أنها تحسب .

قوله : (إلا في الثالثة والرابعة في الأظهر) أي : فإنها لا تسن فيهما ؛ لحديث أبي قتادة^(١) ، وهذا القول نص عليه في القديم و« البويطي »^(٢) ، وأفتى به الأكثرون ، والثاني : نص عليه في « الأم » : أنها تسن فيهما أيضاً ، إلا أنها تكون أقصر^(٣) ، واختاره السبكي تبعاً لجماعة من العراقيين ؛ لحديث أبي سعيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية ، أو قال : نصف ذلك ، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية ، وفي الآخرين قدر نصف ذلك . رواه مسلم^(٤) .

قال السبكي : وهذا - إن حمل على جملة القيام حتى تكون (الفاتحة) محسوبة منه - اقتضى إثبات السورة في الأخيرتين من الظهر دون الأخيرتين من العصر ؛ لأن نصف الخمسة عشر هو قدر (الفاتحة) ، لكن الأصحاب لم يفرقوا .

(قلت : فإن سبق بهما . . قرأها فيهما على النص ، والله أعلم) أي : وإن

(١) المار تخريجه آنفاً .

(٢) مختصر البويطي (ص : ١٤٥) .

(٣) الأم (٢ / ٢٥٠) .

(٤) صحيح مسلم (١٥٨ / ٤٥٣) .

وَلَا سُورَةَ لِلْمَأْمُومِ ، بَلْ يَسْتَمِعُ ، فَإِنْ بَعْدَ أَوْ كَانَتْ سِرِّيَّةً . . قَرَأَ فِي الْأَصَحِّ .

سبقه الإمام بالأولين . . قرأ السورة في الآخرين ؛ لئلا تخلو صلاته من سورتين ، وقيل : لا ؛ كما لا يجهر فيهما ، ولو كان الإمام بطيء القراءة ، فقرأ المسبوق السورة فيما إذا أدرك . . لم يعدها في الأخيرتين ، إلا إذا قلنا : يقرأ السورة في كل ركعة .

قوله : (ولا سورة للمأموم) أي : في الصلاة الجهرية (بل يستمع) لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الفجر ، فثقلت عليه القراءة ، فلما فرغ قال : « لَعَلَّكُمْ تَقْرَؤُونَ خَلْفِي » قلنا : نعم ، قال : « فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » . رواه أبو داود والترمذي وحسنه ، وابن حبان في « صحيحه »^(١) .

والاستماع مستحب ، وفي « فوائد المذهب » للفارقي : الجزم بوجوبه .

قوله : (فإن بعد) أي : بحيث لم يسمع ، أو سمع صوتاً لا يميز (أو كانت سرية . . قرأ في الأصح) إذ لا معنى لسكوته ، والثاني : لا ؛ لإطلاق الحديث .

والأصم حكمه حكم البعيد ؛ كما قاله الرافعي^(٢) ، وإسرار الإمام بالجهرية يلحقها بالسرية ؛ كما جزم به في « شرح المذهب »^(٣) .

فرع : يسن للمأموم : الإسرار مطلقاً ، وللإمام والمنفرد : الجهر في الأداء في الصبح ، والأولين من المغرب والعشاء ، والإسرار فيما عدا ذلك .

(١) سنن أبي داود (٨٢٤) ، سنن الترمذي (٣١١) ، صحيح ابن حبان (١٧٩٢) عن عبادة بن

الصامت رضي الله عنه .

(٢) الشرح الكبير (٥٠٨ / ١) .

(٣) المجموع (٣ / ٣٤٠) .

وَيُسَنُّ لِلصُّبْحِ وَالظُّهْرِ طَوَالَ الْمُفَصَّلِ ،

ولمن قضى فائتة الليل بالليل أن يجهر ، أو فائتة النهار بالنهار أن يسر .
ومن قضى فائتة النهار ليلاً أو عكس . . فلاعتبار بوقت القضاء على
الأصح ، لكن صلاة الصبح وإن كانت نهارية فحكمها حكم الصلوات الجهرية
إذا قضيت ، ولوقتها حكم الليل في الجهر ، حتى لو قضى فيه الظهر أو العصر
أو المغرب أو العشاء . . جهر .

وأما النوافل المطلقة . . فيسر فيها بالنهار ، ويتوسط بين الجهر والإسرار
بالليل على الأصح .

وتسر المرأة قراءتها بحضرة الرجال الأجانب ، وتجهر فيما سواه ،
والخنثى مثلها ؛ كما في « الروضة » ، قال في « المهمات » : والفتوى
عليه^(١) .

قوله : (ويسن للصبح والظهر طوال المفصل) لأن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقرأ في الصبح ما بين الستين^(٢) إلى المئة . متفق عليه^(٣) .

وفي « صحيح مسلم » عن جابر بن سمرة : أنه عليه الصلاة والسلام كان
يقرأ في الفجر بـ (قاف) ونحوها^(٤) .

وفيه عن أبي سعيد الخدري قال : كانت صلاة الظهر تقام ، فينطلق أحدنا
إلى البقيع ، فيقضي حاجته ، ثم يأتي أهله فيتوضأ ، ثم يرجع إلى المسجد

(١) روضة الطالبين (٣٥٤ / ١) ، المهمات (٧١ / ٣) .

(٢) وفي (ب) : (في الصبح من الستين) ، ولفظ الحديث في « صحيح البخاري » كما
أثبتناه ، ولفظ « صحيح مسلم » : (يقرأ فيها بالستين إلى المئة) .

(٣) صحيح البخاري (٥٤١) ، صحيح مسلم (٦٤٧) عن أبي برزة رضي الله عنه .

(٤) صحيح مسلم (١٦٩) .

وَلِلْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ أَوْسَاطُهُ ،

ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى^(١) .

وتستحب : القراءة على ترتيب المصحف .

وأول المفصل : (الحجرات) على الأصح في « الدقائق » و« لغات التنبيه »^(٢) ، وقيل : (ق) ، وقيل : (القتال) .

وسمي بالمفصل ؛ لكثرة الفصول بين سوره ، وقيل : لقلة المنسوخ فيه .

ويستحب : تطويل القراءة في الصبح على القراءة في الظهر ، خلافاً لما أفهمه .

وفي « الشامل » عن الأصحاب : أنه لو قرأ في الصبح أو الظهر أوساط المفصل أو قصاره . لا يكون خارجاً عن السنة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الصبح : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ ﴾ . رواه أبو داود^(٣) .

ويستحب للمسافر : أن يقرأ في الأولى من الصبح : ﴿ قُلْ يَتَائِبَ الْكَافِرُونَ ﴾ ، وفي الثانية : (الإخلاص) .

وفي « شرح المذهب » : أن استحباب الطوال والأوساط للإمام عند إيثار المأمومين ذلك ، وإلا . . فيخفف ، وجزم في « الكفاية » نقلاً عن الإمام والقاضي حسين بالاستحباب مطلقاً^(٤) ، وأما المنفرد . . فيطيل ما شاء .

قوله : (وللعصر والعشاء أوساطه) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ : « اقْرَأْ بِـ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ ، و﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ،

(١) صحيح مسلم (١٠٢٠ ، ١٠٢١) .

(٢) دقائق المنهاج (ص : ٨٢) ، تحرير ألفاظ التنبيه (ص : ٦٥) .

(٣) سنن أبي داود (٨١٦) عن معاذ بن عبد الله الجهني عن رجل من جهينة .

(٤) المجموع (٣ / ٣٣٧) ، كفاية النبيه (٣ / ١٤٤) وما بعدها ، نهاية المطلب (٢ / ٢٨٨) .

وَلِلْمَغْرِبِ قِصَارُهُ ، وَلِلصُّبْحِ الْجُمُعَةِ : ﴿ اَلَمْ * تَنْزِيلُ ﴾ ، وَفِي الثَّانِيَةِ : ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ .

و﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ . متفق عليه^(١) .

ومثل السبكي الأوساط بـ (الجمعة) ، و (المنافقين) ، و (سبح اسم ربك الأعلى) ، و (الليل إذا يغشى) ، والظاهر : أنه أراد التنبيه على أولها وأواخرها ، ونقل في « الكفاية » التمثيل للأوساط بـ (الجمعة) و (المنافقين) عن البندنجي وغيره^(٢) .

وقال ابن مَعْن في « التنقيب » : طواله إلى (عم) ، ومنها إلى (الضحى) أوساطه ، ومنها إلى آخر القرآن قصاره .

قوله : (وللمغرب قصاره) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها : ﴿ قُلْ يَتَّيِبَا أَلْكَافِرُونَ ﴾ و﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ . رواه ابن ماجه^(٣) ، وأما قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فيها بـ (الأعراف) وغيرها . . فدليل على الجواز^(٤) .

قوله : (ولصبح الجمعة : ﴿ اَلَمْ * تَنْزِيلُ ﴾ وفي الثانية : ﴿ هَلْ أَتَى ﴾) ثبت ذلك في « الصحيحين » من فعل النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) .

قال السبكي : وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قرأ بغير ذلك ، لكن الأغلب : ما ذكر .

(١) صحيح البخاري (٦١٠٦) ، صحيح مسلم (٤٦٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) كفاية النبيه (١٤٨/٣) .

(٣) سنن ابن ماجه (٨٣٣) .

(٤) أخرجه البخاري (٧٦٤) ولم يصرح بأسماء السور ، وإن كان هو المراد به ، فراجع « فتح الباري » (٤٩٣/٢) ، وأخرجه ابن خزيمة (٥١٦) ، وأبو داود (٨١٢) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .

(٥) صحيح البخاري (٨٩١) ، صحيح مسلم (٨٨٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

الخَامِسُ : الرُّكُوعُ .

وَأَقْلُهُ : أَنْ يَنْحَنِيَ قَدْرَ بُلُوغِ رَاحَتَيْهِ رُكْبَتَيْهِ بِطَمَأْنِينَةٍ بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ رَفْعُهُ عَنْ هَوِيَّهِ ،

وعن الفارقي : لا يستحب أن يقرأ غير (السجدة) من سور السجديات ، فإن ضاق الوقت عن قراءة جميعها . . قرأ بعضها ولو الآية التي فيها السجدة .

قوله : (الخامس : الركوع) لقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ [الحج : ٧٧] (وأقله) أي : بالنسبة إلى القائم : (أن ينحني قدر بلوغ راحتيه ركبتيه) أي : لو أراد وضعهما عليهما ؛ لأنه بدون ذلك لا يسمى ركوعاً ، وهذا عند اعتدال الخلقة ، فلو طالت يداه أو قصرتا ، أو قطع شيء منهما . . لم يعتبر ذلك .

ولا بد أن تحصل هذه الصفة بالانحناء وحده ، فلو حصلت بالانحناس ، أو به مع انحناء يسير . . لم يكف .

ولو لم يمكنه ذلك إلا بمُعِين ، أو باعتماد على شيء ، أو بأن ينحني على شقه . . لزمه ، فإن لم يقدر . . انحنى القدر الممكن ، فإن عجز . . أوماً بطرفه من قيام .

وتعبيره بالراحة - وهي : بطن الكف - يقتضي : عدم الاكتفاء بالأصابع ، قال الإسنوي : وفيه نظر .

قوله : (بطمأنينة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « ثُمَّ اِرْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعاً » . متفق عليه^(١) .

ومنهم من يعد الطمأنينة في كل ركن ركناً مستقلاً ، والخلاف في العبارة .

قوله : (بحيث ينفصل رفعه عن هويه) يعني : أن الطمأنينة : أن يصبر بعد

(١) صحيح البخاري (٧٥٧) ، صحيح مسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَلَا يَقْصِدُ بِهِ غَيْرَهُ ، فَلَوْ هَوَى لِتِلَاوَةِ فَجَعَلَهُ رُكُوعًا . لَمْ يَكْفِ .
وَأَكْمَلَهُ : تَسْوِيَةُ ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ ، وَنَصْبُ سَاقِيهِ ، وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ ،
وَتَفْرِقَةُ أَصَابِعِهِ

الهوي حتى تستقر أعضاؤه ، فلو لم تستقر ، بل زاد في الهوي عن الواجب ،
ثم ارتفع والحركات متصلة ، ولم يلبث . . لم يصح .

والهوي هنا : هو السقوط بفتح الهاء وضمها ، قاله في « الدقائق »^(١) .

قوله : (ولا يقصد به غيره) أي : ولا يقصد بالهوي غير الركوع ، (فلو
هوى لتلاوة فجعله ركوعاً . . لم يكف) لأنه صرفه إلى غير الواجب ، فيجب
عليه أن يعود إلى القيام ثم يركع .

وفهم من كلامه : أنه لا يشترط قصد الركوع وهو كذلك ؛ لأن النية منسحبة
عليه ، وكذا سائر الأركان .

قوله : (وأكمله : تسوية ظهره وعنقه) أي : فلا يجعل رأسه أخفض من
ظهره ، ولا أعلى ، بل يجعلهما كالصفحة الواحدة ؛ لما روى مسلم عن
عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع . . لم
يشخص رأسه ولم يصبه^(٢) .

ويشخص : بضم الياء ؛ أي : يرفع ، ويصوب : أي : يخفض .

قوله : (ونصب ساقيه) أي : وفخذه ، ولا يثني ركبتيه (وأخذ ركبتيه
بيديه) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك . متفق عليه^(٣) .

قوله : (وتفرقة أصابعه) روى ذلك في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم

(١) دقائق المنهاج (ص : ٨٢) .

(٢) صحيح مسلم (٤٩٨) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) صحيح البخاري (٧٩٠) ، صحيح مسلم (٥٣٥) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

لِلْقِبْلَةِ ، وَيُكَبِّرُ فِي ابْتِدَاءِ هَوِيَّهِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كَأِحْرَامِهِ ،

البيهقي ، وصححه ابن حبان والحاكم^(١) .

قوله : (للقبلة) لثبوت ذلك في السجود ؛ كما سيأتي^(٢) ، فقسنا الركوع عليه ، ولأنها أشرف الجهات .

قوله : (ويكبر في ابتداء هويه) لما روى الشيخان عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يكبر حتى يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » حين يرفع صلبه من الركوع ، ثم يقول وهو قائم : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » ، ثم يكبر حين يهوي ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يفعل ذلك في صلاته كلها ، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس^(٣) .

قوله : (ويرفع يديه كإحرامه) لما روياه عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه منه ، وكان لا يفعل ذلك في السجود^(٤) .

وكيفية الرفع : أن يبدأ به وهو قائم مع ابتداء التكبير ، وإذا حاذى كفاه منكبيه . . انحنى ، كذا في « شرح المذهب » عن الأصحاب^(٥) .

وقوله : (في ابتداء هويه) يخالفه .

وقوله : (كإحرامه) أي : في كونه إلى المنكب ، أو الأذن ، والجديد :

(١) السنن الكبير (٢٧٣٥) ، ابن حبان (١٩٢٠) ، المستدرک (٢٢٤ / ١) عن وائل بن حجر عن أبيه رضي الله عنه .

(٢) أي : في شرح قول المتن : (وينشر أصابعه مضمومة للقبلة) .

(٣) صحيح البخاري (٨٠٣) ، صحيح مسلم (٣٩٢) .

(٤) صحيح البخاري (٧٣٥) ، صحيح مسلم (٣٩٠) .

(٥) المجموع (٣٥١ / ٣) .

وَيَقُولُ : (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) ثَلَاثًا ، وَلَا يَزِيدُ الْإِمَامُ ، وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ :
 (اللَّهُمَّ ؛ لَكَ رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي
 وَبَصَرِي ، وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي ، وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي) .

أنه يمد التكبير إلى تمام الهوي حتى لا يخلو جزء من صلاته عن ذكر ، وكذلك
 سائر الانتقالات .

قوله : (ويقول : سبحان ربي العظيم ثلاثاً) ثبت في « صحيح مسلم »
 قوله صلى الله عليه وسلم في ركوعه : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ » ، وفي
 سجوده : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى » . وفي « سنن أبي داود » : (ثلاثاً) ،
 وزاد : « وَبِحَمْدِهِ »^(١) .

قوله : (ولا يزيد الإمام) أي : على الثلاث ؛ خشية التطويل ، إلا إذا كان
 المأمومون محصورين ورضوا .

وكلامه يقتضي : أن الثلاث كمال في حق الإمام ، وهو الأصح ، وقيل :
 يقولها خمساً ؛ ليقولها المأموم ثلاثاً ، وأما المنفرد . . فهو أدنى الكمال في
 حقه ، وتتأدى السنة بمرة .

قال الماوردي : وأعلاه : إحدى عشرة ، أو تسع ، وأوسطه : خمس^(٢) ،
 وقال السبكي : المختار : أنه لا يتقيد بعدد ، بل يزيد من ذلك وغيره ما شاء .
 قوله : (ويزيد المنفرد : اللهم ؛ لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك
 أسلمت ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي ، وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي ، وَمَا اسْتَقَلَّتْ
 بِهِ قَدَمِي) رواه مسلم بهذا اللفظ إلا قوله : « وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي » . . فرواها

(١) صحيح مسلم (٧٧٢) عن حذيفة رضي الله عنه ، سنن أبي داود (٨٧٠) عن عقبة بن عامر
 رضي الله عنه .

(٢) الحاوي الكبير (٢ / ٢٧٤) .

السَّادِسُ : الاعتِدَالُ قَائِماً مُطْمَئِناً ، وَلَا يَقْصِدُ بِهِ غَيْرَهُ ، فَلَوْ رَفَعَ فِرْعَاؤُ
مِنْ شَيْءٍ . . . لَمْ يَكْفِ .

ابن حبان في « صحيحه » ، وزاد : « اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ »^(١) .

وفي « المحرر » : « وَشَعْرِي وَبَشْرِي » بعد « وَعَصْبِي » ، وكذلك في
« الروضة » ، وقد رواهما الشافعي في « مسنده »^(٢) .

فرع : تكره قراءة القرآن في الركوع والسجود ، وكذا فيما عدا القيام ، قاله
في « شرح المذهب »^(٣) .

قوله : (السادس : الاعتدال قائماً) لقوله صلى الله عليه وسلم « ثُمَّ اَرْفَعْ
حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِماً » . متفق عليه^(٤) (مطمئناً) لأنه صلى الله عليه وسلم كان
يطمئن ، وقال : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »^(٥) ، وقال صلى الله عليه وسلم
للذي علمه في رواية أحمد وابن حبان : « فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ - يعني : من
الركوع - فَأَقِمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ إِلَى مَفَاصِلِهَا »^(٦) .

وقيل : لا تجب الطمأنينة فيه ؛ لعدم ذكرها في رواية الشيخين .

قوله : (ولا يقصد به غيره)^(٧) أي : لا يقصد برفعه غير الاعتدال ، (فلو
رفع فِرْعَاؤُ مِنْ شَيْءٍ . . . لم يكف) لما سبق^(٨) .

(١) صحيح مسلم (١٨١٢) ، صحيح ابن حبان (١٩٠١) عن علي رضي الله عنه .

(٢) المحرر (١٨٥ / ١) ، روضة الطالبين (٣٥٦ / ١) ، مسند الشافعي (١٥٤) .

(٣) المجموع (٣٧٢ / ٣) .

(٤) صحيح البخاري (٧٥٧) ، صحيح مسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أخرجه البخاري (٦٣١) عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

(٦) أخرجه ابن حبان (١٧٨٧) ، وأحمد (١٩٣٠٠) عن رفاع بن رافع رضي الله عنه .

(٧) وفي (أ) : (ولا يقصد غيره) .

(٨) أي : في الركوع آنفاً

وَيُسِّنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ قَائِلًا : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) ،
فَإِذَا انْتَصَبَ . . قَالَ : (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ
مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) ، وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ : (أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ
مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ،
وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) .

وقوله : (فزعاً) يجوز فيه فتح الزاي على أنه مصدر مفعول لأجله ،
وكسرها على أنه اسم فاعل منصوب على الحال .

قوله : (ويسن رفع يديه مع ابتداء رفع رأسه) أي : إلى حذو المنكبين ؛
لما تقدم من حديث ابن عمر^(١) (قائلًا : سمع الله لمن حمده) لحديث
أبي هريرة^(٢) ؛ أي : تقبل الله منه حمده ، ولو قال : من حمد الله سمع الله
له . . كفى ، والأول أولى ، قاله في « الروضة »^(٣) .

ويبتدئ به مع ابتداء رفع الرأس واليد ؛ كما أفهمه .

قوله : (فإذا انتصب . . قال : ربنا لك الحمد ملء السماوات وملء
الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، ويزيد المنفرد : أهل الثناء والمجد ،
أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما
منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد) أخرجه جميعه مسلم^(٤) .

ولا فرق في الجمع بين (سمع الله لمن حمده) ، وبين (ربنا لك الحمد)
بين الإمام والمأموم والمنفرد .

(١) أي : في شرح قول المتن : (ويرفع يديه كإحرامه) .

(٢) سبق تخريجه آنفاً .

(٣) روضة الطالبين (١ / ٣٥٧-٣٥٨) .

(٤) صحيح مسلم (٤٧٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وَيُسَنُّ الْقُنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ ،

ويجهر الإمام والمبلغ بـ (سمع الله لمن حمده) لأنه ذكر الانتقال ، ولا يجهر بـ (ربنا لك الحمد) لأنه ذكر الاعتدال ، وقال في « شرح المذهب » : لا يزيد الإمام على قوله : (سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد) إلا أن يكونوا محصورين راضين بالتطويل ، ونسبه إلى الأصحاب^(١) .

وقوله : (لك الحمد) روي في « الصحيح » بالواو وبدونها مع (اللهم) ودونها^(٢) .

و(ملء) بنصب الهمزة على الحال ؛ أي : مائلاً لو كان جسماً ، و(أهل) : منصوب على النداء ، و(الثناء) : المدح ، و(المجد) : العظمة ، و(أحق) بالألف ، و(كلنا) بالواو ، ورواه النسائي بإسقاطهما^(٣) ، و(الجد) بالفتح على المشهور : الحظ والغنى ، وروي بالكسر : الاجتهاد في الهرب ؛ أي : لا ينفع ذا المال ، والحظ ، وذا^(٤) الاجتهاد في الهرب ماله ، وحظه ، واجتهاده من عقابك .

قوله : (ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح) لما روى أنس قال : ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا . رواه

(١) المجموع (٣/٣٧٦) .

(٢) الرواية بـ (الواو) أخرجه البخاري (٦٨٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، ومسلم (٢٨/٣٩٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، والرواية بدونها أخرجه البخاري (٧٣٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، ومسلم (٤٧٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، والرواية مع (اللهم) أخرجه البخاري (٧٩٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، والرواية بدونها أخرجه البخاري (٧٩٦) ، ومسلم (٤٠٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه النسائي في « الكبرى » (٧٤٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وقوله : (بإسقاطهما) أي : الألف من (أحق) والواو من (وكلنا) .

(٤) وفي (ب) : (أو ذا) .

وَهُوَ : (اللَّهُمَّ ؛ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ . .) إِلَى آخِرِهِ ،

أحمد ، وصححه الحاكم والبيهقي وغيرهما^(١) .

وأما كونه في الاعتدال . . فقال البيهقي : إن رواية القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ^(٢) ، فهو أولى ، فلو قنت قبله . . فالصحيح : أنه لا يجزئه ، ويسجد للسهو على الأصح المنصوص ، وأما كونه في الثانية . . فرواه البخاري^(٣) ، وأجمع عليه القائلون بالقنوت .

والقنوت هنا : الدعاء بخير أو شر ، يقال : قنت له ، وقنت عليه .

قوله : (وهو : اللهم ؛ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ . . إلى آخره) قال في « شرح المذهب » : السنة في لفظ القنوت : « اللَّهُمَّ ؛ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ »^(٤) . رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ، وزاد البيهقي : « وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ »^(٥) .

وقال : إن تعليم هذا الدعاء وقع لقنوت الصبح ولقنوت الوتر^(٦) .

(١) أخرجه أحمد (١٢٨٥٣) ، والبيهقي في « الكبير » (٣١٤٨) . وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في « التلخيص » (١ / ٦٠٠) : (تنبيه : عزا هذا الحديث بعض الأئمة إلى « مسلم » فوهم ، وعزاه النووي إلى « المستدرک » للحاكم ، وليس هو فيه ، وإنما أورده وصححه في جزء له مفرد في القنوت ، ونقل البيهقي تصحيحه عن الحاكم فظن الشيخ أنه في « المستدرک ») .

(٢) السنن الكبير (٣١٧٥) .

(٣) صحيح البخاري (٧٩٧) ، السنن الكبير (٣١٨١-٣١٨٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) المجموع (٤٥٩ / ٣) .

(٥) سنن أبي داود (١٤٢٥) ، سنن الترمذي (٤٦٨) ، سنن النسائي (١٧٤٦) ، السنن الكبير

(٣١٨١) عن الحسن بن علي رضي الله عنهما .

(٦) السنن الكبير (١٥٢ / ٤) .

وَالْإِمَامُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ .

وَالصَّحِيحُ : سَنُ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي

والصحيح : أن هذه الكلمات لا تتعين بل يحصل بكل دعاء ، ويجزئ الاقتصار على بعض المذكور ، وكلام المصنف تبعاً لـ « المحرر » يشعر بخلافه^(١) .
ولو قنت بالمنقول عن عمر . . كان حسناً : (اللهم إنا نستعينك . . .) إلى آخره^(٢) .

ويحصل القنوت أيضاً بقراءة آية من القرآن إذا تضمنت دعاء .
ومقتضى كلام الرافعي والمصنف في كتبهما : أنه يأتي بالقنوت عقب ذكر الاعتدال بكماله ، وفي « التهذيب » عن الشافعي ما يشهد له ، قلت : في « مختصر المزني » : أنه يقوله بعد : (ربنا لك الحمد)^(٣) .
ولو طول القنوت زائداً على العادة . . قال القاضي حسين : كره ، وفي البطلان احتمالان .

قوله : (والإمام بلفظ الجمع) أي : ويقول الإمام بلفظ الجمع ؛ لأنه يكره للإمام تخصيص نفسه بالدعاء ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَوْمُ عَبْدٌ قَوْماً فَيُخَصِّنْ نَفْسَهُ بِدَعْوَةِ دُونَهُمْ ، فَإِنْ فَعَلَ . . فَقَدْ خَانَهُمْ » . رواه أبو داود ، وحسنه الترمذي^(٤) .

قوله : (والصحيح : سن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في

(١) المحرر (١٨٧/١) .

(٢) أخرجه البيهقي في « السنن الكبير » (٣١٨٦) .

(٣) الشرح الكبير (٥١٥/١) ، روضة الطالبين (٣٥٨/١) ، التهذيب (١٤٤/٢) ، مختصر المزني (ص : ٢٨) .

(٤) سنن أبي داود (٩٠) ، سنن الترمذي (٣٥٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

آخِرِهِ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، وَلَا يَمْسَحُ وَجْهَهُ ،

آخره) لأن النسائي روى في حديث الحسن : « وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ » بغير زيادة^(١) .

واحترز بقوله : (في آخره) : عما عداه ، وأنها لا تستحب ، وقال صاحب « العدة » : لا بأس بها أوله وآخره ؛ لأثر ورد فيه .

وجزم في « الأذكار » باستحباب الصلاة على الآل ، وزيادة : (وسلم) ، وقال صاحب « الإقليد » : إنه لا أصل له ، وقال الإسنوي : أما السلام . . فمسلم ؛ للآية ، وأما الصلاة على الآل . . فقياس ما قالوه في التشهد الأول : أنها لا تستحب ، وعبر في « الروضة » في هذا الخلاف ، وما عطفه عليه بالأصح^(٢) .

قوله : (ورفع يديه) فعله صلى الله عليه وسلم في قنوته على أصحاب بئر معونة . رواه البيهقي عن أنس بسند صحيح أو حسن^(٣) ، وروى البخاري في « جزء رفع اليدين » : رفع يديه عليه السلام في مواطن ؛ من حديث عائشة وأبي هريرة وجابر وعلي^(٤) ، وقيل : لا يرفع ، وعلى الأصح في كفيته وجهان ؛ أصحهما : يرفع بطن كفيه إلى السماء ، والثاني : ظهر كفيه .

قوله : (ولا يمسح وجهه) لأنه لم يصح في الصلاة عن أحد من السلف ، وفي وجه : يمسح ؛ لحديث في « الترمذي » ضعيف^(٥) ، وهو محمول على خارج الصلاة .

(١) سنن النسائي (١٧٤٦) عن الحسن بن علي رضي الله عنهما ، وراجع « نتائج الأفكار » (١٠٧/٢) .

(٢) الأذكار (ص : ١٢٥) ، روضة الطالبين (١ / ٣٦٠) .

(٣) سنن الكبير (٣١٨٨) .

(٤) قررة العينين برفع اليدين في الصلاة (٨٥) ، (٨٦) ، (٨٧) ، (٩٢) دار الأرقم .

(٥) سنن الترمذي (٣٦٨٣) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وَأَنَّ الْإِمَامَ يَجْهَرُ بِهِ ، وَأَنَّهُ يُؤَمِّنُ الْمَأْمُومَ لِلدُّعَاءِ ،

ولا يؤخذ الخلاف من عبارة الكتاب ، ويؤخذ من قول « المحرر » : وأنه يرفع فيه اليدين ولا يمسح بهما وجهه^(١) .

فلو قال المصنف : (لا مسح وجهه) . . لكان أصوب وأخصر .

ولا يستحب : مسح غير وجهه قطعاً ، بل نص جماعة على كراهته ، قاله في « الروضة »^(٢) .

قوله : (وأن الإمام يجهر به) أي : في الصبح ؛ لأحاديث بئر معونة^(٣) ، والثاني : لا ؛ كسائر الدعوات ، قال في « الروضة » : وأما المنفرد . . فيسربه قطعاً ، وقال : وأما غير الصبح إذا قنت فيها . . فالراجح : أنها كلها كالصبح ، سرية كانت أو جهرية^(٤) .

قوله : (وأنه يؤمن المأموم للدعاء) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً متتابعاً يدعو على أحياء من بني سليم ، ويؤمن من خلفه . رواه أبو داود ، وصححه الحاكم^(٥) .

وفي جهر المأموم به الخلاف في التأمين للقراءة ، قاله في « التهذيب »^(٦) .

ومقتضى إطلاق المصنف : تأمين المأموم في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنها دعاء ، وقد جزم بإلحاقها به الطبري شارح « التنبيه » .

(١) المحرر (١٨٧/١) .

(٢) روضة الطالبين (٣٦٠/١) .

(٣) منها : ما سبق تخريجه آنفاً .

(٤) روضة الطالبين (٣٦٠/١) .

(٥) سنن أبي داود (١٤٤٣) ، المستدرک (٢٢٥-٢٢٦ / ١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٦) التهذيب (١٤٧/٢) .

وَيَقُولُ الثَّنَاءَ ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ . . قَنَتَ .

وَيُشْرَعُ الْقُنُوتُ فِي سَائِرِ الْمَكْتُوبَاتِ لِلنَّازِلَةِ

قوله : (ويقول الثناء) أي : مع الإمام ، وهو : « فَإِنَّكَ تَقْضِي . . . » إلى آخره ؛ إذ لا يمكن تحصيل مقصوده بالتأمين ، فحمل الحديث على الدعاء ، وقيل : يتخير بين التأمين والقنوت ، وقيل : يؤمن في كل كلمات القنوت ، وقيل : يشاركه في كل كلماته ؛ قياساً على سؤال الرحمة والتعوذ من العذاب . وهذا كله إذا قلنا : إن الإمام يجهر به ، فإن قلنا : يسر . . قنت المأموم .

قوله : (فإن لم يسمعه . . قنت) أي : إذا قلنا : يؤمن المأموم فلم يسمع إمامه ؛ لصمم أو بعد . . فإنه يقنت ، وقيل : لا ، وهما كالوجهين في قراءة السورة .

ومقتضى كلامهم : أن من سمع صوتاً لم يفهمه . . كمن لم يسمع .

قوله : (ويشرع القنوت في سائر المكتوبات للنازلة) أي : كالوباء ، والقحط ، والجراد ، والخوف ؛ لأحاديث بئر معونة^(١) ؛ لأن الحامل على القنوت فيها دفع تمرّد القاتلين ، وفي قول : لا يشرع ، وقيل : يشرع في الجهرية دون السرية .

واحترز بالمكتوبات : عن النوافل ، فإنه لا يستحب فيها . وفي « شرح المذهب » عن النص : أنه إن قنت في عيد أو استسقاء لنازلة . . لم يكره ، وإلا . . كره^(٢) .

وحاصله : أن القنوت في النوافل لا يستحب ، وفي كراهته هذا التفصيل .

(١) منها : ما أخرجه أبو داود (١٤٤٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) المجموع (٤٥٩/٣) .

لَا مُطْلَقاً عَلَى الْمَشْهُورِ .

السَّابِعُ : السُّجُودُ .

وَأَقْلَهُ : مُبَاشَرَةً بَعْضِ جَبْهَتِهِ مُصَلَّاهُ ،

وقوله : (ويشرع) يشعر بأن الخلاف في الاستحباب ، وهو الذي صححه المصنف ، قال : وصرح به صاحب « العدة » ، ونقله عن « الإملاء » ، وقال الرافعي : قضية كلام أكثرهم : أنه في الجواز^(١) .

قوله : (لا مطلقاً على المشهور) لأن القنوت يختص بالنوازل ، روى البخاري عن أبي هريرة : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو لأحد ، أو يدعو على أحد . . قنت بعد الركوع . ورواه ابن حبان بلفظ : كان لا يقنت إلا أن يدعو لأحد ، أو يدعو على أحد^(٢) .

والثاني : يتخير ؛ لأنه دعاء ، فيتخير فيه بين الإتيان والترك ، وقيل : يشرع مطلقاً ، فإن أريد به الجواز . . فقريب ، وإن أريد به الاستحباب . . فلا وجه له ، قاله السبكي .

فرع : في اشتراط الاعتدال من الركوع والسجود في صلاة النفل . . وجهان ، وصحح النووي وجوبه^(٣) .

قوله : (السابع : السجود ، وأقله : مباشرة بعض جبهته مصلاه) يعني : أن أقل ما يجب في السجود : أن يضع المصلي بعض جبهته على ما يصلي عليه ؛ من أرض أو حصير أو نحوهما ؛ لما روى الدارقطني والطبراني عن

(١) روضة الطالبين (٣٦٠ / ١) ، الشرح الكبير (٥١٨ / ١) .

(٢) صحيح البخاري (٤٥٦٠) ، صحيح ابن حبان (١٩٨٣) ، ففيه بمعناه ، ولم أجده بلفظه في « صحيح ابن حبان » ، وهو بلفظه في « صحيح ابن خزيمة » (٦١٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) روضة الطالبين (٣٥٨ / ١) .

جابر قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد بأعلى جبهته على قُصَاص الشعر^(١) .

وقيل : يجب وضع جميعها ، ويجب أن يكشف من الجبهة ما يقع عليه الاسم ، فيباشر به موضع السجود .

والجبهة : ما ينال موضع السجود .

والمراد ببعضها : أعلاها أو أسفلها ، أما طرفاها من اليمين واليسار . فجبينان ، والاقتصار على بعضها مكروه .

وإنما يجب كشفها أو كشف شيء منها إذا لم يكن عذر ، فلو عصبها لجراحة ونحوها وسجد عليها . صح ، والمذهب : أنه لا إعادة عليه .

وإطلاق المصنف يقتضي : أنه لو نبت على جبهته شعر ، وعمها فسجد عليه . لم يكف ، وفيه نظر ، قاله الإسنوي ، وفي « التحرير » عن « فتاوى البغوي » : ينبغي أنه يكفي ؛ لأن ما ينبت على الجبهة مثل بشرته ، والمشهور : أنه يجوز الاقتصار على الجبهة دون الأنف ، لكن يكره ، ولو اقتصر على الأنف بدون الجبهة . لم يجز بلا خلاف^(٢) .

فائدة : المراد بـ (قصاص الشعر) : أول منبته من مقدم الرأس ، قاله في « شرح المذهب »^(٣) ، وهو مثلث القاف ، والضم أفصح ، وأما معناه اللغوي . . فمنتهى النبات ولو من المؤخر ، قاله الجوهري^(٤) .

تنبيه : احتج الرافعي لوجوب كشف الجبهة بحديث خباب بن الأرت عند

(١) سنن الدارقطني (ص : ٢٩١) ، المعجم الأوسط (٤٣٢) .

(٢) تحرير الفتاوى (٢٥٦ / ١) ، فتاوى البغوي (ص : ٨٤) .

(٣) المجموع (٣ / ٣٨٣) . وفيه : (أصل) بدل (أول) .

(٤) الصحاح (ص : ٨٦٥) .

فَإِنْ سَجَدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ . . . جَازَ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ .
وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ .
قُلْتُ : الْأَظْهَرُ : وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مسلم قال : (شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّ الرّمضاء ، فلم يُشكِنا) . وزاد البيهقي بسند صحيح : (في جباهنا وأكفنا) . وفي الاستدلال نظر ، قال في « شرح مسلم » : حديث خباب محمول على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً على قدر الإبراد^(١) .

قوله : (فإن سجد على متصل به . . . جاز إن لم يتحرك بحركته) لأنه في حكم المنفصل عنه ، وقيل : لا يجوز ؛ كما يمنع الصحة لو كان متنجساً ، فإن تحرك بحركته في القيام والقعود . . . لم يجز مثل كَوْرِ عمامته أو كمه ، فإن سجد عليه متعمداً . . . بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً أو جاهلاً . . . لم تبطل ، لكن تجب إعادة السجود .

ويؤخذ من كلامه : امتناع السجود على اليد من طريق الأولى ، ويستثنى منه : السرير الذي يتحرك بحركته ، فإنه لا يضر .

قوله : (ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه في الأظهر) لأنه لو وجب وضعها . . . لوجب الإيماء بها عند العجز وتقريبها من الأرض ؛ كالجبهة .

(قلت : الأظهر : وجوبه ، والله أعلم) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ : عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » . متفق عليه^(٢) .

(١) صحيح مسلم (٦١٩) ، السنن الكبير (٢٦٩٧) ، شرح صحيح مسلم (١١٩ / ٣) .
(٢) صحيح البخاري (٨٠٩ ، ٨١٢) ، صحيح مسلم (٢٣٠ / ٤٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَيَجِبُ أَنْ يَطْمِئَنَّ وَيَنَالَ مَسْجِدَهُ ثِقْلُ رَأْسِهِ ، وَأَلَّا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ ، فَلَوْ سَقَطَ

وعلى هذا : يكفي وضع جزء من كل عضو ؛ كالجبهة ، والاعتبار في اليدين : بباطن الكف ، وفي الرجلين : ببطون الأصابع ، فلا يجزئ الظهر منهما ولا الحرف ، وقيل : يجوز السجود على ظاهر القدمين ، ولا فرق في باطن الكف بين الراحة والأصابع ، فيجزئ الجزء من أحدهما ، وقيل : يختص بالراحة .

ولا يجب كشف شيء من الأعضاء الستة ، بل يكره كشف الركبتين ؛ كما نص عليه في « الأم »^(١) ، وفي قول : يجب كشف اليدين .

وإن قلنا : لا يجب وضع هذه الأعضاء . . فيرفع ما شاء منها ، وصورته في الجميع : أن يرفع الركبتين ، ويعتمد على ظهر الكفين ، وعلى ظهور أصابع الرجلين .

قوله : (ويجب أن يطمئن) لقوله صلى الله عليه وسلم : « ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَّ سَاجِدًا »^(٢) . (وينال مسجده ثقل رأسه) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا سَجَدْتَ . . فَمَكِّنْ جَبْهَتَكَ مِنَ الْأَرْضِ ، وَلَا تَنْقُرْ نَقْرًا » . رواه ابن حبان في « صحيحه »^(٣) .

ومسجد : بفتح الجيم ؛ أي : محل سجوده ، ومعنى الثقل : أن يتحامل بحيث لو فرض تحته حشيش أو قطن . . لانكبس .

قوله : (وألا يهوي لغيره) أي : ويجب ألا يهوي لغير السجود (فلو سقط

(١) الأم (٢٦١ / ٢) .

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٧) ، ومسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) صحيح ابن حبان (١٨٨٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

لَوَجْهِهِ . . وَجَبَ الْعَوْدُ إِلَى الْإِعْتِدَالِ ، وَأَنْ تَرْتَفَعَ أَسَافِلُهُ عَلَى أَعَالِيهِ فِي الْأَصَحِّ .

لوجهه . . وجب العود إلى الاعتدال) لأنه لا بد من نية أو فعل ، ولم يوجد واحد منهما ، وهذا إذا سقط قبل قصد الهوي ، فلو هوى ليسجد فسقط على الأرض بجبهته ؛ فإن وضع جبهته على الأرض بنية الاعتماد . . لم تحسب عن السجود ، وإن لم تحدث هذه النية . . حسب ، سواء قصد السجود أو لم يقصد شيئاً ؛ استصحاباً لقصد السجود .

ولو هوى ليسجد ، فسقط على جنبه ، فانقلب وأتى بصورة السجود ؛ فإن قصد السجود . . حسب ، وإن قصد الاستقامة وصرفه عن السجود . . لم يحسب ، وبطلت صلاته ؛ لأنه زاد فعلاً ، وإن قصد لها وغفل عن الصرف إلى السجود . . لم يحسب على الصحيح ، ولا تبطل صلاته ، بل يعتدل جالساً ويسجد ، وإن لم يقصد السجود ولا الاستقامة . . أجزأه قطعاً .

قوله : (وأن ترتفع أسافله على أعاليه في الأصح) لأن البراء بن عازب وضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجزته وقال : هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد . رواه أبو داود والنسائي ، وصححه ابن حبان^(١) .

والثاني ونقله الرافعي في « شرح المسند » عن النص : أنه يجوز مساواتها لها ، ولو ارتفعت الأعالي . . لم يجز ؛ كما جزم به الرافعي^(٢) .

أما من به علة تمنعه من التنكيس أو الاستواء . . فيجزئه ، فإن عجز عن

(١) سنن أبي داود (٨٩٦) ، سنن النسائي (١١٠٤) ، ولم أجده في « صحيح ابن حبان » . بهذا اللفظ ، وفيه (١٩١٦) عن البراء رضي الله عنه بلفظ : أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا سَجَدْتَ . . فَضَعْ كَفَّيْكَ ، وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ ، وَأَنْتَصِبْ » .

(٢) لم أجده في « شرح مسند الشافعي » المطبوع ، الشرح الكبير (٥٢٢ / ١) .

وَأَكْمَلُهُ : يُكَبِّرُ لِهَوِيَّتِهِ بِلَا رَفْعٍ ، وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدِينَهُ ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ ،

وضع الجبهة على الأرض وقدر على وسادة يسجد عليها ويحصل به التنكيس . . وجب ، وإن لم يحصل . . فالأصح : أنه لا يجب وضعها بل يجب إنهاء الرأس إلى الحد الممكن ، والثاني وصححه في « الشرح الصغير » : أنه يجب .

قوله : (وأكمله : يكبر لهويه بلا رفع) أما التكبير . . فلحديث أبي هريرة^(١) ، وأما عدم رفع اليدين . . فلقول ابن عمر : وكان لا يفعل ذلك في السجود^(٢) ، وقيل : يرفع ، وفيه أحاديث صحيحة^(٣) .

قوله : (ويضع ركبتيه ثم يديه) لما روى وائل بن حجر قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد . . وضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض . . رفع يديه قبل ركبتيه . رواه الأربعة وحسنه الترمذي ، ورواه ابن حبان وابن خزيمة والحاكم^(٤) ، وقال الخطابي : إنه أثبت من حديث تقديم اليدين^(٥) .

قوله : (ثم جبهته وأنفه) أي : يستحب وضعهما معاً ؛ كما صرح به في « المحرر »^(٦) ، وقيل : يتخير ، ونقل الإسنوي عن « التبصرة » لأبي بكر البيضاوي الجزم باستحباب تقديم الجبهة على الأنف ، قال : وفي « الروضة »

(١) أخرجه البخاري (٧٨٩) ، ومسلم (٢٩/٣٩٢) .

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٥) ، ومسلم (٢٢/٨٦١) .

(٣) منها : ما أخرجه أبو داود (٧٣٨) ، والنسائي (١٠٨٥) ، وابن ماجه (٨٦٠) . وراجع « طرح الثريب » (٢٠٢-٢٠٣) .

(٤) سنن أبي داود (٨٣٨) ، سنن الترمذي (٢٦٧) ، سنن النسائي (١٠٨٩) ، سنن ابن ماجه (٨٨٢) ، صحيح ابن حبان (١٩١٢) ، صحيح ابن خزيمة (٦٢٩) ، المستدرک (٢٢٦/١) .

(٥) معالم السنن (٢٩٨/١) .

(٦) المحرر (١٨٩/١) .

وَيَقُولُ : (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) ثَلَاثًا ، وَيَزِيدُ الْمُنفَرِدُ : (اَللّٰهُمَّ ؛ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقَبْلَةِ .

قول قواه في « شرح المذهب » أنه يجب وضع الأنف مكشوفاً^(١) . انتهى

وفي « مختصر المهمات » عن « الزيادة » : حكى في « البيان » وجهاً غريباً ، وقال عن شيخ الإسلام البلقيني : الذي في « البيان » وضع الأنف مع الجبهة^(٢) ، ولم يتعرض للكشف ، ولا يلزم من كون كشف الجبهة واجباً أن يكون كشف الأنف واجباً .

قوله : (ويقول : سبحان ربي الأعلى ثلاثاً) لما سبق في الركوع ، وتقدم أن الإمام لا يزيد عليها .

قوله : (ويزيد المنفرد : اللهم ؛ لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين) رواه مسلم بهذا اللفظ^(٣) .

قوله : (ويضع يديه حذو منكبيه) لما روى أبو داود في حديث أبي حميد : أنه صلى الله عليه وسلم وضع كفيه حذو منكبيه^(٤) .

قوله : (وينشر أصابعه مضمومة للقبلة) أي : يجعلها مستطيلة ملتصقاً بعضها ببعض ؛ لأن في حديث أبي حميد عند البخاري : فإذا سجد . . وضع

(١) المهمات (٩٧-٩٨ / ٣) ، روضة الطالبين (٣٦٢ / ١) ، المجموع (٣٨٤ / ٣) .

(٢) راجع « البيان » (٢١٦-٢١٧) .

(٣) صحيح مسلم (٧٧١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٤) سنن أبي داود (٧٣٤) .

وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ ، وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَمِرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، فِي رُكُوعِهِ
وَسُجُودِهِ ،

يديه غير مفترش ولا قابضهما ، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة^(١) .
فقوله : (غير مفترش) يدل على الضم ، وقوله : (ولا قابضهما) يدل
على النشر .

وروى البيهقي عن البراء : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع . .
بسط ظهره ، وإذا سجد . . وضع أصابعه قبل القبلة ، فتَفَاجَّ^(٢) . قال
الجوهرى : فججت بين رجلي أفجهما فجًّا : إذا فتحت^(٣) ، وهو دليل قول
المصنف :

(ويفرق ركبتيه) وكذا قدميه ، ويكون التفريق بين القدمين قدر شبر كما
في « الروضة » عن الأصحاب^(٤) ، ويستحب : فتح أصابع الرجلين ، قاله في
« القواعد »^(٥) .

قوله : (ويرفع بطنه عن فخذه ، ومرفقيه عن جنبه في ركوعه وسجوده)
لما روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد . . فرج بين فخذه ،
غير حامل بطنه على شيء من فخذه^(٦) .

وروت ميمونة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد لو شاءت بهمة
تمرُّ بين يديه . . لمرت ، وفي لفظ : كان إذا سجد . . خَوَّى يديه ؛ يعني :

(١) صحيح البخاري (٨٢٨) .

(٢) السنن الكبير (٢٧٣٧) . وفيه (وَجَّه) بدل (وضع) .

(٣) الصحاح (ص : ٧٩٧) .

(٤) روضة الطالبين (١ / ٣٦٥) .

(٥) القواعد الكبرى (١ / ٣٣٦) .

(٦) سنن أبي داود (٧٣٥) عن أبي حميد رضي الله عنه .

وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ وَالْخُنْثَى .

الثَّامِنُ : الْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنًّا .

وَيَجِبُ أَلَّا يَقْصِدَ بَرْفَعَهُ غَيْرَهُ ، وَأَلَّا يُطَوِّلَهُ وَلَا الْاِعْتِدَالَ .

جَنَحَ ، رواه مسلم^(١) ، وروى أبو داود أيضاً نحوه في الركوع^(٢) .

وقول المصنف : (في ركوعه وسجوده) يعود إلى تفريق الركبتين وما بعده .

قوله : (وتضم المرأة) أي : بعضها إلى بعض ، وتلصق بطنها بفخذها في السجود ؛ لأنه أستر لها .

قوله : (والخنثى) أي : على الصحيح احتياطاً ، وقيل : الضم وعدمه سواء في حقه ، ولم يتعرض « المحرر » للخنثى^(٣) .

قوله : (الثامن : الجلوس بين سجديته مطمئناً) لقوله صلى الله عليه وسلم : « ثُمَّ ازْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِساً » . متفق عليه^(٤) .

(ويجب : ألا يقصد برفعه غيره) لما تقدم^(٥) (وألا يطوله ولا الاعتدال) لأنهما ركنان قصيران ، وهو يقتضي بطلان الصلاة بتطويلهما ، لكن سيأتي أن المصنف صحح أن الجلوس بين السجدين طويل ، وصحح جواز إطالة الاعتدال بالذكر ، فلا يضر على ذلك ، وفي « الكافي » للخوارزمي عن الأصحاب : أن التطويل في ذلك أن يلحق الاعتدال بالقيام ، والجلوس

(١) صحيح مسلم (٤٩٦ ، ٤٩٧) .

(٢) سنن أبي داود (٨٩٨) .

(٣) المحرر (١٨٩ / ١) .

(٤) صحيح البخاري (٧٥٧ ، ٧٩٣) ، صحيح مسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أي : في الركوع .

وَأَكْمَلُهُ : يُكَبِّرُ وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشاً ، وَاضِعاً يَدَيْهِ قَرِيباً مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ قَائِلاً : (رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَارْحَمْنِي ، وَاجْبُرْنِي ، وَارْزُقْنِي ، وَاهْدِنِي ، وَعَافِنِي) .
ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى .

بجلوس التشهد ، حكاه في « التحرير »^(١) .

قوله : (وأكملهُ : يكبر) أي : بلا رفع لما تقدم^(٢) (ويجلس مفترشاً) أي : على المشهور ؛ لأن في حديث أبي حميد عند الترمذي : ثم ثنى رجله اليسرى ، وقعد عليها^(٣) .

قوله : (واضعاً يديه قريباً من ركبتيه) أي : بحيث تساوي رؤوس أصابعه ركبتيه (وينشر أصابعه) أي : إلى جهة القبلة ؛ قياساً على السجود ، وفي الضم والتفريق الخلاف الآتي في التشهد (قائلاً : رب اغفر لي ، وارحمني ، واجبرني ، وارفعني ، وارزقني ، واهدني ، وعافني) لفظ الحاكم وقال صحيح الإسناد ، ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه باختلاف^(٤) .

قوله : (ثم يسجد الثانية كالأولى) أي : في الأقل والأكمل .

وإنما شرع تكرار السجود ؛ لأنه أبلغ في التواضع ، وجعل المصنف السجدين ركناً واحداً ، وهو وجه ، والثاني : أنهما ركنان ، وصححه الغزالي ، وتظهر فائدتهما في المأموم إذا تقدم على إمامه في الأفعال ، وتأخر

(١) تحرير الفتاوى (٢٥٨ / ١) .

(٢) أي : آنفاً .

(٣) سنن الترمذي (٣٠٤) .

(٤) المستدرك (٢٧١ / ١) ، سنن أبي داود (٨٥٠) ، سنن الترمذي (٢٨٤) ، سنن ابن ماجه

(٨٩٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَالْمَشْهُورُ : سَنُ جَلْسَةٍ خَفِيفَةٍ بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا .

عنه بهما ، قاله في « الكفاية »^(١) .

فرع : الأفضل : تطويل القيام ثم السجود ثم الركوع كما جزم به من « زوائده »^(٢) ، وقيل : كثرة الركوع والسجود أفضل من تطويل القيام .

قوله : (والمشهور : سن جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا كان في وتر من صلاته . . لم ينهض حتى يستوي قاعداً . رواه البخاري^(٣) .

والثاني : لا يأتي بها ؛ لأن أكثر الأحاديث لم يرد فيها ذلك^(٤) ، وقيل : إن كان المصلي ضعيفاً لمرض أو كبر . . استحب ، وإلا . . فلا .

وقوله : (خفيفة) قد يفهم : أنها أقصر من الجلسة بين السجدين ، وقال في « التتمة » : يستحب : أن تكون بقدرها ، ويكره أن يزيد على ذلك .

وقوله : (في كل ركعة) يشمل الفرض والنفل .

وقوله : (يقوم عنها) يخرج المصلي قاعداً ، أو يدخل ما إذا صلى ركعات بتشهد . . فإنه يجلس في كل منهما ، قاله البغوي في « فتاويه »^(٥) .

وعبر في « الروضة » بالمذهب إشارة إلى أن الخلاف طريقتان ، لكنه قال

(١) كفاية النبيه (٣ / ٢٧١ ، ٥٩٤) .

(٢) روضة الطالبين (١ / ٣٤٠)

(٣) صحيح البخاري (٨٢٣) عن مالك بن الحويث رضي الله عنه .

(٤) منها : حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في صفة صلاة النبي ﷺ . أخرجه البخاري (٨٢٨) وغيره .

(٥) فتاوى البغوي (ص : ٨٢ ، ٩٣) .

التَّاسِعُ ، وَالْعَاشِرُ ، وَالْحَادِي عَشَرَ : التَّشَهُدُ ، وَقُعودُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فَالْتَّشَهُدُ وَقُعودُهُ إِنْ عَقَبَهُمَا سَلَامٌ . . فَرُكْنَانِ ،

في « شرح المذهب » : إن طريقة القولين أشهر ، وعليه مشى « المحرر » و« المنهاج »^(١) .

والصحيح : أنه يمد التكبير من الرفع من السجود إلى أن يستوي قائماً ؛ لأن هذه الجلسة خفيفة ، وهي فاصلة بين الركعتين ، وليست من الثانية^(٢) على الأصح .

وفائدة الخلاف في التعليق على ركعة ؛ كما في « شرح المذهب »^(٣) ، وفي المسبوق إذا أحرم والإمام فيها ، فيجلس معه على الأول ، وعلى الثاني : له انتظاره إلى القيام ، ذكره البارزي .

قوله : (التاسع ، والعاشر ، والحادي عشر : التشهد ، وقعوده ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، فالتشهد وقعوده إن عقبهما سلام . . فركنان) لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال : كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : السلام على الله قبل عباده ، السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، وَلَكِنْ قُولُوا : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ . . . » إلى آخره . رواه الدارقطني والبيهقي ، وقالوا : إسناده صحيح^(٤) .

(١) روضة الطالبين (٣٦٥-٣٦٦ / ١) ، المجموع (٤٠٣ / ٣) ، المحرر (ص : ١٩٠) .

(٢) أي : الركعة الثانية . روضة الطالبين (٣٦٦ / ١) .

(٣) المجموع (٤٠٤ / ٣) .

(٤) سنن الدارقطني (ص : ٢٩٢) ، السنن الكبير (٢٨٥٩) .

وَالْأَ... فَسُتَّتَانِ ، وَكَيْفَ قَعَدَ... جَازَ .

وَيُسْنُ فِي الْأَوَّلِ : الْاِفْتِرَاشُ ؛ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ ، وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ ، وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ ، وَفِي الْآخِرِ : التَّوَرُّكُ ، وَهُوَ كَالاِفْتِرَاشِ ، لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يُمْنَاهُ ، وَيُلْصِقُ

والدلالة منه من وجهين ؛ أحدهما : قوله : (قبل أن يفرض علينا) دل على أنه فرض ، والثاني : الأمر به ، وقد ثبت الأمر في « الصحيحين »^(١) ، وإذا ثبت وجوب التشهد... . وجب القعود له ؛ لأن كل من أوجبه... . أوجب فيه القعود .

ولو أخر القعود فقال : (والقعود لهما)... . لكان^(٢) أولى ؛ ليدخل القعود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : (وإلا... . فستتان) ، أي : إن لم يعقبهما^(٣) سلام ؛ لأن تركهما سهواً يجبر بالسجود ، والواجب لا يجبر بالسجود .

(وكيف قعد... . جاز) أي : في التشهدين ؛ للإجماع ، وكذا في جلسة الاستراحة ، والجلوس بين السجدين .

قوله : (ويسن في الأول : الافتراش ، فيجلس على كعب يسراه) أي : بعد أن يضجعها بحيث يلي ظهرها الأرض ، وصرح به في « المحرر »^(٤) (وينصب يمينه) أي : القدم اليمنى (ويضع أطراف أصابعه للقبلة ، وفي الآخر : التورك ، وهو كالافتراش ، لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ، ويلصق

(١) صحيح البخاري (٨٣٥) ، وصحيح مسلم (٤٠٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) وفي (ب) : (كان) .

(٣) وفي (أ) : (إن لم يكن يعقبهما) .

(٤) المحرر (١٩١ / ١) .

وَرِكَهُ بِالْأَرْضِ .

وَالْأَصْحُ : يَفْتَرِشُ الْمَسْبُوقُ وَالسَّاهِي .

وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتَيْهِ مَنْشُورَةَ الْأَصَابِعِ بِلَا ضَمٍّ .

قُلْتُ : الْأَصْحُ : الضَّمُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وركه بالأرض (لحديث أبي حميد^(١) وغيره من الأحاديث الصحيحة .

قوله : (والأصح : يفترش المسبوق والساهي) لأنه ليس آخر صلاتهما .

وحكمة الافتراش : أن يكون مستوفزاً لتتميم صلاته .

والثاني : يتورك ، أما في المسبوق .. فللمتابعة ، وأما في الساهي ..

فلأنه آخر قعود الصلاة ، وقيل : إن كان المسبوق في محل تشهد الأول ..

افترش ، وإلا .. تورك .

وعبارة « المحرر » و« الروضة » : (يفترش من عليه سجود سهو)^(٢) ،

وهي أحسن ؛ لأنها تتناول من ترك بعضاً عمداً ، وقلنا : يسجد ، فإن لم يقصد

الإتيان به .. قال الإسني : فيتجه أنه يتورك .

والخليفة المسبوق إذا جلس في آخر صلاة الإمام هل يتورك أو يفترش

وجهان في « الكفاية »^(٣) .

وتعبير المصنف بـ (الأصح) يخالف لتعبير « الروضة » بالصحيح^(٤) .

قوله : (ويضع فيهما يسراه على طرف ركبته منشورة الأصابع بلا ضم ،

قلت : الأصح : الضم ، والله أعلم ،

(١) أخرجه البخاري (٨٢٨) .

(٢) المحرر (١٩١ / ١) ، روضة الطالبين (٣٦٧ / ١) .

(٣) كفاية النبيه (٢٣٤ / ٣) .

(٤) روضة الطالبين (٣٦٧ / ١) .

وَيَقْبِضُ مِنْ يُمْنَاهُ الْخَنْصِرَ وَالْبَنْصِرَ ، وَكَذَا الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ وَيَرْفَعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ : (إِلَّا اللَّهُ) ، وَلَا يُحَرِّكُهَا ، وَالْأَظْهَرُ : ضَمُّ الْإِبْهَامِ إِلَيْهَا كَعَاقِدِ ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ .

ويقبض من يمينه الخنصر والبنصر ، وكذا الوسطى في الأظهر ، ويرسل المسبحة ، ويرفعها عند قوله : إلا الله ، ولا يحركها ، والأظهر : ضم الإبهام إليها كعاقد ثلاثة وخمسين .

اشتملت هذه الجملة على ما يفعل باليدين في التشهدين ، فيسن : أن يضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى قريباً من طرف الركبة ، وينشر أصابعها إلى القبلة ، ولا يضم بعضها إلى بعض على الأصح عند الرافي^(١) ، وصح المصنف أنه يضمها حتى الإبهام ليتوجه جميعها إلى القبلة^(٢) ، وأن يضع اليمنى على طرف الركبة اليمنى ، ويقبض الخنصر والبنصر ، والأظهر : أنه يقبض الوسطى أيضاً ، ويرسل المسبحة في كل التشهد ، ويرفعها عند قوله : (إلا الله) لأنه حال إثبات الوجدانية لله تعالى ، ولا يحركها .

والحكمة في رفعها : الإشارة إلى أن المعبود سبحانه وتعالى واحد ؛ ليجمع في توحيده بين القول والفعل والاعتقاد .

فقول المصنف : (وكذا الوسطى في الأظهر) مقابل : أنه يحلق بينها وبين الإبهام ، فقليل : يحلق بينهما برأسيهما ، وهو الأصح ، وقيل : يضع أنملة الوسطى بين عقدتي الإبهام .

وقوله : (والأظهر : ضم الإبهام إليها) أي : إلى المسبحة ، فخرج به القول : بقبضها ، وجعلها فوق الوسطى .

(١) الشرح الكبير (١ / ٥٣١) .

(٢) روضة الطالبين (١ / ٣٦٧) .

وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضٌ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ ، . . .

وقوله : (كعاقد ثلاثة وخمسين) أشار به إلى ضم أنملة الإبهام العليا تحت المسبحة ، فخرج به قول إرسالها معاً .

والأصل في ذلك كله : أحاديث ؛ منها : ما رواه مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قعد في التشهد . . وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى ، وعقد ثلاثاً وخمسين ، وأشار بالسبابة^(١) .

والخلاف في الأفضل ، وكيف فعل . . كان إيتاء بالسنة .

ولو حرك المسبحة . . كره ، ولا تبطل الصلاة على الأصح ، وقيل : تحرم وتبطل ، وقيل : تستحب .

وتكره الإشارة بمسبحة اليسرى ولو كان أقطع .

قوله : (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الأخير) لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٥٦] قال الشافعي : الآية تقتضي الوجوب ، وأولى أحوال ذلك هو الصلاة^(٢) .

ولما أخرجه ابن حبان والحاكم في « صحيحيهما » : كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ؟ قال : « قُولُوا : اللَّهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ »^(٣) .

(١) صحيح مسلم (١١٥ / ٥٨٠) .

(٢) الأم (٢٧٠ / ٢) .

(٣) صحيح ابن حبان (١٩٥٨) ، المستدرک (٢٦٨ / ١) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

وَالْأَظْهَرُ سَنَهَا فِي الْأَوَّلِ .

وَلَا تُسَنَّ عَلَى الْآلِ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَتُسَنَّ فِي الْآخِرِ ، وَقِيلَ :
تَجِبُ .

وَأَكْمَلُ التَّشْهَدِ مَشْهُورٌ .

وهو يدل على أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة أمر معلوم عندهم .

قوله : (والأظهر : سنّها في الأول) لأنه يعود شرع فيه التشهد ، فشرع فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ كالععود في آخر الصلاة ، والثاني وهو القديم : لا يسن ؛ لأنه مبني على التخفيف ، وقيل : يسن قطعاً .

قوله : (ولا تسن على الآل في الأول على الصحيح) لكونه مبنياً على التخفيف ، وقطع به العراقيون ، وقيل : تسن .

قوله : (وتسن في الآخر) للحديث^(١) (وقيل : تجب) ورجح في « الروضة » و« أصلها » : أن الخلاف قولان ، والمشهور : أنه وجهان ؛ كما ذكره هنا ، وبينه في « شرح المذهب »^(٢) ، وجعل الخراسانيون الخلاف في الأول مرتباً على الخلاف في الثاني ؛ إن لم نوجبها في الآخر- وهو المذهب- . . لم يشرع في الأول ، وإن أوجبناها فيه . . ففي مشروعيتها في الأول وجهان .

قوله : (وأكمل التشهد مشهور) ثبت في التشهد أحاديث ، وبأيها تشهد . . أجزاء بالإجماع ، لكن اختار الشافعي منها ما رواه ابن عباس ، وهو : « التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ

(١) للحديث المار عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) الشرح الكبير (١/٥٣٣-٥٣٤) ، روضة الطالبين (١/٣٧١) ، المجموع (٣/٤٢٣-٤٢٤) .

وَأَقْلَهُ : (التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ،
 سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
 مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) ، وَقِيلَ : يَحْذِفُ (وَبَرَكَاتُهُ)

وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ »^(١) .

فاختاره لأمر ؛ منها : زيادة « الْمُبَارَكَاتُ » على وفق قوله تعالى :
 ﴿ تَحِيَّاتٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَرَكَاتٌ طَيِّبَةٌ ﴾ [النور : ٦١] ، ولأن صغر سن الراوي
 يقوى معه رجحان المتأخر ؛ إلا أن الشافعي رواه : (سلام عليك) (سلام
 علينا) بغير (أل) فيهما ، قال في « الروضة » : والأفضل : الألف واللام ؛
 لأنه أكثر في الروايات^(٢) .

قوله : (وأقله : التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ،
 سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن
 محمداً رسول الله) جعل الرافي الضابط في جواز الحذف إما الإسقاط في
 رواية ؛ كـ « الْمُبَارَكَاتُ » ، وإما التبعية ؛ كـ « الصَّلَوَاتُ وَالطَّيَّاتُ » ، فإنهما
 تابعان^(٣) .

وكلام المصنف يدل على إيجاب حرف العطف في الشهادة الثانية ، وهو
 كذلك .

قوله : (وقيل : يحذف وبركاته) قال في « الكفاية » : المذكور في « التتمة »
 و« الشامل » و« المذهب » و« تلخيص الروياني » إسقاط : (وبركاته)^(٤) .

(١) صحيح مسلم (٤٠٣) ، وراجع « الأم » (٢ / ٢٦٩) .

(٢) روضة الطالبين (١ / ٣٧٠) .

(٣) الشرح الكبير (١ / ٥٣٤-٥٣٦) .

(٤) كفاية النبيه (٣ / ٢١٠) ، المذهب (١ / ٢٦٤) .

وَالصَّالِحِينَ ، وَيَقُولُ : (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ) .
 قُلْتُ : الْأَصَحُّ : (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) ، وَثَبَتَ فِي « صَحِيحِ
 مُسْلِمٍ » ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(والصالحين) أسقطها الحلبي ؛ لأن لفظ (العباد) إذا أضيف إلى الله تعالى . . انصرف إلى الصالحين ، قال تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] .

قوله : (ويقول : وأن محمداً رسوله ، قلت : الأصح : وأن محمداً رسول الله ، وثبت في « صحيح مسلم »^(١) ، والله أعلم) يعني : أن الأصح : إسقاط (أشهد) كما نقله الرافعي عن نقل العراقيين ، والرويانى عن النص وأكثر الأصحاب^(٢) .

واعترض في « المهمات » على قوله : (وثبت في « صحيح مسلم ») بأن الذي في « مسلم » في حديث ابن مسعود : « وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ »^(٣) .

وفي حديث ابن عباس : « وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ »^(٤) .

وفي حديث أبي موسى : « وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ »^(٥) .

(١) وهو حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وفي آخره : « أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله » ، هكذا أورده الحافظ ابن الملقن في « البدر المنير » (٥٥٩ / ٢) عن الإمام مسلم ، ونبه على أن إثبات لفظة : (أشهد) هو في بعض نسخ « صحيح مسلم » ، وفي مطبوعات « صحيح مسلم » التي بأيدينا بإثباتها ، فليتنبه لذلك ، انظر « صحيح مسلم » (٤٠٤) .

(٢) الشرح الكبير (٥٣٥ / ١) .

(٣) صحيح مسلم (٤٠٢) .

(٤) صحيح مسلم (٤٠٣) .

(٥) صحيح مسلم (٤٠٤) .

.....

وليس ما قاله واحداً من الثلاثة .

وأما (أن محمداً رسوله) بالضمير.. فمقتضى كلام الرافعي في « الشرحين » : تصحيح المنع^(١) ، وصححه في « شرح المذهب »^(٢) ، وعليه يدل لفظ الكتاب .

قال^(٣) في « شرح المنهاج » : إلا إذا زاد (العبد) فقال : (وأن محمداً عبده ورسوله) أي : فإنه يجزئ .

قال : ووقع في « الروضة »^(٤) في نقل العراقيين والرويانى عن النص والأكثر : (وأن محمداً رسوله)^(٥) . انتهى

قال العراقي في « مختصر المهمات » : والذي في « الروضة » موافق لما في « الرافعي » .

وكذا صحح في « شرح الوسيط » و« التحقيق »^(٦) : منع الضمير ، فالفتوى عليه ، كذا قال^(٧) ، ولعله يريد مع إسقاط (أشهد) و(عبده) .

واعلم : أن ابن ماجه روى حديث ابن عباس برجال الصحيح ، وفيه : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وكذلك النسائي ، لكن بإسقاط (أشهد)^(٨) .

(١) الشرح الكبير (١ / ٥٣٥) .

(٢) المجموع (٣ / ٤٢٢) .

(٣) أي : الإسني .

(٤) روضة الطالبين (١ / ٣٦٩) .

(٥) المهمات (٣ / ١٠٨) .

(٦) التحقيق (ص : ٢٧٣) .

(٧) أي : الإسني في « المهمات » (٣ / ١٠٩) .

(٨) سنن ابن ماجه (٩٠٠) ، سنن النسائي (١١٧٤) .

وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ : (اللَّهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ) ، وَالزِّيَادَةُ إِلَى (حَمِيدٌ مَجِيدٌ) .. سُنَّةٌ فِي الْآخِرِ ،

قوله : (وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله : اللهم ؛ صل على محمد وآله) ظاهره يوههم وجوبها على الآل ، ومراده : إذا أوجبناها .

ولو قال : صلى الله على محمد ، أو صلى الله على رسوله . . كفى ، جزم به الرافعي^(١) ، وكذا (على النبي) دون (أحمد) على الصحيح فيهما في « التحقيق »^(٢) ، وقيل : يكفي : صلى الله عليه .

ولفظ « الوجيز » يشعر بأنه يجب أن يقول : (وعلى آل محمد)^(٣) ، قال الإسنوي : وصحح في « الكفاية » : أن إعادة (على) واجبة ، وأن الضمير يكفي ، قال : وجزم في « التحقيق » و« شرح المذهب » بالاكْتفاء بالضمير في (وآله) إذا أوجبناها^(٤) .

فإن قيل : فأين التسليم عليه ؟ قلنا : هو قول المصلي : (السلام عليك أيها النبي) .

قوله : (والزيادة إلى « حميد مجيد » سنة في الآخر) أي : في التشهد الآخر .
ودليل عدم وجوبها فيه وعدم استحبابها في الأول : الإجماع .

قال الرافعي : والأولى : أن يقول : « اللَّهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ » . رواه

(١) الشرح الكبير (٥٣٦ / ١) .

(٢) التحقيق (ص : ٢٧٥) .

(٣) الوجيز (ص : ٦٠) .

(٤) كفاية النبيه (٢١٨ / ٣) ، التحقيق (ص : ٢٧٥) ، المجموع (٤٣١ / ٣) .

النسائي والحاكم من حديث كعب بن عجرة بهذا السياق ، وأصله في « الصحيحين » بألفاظ^(١) .

وجاء بحذف (على) في (آل محمد) و(آل إبراهيم) في الصلاة والبركة .

قال في « شرح المذهب » : وينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة ، فيقول : (اللهم ؛ صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي ، وعلى آل محمد ، وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد)^(٢) .

وقال في « الأذكار » : (وبارك على محمد النبي الأمي) ، وقال^(٣) في « المهمات » : أسقط في « شرح المذهب » : (عبدك ورسولك)^(٤) ، وقد عزاها إليه^(٥) في « شرح المنهاج » ، كما نقلته عنه .

وآل النبي صلى الله عليه وسلم : بنو هاشم وبنو المطلب ، وقيل : كل مسلم ، واختاره في « شرح مسلم » ، وآل إبراهيم : إسماعيل وإسحاق وأولادهما^(٦) .

(١) سنن النسائي (١٢٨٧) ، المستدرک (١٤٨ / ٣) ، صحيح البخاري (٣٣٧٠ ، ٤٧٩٧ ، ٤٧٩٨ ، ٦٣٥٧) صحيح مسلم (٤٠٦) . وراجع « الشرح الكبير » (١ / ٥٣٧) .

(٢) المجموع (٤٣٠ / ٣) .

(٣) وفي (أ) : (قال) بدون الواو .

(٤) الأذكار (ص : ١٣٥) ، المهمات (١١١ / ٣) .

(٥) أي : عزا الإسنوي (عبدك ورسولك) إلى « شرح المذهب »

(٦) شرح مسلم (٣٤٥ / ٢) .

وَكَذَا الدُّعَاءُ بَعْدَهُ ، وَمَأْثُورُهُ أَفْضَلُ ، وَمِنْهُ : (اللَّهُمَّ ؛ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ . . .) إِلَى آخِرِهِ .

قوله : (وكذا الدعاء بعده) أي : مسنون أيضاً للإمام وغيره ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ ، فَيَدْعُو بِهِ » . متفق عليه ، واللفظ للبخاري^(١) .

ولا يجب بالإجماع ، وقيل : يستحب للإمام تركه تخفيفاً .

وقوله : (بعده) أي : بعد التشهد الأخير ، واحترز به : عن الأول ، فإنه يكره فيه الدعاء ؛ طلباً للتخفيف .

وإطلاقه يقتضي : أنه لا فرق في جواز الدعاء بين الديني والدنيوي ، وهو كذلك .

ولو دعا بدعاء محظور . . بطلت صلاته ، قاله في « الشامل » .

قوله : (ومأثوره أفضل) أي : المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم هنا أفضل من غيره ؛ لنص الشارع ، وكذلك هو الأفضل في كل الأدعية .

قوله : (ومنه) أي : ومن المأثور في هذا المحل : (اللهم ؛ اغفر لي ما قدمت وما أخرت . . . إلى آخره) أي : « وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَسْرَفْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ » رواه مسلم^(٢) .

وروى أيضاً : « اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَعَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَشَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ »^(٣) .

(١) صحيح البخاري (٨٣٥) ، صحيح مسلم (٤٠٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) صحيح مسلم (٧٧١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٣) صحيح مسلم (١٢٨ / ٥٨٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَيُسْنُ أَلَّا يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ الشَّهْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا . . تَرْجَمَ ، وَيُتَرْجَمُ لِلدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ الْمُنْدُوبِ الْعَاجِزُ لَا الْقَادِرُ فِي الْأَصَحِّ .

قوله : (ويسن ألا يزيد) أي : الدعاء بعد التشهد (على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) قال الشافعي في « الأم » : وأرى أن تكون زيادة ذلك إن كان إماماً أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن تكون أكثر من ذلك إذا كان وحده ، ولا أكره ما طال ما لم يخرج ذلك إلى سهو أو يخاف به سهواً^(١) .

وتبعه على ذلك الأصحاب ، إلا أن في « الروضة » و« أصلها » إطلاق استحباب نقص الدعاء عن التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) . وعبرة الكتاب صريحة في استحباب عدم الزيادة على قدرهما ، ومفهمة استحباب مساواة الدعاء لهما من غير تفريق بين الإمام والمنفرد ، والمعتمد المنصوص هو : استحباب النقص للإمام ، والزيادة للمنفرد .

قوله : (ومن عجز عنهما . . ترجم) أي : عن التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، فيتعينان بالعربية عند القدرة ، وعند العجز يجب التعلم كالتكبير ، فإن تعذر . . أتى بترجمتهما .

قوله : (ويترجم للدعاء والذكر المندوب العاجز لا القادر في الأصح) قياساً على الواجب ؛ كالتكبير والتشهد ، والثاني : يجوز لهما ، والثالث : لا يجوز لهما ؛ لأنه لا ضرورة إليها ، بخلاف الواجبات .

(١) الأم (٢/ ٢٧٥) .

(٢) الشرح الكبير (١/ ٥٣٨) ، روضة الطالبين (١/ ٣٧١) .

الثَّانِي عَشَرَ : السَّلَامُ .

وَأَقْلُهُ : (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) ، وَالْأَصَحُّ : جَوَازُ : (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) .

ومحل الخلاف في المأثور ، فليس للمصلي أن يخترع دعوةً ، ويدعو بها بالعجمية .

وحيث منعنا الترجمة فأتى بها . . بطلت صلاته ؛ كالكلام .

ولو أدخل بترتيب التشهد ؛ فإن أبطل المعنى . . لم يكف ، وتبطل صلاته إن تعمد ، وإن لم يبطل المعنى . . كفى في الأظهر .

قوله : (الثاني عشر : السلام) لقوله صلى الله عليه وسلم : « تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ »^(١) . ويجب إيقاعه في حال القعود .

قوله : (وأقله : السلام عليكم) لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ، فلا يجزئ : (سلام عليك) ولا (سلامي عليكم) ولا (سلام الله عليكم) ولا (السلام عليهم) فلو قال شيئاً منها متعمداً . . بطلت صلاته ، إلا (السلام عليهم) لأنه دعاء لغائب .

وأفهم كلامه : أن الواجب مرة واحدة ؛ لحديث عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم مرة واحدة تلقاء وجهه . رواه الحاكم ، وقال : على شرط الشيخين^(٢) .

قوله : (والأصح : جواز : سلام عليكم) أي : بالتنوين ؛ قياساً على التشهد^(٣) ، ولأن التنوين يقوم مقام الألف واللام .

(١) المستدرك (١٣٢/١) ، وأخرجه أبو داود (٦١) ، والترمذي (٣) ، وأحمد (١٠٢١) عن علي رضي الله عنه .

(٢) المستدرك (١/٢٣٠-٢٣١) .

(٣) أي : قياساً على السلام في التشهد .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ : لَا يُجْزِئُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ .

وَأَكْمَلُهُ : (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) ، مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا ، مُلْتَفِتًا فِي الْأُولَى حَتَّى يَرَى خَدَّهُ الْأَيْمَنُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْأَيْسَرُ ،

(قلت : الأصح المنصوص : لا يجزئه ، والله أعلم) لعدم وروده هنا ، فلو لم ينوّن . . لم يجز ، وقال القاضي حسين : يترتب على التنوين وأولى بالمنع ، ولو قال : (عليكم السلام) . . فالصحيح : الإجزاء مع الكراهة . قوله : (وأنه لا تجب نية الخروج) لأن النية تليق بالفعل دون الترك ، والثاني : يجب أن ينوي بسلامه الخروج ، وهو الأصح عند جمهور العراقيين ، ولا يجب تعيين الصلاة بلا خلاف ، فلو عين وأخطأ ؛ أي : عين خلاف ما هو فيه ؛ كمن صلى الظهر ونوى الخروج من العصر ، صرح به القفال والبغوي وغيرهما ، فعلى الأول : لا يضر ، وعلى الثاني : إن كان عمداً . . بطلت صلاته ، وإن كان سهواً . . سجد للسهو وسلم ثانياً ، وعلى الثاني أيضاً : يجب قرن النية بالتسليمة الأولى ، فإن قدمها أو سلم بلا نية ؛ فإن كان عمداً . . بطلت صلاته ، وإن كان سهواً . . سجد ، وأعاد السلام مع النية إن لم يطل الفصل ، وإن طال . . بطلت .

قوله : (وأكمله : السلام عليكم ورحمة الله ، مرتين يميناً وشمالاً ، ملتفتاً في الأولى حتى يرى خده الأيمن ، وفي الثانية الأيسر) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى بياض خده الأيمن ، وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى بياض خده الأيسر . رواه الأربعة ، واللفظ للنسائي^(١) .

(١) سنن أبي داود (٩٩٦) ، سنن الترمذي (٢٩٥) ، سنن النسائي (١٣٢٤) ، سنن ابن ماجه =

نَاوِيَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَإِنْسٍ وَجِنٍّ ، وَيَنُويُ الْإِمَامُ
السَّلَامَ عَلَى الْمُقْتَدِينَ ، وَهُمْ الرَّدَّ عَلَيْهِ .

والمشهور : عدم استحباب : (وبركاته) واختار السبكي في تصنيف له
استحبابها ، وروى زيادتها أبو داود في حديث وائل بن حجر ، وابن ماجه
وابن حبان من حديث ابن مسعود^(١) ، وفي قول : لا يزيد على واحدة ،
وقيل : يلتفت بحيث يرى من كل جانب خداه .

وينبغي ابتداء التسليمة مستقبل القبلة ، وانقضاءها مع تمام الالتفات .

وعلم من كلامه : استحباب الابتداء باليمين وهو كذلك .

قوله : (ناوياً السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وإنس وجن)
أي : المسلمين من الصنفين (وينوي الإمام السلام على المقتدين ، وهم الرد
عليه) لما روى سمرة بن جندب قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
نرد على الإمام ، وأن نتحابَّ ، وأن يسلم بعضنا على بعض . رواه أبو داود
والحاكم^(٢) .

ثم إن كان المأموم عن يمين الإمام . . فينوي الرد عليه بالثانية ، وإن كان
عن يساره . . فبالأولى ، فإن حاذاه . . فبما شاء ، والأولى أفضل .

ويستحب : أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض ، ويستحب لكل :
أن ينوي بالأولى الخروج من الصلاة إن لم نوجبها .

والسنة : ألا يمد السلام ، وأن يفصل بين التسليمتين .

= (٩١٤) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(١) سنن أبي داود (٩٩٧) ، سنن ابن ماجه (٩١٤) ، سنن ابن حبان (١٩٩٣) .

(٢) سنن أبي داود (١٠٠١) ، المستدرک (٢٧٠ / ١) .

الثَّالِثَ عَشَرَ : تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ كَمَا ذَكَرْنَا .

فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا ؛ بِأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ،

قوله : (الثالث عشر : ترتيب الأركان كما ذكرنا) لحديث المسيء
صلاته^(١) ، والإجماع .

ويستثنى من ذلك : النية ، فإنها تقارن التكبير ، ونية الخروج إن أوجبتها
فإنها تقارن السلام ، والقيام فإنه يقارن التحرم والقراءة ، والجلوس الأخير فإنه
يقارن التشهد والسلام .

ومقتضى إطلاق المصنف : أنه لا بد من إيقاع الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد التشهد ، وبه جزم في « شرح المذهب »^(٢) ، لكن نقل الرافعي
في « شرح مسند الشافعي » عن الحلبي : أنه كبعض التشهد ، حتى يجوز فيه
التقديم والتأخير^(٣) .

وجعل المصنف في « شرح الوسيط » الترتيب والموالاتة^(٤) شرطين ، وهو
أظهر من جعلهما من الأركان .

قوله : (فإن تركه عمداً ؛ بأن سجد قبل ركوعه . . بطلت صلاته) أي :
بالإجماع ؛ لتلاعبه ، وهذا في الأركان الفعلية كما مثله ، أما تقديم الركن
القولی على فعلی ؛ كتقديم التشهد على السجود ، أو على قولي آخر ؛ كتقديم
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد . . فلا تبطل ، لكنه لا يعتد
بالمقدم .

(١) أخرجه البخاري (٧٥٧) ، ومسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) المجموع (٤٣١ / ٣) .

(٣) شرح مسند الشافعي (٣٧٢ / ١) .

(٤) وفي (أ) : (الموالاتة والترتيب) .

وَإِنْ سَهَا . . فَمَا بَعْدَ الْمَتْرُوكِ لَغَوٌ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ . . فَعَلَهُ ، وَإِلَّا . . تَمَّتْ بِهِ رَكَعَتُهُ ، وَتَدَارَكَ الْبَاقِي ، فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْآخِرَةِ . . سَجَدَهَا وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا . . لَزِمَهُ رَكَعَةٌ ، وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيهَا .

وترتيب السنن بعضها على بعض ؛ كالاستفتاح والتعوذ ، وترتيبها على الفرائض ؛ كـ (الفاتحة) والسورة . . شرط في الاعتداد بها .

قوله : (وإن سها . . فما بعد المتروك لغو ، فإن تذكر قبل بلوغ مثله . . فعله ، وإلا . . تمت به ركعته وتدارك الباقي) أي : وإن ترك الترتيب سهواً . . لم يعتد بما فعله بعد المتروك ؛ لوقوعه في غير محله ، فإن تذكر السهو قبل فعل مثل المتروك . . اشتغل عند التذكر بالمتروك ، لكن إذا ترك الركوع ثم تذكره في السجود . . وجب الرجوع إلى القيام ليركع فيه ، ولا يكفيه أن يقوم راکعاً على الأصح ، خلافاً لما تعطيه عبارته ، وإن تذكر بعد فعل مثله في ركعة أخرى . . تمت به الركعة السابقة^(١) ، ولغاما بينهما .

وهذا كله إذا عرف عين المتروك وموضعه ، وإن لم يعرف . . أخذ بالمتيقن .

قوله : (فلو تيقن في آخر صلاته ترك سجدة من الآخرة) أي : من الركعة الآخرة (. . سجدتها وأعاد تشهده) لأنه وقع بعد متروك ، فلم يعتد به .

قوله : (أو من غيرها . . لزمه ركعة) لأن الناقصة قد تكملت بسجدة من الركعة التي بعدها ، وتصير الثالثة ثانية ، والرابعة ثالثة .

قوله : (وكذا إن شك فيها) أي : في كونها من الآخرة ، أو مما

(١) وفي (ب) : (تمت الركعة السابقة به) .

وَأِنْ عَلِمَ فِي قِيَامٍ ثَانِيَةٍ تَرَكَ سَجْدَةً ؛ فَإِنْ كَانَ جَلَسَ بَعْدَ سَجْدَتِهِ . .
 سَجَدَ ، وَقِيلَ : إِنْ جَلَسَ بِنِيَّةِ الْاِسْتِرَاحَةِ . . لَمْ يَكْفِهِ ، وَإِلَّا . . فَلْيَجْلِسْ
 مُطْمَئِنًّا ثُمَّ يَسْجُدْ ، وَقِيلَ : يَسْجُدُ فَقَطْ .
 وَإِنْ عَلِمَ فِي آخِرِ رُبَاعِيَّةٍ تَرَكَ سَجْدَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ جَهْلَ مَوْضِعِهَا

قبلها^(١) . . تلزمه أيضاً ركعة ؛ لأن الأصل عدم الإتيان بالمشكوك فيه ، فأخذنا
 بالأحوط .

قوله : (وإن علم في قيام ثانية ترك سجدة) أي : من الأولى ، (فإن كان
 جلس بعد سجدته) أي : التي أتى بها (. . سجد) أي : من قيام ، سواء قصد
 به الجلوس بين السجدين ثم غفل فلم يسجد الثانية ، أو قصد به جلسة
 الاستراحة ظناً أنه أتى بالسجدين ؛ لأنه جلوس فاصل ، وقال أبو إسحاق :
 لا بد أن يجلس لينتقل منه إلى السجود ؛ كما يقوم المريض إذا قدر بعد القراءة
 ليركع ، والمذهب : الأول .

قوله : (وقيل : إن جلس بنية الاستراحة . . لم يكفه) لأنه قصد بها
 النفل ، فلا ينوب عن الفرض ، فيعود إلى الجلوس ثم يسجد ، والصحيح عند
 الأكثرين : الأول ؛ كما لو جلس في التشهد الأخير وهو يظن أنه الأول ثم
 تذكر . . فإنه يجزئه .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يكن جلس بعد سجدته (. . فليجلس مطمئناً
 ثم يسجد) لأن الفصل بهيئة الجلوس فرض ، فلا يقوم القيام مقامها (وقيل :
 يسجد فقط) أي : يكفيه أن يسجد عن قيام ؛ لأن المقصود الفصل ، وهو
 حاصل بالقيام ، والأصح : الأول .

قوله : (وإن علم في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها . .

(١) وفي (أ) : (مما قبله) .

وَجَبَ رَكَعَتَانِ ، أَوْ أَرْبَعٌ . . فَسَجْدَةٌ ثُمَّ رَكَعَتَانِ ، أَوْ خَمْسٌ أَوْ سِتٌّ . .
فَثَلَاثٌ ،

وجب ركعتان) وذلك بأن يجعل واحدة من الأولى ، وواحدة من الثالثة ،
ويقدر الركعة الثانية كاملة ليكمل بها ، ويجعل السجدة الثالثة إما من الثالثة
أيضاً وإما من الرابعة ، فتكمل الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة ، ويأتي
بركعتين .

قوله : (أَوْ أَرْبَعٌ . . فسجدة ثم ركعتان) أي : وإن علم ترك أربع
سجديات . . لزمه سجدة ، ثم ركعتان ؛ لاحتمال أن يكون ترك ثنتين من
ركعة ، وثنيتين من ركعتين غير متوالييتين ؛ كسجدة من الأولى ، وسجدة من
الثالثة ، وسجديتين من الرابعة ، فتكمل الأولى بالثانية ، وليس في الرابعة
ما تكمل به الثالثة ، فتبقى منها سجدة ويضيف إليها ركعتين ، هذا كله إذا
جلس عقب السجديات المفعولات على المذهب ، أو قلنا : القيام يقوم مقام
الجلوس .

أما إذا لم يجلس في بعض الركعات ، أو لم يجلس في غير الرابعة ، وقلنا
بالأصح : إن القيام لا يكفي . . فلا تحسب ما بعد السجدة المفعولة إلى أن
يجلس ، حتى لو تذكر أنه ترك من كل ركعة سجدة ولم يجلس إلا في الأخيرة
أو جلس بنية الاستراحة أو التشهد الأول وقلنا : الفرض لا يتأدى بنية النفل . .
لم يحصل له مما فعل إلا ركعة ناقصة بسجدة ، والجلوس الذي تذكر فيه يقوم
مقام الجلوس بين السجديتين ، فيسجد ثم يقوم فيأتي بثلاث ركعات .

قوله : (أَوْ خَمْسٌ أَوْ سِتٌّ . . فثلاث) أي : وإن علم ترك خمس
سجديات ، أو ست . . لزمه ثلاث ركعات ، وذلك بأن يجعل واحدة من
الأولى ، وثنيتين من الثانية ، وثنيتين من الثالثة ، والسادسة من الأولى أيضاً أو

أَوْ سَبْعٍ . . فَسَجْدَةٌ ثُمَّ ثَلَاثٌ .

قُلْتُ : يُسَنُّ إِدَامَةُ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ،

الرابعة ، فتكمل الأولى بالرابعة ، وتبقى ثلاث ركعات .

وهذا الحكم بالأخذ بالاحتمال الأشد إذا جهل ، أما إذا علم محل المتروك . . فيعمل بمقتضى علمه ، إن علم ترك سجدين من الأخيرة . . سجدهما وتشهد ، وإن علم تركهما من ركعة غيرها ، أو من ركعتين متواليتين . . لزمه ركعة ، فإن كانتا غير متواليتين . . فركعتان .

قوله : (أو سبع . . فسجدة ثم ثلاث) لأن الحاصل له ركعة إلا سجدة ، وإن ترك ثمانى سجديات . . لزمه سجدتان ، ثم ثلاث ركعات ، وفي جميع ذلك يسجد للسهو .

وتصوير ذلك كله بمن نزلت عصابته مثلاً على جبهته فسجد عليها جاهلاً أو ناسياً . . أوضح من تصويره بالترك الكلي .

ولو حصل التذكر بعد السلام قبل أن يطول الفصل . . فكما لو تذكر في الصلاة ، فإن طال . . استأنف .

قوله : (قلت : يسن إدامة نظره إلى موضع سجوده) أي : في جميع الصلاة ، روى البيهقي عن أنس قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اجْعَلْ بَصْرَكَ حَيْثُ تَسْجُدُ »^(١) .

ولأن جمع النظر في مكان أقرب إلى الخشوع ، ومكان السجود أشرف من غيره وأسهل .

واستثنى في « شرح المذهب » : التشهد ، فيسن فيه ألا يجاوز بصره

(١) السنن الكبير (٣٥٨٨) .

قِيلَ : يُكْرَهُ تَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ ، وَعِنْدِي لَا يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ، وَالْخُشُوعُ

إشارته^(١) ، قال في « التحرير » : وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود^(٢) .

وقيل : ينظر في القيام إلى موضع سجوده ، وفي الركوع إلى ظهر قدميه ، وفي السجود إلى أنفه ، وفي القعود إلى حجره .

وقيل : إن كان بحضرة الكعبة فنظر إليها مع توفر الخشوع . . فحسن ، حكاه الطبري في « شرح التنبيه » ، ثم صحح الأول .

قوله : (قيل : يكره تغميض عينيه) انفرد به العبدري ، وروي عن بعض التابعين ، وروى ابن عدي في النهي عنه حديثاً ضعيفاً^(٣) .

قوله : (وعندى : لا يكره إن لم يخف ضرراً) اختار ذلك تبعاً لبعض العلماء ؛ لأن النهي لم يثبت ، ولأنه يجمع الخشوع وحضور القلب ، ويمنع من تفريق الذهن .

ومقتضى كلامه : أنه إن خاف على نفسه أو غيره ضرراً . . كره .

قوله : (والخشوع) أي : ويسن الخشوع ، وهو السكون ، قال الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [المؤمنون : ١-٢] .

والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة : « وَلَيْسَ لِلرَّجُلِ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا مَا عَقَلَ

(١) المجموع (٤١٧/٣) .

(٢) سنن أبي داود (٩٩٠) عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ، وراجع « تحرير الفتاوى » (٢٦٨/١) .

(٣) الكامل (٤٠٣/٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما ولفظه : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ . . فَلَا يَغْمِزُ عَيْنَيْهِ » . وأخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٦/١١) وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٤٧٩) : (رواه الطبراني في الثلاثة ، وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو مدلس وقد عنعنه) ، وقال البيهقي في « الكبير » (٣٥٨٨) : (وروي فيه - أي : في تغميض العينين في الصلاة - حديث مسند ، وليس بشيء) .

وَتَدْبُرُ الْقِرَاءَةَ وَالذِّكْرَ ، وَدُخُولُ الصَّلَاةِ بِنَشَاطٍ وَفَرَاغٍ قَلْبٍ ، وَجَعْلُ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ آخِذاً بِيَمِينِهِ يَسَارَهُ ،

مِنْهَا»^(١) . وقيل : هو شرط .

ومحله : في بعض الصلاة لا في جميعها ، قاله الطبري ، والمشهور : كراهة العبث في الصلاة حتى لو سقط رداؤه أو طرف عمامته . . كره له تسويته إلا لضرورة ، قاله في « الإحياء »^(٢) .

قوله : (وتدبر القراءة) أي : تأملها ، قال الله تعالى : ﴿ كَتَبْنَا إِلَيْكَ مَبْرُكًا لِّتَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ [ص : ٢٩] .

(والذكر) قياساً على القراءة ، ولأن به يكمل مقصود الخشوع .

(ودخول الصلاة بنشاط) لأن الله تعالى ذم تاركه ، فقال : ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتْلًا ﴾ [النساء : ١٤٢] .

(وفراغ قلب) أي : من شواغل الدنيا ؛ لأن ذلك قد يستمر معه في الصلاة ، وقيل : إذا أكثر حديث النفس . . أبطل .

قوله : (وجعل يديه تحت صدره) أي : فوق سرتيه ، وقيل : يجعلهما تحت السرة (آخذاً بيمينه يساره) لما روى وائل بن حجر قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره .

(١) قال الزبيدي في « إتحاف السادة المتقين » (٣ / ١٧٤) : (وقال صلى الله عليه وسلم : « ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل » هكذا أورده صاحب « القوت » ، وقال العراقي : لم أجده مرفوعاً . . . ولا بن المبارك في « الزهد » [١٣٠٠] موقوفاً على عمار : « لا يكتب للرجل من صلاته ما سها عنه ») ، وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٥٢) من قول سفيان الثوري رحمه الله تعالى .

(٢) إحياء علوم الدين (١ / ٧٠٠) .

وَالدُّعَاءُ فِي سُجُودِهِ ، وَأَنْ يَعْتَمِدَ فِي قِيَامِهِ مِنَ السُّجُودِ وَالْقُعُودِ عَلَى يَدَيْهِ ،

رواه ابن خزيمة في « صحيحه »^(١) . وفي « سنن أبي داود » : ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرصغ والساعد . وسنده صحيح^(٢) .

والرصغ بالصاد والسين هو : المفصل بين الكف والساعد .

وعبارة الأصحاب : (تحت صدره) وفي الحديث : (على صدره) كأنهم جعلوا التفاوت بينهما يسيراً ، قال الإسنوي : مقتضى كلام الرافعي : أن إرسال اليدين مكروه ، وبه صرح البغوي والمتولي ، لكن قال الشافعي : والقصد من ذلك : تسكين يديه ، فإن أرسلهما ولم يعبث . . فلا بأس ، نقله في « الشامل »^(٣) ومقتضاه : أنه لا يكون مكروهاً ، ولا خلاف الأولى ، بل نقل الطبري قولاً : أنه يستحب ، ولو رفعهما . . كره ، قاله البغوي^(٤) .

قوله : (والدعاء في سجوده) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثَرُوا الدُّعَاءَ » . رواه مسلم^(٥) .

قوله : (وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه) رواه البخاري من فعل النبي صلى الله عليه وسلم^(٦) ، وهو : أن يجعل بطن راحتيه ، وبطون أصابعه على الأرض ، وقال في « شرح المذهب » : لا خلاف فيه^(٧) .

(١) صحيح ابن خزيمة (٤٧٩) .

(٢) سنن أبي داود (٧٢٧) عن وائل بن حجر رضي الله عنه ، وفي (أ) و (ب) : (الرصغ) كما أثبتناه ، وفي الحديث : (الرسع) .

(٣) راجع « المهمات » (٢٨ / ٣) .

(٤) التهذيب (٤٣٥ / ٢) .

(٥) صحيح مسلم (٤٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) صحيح البخاري (٨٢٤) عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

(٧) المجموع (٤٠٤ / ٣ ، ٤٠٦) .

وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالذِّكْرُ بَعْدَهَا ،

وأما الحديث المذكور في « الوسيط » : (ويضع يده كالعاجن)^(١) . . فباطل ، ولو صح . . حمل على ذلك ، ويكون المراد : الشيخ الكبير ، وليس المراد : عاجن العجين .

قوله : (وتطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح) هو المصحح في « الروضة » لحديث أبي قتادة^(٢) ، والثاني : لا ، وهو ظاهر النص ، وصححه الرافعي ، ونقله في « الروضة » عن الجمهور^(٣) ، وحملوا الحديث على أنه صلى الله عليه وسلم أحس بداخل ، وهو بعيد لقوله فيه : (كان . . .) .

ويجري الخلاف في الثالثة مع الرابعة إذا قرأ السورة فيهما .

قال الإسنوي : والخلاف فيما لم يرد فيه تنصيب من الشارع ، والوارد يتبع ، سواء اقتضى تطويل الأولى ؛ كصبح الجمعة ، أو تطويل الثانية ؛ كـ (سبح) و (هل أتاك)^(٤) .

ويستحب للقارئ بما لم يرد : أن يقرأ في الأولى بسورة أطول من الثانية .

قوله : (والذكر بعدها) أي : بعد الصلاة لكل واحد ، والإمام يقبل على الناس ويدعو لهم ، وثبت فيه أحاديث كثيرة^(٥) .

يستحب : أن يبدأ منها بالاستغفار ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته . . استغفر ثلاثاً ، وقال : « اَللّٰهُمَّ ؛ اَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ

(١) الوسيط (٢٣٥ / ١) .

(٢) أخرجه البخاري (٧٧٩) ، مسلم (٤٥١) ، وراجع « روضة الطالبين » (٣٥٣ / ١) .

(٣) الشرح الكبير (٥٠٧ / ١) ، روضة الطالبين (٣٥٣ / ١) .

(٤) المهمات (٦٧ / ٣) .

(٥) منها : ما أخرجه البخاري (٨٤٤) ، ومسلم (٥٩٣) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

.....

السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » . رواه مسلم ^(١) .

قال ابن القيم : ولم يمكث صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة إلا مقدار ما يقول ذلك ، بل يسرع الانتقال إلى المأمومين ^(٢) .

ونذب صلى الله عليه وسلم إلى التسبيح ثلاثاً وثلاثين ، والتحميد ثلاثاً وثلاثين ، والتكبير كذلك . رواه الشيخان ^(٣) ، وفي رواية لمسلم : أنه يكبر أربعاً وثلاثين ^(٤) ، وفي أخرى له : « يَقُولُ تَمَامَ الْمِئَةِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » ^(٥) .

وروي : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ ؛ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » ^(٦) .

ويستحب للمنفرد والمأموم : إطالة الذكر وإسراره .

ويستحب : الدعاء أيضاً ، قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أيُّ الدعاء أسمع ؛ أي : أقرب إلى الإجابة ؟ قال : « جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرُ ، وَذُبُرُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ » . صححه الترمذي ^(٧) .

وقد ورد أدعية ؛ منها : ما وصى به النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً :

(١) صحيح مسلم (٥٩١) عن ثوبان رضي الله عنه .

(٢) زاد المعاد (٢٨٥ / ١) .

(٣) صحيح البخاري (٨٤٣) ، صحيح مسلم (٥٩٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) صحيح مسلم (٥٩٦) عن كعب بن عجرة رضي الله عنه .

(٥) صحيح مسلم (٥٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) صحيح البخاري (٦٣٣٠) ، صحيح مسلم (٥٩٣) عن المغيرة عن شعبة رضي الله عنه .

(٧) سنن الترمذي (٣٨٠٦) عن أبي أمامة رضي الله عنه .

وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلنَّفْلِ مِنْ مَوْضِعِ فَرَضِهِ ، وَأَفْضَلُهُ : إِلَى بَيْتِهِ ، وَإِذَا صَلَّى وَرَاءَهُمْ نِسَاءً.. مَكْثُوا حَتَّى يَنْصَرِفْنَ ،

« لَا تَدَعَنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ : اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ » . رواه أبو داود والنسائي^(١) .

قوله : (وأن ينتقل للنفل من موضع فرضه) لأن مواضع السجود تشهد له ، فاستحب تكثيرها (وأفضله : إلى بيته) لقوله صلى الله عليه وسلم : « صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ » . متفق عليه^(٢) .

فإن لم ينتقل إلى مكان آخر ، فيفصل بكلام إنسان ، ففي « صحيح مسلم » : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا توصل صلاة [بصلاة] حتى نتكلم أو نخرج^(٣) .

قوله : (وإذا صلى وراءهم نساء.. مكثوا حتى ينصرفن) لأن البخاري روى عن أم سلمة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك^(٤) .

فإن لم يكن نساء.. فالمستحب للإمام : أن يقوم عقب سلامه ، نص عليه الشافعي^(٥) والأصحاب ، قاله في « شرح المذهب » ، وذكر في « المهمات » عن الماوردي كلاماً فيه إشارة إلى أن المراد : تغيير هيئة الصلاة ؛ ليعلم فراغه

(١) سنن أبي داود (١٥٢٢) ، سنن النسائي (١٣٠٣) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري (٦١١٣) ، صحيح مسلم (٧٨١) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .

(٣) صحيح مسلم (٨٨٣) عن السائب بن أخت نمر رضي الله عنه ، وما بين المعقوفين منه ، وليس في (أ) و (ب) .

(٤) صحيح البخاري (٨٣٧ ، ٨٤٩) .

(٥) الأم (٢٨٩ / ٢) .

وَأَنْ يَنْصَرِفَ فِي جِهَةٍ حَاجَتِهِ ، وَإِلَّا . . . فَيَمِينِهِ .
وَتَنْقُضِي الْقُدُوءَ بِسَلَامِ الْإِمَامِ ، فَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِدُعَاءٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ
يُسَلِّمُ ،
.....

منها حتى ينتظم مع ما تقدم^(١) .

وفي « معرفة السنن والآثار » للبيهقي : قال الشافعي : أختار للإمام
والمأْموم : أن يذكر الله تعالى بعد الانصراف من الصلاة ، ويخفيا الذكر ، إلا
أن يكون إماماً يحب أن يُتَعَلَّمَ منه ، فيجهر حتى يرى أن قد تُعَلَّمَ منه ، ثم يُسِرُّ ،
قال : وأحسبه صلى الله عليه وسلم إنما جهر قليلاً ليتعلم الناس منه ، قال
البيهقي : يعني : في حديث ابن عباس وابن الزبير ، وقد ذكرت أم سلمة مكثه
صلى الله عليه وسلم ، ولم تذكر جهراً ، وأحسبه صلى الله عليه وسلم لم
يمكن إلا ليذكر ذكراً غير جهر^(٢) .

وإذا أراد أن ينتقل في المحراب . . فالأصح : أنه يدخل يساره في
المحراب ، ويمينه إلى الناس ، وقيل : عكسه .

قوله : (وأن ينصرف في جهة حاجته) أي : أي جهة كانت ، (وإلا . .
فيمينه) أي : وإن لم تكن له حاجة في جهة معينة . . فينصرف جهة يمينه ؛ لأن
التيامن محبوب .

قوله : (وتنقضي القدوة بسلام الإمام) أي : التسليمة الأولى ، (فللمأْموم
أن يشتغل بدعاء ونحوه ، ثم يسلم) أي : هو بالخيار إن شاء . . سلم في
الحال ، وإن شاء . . استدام الجلوس للدعاء^(٣) .

(١) المجموع (٤٥٣/٣) ، المهمات (١٢٢/٣-١٢٣) .

(٢) معرفة السنن والآثار (٦٨-٦٩/٢) ، (٩٥١) .

(٣) وفي (أ) : (والدعاء) .

وَلَوْ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمَةٍ . . سَلَّمَ ثِنْتَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

واتفقوا على أنه يجوز أن يسلم بعد فراغ الإمام من الأولى ، والأصح المنصوص : أن الأفضل : ألا يسلم حتى يسلم الإمام الثانية ، وكذا لا يقوم المسبوق إلا بعدها ، وإن جلس بعد التسليمتين ؛ فإن كان موضع تشهده جاز ، وإلا . . . لم يجز ، وإن تعمده . . بطلت ، وإن سها . . سجد .
قوله : (ولو اقتصر إمامه على تسليمة . . سلم ثنتين ، والله أعلم) ليحوز فضيلتها ، ولأنه خرج عن المتابعة .

* * *

بَابُ

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ :

مَعْرِفَةُ الْوَقْتِ .

وَالِاسْتِقْبَالُ .

(بَابُ)

(شروط الصلاة خمسة)

نقل في « الروضة » في آخر (صفة الصلاة) عدها خمسة عن البغوي ، لكن جعل طهارة الحدث والخبث واحداً^(١) .

والخامس : العلم بالفرضية ، ومعرفة أعمالها ، وكذا تمييز فروضها من سننها ، وعدها في « الروضة » ثمانية ، فزاد : الإمساك عن الكلام والأفعال والأكل ، وقال في « شرح المذهب » : إن عدها شروطاً ضعيفاً^(٢) .

قال السبكي : هو على سبيل المجاز .

والشرط في اللغة : العلامة ، ومنه : أشراط الساعة ، وفي الاصطلاح : ما يلزم من عدمه عدم الصحة ، وليس بركن .

قوله : (معرفة الوقت ، والاستقبال) أي : علماً أو ظناً ، وسبق تفصيله^(٣) ، فلو تحرم بالظهر قبل الزوال عالماً بالحال . . بطلت ، أو جاهلاً . . انعقدت نفلاً على الأظهر فيهما .

(١) روضة الطالبين (٣٧٦ / ١) .

(٢) روضة الطالبين (٣٧٧ / ١) وما بعدها ، المجموع (٤٧٤ / ٣) .

(٣) أي : تفصيل الوقت في أول (كتاب الصلاة) .

وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ : مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ ، وَكَذَا الْأُمَّةُ فِي الْأَصَحِّ ،

قوله : (وستر العورة) هو شرط لصحة الصلاة في الخلوة وغيرها ؛ للإجماع ، فإن تركه مع القدرة .. بطلت .

وكذلك يجب في غير الصلاة في حضرة الناس بالإجماع ، وفي الخلوة على الأصح ، إلا لحاجة ؛ كالاغتسال ونحوه ، والأفضل : الستر ؛ لأن نظره إلى عورة نفسه مكروه ، فإن عجز عن السترة .. وجب عليه أن يصلي عارياً ، والأصح : أنه يتم الركوع والسجود ، ولا يعيد .

قوله : (وعورة الرجل : ما بين سرتة وركبته) لقوله صلى الله عليه وسلم لجَرْهَدَ : « غَطَّ فَخِذَكَ ، فَإِنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ » . حسنه الترمذي^(١) .

وقيل : السرة والركبة من العورة أيضاً ، وقيل : الركبة منها دون السرة ، وقيل : عكسه ، وقيل : العورة : القبل والدبر خاصة .

وسواء الحر والعبد ، وأما الصبي .. فأطلق في « شرح المذهب » : أنه كذلك^(٢) ، وعن الصيمري أن عورة الصبي والصبية قبل السبع : القبل والدبر ، ثم تغلظ بعدها ، ثم بعد العشر يكون كعورة البالغين ، وفي « تعليق أبي حامد » و« الشامل » و« التتمة » عن الأصحاب ما يدل على أنهم جازمون بجواز النظر إلى فرج الطفل ، ذكره السبكي ، قال : ومن فوائد معرفة عورة الصبي قبل التمييز في غير النظر ستره في الطواف .

قوله : (وكذا الأمة في الأصح) أي : عورتها كعورة الرجل على الأصح ؛ لأن رأسها ليس بعورة إجماعاً ، ومن لا يكون رأسه عورة .. لا يكون صدره

(١) سنن الترمذي (٣٠٠٤) .

(٢) المجموع (١٧١ / ٣) .

وَالْحُرَّةُ : مَا سِوَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ .

وَشَرْطُهُ : مَا مَنَعَ إِدْرَاكَ لَوْنِ الْبَشَرَةِ ،

عورة ؛ كالرجل ، وسواء في هذا القنة ، والمستولدة ، والمكاتبه ، والمدبرة ، وقيل : كعورة الحرة إلا رأسها ، وقيل : ما ينكشف في حال الخدمة ؛ كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق ليس بعورة ، وما عداه عورة ، ومن بعضها رقيق ؛ كالأمة ، وقيل : كالحره ، وصححه الماوردي^(١) .

قوله : (والحره : ما سوى الوجه والكفين) أي : ظهراً وبطناً إلى الكوعين ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِيكَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ [النور : ٣١] قال ابن عباس : هو الوجه والكفان ، وفي قول أو وجه : أن باطن قدميها ليس بعورة ، وقال المزني : ليس القدمان عورة .

وهذا الكلام فيما يجب عليها ستره في الصلاة ، أما ما يجوز النظر إليه وما لا يجوز . . فيأتي في (النكاح) إن شاء الله تعالى^(٢) .

فرع : الخنثى الرقيق كالرجل على الأصح ، فلا يلزمه أن يستر إلا ما بين السرة والركبة ، فإن كان حرّاً . . وجب ستر الزائد على عورة الرجل ؛ لاحتمال الأنوثة ، فلو اقتصر على ما بين السرة والركبة . . لم تصح صلاته على الأصح في « الروضة » و« شرح المذهب » ؛ للشك في الشرط ، وصحح في « التحقيق » ، و(نواقض الوضوء) من « شرح المذهب » : الصحة ؛ للشك في وجوبه^(٣) .

قوله : (وشرطه : ما منع إدراك لون البشرة) أي : يشترط في الساتر : أن

(١) الحاوي الكبير (١٧١ / ٢) .

(٢) أي : في أوائل (كتاب النكاح) عند شرح قول المتن : (ويحرم نظر فحل . . .) إلخ .

(٣) روضة الطالبين (٣٨٩ / ١) ، المجموع (١٧١ / ٣) ، (٥٦ / ٢) ، التحقيق (ص : ٩٢) .

وَلَوْ طِينٌ أَوْ مَاءٌ كَدِرٌ .

وَالْأَصَحُّ : وَجُوبُ التَّطِيبِ عَلَى فَاقِدِ الثَّوبِ .

وَيَجِبُ سِتْرُ أَعْلَاهُ وَجَوَانِبِهِ لَا أَسْفَلِهِ ،

يحول بين الناظر ولون البشرة ، فلا يكفي الزجاج ، والماء الصافي ، والثوب الرقيق والمهلهل إذا ظهر من ورائها سواد البشرة وبياضها ؛ لأن مقصود الستر لا يحصل به .

ويكفي ساتر اللون ؛ من الثياب والجلود والحشيش ونحوها ولو وصف الحجم على الصحيح ، لكنه مكروه للمرأة ، وخلاف الأولى للرجل ، قاله الماوردي^(١) وغيره ، والظلمة مانعة من الإدراك مع أنها لا تكفي .

قوله : (ولو طين أو ماء كدر)^(٢) أي : سواء أوجد ثوباً أم لا ؛ لأنه يمنع الإدراك ، وقيل : لا يكفيان ؛ لأنهما غير معتادين ، وقيل : يكفي الطين عند عدم الثوب ونحوه لا مع وجوده ، ويكفي الماء الأخضر أيضاً .

وصورة الصلاة في الماء : أن يصلي على جنازة ، أو يمكنه السجود فيه ، فلو قدر على أن يسجد على الشط . . لم يلزمه .

قوله : (والأصح : وجوب التطين على فاقد الثوب) أي : إذا قلنا يكفي الطين ؛ لأنه قادر على الستر ، والثاني : لا يجب ؛ للمشقة والتلويث .

قوله : (ويجب ستر أعلاه وجوانبه ، لا أسفله) لأن العادة لم تجر بالنظر من الأسفل ، فلو صلى على مرتفع في قميص واسع الذيل ترى عورته منه . . صحت صلاته ، ومال الإمام والشاشي إلى المنع^(٣) .

(١) الحاوي الكبير (١٧٤ / ٢) .

(٢) وفي « المنهاج » والشروح المطبوعة : (ولو طين وماء كدر) .

(٣) نهاية المطلب (١٩٢ / ٢) ، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (١٧٦ / ١) .

فَلَوْ رُئِيتَ عَوْرَتَهُ مِنْ جَيْبِهِ فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ . . لَمْ يَكْفِ ، فَلْيُزِرَّهُ أَوْ يَشُدَّ
وَسَطَهُ ، وَلَهُ سِتْرٌ بَعْضُهَا بِيَدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ وَجَدَ كَافِيَ سَوَاتِيهِ . . تَعَيَّنَ
لَهُمَا ،

قوله : (فلو رئت عورته من جيبه في ركوع أو غيره . . لم يكف) لعدم
الشرط المذكور (فليزره ، أو يشد وسطه) أي : إن لم يجعل عليه رداء .
والجيب هو : المنفذ الذي يدخل فيه الرأس وهو الطوق .

قوله : (وله ستر بعضها بيده في الأصح) لحصول المقصود ؛ قياساً على
ما لو كان في إزاره ثقبه ، فجمع الثوب عليها بيده ، والوجهان أيضاً فيما إذا
كان الجيب بحيث ترى منه العورة ، لكن يمنع منها لحيته أو شعر رأسه ،
والثاني : لا ؛ لأن الساتر لا بد أن يكون غير المستتر .

وإذا كانت العورة لا ترى في حالة القيام ، وترى في الركوع . . فالأصح :
أنها تنعقد ، ثم إذا ركع ولم يسترها . . بطلت ، وقيل : لا تنعقد .

وتظهر فائدة الخلاف فيما لو اقتدى به غيره قبل الركوع ، وفيما لو وضع
ثوباً على عاتقه قبل الركوع أو زرّه .

وقوله : (بيده) احتراز به عما إذا وضع الغير يده عليها . . فإنه يكفي قطعاً
وإن فعل محرماً ، قاله في « الكفاية »^(١) .

قوله : (فإن وجد كافي سواتيه . . تعين لهما) إذا وجد ما يستر بعض
عورته . . وجب الستر به بلا خلاف ؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ، ثم إن
كفى سواتيه . . تعين لهما ؛ للاتفاق على أنهما عورة ، وما عداهما كالحریم
لهما ، وقيل : لا يتعين ، بل يستحب ؛ لاشتراك الجميع في وجوب الستر ،
فيستر ما شاء من العورة .

أَوْ إِحْدَاهُمَا . . فَقَبْلُهُ ، وَقِيلَ : دُبْرُهُ ، وَقِيلَ : يَتَخَيَّرُ .

فائدة : السوأتان : القبل والدبر ؛ لأن كشفهما يسوء صاحبهما ،
والعورة : النقصان ، والشيء المستقبح .

قوله : (أو إحداهما . . فقبله) أي : وإن وجد ما يكفي إحدى
السوأتين . . تعين القبل ، رجلاً كان أو امرأة أو خنثى ؛ لأنه يستقبل به القبلة ،
ولا يستتر بغيره ، والدبر يستتر بالأليتين ، (وقيل : دبره) أي : يتعين للدبر ؛
لأنه أفحش في الركوع والسجود (وقيل : يتخير) لاستوائيهما ، وقيل : تستر
المرأة القبل ، والرجل الدبر .

فروع : ليس للعاري أخذ الثوب من مالكة قهراً ، ولا الصلاة فيه بغير
إذنه ، بل يصلي عارياً ولا يعيد ، فلو أعير منه . . لزمه قبوله ، ولو وهب . .
فلا على الصحيح فيهما .

ومن لم يجد إلا ثوباً نجساً ، ولم يجد ما يغسله به . . فالأظهر : أنه يصلي
عارياً بلا إعادة ، فإن وجد الماء . . غسله ولو خرج الوقت بغسله ، ولا يصلي
عارياً بالاتفاق ، نقله في « التحرير » عن القاضي أبي الطيب^(١) .

ومن لم يجد إلا ثوب حرير . . صلى فيه على الأصح .

والفرق بين النجس والحرير : أن اجتناب النجاسة شرط في صحة الصلاة ،
بخلاف الحرير ، ويجب ستر العورة بهما في غير الصلاة .

ولو وصى بثوب لأولى الناس^(٢) به في ذلك المكان . . قدمت المرأة ، ثم
الخنثى ، ثم الرجل .

ومن قدر على السترة في أثناء الصلاة وهي بقربه . . ستر وبني ، وإن احتاج

(١) تحرير الفتاوى (٢٧٣ / ١) .

(٢) وفي (ب) : (وصى لثوب بأولى الناس) .

وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ ، فَإِنْ سَبَقَهُ . . بَطَلَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ : يَبْنِي ،

إلى أفعال كثيرة^(١) . . فعلى القولين في سبق الحدث .

قوله : (وطهارة الحدث) أي : الشرط الرابع : الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهُورٍ » . رواه مسلم^(٢) .

وللإجماع ، فلو كان عند الشروع في الصلاة غير متطهر . . لم ينعقد ، سواء كان عامداً أو ساهياً ، ويثاب الساهي على قصده دون فعله ، إلا القراءة فإنه يثاب على فعلها ، وفي إثابة الجنب عليها نظر ، قاله الشيخ عز الدين^(٣) .

قوله : (فإن سبقه . . بطلت) أي : صلاته في الجديد ؛ لأن طهارته قد بطلت بالإجماع ، فتبطل صلاته ؛ لانتفاء شرطها .

قوله : (وفي القديم : يبني) أي : لا تبطل ، بل ينصرف ويتوضأ ويبني على صلاته^(٤) ، سواء كان حدثه أصغر أو أكبر ، ونقله في « الكفاية » عن « الإملاء » ، وهو جديد ، ويعود إلى الركن الذي سبقه الحدث فيه على الأصح في « شرح المذهب » و« الوسيط »^(٥) ، وعلى القديم : إخراج بقية الحدث متعمداً لا يمنع البناء على الأصح المنصوص فيه .

ويجب أن يقلل الزمان والأفعال والكلام^(٦) بحسب الإمكان ، فإن كان

(١) وفي (أ) : (فعل كثير) .

(٢) صحيح مسلم (٢٢٤) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) القواعد الكبرى (١٨٧ / ١) .

(٤) وفي (أ) : (طهارته) بدل (صلاته) .

(٥) كفاية النبيه (٣٣١ / ١) ، (٣٨٧ - ٣٨٨) ، المجموع (٥١٢ / ١) ، الوسيط (٢٤٢ / ١) .

(٦) وفي (أ) لفظ (والكلام) غير موجود .

وَيَجْرِيَانِ فِي كُلِّ مُنَاقِضٍ عَرَضَ بِلَا تَقْصِيرٍ ، وَتَعَذَّرَ دَفْعُهُ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ أَمَكْنَ بِأَنْ كَشَفَتْهُ رِيحٌ فَسَتَرَ فِي الْحَالِ . . لَمْ تَبْطُلْ ، وَإِنْ قَصَرَ ؛ بِأَنْ فَرَعَتْ مُدَّةُ خُفِّ فِيهَا . . بَطَلَتْ .

وَطَهَارَةُ النَّجَسِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ

منفرداً . . لم يعد إلى مصلاه ، أو إماماً أو مأموماً . . فله العود إلى الجماعة .

ولا يجب العدو والبدار الخارج عن العادة .

وتقييده بالسبق يفهم : أنه لو أحدث مختاراً . . بطلت الصلاة سواء كان عالماً بأنه في الصلاة أو ناسياً ، وهو كذلك بالإجماع .

قوله : (ويجريان) أي : ويجري القولان (في كل مناقض) أي : مناف للصلاة (عرض بلا تقصير ، وتعذر دفعه في الحال) أي : كما إذا تنجس ثوبه أو بدنه واحتاج إلى الغسل ، أو طيرت الريح ثوبه إلى مكان بعيد ، أو تخرق خف الماسح . . فإنه يحتاج إلى تخلل زمان بين عروض المناقض واندفاعه .

قوله : (فإن أمكن) أي : الدفع في الحال (بأن كشفته ريح فستر في الحال . . لم تبطل) أي : بلا خلاف ؛ لانتفاء المحذور ، وكذا لو وقع على ثوبه نجاسة رطبة فألقى الثوب في الحال ، أو يابسة فنفض ثوبه فسقطت في الحال ، ولا يجوز أن ينحيا بيده أو كفه ، فلو فعل . . بطلت صلاته .

ولو خرج من جرحه دم متدفق ، ولم يلوث بشرته . . لم تبطل صلاته بالاتفاق ، ولو كان التلوث قليلاً . . فكذا .

قوله : (وإن قصر ؛ بأن فرغت مدة خف فيها . . بطلت) أي : قطعاً ؛ لأنه بإيقاعه الصلاة في الوقت الذي ينقضي مدة المسح في أثنائها شبيه بمن أحدث مختاراً .

قوله : (وطهارة النجس) أي : الذي لا يعفى عنه (في الثوب والبدن

وَالْمَكَانِ ، وَلَوْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ وَنَجِسٌ . . اجْتَهَدَ ، وَلَوْ نَجَسَ بَعْضُ ثَوْبٍ أَوْ بَدَنٍ وَجْهَلٍ . . وَجَبَ غَسْلُ كُلِّهِ ، فَلَوْ ظَنَّ طَرَفًا . . لَمْ يَكْفِ غَسْلُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ،

والمكان (هو الشرط الخامس ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [المدثر : ٤] ، ولحديث : « تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ » . وهو حسن ، رواه الدارقطني وغيره^(١) ، ولحديث : « فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي » . ولقوله صلى الله عليه وسلم لما بال الأعرابي في المسجد : « صُبُّوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ » . متفق عليهما^(٢) .

قوله : (ولو اشتبه طاهر ونجس . . اجتهد) أي : كالأواني ، فإن لم يظهر له شيء ، وأمكنه غسل واحد ليصلي فيه . . لزمه ذلك ، وإن لم يمكنه . . صلى عريانا وأعاد .

ولو ظن طهارة أحدهما ، وصلى فيه ، ثم تغير اجتهداه . . عمل بالثاني على الأصح ؛ كالقبلة ، ولا تجب إعادة واحدة من الصلاتين .

ولو تلف أحد المشتبهين قبل الاجتهاد . . لم يصل في الآخر على الأصح .

قوله : (ولو نجس بعض ثوب أو بدن وجهل . . وجب غسل كله) أي : إذا جَوَّزَ النجاسة في كل جزء منه ؛ لأن الأصل : بقاء النجاسة ما بقي منه جزء بغير غسل ، وقيل : يكفي غسل بعضه ، وقيل : يجتهد .

قوله : (فلو ظن طرفاً . . لم يكف غسله على الصحيح) صورة المسألة : أن ينجس موضع من موضعين متميزين ؛ كأحد طرفي الثوب ، وأحد الكمين

(١) سنن الدارقطني (ص : ١٠٨) عن أنس رضي الله عنه .

(٢) الأول : صحيح البخاري (٣٠٦) ، صحيح مسلم (٣٣٣) ، عن عائشة رضي الله عنها ، الثاني : صحيح البخاري (٢٢١) ، صحيح مسلم (٢٨٤ / ٩٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ نَجَسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ . . . فَلَا صِحَّ : أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مُجَاوِرَهُ . .
طَهَرَ كُلَّهُ ، وَإِلَّا . . . فَغَيْرُ الْمُتَنَصِّفِ .

وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ مُلَاقٍ بَعْضُ لِبَاسِهِ نَجَاسَةٌ وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ ، . . .

واليدنين . . . فالأصح كما عبر به في « الروضة » : أنه لا يجتهد ؛ لأن الثوب والبدن واحد ، والاجتهاد إنما يكون في شيئين^(١) ، وقيل : يجتهد ؛ لأنهما شيئان متميزان ، فأشبهها الثوبين ، وعلى الأصح : فلو فصل أحد الكمين عن الثوب . . . صاراً كالثوبين ، فإن غسل ما ظنه نجساً وصلى فيه . . . جاز ، وإن صلى فيما ظنه طاهراً . . . جاز .

قوله : (ولو غسل نصف نجس ثم باقيه . . . فالأصح : أنه إن غسل مع باقيه مجاوره) أي : من النصف الأول (. . . طهر كله) والثاني : لا يطهر حتى يغسل^(٢) كله دفعةً .

قوله : (وإلا . . . فغير المنتصف) أي : وإن غسل الباقي من غير أن يغسل معه من النصف الأول ما يجاوره . . . طهر الطرفان ، وبقي المنتصف نجساً في متحقق النجاسة ؛ لأنه رطب ملاق لنجس ، وصحح في (إزالة النجاسة) من « شرح المذهب » : أنه لا يطهر بالغسل المفرق ، إلا إذا كان يصب الماء عليه في غير إناء ، فإن كان في جفنة . . . لم يطهر حتى يغسل دفعةً واحدة^(٣) ، وقيل : يطهر مطلقاً ، حكاه في « الكفاية »^(٤) .

والمنتصف بفتح الصاد .

قوله : (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة وإن لم يتحرك بحركته)

(١) روضة الطالبين (٣٧٩ / ١) .

(٢) وفي (أ) : (إلا بغسل) .

(٣) المجموع (٥٤٦ - ٥٤٧) .

(٤) كفاية النبيه (٥٤٠ / ٢) .

وَلَا قَابِضٍ طَرَفَ شَيْءٍ عَلَى نَجَسٍ إِنْ تَحَرَّكَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ فِي الْأَصَحِّ ،

أي : يجب ألا يلاقي لباس المصلي شيئاً نجساً ، سواء تحرك بحركته في قيامه أو قعوده أو ركوعه أو سجوده ، أو لم يتحرك ؛ كذؤابة العمامة الطويلة ؛ لأن الشرط : ألا يكون ثوبه المنسوب إليه نجساً ، ولا ملاقياً للنجاسة ، ويجب ذلك في البدن من طريق الأولى .

فلو حبس في موضع نجس بحيث لو سجد لسجد على النجاسة . .
فالأصح : أنه لا يضع جبهته بالأرض ، بل ينحني إلى القدر الذي لو زاد عليه . . لاقى النجاسة ، ويعيد على الجديد ، والقديم : لا يعيد .

قوله : (ولا قابض طرف شيء على نجس إن تحرك) أي : لا تصح صلاة من قبض طرف حبل أو ثوب وطرفه الآخر موضوع على نجاسة ، وهو يتحرك بارتفاعه وانخفاضه ؛ لأنه حامل لما هو متصل بالنجاسة .

وحكم الشد في اليد أو الرجل أو الوسط . . حكم القبض .
وسوى الرافعي بين ما إذا كان طرف الحبل نجساً ، وما إذا كان على نجاسة^(١) .

قوله : (وكذا إن لم يتحرك في الأصح) قياساً على ما سبق في العمامة ، والثاني : تصح ؛ لأن الطرف الملاقي للنجاسة ليس محمولاً له ، والثالث : إن كان الطرف الآخر نجساً ، أو متصلاً بعين النجاسة ؛ كما لو كان في عنق كلب . . فلا تصح ، وإن كان متصلاً بطاهر ، وذلك الطاهر متصل بنجس ؛ كما لو كان مشدوداً في ساجور - وهي : الخشبة التي تجعل في عنق الكلب -

(١) الشرح الكبير (٨/٢ - ٩) .

فَلَوْ جَعَلَهُ تَحْتَ رِجْلِهِ . . صَحَّتْ مُطْلَقاً ،

أو في خرقة ، وهما في عنق كلب ، أو كان في عنق حمار وعليه حمل نجس . .
فلا بأس .

وما ذكره المصنف ؛ من القطع بالبطلان فيما إذا تحرك ، وتخصيص
الخلاف بما إذا لم يتحرك طريقة الإمام^(١) ، والأكثر أن أرسلوا الخلاف ،
وصحح في « أصل الروضة » البطلان في الجميع^(٢) ، وصحح في « الشرح
الصغير » الصحة فيما إذا لم يتحرك بحركته .

وعبارة الكتاب تقتضي : الصحة في مسألة الساجور ؛ لأن بين الكلب
وطرف الحبل واسطة ، وإليه أشار في « الحاوي » بالاستثناء ، وقد يدل له
كلام « الشرح الكبير » : وقطع الأكثر بالبطلان فيما إذا كان الكلب صغيراً أو
ميتاً ، وطرف الحبل مشدود عليه^(٣) .

وقول المصنف : (على نجس) يقتضي : أنه لا يشترط أن يكون
مشدوداً ، وكذلك عبارة الغزالي ، قال الرافعي : والعراقيون أطبقوا على
التصوير في الشد^(٤) .

قوله : (فلو جعله تحت رجله . . صحت مطلقاً) أي : سواء أتحرك
بحركته أم لا ؛ كما لو صلى على بساط طرفه الآخر نجس أو مفروش على
نجاسة أو على سرير قوائمه على النجاسة . . فإنه لا يضر وإن كان يتحرك
بحركته .

(١) نهاية المطلب (٣٢٨/٢ - ٣٢٩) .

(٢) روضة الطالبين (٣٨٠/١) ، الشرح الكبير (١٠/٢) .

(٣) الحاوي الكبير (٢٥٧/٢) ، الشرح الكبير (١٠/٢) .

(٤) الشرح الكبير (١٠/٢) ، الوسيط (٢٤٤/١ - ٢٤٥) .

وَلَا يَضُرُّ نَجْسٌ يُحَاذِي صَدْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى الصَّحِيحِ .
وَلَوْ وَصَلَ عَظْمُهُ بِنَجْسٍ لَفَقَدَ الطَّاهِرَ . . فَمَعْذُورٌ ،

قوله : (ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح)
أي : المنصوص ؛ لأنه ليس حاملاً للنجاسة ولا ملاقياً لها ، والثاني : يضر ؛
لأنه منسوب إليه ؛ لكونه موضع صلاته ، فتعتبر طهارته ؛ كالذي يلاقيه .
وعبر في « الروضة » بالأصح^(١) ، والأولى بالكتاب التعبير بالنص .
وذكر المصنف الصدر على سبيل المثال ، وعمم في « الروضة » بقوله :
(أو شيئاً من بدنه في سجوده أو غيره)^(٢) ، قال الإسنوي : وهو يوهم جريان
الخلاف في الأعلى والجوانب ؛ كسقف البيت وحيطانه ، وليس كذلك
قطعاً^(٣) .

نعم ؛ ذكر الطبري في « شرح التنبيه » : أنه يكره استقبال الجدار النجس أو
المتنجس .

قوله : (ولو وصل عظمه بنجس لفقد الطاهر . . فمعذور) يعني : إذا
انكسر عظمه واحتاج إلى وصله بعظم فلم يجد إلا عظماً نجساً أو وجد طاهراً
وقال أهل الخبرة : إنه لا ينفع ، فوصل بالنجس . . فهو معذور ؛ للضرورة ،
وليس عليه نزع سواء خاف من النزاع أم لا ، كذا أطلقه الرافعي والمصنف ،
وجزم المتولي والإمام وابن الرفعة بوجوب النزاع إذا لم يخف ضرراً^(٤) ، ولم

(١) روضة الطالبين (٣٨٢/١) .

(٢) روضة الطالبين (٣٨٢/١) .

(٣) المهمات (١٤٩/٣) .

(٤) الشرح الكبير (١١/٢) ، روضة الطالبين (٣٨٠/١) ، كفاية النبيه (٥١٣/٢ - ٥١٤) ،
نهاية المطلب (٣١٤/٢) .

وَالْأَلَّا . . وَجَبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ظَاهِرًا ، قِيلَ : وَإِنْ خَافَ ، فَإِنْ مَاتَ . . لَمْ يُنْزَعْ عَلَى الصَّحِيحِ .

يصرح المصنف بالاحتياج إلى الجبر ، ولا بأن الطاهر الذي لا ينفع كالعدم .
قوله : (وإلا) أي : وإن لم يحتج إلى الجبر أو احتاج ولكن يجد^(١) طاهراً يقوم مقامه (. . وجب نزعه إن لم يخف ضرراً ظاهراً) أي : كهلاك أو تلف عضو ، فإن لم يفعل . . أجبره السلطان ، ولم تصح صلاته معه ؛ لأنه حامل لنجاسة تعدى بحملها ويمكنه إزالتها ، وقيل : إن استتر باللحم . . لم يجب النزع .

قوله : (قيل : وإن خاف) أي : إن خاف من النزع الهلاك أو فوات منفعة العضو . . قيل : يجب النزع ؛ لأنه حصل بفعله وعدوانه ، والصحيح : أنه لا يجب ؛ لأن النجاسة يسقط حكمها عند خوف التلف ؛ كما يحل أكل الميتة .

قوله : (فإن مات . . لم ينزع على الصحيح) أي : إذا وجب النزع فمات قبله . . لا ينزع ، وهو المنصوص ، سواء استتر باللحم أم لا ؛ لأن نزعه لأجل الصلاة وقد سقط التكليف بالموت ، ولأن فيه مثلة وهتكاً لحرمة الميت ، فالتعليل الأول يقتضي : عدم الوجوب ، لكن الصلاة على الميت متوقفة على غسله ، وهو لا يصح قبل نزع العظم النجس ، والثاني يقتضي : التحريم .
والوجه الثاني : أنه ينزع ؛ لئلا يلقي الله حاملاً للنجاسة ، وعلى هذا : فالأصح : أنه واجب ، وقيل : مستحب .

ومداواة الجرح بدواء نجس وخياطته^(٢) بخيط نجس . . كالوصل بعظم

(١) وفي (أ) : (وجد) .

(٢) وفي (أ) : (وخياطة) .

وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ ، وَلَوْ حَمَلَ مُسْتَجْمِرًا . . بَطَلَتْ فِي الْأَصَحِّ .
وَطِئَ الشَّارِعَ الْمُتَيَقِّنُ نَجَاسَتَهُ يُعْفَى مِنْهُ عَمَّا يَتَعَذَّرُ الْاِحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِبًا ،
وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ .

نجس ، فيجب النزاع حيث يجب نزاع العظم ، وكذلك الوسم على الأصح .
ولو أكل أو شرب شيئاً محرماً ؛ كميته أو خمر ، طائعا أو مكرهاً . . وجب
عليه أن يتقيأه على النص وقول الجمهور ، قاله في « شرح المذهب »^(١) .
قوله : (ويعفى عن محل استجماره) للنص على جواز الاستنجاء
بالحجر ، والمحل بعده نجس ؛ لأن المطهر هو الماء ولم يحصل ، فلو لاقى
ماء قليلاً . . نجسه .

قوله : (ولو حمل مستجمراً . . بطلت في الأصح) لأن العفو عنه من
المستجمر إنما هو لأجل الحاجة ولا حاجة به إلى حمل الغير ، والثاني : لا ؛
لأن ذلك الأثر معفو عنه ، فلا عبرة به ، ويجريان فيمن حمل من على ثوبه
نجاسة معفو عنها ، أو حيواناً تنجس منفذه بالخارج ، لكن لو وقع في مائع أو
ماء قليل . . لم ينجسه على الأصح ؛ لعسر صونه عنه .

قوله : (وطئن الشارع المتيقن نجاسته يعفى منه^(٢) عما يتعذر الاحتراز عنه
غالباً) للحاجة ومشقة الاحتراز (ويختلف بالوقت وموضعه من الثوب والبدن)
أي : فقد يتعذر الاحتراز في زمن الشتاء عما لا يتعذر الاحتراز عنه في زمن
الصيف ، ويعفى في الرجل وذيل القميص عما لا يعفى عنه في اليد والكم .
قال الرافعي : والمعفو عنه : ما لا ينسب صاحبه إلى سقطة أو قلة تحفظ ،
فإن نسب إلى ذلك . . فكثير^(٣) .

(١) المجموع (١٤٤/٣) .

(٢) وفي بعض الشروح المطبوعة : (يعفى عنه) .

(٣) الشرح الكبير (٢٢/٢) .

وَعَنْ قَلِيلٍ دَمِ الْبَرَاغِيثِ وَوَنِيمِ الذُّبَابِ ، وَالْأَصْحُ : لَا يُغْفَى عَنْ كَثِيرِهِ ،
وَلَا قَلِيلٍ انْتَشَرَ بِعَرَقٍ ، وَتُعْرَفُ الْكَثْرَةُ بِالْعَادَةِ .

واحترز بالمتيقن النجاسة : عما يغلب على الظن اختلاطه بها ؛ كغالب
الشوارع ، فإن فيه وفي أمثاله ؛ كثياب مدمني الخمر والقصابين والأطفال
والكفار الذين يتدينون باستعمال النجاسات قولين ؛ أظهرهما : الطهارة ؛
تغليبا للأصل على الظاهر .

قوله : (وعن قليل دم البراغيث ، وونيم الذباب) أي : ودم القمل ؛ كما
قاله في « المحرر »^(١) ، والبعوض وغيرهما مما لا نفس له سائلة ، وبول
الخفاش ونحو ذلك ؛ لأنه مما تعم به البلوى ، ويشق الاحتراز عنه ، ولا فرق
في ذلك بين الثوب والبدن .

والبراغيث : جمع برغوث بالضم ، والفتح قليل .

والذباب : مفرد يجمع على ذبان بالكسر وأذبة ، قاله ابن سيدة ، وقال
الجوهري : الواحدة ذبابة ولا تقل : ذبانة ، أي : بنون في آخره^(٢) . انتهى
سمي بذلك ؛ لأنه كلما ذبّ آب ؛ أي : رجع .

وونيم ؛ بفتح الواو وكسر النون هو : روثه .

قوله : (والأصح : لا يغفى عن كثيره ، ولا قليل انتشر بعرق) لأن البلوى
به لا تعم (وتعرف الكثرة بالعادة) أي : في الأصح ، فما يقع التلطيخ به غالباً
ويعسر الاحتراز عنه .. قليل ، وإن زاد .. فكثير ، وعلى هذا : قيل : يعتبر
الوسط ، والأصح : أنه يختلف باختلاف الأوقات والبلاد .

(١) المحرر (١/١٠٢) .

(٢) الصحاح (ص : ٣٦٨) .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ : الْعَفْوُ مُطْلَقًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَدَمُ الْبَثَرَاتِ كَالْبَرَاعِثِ ، وَقِيلَ : إِنْ عَصَرَهُ . . فَلَا .

ويجتهد المصلي ؛ فإن شك هل هو قليل أو كثير . . فأرجح احتمال الإمام : أن له حكم القليل^(١) .

والثاني في مسألة الكتاب : أن الكثير : ما يظهر للناظر من غير تأمل ، والقليل : دونه ، وهما على الجديد ، وفي قول قديم : القليل قدر دينار ، وفي آخر : ما دون الكف .

(قلت : الأصح عند المحققين : العفو مطلقاً ، والله أعلم) أي : قليلاً كان أو كثيراً ، انتشر أو لم ينتشر ، وقال في « شرح المذهب » : إنه الأصح باتفاق الأصحاب ، وفيه عن المتولي : لو قتل برغوثاً أو قملة أو نحوهما في بدنه أو ثوبه أو بين إصبعيه فتلوث به ، أو لم يلبس الثوب الذي أصابه الدم المعفو عنه ، بل حمله في كفه أو فرشه ، وصلى عليه ؛ فإن كان كثيراً . . لم تصح صلاته ، وإن كان قليلاً . . فوجهان ؛ أحدهما : العفو ، وأقرّه^(٢) .

قوله : (ودم البثرات كالبراغيث) أي : فيعفى عن قليله قطعاً ، وعن كثيره على الأصح ؛ لأن الشخص لا يخلو منها غالباً .

والبثرات : جمع بثرة بإسكان المثلثة ، والفتح لغة ، وهي : خراجٌ صغير^(٣) .

قوله : (وقيل : إن عصره . . فلا) قال في « شرح المذهب » : محل الوجهين في العصر : إذا كان الخارج قليلاً ، ثم قال : وهما كالوجهين في دم

(١) نهاية المطلب (٢/ ٢٩٣-٢٩٤) .

(٢) المجموع (٣/ ١٤٠-١٤٢) .

(٣) وفي (ب) لفظ : (وهي : خراج صغير) غير موجود .

وَالْدَّمَامِيلُ وَالْقُرُوحُ وَمَوْضِعُ الْفُصْدِ وَالْحِجَامَةِ .. قِيلَ : كَالْبَثَرَاتِ ،
وَالْأَصْحَحُ : إِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَدُومُ غَالِبًا .. فَكَاسَتْحَاضَةٍ ، وَإِلَّا .. فَكَدَمِ الْأَجْنَبِيِّ
فَلَا يُعْفَى ، وَقِيلَ : يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ .

القملة ونحوها إذا قتلها في بدنه أو ثوبه^(١) ، وهو يقتضي : أن الكثير الخارج^(٢)
بالعصر لا يعفى عنه جزماً ، فإن دم القمل المقتول كذلك ، فيكون دم البثرات
كدم البراغيث ، والعصر كالقتل .

فإذا فقد أو كان قليلاً .. عفي جزماً فيهما ، وكذا إن كثر في الأصح ، فإن
عصر أو قتل وكثر .. لم يعف ، وإن قل .. عفي في الأصح .

وتعبير الكتاب يقتضي : أن دم البثرات إذا عصرت لا يلحق بدم البراغيث
على وجه ، قليلاً كان أو كثيراً ، ويوهم أن على الأصح يعفى عنه مع العصر
وإن كان كثيراً ، وليس كذلك .

قوله : (والدما ميل والقروح وموضع الفصد والحجامة .. قيل :
كالبثرات) لأنها وإن لم تكن غالبية .. فليست بنادرة ، وإذا وجدت ..
دامت ، ويعسر الاحتراز عنها (والأصح : إن كان مثله يدوم غالباً ..
فكاستحاضة)^(٣) أي : فيجب الاحتياط له بقدر الإمكان ، ويعفى عما يتعذر
أو يشق (وإلا .. فكدم الأجنبى فلا يعفى ، وقيل : يعفى عن قليله) أي : إذا
لم يدم غالباً ، فحكمه وحكم دم الأجنبى : أنه لا يعفى عن كثيره ، وفي قليله
الخلاf .

(١) المجموع (٣/ ١٤١) .

(٢) وفي (أ) : (الخارج الكثير) .

(٣) وفي (أ) : (كاستحاضة) ، وفي « المنهاج » وسائر الشروح المطبوعة :
(فكالاستحاضة) .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : أَنَّهَا كَالْبَثَرَاتِ ، وَالْأَظْهَرُ : الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلِ الْأَجْنَبِيِّ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وعبر بـ (قيل) لينبه على أن « المحرر » ذكر الخلاف في دم الأجنبية وجهين^(١) .

(قلت : الأصح : أنها كالبثرات) أي : فيعفى عنها مع القلة ، وفي الكثير الخلاف ، وصحح في « شرح المذهب » و« التحقيق » : أنها كدم الأجنبية^(٢) .

قوله : (والأظهر : العفو عن قليل الأجنب ، والله أعلم) نص عليه في « الأم »^(٣) ، وقال في « الإملاء » : لا يعفى عن قليله ولا عن كثيره^(٤) ، وقيد صاحب « البيان » الأجنبية بما عدا الكلب والخنزير وفرع أحدهما ، وأشار إلى أنه لا يعفى عن شيء من ذلك بلا خلاف .

تنبيهان : أحدهما : تعقب الإسنوي الرافعي بأن ما يدوم غالباً حكمه حكم دم الاستحاضة جزماً ؛ كما صرح به في « التحقيق » و« شرح المذهب » ، والوجهان فيما لم يدم ، كذلك هو في « الوجيز »^(٥) . انتهى

والرافعي لم يغفل عما في « الوجيز » ، بل قال : إن الإمام وغيره أوردوا الوجهين مطلقاً ، ثم فصلوا على وجه عدم الإلحاق^(٦) .

(١) المحرر (٢٠٢/١) .

(٢) المجموع (١٤١/٣) ، التحقيق (ص : ٢١٢) .

(٣) البيان (٩٢-٩١/٢) .

(٤) الأم (١١٨/٢) .

(٥) المهمات (١٦٣/٣) ، المجموع (١٤١/٣) ، التحقيق (ص : ٢١٢) ، الوجيز (ص : ٦٢) .

(٦) الشرح الكبير (٢٩/٢) .

وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ كَالْدَمِ ، وَكَذَا مَاءُ الْقُرُوحِ وَالْمُتَنَفِّطِ الَّذِي لَهُ رِيحٌ ، وَكَذَا
بِلَا رِيحٍ فِي الْأَظْهَرِ .
قُلْتُ : الْمَذْهَبُ : طَهَارَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الثاني : فسر الإسنوي القروح بالجراحات ، وقال : إن المصنف جزم
في (آخر التيمم) بعدم العفو على عكس ما صححه هنا ؛ يعني : قوله : (إلا
أن يكون بجرحه دم كثير) ، والرافعي والمصنف فرقا بين القرحة والجرح ،
واتفقا على تصحيح العفو في القروح ، وعلى أن الجرح السائل
كالاستحاضة^(١) .

وجعل الرافعي هذا الجرح الذي عليه دم كثير يخاف من إزالته كدم
البراغيث ، وقال في « الروضة » : قلت : إذا كان على جرحه دم كثير زائد
على ما يعفى عنه ، وخاف من غسله . . صلى به ، ووجبت الإعادة على الجديد
الأظهر ، والله أعلم^(٢) .

قوله : (والقيح والصدید كالدم) أي : في جميع ما سبق ، سواء كان من
نفسه أو غيره ؛ لأنهما دمان يستحيلان إلى نتن وفساد .

قوله : (وكذا ماء القروح والمتنفط الذي له ريح) لأنه نجس ؛ لما تقدم
(وكذا بلا ريح في الأظهر) أي : هو نجس كالصدید الذي لا رائحة له ،
والقول الثاني : أنه طاهر ؛ تشبيهاً بالعرق .

(قلت : المذهب : طهارته ، والله أعلم) وهذه العبارة تقتضي : ترجيح
الطريقة القاطعة بالطهارة ، وبه صرح في « شرح المذهب »^(٣) .

(١) الشرح الكبير (٢٨/٢) ، روضة الطالبين (٣٨٧/١) .

(٢) الشرح الكبير (٣٢/٢) ، روضة الطالبين (٣٨٨) .

(٣) المجموع (٥١٥/٢) ، (١٤١/٣) .

وَلَوْ صَلَّى بِنَجَسٍ لَمْ يَعْلَمْهُ. . وَجَبَ الْقَضَاءُ فِي الْجَدِيدِ ، وَإِنْ عَلِمَ ثُمَّ نَسِيَ. . وَجَبَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

فصل

تَبْطُلُ بِالنُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ ، أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ ، وَكَذَا مَدَّةٌ بَعْدَ حَرْفٍ فِي الْأَصَحِّ .

قوله : (ولو صلى بنجس لا يعلمه) أي : وهو غير معفو عنه ، سواء في ذلك الثوب والبدن والمكان (. . وجب القضاء في الجديد) لأنها طهارة واجبة ، فلا يسقط بالجهل ؛ كطهارة الحدث ، ولا يجب في القديم .

قوله : (وإن علم ثم نسي . . وجب على المذهب) لتفريظه بتركها لما علم بها ، والثاني : فيه قولان كالجاهل ، واختار في « شرح المذهب » : عدم الإعادة في المسألتين^(١) .

وحيث أوجبنا . . فإنما تجب إعادة كل صلاة تيقن فعلها مع النجاسة ، فإن احتمل حدوثها بعد الصلاة . . فلا شيء عليه ؛ لأن الأصل في كل حادث : تقدير وجوده في أقرب زمن .

(فصل)

[في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها]

عقد هذا الفصل لبيان المفسدات ، ولم يوافق « المحرر » في عدها شروطاً^(٢) .

قوله : (تبطل بالنطق بحرفين ، أو حرف مفهم ، وكذا مدة بعد حرف في الأصح) .

(١) المجموع (٣/ ١٥٩) .

(٢) المحرر (١/ ٢٠٤) .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّ التَّنْحُنْحَ ، وَالضَّحِكَ ، وَالْبُكَاءَ ، وَالْأَنِينَ ، وَالنَّفْخَ إِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ .. بَطَلَتْ ، وَإِلَّا .. فَلَا .

اعلم : أن مذهبنا ومذهب الجمهور : أن الصلاة تبطل بالكلام وإن كان من مصلحة الصلاة ؛ كقوله للإمام : لم تصل إلا ثلاثاً ، والأحاديث في ذلك كثيرة^(١) .

وقد استغنى المصنف بما ذكره عن النص على بطلانها بالكلام .

فبطلانها بحرفين - سواء أفهما أم لم يفهما - اتفق عليه الأصحاب ؛ لأن الكلام يقع على المفهم وغيره عند اللغويين .

وبطلانها بالحرف المفهم ؛ مثاله : (قِ) أمر من الوقاية ، و (شِ) أمر من الوشي ، و (عِ) أمر من الوعي ، قال السبكي : ولا خلاف فيه ؛ لأنه كلام في اللغة والاصطلاح ، وحكى الإسنوي أن صاحب « التعجيز » في شرحه له نقل وجهاً : أنه لا تبطل .

وبطلانها بالمدة بعد الحرف في الأصح ؛ لأن الحرف مع المدة كحرفين ، والثاني : لا ؛ لأن المدة قد تتفق لإشباع الحركة ، ولا يعد حرفاً .

قوله : (والأصح : أن التنحنح ، والضحك ، والبكاء ، والأنين ، والنفخ إن ظهر به حرفان .. بطلت ، وإلا .. فلا) كما لو أتى بحرفين على وجه آخر ، والثاني : لا تبطل وإن بان منه حرفان ، ونقل عن النص ؛ لأنه ليس من جنس الكلام ، والثالث : إن كان مطبقاً فاه .. لم يضر ، وإن كان فاتحاً فاه ؛ فإن بان منه حرفان .. بطلت ، وإلا .. فلا .

وخصص في « الروضة » و « شرح المذهب » هذا الخلاف بالتنحنح ،

(١) منها : ما أخرجه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه .

وَيُعْذَرُ فِي يَسِيرِ الْكَلَامِ إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ ، أَوْ نَسِيَ الصَّلَاةَ ، أَوْ جَهَلَ
تَحْرِيمَهُ إِنْ قَرَّبَ عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ ،
.....

وجزم فيما عداه بالتفصيل^(١) .

وما اقتضاه كلام الكتاب تبعاً لـ « المحرر » من جريان الخلاف في الجميع
هو مقتضى ما في « الشرحين » ، وبه صرح في « التتمة » نقلاً عن الأصحاب ،
وحكاية قولين^(٢) .

قوله : (ويعذر في يسير الكلام إن سبق لسانه ، أو نسي الصلاة ، أو جهل
تحريمه إن قرب عهده بالإسلام) أي : بلا خلاف في الثلاث .

أما الجاهل بالتحريم . . فلحديث معاوية بن الحكم : بينما أنا أصلي مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم ، فقلت :
يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : واثكلُ أميَّاهُ ! ما شأنكم
تنظرون إلي ؟ . . . الحديث . رواه مسلم^(٣) ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم
لم يأمره بالإعادة .

وفي معنى قريب العهد بالإسلام : الناشئ في بادية بعيدة ؛ كما في
نظائره ، قاله الإسنوي^(٤) .

أما من طال عهده بالإسلام . . فتبطل صلاته ؛ لتقصيره في التعلم ، ولو
علم التحريم ، وجهل الإبطال . . بطلت .

ولو علم أن جنس الكلام محرم ولم يعلم أن التنحنح ، أو أن المقدار الذي

(١) روضة الطالبين (١ / ٣٩٤-٣٩٥) ، المجموع (٤ / ٨٩) .

(٢) المحرر (١ / ٢٠٤) ، الشرح الكبير (٢ / ٤٤) .

(٣) صحيح مسلم (٥٣٧) .

(٤) المهمات (٣ / ١٧٨) .

لَا كَثِيرِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي التَّنْحِيحِ وَنَحْوِهِ

نطق به محرم .. فمعذور في الأصح .

وأما الناسي للصلاة .. فلكلامه صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين .
متفق عليه^(١) .

وذو اليمين وسرعان الناس كان اعتقاد النسخ راجحاً عندهم ، وهو عذر .
وعند أبي داود وغيره : أن القوم أَوْمَؤُوا : أي نعم^(٢) ، وهي صحيحة ،
قاله السبكي ، قال : والظاهر : أن الذين اعتقدوا السهو أَوْمَؤُوا ، والذين
اعتقدوا النسخ ظنوا جواز الكلام ؛ لأنهم اعتقدوا التحلل بذلك السلام .
وأما من سبق لسانه .. فأولى بعدم البطلان من الناسي والجاهل ، ولذلك
لو غلبه السعال والضحك .. لم يضر وإن بان منه حرفان .

قوله : (لا كثيره في الأصح) أي : لا يعذر في كثير الكلام وإن سبق
لسانه ، أو نسي الصلاة ، أو جهل التحريم ؛ لأنه يقطع نظم الصلاة ، والقليل
يحتمل ، ولأن^(٣) سبق والنسيان في الكثير نادر ، والثاني : يعذر فيه ؛
كالقليل .

والأصح : أن الرجوع في القليل والكثير إلى العرف ، وقيل : اليسير :
مثل ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذي اليمين^(٤) .

قوله : (وفي التنحیح ونحوه) أي : يعذر فيه ، وفيما تقدم معه وإن بان

(١) صحيح البخاري (٧١٤) ، صحيح مسلم (٥٧٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) سنن أبي داود (١٠٠٨) ، وأخرجه البيهقي في « السنن الكبير » (٣٩٦٣) عن أبي هريرة
رضي الله عنه .

(٣) وفي (ب) : (وأيضاً لأن) .

(٤) أخرجه البخاري (٧١٤) ومسلم (٥٧٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

لِلْغَلْبَةِ وَتَعَذَّرِ الْقِرَاءَةَ ، لَا الْجَهْرَ فِي الْأَصَحِّ .
وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْكَلَامِ . . بَطَلَتْ فِي الْأَظْهَرِ .

منه حرفان (للغلبة وتعذر القراءة) أي : الواجبة ؛ كما قاله في « شرح المذهب »^(١) ، قال السبكي : ومقتضى إطلاق كثير من الأصحاب منهم الرافعي والمصنف : أنه لا فرق بين قليل التنحنح وكثيره ، لكنهما لما ذكرا الكلام والفرقة فيه^(٢) بين القليل والكثير . . ذكرا معه الضحك والسعال ، وضم إليهما في « شرح المذهب » : العطاس^(٣) .

والحق : أن الضحك يفرق فيه بين القليل والكثير ؛ كما ذكره صاحب « التنبيه » وغيره^(٤) ، وأما السعال والعطاس . . فكالتنحنح غلبتهما غير مبطله .
قوله : (لا الجهر في الأصح) أي : لا يعذر في التنحنح^(٥) للجهر ؛ لأنه سنة ، فلا ضرورة إلى احتمال التنحنح لأجله ، والثاني : أنه عذر ؛ إقامة لشعار الجهر .

ومقتضاه : إذا قرأ من السورة ما يتأدى به أصل السنة ، ثم عرض له ذلك . . لم يعذر جزماً .

ولو تنحنح الإمام ، فظهر منه حرفان . . لم يجب على المأموم مفارقه في الأصح ؛ لاحتمال الغلبة وغيرها من الأعذار ، قال السبكي : وقد تدل قرينة على خلاف ذلك ، فتعين المفارقة .

قوله : (ولو أكره على الكلام . . بطلت في الأظهر) لدوره ؛ كما لو أكره

(١) المجموع (٨٩/٤) .

(٢) وفي (ب) : (فيه) غير موجود .

(٣) الشرح الكبير (٤٥-٤٦) ، روضة الطالبين (٣٩٤-٣٩٥ / ١) ، المجموع (٨٩/٤) .

(٤) التنبيه (ص : ٢٧) ، المذهب (٢٩٠ / ١) .

(٥) وفي (أ) : (على التنحنح) .

وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ ؛ كـ ﴿يَخَيَّ خُذِ الْكِتَابَ﴾ إِنْ قَصَدَ مَعَهُ قِرَاءَةً . . لَمْ تَبْطُلْ ، وَإِلَّا . . بَطَلَتْ ، وَلَا تَبْطُلُ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ ،

أن يصلي بلا وضوء ، أو قاعداً ، أو إلى غير القبلة . . فإنه تجب الإعادة قطعاً ، والثاني : لا ؛ كالنسيان .

قوله : (ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كـ ﴿يَخَيَّ خُذِ الْكِتَابَ﴾ [مريم : ١١٢] إن قصد معه قراءة . . لم تبطل) لأنه قرآن ، فهو كما لو قصد القرآن وحده ، وقيل : تبطل إذا قصد مع القرآن غيره .

قوله : (وإلا . . بطلت) أي : إذا قصد التفهيم وحده ، وكذا إذا لم يقصد شيئاً ؛ كما جزم به في « الدقائق » و« التحقيق » ، ولا يدخل في قوله : (إلا) خلافاً لما في « الدقائق »^(١) ؛ لأنه إنما تكلم فيما إذا قصد التفهيم ، وصرح الحموي شارح « الوسيط » والبارزي والقونوي بعدم البطلان فيما إذا لم يقصد شيئاً ، ولم يذكر المصنف ما إذا قصد القرآن وحده ؛ لوضوح عدم البطلان به .

وقوله : (بنظم القرآن) أشار به إلى قصد غير القراءة ، والتنبيه على البطلان فيما إذا أتى بكلمات متوالية مفرداتها في القرآن دون نظمها ؛ كقوله : (يا إبراهيم سلام كن) ، فلو أتى بها مفرقة ، وقصد القرآن . . لم تبطل ، وقال الشاشي : تبطل .

قوله : (ولا تبطل بالذكر والدعاء) أي : بشرط النطق بالعربية إن كان يحسنها ، ويشترط : ألا يقصد بها شيئاً آخر ، فإن قصد ؛ كـ (سبحان الله) بقصد التنبيه ، وتكبيرات الانتقالات^(٢) من المبلغ بقصد التبليغ ونحو ذلك . .

(١) الدقائق (ص : ٨٣) ، التحقيق (ص : ٣١٧) .

(٢) وفي (ب) : (الانتقال) .

إِلَّا أَنْ يُخَاطَبَ ؛ كَقَوْلِهِ لِعَاطِسٍ : (رَحِمَكَ اللَّهُ) .
وَلَوْ سَكَتَ طَوِيلًا بِلاَ غَرَضٍ . . لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ .

كان على التفصيل السابق في القراءة ، وإليه أشار « المحرر » بقوله : (والأذكار والأدعية كالقرآن) ، قال الإسنوي : والمتجه : أن ما يصلح لكلام الأدميين من القرآن ، والأذكار . . لا يؤثر وإن قصد به الإفهام فقط ، وبه صرح الماوردي ، وفي « الإحياء » وغيره : أن من عطس في الصلاة . . حمد الله تعالى في نفسه ، ولا يحرك لسانه ، وفي آخر (السير) من « الروضة » : أنه يقوله ، ويسمع نفسه^(١) .

قوله : (إلا أن يخاطب ؛ كقوله لعاطس : رحمك الله) أي : وشبهه ؛ كالسلام ، وجوابه ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاوية بن الحكم : « إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ »^(٢) .

وفي قول : لا تبطل بقوله : (يرحمك الله) لأنه دعاء بالرحمة ، فلو قال : (رحمه الله) ، و (عليه السلام) ونحوهما مما لا خطاب فيه . . لم تبطل .
قوله : (ولو سكت طويلاً بلا غرض . . لم تبطل في الأصح) لأنه لا يخرم هيئة الصلاة ، والثاني : تبطل ؛ لإشعاره بالإعراض عنها .

واحترز بالطويل : عن اليسير ، فإنه لا يضر قطعاً ؛ لأنه مضرور إليه غالباً ، وذلك في غير اعتدال الركوع والسجود ؛ لأن تطويلهما يبطل الصلاة ؛ كما سيأتي^(٣) .

(١) المحرر (٢٠٥ / ١) ، الحاوي الكبير (١٦٤ / ٢ - ١٦٥) ، إحياء علوم الدين (٧٠٠ / ١) ، روضة الطالبين (٤٣٩ / ٧) .

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم رضي الله عنه .

(٣) أي : آنفاً في شرح قول المتن : (ولو فعل في صلاته غيرها) .

وَيُسَنُّ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ ؛ كَتَنِيهِ إِمَامِهِ ، وَإِذْنَهُ لِدَاخِلٍ ، وَإِنْذَارِهِ أَعْمَى .
أَنْ يُسَبِّحَ ، وَتُصَفَّقَ الْمَرْأَةُ
.....

واحترز بعدم الغرض : عما إذا سكت ناسياً ، أو لغرض التذكر .
فالمذهب : أنه لا يضر ، كذا في « الروضة » حكاية الخلاف في مسألتني
النسيان والتذكر ، والذي في « الرافعي » حكاية الخلاف في الناسي ، أما
المتذكر . . فصرح فيه في « الصغير » بنفي الخلاف ، وكلام « الكبير » يدل
على نفي الخلاف ، أو تصحيح طريقة الخلاف ، قاله في « المهمات »^(١) .

قوله : (ويسن لمن نابته شيء ؛ كتنبيه إمامه ، وإذنه لداخل ، وإنذاره
أعمى : أن يسبح ، وتصفق المرأة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ نَابَهُ
شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ . . فَلْيُسَبِّحْ ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ . . التَّفَّتَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ
لِلنِّسَاءِ » . متفق عليه^(٢) .

وإذا سبح . . فينبغي له قصد الذكر والإعلام كما سبق^(٣) ، وفي « شرح
المهذب » عن الشيخ أبي حامد وغيره : أن التسييح والتصفيق سنتان إن كان
التنبيه قربة ، ومباحان إن كان مباحاً^(٤) .

وقياسه إذا كان واجباً ؛ كالإنذار للأعمى^(٥) من الوقوع في بثر : أن يكونا
واجبين إذا تعين طريقاً ، وحصل المقصود بهما ، فإن لم يحصل الإنذار إلا
بالكلام . . وجب وبطلت صلاته على الأصح في « الروضة » و« أصلها » ،

(١) روضة الطالبين (٣٩٦/١) ، الشرح الكبير (٥١/٢) ، المهمات (١٨٧/٣) .

(٢) صحيح البخاري (٦٨٤) ، صحيح مسلم (٤٢١) عن سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٣) أي : آنفاً .

(٤) المجموع (٩٢/٤) ، وفي (أ) : (مباحان إن كان) غير موجود .

(٥) وفي (ب) : (كالإنذار للأعمى) .

بَضْرِبِ الْيَمِينِ عَلَى ظَهْرِ الْيَسَارِ .

وَلَوْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا ؛ إِنْ كَانَ جَنْسَهَا بَطَلَتْ

وصحح في « التحقيق » عدمه^(١) .

وقال المحب الطبري : إن^(٢) لم يحصل إلا بالفعل الكثير . . فالظاهر : أنه يتخرج على الخلاف في الكلام ، وعلى القول بالصحة تتم صلاته في الموضع الذي انتهى إليه .

ومراد المصنف : التفرقة بين حكم الرجال والنساء بالنسبة إلى التسبيح والتصفيق ، ويجوز لكل منهما ما يندب للآخر^(٣) ، وقيل : تصفيق الرجل عمداً مبطل .

قوله : (بضرب اليمين على ظهر اليسار) أي : بطن كفها اليمنى على ظهر كفها اليسرى ، أو ظهر كفها اليمنى على بطن كفها اليسرى ، أو عكسهما ، ولا تضرب بطناً على بطن ؛ لأنه لعب ، فإن فعلته على وجه اللعب ، عالمة بالتحريم . . بطلت صلاتها وإن قل ؛ لأن قليل اللعب ينافي الصلاة ، كذا جزم به في « الروضة » و« أصلها » ، وفي « الكفاية » عن الماوردي : أن ظاهر المذهب : التصفيق كيف شاءت ولو ببطن على بطن ، وقال الإصطخري : لا تصفق ببطن على بطن^(٤) .

قوله : (ولو فعل في صلاته غيرها) أي : فعلاً غير أفعال الصلاة (إن كان جنسها^(٥) . . بطلت) أي : كزيادة ركوع أو سجود ، أو قيام^(٦) أو قعود

(١) روضة الطالبين (٣٩٥ / ١) ، الشرح الكبير (٤٩ / ٢) ، التحقيق (ص : ٣١٦) .

(٢) وفي (ب) : (وإن) .

(٣) وفي (أ) : (ما يندب الآخر) .

(٤) روضة الطالبين (٣٩٥ / ١) الشرح الكبير (٤٩ / ٢) ، كفاية النبيه في شرح التنبيه (٤٣١ / ٣) .

(٥) وفي « المنهاج » المطبوع : (من جنسها) .

(٦) وفي (أ) : (أو سجود على قيام) .

إِلَّا أَنْ يَنْسَى ، وَإِلَّا . . . فَتَبْطُلُ بِكَثِيرِهِ لَا قَلِيلِهِ ، وَالْكَثْرَةُ بِالْعُرْفِ ،

طويل ، أو ركعة ؛ لأنه تلاعب وإعراض عن نظمها ، ولا يضر القعود اليسير كما إذا هوى ليسجد ، فجلس قبل سجوده جلسة خفيفة ، أو جلس للاستراحة بعد سجدة التلاوة ، وقال الخوارزمي : لو نزل من قيامه لحد الراكع لقتل حية ونحوها . . لم يضر .

واحترز بقوله : (فعل) : عن تكرير (الفاتحة) أو التشهد عمداً ، فإنه لا يضر على النص ؛ لأن الركن القولي لا يغير نظم الصلاة .

قوله : (إلا أن ينسى) أي : فلا يبطل ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ولم يعد صلاته بل سجد للسهو . متفق عليه^(١) .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يكن من جنسها (. . فتبطل بكثيره) أي : بالاتفاق ؛ لأن الحاجة لا تدعو إليه (لا قليله) أي : بالاتفاق ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمامة بنت زينب ابنته ، فكان إذا سجد . . وضعها ، وإذا قام . . حملها ، وأمر بدفع المار في الصلاة . متفق عليهما^(٢) . وأمر بقتل الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب . صححه الترمذي^(٣) .

قوله : (والكثرة بالعرف) أي : فلا يضر ما يعده الناس قليلاً ؛ كخلع النعل ، ولبس الثوب الخفيف ونزعه ، وقيل : القليل : ما لا يحتاج فيه إلى كلتا اليدين ، وقيل : ما لا يسع ركعة .

(١) صحيح البخاري (١٢٢٦) ، صحيح مسلم (٥٧٢) عن عبد الله رضي الله عنه .
(٢) الأول : صحيح البخاري (٥١٦) ، صحيح مسلم (٥٤٣) عن أبي قتادة رضي الله عنه ، الثاني : صحيح البخاري (٥٠٩) ، صحيح مسلم (٥٠٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) سنن الترمذي (٣٩١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

فَالْخَطُوتَانِ أَوْ الضَّرْبَتَانِ . . قَلِيلٌ ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ .
وَتَبْطُلُ بِالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ ، لَا الْحَرَكَاتِ الْخَفِيفَةِ الْمُتَوَالِيَةِ ؛ كَتَحْرِيكِ
أَصَابِعِهِ فِي سُبْحَةٍ أَوْ حَكٍّ فِي الْأَصَحِّ .

قوله : (فالخطوتان أو الضربتان قليل) هذا هو الأصح ؛ لخلعه صلى الله
عليه وسلم نعليه^(١) ، وقيل : كثير ؛ للتكرار .
والخطوة بفتح الخاء : المرة الواحدة ، وبالضم : اسم لما بين القدمين ،
وقيل : لغتان مطلقاً .

قوله : (والثلاث كثير إن توالى) أي : يشترط في الإبطال بها التوالي ،
فلو تفرقت . . لم يضر ، وحده : أن يعد الثاني منقطعاً عن الأول ، ولا فرق
بين أن تكون الأفعال الثلاثة من جنس ؛ كخطوات ، وضربات ، أو أجناس ؛
كضربة وخطوة^(٢) ، وخلع نعل .
قوله : (وتبطل بالوثبة الفاحشة) أي : ونحوها ؛ كالضربة المفرطة ؛
لأنها منافية للصلاة .

قوله : (لا الحركات الخفيفة المتوالية ؛ كتحريك أصابعه في سبحة ، أو
حك في الأصح) لأنها لا تخل بهيئة التعظيم والخشوع ، فهي مع الكثرة
كالفعل القليل ، والثاني : تبطل ؛ كالخطوات .
ولو حرك أصابعه في عقد شيء أو حله . . فعلى الوجهين ، وجزم في
« البسيط » بعدم البطلان في تحريك ثلاث أصابع ، وجعل الخلاف في الزائد
عليها .

وفي « الكافي » : أن صورة الخلاف في الحك : أن تكون يده ثابتة ،

(١) أخرجه أبو داود (٦٥٠) ، وأحمد (١٢٠٥٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) وفي (ب) : (كخطوة وضربة) .

وَسَهْوُ الْفِعْلِ كَعَمْدِهِ فِي الْأَصَحِّ .

وَتَبْطُلُ بِقَلِيلِ الْأَكْلِ .

قُلْتُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيمَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ويجر أصابعه ذاهباً وآتياً ، فلو جر جميع كفه ثلاثاً . . بطلت صلاته إلا أن يكون به جرب لا يقدر معه على عدم الحك ، وتعبير المصنف بـ (الأصابع) تقتضيه ، وفي « الكافي » أيضاً : أن الذهاب والإياب في تحريك الأصابع مرة واحدة .

قوله : (وسهو الفعل كعمده في الأصح) يعني : فيبطل كثيره وإن كان ساهياً ؛ لندوره ، ولأنه يقطع نظم الصلاة ، والثاني : لا يضر ، واختاره في « التحقيق »^(١) ؛ لأن حديث ذي اليمين قد ورد فيه : أن سرعان الناس خرجوا من المسجد ، ولم يؤمروا بالإعادة^(٢) .

والوجهان مخرجان على الوجهين في كلام الناسي ، وهو أحد الطرق ، وأصحها : القطع بالإبطال ، فكان الأولى تعبيره بالمذهب .

قوله : (وتبطل بقليل الأكل) أي : على الأصح ، وقيل : لا تبطل ، وهما مبنيان على أن الإبطال به لما فيه من العمل ، أو لوصول المفطر جوفه ؛ أظهرهما : الثاني ، فعلى هذا يبطل الصلاة بكل ما يبطل به الصوم .

نعم ؛ المضع فعل من الأفعال فيضر كثيره وإن لم يصل منه شيء إلى الجوف .

(قلت : إلا أن يكون ناسياً ، أو جاهلاً تحريمه ، والله أعلم) يعني : فلا

(١) التحقيق (ص : ٣١٩) .

(٢) أخرجه البخاري (٧١٤) ومسلم (٥٧٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

فَلَوْ كَانَ بِفَمِهِ سُكْرَةٌ فَبَلَعَ ذَوْبَهَا . . بَطَلَتْ فِي الْأَصَحِّ .
وَيُسْنُ لِلْمُصَلِّيِ إِلَى جِدَارٍ ، أَوْ سَارِيَةٍ ، أَوْ عَصَاً مَغْرُوزَةً ، أَوْ بَسَطَ
مُصَلِّيٌ ، أَوْ خَطَّ قُبَالَتَهُ . . دَفَعُ الْمَارَّ ،

تبطل بالقليل قطعاً ، وتبطل بالكثير في^(١) الأصح كالكلام الكثير .
ويرجع في القلة والكثرة إلى العرف ، والشرب كالأكل ، قاله في
« التحرير »^(٢) .

قوله : (فلو كان بفمه سكرة فبلع ذوبها) أي : من غير فعل منه (. .
بطلت في الأصح) لأن الإمساك شرط كالإمساك عن الكلام ، والوجهان مبنيان
على الوجهين في علة الإبطال بالأكل .

وإثبات (الميم) في الفم مع الإضافة جائز على الصحيح ، والأفصح :
الياء ، قال في « الدقائق » : بلع بكسر اللام^(٣) .

قوله : (ويسن للمصلي إلى جدار ، أو سارية ، أو عصاً مغروزة ، أو بسط
مصلي ، أو خط قبالة . . دفع المار) .

اعلم : أن الصلاة إلى السترة سنة بالإجماع إذا كان في موضع لا يأمن
المرور فيه ، وسنة عندنا مطلقاً ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى جدار
فاتخذة قبلة . رواه أبو داود بسند صحيح^(٤) .

وفي « الصحيحين » : أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عند الأسطوانة ،

(١) وفي (ب) : (على) .

(٢) تحرير الفتاوى (١ / ٢٩٠) .

(٣) دقائق المنهاج (ص : ٨٣) .

(٤) سنن أبي داود (٧٠٨) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم .

.....

وأنه كان يصلي إلى عنزته ، وأنه كان يعرض راحلته ، فيصلي إليها^(١) .

وينبغي ألا يزيد ما بين المصلي وبينها على ثلاثة أذرع ، ولا فرق في العصا بين أن تكون غليظة أو رقيقة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « اسْتَتَرُوا فِي صَلَاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ » . وقوله عليه الصلاة والسلام : « يُجْزَى مِنَ السَّتْرِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ وَلَوْ بِدِقَّةِ شَعْرَةٍ » . رواهما الحاكم وصححهما^(٢) .

ومؤخرة الرجل بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء ، وروي بفتح الهمزة وتشديد الخاء مفتوحة : قدر ثلثي ذراع ، وقيل : قدر ذراع .

وأما وضع الخط عند عدم الشاخص . . فسنة على المذهب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ . . فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئاً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . فَلْيَنْصِبْ عَصاً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصاً . . فَلْيُخِطْ خَطّاً ، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ » . رواه أبو داود ، ثم قال : والخط بالطول ، ورواه ابن ماجه ، وصححه الإمام أحمد وابن المنذر وابن حبان^(٣) .

واختار في « الروضة » : أن يكون طويلاً إلى جهة القبلة^(٤) ، وأشار إليه في الكتاب بقوله : (قبالة) وهو من زوائده .

(١) حديث الأسطوانة أخرجه البخاري (٥٠٢) ، ومسلم (٥٠٩) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه ، وحديث العنزة أخرجه البخاري (٤٩٨) ، ومسلم (٥٠١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وحديث الراحلة أخرجه البخاري (٥٠٧) ، ومسلم (٥٠٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) الأول : المستدرک (٢٥٢ / ١) عن سبرة بن معبد الجهني ، الثاني : المستدرک (٢٥٢ / ١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) سنن أبي داود (٦٨٩) ، سنن ابن ماجه (٩٤٣) ، مسند أحمد (٧٥١٠) ، الأوسط (٢٤٢٨) ، صحيح ابن حبان (٢٣٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) روضة الطالبين (٣٩٩ / ١) .

وَالصَّحِيحُ : تَحْرِيمُ الْمُرُورِ حِينَئِذٍ .

وأما بسط المصلي . . فبالقياس على الخط ؛ لأن كلاهما علامة دالة على كونه في الصلاة .

وأما استحباب دفع المار . . فلقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ . . فَلْيُدْفَعْهُ ، فَإِنْ أَبَى . . فَلْيُقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ » . متفق عليه^(١) .

ومحل الدفع : إذا أراد المرور بينه وبين سترته ، فيدفعه بأسهل الوجوه ، فإن أبى . . فبأشد .

ولا يندب دفع المار إذا لم تكن سترة كما أفهمه ، وكذا إذا كانت ، وتباعد منها أكثر من ثلاثة أذرع ، وهو الأصح فيهما .

تنبيه^(٢) : فاته أن يبين أن الصلاة إلى السترة سنة ، وأن يبين قدرها ، والقدر الذي يكون بين المصلي وبينها ، وقد تبين ذلك ، وأن يبين مراتبها ، والذي في « الشرح » و« الروضة » : أن الخط والمصلي في مرتبة ، وأن شرط الاعتداد بهما : عدم الشاخص^(٣) .

قوله : (والصحیح : تحريم المرور حينئذ) أي : حين وجود السترة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ . . لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ » . رواه الشيخان^(٤) ، وعند بعض رواة البخاري : « مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ »^(٥) .

(١) صحيح البخاري (٥٠٩) ، صحيح مسلم (٥٠٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) وفي (ب) : (فائدة) .

(٣) الشرح الكبير (٥٦ / ٢) ، روضة الطالبين (٣٩٨ / ١) .

(٤) صحيح البخاري (٥١٠) ، صحيح مسلم (٥٠٧) عن أبي جهيم رضي الله عنه .

(٥) راجع « فتح الباري » (١٦٨ / ٢) ، و« التلخيص الحبير » (٦٨١ / ١ - ٦٨٢) .

.....

والثاني : لا يحرم بل يكره .

ومفهوم كلام المصنف : أنه إذا لم تكن له سترة ، ولا ما في معناها ، أو تباعد عنها فوق ثلاثة أذرع . . لم يحرم المرور ، لكنه مكروه ؛ كما في « التحقيق » و « شرح مسلم » ، أو خلاف الأولى ؛ كما في « الروضة »^(١) .

وقال الخوارزمي في « الكافي » : إنه يحرم المرور في حريمه ، وهو قدر إمكان السجود ، قال في « المهمات » : وقياسه : جواز الدفع^(٢) .

وقال الإمام والغزالي : النهي عن المرور محله : إذا وجد المار سبيلاً سواه ، فإن لم يجد ، وازدحم الناس . . فلا نهى عن المرور ، ولا يشرع الدفع ، قال الرافعي : وأكثر الكتب ساكتة عن هذا القيد ، قال في « المهمات » : صرح الإمام بنقله عن الأئمة^(٣) .

ثم اعلم : أنه إذا كان في الصف المقدم فرجة . . فله المرور بين يدي من خلفه ليسدها ؛ لتقصيرهم ، ومقتضاه : أن كراهة المرور إذا لم يقصر المصلي ، فإن قصر كصلاته بقارعة الطريق . . فلا كراهة ، قال : فيصح حمل كلام الإمام على هذه الصورة التي لا بد من استثنائها .

فرع : قال في « الروضة » : قال أصحابنا : ولا تبطل الصلاة بمرور شيء بين يدي المصلي ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، أو كلباً أو حماراً ، والسنة : أن يجعل السترة مقابله ليمينه أو شماله ، والله أعلم^(٤) .

(١) التحقيق (ص ٢٣٩) ، شرح صحيح مسلم (٤٤٠ / ٢) ، روضة الطالبين (٣٩٩ / ١) .

(٢) المهمات (١٩٧ / ٣) .

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (٢٢٦ / ٢) ، الشرح الكبير (٥٨ / ٢) ، المهمات (١٩٩ / ٣) .

(٤) روضة الطالبين (٤٠٢ / ١) .

قُلْتُ : يُكْرَهُ الِاتِّفَاتُ لَا لِحَاجَةٍ ، وَرَفَعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَكَفَّ شَعْرَهُ
أَوْ ثَوْبِهِ ،

قوله : (قلت : يكره الالتفات) أي : بوجهه يميناً وشمالاً ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الالتفات في الصلاة فقال : « هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ » . رواه البخاري^(١) .

وهي كراهة تنزيه ، وقال المتولي : هو حرام ، أما تحويل الصدر عن القبلة . . فيبطل الصلاة .

قوله : (لا لحاجة) أي : لا يكره إذا كان لحاجة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أرسل فارساً إلى شعب يحرس ، فجعل يصلي وهو يلتفت إلى الشعب . رواه أبو داود بسند صحيح ، والحاكم ، وقال : إنه على شرط الشيخين^(٢) .

قوله : (ورفع بصره إلى السماء) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لِيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ يَرَفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ » . متفق عليه ، واللفظ لمسلم^(٣) .

قوله : (وكف شعره أو ثوبه) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَلَّا أَكْفِيَ الشَّعْرَ وَلَا^(٤) الثِّيَابَ » . متفق عليه^(٥) .

والكفت بالمثناة : الجمع ، والكف بمعناه نقيض الإرسال ، ومنه : عقص الشعر ، ورده تحت العمامة ، وتشمير الثوب والكم ، وشد الوسط وغرز

(١) صحيح البخاري (٧٥١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) سنن أبي داود (٩١٦) ، المستدرک (٢٣٧ / ١) عن سهل بن الحنظلية رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (٧٥٠) عن أنس رضي الله عنه ، صحيح مسلم (٤٢٨) عن جابر بن سمرة رضي الله عنه .

(٤) وفي (أ) : (لا) غير موجود .

(٥) صحيح البخاري (٨١٠) ، صحيح مسلم (٤٩٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ ، وَالصَّلَاةُ حَاقِنًا أَوْ حَاقِبًا ، أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقَّ إِلَيْهِ ،

العَذْبَةُ ، قاله في « شرح المذهب » ، قال : وحكمة النهي عنه : أن ذلك يسجد معه^(١) .

قوله : (ووضع يده على فمه) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يغطي الرجل فاه في الصلاة . رواه أبو داود وابن حبان والحاكم^(٢) ، ولأنه مناف للخشوع .

قوله : (بلا حاجة) أي : فإن كان لحاجة ؛ كالتثاؤب . . لم يكره ، بل يستحب^(٣) .

قوله : (والقيام على رجل) لأنه تكلف ينافي الخشوع ، وتصح صلاته ، فإن كان لحاجة . . فلا كراهة .

قوله : (والصلاة حاقناً) وهو : الذي يدافع البول (أو حاقباً) أي : بالباء ، وهو : الذي يدافع الغائط (أو بحضرة طعام يتوق إليه) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ » . رواه مسلم^(٤) .

والتوقان إلى الشراب كالطعام ، قاله الرافعي في (صلاة الجماعة)^(٥) .

(١) المجموع (١٠٩/٤) .

(٢) سنن أبي داود (٦٤٣) ، صحيح ابن حبان (٢٣٥٣) ، المستدرک (٢٥٣/١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) وفي (أ) : (بل يستحب) غير موجود .

(٤) صحيح مسلم (٥٦٠) عن عائشة رضي الله عنها .

(٥) الشرح الكبير (١٥٢/٢) .

وتكره الصلاة أيضاً مع مدافعة الريح ؛ كما قاله الرافعي^(١) ، وحمل بعضهم عليه الحديث الوارد في النهي عن الصلاة حازقاً بالزاي المعجمة والقاف^(٢) .

فيستحب : أن يفرغ نفسه من هذه العوارض ، ثم يصلي وإن فاتت الجماعة ، فلو خاف فوت الوقت . . فالصحيح : أنه يصلي مع العارض ؛ لحرمة الوقت .

وكلام المصنف يفهم : أنه لا فرق في التوقان إلى الطعام والشراب بين أن يكون به جوع أو عطش أم لا ، وهو كذلك ؛ لأن النفس قد تتوق إلى الفواكه ، والمشارب اللذيذة مع انتفاء الجوع والعطش ، وفي « الكفاية » : أن توقان النفس في غيبة الطعام كحضوره^(٣) .

وفيهم أيضاً : أنه إنما يأكل ما يكسر به التوقان ، وهو ما حكاه الرافعي عن الأئمة في أعذار الجماعة^(٤) .

وقول المصنف في وقت المغرب : إن استكمال العشاء هو الصواب . . لا يلزم منه بقاء الكراهة هذا إلى الشبع ، قاله الإسنوي .

والتوقان بالمشناة : الاشتياق إلى الشيء .

(١) الشرح الكبير (١٥١ / ٢) .

(٢) قال العراقي في « المغني عن حمل الأسفار » (ص : ١٨٥) : (حديث : النهي عن صلاة الحازق . . عزاه رزين إلى الترمذي ولم أجده عنده ، والذي ذكر أصحاب الغريب حديث : « لا رأي لحازق » ، وهو : صاحب الخف الضيق) . وراجع « إتحاف السادة المتقين » (١٣٧ / ٣) .

(٣) كفاية النبيه (٥٤٧ / ٣) .

(٤) الشرح الكبير (١٥٢ / ٢) .

وَأَنْ يَبْصُقَ قَبْلَ وَجْهِهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ ،

قوله : (وأن يبصق قبل وجهه أو عن يمينه) أي : بل يبصق عن يساره ، ثم إن كان في المسجد . . بصق في ثوبه وتركه ، أو حك بعضه ببعض ، وإن كان في غيره بصق في ثوبه ، أو تحت قدمه ، أو بجانبه ، ورد في ذلك أحاديث اتفقت على النهي عن البصاق في جهة اليمين أو الأمام ، وورد بعضها مقيداً بالصلاة وبعضها مطلقاً^(١) .

قال السبكي : فيحتمل أن يقال : يحمل المطلق على المقيد حتى لا ينهى في غير الصلاة عن ذلك ، ويحتمل أن يقال : يطرد النهي في جهة اليمين في غير الصلاة ، ويحتمل أن يمنع ويكون المَلَك المذكور في بعض الروايات^(٢) في الصلاة مختصاً بها زيادة على غيرها ، وقال : إن البصاق في المسجد حرام ، صرح به الأصحاب . انتهى

وفي « الروضة » : إن البصاق في المسجد خطيئة ، وفي « التحقيق » و« شرح المذهب » : حرام ، وقال في « المهمات » : إن المحاملي وسليماً الرازي والجرجاني والرويانى والعمراني صرحوا بالكراهة^(٣) ، قال ابن العماد : والصواب : التحريم ، ومن أطلق الكراهة . . فالظاهر : أنه أراد كراهة التحريم .

ولا خلاف أنه يحرم البصاق في المسجد من غير حاجة ، وأن من بصق فيه استهانة به . . كفر ، وكذلك لو بصق على القرآن بقصد الاستهانة ، وأما محو

(١) منها : ما أخرجه البخاري (٤١٣) ، ومسلم (٥٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٤١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) روضة الطالبين (٤٠٣/١) ، التحقيق (ص : ٣٢٢) ، المجموع (١١١/٤) ، المهمات (٢٠٢/٣) .

وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي رُكُوعِهِ ،

القرآن بالريق . . فقد أورد عبد الحق في « الأحكام » : أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك .

واتفق الأصحاب على أنه يحرم تلويث المسجد بالطعام إذا أكل فيه ؛ فتحريم تلويثه بالبصاق أولى .

قوله : (ووضع يده على خاصرته) لما روى الشيخان عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل مختصراً^(١) .

قال المحققون : هو الذي يصلي ويده على خاصرته ، وقيل : أن يأخذ بيده عصاً يتوكأ عليها ، وقيل : أن يختصر السورة ، ويقراً من آخرها آية أو آيتين .

نهى عنه ؛ لأنه فعل اليهود ، وقيل : فعل الشيطان ، وقيل : فعل المتكبرين .

قوله : (والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يُدَبَّح الرجل في الصلاة بالدال المهملة ، ويروى بالمعجمة ، بعدها باء موحدة وحاء مهملة - . رواه الدارقطني بأسانيد ضعيفة^(٢) .

ومعناه : يطأطئ رأسه في الركوع حتى يكون أخفض من ظهره .

وعبارة الكتاب تقتضي : أن الخفض بدون مبالغة غير مكروه ، وهو خلاف ما دل عليه الحديث وكلام الشافعي والأصحاب .

ويكره : تشبيك الأصابع ، وتفقيعها في الصلاة وحالة قصدها ، والتروح بمِرْوَحَةٍ ، ومسح موضع السجود ، ومسح الغبار عن الجبهة .

(١) صحيح البخاري (١٢١٩) ، صحيح مسلم (٥٤٥) .

(٢) سنن الدارقطني (ص : ١٠٠) عن أبي موسى رضي الله عنه .

وَالصَّلَاةُ فِي الْحَمَّامِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَزْبَلَةِ وَالْكَنِيسَةِ وَعَطَنِ الْإِبِلِ وَالْمَقْبَرَةِ الطَّاهِرَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (والصلاة في الحمام ، والطريق ، والمزبلة ، والكنيسة ، وعطن الإبل ، والمقبرة الطاهرة ، والله أعلم) لما روي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل في سبعة مواطن : في المزبلة ، والمجزرة ، والمقبرة ، وقارعة الطريق ، وفي الحمام ، ومعاطن الإبل ، وفوق ظهر بيت الله . رواه الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر^(١) .

وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ » . قال الترمذي : روي مرسلًا ومسنَدًا ، والمرسل أصح ، ورجح الشافعي والدارقطني المرسل أيضاً^(٢) .

وذكر المصنف الكنيسة ، وفي معناها البيعة ونحوها من أماكن الكفرة ؛ لأنها مأوى الشياطين^(٣) ، والنهي فيها منقول عن عمر وابن عباس^(٤) .

والكراهة إذا أذن أهل الذمة في الدخول ، وإن منعوا . حرمت الصلاة وغيرها ؛ لأن لهم منعاً منه ، وحكى ابن المنذر الترخيص فيها عن أبي موسى وغيره ، واختاره^(٥) .

واختلف في سبب النهي في الحمام ؛ فقليل : كثرة النجاسة ، وهو

(١) سنن الترمذي (٣٤٦) ، سنن ابن ماجه (٧٤٦) .

(٢) سنن أبي داود (٤٩٢) ، سنن الترمذي (٣١٧) ، سنن ابن ماجه (٧٤٥) ، الأم (٢٠٦ / ٢) ، علل الدارقطني (٣٢٠ - ٣٢١) .

(٣) وفي (ب) : (الشيطان) .

(٤) راجع « المصنف » (٤٩٠٢) ، و « الأوسط » (٧٦٩) ، (٧٧٠) .

(٥) الأوسط (٧٧٢) .

.....

المنصوص في « الأم »^(١) ، وقيل : لأنه مأوى الشيطان ، فعلى الأول : لا تكره في المسلخ ، وعلى الثاني : تكره ، وهو الأصح عند الرافعي والمصنف^(٢) .

وأما الطريق . . ففيه معنيان ؛ أحدهما : اشتغال القلب بمرور الناس ، وعلى هذا : لا فرق بين الليل والنهار ؛ لأنه لا يأمن من المرور في الليل ، والثاني : النجاسة ، والمشهور : أن كلاً من المعنيين علة مستقلة ، حتى إذا انتفى أحدهما . . لا ينتفي الحكم ، وصحح في « التحقيق » : أن الكراهة في البنيان دون البرية^(٣) .

وقارعة الطريق : أعلاه ، وقيل : صدره ، وقيل : ما برز منه ، والكل محل كراهة ، قال ابن الأثير : والمراد به هنا : نفس الطريق^(٤) ؛ فلذلك عبر به المصنف .

وأما المزبلة . . فللنجاسة ، فلا تصح الصلاة فيها ما لم يبسط عليها شيئاً ، فإذا بسط وصلى . . فالمشهور : يبقى نهى التنزيه ، قاله السبكي ، وقيده الإنسوي بالبسط على النجاسة المحققة ، وقال : إن البسط على ما غلب فيه النجاسة يزيل الكراهة على ما تلخص من كلام الرافعي ؛ لأن عدم التحقق قد ضعف بالحائل^(٥) .

وكذلك أماكن المواشي إذا كانت متنجسة . . لا شك في بطلان الصلاة فيها

(١) الأم (٢/٢٠٦) .

(٢) الشرح الكبير (٢/١٨) ، روضة الطالبين (١/٣٨٣) .

(٣) التحقيق (ص : ٢١٩) .

(٤) النهاية في غريب الحديث (ص : ٧٣٢) .

(٥) المهمات (٣/١٥٢) .

.....

إن لم يكن حائل ، وفي الكراهة إن وجد الحائل ، إلا أن الكراهة في أماكن الغنم ؛ لمحاذاة النجاسة ، والبقر كالغنم ، قاله ابن المنذر والمحب الطبري^(١) ، وفي أماكن الإبل ؛ لذلك ، ولأنها خلقت من الشياطين ؛ كما رواه ابن ماجه وابن حبان في « صحيحه »^(٢) .

وأما إذا لم تكن متنجسة .. فتصح الصلاة ، ولكن تكره في أعطان الإبل دون مراح الغنم ، فكان ينبغي للمصنف تقييد العطن بالطاهر .

وأما المقبرة .. فروى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ ، إِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ »^(٣) .

والمعنى فيه : محاذاة النجاسة ، وفي « الكفاية » : أن كلام القاضي يدل على أن الكراهة لحرمة الموتى ، قال الإسنوي : ويظهر من المعنيين : أن الصورة : أن يحاذي الميت ، فلو وقف بين الموتى^(٤) .. لم يكره ، لكن ابن الرفعة طرد الكراهة في الصلاة بجانب القبر وإليه ، ولا يوافق عليه . انتهى ، وإطلاق الحديث يقتضي : ما قاله ابن الرفعة ، وفي « الروضة » و« أصلها » : التصريح بكراهة استقبال القبر في الصلاة^(٥) .

ونقل الإسنوي عن « التحقيق » و« شرح المذهب » : استثناء قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه يحرم توجهه إلى رأسه^(٦) .

(١) الأوسط (٣١٥-٣١٤ / ٢) ، غاية الإحكام في أحاديث الأحكام (١٤٤ / ٢) .

(٢) سنن ابن ماجه (٧٦٩) ، صحيح ابن حبان (١٧٠٢) عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه .

(٣) صحيح مسلم (٥٣٢) عن جندب رضي الله عنه .

(٤) في (أ) : (بين يدي الموتى) .

(٥) كفاية النبيه (٥١٢ / ٢) ، المهمات (١٥٥ / ٣) ، الشرح الكبير (٢٠ / ٢) ، روضة الطالبين (٣٨٤ / ١) .

(٦) المجموع (١٦١ / ٣) ، التحقيق (ص : ٢١٨) .

.....

واحترز المصنف بالطاهرة : عن النجسة ، وهي المنبوثة ، فإن الصلاة فيها بلا حائل لا تصح ، ومع الحائل مكروهة ، فإن شك في النبش .. فالأظهر : الصحة ؛ تغليبا للأصل .

واستثنى بعضهم من الطاهرة : مقبرة الأنبياء عليهم السلام ، وعلله بأن الله حرم على الأرض أن تأكل أجسادهم ، وأنهم أحياء في قبورهم يصلون ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين^(١) .

وفي الحديث ذكر المجزرة ، والمعنى في النهي عنها : قيل : خوف النجاسة ، فإن تيقنها .. لم تصح ، وإلا .. فتكره ، وقيل : خوف نفر الذبائح ، فتكره مع تحقق الطهارة ، قاله في « الكفاية »^(٢) .

وعلة النهي عن الصلاة على ظهر البيت : التنبيه على التعظيم ، ومنه : صرف الطيور عن استعلائه ، قاله بعض شراح « المصابيح » .

فائدة : الحمام : مذكر مأخوذ من الحميم ، وهو الماء الحار ، والمزيلة : بفتح الباء وضمها ، والكنيسة : بفتح الكاف متعبد النصرى ، والبيعة : بكسر الباء متعبد اليهود ، والمقبرة : مثلثة الباء ، وعطن الإبل : هو الموضع الذي تحول إليه إذا شربت ليرد غيرها ، وقال في « المحكم » : العطن للإبل كالوطن للناس إلا أنه غلب على مبركها حول الحوض^(٣) .

* * *

(١) وفي (ب) : (صلوات الله عليهم) .

(٢) كفاية النبيه (٥٣١ / ٢) .

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٥٤٧ / ١) .

بَابُ

سُجُودُ السَّهْوِ سُنَّةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ ، أَوْ فِعْلٍ مَنَهِيٍّ عَنْهُ .
 فَلِأَوَّلُ : إِنْ كَانَ رُكْنًا . . وَجَبَ تَدَارُكُهُ ، وَقَدْ يُشْرَعُ السُّجُودُ لِزِيَادَةِ
 حَصَلَتْ بِتَدَارُكِ رُكْنٍ كَمَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ ،

(باب)

[في بيان سبب سجود السهو وأحكامه]

(سجود السهو سنة) للأحاديث فيه ، وليس بواجب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم من جملة حديث يأتي : « كَانَتِ الرَّكْعَةُ نَافِلَةً لَهُ وَالسَّجْدَتَانِ » . رواه أبو داود^(١) .

لأنه شرع لترك ما ليس بواجب .

قوله : (عند ترك مأمر به ، أو فعل منهي عنه) أي : في الصلاة على ما يأتي تفصيله ، سواء الفرض والنفل على المذهب ، وليس المراد : كل مأمر وكل منهي .

قوله : (فالأول) يعني : ترك المأمور به (إن كان ركنًا . . وجب تداركه) أي : لا يغني عنه السجود ، ولأن ماهية الصلاة لا توجد بدونه .

قوله : (وقد يشرع السجود لزيادة حصلت بتدارك ركن كما سبق في الترتيب) سبق في الثالث عشر من أركان الصلاة : أنه إذا ترك ركنًا ساهيًا . . لم يعتد بما فعله بعد المتروك حتى يأتي به ، ويكون ذلك المفعول بعد المتروك زيادة ، وجوز الرافي والمصنف أن يكون السجود لهذه الزيادة ، فيكون من

(١) سنن أبي داود (١٠٢٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

أَوْ بَعْضاً ، وَهُوَ : الْقُنُوتُ ، أَوْ قِيَامُهُ ، أَوْ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ ، أَوْ قُعُودُهُ ، وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ . . سَجَدَ ،

ارتكاب المنهي ، وأن يكون للإخلال بالترتيب ؛ لأن سهوه يقتضي السجود ، فيكون من ترك المأمور^(١) .

وقوله : (كما سبق) إشارة إلى بيان الزيادة لا إلى السجود لها ، فإنه لم يذكر هناك .

ومثال ما لا يقتضي الحال فيه السجود : ما إذا كان المتروك النية ، أو تكبيرة الإحرام ، أو احتمال ذلك . . فإنه يجب الاستئناف ولا سجود ، وكذلك السلام إذا تذكر قبل طول الفصل . . سلم ولا يسجد .

قوله : (أو بعضاً وهو : القنوت ، أو قيامه ، أو التشهد الأول ، أو قعوده ، وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الأظهر . . سجد) ثبت سجود السهو في جلوس التشهد الأول بفعله صلى الله عليه وسلم^(٢) .

ففي ألفاظه بطريق الأولى ؛ لأن القعود مقصود لأجله فتركه وإن أتى بالقعود أولى باقتضاء السجود .

وفيما عداه من الأبعاض بالقياس ، والمراد : قنوت الصبح ، ووتر النصف الأخير من رمضان ، ونقل الإسنوي عن المحب الطبري أن ترك كلمة من القنوت كترك كله^(٣) ، وذكر بعضهم أن المحب أطلقه هنا ، وبيّن في (صفة الصلاة) أنه بناء على القول : تتعين الكلمات الواردة ، والصحيح : أنها لا تتعين .

(١) الشرح الكبير (٧٧/٢) ، روضة الطالبين (٤١٠/١) .

(٢) أخرجه البخاري (١٢٢٥) ، ومسلم (٥٧٠) عن عبد الله بن بحنة رضي الله عنه .

(٣) المهمات (٢٠٧/٣) .

وَقِيلَ : إِنْ تَرَكَ عَمْدًا . . فَلَا .

قُلْتُ : وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ حَيْثُ سَنَّاها ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

والمراد بالتشهد : اللفظ الواجب في الأخير خاصة .

وصور في « الكفاية » السجود لترك القيام للقنوت ، أو القعود للتشهد بما إذا سقط استحبابهما عنه ؛ لكونه لا يحسنهما^(١) ، فيبقى استحباب القيام أو القعود للقدرة عليهما ، فإن تركه . . سجد .

وقوله : (فيه في الأظهر) أي : في التشهد الأول إذا قلنا بسنيتها ، وهو الأظهر .

وسميت أبعاضاً ؛ لأنها لما تأكدت حتى جبرت بالسجود . . شبهت بالأبعاض الحقيقية ، وهي الأركان ، وما عداها يسمى : سنناً .

قوله : (وقيل : إن ترك عمداً . . فلا) لأنه فوت الفضيلة على نفسه ، والساهي معذور ، فشرع له الجبر ، والأصح : أن العامد كالساهي ؛ لأن الخلل عند العمد أكثر ، فيكون أهم .

(قلت : وكذا الصلاة على آل حيث سنناها ، والله أعلم) يعني : في التشهد الثاني على الأصح ، وفي الأول على وجه ، فإنها تكون بعضاً ، وتجبر بالسجود .

ويتصور تركها في الثاني بما إذا صلى مأموماً ، وتيقن ترك إمامه لذلك ؛ بأن يتشهد جهرًا ، ولم يسمعه صلى على آل ، أو يتشهد سرًا ، ويقول بعد السلام : (تركت الصلاة على آل) وهو لا يفيد المقصود ؛ لأن السجود لسهو الإمام .

(١) كفاية النبيه (٤٨١ / ٣) .

وَلَا تُجْبَرُ سَائِرُ السُّنَنِ .

وَالثَّانِي : إِنْ لَمْ يُبْطَلْ عَمْدُهُ كَالِائْتِفَاتِ وَالْخَطَوَتَيْنِ . . لَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِهِ ، وَإِلَّا . . سَجَدَ إِنْ لَمْ يُبْطَلْ سَهْوُهُ ؛ كَكَلَامِ كَثِيرٍ فِي الْأَصَحِّ .

والأحسن : التصوير بما إذا تركها المصلي عامداً وأراد جبرها بالسجود ، فيتخير بين أن يأتي بها ولا سجود ، أو يتركها ويجبرها بالسجود ثم يسلم .

قوله : (ولا تجبر سائر السنن) أي : باقيها ، سواء تركت عمداً أو سهواً ؛ لأن سجود السهو زيادة في الصلاة ، فلا تجوز إلا بتوقيف ، ولم يرد إلا في بعض الأبعاض ، وقسنا باقيها عليه ، وبقي ما عداها على الأصل ، وفي قول : يسجد لترك كل مسنون ، وقيل : لتسييح الركوع والسجود خاصة .

قوله : (والثاني) أي : فعل المنهي عنه (إن لم يبطل عمدته كالاتفات والخطوتين . . لم يسجد لسهوه) أي : ولا لعمده ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الفعل اليسير في الصلاة ، ورخص فيه ، ولم يسجد للسهو ، ولا أمر به^(١) .

قوله : (وإلا . . سجد إن لم يبطل سهوه^(٢) ؛ ككلام كثير في الأصح) أي : وإن أبطل عمدته ولم يبطل سهوه ؛ كزيادة الركوع والسجود ، والقليل من الكلام والأكل . . فإنه يسجد ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ، فسجد للسهو بعد السلام . متفق عليه^(٣) .

فإن أبطل سهوه ؛ كالحدث والردة . . فلا سجود له .

(١) منها : ما أخرجه البخاري (٤٠٥) ، ومسلم (٥٥١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، وراجع « التلخيص الحبير » (٨-٦/٢) .

(٢) في « المنهاج » وسائر لشروح المطبوعة : (لم تبطل بسهوه) .

(٣) صحيح البخاري (١٢٢٦) ، صحيح مسلم (٥٧٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وَتَطْوِيلُ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ يُبْطَلُ عَمْدُهُ فِي الْأَصَحِّ فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ ، فَلَا عِتْدَالَ قَصِيرٌ ، وَكَذَا الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ .

وقوله : (ككلام كثير في الأصح) أي : إنه تبطل الصلاة بسهوه في الأصح ، فلا يقتضي السجود في الأصح ، والتمثيل به غير محتاج إليه ، قاله السبكي .

قوله : (وتطويل الركن القصير يبطل عمدته في الأصح) أي : في غير القنوت ، وصلاة التسبيح ، سواء طوله بسكوت أو قنوت في غير موضعه أو ذكر آخر ، والثاني : لا يبطل ؛ لحديث حذيفة في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه طول الاعتدال جداً . رواه مسلم^(١) .

وقال في « شرح المذهب » : إن الجواب عنه صعب على من منع الإطالة بالذكر ، فيكون الأقوى : جوازه^(٢) ، وقال في « الروضة » : الراجح دليلاً : جواز إطالته بالذكر^(٣) .

والتطويل : جعل الاعتدال كالقيام للقراءة ، والجلوس بين السجدين كالجلوس للشهد ، نقله الخوارزمي عن الأصحاب ، حكاه العدني .

قوله : (فيسجد لسهوه) أي : بلا خلاف على قولنا : يبطل عمدته ، وعلى القول بأنه لا يبطل : الأصح : أنه يسجد .

قوله : (فالاعتدال قصير) لأن الغرض منه الفصل بين الركوع والسجود ، وليس مقصوداً في نفسه (وكذا الجلوس بين السجدين في الأصح) لأن المقصود منه : الفصل أيضاً ، وقيل : إنه طويل ، صححه المصنف في

(١) صحيح مسلم (٧٧٢) .

(٢) المجموع (١٣٣ / ٤) .

(٣) روضة الطالبين (٤٠٦ / ١) .

وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْلِيًّا ؛ كَ (فَاتِحَةٍ) فِي رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُّدٍ . . لَمْ تَبْطُلْ بِعَمْدِهِ
فِي الْأَصَحِّ ، وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَعَلَى هَذَا تُسْتَثْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ
قَوْلِنَا : (مَا لَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ)

« التحقيق » ، وعزاه في « الروضة » و« شرح المذهب » للأكثرين ، فعلى
هذا : لا بأس بتطويله ، وعلى الأول : فيه الخلاف المتقدم^(١) .

قوله : (ولو نقل ركناً قولياً ؛ كـ « فاتحة » في ركوع أو تشهد . . لم تبطل
بعمده في الأصح) لأنه لا يغير هيئة الصلاة ، فلهذا لا تبطل الصلاة بتكريره
على الصحيح ، بخلاف الركوع والسجود ، وقيل : لا تبطل قطعاً ، والوجه
الثاني : تبطل ؛ كنقل الركن الفعلي^(٢) .

ويجري الخلاف فيما لو نقله إلى الاعتدال ولم يطل ؛ بأن قرأ بعض
(الفاتحة) أو بعض التشهد ، فلو اجتمع المعنيان ، فطول الاعتدال
بـ (الفاتحة) أو التشهد . . بطلت على الأصح ، وقيل : قطعاً .

قوله : (ويسجد لسهوه في الأصح) أي : وإن لم تبطل بعمده ؛ لأن
المصلي مأمور بالتحفظ ، وإحضار الذهن أمراً مؤكداً عليه كتأكد التشهد
الأول ، فيسجد عند تركه قياساً عليه ، والثاني : لا ؛ كغيره مما لا يبطل
عمده .

وقوله : (لسهوه) يقتضي : أنه لا يسجد عند العمد ، وصرح في « شرح
المذهب » بأنه يسجد^(٣) .

قوله : (وعلى هذا : تستثنى هذه الصورة من قولنا : ما لا يبطل عمده

(١) التحقيق (ص : ٣٢٧) ، المجموع (١٣٣/٤) ، روضة الطالبين (٤٠٦/١) .

(٢) قوله : (والوجه الثاني . . .) إلى (. . . الفعلي) في (ب) غير موجود .

(٣) المجموع (١٣٣/٤) .

لَا سُجُودَ لِسَهْوِهِ .

وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ . . لَمْ يَعُدْ لَهُ ، فَإِنْ عَادَ عَالِماً
بِتَحْرِيمِهِ . . بَطَلَتْ ،

لا سجود لسهوه) .

وتستثنى أيضاً مسائل ؛ منها : ما إذا ترك التشهد الأول ناسياً ، وتذكره بعد
ما صار إلى القيام أقرب وعاد . . فإنه يسجد ؛ كما سيأتي في كلامه^(١) ، ونازع
ابن العماد في استثنائها .

ومنها : القنوت قبل الركوع لا يبطل عمده ، ويسجد لسهوه على الأصح
المنصوص ، وقيده الخوارزمي بأن يأتي به على نية القنوت ، وإلا . . فلا سجود .
ولو قرأ غير ركن ؛ كسورة (الإخلاص) في غير محل القراءة . . ففي
السجود له الخلاف الذي ذكره ؛ كما قاله في « شرح المذهب »^(٢) ، فَيَرِدُ على
تعبيره بالركن ، ويصح عدها مستثناة .

قوله : (ولو نسي التشهد الأول فذكره بعد انتصابه . . لم يعد له) لحديث
المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ؛ فَإِنْ
ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِماً . . فَلْيَجْلِسْ ؛ فَإِنْ اسْتَوَى قَائِماً . . فَلَا يَجْلِسْ ،
وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ » . رواه أبو داود وابن ماجه^(٣) .

ولأنه تلبس بفرض ، فلا يقطعه لسنة ، وقيل : يجوز العود ما لم يشرع في
القراءة .

قوله : (فإن عاد عالماً بتحريمه . . بطلت) أي : إذا كان عامداً ؛ لأنه زاد

(١) أي : آنفاً في المتن .

(٢) المجموع (١٣٢ / ٤) .

(٣) سنن أبي داود (١٠٣٦) ، سنن ابن ماجه (١٢٠٨) .

أَوْ نَاسِيًا . . فَلَا ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ ، أَوْ جَاهِلًا . . فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْمَأْمُومِ الْعَوْدُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فِي الْأَصَحِّ .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قعوداً (أو ناسياً . . فلا) أي : وإن كان عالماً بالتحريم ، ويلزمه القيام عند التذكر (ويسجد للسهو) لأنه ترك تشهداً ، وزاد جلوساً (أو جاهلاً . . فكذا في الأصح) أي : لا تبطل ، ويسجد للسهو قياساً على الناسي ، والثاني : تبطل ؛ لتقصيره بترك التعلم .

وهذا كله جار في المنفرد والإمام ، ولا يجوز للمأْموم أن يتخلف عنه للتشهد ، وإن فعل . . بطلت صلاته إلا أن ينوي مفارقتها ، ولو انتصبا معاً ، ثم عاد الإمام . . لم يعد المأْموم بل ينوي مفارقتها .

وفي جواز انتظاره قائماً حملاً على أنه عاد ناسياً وجهان كما في التنحج ، ولو قعد المأْموم فانتصب الإمام ثم عاد . . حرم القعود معه ؛ لأن القيام وجب عليه بانتصاب إمامه .

قوله : (وللمأْموم العود لمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فِي الْأَصَحِّ) يعني : إذا قعد الإمام للتشهد الأول وقام المأْموم ساهياً ، أو نهضاً فعاد الإمام قبل الانتصاب والمأْموم قد انتصب . . فللمأْموم في الصورتين العود ؛ لأن متابعة الإمام فرض ، فرجوعه إلى فرض ، بخلاف الإمام والمنفرد إذا رجعا ، وقيل : لا يجوز له العود ؛ كالمنفرد ، بل يصبر قائماً إلى أن يلحقه الإمام .

(قلت : الأصح : وجوبه ، والله أعلم) لأن متابعة الإمام أكد ، ولهذا يسقط بها القيام والقراءة عن المسبوق ، فإن لم يعد . . بطلت صلاته ، وتبع المصنف في تصحيحه الشيخ أبا حامد وجماعة ، وقد صححوا وجوب الرجوع إذا ركع أو رفع قبل الإمام ساهياً أو عامداً ، والمصنف صحح هناك : أنه

وَلَوْ تَذَكَّرَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ . . عَادَ لِلتَّشَهُدِ ، وَيَسْجُدُ إِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ .

وَلَوْ نَهَضَ عَمْدًا فَعَادَ . . بَطَلَتْ إِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ

يستحب في العمد كما نص عليه الشافعي ، ونقل تصحيح البغوي : أنه يخير في السهو^(١) ، فالموافق لكلامه ولنص الشافعي : أن العود إلى التشهد مستحب ، سواء أكان القيام سهواً أم عمدًا ، قاله السبكي .

قوله : (ولو تذكر قبل انتصابه . . عاد للتشهد) لحديث المغيرة ، ولأنه لم يتلبس بفرض .

والمراد بالانتصاب : الاستواء معتدلاً ، وقيل : أن يصير إلى حالة أرفع من حد أقل الركوع .

قوله : (ويسجد إن كان صار إلى القيام أقرب) أي : منه إلى القعود ؛ لأنه أتى بفعل يغير نظم الصلاة ، ولو أتى به عمدًا في غير موضعه . . بطلت صلاته فيسجد لسهوه ، وإن كان إلى القعود أقرب ، أو كانت نسبته إليهما على السواء . . لم يسجد .

وهذا التفصيل صححه في « الشرحين » ، وصحح المصنف في كتبه : أنه لا يسجد مطلقاً ؛ لأنه عمل قليل ، قال في « المهمات » : والفتوى عليه ؛ لذهاب الأكثرين إليه^(٢) .

قوله : (ولو نهض عمدًا فعاد . . بطلت إن كان إلى القيام أقرب) أي : ولا تبطل إن عاد قبله ، وهذا قسيم لقوله : (ولو نسي التشهد الأول) .

(١) روضة الطالبين (٤١١/١) .

(٢) الشرح الكبير (٨٠/٢) ، المجموع (١٣٦/٤) ، التحقيق (ص : ٣٢٩) ، المهمات (٢٢١/٣) .

وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ.. لَمْ يَعُدْ لَهُ ، أَوْ قَبْلَهُ.. عَادَ ، وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ إِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّائِعِ .

وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضٍ.. سَجَدَ ، أَوْ ارْتَكَبَ نَهْيٍ.. فَلَا .
وَلَوْ سَهَا وَشَكَّ : هَلْ سَجَدَ ؟ فَلْيَسْجُدْ .

فرع : لو افتتح المصلي قاعداً القراءة بعد الركعتين ظاناً أنه فرغ من التشهد.. لم يعد له في الأصح ، وإن سبق لسانه إليها عالماً بأنه لم يتشهد..
فله العود إليه .

قوله : (ولو نسي قنوتاً فذكره في سجوده.. لم يعد له) لأنه تلبس بفرض (أو قبله.. عاد) لأنه لم يتلبس به (وسجد للسهو إن بلغ حد الرائع) لأنه زاد ركوعاً سهواً ، وإن لم يبلغ ذلك.. فلا .

وقوله : (إن بلغ) قيد في السجود لا في العود .

فرع : لو ترك الركوع ثم تذكره في السجود.. فالأصح من « زوائده » : أنه يجب الرجوع إلى القيام ليركع منه^(١) .

قوله : (ولو شك في ترك بعض) أي : معين مما يسجد لتركه (.. سجد ، أو ارتكاب نهْيٍ.. فلا) لأن الأصل فيهما : عدم الفعل ، أما لو شك هل ترك بعضاً أو لا من غير تعيين ؟ لم يسجد ؛ كما لو شك هل سها أو لا ؟

قوله : (ولو سها وشك : هل سجد ؟ فليسجد) لأن الأصل : عدم السجود ، ولو شك أنه سجد للسهو سجدة أو سجدتين.. أخذ بالأقل ، وسجد أخرى ، ولو تيقن السهو ، وشك هل هو ترك مأمور أو فعل منهي ؟
سجد .

وَلَوْ شَكَّ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ؟ أَتَى بِرُكْعَةٍ وَسَجَدَ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ
يَسْجُدُ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ ،

قوله : (ولو شك أصلى ثلاثاً أم أربعاً ؟ أتى بركعة وسجد) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمْ يَذَرِ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا . . فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ . . » الحديث . رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري^(١) .

وليس له أن يأخذ بقول غيره ما لم يتيقن ، وقيل : يجوز الرجوع إلى قول جمع كثير كانوا يرقبون صلاته ؛ كظاهر حديث ذي اليدين^(٢) .

وجوابه : أنه لا دليل فيه على الأخذ بقول المأمومين ؛ لأنه يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم تذكر فرجع إلى علمه ، ولأننا إنما نقول : لا يأخذ بقول غيره في الزيادة ، أما في النقصان كما في حديثه . . فمجرد الاحتمال والشك كاف في الرجوع إلى الأصل ، فإذا أفاد قول المأموم أو غيره شكاً أخذ بالأصل ، وليس ذلك عملاً بقولهم ، قاله السبكي .

قوله : (والأصح : أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه) أي : وتبين أنها غير زائدة ، واختلفوا في سبب السجود فيما إذا شك أصلى ثلاثاً أم أربعاً ؟ لأنه ليس فيها ترك مأمور ولا فعل منهي ، فقيل : للحديث ولا يظهر معناه ، والأصح : أن سببه : التردد في الركعة التي يأتي بها أهى زائدة أم لا ؟ فالخلاف الذي ذكره المصنف مبني على هذا ، وعلى القول بأن سببه : الحديث لا يسجد ، فإن ظاهر الحديث أنه في دوام الشك إلى السلام .

(١) صحيح مسلم (٥٧١) .

(٢) أخرجه البخاري (٧١٤) ، ومسلم (٥٧٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَكَذَا حُكْمُ مَا يُصَلِّيهِ مُتَرَدِّدًا وَاحْتِمَلَ كَوْنُهُ زَائِدًا .
وَلَا يَسْجُدُ لِمَا يَجِبُ بِكُلِّ حَالٍ إِذَا زَالَ شَكُّهُ ، مِثَالُهُ : شَكٌّ فِي الثَّالِثَةِ :
أَثَالِثَةٌ هِيَ أَمْ رَابِعَةٌ ؟ فَتَذَكَّرَ فِيهَا . . لَمْ يَسْجُدْ ، أَوْ فِي الرَّابِعَةِ . . سَجَدَ .
وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ فَرَضٍ . . لَمْ يُؤَثِّرْ عَلَى الْمَشْهُورِ .

قوله : (وكذا حكم ما يصلية متردداً واحتمل كونه زائداً ، ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه ؛ مثاله : شك في الثالثة : أثالثة هي أم رابعة ؟ فتذكر فيها . . لم يسجد ، أو في الرابعة . . سجد) ، هذا ضابط لعروض الشك المقتضي للسجود عند من علل به ، وهو أن ما فعله من وقت عروض الشك إلى زواله إن كان لا بد منه على كل احتمال . . فلا يسجد ، وإن كان زائداً على بعض الاحتمالات . . سجد ، فالثالثة التي حصل فيها الشك في مثال المصنف مفعولة على كل تقدير ، فاحتمال الزيادة فيها مفقود ، والرابعة محتملة للزيادة على أحد التقديرين ، فمتى استمر الشك إليها . . حصلت العلة المقتضية للسجود ، وهو الفعل المحتمل للزيادة .

وهكذا لو شك في ثالثة المغرب أثالثة هي أم رابعة ؟ ثم زال تردده في الثالثة . . فإنه يسجد ، بخلاف ما لو تردد في الثانية أثنائية هي أم ثالثة ؟ ثم زال فيها . . فلا سجود .

قوله : (ولو شك بعد السلام في ترك فرض . . لم يؤثر على المشهور) لأن الظاهر : أنه أداها على التمام ، والذي في « الرافعي » : إن لم يطل الفصل . . فقولان ؛ أظهرهما وبه قطع بعضهم : أنه لا عبرة به ، وإن طال . . فطريقان ؛ أحدهما : طرد القولين ، وأصحهما : القطع بأنه لا عبرة به ، وجمع في « الروضة » بين القسمين ، وصحح طريقة القطع^(١) .

وَسَهْوُهُ حَالَ قُدُوتِهِ يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ ، فَلَوْ ظَنَّ سَلَامَهُ فَسَلَّمَ ، فَبَانَ خِلَافُهُ .
سَلَّمَ مَعَهُ وَلَا سُجُودَ .

وقوله : (في ترك فرض) يقتضي : أن الشك في الشروط بعد السلام لا يؤثر ؛ لأن الفرض يشمل الشرط والركن ، لكنه قال في « شرح المذهب » فيما إذا شك بعد الصلاة هل كان متطهراً أم لا ؟ المذهب : أنه يؤثر^(١) ؛ أي : فيعيد .

وفرق بينه وبين الأركان بأنه إذا شك في الشروط . . فقد شك في انعقاد الصلاة ، والأصل : عدمه ، والشاك في الركن قد تيقن الانعقاد ، وشك في المبطل ، والأصل : عدمه ، وهذا الذي قاله في الطهارة نقل القاضي حسين : أنه القول الجديد ، وهو يقتضي أن الشروط كلها كذلك ، وأن المشكوك فيه لو كان هو النية . . وجبت الإعادة ، وقد صرح به البغوي في « فتاويه » ، حكاها الإسنوي^(٢) .

قوله : (وسهوه) أي : المأموم (حال قدوته يحمله إمامه) لأن معاوية بن الحكم رضي الله عنه تكلم في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يأمره بالسجود^(٣) .

واحترز بحال القدوة : عن سهوه بعد سلامه ، فإنه لا يحمله ؛ كما صرح به^(٤) ، وعن سهوه قبل اقتدائه أيضاً ، فإنه لا يحمله ؛ كما جزم به الرافعي هنا^(٥) .

قوله : (فلو ظن سلامه فسلم ، فبان خلافه . . سلم معه ولا سجود ،

(١) المجموع (١ / ٥٦٠) .

(٢) المهمات (٣ / ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم رضي الله عنه .

(٤) أي : في قول المتن الآتي آنفاً : (وسهوه بعد سلامه لا يحمله) .

(٥) الشرح الكبير (٢ / ٢٠١) .

وَلَوْ ذَكَرَ فِي تَشْهُدِهِ تَرَكَ رُكْنَ غَيْرِ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَةِ . . صَلَّى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ
رُكْعَةً وَلَا يَسْجُدُ .

وَسَهْوُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ لَا يَحْمِلُهُ ،

ولو ذكر في تشهده ترك ركن غير النية والتكبير . . صلى بعد سلام إمامه ركعة^(١)
ولا يسجد) لأن سهوه في الصورتين حال القدوة ، ويلزمه الإتيان أيضاً بركعة
بعد الفراغ إذا شك في ترك ركن حال القدوة .

وفي السجود احتمالان للقاضي حسين قال في « التحرير » : والسجود أظهر ،
ويوافقه ما في « الروضة » عن « فتاوى الغزالي » أن المسبوق إذا شك في إدراك
ركوع الإمام ، فتدارك تلك الركعة بعد سلام إمامه . . أنه يسجد ؛ كما لو شك في
عدد الركعات ، قال النووي : وهو ظاهر ، وجزم به في « التحقيق »^(٢) .

واستثنى المصنف : النية ، وتكبير الإحرام ؛ لأن تركهما يوجب
الاستئناف .

قوله : (وسهوه بعد سلامه لا يحمله) يعني : أن سهو المأموم بعد سلام
الإمام لا يتحملة الإمام ؛ لانتهاء القدوة .

ولا فرق في ذلك بين المسبوق إذا سها فيما يأتي به بعد السلام ، والمأموم
الموافق إذا تكلم ساهياً عقب سلام الإمام ، وكذا المنفرد إذا سها في صلاته ،
ثم دخل في جماعة ، وجوزناه . . لا يتحمل^(٣) الإمام سهوه ، بل يسجد هو بعد
سلام الإمام .

(١) وفي « المنهاج » المطبوع : (والتكبير . . قام بعد سلام إمامه إلى ركعته) .

(٢) تحرير الفتاوى (٣٠٣/١) ، روضة الطالبين (٤١٤/١) ، فتاوى الغزالي (ص : ٩٢) ،
التحقيق (ص : ٣٢٨) .

(٣) وفي (أ) : (لا يحتمل) .

فَلَوْ سَلَّمَ الْمَسْبُوقُ بِسَلَامٍ إِمَامِهِ . . . بَنَى وَسَجَدَ ، وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ ، . . .

قوله : (فلو سلم المسبوق بسلام إمامه) أي : ساهياً^(١) (. . بنى) أي : على صلاته إذا لم يطل الزمان (وسجد) لأن سهوه بعد انقطاع القدوة ، ولو نطق بالسلام ، ولم يقل : (عليكم) . . لم يسجد ؛ لأن السلام من أسماء الله تعالى ولم يوجد خطاب ، قاله البغوي في « فتاويه »^(٢) .

فرع : لو ظن المسبوق سلام الإمام ، فقام وأتى بما عليه ، ثم علم أن الإمام لم يسلم بعد . . لم يعتد بما فعله ؛ لأن وقت التدارك بعد انقطاع القدوة ، فإذا سلم الإمام . . قام وتدارك ، ولا يسجد للسهو ؛ لبقاء حكم القدوة .

ولو قام لظن سلامه ، فسلم الإمام وهو قائم . . فالأصح من « زوائد المصنف » : أنه يجب أن يقعد ثم يقوم ، وصحح أيضاً وجوب الرجوع إذا علم في القيام أن الإمام لم يسلم بعد ، سواء أراد قطع القدوة وجوزناؤه ، أو لم يرد ، فإن منعناه . . تعين الرجوع^(٣) .

قوله : (ويلحقه سهو إمامه) أي : كما يتحمل الإمام سهوه ؛ لما روى الدارقطني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ ، وَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ . . فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ »^(٤) .

ومراده : غير المسبوق ؛ لأن المسبوق سيأتي حكمه^(٥) .

وتستثنى مسألتان ؛ إحداهما : إذا بان الإمام محدثاً . . فلا يسجد المأموم

(١) وفي (أ) : (أي : ساهياً) غير موجود .

(٢) فتاوى البغوي (ص : ٨٩ - ٩٠) .

(٣) روضة الطالبين (٤١٦/١ - ٤١٧) .

(٤) سنن الدارقطني (٣١٤) عن عمر رضي الله عنه .

(٥) أي : آنفاً في قول المتن : (ولو اقتدى مسبوق بمن سها . .) إلخ .

فَإِنْ سَجَدَ . . لَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ ، وَإِلَّا . . فَيَسْجُدُ عَلَى النَّصِّ .
وَلَوْ اقْتَدَى مَسْبُوقٌ بِمَنْ سَهَا بَعْدَ اقْتِدَائِهِ ، وَكَذَا قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ

لسهوه ، ولا يتحمل هو سهو المأموم ، الثانية : إذا علم المأموم سبب سجود الإمام ، وتيقن خطأه في ظنه ؛ كما لو سجد لشيء يظن أنه بعض وليس هو بعضاً . . فإنه لا يسجد .

نعم ؛ لو تخالفا في الاعتقاد . . فعلى الوجهين في أن العبرة باعتقاد الإمام أو المأموم .

قوله : (فإن سجد) أي : في غير الصورتين (. . لزمه متابعته) أي : سواء عرف سهوه أم لم يعرفه ، فإن ترك ذلك عمداً . . بطلت صلاته ؛ لمخالفته حال القدوة ، بل يسجد إذا سجد ؛ حملاً على أنه سها ، حتى لو لم يسجد إلا واحدة . . سجد المأموم أخرى ، بخلاف ما إذا قام إلى ركعة خامسة لا يتابعه ؛ حملاً على أنه ترك ركناً من ركعة ؛ لأنه لو تحقق الحال هناك . . لم تجز متابعته ؛ لأن المأموم أتم صلاته يقيناً ، بل لو بقي على المأموم ركعة لكونه مسبوقاً أو شاكاً في فعل ركن ؛ كـ (الفاتحة) . . لم يكن له المتابعة أيضاً ؛ لأنه يعلم أن إمامه غلط فيما أتى به .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يسجد الإمام ؛ إما عمداً أو سهواً ، أو اعتقاداً منه أنه بعد السلام (. . فيسجد على النص) يعني : المأموم ؛ لأن في صلاته خللاً بسهو الإمام ، وخرج المزمي قولاً أنه لا يسجد ، بل يتابعه في السلام^(١) .

قوله : (ولو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه ، وكذا قبله في الأصح . .

(١) مختصر المزمي (ص : ٣١) .

فَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ يَسْجُدُ مَعَهُ ، ثُمَّ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ . .
سَجَدَ آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسِهِ عَلَى النَّصِّ .

وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ كَثُرَ سَجَدَتَانِ

فَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ يَسْجُدُ مَعَهُ ، ثُمَّ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ (يعني : إذا سها الإمام بعد اقتداء مسبوق به ، وسجد للسهو . . لزم المسبوق أن يسجد معه على الصحيح المنصوص ؛ رعاية للمتابعة ، وقيل : لا يلزمه ؛ لأن محل السجود آخر الصلاة ، فعلى الصحيح : إذا سجد مع الإمام . . يعيد السجود في آخر صلاة نفسه على الأظهر ؛ لأنه محل الجبر بالسجود ، وما أتى به كان للمتابعة ، والثاني : لا يسجد ؛ إذ لا سهو من جهته .

وإن سها الإمام قبل الاقتداء به . . فالأصح : أن المسبوق يلحقه حكم سهوه ، فإن سجد . . سجد معه ، وفي إعادته في آخر صلاته القولان ، وقيل : لا يلحقه ؛ لأنه لم تكن بينهما رابطة الاقتداء ، وعلى هذا : فالأصح : لا يسجد ، سواء سجد الإمام أم لا .

ولو اقتدى مسبوق بمسبوق بعد انفراده . . فعلى الأصح : يسجد مع إمامه ، ثم في آخر صلاة نفسه .

قوله : (فإن لم يسجد الإمام . . سجد آخر صلاة نفسه على النص) أي : في الحالين ، وهما : حالة الاقتداء وقبلة ؛ كالمأموم الموافق إذا ترك إمامه السجود ، والخلاف ينبنى على أن سجود المأموم مع الإمام هل هو لسهو الإمام أو لمجرد المتابعة ؟

قوله : (وسجود السهو وإن كثر سجدتان) أي : ولا يجوز أكثر من سجدتين ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سلم من اثنتين ، وكلم ذا اليمين ،

كَسُجُودِ الصَّلَاةِ ، وَالْجَدِيدُ : أَنَّ مَحَلَّهُ بَيْنَ تَشَهُدِهِ وَسَلَامِهِ .

ومشى ، واقتصر على سجدتين^(١) .

والضمير في (كثر) يعود على السهو ، فلا فرق بين أن يكون من نوع أو أنواع ، بزيادة أو نقصان ، أو بهما ، وقيل : إذا سها بالزيادة والنقصان . . سجد أربع سجديات ، وقيل : يتعدد إذا تعدد سببه ، نقلهما الإسنوي .

قوله : (كسجود الصلاة) أي : في الشرائط ؛ كوضع الجبهة ، والطمأنينة والتحمل ، والتنكيس ، وكذلك في المستحبات حتى في الذكر ؛ كما نقله الإسنوي عن « التتمة »^(٢) ، وقال الرافعي : إن الكتب ساكتة عن الذكر فيهما ، فيشعر بأنه ذكر سجود الصلاة ، وإن بعضهم حكى أنه يستحب فيهما : سبحان من لا ينام ولا يسهو^(٣) .

قوله : (والجديد : أن محله بين تشهد وسلامه) أي : في الزيادة والنقصان ؛ لحديث أبي سعيد المتقدم^(٤) وغيره^(٥) .

وصحح في « التحقيق » القطع به^(٦) .

والمراد : التشهد وما بعده ؛ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والأدعية ، والقول الثاني : إن سها بزيادة . . سجد بعد السلام ، وإن سها بنقص . . سجد قبله ، وحكي عن « اختلاف الحديث » ، والقول الثالث :

(١) أخرجه البخاري (٧١٤) ، ومسلم (٥٧٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) المهمات (٢٣١ / ٣) .

(٣) الشرح الكبير (٩٨ / ٢) .

(٤) أي : في شرح قول المتن : (ولو شك : أصلى ثلاثاً أم أربعاً . .) ، والحديث أخرجه مسلم (٥٧١) .

(٥) أخرجه الترمذي (٤٠٠) عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه .

(٦) كتاب التحقيق (ص : ٣٣٥) .

فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا.. فَاتَ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ سَهْوًا وَطَالَ الْفَضْلُ.. فَاتَ فِي الْجَدِيدِ ،

يتخير إن شاء قبل ، وإن شاء بعد ، وعزاه الرافعي إلى القديم^(١) ، وقال الإمام البلقيني : الذي في القديم : أن سجود السهو للزيادة والنقصان قبل السلام ؛ كما حكاه الشيخ أبو حامد وغيره ، قال في « المهمات » : والخلاف في الإجزاء على المذهب ، وقيل : في الأفضل^(٢) .

وقال الماوردي : لا خلاف أن سجود السهو جائز قبل السلام وبعده ، وإنما الخلاف في المسنون^(٣) ، وقال المتولي : الذين قالوا : إنه قبله لم يصححوه بعده ، بخلاف العكس .

قوله : (فإن سلم) أي : قبل السجود (عمدًا.. فات في الأصح) أي : تفرعاً على الجديد ؛ لأنه فوت المحل بالسلام ، والثاني : أنه كما لو سلم ناسياً إن طال الفصل.. لم يسجد ، وإلا.. سجد .

وهل يكون بسجوده عائداً إلى الصلاة ؟ وجهان ، صرح بهما الفوراني والعمراني ، وقال الإمام : لا يكون عائداً بلا خلاف ، وتبعه الرافعي والمصنف^(٤) .

قوله : (أو سهواً وطال الفصل^(٥).. فات في الجديد) لفوات المحل بالسلام ، وتعذر البناء لطول ، وعلى هذا قال الإمام : في قضائه القولان في

(١) الشرح الكبير (٩٨/٢) .

(٢) المهمات (٢٣٣/٣ - ٢٣٤) .

(٣) الحاوي الكبير (٢١١/٢) .

(٤) البيان (٣٤٧/٢ - ٣٤٨) نهاية المطلب (٢٤٣/٢) ، الشرح الكبير (٩٩/٢) ، روضة الطالبين (٤٢٠/١) .

(٥) وفي (ب) هنا زيادة وهي : (لم يسجد وإلا.. سجد) وعليها إشارة وكأنها إشارة حذف .

وَالْأَلَا . . فَلَا عَلَى النَّصِّ .

وَإِذَا سَجَدَ . . صَارَ عَائِداً إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ .

سجود التلاوة^(١) . والأظهر : أن الرجوع في الطول إلى العرف ، والقديم : أنه لا يفوت ؛ لأنه جبران عبادة ، فيجوز أن يتراخى عنها ؛ كجبرانات الحج . قوله : (وإلا . . فلا على النص) أي : وإن لم يطل . . لم يفوت ، وقطع به الجمهور ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ، فقليل له في ذلك ، فسجد للسهو بعد السلام . متفق عليه^(٢) ، وقيل : يفوت .

قوله : (وإذا سجد) أي : في حالة السهو خاصة ؛ إما عند قصر الفصل على النص ، أو مطلقاً على القديم (. . صار عائداً إلى الصلاة في الأصح) أي : إلى حكم الصلاة ؛ لأنه لو ذكر سهوه . . لم يسلم ، فالنسيان يخرج عنه كونه تحلاً ، والثاني : لا ؛ لأن التحلل قد حصل بالسلام ؛ بدليل أنه لا تجب إعادته .

وتنبني على الوجهين مسائل ؛ منها : لو تكلم عامداً ، أو أحدث في السجود ، أو تخرق خفه . . بطلت صلاته على الأصح .

ومنها : فوات الجمعة إذا سها فيها ، وخرج الوقت وهو في السجود .

ومنها : لزوم الإتمام على القاصر إذا نواه فيه .

ومنها : أنه لا يكبر للافتتاح ، ولا يتشهد ، والصحيح : أنه يسلم ، سواء قلنا : يتشهد أم لا .

أما إذا لم يسجد . . فالصحيح : أنه يعتد له بالسلام ، وقيل : يسلم مرة أخرى .

(١) نهاية المطلب (٢/ ٢٤٣) .

(٢) صحيح البخاري (١٢٢٦) ، صحيح مسلم (٥٧٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ وَسَجَدُوا فَبَانَ فَوْتُهَا . . أَتَمُّوا ظَهْرًا وَسَجَدُوا .
وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ . . سَجَدَ فِي الْأَصَحِّ .

ويحرم العود إلى سجدتي السهو إن ضاق الوقت ، صرح به البغوي في « فتاويه » في المجمع والقاصر^(١) ، قال ابن العماد : ما قاله البغوي تفريع على الضعيف ، والصواب الموافق للقاعدة المذهبية : أنه لا فرق بين الجمعة ، والصلاة المقصورة وغيرهما في استحباب العود إلى السجود ؛ لأن السجود شرع جبراً للصلاة .

قوله : (ولو سها إمام الجمعة وسجدوا فبان فوتها . . أتموا ظهراً وسجدوا) أي : إذا سجدوا للسهو في الجمعة ، فخرج الوقت قبل السلام . . فالمذهب : أنهم يتمونها ظهراً ، ويعيد سجود السهو ؛ لأن الأول لم يقع في آخر الصلاة .

قوله : (ولو ظن سهواً فسجد فبان عدمه . . سجد في الأصح) أي : ثانياً ؛ لأنه زاد سجدتين سهواً ، والثاني : لا ؛ لأن سجود السهو يجبر كل خلل في الصلاة ، فيجبر نفسه كما يجبر غيره .

وأشار المصنف بهاتين الصورتين إلى أن سجود السهو وإن كان لا يتعدد حكماً ، فإنه قد يتعدد صورة فيما ذكره وفي صور أخرى .

فرعان حكاهما القمولي : لو شك أن إمامه في الرباعية صلى ثلاثاً أو أربعاً . . ففي تسبيحه له احتمالان لوالد الروياني ، فإن قلنا : لا يسبح ، أو سبح ولم يرجع الإمام . . فعليه أن يتمها أربعاً ، ويسجد للسهو وإن كان الشك خلف الإمام ؛ لأنه سجد هنا للزيادة المتهمة الموجودة في الانفراد لا لمجرد الشك .

(١) فتاوى البغوي (ص : ٨٨) .

.....

الثاني : لو سجد الإمام لسهوه والمأموم في التشهد الأخير ؛ فإن كان قرأ المفروض منه . . تابعه ، ولا يقرأ^(١) بقيته بعد الرفع ، بل يسلم تبعاً للإمام ، وإن كان لم يفرغ من المفروض . . فقليل : يقطعه ويتابعه في السجود ، فإذا فرغ . . أتم تشهده ، وفي إعادة السجود قولان ، وقيل : لا يتابعه ، بل يتم المفروض ، ثم يتابعه .

* * *

(١) وفي (أ) : (ولم يقرأ) .

بَابُ

تُسَنُّ سَجَدَاتُ التَّلَاوَةِ ، وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعُ عَشْرَةٍ ؛ مِنْهَا : سَجَدَتَا (الْحَجِّ) ، لَا (ص) بَلْ هِيَ سَجْدَةٌ شُكْرٍ تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ،

(باب)

أي : هذا باب سجود التلاوة والشكر

قوله : (تسن سجدة التلاوة) لما في « الصحيحين » عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بسجدة . . سجد وسجدنا^(١) .

ولا تجب ؛ لأن زيد بن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم ﴿والنجم﴾ فلم يسجد فيها . متفق عليه^(٢) .

فرع : لا يقوم الركوع مقام سجدة التلاوة عندنا ، وقال أبو حنيفة : يقوم ، واختاره الخطابي .

قوله : (وهن في الجديد أربع عشرة ؛ منها : سجدتا « الحج » لا « ص » بل هي سجدة شكر تستحب في غير الصلاة) أما عشر . . فثابتة بإجماع المذاهب ، وأما ثمانية الحج وسجدات المفصل . . فثابتة عندنا ؛ لحديث عمرو بن العاص قال : أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن ؛ منها : ثلاث في (المفصل) وفي (الحج) سجدتان . رواه أبو داود والحاكم^(٣) .

(١) صحيح البخاري (١٠٧٥) ، صحيح مسلم (٥٧٥) .

(٢) صحيح البخاري (١٠٧٢) ، صحيح مسلم (٥٧٧) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .

(٣) سنن أبي داود (١٤٠١) ، المستدرک (٢٢٣ / ١) عن عمرو بن العاص رضي الله عنه .

وروى الشيخان من حديث ابن مسعود : أنه صلى الله عليه وسلم قرأ ﴿وَالنَّجْمِ﴾ وسجد فيها^(١) .

وروى مسلم عن أبي هريرة : سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾^(٢) .

وأسقط في القديم سجدة المفصل ، وإليه أشار بقوله : (في الجديد) .
وفي حديث عمرو : عدّ سجدة (ص) وحمله الأصحاب على استحبابها في غير الصلاة ؛ لما روى أبو سعيد الخدري قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر (ص) فلما بلغ السجدة . . نزل فسجد وسجد الناس معه ، فلما كان يوم آخر . . قرأها ، فلما بلغ السجدة ، تشزّن الناس للسجود ، فقال صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةٌ نَبِيٍّ ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُكُمْ تَشَزَّنْتُمْ لِلْسُّجُودِ » ، فنزل وسجد وسجدوا . رواه أبو داود بسند صحيح وابن حبان والحاكم^(٣) .

وتشزّن بمثناة من فوق ، بعدها شين معجمة ، ثم زاي مشددة ، ثم نون ، ومعناه : تهيأ .

وفي « مختصر المهمات » : أن الإمام البلقيني نقل عن « جمع الجوامع » عدّ سجدة (ص) من رواية « البويطي » ، ثم قال : ونقله الترمذي عن الشافعي^(٤) .

(١) صحيح البخاري (٣٩٦٧) ، صحيح مسلم (٥٧٦) .

(٢) صحيح مسلم (٥٧٨) .

(٣) سنن أبي داود (١٤١٠) ، صحيح ابن حبان (٢٧٦٥) ، المستدرک (٤٣١ / ١) .

(٤) سنن الترمذي (٥٨٤) .

وَتَحْرُمُ فِيهَا فِي الْأَصَحِّ .

وَيُسْنُ لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ ،

ومواضع السجدة معروفة إلا أن الماوردي قال في سجدة (النحل) :
إنها عند قوله : ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ ^(١) [٤٩] ، ونقل العبدري في سجدة
(النمل) أنها عند قوله : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [٢٥] ، وقيل : في (حم
السجدة) إنها عند قوله : ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ [فصلت : ٣٧] .

قوله : (وتحرم فيها في الأصح) أي : كسائر سجود الشكر ، وعلى هذا :
إن فعله عامداً عالماً بالتحريم . . بطلت صلاته ، أو ناسياً أو جاهلاً . . فلا ،
ويسجد للسهو ، والثاني : لا تحرم ؛ لأن سببها التلاوة ، بخلاف غيرها من
سجود الشكر .

ولو سجد الإمام في (ص) لاعتقاده . . لم يتابعه المأموم على الصحيح ،
بل يفارقه ، أو ينتظره قائماً ، وإذا انتظره . . فالأصح من « زوائده » : أنه
لا يسجد للسهو ^(٢) ، وقال الإسنوي : الجاري على القواعد : أنه يسجد ، وأن
الخلافاً يجري مع نية المفارقة ^(٣) ، وقال في « مختصر المهمات » : لا وجه
لجريانه ؛ نه لم يقع خلل في حال اقتدائه .

قوله : (ويسن للقارئ والمستمع) أي : السامع عن قصد ؛ لحديث ابن
عمر السابق ^(٤) ، ولا فرق في سجود المستمع بين أن يكون القارئ رجلاً أو

(١) الحاوي الكبير (١٩٩/٢) .

(٢) روضة الطالبين (٦٠٨/١) دار الفحاء ، دار المنهل ناشرون ، وفي طبعة دار الكتب
العلمية ، هنا سقط .

(٣) المهمات (٢٤٠/٣) .

(٤) أي : في أول الباب ، أخرجه البخاري (١٠٧٥) ، صحيح مسلم (٥٧٥) .

وَيَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ .

قُلْتُ : وَيُسْنُ لِلْسَّامِعِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ . . سَجَدَ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ لِقِرَاءَتِهِ فَقَطْ ،

امرأة ؛ كما قاله في « شرح المذهب »^(١) ، واستشكله الإسني ، ولا بين أن يكون في صلاة أو لا على الصحيح ، ولا بين أن يكون محدثاً أو صبيّاً أو كافراً على الأصح ، وفي « فتاوى القاضي حسين » أنه لا يسجد لسماع قراءة الجنب والسكران^(٢) .

قوله : (ويتأكد له بسجود القارئ) أي : يتأكد السجود للمستمع إذا سجد القارئ ؛ للاتفاق عليه ، أما إذا لم يسجد القارئ . . فالصحيح : أن المستمع يسن له السجود .

(قلت : ويسن للسامع ، والله أعلم) أي : على الصحيح المنصوص ، وهو : الذي لم يقصد السماع ، بل سمع من غير قصد ، ولا يتأكد في حقه تأكده في حق المستمع ، وقيل : هو كالمستمع في التأكد ، وقيل : لا يسن له السجود .

واتفقوا على أن من لم يسمع . . لا يستحب له وإن علم ذلك برؤية الساجدين .

قوله : (وإن قرأ في الصلاة . . سجد الإمام والمنفرد لقراءته فقط) أي : يسجد كل منهما لقراءة نفسه في محل القراءة وهو القيام ، ولا يسجدان لقراءة غيرهما ، ولا للقراءة في الركوع والسجود ، فإن فعلاً . . بطلت صلاتهما .

(١) المجموع (٨١ / ٤) .

(٢) فتاوى القاضي حسين (ص : ١٠٥) .

وَالْمَأْمُومُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ ، فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ ، أَوْ انْعَكَسَ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَمَنْ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ . . نَوَى وَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ رَافِعاً يَدَيْهِ ، ثُمَّ لِلْهُوِيِّ بِلاَ رَفْعٍ ، وَسَجَدَ كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ

قوله : (والمأْموم لسجدة إمامه) أي : فقط ، فلو سجد لقراءة نفسه أو غيره أو لقراءة إمامه عند عدم سجوده . . بطلت صلاته ؛ للمخالفة ، فقوله : (لسجدة إمامه) أصوب من قول « المحرر » : (لقراءة إمامه)^(١) .

قوله : (فإن سجد إمامه فتخلف ، أو انعكس) أي : بأن سجد هو دون إمامه (. . بطلت صلاته) أي : إذا فعل ذلك مع بقاءه على الاقتداء ؛ للمخالفة .

ولو رفع الإمام رأسه قبل وصول المأموم إلى الأرض ؛ لضعفه أو سهوه أو تأخر علمه . . وجب عليه أن يعود وحرَم السجود ، ولو قطع القدوة ليسجد . . ففي « الكفاية » هنا : أنها مفارقة بغير عذر ، وذكر في (سجود السهو) عن البغوي : أنها بعذر ، وهو مقتضى ما في (صلاة الجماعة) من « شرح المذهب »^(٢) .

فرع : لا يكره للإمام قراءة آية السجدة ؛ كما أفهمه ، لكن في « الروضة » عن « البحر » : أنه يستحب له في السرية تأخير السجود حتى يسلم^(٣) .

قوله : (ومن سجد خارج الصلاة . . نوى وكبر للإحرام رافعاً يديه ، ثم للهوي بلا رفع ، وسجد كسجدة الصلاة) أي : سجدة كسجدة الصلاة في

(١) المحرر (٢١٤/١) .

(٢) كفاية النبيه (٣٦٨/٣) ، (٤٩١/٣) ، المجموع (٢٠٨/٤) .

(٣) روضة الطالبين (٤٢٦/١) .

وَرَفَعَ مُكَبَّرًا وَسَلَّم .

وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ شَرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا السَّلَامُ فِي الْأَظْهَرِ .
وَيُشْتَرَطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا . . كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ وَلِلرَّفْعِ ، . . .

جميع ما سبق (ورفع مكبراً وسلم) أي : بعد القعود ؛ لأنها صلاة مستقلة .
قوله : (وتكبيرة الإحرام شرط على الصحيح) تسمَح في تسميتها شرطاً ،
فإن النية والسلام ركنان ، والثاني ونص عليه وصححه الغزالي : أنها سنة ؛
لأن السجدة ليست صلاة مستقلة^(١) .

ومراد المصنف : تكبيرة الإحرام مع النية ، فلو عبر بالتحريم . . كان أوفى ؛
لأن التحريم يطلق على مجموع النية والتكبير .

قوله : (وكذا السلام في الأظهر) قياساً على التحريم ، ومقتضى ذلك :
القطع بوجوب التحريم ، قاله السبكي ، والقول الثاني : لا يشترط السلام ،
فعلى الأول : لا يشترط التشهد في الأصح^(٢) ، ولا يستحب أيضاً على الأصح
من « زوائده »^(٣) .

قوله : (ويشترط شروط الصلاة) أي : الطهارة والستر والاستقبال ودخول
الوقت بالانتهاء إلى آخر آية السجدة ، حتى لو سبق بحرف . . لم يجز ،
والأصح : أنه لا يستحب القيام لينوي ويكبر ثم يهوي .

قوله : (ومن سجد فيها) أي : في الصلاة (. . كبر للهوي وللرفع)
أي : سنة ، وقيل : لا يكبر لهما ؛ لتفارق هذه السجدة سجدة الصلاة .
وقوله : (للرفع) من زيادة « المنهاج » .

(١) الوسيط (٢٦٩ / ١) .

(٢) وفي (ب) : (على الأصح) .

(٣) روضة الطالبين (٤٢٥ / ١) .

وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ .

قُلْتُ : وَلَا يَجْلِسُ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيَقُولُ : (سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ) .

وَلَوْ كَرَّرَ آيَةً فِي مَجْلِسَيْنِ . . سَجَدَ لِكُلِّ ، وَكَذَا الْمَجْلِسُ فِي الْأَصَحِّ ،

قوله : (ولا يرفع يديه) أي : فيهما معاً ؛ لأن ذلك ليس محل رفع اليدين .

(قلت : ولا يجلس للاستراحة ، والله أعلم) أي : بلا خلاف ؛ كما قاله المصنف ؛ لأنه زيادة في الصلاة لم يرد فعلها .

قوله : (ويقول) أي : في سجود التلاوة سواء كان في الصلاة أم في غيرها : (سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) رواه أبو داود والنسائي والترمذي والحاكم ، وصححه ولم يذكروا : (وصوره) ، وزاد الحاكم : « فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ »^(١) .

ولو قال ما يقوله في سجود الصلاة . . كان حسناً ، وفي « شرح المذهب » عن بعضهم : أن الشافعي اختار أن يقول : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾^(٢) [الإسراء : ١٠٨] .

قوله : (ولو كرر آية) أي : خارج الصلاة (في مجلسين . . سجد لكل) أي : قطعاً كركعتين (وكذا المجلس في الأصح) لتجدد السبب بعد توفية حكم

(١) سنن أبي داود (١٤١٤) ، سنن النسائي (١١٢٩) ، سنن الترمذي (٥٨٧) ، المستدرک (٢٢٠ / ١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) المجموع (٧٤ / ٤) .

وَرَكْعَةً كَمَجْلِسٍ ، وَرَكْعَتَانِ كَمَجْلِسَيْنِ .
فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ وَطَالَ الْفَصْلُ . . لَمْ يَسْجُدْ .
وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ لَا تَدْخُلُ الصَّلَاةَ .

الأول ، والثاني : تكفيه السجدة الأولى ؛ كما لو كررها قبل أن يسجد . . فإنه يكفيه سجود واحد قطعاً ، والثالث : إن طال الفصل . . سجد لكل مرة ، وإلا . . فلا .

قوله : (وركعة كمجلس) أي : وإن طالت (وركعتان كمجلسين) أي : وإن قصرتا ؛ نظراً إلى الاسم .

وإطلاق الخلاف في التكرار يقتضي : طرده فيما إذا قرأ الآية في الصلاة ، ثم قرأها خارجها ، قاله الرافعي ، وفي « المهمات » جزموا بأن الركعتين كالمجلسين ، وهذه أولى بالجزم ؛ لتغايرهما بالصلاة وخارجها^(١) .

قوله : (فإن لم يسجد وطال الفصل . . لم يسجد) أي : لا أداء ؛ لأنه من توابع القراءة ، ولا قضاء ؛ لأنه ذو سبب عارض فلم يقض ؛ كالخسوف والاستسقاء ، وقيل : يقضي ؛ بناء على أنه يجوز التقرب بسجدة فردة من غير سبب يقتضي سجود شكر ، والأصح : أنها حرام بعد الصلاة وغيرها .

وإطلاقه يقتضي : أنه لا فرق في التأخير بين أن يكون لعذر ؛ كالتطهر ونحوه أم لا ، وهو كذلك ، قاله الإسني .

والرجوع في الطول إلى العرف ؛ كما في السهو .

قوله : (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) أي : فلو سجدتها فيها . . حرم ، وبطلت صلاته بلا خلاف ؛ لأن سببها خارج .

(١) الشرح الكبير (١٠٨/٢) ، المهمات (٢٤٣/٣) .

وَتَسْنُّ لِهَاجُومِ نِعْمَةٍ ، أَوْ اِنْدِفَاعِ نِقْمَةٍ ، أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلَى أَوْ عَاصٍ .
وَيُظْهِرُهَا لِلْعَاصِي لَا لِلْمُبْتَلَى .

(وتسن : لهجوم نعمة) أي : كحدوث الولد والمال والمطر عند القحط
(أو اندفاع نقمة) أي : كنجاة^(١) من الغرق ونحوه ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر يسره .. خر ساجداً . حسنه الترمذي ، وصححه الحاكم^(٢) .

وفي حديث كعب بن مالك : فخررت ساجداً ، وعرفت أن قد جاء فرج^(٣) .
واحترز بالهجوم : عن استمرار النعم ، فإنه لا يسن السجود له ؛ لأنه لا ينقطع ، فلو شرع السجود له .. لاستغرق عمره به .

قوله : (أو رؤية مبتلى) أي : في بدنه ؛ شكراً لله عز وجل على سلامته ،
روى الحاكم : أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد مرة لرؤية زمن ، وأخرى لرؤية قرد^(٤) .

قوله : (أو عاص) لأن مصيبة الدين أشد من مصيبة الدنيا .

والتعبير بالفاسق أولى ؛ لإطلاق المعصية على الصغيرة من غير إصرار ،
ولا يسجد عند رؤية مرتكبها ، وقيد في « الكفاية » الفاسق بالمتظاهر ، ونقله
عن الأصحاب ، وصرح في « البحر » بالسجود لرؤية الكافر^(٥) .

قوله : (ويظهرها للعاصي) أي : ليتوب إذا لم يخف ضرراً (لا للمبتلى)

(١) وفي (ب) : (كنجاته) .

(٢) سنن الترمذي (١٦٦٨) ، المستدرک (٢٧٦/١) عن أبي بكرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البخاري (٤٤١٨) ، ومسلم (٢٧٦٩) .

(٤) المستدرک (٢٧٦/١) .

(٥) كفاية النبيه (٣٧٨/٣) ، بحر المذهب (١٦٩/٢) .

وَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ .

وَالْأَصَحُّ : جَوَّازُهُمَا عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ ، فَإِنْ سَجَدَ لِتِلَاوَةِ صَلَاةٍ ..
جَازَ عَلَيْهَا قَطْعًا .

كيلا يتأذى ، وأطلق الرافعي أنه^(١) يظهرها لتجدد النعمة أو اندفاع النعمة إذا لم يتعلق بالغير^(٢) .

قوله : (وهي كسجدة التلاوة) أي : المفعولة خارج الصلاة في كيفيتها وشرائطها (والأصح : جوازهما) أي : سجدة التلاوة خارج الصلاة وسجدة الشكر (على الراحلة للمسافر) أي : بالإيماء ؛ لأنهما^(٣) مما يكثر ، بخلاف صلاة الجنابة لا تجوز على الراحلة على الأصح ؛ لأنها تنذر ، ويبطل ركنها الأعظم وهو القيام ، فلو كان المسافر في مرقد على الراحلة وأتم السجود .. جاز بلا خلاف ، والماشي يسجد فيهما على الأرض على الصحيح ؛ كسجود صلاة النفل .

قوله : (فإن سجد لتلاوة صلاة .. جاز عليها قطعاً) أي : بالإيماء ؛ تبعاً للنافلة كسجود الصلاة ، والله أعلم .

* * *

(١) وفي (ب) : (أنها) .

(٢) الشرح الكبير (١١٤ / ٢) .

(٣) وفي (ب) : (لأنها) .

بَابُ

صَلَاةُ النَّفْلِ قِسْمَانِ :

قِسْمٌ لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً :

(باب)

[في صلاة النفل]

(صلاة النفل قسمان)

النفل في اللغة : الزيادة ، وفي الاصطلاح : ما عدا الفرائض ، والتطوع في اللغة : فعل الطاعة ، ثم خصه الشرع : بطاعة غير واجبة ، قيل : إنه مرادف للنافلة ، وقيل : خاص بما لم يرد فيه نقل ، وما ورد من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وواظب عليه سنة ، وما فعله أحياناً مستحب ، وكذا ما أمر به ، قاله الخوارزمي .

قوله : (قسم لا يسن جماعة) أي : لا تسن فيه الجماعة ؛ لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على فعله فرادى وإن كانت الجماعة فيه جائزة من غير كراهة ؛ لاقتداء ابن عباس بالنبي صلى الله عليه وسلم في تهجده في بيت خالته ميمونة . متفق عليه^(١) .

وقوله : (جماعة) منصوب^(٢) على التمييز ، ولا يصح نصبه على الحال ؛ لأنه يقتضي نفي السنية عنه حال كونه في جماعة ، ولو قال : (يسن فرادى) . . . كان أحسن .

(١) صحيح البخاري (٦٣١٦) ، صحيح مسلم (٧٦٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) وفي (ب) : (منصوبة) .

فَمِنْهُ : الرَّوَائِبُ مَعَ الْفَرَائِضِ ؛ وَهِيَ : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَكَذَا بَعْدَهَا وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، وَقِيلَ : لَا رَاتِبَةَ لِلْعِشَاءِ ، وَقِيلَ : أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَقِيلَ : وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا ،

قوله : (فمنه : الرواتب مع الفرائض) الرواتب : السنن التابعة للفرائض على المشهور ، وقيل : المؤقتة بوقت مخصوص .

والحكمة في مشروعية الرواتب : التكميل لما ينقص من الفرائض .

قوله : (وهي : ركعتان قبل الصبح ، وركعتان قبل الظهر ، وكذا بعدها ، وبعد المغرب والعشاء) لحديث ابن عمر : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين بعد الجمعة ، وحدثني حفصة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين خفيفتين بعدما يطلع الفجر . متفق عليه^(١) .

(وقيل : لا راتبة للعشاء) لأن الركعتين بعدها يجوز أن تكون من صلاة الليل (وقيل : أربع قبل الظهر) لحديث عائشة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربعاً قبل الظهر . رواه البخاري^(٢) .

(وقيل : وأربع بعدها) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا . . . حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » . رواه الترمذي والحاكم ، وصححه^(٣) .

وفي رواية للترمذي حسنها : « مَنْ صَلَّى . . . » . إلى آخره^(٤) .

(١) صحيح البخاري (١١٧٢) (١١٧٣) ، صحيح مسلم (٧٢٩) (٧٢٣) .

(٢) صحيح البخاري (١١٨٢) .

(٣) سنن الترمذي (٤٣٠) ، المستدرک (٣١٢ / ١) عن أم حبيبة رضي الله عنها .

(٤) سنن الترمذي (٤٢٩) عن أم حبيبة رضي الله عنها .

وَقِيلَ : وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ . وَالْجَمِيعُ سُنَّةٌ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الرَّاتِبِ الْمُؤَكَّدِ .

وَقِيلَ : رَكَعَتَانِ خَفِيفَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ .

قُلْتُ : هُمَا سُنَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ فَفِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » الْأَمْرُ بِهِمَا ،

(وقيل : وأربع قبل العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم : « رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا » . رواه أبو داود والترمذي ، وصححه ابن حبان^(١) .

قوله : (والجميع سنة ، وإنما الخلاف في الراتب المؤكد) يعني : أن الجميع سنة راتبة ، وإنما الخلاف في أنها مؤكدة أم لا ، ولهذا قال صاحب « المذهب » وغيره : أدنى الكمال : عشر ، وأتمه : ثماني عشرة^(٢) .

قوله : (وقيل : ركعتان خفيفتان قبل المغرب ، قلت : هما سنة على الصحيح ، ففي « صحيح البخاري » الأمر بهما) يعني : حديث عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ » قال في الثالثة : « لِمَنْ شَاءَ » ؛ كراهية أن يتخذها الناس سنة^(٣) ؛ أي : طريقة ملتزمة ، لا المعنى المصطلح عليه ، وهو يدل لنفي تأكدها ، وبه جزم الرافعي ، وليس في رواية البخاري التصريح بالأمر بركعتين^(٤) .

نعم ؛ في « سنن أبي داود » : « صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ »^(٥) .

(١) سنن أبي داود (١٢٧١) ، سنن الترمذي (٤٣٢) ، صحيح ابن حبان (٢٤٥٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) المذهب (٢٧٦/١ - ٢٧٧) .

(٣) صحيح البخاري (١١٨٣) .

(٤) الشرح الكبير (١١٧/٢) .

(٥) سنن أبي داود (١٢٨١) عن عبد الله المزني رضي الله عنه .

وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعٌ ، وَقَبْلَهَا مَا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وعبارة المصنف تقتضي : تصحيح « المحرر » أنها لا تستحب^(١) ، وهو كذلك ، وتوهم أن الخلاف في أنها من الرواتب وليس كذلك ، قال في « شرح المذهب » : إن استحبابهما بعد دخول الوقت ، وقبل الشروع في الإقامة^(٢) .

وقال الإسنوي : إنه يشعر بتقديم الركعتين على إجابة المؤذن ، والمتجه : خلافه ؛ لحديث : « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ » . متفق عليه^(٣) .

فإن أدى الاشتغال بهما إلى فوات فضيلة التحريم . . ففيه نظر ، والقياس : تأخيرهما إلى ما بعد المغرب ؛ لأن السنة المتقدمة لا تفوت بالتأخير .

وفي « لباب المحاملي » و« شرح المذهب » : استحباب ركعتين قبل العشاء ؛ للحديث المذكور ، ونقله الماوردي عن « البويطي »^(٤) .

قوله : (وبعد الجمعة أربع) وهو المنصوص ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ . . فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا » . رواه مسلم^(٥) .

(وقبلها ما قبل الظهر ، والله أعلم) قال الإسنوي : كلام المصنف يقتضي : أنه يتأكد بعدها أربع ، وقبلها ركعتان وهو بعيد ، ومقتضى ما في « الروضة » و« شرح المذهب » : إلحاقها بها مطلقاً ، وبه صرح البغوي ، وقال في « الكفاية » : إنه الصحيح ، فيكون الأكمل قبلها وبعدها أربعاً ،

(١) المحرر (٢١٨/١) .

(٢) المجموع (١١/٤) .

(٣) المهمات (٢٥٨/٣) ، والحديث أخرجه البخاري (٦٢٤) ، ومسلم (٨٣٨) عن عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه .

(٤) المجموع (١١/٤) ، الحاوي الكبير (٢٧٤/٢) .

(٥) صحيح مسلم (٨٨١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَمِنْهُ : الْوِتْرُ ، وَأَقْلُهُ : رَكْعَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ : إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَقِيلَ : ثَلَاثَ عَشْرَةَ .

والأدنى ركعتين^(١) .

ومقتضى كلام المصنف وغيره : أنه ينوي بما قبل الجمعة وبعدها سنتها ، وعن العمراني : أنه ينوي بالتالي قبلها سنة الظهر ؛ لأنه ليس على ثقة من استكمال شروطها ، وقيل : ينوي بها سنة فرض الوقت .

قوله : (ومنه : الوتر) أي : من الذي لا تسن فيه الجماعة ، فيكون الوتر قسماً للرواتب لا قسماً منها ، لكن المجزوم به في مواضع من « الشرحين » و« الروضة » أنه قسم منها^(٢) .

قوله : (وأقله : ركعة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « الْوِتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ » . رواه مسلم^(٣) ، وأدنى كماله : ثلاث ركعات .

قوله : (وأكثره : إحدى عشرة) صححه في « أصل الروضة » تبعاً لـ « المحرر »^(٤) ؛ لحديث عائشة قالت : ما زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ، ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة . متفق عليه^(٥) .

(وقيل : ثلاث عشرة) صححه الرافعي في « شرح المسند » ؛ لما روت أم سلمة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة ، فلما كبر وضعف . . أوتر بسبع . رواه الترمذي والنسائي والحاكم ، وقال : إنه على

(١) المهمات (٢٧٥-٢٧٦) ، روضة الطالبين (٤٣٦/١) ، والمجموع (١٢/٤) ، كفاية النبيه (٣٠٩/٣) .

(٢) الشرح الكبير (١٣١/٢) ، روضة الطالبين (٤٣٦/١) .

(٣) صحيح مسلم (٧٥٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) روضة الطالبين (٤٣٠/١) ، المحرر (٢١٨/١) .

(٥) صحيح البخاري (١١٤٧) ، صحيح مسلم (٧٣٨) .

وَلِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْفَضْلِ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَالْوَصْلُ بِتَشْهَدٍ ، أَوْ تَشْهَدَيْنِ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ

شرط الشيخين^(١) .

ولم يصحح في « الكبير » شيئاً^(٢) ، قال السبكي : أقطع بأن من أوتر بثلاث عشرة .. جاز ، وصح وتره ، ولكنني أحب الاختصار على إحدى عشرة فما دونها ؛ لأن ذلك غالب أحوال النبي صلى الله عليه وسلم .

ولا تجوز الزيادة على الأكثر في الأصح ، والمراد : بنية الوتر ، قال في « المهمات » : والقياس : أنه إن علم المنع وتعمد الفعل .. بطلت ، وإلا .. انعقدت نافلة^(٣) .

قوله : (ولمن زاد على ركعة الفصل) أي : السلام من كل ركعتين (وهو أفضل) أي : من الوصل على الأصح ؛ لأن أحاديثه أكثر ، ولأنه أكثر عملاً ، وقيل : الوصل أفضل ؛ للاتفاق على صحته ، وقيل : الفصل أفضل للمنفرد دون الإمام ، والخلاف فيما إذا أوتر بثلاث ، فإن زاد .. فالفصل أفضل بلا خلاف .

قوله : (والوصل بتشهد) أي : ولمن زاد الوصل أيضاً بتشهد ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها ، متفق عليه^(٤) .

(أو تشهدين في الأخيرتين) لحديث عائشة : أنه صلى الله عليه وسلم كان

(١) شرح مسند الشافعي (٨٧/٢) ، سنن الترمذي (٤٦١) ، سنن النسائي (١٧٠٨) ،

المستدرک (٣٠٦/١) ، وفي « النسائي » : (أوتر بتسع) .

(٢) الشرح الكبير (١٢٠/٢) .

(٣) المهمات (٢٥٩/٣) .

(٤) صحيح البخاري (١١٧٠) ، صحيح مسلم (٧٣٧) عن عائشة رضي الله عنها .

وَوَقْتُهُ بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ .

يصلي تسع ركعات لا يجلس إلا في الثامنة ، فيذكر الله ويحمده ويدعوه ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلّي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله تعالى ويحمده ويدعوه ، ثم يسلم تسليماً يسمعنا . رواه مسلم^(١) .

وقيل : يتعين للواصل تشهدان ، وقيل : تشهد واحد إن أوتر بثلاث ؛ لئلا يشته بالمغرب .

وهل الأفضل تشهد أو تشهدان أو هما سواء ؟ فيه ثلاثة أوجه : مقتضى كلام كثيرين : الثالث ، قاله الرافعي ، وصحح في « التحقيق » الأول^(٢) ، ومقتضى كلام المصنف : أنه لا يجوز أكثر من تشهدين ، ولا أن يكون التشهدان في غير الأخيرتين ، وهو كذلك على الصحيح ؛ لأنه خلاف المنقول .

ويستحب لمن أوتر بثلاث : أن يقرأ في الأولى : ﴿سَبِّحْ﴾ وفي الثانية : ﴿قُلْ يَتَّابِهَا الْكَافِرُونَ﴾ وفي الثالثة : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين ، ورد فيه حديث عن عائشة ، حسنه الترمذي ، ورواه ابن عباس من غير ذكر المعوذتين^(٣) .

قوله : (ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَّكُمْ^(٤) بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ وَهِيَ الْوِتْرُ ،

(١) صحيح مسلم (٧٤٦) .

(٢) الشرح الكبير (١٢١/٢) ، التحقيق (ص : ٢٩٠) .

(٣) سنن الترمذي (٤٦٨) ، ورواية ابن عباس أخرجه الترمذي (٤٦٦) ، والنسائي (١٧٠٢) ، وابن ماجه (١١٧٢) .

(٤) وفي (أ) : (أمركم) .

وَقِيلَ : شَرَطُ الْإِيتَارِ بِرُكْعَةٍ : سَبْقُ نَفْلِ بَعْدَ الْعِشَاءِ .

وَيُسَنُّ جَعْلُهُ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ ،

فَجَعَلَهَا فِيمَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ » . رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه والحاكم ، وصححه^(١) .

وقيل : يدخل وقته بدخول العشاء .

قوله : (وقيل : شرط الإيتار بركعة : سبق نفل بعد العشاء) أي : سواء أكان سنة العشاء أم غيرها ؛ ليوتر ما قبله من السنن ، والمشهور : أنه لا يشترط ؛ لإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم في حديث : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِوَاحِدَةٍ . . فَلْيَفْعَلْ » . رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم^(٢) ، وصحح جماعة وقفه على أبي أيوب راويه .

ولأن عثمان رضي الله عنه كان يحيي الليل بركعة هي وتره^(٣) .

قوله : (ويسن جعله آخر صلاة الليل) لقوله صلى الله عليه وسلم : « اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًّا » . متفق عليه^(٤) .

فإن كان له تهجد . . آخر الوتر إلى أن يتهجد ، وإن لم يكن له تهجد . . فمقتضى كلامه : أنه يوتر بعد فريضة العشاء وراتبتها ، وكذا هو في « الروضة » و« أصلها » ، وقال في « شرح المذهب » : إن وثق باستيقاظه . . أخره إلى آخر

(١) سنن الترمذي (٤٥٥) ، سنن أبي داود (١٤١٨) ، سنن ابن ماجه (١١٦٨) ، المستدرک (٣٠٦/١) عن خارجه بن حذافة رضي الله عنه .

(٢) سنن أبي داود (١٤٢٢) ، سنن النسائي (١٧١٢) ، سنن ابن ماجه (١١٩٠) ، صحيح ابن حبان (٢٤٠٧) ، المستدرک (٣٠٢/١) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٣١٤/٢) .

(٤) صحيح البخاري (٩٩٨) ، صحيح مسلم (٧٥١) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

فَإِنْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ . لَمْ يُعِدَّهُ ، وَقِيلَ : يَشْفَعُهُ بِرُكْعَةٍ ثُمَّ يُعِيدُهُ .
وَيُنْدَبُ الْقُنُوتُ آخِرَ وَتْرِهِ فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ ، وَقِيلَ : كُلَّ
السَّنَةِ ،

الليل ، وإلا . . . فبعد فريضة العشاء وسنتها^(١) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :
« مَنْ خَافَ أَلَّا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ . . فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ ، وَمَنْ طَمَعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ . .
فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ ؛ فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ » . رواه مسلم
والإمام أحمد من حديث جابر^(٢) .

قوله : (فَإِنْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ . . لم يعده) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا
وِتْرَانَ فِي لَيْلَةٍ » . حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان^(٣) .

(وقيل : يشفعه بركعة ثم يعيده) أي : يصلي ركعة حتى يصير وتره
شفعاً ، ثم يتهجّد ما شاء ، ثم يوتر ثانياً ؛ لأن ابن عمر وغيره كانوا يفعلون
ذلك^(٤) .

قوله : (ويندب القنوت آخر وتره في النصف الثاني من رمضان) رواه
الترمذي عن علي ، وأبو داود عن أبي بن كعب لما جمع عمر الناس عليه
رضي الله عنهم^(٥) .

ولو أوتر بركعة . . استحَبَّ له : القنوت فيها أيضاً ، ولا يؤخذ من كلامه .
(وقيل : كل السنة) قواه في « شرح المذهب » ، واختاره في « التحقيق »

-
- (١) الشرح الكبير (١٢٥ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٣١ / ١ - ٤٣٢) ، المجموع (١٩ / ٤) .
(٢) صحيح مسلم (٧٧٥) ، مسند الإمام أحمد (١٤٤٢٧) عن جابر رضي الله عنه .
(٣) سنن الترمذي (٤٧٤) ، صحيح ابن حبان (٢٤٤٩) عن طلق بن علي رضي الله عنه .
(٤) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٤٩٠٨) من فعل ابن عمر رضي الله عنهما ، وأخرجه ابن
أبي شيبة في « المصنف » (٦٧٨٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما .
(٥) سنن الترمذي (٤٦٨) ، سنن أبي داود (١٤٢٨) .

وَهُوَ كَقُنُوتِ الصُّبْحِ ، وَيَقُولُ قَبْلَهُ : (اللَّهُمَّ ؛ إِنَّا نَسْتَغِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ . . .)
إِلَى آخِرِهِ .

لإطلاق حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما : علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في الوتر : (اللهم ؛ اهدني فيمن هديت . . .) الحديث^(١) .

وحكى الرافعي في كراهته في غير النصف^(٢) الثاني وجهين ؛ أشبههما في « الشرح الصغير » : أنه لا يكره .

قوله : (وهو كقنوت الصبح) أي : في لفظه ، ومحلّه ، والجهر به ، واقتضاء السجود بتركه ، صرح بذلك في « المحرر » وكذلك في رفع اليد وغيره ؛ كما قاله الرافعي^(٣) ، وقيل : يقنت قبل الركوع ، وقيل : يتخير .

قوله : (ويقول قبله) أي : إن كان منفرداً ، أو إمام محصورين رضوا بالتطويل : (اللهم ؛ إنا نستعينك ونستغفرك . . . إلى آخره) أي : ونستهديك ، ونؤمن بك ونتوكل عليك ، ونثني عليك الخير كله ، نشكرك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم ؛ إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق . قال البيهقي : صحيح عن عمر رضي الله عنه ، واختلفت الرواية في لفظه ، والبيهقي أشار إلى اختيار رواية فيها ألفاظ أخرى^(٤) .

(١) المجموع (٣١/٤ - ٣٢) ، التحقيق (ص : ٢٩١) ، والحديث أخرجه أبو داود (١٤٢٥) ، والترمذي (٤٦٨) ، والنسائي (١٧٤٥) ، وابن ماجه (١١٨٧) ، والبيهقي (٤٩٢٢) ، وأحمد (١٧٤٠) .

(٢) وفي (أ) : (في كراهية غير النصف) .

(٣) المحرر (٢٢٠/١) ، الشرح الكبير (١٢٨/٢) .

(٤) السنن الكبير (٣١٨٦) .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : بَعْدَهُ ، وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ تُنْدَبُ فِي الْوُتْرِ عَقِبَ التَّرَاوِيحِ
جَمَاعَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ومعنى نستعين ونستغفر ونستهدي : نطلب العون والمغفرة والهداية ،
ونؤمن : نصدق ، والتوكل : الاعتماد والثقة بموعد الله ، والثناء : المدح
والشكر ، يطلق على العبادة ، سواء كانت بالقول أو بغيره ، والكفر : ستر
النعمة ، والعبادة : الطاعة ، ونحذف بفتح النون وكسر الفاء وبالذال المهملة
معناه : نسرع على طاعتك ، والجد بالكسر : المحقق المبالغ فيه ، وملحق
بكسر الحاء ؛ أي : لاحق ، ويجوز فتحها ؛ لأن الله تعالى ألحقه بهم .

(قلت : الأصح : بعده) لأن قنوت الصبح ثابت عن النبي صلى الله عليه
وسلم في الوتر ، فكان تقديمه أولى ، ولم يصحح الرافعي في « الكبير »
شيئاً ، وصحح في « الصغير » ما جزم به في « المحرر »^(١) .
فرع : يستحب أن يقول بعد الوتر : (سبحان الملك القدوس) ثلاثاً .
رواه أبو داود بسند صحيح ، وعند أحمد والنسائي : إنه كان يرفع صوته
بالثالثة^(٢) .

قوله : (وأن الجماعة تندب في الوتر عقب التراويح جماعة ، والله أعلم)
لفعل السلف والخلف ، إلا أن يكون له تهجد . . فيجعل الوتر بعده .
وعطفه على المصحح يقتضي : أن فيه خلافاً ، وعبارة « الروضة »
و« أصلها » : إذا استحبين الجماعة في التراويح . . تسن الجماعة أيضاً في الوتر
بعدها ، وأما في غير رمضان . . فالمذهب : أنه لا يستحب فيه الجماعة^(٣) .

(١) الشرح الكبير (١٢٨/٢) ، المحرر (٢١٩/١) .

(٢) سنن أبي داود (١٤٣٠) عن أبي بن كعب رضي الله عنه ، سنن النسائي (١٧٣٢) ، مسند
أحمد (١٥٥٩٤) عن عبد الرحمن بن أبزي رضي الله عنه .

(٣) الشرح الكبير (١٣٢/٢) ، روضة الطالبين (٤٣٢/١) .

وَمِنْهُ : الضُّحَى ، وَأَقْلُهَا : رَكَعَتَانِ ، وَأَكْثَرُهَا : ثِنْتَا عَشْرَةَ .

قوله : (ومنه : الضحى) أي : من القسم الذي لا تسن فيه الجماعة : صلاة الضحى ، والأحاديث تقتضي : أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلّيها في بعض الأوقات ويتركها في بعضها مخافة أن يعتقد الناس وجوبها ، أو أن يفرض عليهم .

وذكر جماعة من المفسرين أن صلاة الضحى هي صلاة الإشراق ، والمشار إليها بقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾ [ص : ١٨] أي : يصلين ، وفي « الإحياء » : أنها غيرها ، وأن صلاة الإشراق ركعتان بعد الطلوع ، وزوال وقت الكراهة^(١) ، لكن في « المستدرک » عن ابن عباس أن صلاة الإشراق هي : صلاة الأوابين ، وهي صلاة الضحى ، قاله في « المهمات »^(٢) .

قوله : (وأقلها : ركعتان) لحديث أبي هريرة : أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أنام . متفق عليه^(٣) .

(وأكثرها : ثنتا عشرة) ركعة ؛ لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال لأبي ذر : « إِنْ صَلَّيْتَ الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ . . لَمْ تُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ » إلى أن قال : « وَإِنْ صَلَّيْتَهَا ثِنْتَي عَشْرَةٍ . . بَنَى اللَّهُ لَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » . رواه البيهقي ، وضعفه^(٤) .

ونقل في « شرح المذهب » عن الأكثرين : أن أكثرها ثمان ، واستدل

(١) إحياء علوم الدين (٤٨٦/٢) .

(٢) المهمات (٢٦٨-٢٦٩) ، المستدرک (٥٣/٤) .

(٣) صحيح البخاري (١٩٨١) ، صحيح مسلم (٧٢١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) السنن الكبير (٤٩٦٩) .

وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ رَكَعَتَانِ ،

بحديث أم هانئ : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى سبحة الضحى ثمان ركعات ، يسلم من كل ركعتين . رواه أبو داود بسند صحيح ، وأصله في « الصحيحين » مطولاً دون قوله : يسلم من كل ركعتين^(١) .

قال السبكي : ولا دليل فيه ، وذكر في « الشرح » المذكور : أن أدنى الكمال فيها أربع^(٢) ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله يصلي الضحى أربعاً ، ويزيد ما شاء الله . رواه مسلم^(٣) .

وهو محمول على أنها علمت صلاته بإخباره عليه الصلاة والسلام^(٤) أو غيره ؛ جمعاً بينه وبين قولها : ما رأيته يسبح سبحة الضحى^(٥) .

ووقتها : من ارتفاع الشمس إلى الزوال ؛ كما جزم به الرافعي في « الشرحين » ، والمصنف في « شرح المذهب » ، وفي « الروضة » عن الأصحاب : أن وقتها من طلوع الشمس ، ويستحب : تأخيرها إلى ارتفاعها^(٦) .

قوله : (وتحية المسجد ركعتان) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ . . فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ » . متفق عليه^(٧) .

(١) المجموع (٤١/٤) ، سنن أبي داود (١٢٩٠) ، صحيح البخاري (٣١٧١) ، صحيح مسلم (٣٣٦) .

(٢) المجموع (٤١/٤) .

(٣) صحيح مسلم (٧١٩) .

(٤) وفي (ب) : (صلى الله عليه وسلم) .

(٥) أخرجه البخاري (١١٧٧) ، ومسلم (٧١٨) عن عائشة رضي الله عنها .

(٦) الشرح الكبير (١٣٠/٢) ، المجموع (٤١/٤) ، روضة الطالبين (٤٣٤/١) .

(٧) صحيح البخاري (٤٤٤) ، صحيح مسلم (٧١٤) عن أبي قتادة رضي الله عنه .

وَتَحْصُلُ بِفَرَضٍ أَوْ نَفْلِ آخَرَ ،

ولا فرق بين أن يدخل في وقت الكراهة أو غيره .

ويكره إذا شرع المؤذن في الإقامة ، أو دخل المسجد الحرام ، بل يشتغل بالطواف ، قال في « شرح المذهب » : قال أصحابنا : الابتداء بالطواف مستحب لكل داخل ، سواء أكان محرماً أو غيره ، إلا إذا خاف فوت الصلاة المكتوبة ، أو سنة راتبة ، أو فوت الجماعة في المكتوبة^(١) . انتهى وفي « المهمات » : أن المقيمين يخاطبون بركعتي التحية^(٢) .

ومن دخل على غير وضوء ، أو كان له شغل يشغله . . قال : (سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله) ، قال في « الإحياء » : يقولها أربع مرات ، فيقال : إنها عدل ركعتين في الفضل^(٣) .

ومقتضى إطلاق المصنف وغيره : أن كل داخل مأمور بها ، سواء قصد الجلوس أم لا ، وفي « المقصود » للشيخ نصر : تقييده بمريد الجلوس ، وهو مقتضى الحديث .

قوله : (وتحصل بفرض أو نفل آخر) أي : سواء نواهما معاً ، أو أطلق ؛ لأن المقصود بها : ألا ينتهك المسجد بالجلوس بغير صلاة .

والقول بالحصول إذا أطلق ؛ إن أريد به سقوط الأمر لحصول المقصود كما يسقط فرض الكفاية عمن لم يفعل . . فصحيح ، وإن أريد حصول الثواب . . فكيف يثاب على ما لم ينو ، قاله السبكي .

(١) المجموع (١٢/٨) .

(٢) المهمات (٣٠٥/٤) .

(٣) إحياء علوم الدين (٧٦١/١) .

لَا رَكْعَةً عَلَى الصَّحِيحِ .

قُلْتُ : وَكَذَا الْجَنَازَةُ ، وَسَجْدَةُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ ، وَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الدُّخُولِ عَلَى قُرْبٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرُّوَاتِبِ قَبْلَ الْفَرَضِ بِدُخُولِ وَقْتِ الْفَرَضِ ، وَبَعْدَهُ بِفِعْلِهِ ، وَيَخْرُجُ النَّوعَانِ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْفَرَضِ .
وَلَوْ فَاتَ النَّفْلُ الْمُؤَقَّتُ . . نَدَبَ قَضَاؤُهُ فِي الْأَظْهَرِ .

قوله : (لا ركعة على الصحيح) أي : لا تحصل بركعة ؛ للحديث ،
والثاني : تحصل ؛ لحصول الإكرام .

(قلت : وكذا الجنابة ، وسجدة التلاوة والشكر) أي : لا تحصل بها
التحية على الصحيح ؛ لما تقدم (وتكرر بتكرر الدخول على قرب في
الأصح ، والله أعلم) لتجدد السبب ، والثاني : لا ؛ للمشقة ، فإن طال
الفصل . . تكرر الأمر بلا خلاف ، ويفوت إذا قعد ساهياً ، وطال الفصل ، أو
تعمد تركها ، قاله في « التحقيق » ، وفي « شرح المذهب » و« مسلم » : أن
كلام الأصحاب محمول على ذلك^(١) .

قوله : (ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض ، وبعده
بفعله ، ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض) لأنهما تابعان له .

نعم ؛ الاختيار تقديم المقدمة ، وقيل : يمتد وقت ركعتي الفجر إلى
الزوال ، وقيل : يخرج وقتها بفعل الصبح ، وكذا سنة الظهر المتقدمة .

قوله : (ولو فات النفل المؤقت . . ندب قضاؤه في الأظهر) لأنه صلى الله

(١) التحقيق (ص : ٣٠١) ، المجموع (٥٧ / ٤) ، شرح صحيح مسلم (٤٠٢ / ٣) .

وَقَسْمٌ يُسَنُّ جَمَاعَةً ؛ كَالْعِيدِ ، وَالْكُسُوفِ ، وَالِاسْتِسْقَاءِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ
مِمَّا لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً ، لَكِنَّ الْأَصَحَّ : تَفْضِيلُ الرَّاتِبَةِ عَلَى التَّرَاوِيحِ ،

عليه وسلم صلى ركعتين بعد العصر عن الركعتين اللتين بعد الظهر . متفق عليه^(١).

والثاني : لا يقضي ؛ كغير المؤقت ، والثالث : يقضي ما استقل ؛ كالعيد والضحي لا الرواتب ، وعلى الأول : يقضي أبداً على الأصح .

واحترز بـ(المؤقت) : عما يفعل لسبب ؛ كالكسوف ، والاستسقاء ، والتحية ، فإنه لا يدخل القضاء فيه ، قاله الرافعي ، لكن سيأتي أنهم إذا سُقُوا قبل الصلاة . . صلوا على الصحيح ، فلا يدخل في هذا ، قاله الإسنوي^(٢) .

قوله : (وقسم يسن جماعة ؛ كالعيد والكسوف والاستسقاء ، وهو أفضل مما لا يسن جماعة) لأن مشروعية الجماعة فيها تدل على تأكدها ، وشبهها بالفرائض .

وأفضلها : العيدان ، ثم الخسوفان ، وكسوف الشمس أفضل من كسوف القمر ؛ لأن الانتفاع بالشمس أكثر ، وقيل : إن الثلاثة سواء في الفضيلة .

قوله : (لكن الأصح : تفضيل الراتبة على التراويح) لمدائمة النبي صلى الله عليه وسلم على الراتبة دون التراويح ، وقيل : إن التراويح أفضل قياساً على ما يستحب فيه الجماعة ، أما على القول بأن الانفراد فيها أفضل . . فالراتبة أفضل منها بلا خلاف ، قاله السبكي ، وفي « الكفاية » : إن كلام مجلي يفهم حكاية وجه أنها أفضل ، قال : ولم أره لغيره^(٣) .

(١) صحيح البخاري (١٢٣٣) ، صحيح مسلم (٨٣٤) عن أم سلمة رضي الله عنها .

(٢) الشرح الكبير (١٣٧/٢) ، المهمات (٢٨١/٣) .

(٣) كفاية النبيه (٣٠٠/٣) .

وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ تُسَنُّ فِي التَّرَاوِيحِ

فرع : الأظهر : أن أفضل الرواتب : الوتر ، ثم ركعتا الفجر ، والأفضل بعد الرواتب والتراويح : صلاة الضحى ، ثم ما يتعلق بفعل ؛ كركعتي الطواف ، وركعتي الإحرام ، وتحية المسجد ، ثم سنة الوضوء .

قوله : (وأن الجماعة تسن في التراويح) لإجماع الصحابة وأهل الأمصار على ذلك ، والثاني : الانفراد بها أفضل ، والثالث : إن كان يحفظ القرآن ، ولا يخاف الكسل لو انفرد ، ولم تختل الجماعة بتخلفه . فالأفضل : أن ينفرد ، وإلا . فلا .

تنبيه : لم يصرح المصنف باستحباب التراويح ولا كيفيتها ، وهي سنة بالإجماع ، وفي « الصحيحين » : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا . . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »^(١) .

وفيهما : أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ليالي ، فصلوها معه ، ثم تأخر وصلى في بيته وقال : « إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرَّضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا »^(٢) .

وروى البيهقي بسند صحيح : فعل عمر والصحابة لها عشرين ركعة بعشر تسليمات^(٣) .

وسميت تراويح ؛ لأنهم كانوا يصلون تسليمتين ، ثم يتروحون ساعة .

قال الشافعي رضي الله عنه : ورأيت أهل المدينة يقومون بتسع وثلاثين ؛ منها : ثلاث للوتر ، قال أصحابنا : ليس لغير أهل المدينة ذلك ، كذا في

(١) صحيح البخاري (٣٧) ، صحيح مسلم (٧٥٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري (٩٢٤) ، صحيح مسلم (٧٦١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) السنن الكبير (٤٦٧٩) عن السائب بن يزيد رضي الله عنه .

وَلَا حَصْرَ لِلنَّفْلِ الْمُطْلَقِ ،

« الروضة » و« أصلها »^(١) .

ومقتضى ما في « الكفاية » : أن نفي الجواز عن غيرهم من المنصوص^(٢) .
 ويدخل وقتها بفعل العشاء ، ويبقى إلى طلوع الفجر ، ولا تصح بنية مطلقة ، بل ينوي في كل ركعتين التراويح ، أو قيام رمضان ، ولو صلى فيها أربع ركعات بتسليمة . . لم تصح .

قوله : (ولا حصر للنفل المطلق) أي : لا لأعداده ، ولا لعدد ركعات الواحدة منه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر : « الصَّلَاةُ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ ، فَمَنْ شَاءَ . . اسْتَقَلَّ ، وَمَنْ شَاءَ . . اسْتَكْثَرَ » . رواه الإمام أحمد وابن حبان في « صحيحه » وغيرهما^(٣) .

ثم إن نوى ركعة أو أكثر . . جاز ؛ لعموم الحديث ، وقيل : لا يزيد على ثلاث عشرة بتسليمة ، وغلط .

وإن لم ينو شيئاً . . صح وصلى ما شاء ، ولو صلى عدداً لا يعلمه ، ثم سلم . . صح ، نص عليه في « الإملاء » ، وروى الدارمي : أن أبا ذر رضي الله عنه صلى عدداً كثيراً ، فلما سلم قال له الأحنف بن قيس : هل تدري انصرفت على شفع أو على وتر ؟ قال : إن لا أدري أو أكن أدري . . فإن الله يدري . وللإمام أحمد نحوه^(٤) .

(١) الشرح الكبير (١٣٣ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٣٧ / ١) .

(٢) كفاية النبيه (٣٣٣ - ٣٣٢ / ٣) .

(٣) مسند أحمد (٢١٩٤٧) ، صحيح ابن حبان (٣٦١) ، وأخرجه الحاكم (٥٩٧ / ٢) عن أبي ذر رضي الله عنه .

(٤) سنن الدارمي (١٦٠٥) ، مسند أحمد (٢١٨٥٢) عن الأحنف بن قيس .

فَإِنْ أَحْرَمَ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَةٍ . . فَلَهُ التَّشَهُّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ .
 قُلْتُ : الصَّحِيحُ : مَنَعُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وإذا لم ينو عدداً^(١) . . ففي كراهة الاختصار على ركعة وجهان في
 « الروضة » ، حكاهما الرافعي في الجواز سهواً^(٢) .

قوله : (فَإِنْ أَحْرَمَ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَةٍ . . فَلَهُ التَّشَهُّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) أي : كما
 في الفرائض الرباعية ، وكذا في كل ثلاث وكل أربع ، فلو كان العدد وترّاً . .
 فلا بد من التشهد في الأخيرة أيضاً ، وقيل : لا يزيد على تشهد ، وقيل :
 لا يزيد على تشهدين ، وقواه في « شرح المذهب » ، واختاره السبكي^(٣) .
 وعلى هذا : إن كان العدد شفعاً . . لم يجوز أن يكون بينهما أكثر من
 ركعتين ، وإن كان وترّاً . . لم يكن أكثر من ركعة ؛ تشبيهاً بالفرائض في
 القسمين .

ولا خلاف في جواز الاختصار على تشهد واحد في آخر الصلاة ، فإن صلى
 بتشهد واحد . . قرأ السورة في الركعات كلها ، أو بتشهدين . . ففي القراءة فيما
 بعد الأول القولان في الفرائض .

قوله : (وفي كل ركعة) لأن له أن يصلي ركعة فردة ، وإذا جاز له ذلك . .
 جاز له القيام إلى أخرى .

(قلت : الصحيح : منعه في كل ركعة ، والله أعلم) أي : إذا كان إحرامه
 بأكثر من ركعة ؛ لأنه لا نظير له في الصلوات المشروعة ، أما إذا تطوع بركعة
 فردة . . فلا بد من التشهد .

(١) وفي (ب) : (عدد) .

(٢) روضة الطالبين (٤٣٩ / ١) ، الشرح الكبير (١٣٦ / ٢) .

(٣) المجموع (٥٥ / ٤) .

وَأَوْسَطُهُ أَفْضَلُ ، ثُمَّ آخِرُهُ ،

كذا قيد الإسنوي النفل في كلام المصنف بالنفل المطلق ، ثم ذكر سؤالاً ؛
 فإن إطلاق المصنف والأحاديث يقتضي : فضيلة الرواتب الليلية على الرواتب
 النهارية ، فلم حملتم كلامه على النفل المطلق ؟ وقال : قلنا لتفضيلهم سنة
 الفجر على ما عداها . انتهى ، لكن قد قَوَّى في « الروضة » قول أبي إسحاق :
 إن صلاة الليل أفضل من سنة الفجر وغيرها من الرواتب ؛ لهذا الحديث ،
 واختاره في « التحقيق » فيحتمل أن يزيد في « المنهاج » تفضيل الرواتب الليلية
 على النهارية^(١) .

قوله : (وأوسطه أفضل) أي : إذا قسمه أثلاثاً ، سئل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ فقال : « جَوْفُ اللَّيْلِ » . رواه
 مسلم^(٢) .

ولأن العبادة فيه أثقل ، والغفلة فيه أكثر ، قال في « الروضة » : وأفضل
 منه السدس الرابع والخامس ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَحَبُّ الصَّلَاةِ
 إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ » . متفق
 عليه^(٣) .

قوله : (ثم آخره) أي : أفضل من الثلث الأول ، ومن النصف الأول ؛
 لقوله تعالى : ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران : ١٧] ، ولقوله صلى الله
 عليه وسلم : « يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ،
 يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي . . فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي . . فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي . .

(١) روضة الطالبين (٤٣٦/١) ، التحقيق (ص : ٢٩٦) .

(٢) صحيح مسلم (١١٦٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) روضة الطالبين (٤٤١/١) ، صحيح البخاري (١١٣١) ، صحيح مسلم (١١٥٩) عن

عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

وَأَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ ، وَيُسَنُّ التَّهَجُّدُ .

فَأَغْفِرَ لَهُ » . متفق عليه ، وفي رواية لمسلم : « حَتَّى يَمْضِيَ ثُلُثُ اللَّيْلِ » ، وفي أخرى له : « إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلَاثُهُ »^(١) .

قال ابن حبان : يحتمل أن يكون النزول في بعض الليالي كذا وفي بعضها كذا^(٢) .

والمراد : نزول أمره سبحانه ؛ لما روى النسائي : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمَهِّلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مَنَادِيًّا يُنَادِي فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى ؟ » . وصححه عبد الحق^(٣) .

قوله : (وأن يسلم من كل ركعتين) أي : ليلاً كان أو نهاراً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » . متفق عليه^(٤) ، وفي السنن الأربعة : « صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » . وصححه ابن حبان والحاكم^(٥) .

قوله : (ويسن التهجد) أي : الصلاة في الليل بعد النوم ، وهو متأكد بالكتاب والسنة^(٦) والإجماع ، والأصح : أن الوتر يسمى تهجداً ، والهجود

(١) صحيح البخاري (١١٤٥) ، صحيح مسلم (٧٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) صحيح ابن حبان (٩٢١) .

(٣) السنن الكبرى (١٠٤٢٣) ، الأحكام الشرعية الكبرى (٣٥٣ / ٢) عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما .

(٤) صحيح البخاري (٩٩٣) ، صحيح مسلم (٧٤٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) سنن أبي داود (١٢٩٥) ، سنن الترمذي (٦٠٣) ، سنن النسائي (١٦٦٦) ، سنن ابن ماجه (١٣٢٢) ، صحيح ابن حبان (٢٤٨٢) ، وراجع « معرفة علوم الحديث » للحاكم (ص : ٥٨) .

(٦) من الكتاب : ﴿ وَمِنْ أَلَيْلٍ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ ﴾ [الإسراء : ٧٩] ، و : ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ [الذاريات : ١٧] ، ومن السنة : ما أخرجه ابن خزيمة (١١٣٥) ، والبيهقي (٤٧١٠) وغيرهما عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه .

وَيُكْرَهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا ، وَتَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ ،

لغة هو : النوم ، يقال : هجد : إذا نام ، وتهجد : إذا زال النوم بتكلف .

قوله : (ويكره قيام كل الليل دائماً) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عبد الله بن عمرو عنه ؛ لأنه يضر بالعين وسائر البدن ؛ كما في الحديث^(١) .

قال الإسني : والمتجه : إسقاط التقييد بـ (كل) فتكون الكراهة معلقة بالمقدار الذي يضر ، سواء أكان^(٢) الجميع أم لا ؛ كما أشار إليه المحب الطبري^(٣) .

واحترز بقوله : (دائماً) : عن إحياء بعض الليالي ؛ فإنه لا يكره ، ففي « الصحيحين » : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحى الليل^(٤) .

واتفق الأصحاب على استحباب إحياء ليلتي العيد .

قوله : (وتخصيص ليلة الجمعة بقيام) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي » . رواه مسلم^(٥) .

وفي « الإحياء » : أنه يستحب إحيائها^(٦) ، وينبغي حمله على ضم ما قبلها أو بعدها إليها ، ولفظ الكتاب والحديث مشعر به .

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٥) ، ومسلم (١١٥٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٢) وفي (ب) : (كان) .

(٣) المهمات (٢٨٢ / ٣) .

(٤) صحيح البخاري (٢٠٢٤) ، صحيح مسلم (١١٧٤) عن عائشة رضي الله عنها .

(٥) صحيح مسلم (١١٤٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) إحياء علوم الدين (٦٦٧ / ١) .

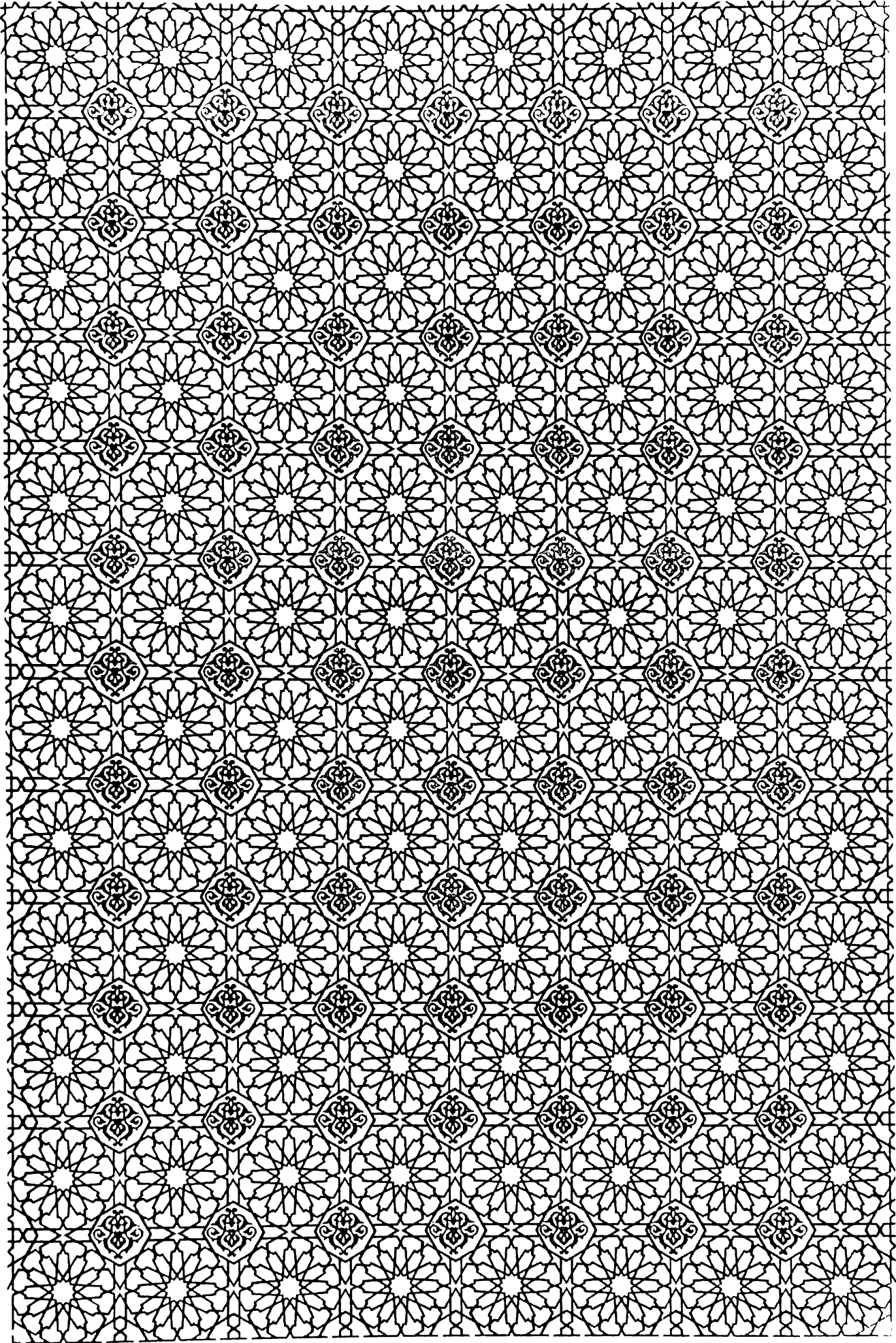
وَتَرَكُ تَهْجُدِ اعْتَادَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (وترك تهجد اعتاده ، والله أعلم) لقوله صلى الله عليه وسلم لابن عمرو بن العاص : « يَا عَبْدَ اللَّهِ ؛ لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ثُمَّ تَرَكَهُ » . متفق عليه^(١) .

* * *

(١) صحيح البخاري (١١٥٢) ، صحيح مسلم (١١٥٩) .

كتاب صلاة الجماعة



كتاب صلاة الجماعة

هِيَ فِي الْفَرَائِضِ غَيْرِ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَقِيلَ : فَرَضُ كِفَايَةِ لِلرِّجَالِ .

(كتاب صلاة الجماعة)

الأصل فيها : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَلْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ﴾ [النساء : ١٠٢] فأمر بالجماعة في حال الخوف ، وفي غيرها أولى ، ومن السنة : ما سيأتي ، والإجماع على طلبها .

قوله : (هي في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » . متفق عليه ، واللفظ لمسلم ، ولفظ البخاري : « تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ »^(١) . ويكره تركها .

واحترز بالفرائض : عن النوافل ، فإن الجماعة تسن في بعضها دون بعض ، والمندورة داخلة في الفرائض مع أن الجماعة لا تشرع فيها ؛ كما صرح به الرافعي في (الأذان)^(٢) .

واحترز بغير الجمعة : عن الجمعة ، فإن الجماعة فيها فرض عين .

وأفضل الجماعة : في الصباح ، ثم العشاء ، ثم العصر .

وقوله : (غير) منصوب على الحال .

قوله : (وقيل : فرض كفاية للرجال) لقوله صلى الله عليه وسلم :

(١) صحيح البخاري (٦٤٦) ، صحيح مسلم (٦٥٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) الشرح الكبير (٤١٠ / ١) .

فَتَجِبُ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشَّعَارُ فِي الْقَرْيَةِ ، فَإِنْ امْتَنَعُوا كُلُّهُمْ .. قُوتِلُوا ،

« مَا مِنْ ثَلَاثَةِ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ، فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ » . قال بعض رواة : يعني : الجماعة في الصلاة ، رواه أبو داود والنسائي بإسناد^(١) صحيح ، وصححه ابن حبان والحاكم^(٢) .

واحترز بـ (الرجال) : عن النساء ، فإن الجماعة لا تجب عليهن جزماً ، بل سنة في حقهن قطعاً ، والخنثى كالمرأة ؛ كما أشعر به كلام المصنف .

قوله : (فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية) أي : فإن كانت صغيرة .. كفت إقامتها في موضع ، وفي الكبيرة والبلاد تقام في المحال .

ولا يشترط أن يحضرها جمهور أهلها ، فلو اقتصرُوا على إقامتها في البيوت .. لم يسقط الفرض ، قاله أبو إسحاق ، وصححه في « الروضة » و« التحقيق »^(٣) ، وقيل : يسقط إذا ظهرت في الأسواق ، وحكى القاضي أبو الطيب عن أبي إسحاق : عدم السقوط إذا لم تظهر في البيوت والأسواق ، فإن ظهرت .. كفى في تحصيل السنة ، وإقامة الواجب ، قال في « المهمات » : والمقالتان^(٤) محمولتان على حالين ، وليس بخلاف محقق^(٥) .

قوله : (فإن^(٦) امتنعوا كلهم .. قوتلوا) أي : قاتلهم الإمام أو نائبه لترك

(١) وفي (ب) : (بسند) .

(٢) سنن أبي داود (٥٤٧) ، سنن النسائي (٨٤٧) ، صحيح ابن حبان (٢١٠١) ، المستدرک (٢٤٦ / ١) عن أبي الدرداء رضي الله عنه .

(٣) روضة الطالبين (٤٤٣ / ١) ، التحقيق (ص : ٣٤٢ - ٣٤٣) .

(٤) وفي (ب) : (فالمقالتان) .

(٥) المهمات (٢٨٦ / ٣) .

(٦) وفي (ب) : (فلو امتنعوا) .

وَلَا يَتَأَكَّدُ النَّدْبُ لِلنِّسَاءِ تَأَكُّدُهُ لِلرِّجَالِ فِي الْأَصَحِّ .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ : أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَقِيلَ : عَيْنٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

المفروض ، أما إذا قلنا : سنة . . فالأصح : أنهم لا يقاتلون .

قوله : (ولا يتأكد النذب للنساء تأكده للرجال في الأصح) لأنها لا تتأتى غالباً إلا بالخروج إلى المساجد ، وقد تكون فيه مشقة عليهن ومفسدة لهن ، فعلى هذا : لا يكره لهن تركها ، ويكره للرجال ، والثاني : أنهن كالرجال في الاستحباب .

(قلت : الأصح المنصوص : أنها فرض كفاية) ولا فرق في هذا بين أهل القرى والبوادي والمسافرين ؛ كما نص عليه ، خلافاً لما في « الروضة » عن الإمام^(١) .

قوله : (وقيل : عين ، والله أعلم) قاله ابن المنذر وابن خزيمة^(٢) ، وقيل : إنه قول للشافعي ؛ لأن ابن أم مكتوم قال : يا رسول الله إني ضريب البصر ، شاسع الدار ، ولي قائد لا يلاومني ، فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي ؟ قال : « هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ ؟ » قال : نعم ، قال : « لَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً » . رواه أبو داود بإسناد صحيح أو حسن ، وفي « صحيح مسلم » : نحوه^(٣) .

وقوله : (لا يلاومني) بالواو في نسخ « أبي داود » ، ونقل المنذري عن

(١) روضة الطالبين (٤٤٤ / ١) .

(٢) الأوسط (١٤٩ / ٤) ، صحيح ابن خزيمة (١٥٥ / ٢) .

(٣) سنن أبي داود (٥٥٢) عن ابن أم مكتوم رضي الله عنه ، صحيح مسلم (٦٥٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَفِي الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ الْمَرْأَةِ أَفْضَلُ ،

الخطابي وغيره إنكاره وأورده بلفظ : يلايمني بالياء ، وعزاه إلى أحمد وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم^(١) .

وعلى هذا : المشهور : أنها ليست شرطاً في صحة الصلاة .

وهذان الوجهان يختصان بالفرائض المؤداة ، أما الفوائت . . فلا تجب الجماعة فيها قطعاً بل تسن ، لكن الانفراد في الفائتة أفضل من صلاتها خلف المؤداة ، وبالعكس^(٢) ؛ للخروج من الخلاف ، وكذا لا تجب على العبد ، وقال القاضي حسين : للسيد منعه من حضورها ، إلا ألا يكون^(٣) له شغل ، ويقصد تفويت الفضيلة عليه .

قوله : (وفي المسجد لغير المرأة أفضل) أي : رجلاً كان أو صبيّاً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ » . متفق عليه^(٤) .

فلو أقام الرجل الجماعة في بيته . . حصلت السنة ، وفاتته الفضيلة .

وكلام المصنف يشعر : بتفضيل الجماعة في بيته على الانفراد في المسجد ، وبه صرح الرافعي في (الحج) ، فلو كانت الجماعة في بيته أكثر من المسجد . . ففي « الحاوي » أن المسجد أولى ، وفي (الاعتكاف) من « تعليق القاضي أبي الطيب » : أن البيت أولى^(٥) .

أما النساء . . فجماعتهم في البيوت أفضل ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :

(١) الترغيب والترهيب (٣٥١ / ١) .

(٢) وفي (أ) : (أو بالعكس) .

(٣) وفي (أ) : (إلا أن يكون) .

(٤) صحيح البخاري (٧٣١) ، صحيح مسلم (٧٨١) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .

(٥) الشرح الكبير (٤٠٣ / ٣) ، الحاوي الكبير (٢٨٩ / ٢) .

وَمَا كَثُرَ جَمْعُهُ أَفْضَلُ إِلَّا لِبِدْعَةِ إِمَامِهِ

« لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ وَبُيُوتَهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ » . رواه أبو داود والحاكم ، وقال : إنه على شرط الشيخين^(١) .

ويكره لها حضور المسجد إن كانت شابة ، ولا يكره للعجوز ، كذا قاله الرافعي^(٢) ، وهو صريح في استحباب ترك الخروج للعجائز ، وحكى في خروجهن للعيد وجهين ، وصحح استحبابه ، ونقل الإمام هنا عن الأئمة استواء الأمرين ، ولا يجب على الزوج الإذن لعجوز ولا شابة ، قاله في « شرح المذهب »^(٣) .

قال الإسنوي : ومقتضى كلام المصنف : استحباب الخروج للخناثي ، وليس كذلك ؛ لاحتمال الأنوثة ، فلو عبر بالرجل لكان أصوب .

قوله : (وما كثر جمعه أفضل) أي : وحيث كان الجمع من المساجد أكثر . . فهو أفضل وإن كان بعيداً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ ، وَمَا كَثُرَ . . فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى » . رواه أبو داود ، وصححه ابن حبان^(٤) .

قوله : (إلا لبدعة إمامه) وكذا فسقه أو اعتقاده عدم وجوب بعض الأركان ، ففي هذه الأحوال المسجد القليل الجماعة أولى ، قال السبكي : فإن لم تحصل الجماعة إلا مع هذه الأحوال . . فكلامهم يشعر بأنه أفضل من الانفراد .

(١) سنن أبي داود (٥٦٧) ، المستدرک (٢٠٩ / ١) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) الشرح الكبير (١٤٢ / ٢) .

(٣) الشرح الكبير (٣٥٤ / ٢) ، نهاية المطلب (٣٨٥ / ٢) ، المجموع (١٧١ / ٤) .

(٤) سنن أبي داود (٥٥٤) ، صحيح ابن حبان (٢٠٥٦) عن أبي بن كعب رضي الله عنه .

أَوْ تَعْطُلُ مَسْجِدَ قَرِيبٍ لَغَيْبَتِهِ .

وَإِذْرَاكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَضِيلَةً ، وَإِنَّمَا تَحْصُلُ بِالِاشْتِغَالِ بِالتَّحْرُمِ عَقِبَ
تَحْرُمِ إِمَامِهِ ،

قوله : (أو تعطل مسجد قريب لغيبته) أي : عن الجماعة ؛ إما لكونه
إماماً ، أو لأن الناس يحضرون بحضوره ، فلو لم يحضر بحضوره جماعة . .
فالذهاب إلى مسجد الجماعة أفضل بلا خلاف ، قاله في « شرح
المهذب »^(١) ، وإن استويا في الجماعة . . فمسجد الجوار أفضل ، وقيل : هو
أفضل مع قلة الجمع ، وقيل : الأكثر جماعة أولى وإن تعطل القريب .

قوله : (وإدراك تكبيرة الإحرام فضيلة) لما روى الترمذي من قوله
صلى الله عليه وسلم : « مَنْ صَلَّى اللَّهُ أَرْبَعِينَ يَوْماً فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ
الْأُولَى . . كُتِبَ لَهُ بَرَاءَتَانِ : بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ » . وقال : إنه
مرسل ؛ لأن عمارة بن غزية - بغين معجمة مفتوحة بعدها زاي معجمة - لم
يدرك أنساً ، وقال : وقد روي وقفه على أنس^(٢) .

قوله : (وإنما تحصل بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم إمامه) لقوله صلى الله
عليه وسلم : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ . . فَكَبِّرُوا » . متفق عليه^(٣) .
ولا بد مع ذلك أن يكون قد حضر تكبيرة الإمام .

نعم ؛ إن منعه الوسوسة عن التعقيب . . حصلت الفضيلة ؛ كما جزم به في
« التحقيق » و« شرح المهذب »^(٤) .

(١) المجموع (١٧٠ / ٤) .

(٢) سنن الترمذي (٢٣٨) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (٣٧٨) ، صحيح مسلم (٤١١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٤) التحقيق (ص : ٣٤٨) ، المجموع (١٧٩ / ٤) .

وَقِيلَ : بِإِدْرَاكِ بَعْضِ الْقِيَامِ ، وَقِيلَ : بِأَوَّلِ رُكُوعٍ .
وَالصَّحِيحُ : إِدْرَاكُ الْجَمَاعَةِ مَا لَمْ يُسَلِّمْ .
وَلِيُخَفِّفَ الْإِمَامُ مَعَ فِعْلِ الْأُبْعَاضِ وَالْهَيْئَاتِ ،

(وقيل : بإدراك بعض القيام) لأنه محل التكبيرة الأولى ، (وقيل : بأول ركوع) أي : وهو ركوع الركعة الأولى ؛ لأن حكمه حكم قيامها ، وهذان الوجهان فيمن لم يحضر إحرام الإمام ، فأما من حضر وأخر . فقد فاتته فضيلة التكبيرة وإن أدرك الركعة .

فرع : لو خاف فوت هذه التكبيرة . . لم يسرع على الصحيح ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ . . فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ ، وَأَتُوهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ . . » الحديث . متفق عليه^(١) .

فلو خاف فوت الجماعة . . قال في « الشامل » : لا يسرع ، ومقتضى كلام الرافعي في (الجمعة) ، وكلام غيره : أنه يسرع^(٢) ، قال الإسنوي : وصرح به هنا في « المرشد » و« الانتصار » و« فوائد الفارقي » .

قوله : (والصحيح : إدراك الجماعة ما لم يسلم) أي : ولو لم يجلس معه ؛ لأنه قد أدرك مع الإمام ما يعتد له به ، وهو النية وتكبيرة الإحرام ، فحصلت له به الجماعة ؛ كما لو أدرك ركعة ، والثاني : أنها لا تحصل إلا بركعة ؛ لأن ما دونها لا تحسب له من صلاته .

ولا فرق في إدراك الجماعة بالاعتداء في جزء من الصلاة بين أن يقتدي به في آخر الصلاة أو في أولها .

قوله : (وليخفف الإمام مع فعل الأبعاض والهيئات) وهي ما عدا

(١) صحيح البخاري (٩٠٨) ، صحيح مسلم (٦٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) الشرح الكبير (١٤٥ / ٢) .

إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِتَطْوِيلِهِ مَحْصُورُونَ .

الأبعاض من السنن ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَّةِ » . متفق عليه^(١) .

قال الشافعي : يستحب للإمام : أن يخفف الأذكار والقراءة ، بحيث لا يترك من الأبعاض شيئاً ، ولا من الهيئات ، ولا يقتصر على الأقل ، ولا يستوفي الأكمل المستحب للمنفرد ، حكاه في « شرح المذهب »^(٢) .

ورأيت في « الأم » أيضاً في (باب قدر الجلوس في الركعتين الأوليين والآخرين) : وأرى في كل حال للإمام أن يرتل التشهد والتسبيح والقراءة ، أو يزيد فيها شيئاً بقدر ما يرى أن من وراءه ممن يثقل لسانه قد بلغ أن يؤدي ما عليه أو يزيد ، وكذلك أرى له في القراءة في الخفض والرفع أن يتمكن ليدركه الكبير والضعيف والثقيل ، وإن لم يفعل فجاء بما عليه بأخف الأشياء . . . كرهت ذلك له^(٣) .

فلم يجعل الشافعي رضي الله عنه ذلك منافياً للتخفيف .

قوله : (إلا أن يرضى بتطويله محصورون) أي : فلا يكره التطويل ، بل يستحب ، وعلى ذلك حملوا تطويل النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الأوقات^(٤) .

ومراد المصنف : أن يكون المأمومون راضين محصورين ؛ لأن عبارة

(١) صحيح البخاري (٧٠٢) ، صحيح مسلم (٤٦٦) عن أبي مسعود رضي الله عنه .

(٢) المجموع (١٩٩/٤) .

(٣) الأم (٢٧٦/٢) ، وعبارته : (أن يزيد التشهد . . .) إلخ بدل : (أن يرتل التشهد . . .) إلخ .

(٤) منها : ما أخرجه البخاري (١١٣٥) ، ومسلم (٧٧٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه .

وَيُكْرَهُ التَّطْوِيلُ لِيَلْحَقَ آخَرُونَ ، وَلَوْ أَحَسَّ فِي الرُّكُوعِ أَوْ الشَّهَادَةِ الْآخِرِ
بِدَاخِلٍ . . لَمْ يُكْرَهُ انْتِظَارُهُ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ ، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ .
قُلْتُ : الْمَذْهَبُ : اسْتِحْبَابُ انْتِظَارِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

« المحرر » : (إلا أن يرضى الجميع وهم محصورون)^(١) ، ولفظ الكتاب
يقتضي : الاكتفاء برضا البعض .

فإن جهل حالهم ، أو اختلفوا في الاختيار ، أو كان المسجد مطروحاً ،
بحيث يدخل في الصلاة من لم يحضر أولاً مع الإمام . . لم يطول بالاتفاق ،
قاله في « شرح المذهب »^(٢) .

قوله : (ويكره التطويل ليلحق آخرون) أي : عاداتهم الحضور من
أسواقهم ومحلّتهم ؛ للنهي عن التطويل ولتقصيرهم ، وإذا كره مع هذا
القصدي . . فبدونه أولى ، فيستفاد منه^(٣) : كراهة التطويل مطلقاً ؛ كما سبق ،
وهو المنصوص ، فلو^(٤) أطلق الكراهة هنا . . كان أخصر .

قوله : (ولو أحس في الركوع أو التشهد الأخير بداخل . . لم يكره انتظاره
في الأظهر إن لم يبالغ فيه ، ولم يفرق بين الداخلين ، قلت : المذهب :
استحباب انتظاره ، والله أعلم) في انتظار من يريد الاقتداء طرق : أحدها
ونقله الرافعي عن المعظم : أن الخلاف في الكراهة ، ومقتضى كلامه :
أن الأكثرين صححوا الكراهة^(٥) ، وصحح^(٦) في « المحرر »

(١) المحرر (٢٢٤ / ١) .

(٢) المجموع (١٩٩ / ٤) .

(٣) وفي (ب) : (ويستفاد منه) .

(٤) وفي (أ) : (ولو) .

(٥) وفي (ب) : (الكراهية) .

(٦) وفي (ب) : (صح) .

عدمها^(١) ، والثاني^(٢) : لا يكره جزماً ، والقولان في الاستحباب ، وقيل : قولان ؛ أحدهما : يكره ، والثاني يستحب ، وصححهما في « شرح المذهب »^(٣) ، وقيل : القولان في البطلان ، وقيل : القولان في الركوع دون التشهد ، وصحح المصنف الاستحباب في الكتاب و« الروضة » ، ونقله في « شرح المذهب » عن الأكثرين^(٤) ، قال الإسني : وما نقله الرافعي عنهم أصوب ، وعلى القول بالكراهة : المشهور : أنه لا تبطل الصلاة ، وقيل : تبطل .

وللانتظار شروط ، في تعبير المصنف الإشارة إليها .

أحدها : أن يكون الجائي داخل المسجد ، فإن كان خارجاً . لم ينتظره جزماً .

الثاني : أن يقصد به الاحتساب والتقرب إلى الله تعالى ، دون استمالة القلوب ، ويفهم من قوله : (ولم يفرق بين الداخلين) فإن خص بعضهم لصداقة أو شرف . . امتنع جزماً ؛ لانتفاء قصد القربة .

الثالث : ألا يبالغ في التطويل ، فإن بالغ . . كره جزماً ، وضبط الإمام المبالغة بأن يطول تطويلاً لو وزع على جميع الصلاة . . لظهر له أثر محسوس في الكل ، فهذا ممنوع منه ، وإن كان بحيث يظهر في الركوع ، ولا يظهر في كل الصلاة . . فهو محل الاختلاف^(٥) .

(١) الشرح الكبير (١٤٦/٢) ، المحرر (٢٢٥/١) .

(٢) وفي (ب) : (والثانية) .

(٣) المجموع (٢٠٠/٤) .

(٤) روضة الطالبين (٤٤٨/١) ، المجموع (٢٠٠/٤) .

(٥) نهاية المطلب (٣٧٨/٢) .

وَلَا يَنْتَظِرُ فِي غَيْرِهِمَا .

وَيُسْنُ لِلْمُصَلِّي وَحْدَهُ وَكَذَا جَمَاعَةً فِي الْأَصَحِّ : إِعَادَتُهَا مَعَ جَمَاعَةٍ يُدْرِكُهَا ،

واستدلوا للاستحباب بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا . . فَيُصَلِّي مَعَهُ » . رواه أبو داود والترمذي ، وحسنه^(١) .

فإذا استحبت الصلاة لتحصيل الثواب للغير . . فيستحب هذا .

ومقتضى إطلاقه : جريان الخلاف في المنفرد إن جعل الضمير في (أحس) للمصلي لا للإمام ، وهو متجه ، قاله الإسوي ، قال : ويأتي ما سبق في كل صلاة شرعت فيها الجماعة ، إلا أن الركوع الثاني في الكسوف لا انتظار فيه ؛ إذ لا تحصل بإدراكه الركعة على الأظهر^(٢) .

و (أحس) بالهمز هي اللغة المعروفة .

قوله : (ولا ينتظر في غيرهما) أي : في غير الركوع والتشهد ؛ لأنه إن كان قبل الركوع ، فيدرك بالركوع ، وإن كان بعده . . فبالتشهد ينال فضيلة الجماعة ، وقيل : بطرد الخلاف في سائر الأركان .

قوله : (ويسن للمصلي وحده وكذا جماعة في الأصح : إعادتها مع جماعة يدركها) أما المصلي وحده . . فلقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر : « كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَ عَلَيْكَ أَمْرٌ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا ؟ » قال : قلت : فما تأمرني ؟ قال : « صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، وَإِنْ أَدْرَكَتَهَا مَعَهُمْ . . فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ » . رواه مسلم^(٣) .

(١) سنن أبي داود (٥٧٤) ، سنن الترمذي (٢١٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) المهمات (٢٩٢-٢٩٣) .

(٣) صحيح مسلم (٦٤٨) عن أبي ذر رضي الله عنه .

وَفَرَضُهُ الْأَوَّلَى فِي الْجَدِيدِ ،

وأما المصلي في جماعة . . فلقلوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا . . فَيُصَلِّي مَعَهُ »^(١) .

ولأن معاذاً كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ، ثم يرجع إلى قومه ، فيصلّي بهم تلك الصلاة . متفق عليه^(٢) .

وقيل : لا تستحب الإعادة لمن صلى في جماعة ؛ لحصول الفضيلة ، وقيل : إن كان في الثانية زيادة فضيلة ؛ لكون إمامها أعلم أو أروع ، أو جماعتها أكثر ، أو مكانها أشرف . . أعاد ، وإلا . . فلا ، وصححه في « الكافي » .

والصحيح في المسألتين : أنه لا فرق بين الصبح والعصر وغيرهما ؛ للحديث .

وتقييده الإعادة بالجماعة يقتضي : أنه لا تسن الإعادة مع من فاتته الجماعة ، وهي مستحبة بالاتفاق ، قاله في « الكفاية » ، وجزم به في « زيادة الروضة » ؛ للحديث المتقدم^(٣) .

والمراد بالإعادة : المعنى اللغوي دون الاصطلاحي .

قوله : (وفرضه الأولى في الجديد) لحديث أبي ذر^(٤) ، ولسقوط الخطاب بها ، والقديم : الفرض إحداهما ، ويحتسب الله ما شاء ، ونص عليه

(١) أخرجه ابن خزيمة (١٦٣٢) ، وابن حبان (٢٣٩٧) ، والحاكم (٢٠٩/١) ، وأبو داود (٥٧٤) ، والترمذي (٢١٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري (٧٠٠) ، صحيح مسلم (١٠٤٠) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) كفاية النبيه (٥٤٣/٣) ، روضة الطالبين (٤٤٩/١) .

(٤) أخرجه مسلم (٦٤٨) عن أبي ذر رضي الله عنه .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يُنَوِي بِالثَّانِيَةِ الْفَرَضَ .

وَلَا رُخْصَةَ فِي تَرْكِهَا وَإِنْ قُلْنَا : سُنَّةٌ إِلَّا لِعُذْرٍ

في « الإملاء » ، وقيل : إن صلى منفرداً.. فالفرض الثانية ؛ لكمالها ،
وقيل : كل منهما فرض كفروض الكفايات .

قوله : (والأصح : أنه ينوي بالثانية الفرض) أي : وإن قلنا بالجديد ،
قاله في « المحرر » ، والذي في « الروضة » : أنا إن قلنا بغير الجديد.. نوى
الفرض ، وإن قلنا بالجديد.. فكذاك على الأصح ، والثاني : ينوي الظهر أو
العصر مثلاً ، ولا يتعرض للفرض ، واختاره الإمام والمصنف^(١) .

وعلى الأول : إن لم ينو.. لم يقع عن الفرض في الأصح ، وهل تبطل أو
تنقلب نفلاً ؟ فيه خلاف ، وقيل : يتخير بين أن يطلق النية وبين أن ينوي
الفرض ، وقال القاضي حسين : ينوي على القولين إعادة ما صلى ، أو فعل
ما صلى ، حكاه في « الكفاية »^(٢) .

قوله : (ولا رخصة في تركها) أي : الجماعة ، (وإن قلنا : سنة إلا
لعذر) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ . . فَلَا صَلَاةَ لَهُ
إِلَّا مِنْ عُذْرٍ » . رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس ، وصححه ابن حبان
والحاكم^(٣) .

والعذر كما يرخص في الترك بإسقاط الإثم على القول بأن الجماعة فرض ،
والكراهة على القول بأنها سنة.. يكون محصلاً لفضيلة الجماعة إذا صلى
منفرداً ، وكان قصده الجماعة لولا العذر ؛ كما قاله القفال والماوردي

(١) المحرر (٢٢٥ / ١) ، نهاية المطلب (٢ / ٢١٣) ، روضة الطالبين (٤٤٩ / ١) .

(٢) كفاية النبيه (٥٤٠ / ٣) .

(٣) سنن ابن ماجه (٧٩٣) ، صحيح ابن حبان (٢٠٦٤) ، المستدرک (٢٤٥ - ٢٤٦) عن

ابن عباس رضي الله عنهما .

عَامٌّ ؛ كَمَطَرٍ

والرويانى والغزالي^(١) .

ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ ..
 كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ صَاحِبًا مُّقِيمًا » . رواه البخاري^(٢) .
 خلافاً لما في « شرح المذهب » : من أن فضيلة الجماعة لا تحصل^(٣) .
 والرخصة بإسكان الخاء ويجوز ضمها : التيسير والتسهيل ، وأما بالفتح ..
 فالشخص المترخص .

قوله : (عام ؛ كمطر) أي : ونحوه ؛ كثلج يبيل الثوب ، ليلاً كان أو
 نهاراً ؛ لأن ابن عباس قال لمؤذنه في يوم جمعة في يوم مطر : إذا قلت :
 (أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله) .. فلا تقل : (حي
 على الصلاة) قل : (صلوا في بيوتكم) ، وقال : قد فعل ذلك من هو خير
 مني ؛ يعني : النبي صلى الله عليه وسلم . متفق عليه^(٤) .

ويشترط في كون المطر عذراً : أن تحصل منه مشقة ؛ كما صرح به الرافعي
 وصاحب « التنبيه » ، ولذلك قيده الماوردي بالمطر الشديد^(٥) ، فعلى هذا :
 لا يعذر بالخفيف ، ولا بالشديد إذا كان يمشي في كن .

ولو تقطر المطر من سقوف الأسواق .. كان عذراً في الجمعة والجماعة ؛
 لأن الغالب فيه النجاسة ، حكاها في « الكفاية » عن القاضي حسين^(٦) .

(١) الحاوي الكبير (٢٨٦/٢) ، بحر المذهب (٢٤٨/٢) ، الخلاصة (ص : ١٢١) .

(٢) صحيح البخاري (٢٩٩٦) عن أبي موسى رضي الله عنه .

(٣) المجموع (١٧٦/٤) .

(٤) صحيح البخاري (٩٠١) ، صحيح مسلم (٦٩٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٥) الشرح الكبير (١٥١/٢) ، التنبيه (ص : ٢٨) ، الحاوي الكبير (٢٩٠/٢) .

(٦) كفاية النبيه (٢٨٣/٤) .

أَوْ رِيحٍ عَاصِفَةٍ بِاللَّيْلِ ، وَكَذَا وَحَلٌّ شَدِيدٌ عَلَى الصَّحِيحِ ،

قوله : (أو ريح عاصفة بالليل) لأن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ثم قال : ألا صلوا في الرحال ، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة ذات برد ومطر يقول : « أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ » . متفق عليه^(١) .

والريح : مؤنثة ، والعاصفة : الشديدة ، واحترز بها : عن الخفيفة ، فإنها ليست عذراً بالاتفاق .

ومقتضى عبارته وعبرة الرافعي : أنه لا فرق بين أن تكون باردة أم لا^(٢) .
واحترز بالليل : عن النهار ، فإنها ليست عذراً فيه ؛ لخفة المشقة ، وفي « الكفاية » وجه : أنها عذر فيه أيضاً^(٣) .

ومقتضى إطلاقه : أنه لا فرق في الليل بين المظلم والمضيء ؛ لإطلاق الأحاديث ، وبعضهم قيده بالمظلم ، وفي « المهمات » : أن المحب الطبري قال : المختار : أن كلاً من الظلمة والبرد والريح الشديدة عذر بالليل ، قال الإسنوي : والمتجه في الصباح : إلحاقها بالليل في ذلك ؛ لأن المشقة فيها أشد من المغرب^(٤) .

قوله : (وكذا وحل شديد على الصحيح) أي : ليلاً كان أو نهاراً ؛ لحديث ابن عباس^(٥) ، والثاني : أنه ليس بعذر ؛ لإمكان الاعتداد له بالنعال المطبقة ونحوها .

(١) صحيح البخاري (٦٦٦) ، صحيح مسلم (٦٩٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) الشرح الكبير (١٥١ / ٢) .

(٣) كفاية النبيه (٥٤٧ / ٣) .

(٤) المهمات (٢٩٨ / ٣) .

(٥) أخرجه البخاري (٩٠١) ، ومسلم (٦٩٩) .

أَوْ خَاصٍّ ؛ كَمَرَضٍ ، وَحَرٍّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ ، وَجُوعٍ وَعَطَشٍ ظَاهِرَيْنِ ، ...

والمراد بالوحد الشديد : ما لا يؤمن معه التلويث ، صرح به جماعة وجزم به في « الكفاية »^(١) .

والوحد : بفتح الحاء ، وإسكانها لغة رديئة .

قوله : (أَوْ خَاصٍّ ؛ كَمَرَضٍ) لقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] ، والمراد : المرض الذي يشق الخروج معه ؛ كمشقة المطر ، ولا يشترط كونه مجوزاً للعود في الصلاة .

قوله : (وَحَرٍّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ) أي : ليلاً كان أو نهاراً ، قاله الرافعي ؛ لأن المشقة فيهما كالمشقة في المطر ، وصرح في « شرح المذهب » بتخصيص شدة الحر بالظهر^(٢) .

ويدل لكون البرد عذراً بالنهار : ما رواه أبو داود عن ابن عمر ، قال : كان منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي بالمدينة في الليلة المطيرة والغداة القرة : ألا صلوا في الرحال^(٣) .

والقرة بفتح القاف : الباردة ، مشتقة من القر بضم القاف ، وهو : البرد . وفي « الشرحين » و« الروضة » : أن الحر والبرد من الأعذار العامة ، وهو أصوب ، لكن المصنف تبع « المحرر »^(٤) .

قوله : (وَجُوعٍ وَعَطَشٍ ظَاهِرَيْنِ) أي : الشديدين ؛ كما عبر به « المحرر » ، ولا يشترط مع ذلك حضور الطعام والشراب ، خلافاً لما في

(١) كفاية النبيه (٥٤٥ / ٣) .

(٢) الشرح الكبير (١٥٣ / ٢) ، المجموع (١٧٦ / ٤) .

(٣) سنن أبي داود (١٠٦٣) .

(٤) الشرح الكبير (١٥٣ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٥٠ / ١) ، المحرر (٢٢٦ / ١) .

وَمُدَافَعَةَ حَدَثٍ ، وَخَوْفِ ظَالِمٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ، وَمُلَازِمَةَ غَرِيمٍ مُعْسِرٍ ،

« الشرح » و « الروضة » من تقييده بالحضور والتوقان ، فإنهما عذران وإن لم ينضم إليهما جوع ولا عطش ، قاله في « المهمات »^(١) .

قوله : (ومدافعة حدث) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ ، وَلَا هُوَ^(٢) يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ » . متفق عليه^(٣) .

والمراد : مدافعة أحدهما ، ولا يشترط اجتماعهما ؛ كما أفهمه ، وكذا مدافعة الريح .

قوله : (وخوف ظالم على نفس أو مال) لما في حديث ابن عباس عند أبي داود ، قيل : يا رسول الله ؛ ما العذر ؟ قال : « خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ »^(٤) .

والتقييد بالظالم لا حاجة إليه ؛ لأن مطلق الخوف على المال عذر حتى على الخبز في التنور ، والقدر على النار ولا متعهد لهما ؛ كما قاله الرافعي^(٥) .

ودخل في كلامه : الخوف على نفس غيره ، أو مال غيره مما يجب الذب عنه .

قوله : (وملازمة غريم معسر) أي : يعذر المعسر في ترك الجماعة إذا خاف من ملازمة غريمه بنفسه أو بغيره ولم يكن له بينة بإعساره ، أو كانت

(١) المحرر (٢٢٦/١) ، الشرح الكبير (١٥٢/٢) ، روضة الطالبين (٤٥١/١) ، المهمات (٣٠٠/٣) .

(٢) وفي (أ) : (ولا وهو) .

(٣) صحيح مسلم (٥٦٠) عن عائشة رضي الله عنهما ، وفي جميع شروح « المنهاج » : لخبر مسلم ، وراجع « التلخيص الحبير » (٨٢/٢) .

(٤) سنن أبي داود (٥٥١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٥) الشرح الكبير (١٥١/٢) .

وَعُقُوبَةُ يُرْجَى تَرْكُهَا إِنْ تَغَيَّبَ أَيَّامًا ، وَعُزِّي ، وَتَأْهَبُ لِسَفَرٍ مَعَ رُفْقَةٍ تَرْحَلُ ،
وَأَكْلُ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ ،
.....

ولكن لا يندفع بها ، أو يشق عليه إحضارها .

وقوله : (غريم معسر) بغير تنوين مضاف إلى معسر ، ومفعول المصدر محذوف ، تقديره : وخوف ملازمة غريم معسر إياه .

قوله : (وعقوبة يرجى تركها إن تغيب أياماً) أي : كالقصاص ، وحد القذف وغير ذلك مما يقبل العفو ، بخلاف ما لا يقبله ؛ كحد الزنا والسرقة والشرب إذا بلغ الإمام ، وكذا ما يقبل إذا لم يرج الترك ولو تغيب .

والمراد برجاء الترك : رجاء العفو إذا سكن غليل المستحق بالتغيب ، وإنما جاز التغيب عن القصاص وإن كان الموجب كبيرة ؛ لأن العفو مندوب للمستحق ، والتغيب طريق إليه .

قوله : (وعري) أي : بأن لا يجد ثوباً يليق به ؛ لأن عليه مشقة في مشيه بغير ثوب يليق به ، هكذا علله في « شرح المذهب »^(١) ، وهو يقتضي : أن المعتمر في اللباس عادته التي يشق عليه تركها ، حتى لو اعتاد الخروج مع ساتر العورة فقط . . لم تسقط عنه الجماعة .

قوله : (وتأهب لسفر مع رفقة ترحل) أي : فتخلف عن الجماعة ، ولا يتخلف عنهم ؛ للتضرر أو الاستيحاش .

قوله : (وأكل ذي ريح كريه) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا . . فَلْيَعْتَزِلْنَا ، أَوْ لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا ، وَلِيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ » . متفق عليه من حديث جابر^(٢) .

(١) المجموع (١٧٨ / ٤) .

(٢) صحيح البخاري (٨٥٥) ، صحيح مسلم (٥٦٤) .

.....

وزاد مسلم في رواية : الكراث ، ورواه الطبراني في « المعجم الصغير » من حديثه ، ولفظه : « مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الْخُضْرَاوَاتِ الثُّومَ وَالْبَصَلَ وَالْكُرَّاثَ وَالْفُجْلَ . . . » الحديث^(١) .

وظاهر الحديث يقتضي : تحريم دخول المسجد ، وقال به ابن المنذر^(٢) ، والمعروف : الكراهة .

واشترط في « المحرر » أن يكون نيئاً^(٣) ، وأهمله المصنف ؛ اعتماداً على أن المطبوخ لا كراهة في ريحه ، وذكر الشرط أحسن ؛ لأنه لا يخلو من رائحة كريهة ، إلا أنها تحتل لقلتها ؛ كما قاله الرافعي^(٤) .

ويؤخذ مما ذكر : سقوط الجماعة بالبخر والصُّنَانِ المستحكم بطريق الأولى ، وفي الجذام والبرص احتمال ، والظاهر : عدم السقوط ، قاله الإسنوي ، وقال ابن العماد : الصواب : السقوط ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يُورِدُ مُمْرَضٌ عَلَى مُصِحٍّ » . رواه مسلم^(٥) .

وقيد في « الروضة » و« أصلها » العذر بأكل ما له رائحة بأن لا يمكنه إزالتها بغسل ومعالجة ، قال في « المهمات » : ومقتضاه : أن الإزالة إذا أمكنت بمشقة شديدة . . يؤمر بها ، ولا يعذر في التخلف ، والقياس الموافق للقواعد : خلافه ، وذكر في « المهمات » و« الشرح » حديثاً يقتضي : استثناء

(١) صحيح مسلم (٥٦٤) ، المعجم الصغير (٥٣ / ١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) الأوسط (١٥٩ / ٤ - ١٦١) .

(٣) المحرر (٢٢٦ / ١) .

(٤) الشرح الكبير (١٥٣ / ٢) .

(٥) المهمات (٣٠٢ / ٣) ، صحيح مسلم (٢٢٢١) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما .

وَحُضُورٍ قَرِيبٍ مُحْتَضِرٍ أَوْ مَرِيضٍ بِلَا مُتَعَهِّدٍ أَوْ يَأْنَسُ بِهِ

المعذور بالأكل من هذا^(١) .

قوله : (وحضور قريب محتضر) أي : سواء أكان له متعهد أم لا ؛ لأن ابن عمر رضي الله عنهما ترك الجمعة ، وحضر عند قريبه سعيد بن زيد أحد العشرة لما أخبر بأن الموت قد نزل به . رواه البخاري^(٢) ، ولأنه يتألم بغيبته عنه أكثر مما يتألم بفوت المال .

وفي معنى القريب : المملوك والزوجة والصهر والصديق .

قوله : (أو مريض بلا متعهد) اعلم : من خاف على مريض الهلاك إذا غاب عنه . . عذر في ترك الجماعة ، سواء كان المريض قريباً أو أجنبياً ؛ لأن إنقاذ المسلم من الهلاك فرض كفاية .

وإن كان يلحق المريض بغيبته ضرر ظاهر لا يبلغ دفعه مبلغ فروض الكفايات . . فالأصح : أنه يعذر أيضاً ؛ لأن دفع الضرر عن المسلم من المهمات .

والمتعهد المشغول بشراء الأدوية ونحوها كالمعدوم .

قوله : (أو يأنس به) معطوف على (محتضر) وهو صفة لـ (قريب) يدل عليه قول « المحرر » : (وإنما يكون التمريض عذراً إذا لم يكن للمريض متعهد ، فإن كان له متعهد ؛ فإن كان قريباً مشرفاً على الوفاة ، أو كان يستأنس به . . فهو معذور ، وإلا . . فلا)^(٣) .

فلو^(٤) قال : وحضور قريب محتضر ، أو يأنس به ، أو مريض

(١) روضة الطالبين (٤٥١ / ١) ، الشرح الكبير (١٥٣ / ٢) ، المهمات (٣٠٢ / ٣) .

(٢) صحيح البخاري (٣٩٩٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) المحرر (٢٢٧ / ١) .

(٤) وفي (أ) : (ولو) .

فصل

لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ يَعْلَمُ بَطْلَانَ صَلَاتِهِ

بلا متعهد . . لاتضح ، وزال إيهام ما اعترض عليه ؛ من أن كلامه يقتضي : أن
التخلف لإيناس المريض عذر في القريب والأجنبي ، وليس كذلك .

تنبيه : إنما يتجه أن تكون هذه الأعذار مسقطة لطلب الجماعة في حق من
لا يتأتى له إقامتها في بيته ، فإن تأتى . . لم تسقط عن الطلب وإن حصل الشعار
بغيره ؛ لأن الانفراد مكروه في حق الرجل وإن قلنا : إن الجماعة سنة ، قاله
الإسنوي ، وقال في « المهمات » : فإن قلنا : فرض . . انبنى على سقوطه
بإقامتها في البيوت ، وقد يقال ذلك الخلاف عند إمكانها في المسجد ، فإن
تعذر . . وجبت إقامتها في البيوت قطعاً^(١) .

خاتمة : من الأعذار : أن يكون ناشد ضالة يرجو الظفر بها لو ترك
الجماعة ، أو وجد من غصب ماله وأراد استرداده منه ، أو غلبه النعاس والنوم
إن انتظر الجماعة .

ومنها : الزلزلة ، والسمن المفرط ، وفيه حديث صحيح^(٢) ، وكونه
مهماً ، نقله في « التحرير » عن « الذخائر »^(٣) .

(فصل)

[في صفات الأئمة ومتعلقاتها]

(لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته) عقد هذا الفصل لما يشترط في
الإمام ، وما يستحب فيه ، فيشترط : أن يكون مسلماً ، طاهراً عن الحدث

(١) المهمات (٣٠٤ / ٣) .

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٠) ، وابن حبان (٢٠٧٠) عن أنس رضي الله عنه .

(٣) تحرير الفتاوي (٣٣٣ / ١) .

أَوْ يَعْتَقِدُهُ ؛ كَمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الْقِبْلَةِ أَوْ إِنَاءَيْنِ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ الطَّاهِرُ . .
فَالْأَصَحُّ : الصَّحَّةُ مَا لَمْ يَتَّعَيْنِ إِنَاءُ الْإِمَامِ لِلنَّجَاسَةِ ،

والخبث ، غير أُمِّي ، فلا يجوز الاقتداء بمن علم أنه كافر أو محدث أو متنجس ؛ لأن الاقتداء به فرع عن صحة صلاته .

قوله : (أَوْ يَعْتَقِدُهُ ؛ كَمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الْقِبْلَةِ أَوْ إِنَاءَيْنِ) إذا اعتقد المأموم بطلان صلاة الإمام ، والإمام يعتقد صحتها ؛ فإن كان ذلك لاختلافهما في الفروع . . فسيأتي^(١) ، وإن كان لغيره ؛ كما إذا اختلف اجتهداهما في القبلة ، أو في إناءين طاهر ونجس . . فلا يجوز لأحدهما أن يقتدي بالآخر ؛ لأن كلاهما يعتقد بطلان صلاة صاحبه .

وكذا لو اختلف اجتهد أكثر من اثنين في القبلة ، أو في الأواني إذا كان الطاهر منها واحداً ، وقد صرح بالمسألتين في « المحرر »^(٢) .

والمراد بالاعتقاد هنا : الظن الغالب ، لا الحكم الجازم لغير دليل .

قوله : (فَإِنْ تَعَدَّدَ الطَّاهِرُ . . فَالْأَصَحُّ : الصَّحَّةُ مَا لَمْ يَتَّعَيْنِ إِنَاءُ الْإِمَامِ لِلنَّجَاسَةِ) أي : إذا تعددت الآنية والمجتهدون ؛ بأن كانت ثلاثة مثلاً ، والطاهر منها اثنان ، وظن كل واحد طهارة إناءه خاصة ، ولم يظن شيئاً في الباقي . . جاز لكل منهم الاقتداء بمن شاء من صاحبيه على الأصح ؛ لأن الأصل : عدم وصول المتنجس إلى الإناء ، لكن من اقتدى بواحد . . امتنع اقتداؤه بالآخر ؛ لتعين النجاسة فيه .

فلو اقتدى بهما في صلاتين . . أعاد الآخرة فقط على الأصح ، وقيل : يعيدهما ؛ للاشتباه .

(١) أي : في قول المتن : (ولو اقتدى شافعي بحنفي . . .) إلخ .

(٢) المحرر (٢٢٨ / ١) .

فَإِنْ ظَنَّ طَهَارَةَ إِنَاءٍ غَيْرِهِ . . اِقْتَدَى بِهِ قَطْعاً ، فَلَوْ اشْتَبَهَ خَمْسَةً فِيهَا نَجِسٌ عَلَى خَمْسَةٍ ، فَظَنَّ كُلَّ طَهَارَةِ إِنَاءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ ، وَأَمَّ كُلُّ فِي صَلَاةٍ . . فَبِالْأَصَحِّ : يُعِيدُونَ الْعِشَاءَ إِلَّا إِمَامَهَا فَيُعِيدُ الْمَغْرِبَ .

وَلَوْ اِقْتَدَى شَافِعِيٌّ بِحَنْفِيٍّ مَسَّ فَرْجَهُ أَوْ افْتَصَدَ . . فَالْأَصَحُّ :

قوله : (فَإِنْ ظَنَّ طَهَارَةَ إِنَاءٍ غَيْرِهِ . . اِقْتَدَى بِهِ قَطْعاً) كما يجوز له أن يصلي إذا ظن طهارة إناء نفسه ، وإن ظن نجاسة إناء غيره . . امتنع الاقتداء به قطعاً .

قوله : (فَلَوْ اشْتَبَهَ خَمْسَةً فِيهَا نَجِسٌ عَلَى خَمْسَةٍ ، فَظَنَّ كُلَّ طَهَارَةِ إِنَاءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ ، وَأَمَّ كُلُّ فِي صَلَاةٍ . . فَبِالْأَصَحِّ : يُعِيدُونَ الْعِشَاءَ إِلَّا إِمَامَهَا فَيُعِيدُ الْمَغْرِبَ) يعني : إذا كانت الآنية خمسة أحدها نجس ، وظن كل واحد بعد الاجتهاد طهارة إناء ، فتوضأ به ، ولم يظن شيئاً في الأربعة ، وأم كل واحد في صلاة بالباقيين ، وبدؤوا بالصبح . . فالأصح : أنهم يعيدون العشاء ؛ لأنهم يزعمون أن النجاسة قد تعينت في حق إمامها ، ولا يعيدها الإمام ؛ لأنه يعتقد طهارة إنائه ، بل يعيد المغرب ؛ لأن الضابط : أن كل واحد يعيد ما كان مأموماً فيه أخيراً ، وقيل : يعيد كل منهم الأربع التي كان مأموماً فيها .

وقوله : (فَلَوْ) بالفاء يفهم : أن هذا تفریع على تصحيح صحة الاقتداء في المسألة قبلها .

ولو كان في الخمسة إناءان نجسان . . صحت صلاة كل واحد منهم خلف اثنين ، وبطلت خلف اثنين ، ولو كان فيها ثلاثة نجسة . . صحت خلف واحد فقط .

ولو سمع صوت حدث بين خمسة ، وتناكروه . . فعلى الأوجه في الآنية .

قوله : (وَلَوْ اِقْتَدَى شَافِعِيٌّ بِحَنْفِيٍّ مَسَّ فَرْجَهُ أَوْ افْتَصَدَ . . فَالْأَصَحُّ :

الصَّحَّةُ فِي الْفُصْدِ دُونَ الْمَسِّ ؛ اِعْتِبَاراً بِبِنْيَةِ الْمُقْتَدِي

الصحة في الفصد دون المس ؛ اعتباراً بنية المقتدي (كما لو اختلف اجتهاد رجلين في القبلة أو الأواني . . لا يقتدي أحدهما بالآخر ؛ اعتباراً باعتقاده ، والثاني : يصح في المسح دون الفصد ؛ اعتباراً بنية الإمام ؛ لأنه يرى أنه متلاعب في الفصد ونحوه ، بخلاف المس ، فإنه يرى صحتها ، وخطؤه غير مقطوع به ، واختاره السبكي ، وصححه الإمام البلقيني .

وقال الأستاذ أبو إسحاق : لا يصح الاقتداء بالمخالف وإن حافظ على جميع الواجبات لأنه يأتي بها على اعتقاد النفلية ، والأصح : إن علمنا إتيانه بالواجبات ، أو شككنا . . صح ، وإلا . . فلا .

وقيل : يصح الاقتداء بولي الأمر ونائبه مع تركه بعض الواجبات دون غيره ، واستحسنه الرافعي^(١) ، وقال السبكي : لم يقل أحد من الأصحاب فيما أعلم بصحة القدوة مطلقاً ، سواء ترك واجباً في اعتقاد الإمام أو المأموم ، حتى إنه لو مس ولم يفتصد ، أو افتصد ولم يمس . . تصح صلاته وإن كان مقتضى إطلاق المصنف في « الروضة » وغيرها ، وبعض كلام الرافعي يوهمه ، لكن كلامهم في تفصيل مأخذ الخلاف ينفيه^(٢) .

وذكر المصنف للمس مثال ، فالمدار^(٣) : على ترك شرط أو ركن في اعتقاد المقتدي .

وقوله : (اعتباراً بنية المقتدي) زيادة على « المحرر »^(٤) ولو عبر بالاعتقاد . . لكان أولى .

(١) الشرح الكبير (١٥٥ / ٢) .

(٢) روضة الطالبين (٤٥٢ / ١) ، الشرح الكبير (١٥٥ / ٢) .

(٣) وفي (ب) : (والمدار) .

(٤) المحرر (٢٢٩ / ١) .

وَلَا تَصِحُّ قُدُوءٌ بِمُقْتَدٍ ، وَلَا بِمَنْ تَلْزَمُهُ إِعَادَةُ كَمُقِيمٍ تَيَمَّمْ ، وَلَا قَارِئٍ بِأَمِّيٍّ
فِي الْجَدِيدِ

قوله : (ولا تصح قدوة بمقتد) أي : في حال قدوته ، قال السبكي : نقل أصحابنا الإجماع فيه ، وكذا لو شك في أنه مأموم أم لا .

وأما اقتداء الناس بأبي بكر رضي الله عنه خلف النبي صلى الله عليه وسلم . . فإنهم كانوا مقتدين بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر يسمعهم التكبير^(١) .

قوله : (ولا بمن تلزمه إعادة ؛ كمقيم تيمم) أي : لا يصح الاقتداء بمن لا يغني صلاته عن القضاء ؛ كالمقيم التيمم ؛ لعدم الماء ، وفاقد الطهورين ونحوهما ، سواء كان مثله أم لا ؛ لأن عدم الاعتداد بها يدل على أنها كالفاسدة ، وإنما أتى بها لحرمة الوقت ، وقيل : يجوز لمن هو في مثل حالة الاقتداء به ، ورجحه الإمام البلقيني .

قوله : (ولا قارئ بأمي في الجديد) لأن الإمام بصدد تحمل القراءة عن المأموم إذا أدركه راعياً ، فإذا لم يحسن القراءة . . لم يصلح للتحمل ، والقديم وصرح به في « المحرر » : إن كانت الصلاة سرية . . صح الاقتداء ، وإلا . . فلا^(٢) ؛ بناء على القديم في أن المأموم لا يقرأ في الجهرية ، بل يتحمل عنه الإمام ، أما القول بالصحة مطلقاً سرية كانت أو جهرية . . فليس قديماً بل مخرج ؛ خلافاً لما أفهمه .

ومحل الخلاف فيمن لم يطاوعه لسانه ، أو طاوعه ولم يمض زمن يمكن

(١) أخرجه البخاري (٧١٣) ، ومسلم (٤١٨) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) المحرر (٢٢٩/١) .

وَهُوَ : مَنْ يُخِلُّ بِحَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدَةٍ مِنْ (الْفَاتِحَةِ) ، وَمِنْهُ أَرَتْ يُدْغِمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَالْثَغُّ يُبْدِلُ حَرْفًا

التعلم فيه ، فإن أمكن وقصر . . لم يصح الاقتداء به جزماً ؛ لوجوب الإعادة عليه .

وإطلاقه يقتضي : جريان الخلاف ، سواء علم المأموم كون الإمام أمياً حال الاقتداء ، أو بعد السلام ، وهو مقتضى إطلاق الجمهور ، وقيل : إن علمه أولاً . . لم يصح جزماً .

قوله : (وهو : من يخل بحرف أو تشديدة من « الفاتحة ») أي : عجزاً لا اختياراً ؛ ولهذا عبر في « المحرر » بقوله : (لا يطاوعه لسانه)^(١) ، وفهم من كلامه : من لا يحسن (الفاتحة) بطريق الأولى .

والإخلال بالتشديد إخلال بحرف أيضاً ؛ كما سبق ، فيكون الأول كافياً ، وفي « الكفاية » عن القاضي حسين : أن من يتعذر عليه المبالغة في التشديد . . تصح الصلاة خلفه مع الكراهة^(٢) .

والأمي في اللغة : من لا يكتب ؛ نسبة إلى الأم ؛ كأنه على الحالة التي ولدته أمه عليها ، واستعمل في هذا مجازاً .

فرع : من يحسن سبع آيات من غير (الفاتحة) مع من لا يحسن إلا الذكر كالقارئ مع الأمي ، قاله في « شرح المذهب »^(٣) .

قوله : (ومنه : أرت يدغم في غير موضعه) أي : ومن الأمي : الأرت بالتاء المثناة المشددة ، وهو : الذي يدغم في غير موضع الإدغام (وألثغ يبدل حرفاً)

(١) المحرر (٢٣٠ / ١) .

(٢) كفاية النبيه (٣٥ / ٤) .

(٣) المجموع (٢٣٤ / ٤) .

وَتَصِيحٌ بِمِثْلِهِ .

وَتُكْرَهُ بِالْتَّمَتَامِ ، وَالْفَأْفَاءِ ، وَاللَّاحِنِ ،

أي : بحرف ؛ كالسين بالثاء المثلثة ، والراء بالغين المعجمة ، وفي « الكفاية » عن القاضي حسين : أنه لو قال : (الحمد لله) أي : بالهاء .. لم يضر^(١) .

والألثغ بالمثلثة ، يقال : لثغ بالكسر يلثغ لثغاً بالتحريك ، فهو ألثغ ، والمرأة لثغاء .

قوله : (وتصح بمثله) أي : يصح اقتداء الأمي بأمي مثله ؛ لأنهما متساويان ، والأرت بالأرت ، والألثغ بالألثغ إذا استويا .

ومقتضى كلام الرافعي والمصنف : الجزم بالبطلان إذا اختلفا ، وحكى الماوردي جواز الاقتداء إذا اختلفا في محل اللثغة ، وأجراه في اللحن أيضاً^(٢) .

قوله : (وتكره بالتمتام) وهو : من يكرر التاء (والفأفاء) وهو : من يكرر الفاء ويتردد فيها ، وهو بهمزتين وبالمدة في آخره كذلك الواواء : الذي يكرر الواو .

وجه الصحة : أنهم لا ينقصون به شيئاً ، ويزيدون زيادة هم معذورون فيها ، وأما الكراهة .. فملتطويل والنفرة الطبيعية ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون في (الفاتحة) أو غيرها .

قوله : (واللاحن) أي : الذي لا يغير لحنه المعنى ؛ كجر الدال أو رفع

(١) كفاية النبيه (٣٥ / ٤) .

(٢) الشرح الكبير (١٥٩ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٥٥ / ١) ، الحاوي الكبير (٣٠٨ / ٢) - (٣٠٩) .

فَإِنْ غَيَّرَ مَعْنَى ؛ كـ (أَنْعَمْتُ) بِضَمٍّ أَوْ كَسْرٍ . أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ ،
فَإِنْ عَجَزَ لِسَانُهُ ، أَوْ لَمْ يَمُضْ زَمَنُ إِمْكَانِ تَعَلُّمِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي (الْفَاتِحَةِ) . .
فَكَأْمِيٍّ ،

الهاء من : (الحمد لله) لأن مدلول اللفظ باق ، ويحرم تعمد ذلك مع صحة الصلاة .

واللحن : الخطأ في الإعراب ، وعبر في « المحرر » باللحان^(١) ، وهو يقتضي : الكثرة في اللحن ، فأبدله المصنف ؛ لأنه لا فرق في كراهة الاقتداء به بين كثير اللحن وقليله .

قوله : (فَإِنْ غَيَّرَ مَعْنَى ؛ كَأَنْعَمْتُ بِضَمٍّ أَوْ كَسْرٍ . أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ) أي : إذا كان الباقي من الوقت يسع التعلم ؛ لأنه ليس بقرآن ، فأما إذا قصر في التعلم ، وضاق الوقت عنه . . فإنه يصلي ويقضي ، ولا يجوز الاقتداء به .

ويؤخذ من البطلان باللحن المغير للمعنى البطلان باللحن المبطل للمعنى من باب أولى ؛ كـ (المستقين) بالنون ، وقد صرح به في « المحرر »^(٢) ، قال السبكي : هذا لا يسمى لحناً ، بل إبدال حرف بحرف ، ولا يحتاج إلى ذكره ؛ لأنه أسقط حرفاً من (الفاتحة) .

قوله : (فَإِنْ عَجَزَ لِسَانُهُ ، أَوْ لَمْ يَمُضْ زَمَنُ إِمْكَانِ تَعَلُّمِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي « الْفَاتِحَةِ » . . فَكَأْمِيٍّ) أي : فصلاة مثله خلفه . . صحيحة ، وصلاة صحيح اللسان خلفه كصلاة قارئ خلف أُمِّي .

ومضَى الزمن يعتبر من إسلام الكافر ؛ كما قاله البغوي وغيره ، فإن كان

(١) المحرر (٢٣٠ / ١) .

(٢) المحرر (٢٣٠ / ١) .

وَالْأَلَا . . فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ وَالْقُدْوَةُ بِهِ .

وَلَا تَصِحُّ قُدْوَةُ رَجُلٍ وَلَا خُنْثَى بِامْرَأَةٍ وَلَا خُنْثَى .

مسلماً أصلياً . . قال الإسنوي : فالظاهر : اعتباره من سن التمييز ؛ لأن الأركان والشروط لا فرق فيها بين البالغ والصبي ، فلا تصح صلاة المميز إذا أمكنه التعلم ولا الاقتداء به^(١) ، وقال ابن العماد : الوجه : اعتبار الإمكان من حين البلوغ ؛ لأن التكليف لم يتوجه عليه .

قوله : (وإلا) أي : وإن كان في غير (الفاتحة) (. . فتصح صلاته والقُدوة به) لأن ترك السورة جائز .

تنبيه : مقتضى كلام المصنف والرافعي : أن بطلان الصلاة فيمن أمكنه التعلم لا فرق فيه بين (الفاتحة) وغيرها^(٢) ، وهو كذلك في القادر العالم العاقد ، وأما مع العجز أو الجهل أو النسيان . . فلا يضر في غير (الفاتحة) قاله الإمام ، وفي « البيان » نحوه^(٣) ؛ لأن الكلام اليسير بهذا الشرط لا يقدح في الصلاة ، وإن كان في (الفاتحة) . . فيضر ؛ لأنها ركن .

قوله : (ولا تصح قدوة رجل ولا خنثى بامرأة ولا خنثى) الأصل في منع اقتداء الرجل بالمرأة : ما روى ابن ماجه من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أَلَا لَا تُؤْمِنَنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا »^(٤) .

ويمتنع اقتداء الرجل بالخنثى المشكل أيضاً ؛ لجواز كونه امرأة ، واقتداء الخنثى بالمرأة ؛ لجواز كونه رجلاً ، ولا يقتدي الخنثى بالخنثى ؛ لاحتمال كون الإمام امرأة والمأموم رجلاً .

(١) التهذيب (٢٦٧/٢) ، المهمات (٣٠٩/٣) .

(٢) روضة الطالبين (٤٥٥/١) ، الشرح الكبير (٤٥٥/٢) .

(٣) نهاية المطلب (٣٨٠/٢) ، البيان (٤٠٨/٢) .

(٤) سنن ابن ماجه (١٠٨١) .

وَتَصِحُّ لِلْمُتَوَضِّئِ بِالْمُتَيْمِّمِ وَبِمَاسِحِ الْخُفِّ ، وَلِلْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ
وَالْمُضْطَجِعِ ،

ويصح اقتداء المرأة بالمرأة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أم ورقة أن تؤم أهل دارها . رواه أبو داود والحاكم^(١) .

ويصح اقتداؤها بالخنثى ؛ لأن أسوأ أحواله أن يكون امرأة ، فلو بانت ذكوره جاز للرجال الاقتداء به مع الكراهة ، وإن بانت أنوثته جاز اقتداؤه بالمرأة مع الكراهة ، قاله في « الكفاية » تبعاً للماوردي وغيره^(٢) .

ولو عبر المصنف بالذكر ؛ ليتناول الصبي ، وبالمشكل ؛ ليخرج الواضح لكان أولى .

قوله : (وتصح للمتوضئ بالمتيمم) أي : الذي لا يجب عليه القضاء (وبماسح الخف) لأنها مغنية عن القضاء ، وكذا للمستنجي بالماء بالمستنجي بالأحجار (وللقائم بالقاعد والمضطجع) أما بالقاعد فلأنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعداً ، وأبو بكر والناس قياماً . متفق عليه^(٣) .

قال البيهقي : وكان ذلك في صلاة الظهر يوم السبت أو الأحد ، وتوفي صلى الله عليه وسلم ضحى يوم الإثنين^(٤) ، فكان ناسخاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « وَإِذَا صَلَّى جَالِساً . . . فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ »^(٥) .

وأما بالمضطجع فبالقياس ، ولا فرق بين أن يأتي بالركوع والسجود أو يومئ بهما ؛ كما قاله المتولي .

(١) سنن أبي داود (٥٩٢) ، المستدرک (٢٠٣ / ١) ، عن أم ورقة رضي الله عنها .

(٢) كفاية النبيه (٢٩ / ٤) ، الحاوي الكبير (٣١٠ / ٢) .

(٣) صحيح البخاري (٧١٣) ، صحيح مسلم (٤١٨) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) السنن الكبير (٥٨٣ / ٥) .

(٥) أخرجه البخاري (٦٨٨) ، ومسلم (٤١٢) عن عائشة رضي الله عنها .

وَلِلْكَامِلِ بِالصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ .

وَالْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ سَوَاءٌ عَلَى النَّصِّ .

ويؤخذ من كلامه : جواز اقتداء القاعد بالمضطجع بطريق الأولى .

قوله : (وللکامل) أي : البالغ الحر (بالصبي والعبد) أما بالصبي . .
فلأن عمرو بن سلمة - بكسر اللام - كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين . رواه البخاري^(١) .

وأما بالعبد . . فلأن عائشة رضي الله عنها كان يؤمها عبدها ذكوان . رواه
البخاري^(٢) .

ولا كراهة في ذلك ، لكن الحر أولى منه ، وحكى الإسني أن ابن خيران
جزم في « اللطيف » بالكراهة ، فلو كان العبد فقيهاً . . فالأصح : أنهما
سواء ، والبالغ أولى من الصبي وإن كان أقرأ وأفقه ؛ كما قاله الرافعي ؛
للإجماع على صحة الاقتداء بالبالغ بخلاف الصبي ، وكلام الرافعي يشعر بعدم
الكراهة^(٣) ، وفي « البويطي » : أكره إمامة الغلام الذي لم يحتلم^(٤) . انتهى

والعبد البالغ أولى من الصبي الحر ، ويجوز اقتداء الكامل بمن اجتمع فيه
الصبا والرق .

قوله : (والأعمى والبصير سواء على النص) لأن الأعمى أخشع ،
والبصير عن النجاسات أحفظ ، وقيل : الأعمى أولى ؛ للمعنى الأول ،

(١) صحيح البخاري (٤٣٠٢) عن عمرو بن سلمة رضي الله عنه .

(٢) ذكره البخاري تعليقا قبل رقم (٦٩٢) ، ووصله ابن أبي شيبة في « المصنف » (٧٢٩٤)
عن أبي بكر بن أبي مليكة رحمه الله تعالى .

(٣) الشرح الكبير (١٦٥ / ٢) .

(٤) مختصر البويطي (ص : ٢٢١) .

وَالْأَصْحُ : صِحَّةُ قُدْوَةِ السَّلِيمِ بِالسَّلِسِ ، وَالطَّاهِرِ بِالْمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ الْمُتَحَيِّرَةِ .

وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ امْرَأَةً ، أَوْ كَافِرًا مُعْلِنًا ، قِيلَ : أَوْ مُخْفِيًا . . وَجَبَتْ
الْإِعَادَةُ ،

وقيل : البصير أولى ؛ للمعنى الثاني ، وقواه المصنف في « مختصر التذنيب » ، وفي « شرح التعجيز » : أن الأصم في هذا كالأعمى ، وقال الماوردي : الحر الضرير أولى من العبد البصير ؛ لأن الرق نقص^(١) .

قوله : (والأصح : صحة قدوة السليم بالسلس ، والطاهر بالمستحاضة غير المتحيرة) أي : ونحوهما ؛ كمن به جرح سائل ؛ قياساً على من على بدنه أو ثوبه نجاسة معفو عنها ، والثاني : لا تصح ؛ لأنها طهارة ضرورة ، ولا ضرورة في الاقتداء به ، فأفهم كلامه : الجزم بصحة اقتداء السلس بالسلس ، والمستحاضة بمثلها ، وأفهم : وجوب القضاء على المتحيرة ، فيمتنع الاقتداء بها ولو لمثلها على الصحيح ، أما إذا قلنا : لا تقضي . . فيحتمل جواز اقتداء غير المتحيرة بها ، قاله الإسنوي ، وقال في « التحرير » :
الظاهر : جواز اقتداء الطاهرة بها وإن لم يصرحوا به^(٢) .

والسلس بكسر اللام : اسم للشخص^(٣) ، وبالفتح : المصدر .

قوله : (ولو بان إمامه امرأة ، أو كافراً معلناً ، قيل : أو مخفياً . . وجبت الإعادة) علله الأصحاب ؛ بأن المرأة لا تخفى غالباً من لبسها وصورتها وحركاتها ، والكافر يمتاز بالغيار ونحوه ، فالمقتدي بهما مقصر بترك

(١) الحاوي الكبير (٣٠٦ / ٢) .

(٢) تحرير الفتاوي (٣٣٩ / ١) .

(٣) وفي (أ) : (الشخص) .

لَا جُنْبًا ، وَذَا نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ .

البحث ، ولهذا صحح الرافعي وجوب الإعادة إذا بان الإمام كافراً معلناً ، دون ما إذا كان مخفياً^(١) .

وعلل الشافعي رضي الله عنه الوجوب إذا كان كافراً ؛ بأن الكافر لا يجوز أن يكون إماماً بحال^(٢) ، وهو يقتضي : وجوب الإعادة معلناً كان أو مخفياً ، وصححه المصنف في كتبه .

قوله : (لا جنباً ، وذا نجاسة خفية) أي : إذا اقتدى بمن ظنه متطهراً ، فبان بعد الصلاة محدثاً أو جنباً ، أو على ثوبه أو بدنه نجاسة . . فلا إعادة عليه ؛ إذ لا إماراة عليهما ، فلا تقصير .

والتقييد بالخفية تبع فيه « المحرر »^(٣) ، وهو يقتضي : وجوب القضاء في الظاهرة ، وفي « الروضة » و« شرح المذهب » : أن صاحب « التمة » و« التهذيب » وغيرهما قطعوا بأن النجاسة كالحدث ، ولم يفرقوا بين الخفية وغيرها^(٤) .

وقرن في « المحرر » المحدث بالجنب^(٥) ، واقتصر المصنف على الجنب ؛ لأن الإعادة إذا لم تجب في الصلاة خلف الجنب . . فخلف المحدث أولى ، وفي قول : تجب الإعادة إذا أم الإمام عالماً بحدث نفسه ، وهذا إذا لم يعرف المأموم حدثه ، فإن علمه ولم يتفرقا ولم يتوضأ ثم اقتدى به ناسياً . . وجبت الإعادة قطعاً .

(١) الشرح الكبير (١٦٤ / ٢) .

(٢) الأم (٣٣٠ / ٢) .

(٣) المحرر (٢٣٢ / ١) .

(٤) روضة الطالبين (٤٥٨ / ١) ، المجموع (٢٢٦ / ٤) ، التهذيب (٢٦٦ / ٢) .

(٥) المحرر (٢٣٢ / ١) .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ : أَنَّ مُخْفِيَ الْكُفْرِ هُنَا كَمُعْلِنِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَالْأُمِّيُّ كَالْمَرْأَةِ فِي الْأَصَحِّ .

وعدم الإعادة إذا بان الإمام جنباً أو محدثاً مقيد في الجمعة بما إذا تم العدد بغيره ؛ كما سيأتي^(١) .

(قلت : الأصح المنصوص وقول الجمهور : أن مخفي الكفر هنا كمعلمه ، والله أعلم) لما تقدم^(٢) ، ولو اقتدى بمن أسلم ، فقال بعد الفراغ : لم أسلم حقيقة ، أو قد ارتددت . فلا إعادة ، وكذا لو اقتدى بمن له جنون وإفاقة ، أو إسلام وردة ، ولم يدر في أيّ حالته كان . . فلا إعادة ، بخلاف ما إذا بان مجنوناً حال الصلاة . . فإن الإعادة تجب على المأموم .

قوله : (والامي كالمرأة في الأصح) أي : فيعيد إذا بان إمامه أمياً ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية ؛ تفريعاً على الجديد : أنه لا يصح اقتداء القارئ به ؛ لأن الأمي ناقص كالمرأة ، والثاني : أنه كالجنب ؛ لأن المرأة لا تخفى غالباً ، فالمقتدي بها مقصر بترك البحث ، بخلاف الأمي .

ولو اقتدى في السرية بمن لا يعرف حاله . . لم يجب البحث عن كونه قارئاً ، ولو اقتدى به في جهرية فلم يجهر . . وجبت الإعادة ، نص عليه في « الأم »^(٣) ، وقاله العراقيون ؛ لأن الظاهر : أنه لو كان قارئاً . . لجهر ، فلو سلم وقال : أسررت نسياناً ، أو لكونه جائزاً . . لم تجب الإعادة لكن تستحب .

(١) أي : في (باب صلاة الجمعة) عند شرح قول المتن : (ولو بان الإمام جنباً . .) إلخ .

(٢) أي : آنفاً .

(٣) الأم (٣٢٧/٢) .

وَلَوْ اقْتَدَى بِخُنْثَى فَبَانَ رَجُلًا . لَمْ يَسْقُطِ الْقَضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ .
وَالْعَدْلُ أَوْلَى مِنَ الْفَاسِقِ .

واستشكل في « المهمات » تصويرها بأن الإسرار إذا كان دليلاً على كونه أمياً . لا تنعقد صلاته إذا نوى الاقتداء بعد علمه بالإسرار ، وكذا إن علم في الأثناء ؛ لأن الاقتداء بالأمي لا فرق فيه بين أن يجهل حاله أو يعلمه ، فينبغي حمل المسألة على ما إذا لم يعلم بالإسرار إلا بعد السلام ؛ لكونه بعيداً أو أصم ، فلما علم . . بحث عنه ، فادعى أنه أسر نسياناً^(١) .

قوله : (ولو اقتدى بخنثى فبان رجلاً . لم يسقط القضاء في الأظهر) لتردده في النية ، والثاني : يسقط ؛ اعتباراً بما في نفس الأمر .

وفهم من كلامه : أن من اقتدى بمن ظنه رجلاً فبان خنثى . . تجب عليه الإعادة ، وهو قول الأكثرين ؛ لأن أمره لا يخفى غالباً ، ويجري القولان فيما إذا اقتدى خنثى بامرأة ثم بان امرأة ، وفيما إذا اقتدى خنثى بخنثى ثم بانا رجلين أو امرأتين ، أو الإمام رجلاً والمأموم امرأة .

فرع : لا فرق في ظهور ما يوجب القضاء ، وما لا يوجبه بين أن يظهر في أثناء الصلاة أو بعدها ، إلا إذا ظهر الحدث أو النجاسة في أثناءها . فإنه يجب عليه أن ينوي المفارقة في الحال .

قوله : (والعدل أولى من الفاسق) اعلم : أن الأسباب المستحبة في الإمام المرجحة له على غيره ستة : الفقه ، والقراءة ، والورع ، والسن ، والنسب ، والهجرة .

والمراد بالورع : الزيادة على العدالة ؛ من حسن السيرة والعفة ، قاله

(١) المهمات (٣/٣١٢) .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّ الْأَفْقَهَ أَوْلَى مِنَ الْأَقْرَأِ وَالْأَوْرَعِ .

الرافعي^(١) ، والعدل : من يجتنب الكبائر ، ولا يصبر على صغيرة ، فإذا اجتمع مع فاسق . . فهو أولى بالإمامة وإن اختص الفاسق بزيادة الفقه والقراءة وسائر الخصال ؛ لأنه يخاف منه ألا يحافظ على الشرائط .

وتكره الصلاة خلفه ، سواء كان متأولاً ؛ كالمبتدع إذا لم نكفره ، أو غير متأول ؛ كالزاني والشارب ، والكراهة في المبتدع أولى ، قاله الرافعي^(٢) .
وإنما جوزنا الاقتداء بالفاسق ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ » . رواه الدارقطني في (الجنائز) ، وقال : هذا أصح ما في الباب^(٣) .

قوله : (والأصح : أن الأفقه أولى من الأقرأ والأورع) لأن حاجة الصلاة إلى الفقه أهم ، وقيل : إن الأفقه والأقرأ سواء ؛ لتقابل الفضيلتين ، ونقله البندنجي عن الشافعي ، وكذلك نقل الرافعي في (الجنائز) تقديم الأفقه على الأقرأ عن النص أيضاً^(٤) ، وقيل : إن الأورع مقدم على الأفقه والأقرأ ؛ لأن مقصود الصلاة الخشوع ورجاء إجابة الدعاء ، والأورع أقرب إلى ذلك منهما .

والأصح : أنهما مقدمان عليه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً . . فَأَعْلَمُهُمُ بِالسُّنَّةِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً . . فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً . . فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا - وفي رواية : « سِنًا » - وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يَقْعُدُ فِي

(١) وفي (أ) : (الماوردي) ولعله من سبق قلم الناسخ ، وراجع « الشرح الكبير » (١٦٦/٢) .

(٢) الشرح الكبير (١٦٦/٢) .

(٣) سنن الدارقطني (ص : ٣٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) الشرح الكبير (١٦٨/٢ - ١٦٩) .

وَيَقْدُمُ الْأَفْقَهُ وَالْأَقْرَأُ عَلَى الْأَسَنِ النَّسِيبِ ،

بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ » . رواه مسلم^(١) .

وظاهره يقتضي : تقديم الأقرأ على الأفقه ؛ كما قاله ابن المنذر وأحمد ، ولكن قال الشافعي والأكثر : إنما قدم النبي صلى الله عليه وسلم القراءة ؛ لأنهم كانوا يسلمون كباراً ، فيتفقهون قبل أن يقرؤوا ، فلم يكن فيهم قارئ إلا وهو فقيه^(٢) .

واستدل في « الإقليد » على تقديم الأفقه^(٣) بأنه عليه الصلاة والسلام قدم أبا بكر للصلاة وغيره أحفظ منه .

وما قاله الشافعي يدل على أن المراد بالأقرأ هو : الأحفظ ، وحكى ابن الرفعة خلافاً في أن المراد بالأقرأ : الأكثر قرآناً ، أو الأصح قراءة^(٤) ، قال الإسنوي : ولا شك في عدم اعتبار القراءة المشتملة على لحن يغير المعنى ، وفيما لا يغيره نظر^(٥) .

والمراد بالفقه : ما يتعلق بالصلاة لا غيرها .

قوله : (ويقدم الأفقه والأقرأ على الأسن النسيب) للحديث^(٦) ، وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث مالك بن الحويرث : « وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ »^(٧) . لأنهم كانوا في القراءة والفقه سواء .

(١) صحيح مسلم (٢٩٠ / ٦٧٣) ، (٢٩١) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) الأم (٣٠٠ / ٢) .

(٣) وفي (ب) : (تقدّم) .

(٤) كفاية النبيه (٥ / ٤) .

(٥) المهمات (٣ / ٣١٦) .

(٦) أي : المار تخريجه آنفاً .

(٧) أخرجه البخاري (٦٨٥) ، ومسلم (٦٧٤) .

وَالْجَدِيدُ : تَقْدِيمُ الْأَسَنِ عَلَى النَّسَبِ .

وقوله : (الأسن النسب) هو بغير واو ، فيدل بمنطوقه على تقديم كل من الأفقه والأقرأ على من اجتمع فيه النسب والسن ، ويؤخذ منه تقديمه على أحدهما بطريق الأولى .

قوله : (والجديد : تقديم الأسن على النسب) لحديث مالك بن الحويرث المتفق عليه^(١) ، والقديم : عكسه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ » . رواه مسلم^(٢) .

دل على التقديم في الإمامة الكبرى ، فقسنا عليه الصغرى ، ثم قسنا على قریش كل نسب فيه شرف ؛ كالانتساب إلى العلماء والصلحاء .

والمعتبر في السن : سن مضى في الإسلام ، والصحيح : أنه لا يعتبر الشيخوخة بل النظر إلى تفاوت السن .

تمة : الورع لغة : الكف ، وتقدم تفسير الرافعي له^(٣) ، وفي « التحقيق » و« شرح المذهب » : أن الورع : اجتناب الشبهات^(٤) ، روى الطبراني في « الكبير » عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم من الورع ؟ قال^(٥) : « الَّذِي يَقِفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ »^(٦) .

وفي كلام الرافعي والمصنف إشعار برجحان الورع على السن والنسب والهجرة ، وبه صرح في « التحقيق » ، وأخره عنهن في « التنبيه » ،

(١) أي : المار تخريجه آنفاً .

(٢) صحيح مسلم (١٨١٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أي : آنفاً في قوله : (والمراد بالورع . . .) إلخ .

(٤) التحقيق (ص : ٣٧٠) ، المجموع (٤ / ٢٤٤) .

(٥) وفي (أ) : (فقال) .

(٦) المعجم الكبير (١٠ / ٥٤) .

فَإِنْ اسْتَوَيَا . فَبِنَظَافَةِ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ ، وَحُسْنِ الصَّوْتِ ، وَطِيبِ الصَّنْعَةِ وَنَحْوِهَا .

وارتضاه في « التصحيح »^(١) .

قوله : (فَإِنْ اسْتَوَيَا) أي : في جميع الصفات المذكورة ؛ كما قاله في « المحرر »^(٢) ، قال الإسنوي : ويحتمل أن يريد السن والنسب ؛ أي : إن استوى سنهما ونسبهما حين انتهى الأمر إليهما بسبب استوائهما فيما قبلهما .

قوله : (. . فَبِنَظَافَةِ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ ، وَحُسْنِ الصَّوْتِ ، وَطِيبِ الصَّنْعَةِ وَنَحْوِهَا) أي : كحسن الوجه والسمت ؛ لأن القلوب تميل إلى ذلك ، وفي « شرح المذهب » : المختار : تقديم أحسنهم ذكراً ، ثم صوتاً ، ثم هيئة ، فَإِنْ اسْتَوَيَا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ . . أقرع إن لم يسمح أحدهما^(٣) .

ولم يذكر المصنف الهجرة ، والصواب : ذكرها ؛ لأن فضيلتها موروثه ، وهي مقدمة على السن والنسب على الصحيح في « التحقيق »^(٤) ، والمختار في « شرح المذهب » للحديث^(٥) ، فمن هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو من دار الحرب إلى دار الإسلام مقدم على من لم يهاجر أو تأخرت هجرته ، وكذا الحكم في أولادهم^(٦) .

(١) الشرح الكبير (١٦٦/٢) ، روضة الطالبين (٤٥٨/١) ، التحقيق (ص : ٣٧٠) ، التنبيه (ص : ٢٨) .

(٢) المحرر (٢٣٣/١) .

(٣) المجموع (٢٤٥/٤) .

(٤) التحقيق (ص : ٣٧٠) .

(٥) أي : حديث أبي مسعود رضي الله عنه المارّ آنفاً .

(٦) المجموع (٢٤٥/٤) .

وَمُسْتَحِقُّ الْمَنْفَعَةِ بِمِلْكٍ وَنَحْوِهِ أَوْلَى ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا . . فَلَهُ التَّقْدِيمُ ،
وَيُقَدَّمُ عَلَى عَبْدِهِ السَّاكِنِ ،

قوله : (ومستحق المنفعة بملك ونحوه أولى) أي : من الأفقه الأقرأ
الأسن الجامع لسائر الصفات إذا كان يحسن ما يقيم به الصلاة ؛ لقوله صلى الله
عليه وسلم : « لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ »^(١) .

وقوله : (بملك) أي : للمنفعة ، سواء أكان مالكا للرقبة أم لم يكن ؛
كالمستأجر ، والموقوف عليه ، والموصى له بالمنفعة .

وقوله : (ونحوه) أي : كالموصى له بالمنافع مدة حياته ، فإنه يستحقها
بلا نزاع ، مع أنه إباحة لا تمليك .

ومنطوق الكتاب : أن المستأجر مقدم على المالك ، وهو الأصح ،
ومنطوقه ومفهومه معاً : أن المعير مقدم على المستعير فإنه يستحق الانتفاع
لا المنفعة ، وهو الأصح عند الرافعي ، والثاني : أن المستعير أولى ، واقتصر
عليه صاحب « التهذيب »^(٢) ، قال السبكي : وهو المختار .

قوله : (فإن لم يكن أهلاً . . فله التقديم) لأن التقديم تصرف في ملكه ،
فلا يجوز إلا بإذنه ، سواء انتفت أهليته للإمامة أو للتقدم على الحاضرين ؛ بأن
يكونوا أفضل منه ، قال^(٣) السبكي في الحالة الثانية : الأقرب : أن تقديم غيره
ممن هو أحق بالإمامة أولى من تقدمه بنفسه .

قوله : (ويقدم على عبده الساكن) أي : في ملكه ، مأذوناً كان أو غيره ؛
لأن فائدة المسكن للسيد ولو كان العبد ساكناً ، ولو كان العبد ساكناً في غير

(١) أخرجه مسلم (٦٧٣) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) الشرح الكبير (١٧١ / ٢) ، التهذيب (٢٨٧ / ٢) .

(٣) وفي (أ) : (لكن قال) .

لَا مُكَاتِبَهُ فِي مِلْكِهِ .

وَالْأَصَحُّ : تَقْدِيمُ الْمُكْتَرِي عَلَى الْمُكْرِي ، وَالْمُعِيرِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ .

وَالْوَالِي فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ أَوْلَى مِنَ الْأَفْقَه وَالْمَالِكِ .

ملك السيد . قال الإسنوي : فالمتجه : تقديم السيد أيضاً ، قال : وفهم من كلامه : أن المبعوض مقدم على السيد فيما ملكه ببعضه الحر ، وفيه نظر ، وتقديم العبد الساكن على غير سيده ، وهو كذلك .

قوله : (لا مكاتبه في ملكه) أي : لا يقدم السيد على المكاتب الساكن في ملك نفسه ؛ لاجتماع السكنى والملك له .

قوله : (والأصح : تقديم المكتري على المكري) علله الرافعي بأنه المالك للمنفعة^(١) ، قال الإسنوي : ومقتضاه : أن المستأجر إذا أكرى لغيره لا يقدم بلا خلاف ، وهو متجه ، وارد على المصنف .

قوله : (والمعير على المستعير) لأنه قادر على منعه من الانتفاع ، والثاني : يقدم المستعير ؛ لأنه صاحب السكنى ما لم يمنع .

قوله : (والوالي في محل ولايته أولى من الأفقه والمالك) أي : إذا اجتمعوا في موضع مملوك ، ورضي المالك بإقامة الجماعة فيه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « وَلَا يُؤَمَّنُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ »^(٢) .

ثم يراعى في الولاية تفاوت الدرجة ؛ فالإمام الأعظم أولى ، ثم الأعلى فالأعلى ، قاضياً كان أو غير قاض ، ويلزم من تقديمه عليهما تقديمه على غيرهما ، فإن لم يتقدم . . قدم من شاء ممن يصلح للإمامة وإن كان غيره أصح

(١) الشرح الكبير (١٧١/٢) .

(٢) أخرجه مسلم (٦٧٣) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

فصل

لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَوْقِفِ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ . . بَطَلَتْ فِي الْجَدِيدِ .

منه ؛ لأن الحق فيها له ، فاختص بالتقدم والتقديم ، وفي قول غريب : إن المالك أولى .

فرع : إمامة ولد الزنا ، ومن لا يعرف أبوه خلاف الأولى ، وأطلق البندنجي وغيره أنها مكروهة ، قال الإسنوي : ونقله ابن الرفعة عن النص ، قال : وصورته : أن يكون ذلك في ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم ، فإن ساواه أو وجده قد أحرم ، فاقتدى به . . فلا بأس بلا شك .

(فصل)

[في شروط القدوة ، وآدابها ، ومكروهاتها]

(لا يتقدم على إمامه في الموقف ، فإن تقدم . . بطلت في الجديد) هذا الفصل وما بعده في الكلام في شروط الاقتداء وآدابه :

أحدها : ألا يتقدم المأموم على الإمام في جهة القبلة ، فإن تقدم . . فالجديد : أن صلاته لا تنعقد إن كان متقدماً عند التحرم ، وتبطل إن تقدم في خلالها ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ »^(١) .

والإتتمام : الاتباع ، والمتقدم غير تابع ، وكالتقدم تكبيرة الإحرام قياساً للمكان على الزمان ، وفي القديم : لا تبطل ؛ لأن المخالفة في الموقف لا تؤثر ؛ كالوقوف على اليسار ، فعلى الأول : لو شك في التقدم . . صحت ، واستحب : أن يعيد ، نص عليه ؛ لأن الأصل : عدم المفسد .

(١) أخرجه البخاري (٦٨٩) ، ومسلم (٤١١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

وَلَا تَضُرُّ مُسَاوَاتُهُ ، وَيُنْدَبُ تَخْلُفُهُ قَلِيلاً ، وَالْإِعْتِبَارُ بِالْعَقَبِ .
وَيَسْتَدِيرُونَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى
الْكَعْبَةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ ،

قوله : (ولا تضر مساواته) لعدم المخالفة (ويندب تخلفه قليلاً) خوفاً من
التقدم ومراعاة للمرتبة ، وقال في « شرح المذهب » : تكره المساواة^(١) ،
وهو بعيد ، قاله السبكي .

قوله : (والاعتبار بالعقب) أي : في التقدم والمساواة على الصحيح ،
سواء تقدمت الأصابع أو تأخرت ، وقيل : الاعتبار بالكعب ، وهذا في
القيام ، فإن صلى قاعداً . . فالاعتبار بالألية ، حتى لو مدّ رجله . . لم يضر ،
والاعتبار بالجانب في الاضطجاع ، ذكره البغوي في « فتاويه »^(٢) .
والعقب : مؤخر القدم .

قوله : (ويستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة) فعله ابن الزبير ،
وأجمع عليه من في عصره ومن بعده^(٣) .

قوله : (ولا يضر كونه أقرب إلى الكعبة في غير جهة الإمام في الأصح)
لأن رعاية القرب والبعد في غير جهة الإمام تشق ، والخلاف في « الروضة »
و« أصلها » طريقان ؛ أظهرهما : القطع بالصحة ، وقيل : على القولين^(٤) ،
قال السبكي : ويعتذر عن المصنف بأن الوجهين تفريعاً على الجديد ،

(١) المجموع (٢٥٧/٤) .

(٢) فتاوى البغوي (ص : ٩٧) .

(٣) أورده ابن أبي خيثمة في « تاريخه » (٢٦٠٤) عن مصعب بن عبد الله ، وفي « أخبار مكة »
للأزرقي (٦١/٢) عن سفيان بن عيينة : أن أول من فعله خالد بن عبد الله القسري .

(٤) روضة الطالبين (٤٦٢/١) ، الشرح الكبير (١٧٢/٢ - ١٧٣) .

وَكَذَا لَوْ وَقَفَا فِي الْكُعْبَةِ وَاخْتَلَفَتْ جِهَتَاهُمَا .

وَيَقِفُ الذَّكَرُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ . أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ
الإِمَامُ ، أَوْ يَتَأَخَّرَانِ وَهُوَ أَفْضَلُ .

وأصحهما : لا يضر ، وعند أبي إسحاق : يضر .

قوله : (وكذا لو وقفا في الكعبة واختلفت جهتهما) إذا وقف الإمام
والمأموم داخل الكعبة . . صح الاقتداء مع اتحاد جهة الإمام والمأموم ، ومع
اختلافها ، فإذا اختلفت وكان المأموم أقرب إلى الجدار الذي توجه إليه من
الإمام إلى ما توجه إليه . . فالأصح أيضاً تفريعاً على الجديد : الجواز ،
والثاني : لا يجوز ؛ كما لو اتحدت الجهة والمأموم أقرب ، وإن اتفقت وكان
المأموم أقرب . . فعلى القولين .

قوله : (ويقف الذكر عن يمينه) أي : استصحاباً ، بالغاً كان أو صبيّاً ؛
للحديث الآتي ، فلو وقف عن يساره أو خلفه . . لم تبطل صلاته .

قوله : (فإن حضر آخر . . أحرم عن يساره ، ثم يتقدم الإمام ، أو يتأخران
وهو أفضل) أي : تأخرهما أفضل من تقدمه ؛ لما روى مسلم عن جابر قال :
سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة ، فقام يصلي ، فقامت عن
يساره ، فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، ثم جاء جبار بن صخر فقام
عن يساره ، فأخذ بأيدينا جميعاً حتى أقامنا خلفه^(١) .

وقيل : تقدم الإمام أولى ؛ لأنه يبصر ما بين يديه ، وهذا إذا أمكن التقدم
والتأخر ، فإن لم يمكن إلا أحدهما . . تعين .

ومحل ما ذكره أيضاً في القيام ، أما إذا أحرم الثاني في التشهد أو

(١) أخرجه مسلم (٣٠١٠) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وَلَوْ حَضَرَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَصَبِيٌّ . . صَفًّا خَلْفَهُ ، وَكَذَا امْرَأَةً أَوْ نِسْوَةً .
وَيَقِفُ خَلْفَهُ الرِّجَالُ ثُمَّ الصَّبِيَّانُ ثُمَّ النِّسَاءُ .

السجود . . فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا ، قاله الرافعي ، وهو يقتضي : أن مراده : التشهد الأول ، وصرح القاضي أبو الطيب بأنه لا فرق بين الشاهدين ، حكاه في « المهمات »^(١) .

قوله : (ولو حضر رجلان أو رجل وصبي . . صفا خلفه) أما الرجلان . . فلحديث جابر^(٢) ، وأما الرجل والصبي . . فلحديث أنس قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصفت أنا واليتيم وراءه ، والعجوز من ورائنا ، فصلينا لنا ركعتين . متفق عليه^(٣) .

واليتيم : ضمرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
قال السبكي : والاستدلال بالحديث يتوقف على أن أنساً كان بالغاً في ذلك الوقت .

قوله : (وكذا امرأة أو نسوة) أي : تقف المرأة الواحدة خلف الإمام ، وكذلك النسوة ؛ لحديث أنس .

وجه الدلالة منه : أنه لم يسوها بصف الرجال فلأن لا تقف إلى جانب الإمام أولى .

قوله : (ويقف خلفه الرجال ثم الصبيان ثم النساء) يعني : إذا اجتمع عدد من الرجال والصبيان . . يقف خلفه الرجال ، ثم الصبيان ، فإذا كان صبي واحد . . دخل مع الرجال ، وقيل : يقف بين كل رجلين صبي ليتعلموا منهم ،

(١) الشرح الكبير (١٧٤ / ٢) ، المهمات (٣٢٣ / ٣) .

(٢) أخرجه مسلم (٣٠١٠) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) صحيح البخاري (٧٢٧) ، صحيح مسلم (٦٥٨) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

وَتَقِفُ إِمَامَتُهُنَّ وَسَطَهُنَّ .

وَيُكْرَهُ وَقُوفُ الْمَأْمُومِ فَرْدًا ،

ثم الخنثى ، واحداً كان أو أكثر ، ثم النساء ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لِيَلْنِي مِنْكُمْ أُولُوا الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ » . رواه مسلم^(١) .

وإنما يؤخر الخنثى عن الذكر ؛ لاحتمال الأنوثة ، ويقدم على النساء ؛ لاحتمال الذكورة .

فائدة : الأحلام : جمع حلم بالكسر ، وهو : الرفق في الأمر والتأني فيه ، والنهى : جمع نهية بضم النون ، وهو : العقل ؛ لأنه ينهى عن القبيح .

قوله : (وتقف إمامتهن) أي : النساء (وسطهن) لأن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أمتا نساء ، فقامتا وسطهن . رواه الشافعي والبيهقي^(٢) .

ووسط هنا بإسكان السين .

ولا فرق بين أن يكن كاسيات أو عاريات ، بخلاف الرجال ، فإن إمامهم إنما يقف وسطهم إذا كانوا عراة بصراء في ضوء ، وذلك على القول باستحباب الجماعة لهم ، والجديد كما في « زوائد الروضة » : أن الجماعة لهم والانفراد سواء^(٣) .

قوله : (ويكره وقوف المأموم فرداً) أي : وتصح الصلاة إن فعل ، أما

(١) صحيح مسلم (٤٣٢) عن أبي مسعود رضي الله عنه .

(٢) أما فعل عائشة رضي الله عنها . فأخرجه البيهقي في « الكبير » (٥٤٢٢) عن رائطة الحنفية

رضي الله عنها ، وأما فعل أم سلمة رضي الله عنها . فأخرجه البيهقي في « الكبير »

(٥٤٢٣) ، والشافعي في « مسنده » (٢٢٤) عن حُجيرة بن حُصَيْن رحمه الله تعالى .

(٣) روضة الطالبين (٣٩١ / ١) .

بَلْ يَدْخُلُ الصَّفَّ إِنْ وَجَدَ سَعَةً ،

الكراهة . . فلأنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً صلى منفرداً بالإعادة . حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان ، وضعفه الشافعي^(١) .

وحمله الأصحاب على الاستحباب ؛ لما روى البخاري : أن أبا بكر دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راع ، فرقع قبل أن يصل إلى الصف ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « زَادَكَ اللَّهُ حِرْصاً وَلَا تَعُدْ » . وفي رواية لأبي داود بسند البخاري : فرقع دون الصف ، ثم مشى إلى الصف^(٢) .

وجه الدلالة : أنه لم يأمره بالإعادة ، وقال ابن المنذر : هي باطلة ؛ للحديث المتقدم^(٣) .

قوله : (بل يدخل الصف إن وجد سعة) وهي : أن يكون خلاء ويكون بحيث لو دخل بينهما لوسعهم ، والفرجة الخلاء الظاهر ، فعبارته دالة عليها بطريق أولى ، ولا فرق في الفرجة بين أن يكون في الصف الذي انتهى إليه أو في صف قدامه ، كذا أطلقه الرافعي والمصنف^(٤) .

وعبارة الكتاب تقتضي : أن السعة كذلك ، ولم يصرحوا به ، قاله السبكي ، وقال الإسنوي : محل ذلك فيما دون الثلاثة ، فإن كانت الفرجة في الثالث فما فوقه . . كره التخطي إليها ، نص عليه ، وصرح به جماعة^(٥) .

(١) سنن الترمذي (٢٢٧) ، صحيح ابن حبان (٢٢٠٠) عن وَاِبْصَةَ بن مَعْبُد رضي الله عنه ، وراجع « التمهيد » (١٩٩ / ١) ، « السنن الكبير » (٣٤ / ٦ - ٣٥) ، و« اختلاف الحديث » (ص : ١٧٣) .

(٢) صحيح البخاري (٧٨٣) ، سنن أبي داود (٦٨٤) عن أبي بكر رضي الله عنه .

(٣) الأوسط (٢٠٦ / ٤) .

(٤) الشرح الكبير (١٧٥ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٦٤ / ١) .

(٥) المهمات (٣٢٤ / ٣) .

وَالْأَلَا . . فَلْيَجْرَ شَخْصاً بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، وَلْيُسَاعِدْهُ الْمَجْرُورُ .
وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ ، بِأَنْ يَرَاهُ أَوْ بَعْضَ صَفٍّ ، أَوْ يَسْمَعَهُ أَوْ
مُبَلِّغاً .

قوله : (وإلا . . فليجر شخصاً بعد الإحرام) أي : وإن لم يجد سعة . .
أحرم ، ثم جر شخصاً ليقف معه ، قال السبكي : قطع به جمهور الأصحاب ،
ونقلوه عن الشافعي خروجاً من الخلاف ، ونص في « البويطي » واختاره
القاضي أبو الطيب : أنه يقف منفرداً ؛ لئلا يحرم غيره فضيلة الصف السابق ،
وعلى الأول : قال في « الكفاية » : لا يجوز جذبه قبل أن يحرم^(١) .

قوله : (وليساعده المجرور) لأن في ذلك إعانة على الخير .
قوله : (ويشترط علمه بانتقالات الإمام ؛ بأن يراه أَوْ بعض صف ، أَوْ
يسمعه أَوْ مبلغاً) الشرط الثاني : العلم بأفعال الإمام ؛ للإجماع ، ولأنه لو لم
يعلم بها . . لكانت صلاته موقوفة على صلاة من لا يتمكن من متابعتها .

والعلم يكون برؤية الإمام ، أَوْ بعض الصفوف ، أَوْ بسماع صوت الإمام أَوْ
المبلغ ، ولا فرق فيه بين أن يكون مصلياً أَوْ غيره .

ولو علم الأعمى الانتقال بحركات من هو إلى جانبه . . كفى ؛ كما نقله
الشيخ أبو محمد في « الفروق » عن نص الشافعي ، وكلامه في « الفروق »
أيضاً يقتضي : اشتراط كون المبلغ مصلياً ، وفي « شرح المذهب » في (باب
الأذان) : أن الجمهور قالوا : يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة^(٢) ،
وعليه يكتفى بتبليغ الصبي .

واشترط في « الفروق » وابن الأستاذ في « شرح الوسيط » : أن يكون

(١) كفاية النبيه (٦٥ / ٤) .

(٢) المجموع (١٠٧ / ٣) .

وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدٌ . . . صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ وَإِنْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ وَحَالَتْ الْأُبْنِيَّةُ .

وَلَوْ كَانَا بِفَضَاءٍ . . . يُشْتَرَطُ أَلَّا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِ مِثَّةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيْبًا ، وَقِيلَ : تَحْدِيدًا .

المبْلَغُ ثَقَّةً ، ولا يكتفى عندنا وعند جمهور العلماء بالعلم بانتقالات الإمام من غير اجتماع ؛ كما قال به عطاء ، بل لا بد من أن يعد الإمام والمأموم مجتمعين ، وهو الشرط الثالث .

فلذلك قال : (وإذا جمعهما مسجد . . . صح الاقتداء وإن بعدت المسافة وحالت الأبنية) أي : كصحن المسجد ، وصُفَّتِهِ ، وسرداب فيه ، ومنارته ، وسطحه الذي هو منه ؛ لأن المسجد كله مبني للصلاة ، لكن يشترط أن تكون أبواب الأبنية نافذة إلى المسجد ؛ سواء كان الباب بينهما مفتوحاً أو مغلقاً ، وإلا . . . فلا يعدان مسجداً واحداً ، كذا في « الروضة » و« أصلها » ، وقال الإمام البلقيني : إن إطلاق النص في « الأم » و« المختصر » يخالفه ، وكذلك كلام الأصحاب^(١) .

قوله : (ولو كانا بفضاء . . . يشترط ألا يزيد ما بينهما على ثلاث مئة ذراع) هذا التقدير مأخوذ من العرف على الصحيح ، وقيل : مأخوذ مما بين الصنفين في صلاة الخوف .

قوله : (تقريباً ، وقيل : تحديداً) نصّ على التقريب في « الإملاء » ، وهو قول الجمهور ، والوجهان متقاربان ، فإن قائل التحديد أبو إسحاق ، وحكى عنه الدارمي أنه لا يضر زيادة ذراعين ونحوهما ، وفي « التهذيب »

(١) روضة الطالبين (٤٦٤ / ١) ، والشرح الكبير (١٧٧ / ٢) ، وراجع « المجموع » (٤٦٠ / ٤) ، و« فتاوى البلقيني » (ص : ١٧٧) .

فَإِنْ تَلَاَحَقَ شَخْصَانِ أَوْ صَفَّانِ . . اُعْتَبِرَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الْأَخِيرِ وَالْأَوَّلِ .
وَسَوَاءُ الْفَضَاءِ الْمَمْلُوكُ وَالْوَقْفُ وَالْمُبْعَضُ .
وَلَا يَضُرُّ الشَّارِعُ الْمَطْرُوقُ وَالنَّهْرُ الْمُحَوِّجُ إِلَى سِبَاحَةِ عَلَى الصَّحِيحِ .

و« البحر » : لا يضر على التقريب زيادة ثلاثة أذرع^(١) .

قوله : (فَإِنْ تَلَاَحَقَ شَخْصَانِ أَوْ صَفَّانِ . . اُعْتَبِرَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الْأَخِيرِ وَالْأَوَّلِ) أي : بين الشخص الأخير والأول ، وبين الصف الأخير والأول ولو بلغ ما بين الإمام والأخير فراسخ ؛ لأن الأول في حكم الإمام ، وقيل : يعتبر بين الإمام والأخير إذا لم تكن الصفوف القريبة من الإمام متصلة على العادة .

قوله : (وَسَوَاءُ الْفَضَاءِ الْمَمْلُوكُ وَالْوَقْفُ وَالْمُبْعَضُ) أي : لا فرق في الصحة بين الفضاء المملوك والوقف ، والذي بعضه ملك وبعضه وقف ، والموات الخاص والمبعض أيضاً كذلك ، وقيل : يشترط في الساحة المملوكة اتصال الصفوف ؛ كما في الأبنية ، وقيل : إذا تعدد الملك . . اشترط اتصال الصفوف من أحد الملكين بالثاني .

ولا فرق أيضاً بين أن يكون الفضاء محوطاً عليه أو مسقفاً كالبيوت الواسعة ، أو غير محوط .

قوله : (وَلَا يَضُرُّ الشَّارِعَ الْمَطْرُوقُ وَالنَّهْرَ الْمُحَوِّجَ إِلَى سِبَاحَةِ عَلَى الصَّحِيحِ) أي : فيهما ؛ كما لو حال بينهما نار . . فَإِنْ اِلْتِقَاءٌ صَحِيحٌ بِالِاتِّفَاقِ ، وَكَمَا لَوْ كَانَا فِي سَفِينَتَيْنِ مَكْشُوفَتَيْنِ ، لَكِنْ لَا تَعْتَبَرُ الْمَسَافَةُ فِي السَفِينَتَيْنِ مِنْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ، بَلْ مِنَ الْإِمَامِ فِي إِحْدَاهُمَا إِلَى الْمَأْمُومِ فِي الْأُخْرَى ، أَوْ مِنَ الصَّفِّ إِلَى الصَّفِّ .

(١) التهذيب (٢٨٢/٢) ، وبحر المذهب (٢٧٤/٢) .

فَإِنْ كَانَا فِي بِنَاءَيْنِ ؛ كَصَحْنٍ وَصُفَّةٍ أَوْ بَيْتٍ . . فَطَرِيقَانِ :
 أَصَحُّهُمَا : إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَأْمُومِ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا . . وَجَبَ اتِّصَالُ صَفٍّ مِنْ
 أَحَدِ الْبِنَاءَيْنِ بِالْآخَرِ ، وَلَا تَضُرُّ فُرْجَةٌ لَا تَسَعُ وَاقِفًا فِي الْأَصَحِّ .
 وَإِنْ كَانَ خَلْفَ بِنَاءِ الْإِمَامِ . . فَالْصَّحِيحُ : صِحَّةُ الْقُدْوَةِ بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ
 بَيْنَ الصَّفَّيْنِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ .

ومراده بـ(المطروق) : الذي كثر طروقه ، وإلا . . فكل شارع مطروق ،
 فما لا يكثر طروقه . . لا يضر قطعاً ؛ كما دل عليه كلام الإمام^(١) .

واحترز بـ(المحوج إلى سباحة) : عن النهر الذي يمكن العبور من أحد
 طرفيه إلى الآخر بالوثوب أو الخوض أو العبور على جسر ؛ فإنه لم يحك
 الرافعي والمصنف فيه خلافاً^(٢) .

قوله : (فَإِنْ كَانَا فِي بِنَاءَيْنِ ؛ كَصَحْنٍ وَصُفَّةٍ أَوْ بَيْتٍ) أي : من مكان
 واحد (. . فَطَرِيقَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا : إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَأْمُومِ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا . . وَجَبَ
 اتِّصَالُ صَفٍّ مِنْ أَحَدِ الْبِنَاءَيْنِ بِالْآخَرِ) أي : البناء الذي فيه الإمام والبناء الذي
 فيه المأموم بحيث لا يبقى فرجة تسع واقفاً ؛ لأن اختلاف الأبنية يوجب
 الافتراق ، فاشتراطنا الاتصال ؛ ليحصل الربط بالاجتماع .

قوله : (وَلَا تَضُرُّ فُرْجَةٌ لَا تَسَعُ وَاقِفًا فِي الْأَصَحِّ) لأن أهل العرف يعدونه
 صفّاً واحداً ، والثاني : يضر ؛ لعدم الاتصال الحقيقي .

قوله : (وَإِنْ كَانَ خَلْفَ بِنَاءِ الْإِمَامِ . . فَالصَّحِيحُ : صِحَّةُ الْقُدْوَةِ بِشَرْطِ أَلَّا
 يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ) أي : الذي أحدهما في بناء الإمام والآخر في بناء المأموم
 (أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ) أي : تقريباً ، فلا تضر زيادة لا تتبين في الحس ،

(١) نهاية المطلب (٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦) .

(٢) الشرح الكبير (٢ / ١٧٩) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٦) .

وَالطَّرِيقُ الثَّانِي : لَا يُشْتَرَطُ إِلَّا الْقُرْبُ ؛ كَالْفَضَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَائِلٌ أَوْ
حَالَ بَابٌ نَافِذٌ .

فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ الْمُرُورَ لَا الرُّؤْيَةَ .. فَوَجْهَانِ ،

وقيل : لا يصح ؛ لأن اختلاف البناء يوجب الافتراق ، ولم ينجر بالاتصال
المحسوس بتواصل المناكب .

قوله : (والطريق الثاني : لا يشترط إلا القرب ؛ كالفضاء إن لم يكن
حائل ، أو حال باب نافذ) أي : محل الطريقين ما إذا لم يحل بين البناءين
ما يمنع المرور والرؤية أو كان باب نافذ فوقف بحذائه صف أو رجل ، أو لم
يكن جدار أصلاً ؛ كالصحن مع الصفة .

قوله : (فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية .. فوجهان) كالشباك ، صحح
في « شرح المذهب » و« أصل الروضة » : أنه لا يصح^(١) ، وكأن المصنف
أهمل التصحيح هنا لذكره قريباً في نظيرها ، وليس في الكتاب خلاف مطلق إلا
هذا وفي (النفقات)^(٢) .

نعم ؛ لو كان الشباك في جدار المسجد ، ووقف المأموم في نفس
الجدار .. صح الاقتداء ؛ كما صرح به الأصحاب .

والحيلولة في المسجد بين الإمام والمأموم لا يضر ، قاله الإسني ، وهو
إنما يأتي إذا كان للموضع الذي فيه الشباك باب نافذ إلى المسجد ؛ كما
تقدم^(٣) ، ولا يضر غلقه على الصحيح .

(١) المجموع (٢٦٢ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٦٧ / ١) ، والشرح الكبير (١٨١ / ٢) .

(٢) منهاج الطالبين (ص : ٤٧٠) .

(٣) أي : آنفاً .

أَوْ جِدَارٌ . . بَطَلَتْ بِاتِّفَاقِ الطَّرِيقَيْنِ .

قُلْتُ : الطَّرِيقُ الثَّانِي أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَإِذَا صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ فِي بِنَاءٍ آخَرَ . . صَحَّ اقْتِدَاءُ مَنْ خَلْفَهُ وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ بَيْنَهُ

وَبَيْنَ الْإِمَامِ

قوله : (أو جدار . . بطلت باتفاق الطريقين) لمنعه الاستطراق والمشاهدة .

(قلت : الطريق الثاني أصح ، والله أعلم) قال السبكي : تبع العراقيين في ذلك ، ولكن نقل الشيخ أبو محمد عن نصه في « المبسوط » مسائل تدل للطريقة الأولى ، بل للوجه الثاني المانع من صحة القدوة إذا كان البناء خلف بناء الإمام .

وُصِفَتْ المدارس الغربية أو الشرقية إذا كان الواقف فيها لا يرى الإمام ولا من خلفه . . الظاهر : أن القدوة تمتنع فيها على ما صححه الرافعي والنووي من الطريقين ؛ لامتناع الرؤية دون المرور^(١) .

وإنما يجيء اختلافهما إذا حصل إمكان الرؤية والمرور جميعاً ، فلا تصح الصلاة فيها على الصحيح إلا بأن تتصل الصفوف في الصحن إليها ، ولم أر في ذلك تصريحاً .

قوله : (وإذا صح اقتداؤه في بناء آخر) أي : وإذا صح اقتداء الواقف في بناء غير بناء الإمام (. . صح اقتداء من خلفه وإن حال جدار بينه وبين الإمام) أي : ويكون هو بالنسبة إلى من خلفه كالإمام بالنسبة إليه ، يعتبر بينهما ما تقدم ، ولا يصح تقديمهم عليه في المكان ، قال القاضي حسين : ولا يجوز أن يتقدم تكبيرهم على تكبيره .

(١) الشرح الكبير (١٨١/٢ - ١٨٢) ، روضة الطالبين (٤٦٧/١ - ٤٦٨) .

وَلَوْ وَقَفَ فِي عُلُوِّ وَإِمَامُهُ فِي سُفْلٍ أَوْ عَكْسَهُ . . شُرْطَ مُحَاذَاةٍ بَعْضٍ بَدَنِهِ بَعْضٍ بَدَنِهِ .

وَلَوْ وَقَفَ فِي مَوَاتٍ وَإِمَامُهُ فِي مَسْجِدٍ ، فَإِنْ لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ . . فَالشَّرْطُ :
التَّقَارُبُ مُعْتَبَرًا مِنْ آخِرِ الْمَسْجِدِ ،

قوله : (ولو وقف في علو وإمامه في سفلى أو عكسه . . شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه) أي : بعض بدن أحدهما بعض بدن الآخر ؛ بأن يحاذي رأس الأسفل قدم الأعلى ، وقيل : لا بد من محاذاة ركبته .

والاعتبار بالقيام من معتدل القامة ، حتى لو لم تحصل المحاذاة لأجل قصره أو قعوده . . لم يضر .

وصورة المسألة : ألا يكونا في مسجد ، فإن كانا فيه . . صح مطلقاً .

وقوله : (أو عكسه) الضمير للوقوف ؛ أي : وقوفاً عكس الوقوف المذكور ، وقول « المحرر » : (أو بالعكس)^(١) أوضح .

تنبيه : كلام المصنف يفهم : اشتراط المحاذاة على الطريقتين السابقين في البناءين ، وعبارة « الروضة » و « أصلها » صريحة في أنه مفرع على طريقة من يشترط الاتصال ، وكان الأولى أن يقول : (حصل الاتصال بمحاذاة بعض بدنه) ليطابق عبارة « الروضة » . مختصر من « التحرير »^(٢) .

قوله : (ولو وقف في موات وإمامه في مسجد ؛ فإن لم يحل شيء) أي : بأن لم يكن بينهما جدار ، أو كان ولكن فيه باب مفتوح ، ووقف قبالة (. . فالشرط : التقارب) يعني : بثلاث مئة ذراع (معتبراً من آخر المسجد)

(١) المحرر (٢٣٩ / ١) .

(٢) تحرير الفتاوى (٣٥٠ / ١) ، روضة الطالبين (٤٦٧ / ١) ، الشرح الكبير (١٨١ / ٢) .

وَقِيلَ : مِنْ آخِرِ صَفٍّ ، وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ أَوْ بَابٌ مُغْلَقٌ . . مَنَعَ ، وَكَذَا الْبَابُ الْمَرْدُودُ وَالشُّبَّاكُ فِي الْأَصَحِّ .

قُلْتُ : يُكْرَهُ ارْتِفَاعُ الْمَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ ، وَعَكْسُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ فَيُسْتَحَبُّ ،

أي : على الصحيح ؛ لأن المسجد مبني للصلاة ، فلا يدخل في الحد الفاصل .

(وقيل : آخر صف) أي : من آخر صف في المسجد ؛ لأن الاتصال مرعي بينه وبين الإمام ، فإن لم يكن في المسجد إلا الإمام . . فمن موقفه .

قوله : (وإن حال جدار أو باب مغلق . . منع) أي : صحة الاقتداء ، سواء علم بحال الإمام أم لا ، وكذا إذا كان الباب مفتوحاً ، ولكن لم يقف قبالة .

ولا يرد على المصنف سكوته عنه ؛ لأنه حينئذ يكون بينه وبين الإمام جدار حائل ، وقيل : إن كان جدار المسجد . . جاز .

قوله : (وكذا الباب المردود والشباك في الأصح) لأن الباب المردود مانع من المشاهدة ، والمشبك مانع من الاستطراق ، فقد حصل الحائل من وجه دون وجه ، فيغلب جانب المنع ، والثاني : لا يمنع ؛ لحصول الاتصال من وجه ، وهو الاستطراق في الأولى ، والمشاهدة في الثانية .

(قلت : يكره ارتفاع المأموم على إمامه ، وعكسه) لما روى الدارقطني عن أبي مسعود : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الإمام فوق شيء ، والناس خلفه أسفل منه^(١) .

وإذا كره أن يعلو الإمام . . فلأن يكره أن يعلو المأموم أولى .

قوله : (إلا لحاجة . . فيستحب) أي : فيهما ؛ كتبليغ المؤذن ، وتعليم

(١) سنن الدارقطني (ص : ٤٢٥) عن أبي مسعود رضي الله عنه .

وَلَا يَقُومُ حَتَّى يَفْرُغَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْإِقَامَةِ ، وَلَا يَبْتَدِئُ نَفْلًا بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهَا ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ . . أَتَمَّهُ إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإمام للقوم ، روى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم صلى على المنبر ، فكبر وكبر الناس وراءه ، ثم ركع وهو على المنبر ، ثم رفع فنزل القهقري حتى سجد في أصل المنبر ، ثم عاد حتى فرغ من الصلاة ، ثم أقبل على الناس فقال : « أَيُّهَا النَّاسُ ؛ إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتُمُّوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي »^(١) .

قوله : (ولا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة) لأنه ما لم يفرغ منها . . لم يحضر وقت الدخول في الصلاة ، ويكون مشتغلاً بجوابه ، وقيل : إن كان شيخاً يقوم عند قوله : (قد قامت الصلاة) لثلاث فواته تكبيرة الإحرام ، وصحح في « الكافي » القيام عند قوله : (قد قامت الصلاة) مطلقاً .

وكلام المصنف يشعر بإرادة الذي يصلي في جماعة ، وبأن المنفرد أو مقيم الصلاة يقوم قبل أن يقيم ؛ ليقيم قائماً فإنه من سنتها .

قوله : (ولا يبتدئ نفلًا بعد شروعه فيها) أي : شروع المؤذن في الإقامة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ . . فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ » . رواه مسلم ، وفي رواية لابن حبان : « إِذَا أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ . . »^(٢) .

ولا فرق بين الرواتب وغيرها .

قوله : (فإن كان فيه . . أتمه إن لم يخش فوت الجماعة ، والله أعلم) أي : بسلام الإمام ، فإن خشي فوت الجماعة . . قطع النافلة ؛ لأن الجماعة

(١) صحيح البخاري (٩١٧) ، صحيح مسلم (٥٤٤) عن سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٢) صحيح مسلم (٧١٠) ، صحيح ابن حبان (٢١٩٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

فصل

شَرَطُ الْقُدْوَةِ : أَنْ يَنْوِيَ الْمَأْمُومُ مَعَ التَّكْبِيرِ الْاِقْتِدَاءَ أَوْ الْجَمَاعَةَ وَالْجُمُعَةَ كَغَيْرِهَا عَلَى الصَّحِيحِ فَلَوْ تَرَكَ هَذِهِ النِّيَّةَ وَتَابَعَ فِي الْأَفْعَالِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ .

أفضل ، قال الإسنوي : لو علم إدراك جماعة أخرى . . فالمتجه : إتمامها ، وحينئذ فيحمل لفظ الجماعة هنا على الجنس .

(فصل)

[في بعض شروط القدوة أيضاً]

(شرط القدوة : أَنْ يَنْوِيَ الْمَأْمُومُ مَعَ التَّكْبِيرِ الْاِقْتِدَاءَ أَوْ الْجَمَاعَةَ) أي : وإلا . . لم تكن صلاته صلاة جماعة ؛ إذ لا عمل إلا بنية ، وهذا الشرط الرابع . واشتراط المعية للتكبير وقع في « المحرر »^(١) وليس كذلك ، بل الشرط : وجود النية حالة إرادة الاقتداء ، سواء كان عند الإحرام أو بعده ، والمراد بنية الجماعة : التي هي حاضرة مع الإمام ، فهي راجعة إلى نية الاقتداء ، فلو حضر اثنان ، ونوى كل منهما الجماعة من غير تعيين إمام أو مأموم . . لم يصح .

قوله : (والجمعة كغيرها على الصحيح) أي : تجب فيها نية الاقتداء ، وقيل : لا ؛ لأنها لا تصح إلا بالجماعة ، فكان التصريح بنية الجمعة مغنياً عنها .

قوله : (فلو ترك هذه النية وتابع في الأفعال . . بطلت صلاته على الصحيح)

(١) المحرر (٢٤١/١) .

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْإِمَامِ ، فَإِنْ عَيَّنَهُ وَأَخْطَأَ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

لأنه وقف صلاته على صلاة من ليس بإمام ، فصار كما لو ربط صلاته بغير المصلي ، وعبر في « الروضة » بالأصح^(١) ، والثاني : لا تبطل ؛ لأنه أتى بالواجبات ، وليس فيها إلا أنه قارن فعله فعل غيره ، وعلى هذا : يكون منفرداً .

ولا خلاف أن الصلاة قبل المتابعة منعقدة على الانفراد ، وإنما تبطل إذا انتظر ركوعه أو سجوده أو غيرهما ليركع ويسجد معه ، وطال انتظاره ، أما إذا اتفق انقضاء فعله مع انقضاء فعله ، أو انتظره يسيراً جداً . . فلا .

قوله : (ولا يجب تعيين الإمام) أي : بزيد أو عمرو ، بل تكفي نية الاقتداء بالحاضر أو بالإمام (فإن عينه وأخطأ . . بطلت صلاته) أي : إذا عين من غير إشارة ، هكذا أطلقوا بطلان الصلاة ، والذي ينبغي أن يقال : بطل الاقتداء .

ثم إن لم تحصل متابعته . . فالصلاة صحيحة على الانفراد ، وإن تابع . . يتخرج على أن متابعة من ليس بإمام مبطلّة أو لا ، ويتجه : أن يقال هنا بالصحة ؛ لأنه إنما تابع على ظن أنه الذي نواه ، قاله السبكي .

أما إذا أشار كزيد هذا أو الحاضر ، فبان عمراً . . فالأرجح من « زوائده » : أنه يصح^(٢) ؛ تغليياً للإشارة ، وقال في « المهمات » تبعاً لـ « الكفاية » : المنقول : البطلان^(٣) ، والظاهر عند الإمام : الصحة^(٤) ، وذكر في « التحرير » : أن الروباني في « البحر » قطع بالصحة فيما إذا نوى الاقتداء مع

(١) روضة الطالبين (٤٦٩ / ١) .

(٢) روضة الطالبين (٤٧٠ / ١) .

(٣) المهمات (٣٣٦ / ٣) .

(٤) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣٨٧ / ٢) .

وَلَا يُشْتَرَطُ لِلْإِمَامِ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ ، وَتُسْتَحَبُّ ، فَلَوْ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ . .
لَمْ يَضُرَّ .

اعتقاد أنه زيد وهو عمرو^(١) ، والذي رأيته في « البحر » حكاية وجهين في أصل المسألة ، ثم قال : وهما إذا نوى الصلاة خلف الشخص الواقف للإمامة ، فأما إذا لم تحضره هذه النية عند الإحرام ، فنوى خلف فلان ، فكان غيره . . لا يصح وجهاً واحداً ، ولو نوى : أنه يصلي خلف إمام ، وعنده أن اسمه زيد ، فكان اسمه عمراً . . يجوز بلا خلاف^(٢) . انتهى

والذي يظهر لي^(٣) : أن الأخيرة التي هي الخلاف في جوازها هي التي جعلها محل الوجهين .

قوله : (ولا يشترط للإمام نية الإمامة ، وتستحب) أي : لا يشترط لصحة الاقتداء : أن ينوي الإمام الإمامة ، سواء اقتدى به الرجال أو النساء ؛ لأنه مستقل بنفسه ، ويندب له : أن ينوي ؛ لتحصل له فضيلة الجماعة ، وَيُخْرَجَ من خلاف أحمد ؛ فإنه يشترطها ، ويقول : إذا لم ينو . . بطلت صلاة المأمومين ، وهو وجه عندنا .

فإن لم ينو . . فالأصح : أن فضيلة الجماعة لا تحصل له ، وأن الجمعة لا تصح لمن تجب عليه إذا أم فيها بغير نية ، فتستثنى من إطلاق الكتاب .

قوله : (فلو أخطأ في تعيين تابعه . . لم يضر) أي : إذا نوى الإمامة بزيد فبان عمراً . . لا يضر ؛ لأن أصل النية ليست بشرط في حقه ، بخلاف نية الائتمام .

(١) تحرير الفتاوي (٣٥٤ / ١) .

(٢) بحر المذهب (٢٩٦ / ٢) ، وفيه بعد : (الواقف للإمامة) هكذا : (إلا أن عنده أنه فلان فإذا هو غيره ، فأما . . .) ثم تمامه كما هنا .

(٣) وفي (ب) : (والذي ظهر لي) .

وَتَصِحُّ قُدْوَةُ الْمُؤَدِّي بِالْقَاضِي ، وَالْمُفْتَرَضِ بِالْمُتَنَفِّلِ ، وَفِي الظُّهْرِ بِالْعَصْرِ ، وَبِالْعُكُوسِ ، وَكَذَا الظُّهْرُ بِالصُّبْحِ وَالْمَغْرِبُ ، وَهُوَ كَالْمَسْبُوقِ ، وَلَا تَضُرُّ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْقُنُوتِ وَالْجُلُوسِ الْآخِرِ فِي الْمَغْرِبِ ،

قوله : (وتصح قدوة المؤدي بالقاضي ، والمفترض بالمتنفل ، وفي الظهر بالعصر ، وبالعكوس) أي : بعكس كل واحد مما سبق ، فلا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم إذا كانت الصلاتان متفقتي العدد ؛ لأن معاذاً رضي الله عنه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ، ثم يرجع إلى قوم ، فيصلون بهم تلك الصلاة . متفق عليه^(١) .

ولأن الاقتداء إنما هو في الأفعال الظاهرة دون النية .

وعبارة « المحرر » : (وتجاوز)^(٢) ، وهي أولى ؛ لأنه يلزم من الجواز الصحة ، بخلاف العكس .

قوله : (وكذا الظهر بالصبح والمغرب) أي : ويصح الاقتداء وإن كانت صلاة المأموم أطول من صلاة الإمام ؛ لإتيانه ببعضها مع الإمام ، وبالباقى بعد سلامه .

قوله : (وهو كالمسبوق) أي : إذا سلم الإمام . . يقوم ويتم صلاته .

قوله : (ولا تضر متابعة الإمام في القنوت والجلوس الأخير في المغرب) وكان الأولى^(٣) أن يؤخر قوله : (وهو كالمسبوق) إلى هنا ، فإن الصحيح : أن المسبوق يستحب له أيضاً التشهد مع الإمام ، ولا يؤخذ من تعبيره بـ (الجلوس) .

(١) صحيح البخاري (٧٠٠) ، صحيح مسلم (٤٦٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) المحرر (٢٤١ / ١) .

(٣) وفي (ب) : (كان الأولى) بغير (واو) .

وَلَهُ فِرَاقُهُ إِذَا اشْتَغَلَ بِهِمَا .

وَتَجُوزُ الصُّبْحُ خَلْفَ الظُّهْرِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّالِثَةِ ؛ إِنْ شَاءَ .
فَارَقَهُ وَسَلَّم ، وَإِنْ شَاءَ انتَظَرَهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ .
قُلْتُ : انتَظَارُهُ أَفْضَلُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (وله فراقه إذا اشتغل بهما) أي : بالقنوت والجلوس ، قال
الإسنوي : ولا يتخرج عن المفارقة^(١) بغير عذر مراعاة لنظم صلاته ، وقال
السبكي : المتابعة أفضل ، قال في « التحرير » : وهو قياس تفضيل الانتظار
فيمن صلى الصبح خلف الظهر^(٢) .

قوله : (وتجاوز الصبح خلف الظهر في الأظهر) أي : ونحو ذلك مما
تكون صلاة الإمام فيه أطول ؛ لاتفاق صلاته مع ما يأتي به الإمام ، والثاني :
لا تصح ؛ لأنه يحتاج إلى الخروج عن صلاة الإمام قبل فراغه .

ويستفاد من التعليل : أن الخلاف محله : ما إذا لم يسبقه الإمام بقدر
الزيادة ، فإن سبقه بها . . . صحت جزماً ، والخلاف طريقان ، رجح في « أصل
الروضة » : القطع بالصحة ، قال في « المهمات » : الأصح : طريقة
القولين ؛ كما جزم به في « المحرر »^(٣) .

قوله : (فإذا قام إلى الثالثة إن شاء . . . فارقه وسلم) لانقضاء صلاته (وإن
شاء . . . انتظره ليسلم معه ، قلت : انتظاره أفضل ، والله أعلم) أي : لغرض
أداء السلام في جماعة ، ومنع بعضهم الانتظار .

(١) وفي (أ) : (على المفارقة) .

(٢) تحرير الفتاوى (٣٥٤ / ١) .

(٣) روضة الطالبين (٤٧٢ / ١) ، المهمات (٣٣٨ / ٣) ، المحرر (٢٤٢ / ١) .

وَأِنْ أَمَكْنَهُ الْقُنُوتُ فِي الثَّانِيَةِ . . قَنَتَ ، وَإِلَّا . . تَرَكَهُ ، وَلَهُ فِرَاقُهُ لِيَقْنُتَ .
فَإِنْ اخْتَلَفَ فِعْلُهُمَا ؛ كَكُسُوفٍ وَمَكْتَبَةٍ أَوْ جَنَازَةٍ . . لَمْ يَصِحَّ عَلَى
الصَّحِيحِ .

قوله : (وإن أمكنه القنوت في الثانية) أي : بأن وقف الإمام يسيراً (. .
قنت) أي : تحصيلاً لسنة ليس فيها مخالفة الإمام (وإلا) أي : إن لم يمكنه
(. . تركه) أي : للمتابعة ، ولا شيء عليه ، قال الإسني : ومقتضى
إطلاقه : أنه لا يسجد لترك القنوت ، والقياس : خلافه .

قوله : (وله فراقه ليقنت) هو كقطع القدوة لعذر ، فتركه أفضل .
فرع : لو اقتدى في المغرب بالظهر . . فالأصح : أنه ليس له انتظار الإمام
إذا قام إلى الرابعة ، بل يفارقه ؛ لأنه أحدث تشهداً لم يفعله الإمام ، بخلاف
الصورة السابقة ، فإنه وافق الإمام في شهادته ، ثم استدأمه .

قوله : (فإن اختلف فعلهما ؛ ككسوف ومكتوبة أو جنازة . . لم يصح على
الصحيح) أي : لم يصح أن يقتدي في واحدة من الصلوات الثلاث بالأخرى ؛
لتعذر المتابعة ، والثاني : يجوز .

فعلى هذا : إذا اقتدى في الفريضة بمن يصلي على الجنازة . . لا يتابعه في
التكبيرات ، والأذكار بينها ، بل إذا كبر الإمام الثانية . . فهو مخير بين أن يخرج
نفسه عن القدوة ، أو ينتظر سلامه .

وإذا اقتدى بالمصلي للكسوف . . تابعه في الركوع الأول ، ثم إن شاء . .
رفع رأسه معه وفارقه ، وإن شاء . . انتظره في الركوع إلى أن يعود إليه ،
ولا ينتظره بعد الرفع ؛ لما فيه من تطويل الركن القصير .

وعلى الصحيح : يكون توافق نظم الصلاتين في الأفعال والأركان شرطاً
خامساً .

فصل

تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ ؛ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاءُ فِعْلِهِ عَنِ ابْتِدَائِهِ ،
وَيَتَقَدَّمَ عَلَى فَرَاعِهِ مِنْهُ ، فَإِنْ قَارَنَهُ . . لَمْ يَضُرَّ

وتعبيره بـ (الصحيح) تبع فيه « المحرر » و « الروضة » و « أصلها »^(١) ،
وقال في « شرح المذهب » : فيه طريقتان ؛ أحدهما : القطع بالمنع^(٢) .

(فصل)

[في بعض شروط القدوة أيضاً]

(تجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة ؛ بأن يتأخر ابتداء فعله عن ابتدائه ،
ويتقدم على فراغه منه) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ
بِهِ ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ . . فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكَعَ . . فَارْكَعُوا . . . »
الحديث . متفق عليه^(٣) .

وهذا الشرط السادس ، أما الأقوال ؛ كالقراءة والتشهد . . فيجوز فيها
التقدم والتأخر .

قوله : (فإن قارنه . . لم يضر) لأن القدوة منتظمة لا مخالفة فيها ، لكن
يكره ، وتفاوت بها^(٤) فضيلة الجماعة ؛ كما نقله الرافعي عن البغوي ،
وأقره^(٥) ، وفيه بحث .

(١) المحرر (٢٤٢ / ١) ، روضة الطالبين (٤٧١ / ١) ، الشرح الكبير (١٨٨ / ٢) .

(٢) المجموع (٢٣٧ / ٤) .

(٣) صحيح البخاري (٧٢٢) ، صحيح مسلم (٤١٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) وفي (أ) : (وتفاوت به) .

(٥) الشرح الكبير (١٩١ / ٢) ، التهذيب (٢٧٠ / ٢) .

إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

وَإِنْ تَخَلَّفَ بِرُكْنٍ ؛ بِأَنْ فَرَّغَ الْإِمَامُ مِنْهُ وَهُوَ فِيمَا قَبْلَهُ . . لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ ،
أَوْ بِرُكْنَيْنِ ؛ بِأَنْ فَرَّغَ مِنْهُمَا وَهُوَ فِيمَا قَبْلَهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ . . بَطَلَتْ .

واعترض على المصنف بأن هذا يناقض ما تقدم ، وجوابه : أن المراد بالأول^(١) : بيان المتابعة الكاملة .

قوله : (إلا في تكبيرة الإحرام) أي : فلا تنعقد الصلاة إذا قارنه ولو في جزء منها ، أو شك هل قارنه ، أو ظن أنه تأخر فبان مقارنة ، فلا بد من تأخر جميع تكبيرة المأموم عن تكبيرة الإمام حتى يثبت للإمام كونه في صلاة ، فينتظم الاقتداء به ، ولا يخفى أن هذا فيمن أنشأ صلاته على القدوة ، والأصح : أن المقارنة في السلام لا تضر .

قوله : (وإن تخلف بركن ؛ بأن فرغ الإمام منه وهو فيما قبله . . لم تبطل في الأصح) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَبَادِرُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالشُّجُودِ ، فَمَهْمَا أَسْبَقَكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتُ . . تُذَرِّكُونِي بِهِ إِذَا رَفَعْتُ ، وَمَهْمَا أَسْبَقَكُمْ بِهِ إِذَا سَجَدْتُ . . تُذَرِّكُونِي بِهِ إِذَا رَفَعْتُ » . رواه ابن ماجه ، وصححه ابن حبان^(٢) .

وقيل : تبطل إذا فعله عامداً ؛ للمخالفة .

وقوله : (بأن فرغ . .) إلى آخره أشار به إلى أن الإمام لو ركع مثلاً قبل المأموم ، ثم ركع المأموم وأدركه في الركوع . . لم يكن ذلك تخلفاً بركن .

قوله : (أو بركنين ؛ بأن فرغ منهما وهو فيما قبلهما ، فإن لم يكن عذر) أي : بأن تخلف لقراءة السورة أو للتسبيحات (. . بطلت) أي : طويلاً كان

(١) وفي (أ) : (أن مراده بالأول) .

(٢) سنن ابن ماجه (٩٦٣) ، صحيح ابن حبان (٢٢٢٩) عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما .

وَإِنْ كَانَ بِأَنْ أَسْرَعَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ قَبْلَ إِتْمَامِ الْمَأْمُومِ (الْفَاتِحَةَ) . . . فَقِيلَ :
يَتَّبَعُهُ وَتَسْقُطُ الْبَقِيَّةُ ، وَالصَّحِيحُ : يُتِمُّهَا وَيَسْعَى خَلْفَهُ مَا لَمْ يَسْبِقْهُ بِأَكْثَرِ مِنْ
ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ مَقْصُودَةٍ وَهِيَ الطَّوِيلَةُ

الركن أو قصيراً ؛ لكثرة المخالفة .

والمراد بالفراغ : الانتقال عنه ، سواء تلبس بغيره أم لا على الأصح في
« التحقيق »^(١) .

قوله : (وإن كان ؛ بأن أسرع قراءته وركع قبل إتمام المأموم « الفاتحة »)
أي : وإن كان عذر ؛ كسرعة قراءة الإمام ، وبطء قراءة المأموم للعجز (. .
فقيل : يتبعه وتسقط البقية) أي : بقية (الفاتحة) لأنه معذور ، فأشبهه
المسبوق ، فلو اشتغل بإتمامها . . كان متخلفاً بلا عذر ، وقيل : لا يسقط ،
ولكنه يخرج من قدوته ، والأولى : أن لا يصلي خلف مثله ، ورجحه في
« البحر »^(٢) ، أما إذا ركع الإمام قبل إتمامه (الفاتحة) لتكريره الكلمات
للسوسة . . فعليه إتمامها ، وتخلفه بلا عذر ، صرح به المتولي ، ونقله في
« الكفاية » عن القاضي^(٣) .

قوله : (والصحيح : يتمها ، ويسعى خلفه ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة
أركان مقصودة وهي الطويلة) أي : يتم (الفاتحة) وجوباً ، ويسعى خلف
الإمام على نظم صلاة نفسه إذا لم يسبقه الإمام بأكثر من الثلاثة ، بل بالثلاثة فما
دونها ؛ لأن ترك (الفاتحة) إنما اغتفر للمأموم في الركعة الأولى ؛ لتفاوت
الناس في الحضور غالباً ، بخلاف الإسراع في القراءة فإنهم لا يختلفون فيه
غالباً .

(١) التحقيق (ص : ٣٥٥-٣٥٦) .

(٢) بحر المذهب (٣١/٢-٣٢) .

(٣) كفاية النبيه (٥٩٧/٣) .

فَإِنْ سَبَقَ بِأَكْثَرٍ . . فَقِيلَ : يُفَارِقُهُ ، وَالْأَصَحُّ : يَتَّبِعُهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ ، ثُمَّ يَتَذَارَكُ
بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ .

وَلَوْ لَمْ يُتِمَّ (الْفَاتِحَةُ) لِشُغْلِهِ بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ . . فَمَعْدُورٌ .

هَذَا كُلُّهُ فِي الْمَوْافِقِ ،

واحترز بـ (الطويلة) : عن الاعتدال ، فإنه قصير قطعاً ، وكذا الجلوس
بين السجدين على الأصح ، وكلامه يقتضي : أنهما غير مقصودين ، وبه جزم
الرافعي والمصنف في الكلام على الاعتدال^(١) ، ونقلنا هنا عن الأكثرين أن
الركن القصير مقصود في نفسه^(٢) ، وتقدم أن المصنف صحح : أن الجلوس
بين السجدين طويل^(٣) ، قال ابن العماد : وحيث^(٤) قال الأصحاب : إنه
مقصود . . أرادوا : أنه لا بد من وجود صورته ، وحيث قالوا : غير مقصود . .
أرادوا : أنه لا يطول ، وتبطل الصلاة بتطويله .

قوله : (فإن سبق بأكثر) أي : فإن زاد على الثلاثة ؛ بأن رفع الإمام من
السجدة الثانية والمأموم في القيام (فقيل : يفارقه) أي : لتعذر الموافقة
(والأصح : يتبعه فيما هو فيه ، ثم يتدارك بعد سلام الإمام) أي : ما فاته ؛
لما في مراعاة نظم صلاة نفسه والحالة هذه من المخالفة الفاحشة ، وقيل :
يراعي نظم صلاة نفسه ، ويجري على أثر إمامه ، ويكون متخلفاً بعذر .

قوله : (ولو لم يتم « الفاتحة » لشغله بدعاء الافتتاح . . فمعذور) أي :
في التخلف لإتمامها (هذا كله في الموافق) أي : في المأموم الموافق ،

(١) الشرح الكبير (١/٥١٢) ، روضة الطالبين (١/٣٥٦) .

(٢) الشرح الكبير (٢/١٩٣) ، روضة الطالبين (١/٤٧٤) .

(٣) راجع (باب صفة الصلاة) الركن الثامن .

(٤) وفي (ب) : (حيث) بغير (واو) .

فَأَمَّا مَسْبُوقُ رَكَعِ الْإِمَامِ فِي (فَاتِحَتِهِ) . . . فَلْأَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِالْإِفْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ . . . تَرَكَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ ، وَهُوَ مُدْرِكٌ لِلرَّكْعَةِ ، وَإِلَّا . . . لَزِمَهُ قِرَاءَةُ بِقَدْرِهِ .

وَلَا يَشْتَغَلُ الْمَسْبُوقُ بِسُنَّةٍ بَعْدَ التَّحَرُّمِ ، بَلْ بِ(الْفَاتِحَةِ) إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ إِدْرَاكَهَا .

وهو : الذي أدرك قبل ركوع الإمام زمناً يسع (الفاتحة) .

قوله : (فأما مسبوق ركع الإمام في فاتحته . . . فالأصح : أنه إن لم يشتغل بالافتتاح والتعوذ . . . ترك قراءته وركع ، وهو مدرك للركعة) لأنه لم يدرك إلا ذلك ، فلا تلزمه زيادة عليه ؛ كما أنه إذا لم يدرك شيئاً من القيام . . . لم يلزمه شيء من (الفاتحة) .

قوله : (وإلا) أي : وإن اشتغل بالافتتاح والتعوذ (. . . لزمه قراءة بقدره) لتقصيره بالعدول عن الفرض إلى غيره ، والثاني : يتم (الفاتحة) في الحالتين ؛ لإدراكه القيام الذي هو محلها ، والثالث : يسقط ما بقي ، فيركع معه في الحالتين ، فإن قلنا : يتم (الفاتحة) فتخلف ليقراً . . . فهو تخلف بعذر ، فيسعى خلفه كما سبق ، فإن لم يتمها وركع مع الإمام . . . بطلت صلاته ، وإن قلنا : يركع واشتغل بإتمام (الفاتحة) ولم يدرك الإمام إلا في الاعتدال . . . فاتته الركعة ، والأصح : أنه لا تبطل صلاته ، قال الإمام : وعلى هذا : ينبغي ألا يركع ؛ لأنه غير محسوب له ، بل يتابع الإمام في الهوي إلى السجود^(١) .

قوله : (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحرم) أي : استحباباً (بل بـ« الفاتحة » إلا أن يعلم إدراكها) لأن الاهتمام بشأن الفرائض أولى .

(١) نهاية المطلب (٢ / ٣٩٢) .

وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ فِي رُكُوعِهِ أَنَّهُ تَرَكَ (الْفَاتِحَةَ) أَوْ شَكَّ . . لَمْ يَعْذِرْ
إِلَيْهَا ، بَلْ يُصَلِّي رَكْعَةً بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ .
فَلَوْ عَلِمَ أَوْ شَكَّ وَقَدْ رَكَعَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَرْكَعْ هُوَ . . قَرَأَهَا وَهُوَ مُتَخَلِّفٌ
بِعُذْرٍ ، وَقِيلَ : يَرْكَعُ وَيَتَذَارِكُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ .
وَلَوْ سَبَقَ إِمَامَهُ بِالتَّحَرُّمِ . . لَمْ تَنْعَقِدْ ، أَوْ بِ(الْفَاتِحَةِ) أَوْ الشَّهَادِ . . لَمْ
يُضَرِّهِ وَيُجْزِئُهُ ،

قوله : (ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك « الفاتحة » أو شك . . لم يعد
إليها) لفوات محلها ، كذا جزم به الرافعي^(١) ، وقيل : يعود إلى القيام
ويقرأها ، ويكون كالمتخلف بعذر ، حكاها في « الكفاية »^(٢) .

قوله : (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام) لفوات الركعة ، (فلو علم أو
شك وقد ركع الإمام ولم يركع هو . . قرأها) لبقاء محلها وعدم سقوطها (وهو
متخلف بعذر) أي : على الأصح ، فإذا أدركه في قيام الثانية . . صح على
الأصح دون ما بعده ، (وقيل : يركع ويتدارك بعد سلام الإمام) أي :
ما فاتته ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِذَا رَكَعَ . . فَارْكَعُوا »^(٣) .

وعلى هذا : لو تخلف . . كان بغير عذر ؛ لتقصيره بالنسيان .

قوله : (ولو سبق إمامه بالتحريم . . لم تنعقد) لما سبق^(٤) ، وكذا لو ظن
أنه متأخر ، فبان خلافه ، ولو ذكرها المصنف . . كان أشمل (أو بـ « الفاتحة »
أو التشهد . . لم يضره ويجزئه) لأنه ليس فيه مخالفة فاحشة ، وقيل : تبطل

(١) الشرح الكبير (١٩٥ / ٢) .

(٢) كفاية النبيه (٥٩٨ / ٣) .

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٢) ، ومسلم (٤١٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) أي : آنفاً .

وَقِيلَ : تَجِبُ إِعَادَتُهُ .

وَلَوْ تَقَدَّمَ بِفِعْلِ ؛ كَرُّكُوعٍ وَسُجُودٍ ؛ إِنْ كَانَ بَرُكْنَيْنِ .. بَطَلَتْ ، وَإِلَّا ..
فَلَا ، وَقِيلَ : تَبْطُلُ بِرُكْنٍ .

(وقيل : تجب إعادته) أي : مع قراءة الإمام أو بعدها .

قوله : (ولو تقدم بفعل ؛ كركوع وسجود ؛ إن كان بركنين .. بطلت)
أي : إن كان^(١) عامداً عالماً بالتحريم ؛ لفحش المخالفة ، وإن كان ناسياً أو
جاهلاً .. لم تبطل ، لكن لا يعتد بتلك الركعة ، فيأتي بها بعد سلام الإمام ،
ومثله العراقيون : بأن يركع قبل الإمام ، فلما أراد الإمام أن يركع .. رفع ،
فلما أراد أن يرفع .. سجد .

قوله : (وإلا .. فلا) أي : إن لم يكن بركنين .. فلا تبطل ؛ لأنها مخالفة
سيرة ، وصرح صاحباً « التتمة » و« التهذيب » مع هذا أن ذلك حرام ، وهو
المنصوص^(٢) ، وهو مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم : « أَمَّا يَخْشَى الَّذِي
يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ » . متفق عليه^(٣) .

قوله : (وقيل : تبطل بركن) أي : تام ؛ بأن انتقل عنه ، وفي « المحرر »
وجه آخر^(٤) : أنه تبطل بالسبق إلى ركن وإن لم يتمه ، وقيده في « الروضة »
بالعمد^(٥) ، فإن قلنا : لا تبطل .. فالأصح المنصوص : أنه يستحب العود .

فرع : من شروط القدوة : الموافقة ، فإذا ترك الإمام فرضاً ؛ كما إذا قام
في موضع القعود أو بالعكس ، ولم يرجع .. لم يجز للمأموم متابعتة ؛ لأنه إن

(١) وفي (ب) : (إذا كان) .

(٢) التهذيب (٢ / ٢٧٠) .

(٣) صحيح البخاري (٦٩١) ، صحيح مسلم (٤٢٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) وكلمة : (آخر) غير موجودة في (ب) .

(٥) المحرر (١ / ٢٤٥) ، روضة الطالبين (١ / ٤٧٦) .

فصل

إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ . . انْقَطَعَتِ الْقُدُوءُ ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَقَطَعَهَا الْمَأْمُومُ . . جَازَ ، وَفِي قَوْلٍ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بِعُذْرِ يُرَخِّصُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ،

تعمد . . فصلاته باطلة ، وإن سها . . ففعله غير معتد به ، والمأموم إنما يتابعه في أفعال الصلاة .

وإن ترك سنة في الاشتغال بها تخلف فاحش ؛ كسجود التلاوة والتشهد الأول . . لم يأت بها المأموم ، فإن فعل . . بطلت صلاته ، وإن كان التخلف لها يسيراً ؛ كجلسة الاستراحة . . فلا بأس بانفراده بها ؛ كما لا بأس بزيادتها في غير موضعها ، وكذا لا يضر انفراده بالقنوت إن لحقه في السجدة الأولى .

(فصل)

[في زوال القدوة وإيجادها ، وإدراك المسبوق للركعة ، وما يتبع ذلك]
(إذا خرج الإمام من صلاته . . انقطعت القدوة) أي : سواء خرج بحدث أو غيره ، وإذا انقطعت الصلاة باقية . . فللمأمومين الاستخلاف ؛ كما سيأتي .

قوله : (فإن لم يخرج وقطعها المأموم . . جاز) لأن ما لا يتعين فعله لا يلزم عندنا بالشروع ، سواء كان تطوعاً محضاً ، أو فرض كفاية (وفي قول : لا يجوز إلا بعذر يرخص في ترك الجماعة) واستدلوا لجواز المفارقة بعذر بمفارقة الفرقة الأولى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة ذات الرقاع بعد ما صلى بهم ركعة^(١) ، وجعل الشافعي والشيخ أبو حامد حديث معاذ في صلاة

(١) أخرجه البخاري (٤١٣١) ، ومسلم (٨٤١) عن سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه .

وَمِنَ الْعُذْرِ : تَطْوِيلُ الْإِمَامِ أَوْ تَرْكُهُ سُنَّةَ مَقْصُودَةٍ ؛ كَتَشَهُدٍ .
وَلَوْ أَحْرَمَ مُنْفَرِداً ، ثُمَّ نَوَى الْقُدُوءَ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ . . جَازَ فِي الْأَظْهَرِ .

الرجل المفارق له وحده دليلاً للمفارقة بغير عذر^(١) ، وقالوا : تطويل القراءة ليس بعذر ، وفي قول : إن الخروج مبطل وإن كان بعذر ؛ للنهي عن الاختلاف على الإمام .

وفي المسألة طرق ؛ أصحها : أن القولين فيمن فارق بغير عذر ، أما المعذور . . فيجوز قطعاً ، قال السبكي : وعليها ينطبق لفظ الكتاب و« المحرر »^(٢) .

قوله : (ومن العذر : تطويل الإمام) أي : والمأموم لا يصبر ؛ لضعف أو شغل ، وقيل : إن التطويل ليس بعذر (أو تركه سنة مقصودة ؛ كتشهد) أي : فيفارقه ؛ ليأتي بتلك السنة ، ومثله القنوت .

قوله : (ولو أحرم منفرداً) أي : في فريضة الوقت (ثم نوى القدوة في خلال صلاته . . جاز في الأظهر) لأن النبي صلى الله عليه وسلم جاء وأبو بكر يصلي بالناس ، فتقدم فصلى ، واقتدى به أبو بكر والجماعة . متفق عليه^(٣) .

وجه الدلالة : أن أبا بكر صار مأموماً بعد أن كان إماماً ، والإمام في حكم المنفرد ، والثاني : لا يجوز ، وتبطل به الصلاة ؛ لأن تحريمه سبق تحريم الإمام ، فلم يجز ؛ كما لو حضر في أول صلاته ، فكبر قبله ، وعلى

(١) أخرجه البخاري (٧٠١) ، ومسلم (٤٦٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما . وراجع « الأم » (٣٥٠ / ٢) .

(٢) المحرر (٢٤٦ / ١) .

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٤) ، ومسلم (٤٢١) عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه .

وَإِنْ كَانَ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى ، ثُمَّ يَتَّبِعُهُ قَائِمًا كَانَ أَوْ قَاعِدًا ،

القولين : يكره ، نص عليه^(١) .

والمستحب : أن يتمها ركعتين ويسلم منها ، ثم يدخل في الجماعة ، فإن لم يفعل . . استحب أن يقطعها ، ثم يستأنفها جماعة .

وإنما قيد بالانفراد ؛ لأنه إذا افتتحها في جماعة ثم نقلها لجماعة أخرى . . جاز قطعاً ؛ كما قاله في « التحقيق » ، وحكاه في « شرح المذهب » عن جماعة كثيرة^(٢) ، وفي « الكفاية » عن « التتمة » : أنه على المسألتين ؛ يعني : ما إذا أحرم منفرداً ثم اقتدى ، وما إذا اقتدى ثم انفرد^(٣) .

أما إذا كان في فائتة . . فلا يستحب قطعها ، نقله الرافعي عن القاضي حسين هنا ، وجزم به في « الروضة » ، وفي « المهمات » في أوائل (صفة الصلاة) : أن المصنف حكى في « شرح المذهب » هنا عن المتولي وغيره : أنه لا يجوز القطع^(٤) .

قوله : (وإن كان في ركعة أخرى) أشار إلى طرق في المسألة ؛ أصحها : على قولين ، والأصح : أنهما جاريان مطلقاً ، وقيل : محلهما : إذا اتفقا في الركعة ؛ كأولى أو ثانية ، فإن اختلفا . . لم يجز قطعاً ، وقيل : هما فيما إذا لم يركع المنفرد ، فإن ركع . . لم يجز قطعاً .

قوله : (ثم يتبعه قائماً كان أو قاعداً) أي : إذا اختلفا في الركعة يقوم في موضع قيام الإمام ، ويقعد في موضع قعوده ؛ لأنه من لوازم الاقتداء .

(١) مختصر المزني (ص : ٤٠) ، وراجع « الأم » (٣٥١ / ٢) .

(٢) التحقيق (ص : ٣٥٠) ، المجموع (١٨٣ / ٤) .

(٣) كفاية النبيه (٥٥٦ / ٣) .

(٤) الشرح الكبير (٢٠٠ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٧٩ / ١) ، المهمات (٢٣ / ٢) .

فَإِنْ فَرَّغَ الْإِمَامُ أَوَّلًا . . . فَهُوَ كَمَسْبُوقٍ ، أَوْ هُوَ ؛ فَإِنْ شَاءَ . . . فَارَقَهُ ، وَإِنْ شَاءَ . . . انْتَظَرَهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ .

وَمَا أَدْرَكَهُ الْمَسْبُوقُ . . . فَأَوَّلُ صَلَاتِهِ ، فَيُعِيدُ فِي الْبَاقِي الْقُنُوتَ ، وَلَوْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ . . . تَشْهَدُ فِي ثَانِيَّتِهِ ،

قوله : (فإن فرغ الإمام أولاً . . . فهو كمسبوق) أي : إذا تمت صلاة الإمام أولاً . . . قام المأموم وأتم صلاته ؛ كما يفعل المسبوق .

قوله : (أو هو ؛ فإن شاء . . . فارقه) وإن شاء . . . انتظره ليسلم معه ؛ أي : وإن تمت صلاة المأموم أولاً . . . لم يتابع الإمام في الزيادة ، بل إن شاء فارقه ، وتشهد وسلم (وإن شاء . . . انتظره) وطول الدعاء (ليسلم معه) .

قوله : (وما أدركه المسبوق . . . فأول صلاته) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا » . متفق عليه ، ورواته أكثر من الرواة الذين قالوا : « فاقضوا »^(١) .

قوله : (فيعيد في الباقي القنوت ، ولو أدرك ركعة من المغرب . . . تشهد في ثانيته) لأن هذا محلها بناء على أن المفعول مع الإمام هو أول الصلاة ، وإنما أتى بهما معه ؛ للمتابعة .

وتعبيره بالإعادة يشعر باستحباب القنوت معه ، وهو المشهور ، ونقل الأصحاب الاتفاق منا ومن الحنفية على من أدرك ركعة من المغرب يتشهد في الثانية ، وهو دليل في أصل المسألة ؛ لأنه لو كان ما يتداركه أول صلاته . . . لما قعد .

(١) صحيح البخاري (٩٠٨) ، صحيح مسلم (٦٠٢) ، ورواية : « فاقضوا » أخرجه ابن خزيمة (١٥٠٥) ، وابن حبان (٢١٤٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَأِنْ أَدْرَكَهٖ رَاكِعًا . . أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ .

قُلْتُ : بِشَرَطٍ أَنْ يَطْمِئَنَّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ حَدِّ الْإِجْزَاءِ . . لَمْ تُحَسَّبْ رَكْعَتُهُ فِي الْأَظْهَرِ .

قوله : (وإن أدركه راکعاً . . أدرك الركعة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ الْإِمَامُ صُلْبَهُ . . فَقَدْ أَدْرَكَهَا » . رواه الدارقطني ، وصححه ابن حبان في (كتاب وصف الصلاة بالسنة)^(١) وقيل : لا يدركها بالركوع ، وفي « الكفاية » عن بعض شارحي « المذهب » : إن قصر في التكبير حتى ركع الإمام . . لا يكون مدرکاً^(٢) .

(قلت : بشرط أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع ، والله أعلم) لأن الركوع بدون الطمأنينة لا يعتد به ، ويشترط أيضاً : أن يكون ذلك الركوع محسوباً للإمام ، لا ركوع خامسة ، ولا ركوع من تبين حدثه .

قوله : (ولو شك في إدراك حد الإجزاء) أي : في الطمأنينة^(٣) قبل ارتفاع الإمام عنه (. . لم تحسب ركعته في الأظهر) لأن الاعتداد بالركوع رخصة ، فلا يصار إليه إلا بيقين ، والثاني : يحسب ؛ لأن الأصل : عدم ارتفاع الإمام ، وصحح في « الروضة » أن الخلاف وجهان ، وقال في « شرح المذهب » : إنه طريقان ؛ أحدهما وبه قطع الجمهور ونص عليه الشافعي : أنه لا يحسب ، والثاني : فيه وجهان ؛ أحدهما : أنه لا يحسب^(٤) .

(١) سنن الدارقطني (ص : ٢٨٩) ، صحيح ابن حبان (١٤٨٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) كفاية النبيه (٥٨٦/٣) .

(٣) وفي (ب) : (أي : والطمأنينة) .

(٤) روضة الطالبين (٤٨٠/١) ، المجموع (١٨٧/٤) ، الأم (٤٢٥/٢-٤٢٦) .

وَيَكْبَرُ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لِلرُّكُوعِ ، فَإِنْ نَوَاهُمَا بِتَكْبِيرَةٍ . . لَمْ تَنْعَقِدْ ، وَقِيلَ :
 تَنْعَقِدُ نَفْلًا ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِبْهَا شَيْئًا . . لَمْ تَنْعَقِدْ عَلَى الصَّحِيحِ .
 وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي اعْتِدَالِهِ فَمَا بَعْدَهُ . . انْتَقَلَ مَعَهُ مُكَبَّرًا ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ
 يُوَافِقُهُ فِي التَّشْهَدِ وَالتَّسْبِيحَاتِ ،

قوله : (ويكبر للإحرام ثم للركوع) يعني : إن المسبوق إذا أدرك الإمام
 في الركوع . . يكبر للافتتاح قائماً ، ويكبر للركوع تكبيرة أخرى ، فإن وقع
 بعض تكبيرة الإحرام في غير القيام . . لا ينعقد فرضاً قطعاً ، ولا نفلاً على
 الأصح .

قوله : (فإن نواههما بتكبيرة . . لم تنعقد) كما لو تحرم بفريضة ونافلة
 (وقيل : تنعقد نفلاً) كما لو أخرج خمسة دراهم ، ونوى بها الزكاة وصدقة
 تطوع .

قوله : (وإن لم ينو بها شيئاً . . لم تنعقد على الصحيح) أي : المنصوص ؛
 لأن قرينة الافتتاح تصرفها للافتتاح ، وقرينة الهوي تصرفها إليه ، وقيل : تنعقد
 نافلة ؛ لأن قرينة الافتتاح تصرفها إليه .

والحالة الرابعة : أن ينوي الإحرام فقط ، فتنعقد إذا وقعت في حالة
 القيام .

والخامسة : أن ينوي الهوي فقط ، فلا تنعقد .

قوله : (ولو أدركه في اعتداله فما بعده . . انتقل معه مكبراً) أي : بعد
 تكبيرة الإحرام ؛ موافقة للإمام وإن لم يكن ذلك المنتقل إليه محسوباً له .

قوله : (والأصح : أنه يوافقه في التشهد والتسبيحات) أي : يستحب له
 ذلك للموافقة ، والثاني : لا يستحب ؛ لأنه غير محسوب له ، وقيل : تجب
 المتابعة في التشهد الأخير .

وَأَنَّ مَنْ أَدْرَكَهُ فِي سَجْدَةٍ . . لَمْ يُكَبِّرْ لِلإِنْتِقَالِ إِلَيْهَا .

وَإِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ . . قَامَ الْمَسْبُوقُ مُكَبِّراً إِنْ كَانَ مَوْضِعَ جُلُوسِهِ ، وَإِلَّا . . فَلَا فِي الْأَصَحِّ .

قوله : (وَأَنْ مَنْ أَدْرَكَهُ فِي سَجْدَةٍ . . لَمْ يُكَبِّرْ لِلإِنْتِقَالِ إِلَيْهَا) يعني : إذا أحرَمَ والإمام في السجدة الأولى أو الثانية أو في التشهد . . فالأصح : أنه لا يكبر للانتقال إلى موافقة الإمام فيما هو فيه ؛ لأنه غير محسوب له ، وليس في انتقاله موافقة للإمام ، والثاني : يكبر ؛ كالركوع ، والجواب بالفرق بأن الركوع محسوب بخلاف السجود .

قوله : (وَإِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ . . قَامَ الْمَسْبُوقُ مُكَبِّراً إِنْ كَانَ مَوْضِعَ جُلُوسِهِ) أي : بأن أَدْرَكَهُ فِي ثَلَاثَةِ رِبَاعِيَةٍ أَوْ ثَانِيَةِ الْمَغْرِبِ (وَإِلَّا . . فَلَا فِي الْأَصَحِّ) أي : لا يكبر إذا لم يكن موضع جلوسه ؛ بأن أَدْرَكَهُ فِي الْآخِرَةِ ، أَوْ الثَّانِيَةِ مِنَ الرِّبَاعِيَةِ ؛ لأنه ليس موضع تكبيرة وقد كبر مع الإمام في ارتفاعه من السجود ، والثاني : يكبر ؛ لئلا يخلو الانتقال عن ذكر .

فرع : المسبوق المدرك في الركوع ليس له أن يشتغل بقراءة (الفاتحة) فلو فعل ولحق في الاعتدال . . لم يدرك الركعة ، ولا تبطل صلاته على الأصح .

* * *

بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

إِنَّمَا تُقْصِرُ رُبَاعِيَّةً مُؤَدَّاةً فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ ،

(باب صلاة المسافر)

المراد : ما شرع في صلاة المسافر ؛ من التخفيف بالقصر والجمع .

والأصل في القصر قبل الإجماع : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ [النساء : ١٠١] والضرب : هو السفر ، فأباحه بشرط الخوف ، وبينت السنة جوازه عند الأمن ، سئل عن الآية رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صَدَقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ » . رواه مسلم وغيره^(١) .

قوله : (إنما تقصر رباعية مؤداة في السفر الطويل المباح) احترز بالرباعية : عن المغرب والصبح ، فإنهما لا يقصران بالإجماع ؛ كما في « الروضة » و« أصلها » .

وعن محمد بن نصر المروزي : جواز قصر الصبح في الخوف إلى ركعة ؛ كمذهب ابن عباس^(٢) .

وبقية القيود يأتي شرحها ، وأراد بـ(المباح) : الجائز لا مستوي الطرفين ، فيدخل فيه الواجب والمندوب ، والمستوي الطرفين ؛ كالتجارة ، والمكروه ؛ كسفر المنفرد .

(١) صحيح مسلم (٦٨٦) ، سنن أبي داود (١١٩٩) عن يعلى بن أمية رضي الله عنه .

(٢) روضة الطالبين (٤٩٣/١) ، الشرح الكبير (٢٢٥/٢) ، وأما القصر في الخوف إلى ركعة . . فقد أخرجه مسلم في « صحيحه » (٦٨٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ .

وَلَوْ قَضَى فَائِتَةُ السَّفَرِ . . فَلَاظْهَرُ : قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ . وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ . . فَأَوَّلُ سَفَرِهِ : مُجَاوِزَةُ سُورِهَا ، فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ . . اشْتَرَطَ مُجَاوِزَتُهَا فِي الْأَصَحِّ .

قوله : (لا فائتة الحضر) أي : إذا قضاها في السفر . . فإنه يقضيها تامة ؛ لأنها تثبت في ذمته تامة ؛ كما لو نذر أن يصلي أربع ركعات في وقت الظهر أو غيره ، وهذه واردة على إطلاقه أولاً ؛ لأنها رباعية مؤداة .
ولو شك هل فاتت في السفر أو الحضر ؟ لم يقصر أيضاً ؛ لأن الأصل : الإتمام .

قوله : (ولو قضى فائتة السفر . . فلاظهر : قصره في السفر دون الحضر) نظراً إلى قيام العذر المرخص ، وهذا نصه في « الإملاء » ، والثاني وهو القديم : يقصر فيهما ؛ لأنه إنما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الأداء ، والثالث : يتم فيهما ؛ لأنها صلاة ردت إلى ركعتين ، فإذا فاتت . . أتى بالأربع كالجمعة ، والرابع : إن قضى في ذلك السفر . . قصر ، وإلا . . فلا .

ومحل الخلاف : إذا فاتت بكمالها في السفر ، فلو أخر المسافر الصلاة ، فأقام ولم يصل حتى خرج الوقت . . لزمه الإتمام قطعاً ، ولو أخرها في السفر إلى أن بقي من الوقت ما لا يسعها . . انبنى جواز القصر على أنها أداء أو قضاء .

قوله : (ومن سافر من بلدة . . فأول سفره : مجاوزة سورها) أي : إن كان لها سور يختص بها ؛ لأن وصوله إليه يقطع انتهاء سفره ، فوجب أن يمنع ابتداءه ، ولا يشترط مجاوزة سور جَمَعَ قرى متفاصلة .

قوله : (فإن كان وراءه عمارة . . اشترط مجاوزتها في الأصح) لأنها من

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : لَا تُشْتَرَطُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ . فَأَوَّلُهُ : مُجَاوِزَةُ الْعُمُرَانِ ، لَا الْخَرَابِ وَالْبَسَاتِينَ ،

مواضع الإقامة المعدودة من توابع البلد ومضافاتها ، فيثبت لها حكمها .

(قلت : الأصح : لا تشتط ، والله أعلم) لأن ذلك لا يعد من البلد ، ألا ترى أنه يقال : مسكن فلان خارج البلد .

قوله : (فإن لم يكن سور . فأوله : مجاوزة العمران) أي : حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل (لا الخراب) أي : الذي لا تليه عمارة ؛ لأنه ليس موضع إقامة ، أما المتحلل بين العمارات . فهو من البلد ؛ كالنهر الحائل^(١) بين جانبيها .

قوله : (والبساتين) أي : المتصلة بالبلد وإن كانت محوطة ؛ لأنها ليست للسكنى والإقامة ، فلو كان فيها قصور ودور يسكنها ملاكها في بعض فصول السنة . فلا بد من مجاوزتها ، قاله الرافعي ، وقال المصنف في « شرح المذهب » : لم يتعرض له الجمهور ، والظاهر : أنه لا يشترط ، قال في « المهمات » : إن به الفتوى ؛ لأنها ليست من البلد ، فلا تصير منه بإقامة بعض الناس فيها في بعض الفصول^(٢) .

والمراد بـ (الخراب) : الذي لا تشتط مجاوزته إذا زالت جدرانها ، وصار أرضاً ، فإن كانت بقايا الحيطان قائمة ، ولم يهجره بالتحويط على العامر . فالكثرون على أنه لا بد من مجاوزته ، وصرح بتصحيحه في « شرح المذهب »^(٣) .

(١) وفي (أ) : (الجاري بين جانبيها) .

(٢) الشرح الكبير (٢/ ٢٠٩) ، المجموع (٤/ ٢٨٨) ، المهمات (٣/ ٣٥٠) .

(٣) المجموع (٤/ ٢٨٨) .

وَالْقَرْيَةُ كَبْلَدَةٌ .

وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ : مُجَاوَزَةُ الْحِلَّةِ .
وَإِذَا رَجَعَ . . انْتَهَى سَفَرُهُ بِبُلُوغِهِ مَا شُرِطَ مُجَاوَزَتُهُ ابْتِدَاءً .

وذكر في « المحرر » المزارع^(١) ، وحذفه المصنف ؛ لأنه يؤخذ من البساتين بطريق الأولى ، وقيل : لا بد من مجاوزتهما .
ولا يشترط مجاوزة المقابر المتصلة بالبلد عند الجمهور ، وقيل : يشترط .

قوله : (والقرية كبلدة) أي : في جميع ما ذكر ، واشترط الغزالي مجاوزة بساتينها ومزارعها المحوطة ، وشرط الإمام مجاوزة البساتين المحوطة فقط^(٢) .

قوله : (وأول سفر ساكن الخيام : مجاوزة الحلة) لأن الحلة بمنزلة البلد ، والخيام فيها مجتمعة أو متفرقة بمنزلة المنازل في البلد .
والتفرق الذي لا يؤثر : أن يكونوا بحيث يجتمعون للسمر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعضهم .

ويشترط : مجاوزة المرافق ؛ كمطرح الرماد ، وملعب الصبيان ، والنادي ، ومراح الإبل ، ومرتكض الخيل ؛ لأنها معدودة من الحلة ، ولا بد مع ذلك من قطع عرض الوادي إن سافر في عرضه ، والهبوط إن كانوا في ربوة ، والصعود إن كان في وهدة ، بشرط الاعتدال في الثلاث .

قوله : (وإذا رجع . . انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء) يعني :

(١) المحرر (٢٥٠ / ١) .

(٢) الوسيط (٢٩٦ / ١) ، نهاية المطلب (٤٢٦ / ٢) .

وَلَوْ نَوَى إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ . . انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ ، وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمًا دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ .

أن المعتبر في انتهاء السفر بالوصول إلى وطنه ، أو إلى الموضع الذي يريد الإقامة به : وصوله إلى الموضع الذي يشترط مجاورته في الابتداء ، فينقطع الترخيص بوصوله إليه .

فلو لم ينو الإقامة بمقصده القدر المانع من الترخيص . . لم ينته سفره بالوصول إليه على الأظهر ؛ بل يترخص إلى أن ينقطع^(١) سفره بإقامة أو نية .
ولو انتهى إلى وطنه وهو ينوي الخروج منه إلى غيره من غير إقامة . . فالمذهب : أنه ينقطع سفره بدخوله .

قوله : (ولو نوى إقامة أربعة أيام) أي : بلياليها (بموضع . . انقطع سفره بوصوله) أي : سواء كان مقصده ، أو في طريقه ؛ لأنه مقيم حقيقة وقصداً ، ولا فرق على الأصح بين أن يصلح الموضع للإقامة أم لا .

ولا ينقطع بنية إقامة ما دون ذلك ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء : « يَمُكُّثُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا » . متفق عليه^(٢) .

وكان حرم على المهاجرين الإقامة بمكة ، فدل على أن الثلاث في حكم السفر ، وأن ما زاد عليها إقامة .

قوله : (ولا يحسب منها يوماً دخوله وخروجه على الصحيح) لأنه في يوم الدخول ويوم الخروج مشغول بأشغال السفر ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام في مكة في حجة الوداع ثلاثة أيام ، غير يوم دخوله ويوم^(٣) خروجه إلى

(١) وفي (أ) : (أن يقطع) .

(٢) صحيح البخاري (٣٩٣٣)، صحيح مسلم (١٣٥٢) عن العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه .

(٣) وكلمة (ويوم) غير موجودة في (ب) .

وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ بِنِيَّةٍ أَنْ يَرْحَلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلُّ وَقْتٍ . . . قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَقِيلَ : أَرْبَعَةٌ ، وَفِي قَوْلٍ : أَبَدًا ،

منى ، وهو يقصر الصلاة^(١) .

والثاني : أنهما يحبسان بالتلفيق ، فلو دخل في زوال السبت ليخرج في زوال الأربعاء . . لم يصير مقيماً على الأول ، وعلى الثاني : يصير .

قوله : (ولو أقام ببلد بنية أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت . . قصر ثمانية عشر يوماً) لأنه صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة . . أقام يقصر على حرب هوازن ثمانية عشر يوماً . رواه أبو داود^(٢) .

والقرية كالبلدة ، صرح به في « الروضة » ، قال في « التحرير » : والحق : أن البدو كذلك^(٣) .

قوله : (وقيل : أربعة) قال السبكي : هو قول أبي إسحاق ؛ لأن نية الأربعة قاطعة فصورة^(٤) الإقامة أولى ، ويعود على هذا ما تقدم في كيفية احتساب الأربعة ، وقضيته : أن يأتي وجهان ؛ أحدهما : أنه يقصر إلى أربعة ملفقة ، والثاني : إلى أسبق غايتين ، إما أربعة تامة ، أو إما خمسة ملفقة .

وما ذكره السبكي من نسبة هذا إلى أبي إسحاق . . يخالف ما في « الروضة » و« أصلها » من حكاية الخلاف أقوالاً^(٥) ، فلعله أراد أنه اختاره .

قوله : (وفي قول : أبداً) أي : ما دام على عزم الارتحال ؛ لما روي :

(١) أخرجه ابن خزيمة (٩٦٣) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) سنن أبي داود (١٢٢٩) عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

(٣) روضة الطالبين (٤٨٦/١) ، تحرير الفتاوي (٣٦٤/١) .

(٤) وفي (ب) : (وصورة) .

(٥) روضة الطالبين (٤٨٨/١) ، الشرح الكبير (٢/٢١٥-٢١٨) .

وَقِيلَ : الْخِلَافُ فِي خَائِفِ الْقِتَالِ ، لَا التَّاجِرِ وَنَحْوِهِ .
وَلَوْ عَلِمَ بَقَاءَهَا مُدَّةً طَوِيلَةً . . فَلَا قَصْرَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

أن الصحابة أقاموا برامهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة^(١) ، وقيل : تسعة عشر يوماً بقاء ثم سين ، واختاره السبكي ؛ لما روى البخاري : أنه صلى الله عليه وسلم أقام يقصر تسعة عشر يوماً^(٢) .

وقيل : سبعة عشر ، وقيل : عشرين ، قال : وهذه الأوجه راجعة إلى النظر إلى ما ورد ، ومقابله : القول بالقصر أبداً ، وأما قول أبي إسحاق . . فضعيف بالأحاديث .

قوله : (وقيل : الخلاف في خائف القتال ، لا التاجر ونحوه) أي : فإنهما لا يقصران قطعاً زيادة على أربع ؛ لأن الأصل : الإتمام ، والرخصة وردت في الثلاث ، والزائد على ذلك محمول على حالة القتال ، وهذا ظاهر نصه في « المختصر » و« الأم »^(٣) .

والصحيح عند الأصحاب : الأول ؛ لأن القتال لا يرخص ، وإنما المرخص وصف السفر وهو وغيره فيه سواء ، وهو ظاهر نصه في « الإملاء » .

قوله : (ولو علم بقاءها مدة طويلة) أي : بأن كان يعلم أنه لا يتنجز شغله إلا في خمسة أيام مثلاً ، سواء كان قتالاً أو غيره (. . فلا قصر على المذهب) لأنه مطمئن بعيد عن هيئة المسافرين ، وقيل : يجري فيه الخلاف في المتوقع ، وهو مشهور في المحارب ، شاذ في غيره .

تنبيه : فرض المصنف المسألة في القصر تبعاً لأصوله ، قال في

(١) أخرجه البيهقي « السنن الكبير » (٥٥٤٨) عن أنس رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري (١٠٨٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) مختصر المزني (ص : ٤٢) ، الأم (٣٦٨ / ٢) .

فصل

طَوِيلُ السَّفَرِ : ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا هَاشِمِيَّةً .

« المهمات » : ويظهر أن يكون الجمع والفطر وغيرهما من الرخص حكمها حكم القصر في جواز تعاطيها في هذه المدة ، ويدل عليه تعبيره في « الوجيز » بالترخص ، ويحتمل أن يقال : يختص الجواز بالقصر^(١) .

ووافقه ابن العماد على الأول ، وقال : لا يمتنع عليه إلا التيمم وأكل الميتة ؛ لعدم شرطهما ، ثم قال : صرح الأصحاب بأنه في هذه الحالة له حكم المسافر .

(فصل)

[في شروط القصر]

(طويل السفر : ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية) لأن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ، ويفطران في أربعة برد فما فوق ذلك . ذكره البخاري في « صحيحه » جازماً به^(٢) .

والبريد : أربعة فراسخ ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والميل : أربعة آلاف خطوة ، والخطوة : ثلاثة أقدام ، وهي تحديد على الأصح .

ولا تحسب مدة الرجوع منها ، وصرح بها « المحرر »^(٣) ، وفي وجه شاذ : إذا كان الذهاب والإياب مرحلتين . . قصر ، وفي قول : يجوز القصر

(١) المهمات (٣٥٢/١) .

(٢) ذكره البخاري عنهما معلقاً بصيغة الجزم في باب (في كم يقصر الصلاة) قبل حديث برقم (١٠٨٦) ، وأسند البيهقي (٥٤٦٣) .

(٣) المحرر (٢٥٢/١) .

قُلْتُ : وَهِيَ مَرْحَلَتَانِ بِسِيرِ الْأَثْقَالِ ، وَالْبَحْرُ كَالْبَرِّ ، فَلَوْ قَطَعَ الْأَمْيَالَ فِيهِ فِي سَاعَةٍ . . قَصَرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيُشْتَرَطُ قَصْدُ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ أَوَّلًا ، فَلَا قَصَرَ لِلْهَائِمِ وَإِنْ طَالَ تَرَدُّدُهُ ، وَلَا طَالِبٍ غَرِيمٍ وَأَبْقَى يَرْجِعُ مَتَى وَجَدَهُ وَلَا يَعْلَمُ مَوْضِعَهُ .

في السفر القصير بشرط الخوف ؛ للآية^(١) .

واحترز بالهاشمية : عن الأموية ؛ فإن بني أمية سبقوا إلى تقدير البادية بأميال هي أكبر من الأميال الهاشمية ، فغَيَّرَهَا بنو هاشم حين أفضت إليهم الخلافة .

(قلت : وهي مرحلتان بسير الأثقال) أي : الحيوانات المثقلة ، وهما يوم وليلة ، أو يومان معتدلان بلا ليلة ، أو ليلتان معتدلتان بلا يوم .

قوله : (والبحر كالبر ، فلو قطع الأميال فيه في ساعة . . قصر ، والله أعلم) كما لو قطع مسافة البر في أقل من مرحلة ؛ لسرعة السير .

قوله : (ويشترط قصد موضع معين أولاً ، فلا قصر للهائم وإن طال تردده ، ولا طالب غريم وأبقى يرجع متى وجدته ولا يعلم موضعه) أي : وإن طال سفره ؛ لأن طول السفر شرط ، وكل منهما لا يدري أن سفره طويل أم لا .

واحترز بقوله : (أولاً) : عما إذا نوى مسافة القصر ، ثم نوى بعد مفارقة العمران أنه إن وجدته رجع . . فإن الأصح : أنه يترخص إلى أن يجده ، بخلاف ما إذا نوى ذلك قبل مفارقة العمران .

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [النساء : ١٠١] .

وَإِذَا كَانَ لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ : طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ ، فَسَلِّكَ الطَّوِيلَ لِمَقْصِدٍ ؛
 كَسُهُولَةٍ أَوْ أَمْنٍ .. قَصَرَ ، وَإِلَّا .. فَلَا فِي الْأَظْهَرِ .
 وَلَوْ تَبَعَ الْعَبْدُ ، أَوْ الزَّوْجَةُ ، أَوْ الْجُنْدِيُّ مَالِكَ أَمْرِهِ فِي السَّفَرِ ، وَلَا
 يَعْرِفُ مَقْصِدَهُ .. فَلَا قَصَرَ ،

والهائم هو : الذي لا يدري أين يتوجه ، ويسمى أيضاً : راكب
 التعاسيف .

قوله : (وإذا كان لمقصده طريقان : طويل وقصير) أي : يبلغ أحدهما
 مسافة القصر دون الآخر (فسلك الطويل لغرض ؛ كسهولة أو أمن .. قصر)
 لوجود الشرط ، ومثله : زيارة الأقارب والصالحين ، وكذا للتنزه على
 المذهب .

والمقصد بكسر الصاد .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يكن له غرض سوى القصر (.. فلا في
 الأظهر) كما لو سلك الطريق القصير ، ومشى يميناً وشمالاً ، حتى بلغت
 المرحلة مرحلتين ، والثاني : يقصر ؛ لأنه سفر مباح ، وقيل : لا يقصر
 قطعاً .

أما إذا كان كل من الطريقين مسافة القصر وأحدهما أطول .. قصر مطلقاً
 قطعاً .

قوله : (ولو تبع العبد ، أو الزوجة ، أو الجندي مالك أمره في السفر ،
 ولا يعرف مقصده .. فلا قصر) لأن الشرط لم يتحقق ، كذا أطلقه الرافعي ،
 وحمله في « شرح المذهب » على ما إذا لم يجاوز مرحلتين ، فإن جاوزهما ..
 قصرُوا وإن لم يعرفوا المقصد ، وأخذه من النص في الأسير : أنه يترخص إذا
 جاوز معهم مرحلتين وإن جهل المقصد ، قال الإسنوي : وما ذكره بحثاً قد

فَلَوْ نَوَوْا مَسَافَةَ الْقَصْرِ . . قَصَرَ الْجُنْدِيُّ دُونَهُمَا .
 وَمَنْ قَصَدَ سَفَرًا طَوِيلًا فَسَارَ ثُمَّ نَوَى رُجُوعًا . . انْقَطَعَ ، فَإِنْ سَارَ . .
 فَسَفَرٌ جَدِيدٌ .
 وَلَا يَتَرَخَّصُ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ ؛ كَأَبْقٍ وَنَاشِزَةٍ ،

صرح به صاحب « التتمة »^(١) .

وأفرد المصنف الضمير في لفظ (أمره) ولفظ (يعرف) وإن كان عائداً على الثلاثة في المعنى ؛ لأن العطف بـ (أو) .

قوله : (فلو نواوا مسافة القصر) أي : ولم ينو مالك أمرهم أو لم يعلموا حاله (. . قصر الجندي دونهما) لأن الجندي ليس تحت يد الأمير وقهره ، وهذا يخالف قول المصنف : (مالك أمره) ، فطريق تأويلها : أن يقال : إنه مالك أمره في الجملة .

وأفهم كلامه : أنهم إذا عرفوا مقصد المتبوع إلى مسافة القصر وقصدوه . . قصرُوا ، وهو كذلك ؛ لوجود النية منهما .

قوله : (ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً . . انقطع) أي : سواء رجع أو لم يرجع ؛ لأن نيته التي استفاد بها الترخص قد انقطعت .

وأشار بقوله : (انقطع) إلى أنه لا قضاء عليه إذا وقعت هذه النية قبل مسافة القصر ؛ لأن الشرط كان موجوداً .

قوله : (فإن سار . . فسفر جديد) أي : فلا يقصر إلا إذا توجه من ذلك المكان إلى مرحلتين ، سواء رجع أو ذهب إلى مقصده أو غيره .

قوله : (ولا يترخص العاصي بسفره ؛ كأبقٍ وناشزة) أي : ونحوهما ؛

(١) الشرح الكبير (٢/٢٢١) ، المجموع (٤/٢٨٠) ، المهمات (٣/٣٥١) .

فَلَوْ أَنْشَأَ مُبَاحاً ثُمَّ جَعَلَهُ مَعْصِيَةً . . فَلَا تَرُخِّصَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَنْشَأَهُ عَاصِيًا
ثُمَّ تَابَ . . فَمَنْشَأُ السَّفَرِ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ .

وَلَوْ اقْتَدَى بِمُتِمِّ لَحْظَةً . . لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ .

كالبريد الذي يخرج في مظلمة ؛ لأن الرخص لا تناط بالمعاصي ؛ بخلاف
العاصي في سفره فإنه يترخص ؛ لأن السبب مباح .

فائدة : إطلاق المصنف منع الترخيص للعاصي بسفره يشمل جميع
الرخص ، فلا يقصر ولا يجمع ولا يفطر ولا يمسخ على الخف ثلاثة أيام ، بل
يوماً وليلة على الصحيح ، ولا تسقط الجمعة عنه ، ولا يأكل الميتة عند
الاضطرار على المذهب ، ولا يتنفل على الراحلة ، والأصح : أنه يجب عليه
التييم في السفر وقضاء الصلاة ، والأربعة الأولى مختصة بالسفر الطويل .

قوله : (فلو أنشأ مباحاً ثم جعله معصية . . فلا ترخص في الأصح) كما لو
أنشأ السفر بهذه النية ، وقيل : يترخص ؛ مراعاة للابتداء ، ونسبه الإمام إلى
النص^(١) ، والوجهان فيما إذا استمر قصد المعصية ، فإن تاب . . قصر جزماً ،
قال الإسنوي : نبه عليه الرافعي في (باب اللقطة)^(٢) .

قوله : (ولو أنشأ عاصياً) أي : بالسفر (ثم تاب . . فممنشأ السفر من حين
التوبة) أي : فإن لم يكن بينها وبين مقصده مسافة القصر . . لم يترخص ؛ لأنه
سفر قصير ، وإلا . . فيترخص ؛ لطوله ، وقيل : بطرد الوجهين قبلها .

قوله : (ولو اقتدى بمتم لحظة . . لزمه الإتمام) شروط القصر أربعة :

أحدها : ألا يقتدي بمتم ، فإن فعل . . لزمه الإتمام ، وإن نوى^(٣)

(١) نهاية المطلب (٤٦١ / ٢) .

(٢) المهمات (٣٥٦ / ٣) .

(٣) وفي (ب) : (فإن نوى) .

وَلَوْ رَعَفَ الْإِمَامُ الْمُسَافِرُ وَاسْتَخْلَفَ مُتِمًّا . . أَتَمَّ الْمُقْتَدُونَ ، وَكَذَا لَوْ عَادَ
الْإِمَامُ وَاقْتَدَى بِهِ .

القصر . . انعقدت صلاته ولغت نية القصر ، وعن أبي ثور : أنه يقصر ،
ولا فرق بين أن يكون ذلك المتم مسافراً أو مقيماً ، مصلياً للجمعة أو غيرها ؛
لما روى الإمام أحمد ومسلم والنسائي ، ولفظهما عن موسى بن سلمة الهذلي
قال : قلت لابن عباس : كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم أصل مع الإمام ؟
قال : (ركعتين سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم)^(١) .

وقوله : (لحظة) أي : في جزء من صلاته ؛ إما آخرها بأن كان مسبوقاً ،
أو أولها بأن أحدث الإمام بعد اقتدائه .

ولو لزم الإمام الإتمام بعد إخراج المأموم نفسه . . قال الإسني : لم يجب
الإتمام على المأموم ، وكلام المصنف يوهم وجوبه ، فلو قدم : (لحظة)
على (متم) . . لكان أولى .

قوله : (ولو رعف الإمام المسافر واستخلف متمماً . . أتم المقتدون) أي :
المسافرون ، سواء نواوا الاقتداء به أو لم ينووا ؛ بناء على الأصح : أن نية
الاقتداء بالخليفة لا تجب ؛ لأنهم بمجرد الاستخلاف صاروا مقتدين ، حتى لو
نواوا مفارقتة عقب الاستخلاف . . لم يجز القصر .

قوله : (وكذا لو عاد الإمام واقتدى به) أي : فإنه يلزمه الإتمام ؛ لاقتدائه
بمتم ، وقيل : يجب عليه الإتمام ، سواء اقتدى به أم لا ؛ لأن الخليفة فرعه ،
وما لزم الفرع . . لزم الأصل .

فرع : لو لم يستخلف ، ولا استخلف المأمومون . . بنوا على صلاتهم

(١) مسند أحمد (٣١٨٠) ، صحيح مسلم (٦٨٨) ، سنن النسائي (١٤٤٣) .

وَلَوْ لَزِمَ الْإِتِمَامُ مُقْتَدِيًا ، فَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاةُ إِمَامِهِ ، أَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدَثًا.. أَتَمَّ .

وَلَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَانَ مُقِيمًا ، أَوْ بِمَنْ جَهِلَ سَفَرَهُ.. أَتَمَّ ،

فرادى ، وقصر المسافرون منهم قطعاً ، وكذا يقصروا^(١) إذا استخلفوا مسافراً ، أو استخلفه الراعي ، فلو لم يستخلف ، واستخلفوا متمماً ولم يقتد الراعي به .. قصر بلا خلاف ؛ لأنه ليس فرعاً له .

قوله : (ولو لزم الإتمام مقتدياً ففسدت صلاته أو صلاة إمامه ، أو بان إمامه محدثاً.. أتم) لأنها صلاة وجب عليه إتمامها ، فلم يجز له قصرها ؛ كما لو فاتته في الحضر ثم سافر .

وتقييد المصنف بالإمام يفهم : أنه لو بان للمأموم حدث نفسه .. لا يلزمه الإتمام وهو كذلك ؛ لأن شروعه فيها غير صحيح ، ولا يلزم الإتمام إلا إذا كان الشروع صحيحاً ثم عرض الفساد .

قوله : (ولو اقتدى بمن ظنه مسافراً فبان مقيماً ، أو بمن جهل سفره .. أتم) أي : وإن بان أن المجهول حاله مسافرٌ قاصرٌ ؛ لظهور شعار المسافرين والمقيمين ، وسهولة البحث عنه ، والأصل : لزوم الإتمام ، وقيل : إذا ظهر أنه مسافر قاصر .. قَصَرَ ، وإن بان أنه مقيم محدث ؛ فإن سبق بيان الإقامة .. لزمه الإتمام ؛ كما لو اقتدى بمن علمه مقيماً ثم بان حدثه ، وإن سبق بيان الحدث أو وجداً معاً .. لا يلزمه الإتمام على الأصح ، وبه قطع بعضهم ؛ لأنه لا قدوة في الباطن ؛ لحدثه ، ولا في الظاهر ؛ لظنه إياه مسافراً ، ورجح السبكي لزوم الإتمام ؛ لانعقاد الصلاة خلف المقيم .

(١) كذا في النسختين .

وَلَوْ عَلِمَهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ.. قَصَرَ ، وَلَوْ شَكَّ فِيهَا فَقَالَ : (إِنْ قَصَرَ.. قَصَرْتُ ، وَإِلَّا.. أَتَمَمْتُ).. قَصَرَ فِي الْأَصَحِّ .

وَيُشْتَرَطُ لِلْقَصْرِ نِيَّتُهُ

قوله : (ولو علمه مسافراً وشك في نيته.. قصر) سواء شك في ابتداء الإحرام أو في أثناء الصلاة ؛ لأنه لا دليل على النية ، والظاهر من حال المسافر : القصر .

واحترز بقوله : (وشك) : عما إذا علمه مسافراً ولم يشك في نيته ؛ كالحنفي فيما دون ثلاث مراحل فإنه يتم ؛ لامتناع القصر عنده .

قوله : (ولو شك فيها فقال : إن قصر قصرت ، وإلا أتممت.. قصر في الأصح) لأن جواز القصر يتعلق بنية الإمام ، وإن جزم المأموم.. فلا يضر تصريحه بما هو الواقع ، والثاني : لا يقصر ؛ للتردد في النية ، كذا شرحه الإسنوي ، والذي في « المحرر » و« الشرح » و« الروضة » وغيرها : حكاية الخلاف فيما إذا لم يعرف نية الإمام هل يجوز أن يعلق نيته بنيته أم لا بد من الجزم بالقصر ؟ وجهان ؛ أحدهما : جواز التعليق ، فإن أتم الإمام.. أتم ، وإن قصر.. قصر .

وعبارة « المحرر » : فإذا لم يعرف نية الإمام فعلق نيته بنيته لم يضر على أظهر الوجهين^(١) .

وعلى الأصح : لو فسدت صلاة الإمام أو أفسدها ، وقال : كنت نويت القصر.. فللمأموم القصر ، أو الإتمام.. لزمه الإتمام ، وإن لم يظهر له ما نواه.. لزمه الإتمام في الأصح .

قوله : (ويشترط للقصر نيته) الشرط الثاني : نية القصر ؛ لأن الأصل :

(١) المحرر (٢٥٤/١) ، الشرح الكبير (٢٢٩/٢) ، روضة الطالبين (٤٩٥/١) .

فِي الْإِحْرَامِ ، وَالتَّحَرُّزُ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا ، وَلَوْ أَحْرَمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَمْ يُتِمُّ ، أَوْ فِي أَنَّهُ نَوَى الْقَصْرَ ، أَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِثَالِثَةٍ فَشَكَّ : هَلْ هُوَ مُتِمٌّ أَوْ سَاهٍ ؟ أَتَمَّ .

الإتمام ، فإذا لم ينو القصر . . انعقد إحرامه على الأصل .

قوله : (في الإحرام) أي : كغيره مما ينويه ، وقال المزماني : يجوز أن ينوي القصر في الأثناء ، حتى لو نوى الإتمام ثم نوى القصر . . جاز .

قوله : (والتحرز عن منافيتها دواماً) أي : يشترط ألا يطرأ في نية القصر شك ، ولا تردد في جميع الصلاة .

قوله : (ولو أحرم قاصراً ثم تردد في أنه يقصر أو يتم ، أو في أنه نوى القصر ، أو قام إمامه لثالثة فشك : هل هو متم أو ساه ؟ أتم) أما في الأولى . . فلعدم الجزم بالقصر ، ويؤخذ منه وجوب الإتمام عند الجزم به بطريق الأولى ، وأما في الثانية - وهي التردد في نية القصر - فلأن الأصل : عدم النية ، وأما في الثالثة . . فلأن الإتمام لازم على أحد الاحتمالين ، فلزمه كما لو شك في نية نفسه .

نعم ؛ لو علم أنه ساه ؛ بأن كان حنفياً لا يرى الإتمام . . فلا يلزمه الإتمام ، بل يتخير بين الخروج عن متابعتة ويسجد للسهو ويسلم ، وبين انتظاره .

وهذه المسائل تفسر للتحرز عن المنافي لنية القصر ، فكان الأولى أن يأتي بـ (الفاء) كما في « المحرر » ، وهي في خط المصنف بـ (الواو) (١) .

(١) المحرر (٢٥٤/١) ، يعني فهو أن عبارة « المحرر » : (فلا يجوز القصر إذا نوى الإتمام . .) إلخ حيث بدأ بالفاء فهو أحسن وأولى من عبارة « المنهاج » : (ولو أحرم قاصراً ثم تردد في . .) إلخ بعد قولهما : (والتحرز . .) إلخ .

وَلَوْ قَامَ الْقَاصِرُ لِثَالِثَةِ عَمْدًا بِلاَ مُوجِبٍ لِلِإِتْمَامِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا . . عَادَ وَسَجَدَ لَهُ وَسَلَّم ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ . . عَادَ ثُمَّ نَهَضَ مُتِمًّا .
وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِيهَا ، أَوْ بَلَغَتْ سَفِينَتُهُ دَارَ إِقَامَتِهِ . . أَتَمَّ .

وقوله : (أو في أنه نوى) الصواب : (أو شك في أنه) ليكون عطفاً على (أحرم) .

قوله : (ولو قام القاصر لثالثة عمداً بلا موجب للإتمام . . بطلت صلاته)
كما لو قام المتم إلى خامسة ، فإن حدث ما يوجب الإتمام ؛ كنية الإتمام أو نية الإقامة في ذلك الموضع ، أو حصوله بدار الإقامة في السفينة فقام لذلك . . فقد فعل واجبه .

قوله : (وإن كان سهواً . . عاد وسجد له وسلم) كغيره مما يبطل عمده (فإن أراد) أي : وهو قائم (أن يتم . . عاد) أي : إلى القعود وجوباً (ثم نهض متماً) لأن القيام الأول غير محسوب ، وقيل : له أن يمضي في قيامه ، فلو صلى ثالثة ورابعة سهواً وجلس للتشهد فتذكر . . سجد للسهو وهو قاصر ، فلو نوى الإتمام . . لزمه أن يصلي ركعتين آخرين ، ويسجد للسهو في آخر صلاته .

قوله : (ويشترط كونه مسافراً في جميع صلاته) هو الشرط الثالث (فلو نوى الإقامة فيها ، أو بلغت سفينته دار إقامته . . أتم) لأن سبب الرخصة قد زال ، والمراد بدار الإقامة : الموضع الذي نوى الإقامة فيه المدة القاطعة للسفر ، ويلزمه الإتمام أيضاً إذا شك في أنه نوى الإقامة أو في أن هذه البلدة مقصده أو لا .

والشرط الرابع نقله الرافعي عن نصه في « الأم » : أن يعلم جواز القصر ،

وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ ،

فلو جهل جوازه فقصر . . لم تصح صلاته ؛ لتلاعبه^(١) .

قوله : (والقصر أفضل من الإتمام على المشهور إذا بلغ ثلاث مراحل) لأنه المأثور من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر^(٢) ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ » . رواه ابن حبان في « صحيحه »^(٣) .

ويجوز الإتمام ؛ لأن عائشة رضي الله عنها اعتمرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالت : يا رسول الله ؛ قصرت أنت وأتممت أنا ، وأفطرت أنت وصمت أنا ، فقال : « أَحْسَنْتِ يَا عَائِشَةُ » . رواه النسائي والدارقطني ، وإسناده صحيح أو حسن^(٤) .

والثاني : الإتمام أفضل ؛ لأنه أكثر عملاً ، وقيل : هما سواء ، وقيل : القصر أفضل قطعاً ، وصححه في « شرح المذهب » ، وعبر في « الروضة » بالأظهر^(٥) .

ويستثنى من هذا الخلاف : مَنْ وجد في نفسه^(٦) كراهية القصر ؛ فإن القصر في حقه أفضل بلا خلاف ، بل يكره له الإتمام حتى تزول هذه الكراهة ، وكذلك جميع الرخص ؛ لأنه رغبة عن السنة ، أو شك في جوازها .

وإذا لم يبلغ السفر ثلاث مراحل . . فالإتمام أفضل ؛ خروجاً من خلاف

(١) الشرح الكبير (٢٣٥ / ٢) .

(٢) أخرجه البخاري (١٠٨٢) ، ومسلم (٦٩٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) صحيح ابن حبان (٣٥٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) سنن النسائي (١٤٥٦) ، سنن الدارقطني (ص : ٥٠٩) عن عائشة رضي الله عنها .

(٥) المجموع (٢٨٢ / ٤) ، روضة الطالبين (٥٠٤ / ١) .

(٦) وفي (ب) : (وجد من نفسه) .

وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ .

أبي حنيفة رحمه الله .

ويستثنى من إطلاق المصنف : من يديم السفر في البحر أو في البر لغرض صحيح ؛ فإن الأفضل لهما الإتمام .

فائدة : استشكل حديث عائشة بأن عُمَرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلها في ذي القعدة^(١) ، فأجاب الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس بأنه يحتمل خروجها مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في غزوة الفتح وكان ذلك في رمضان^(٢) ، ولم يرجع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى اعتمر عمرة الجعرانة^(٣) ، فأشارت إلى ما كان في تلك السفارة .

قوله : (والصوم أفضل من الفطر إن لم يتضرر به) أما جواز الأمرين . . فلما رواه مسلم عن أبي سعيد قال : كنا نغزو مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في رمضان ، فمننا الصائم ومننا المفطر ، فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم^(٤) .

وأما ترجيح الصوم . . فلما فيه من تبرئة الذمة ، وعدم إخلاء الوقت عن العبادة ، وهو الأكثر من فعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقيل : الفطر أفضل ؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ » . متفق عليه^(٥) .

(١) أخرجه البخاري (٤١٤٨) ، ومسلم (١٢٥٣) عن أنس رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٧٥) ، ومسلم (١١١٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه البخاري (٤١٤٨) ، ومسلم (١٢٥٣) عن أنس رضي الله عنه .

(٤) صحيح مسلم (١١١٨) عن أنس رضي الله عنه .

(٥) صحيح البخاري (١٩٤٦) ، صحيح مسلم (١١١٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

فصل

يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
كَذَلِكَ ، فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ ،

وعلى الأول : هو محمول على من أجهده الصوم ؛ فإن الإفطار في حقه
أفضل .

والمراد بالضرر : المرض أو الألم الشديد ، فإن كان تلف نفس أو عضو أو
منفعة . . قال الغزالي في « المستصفى » : حرم عليه الصوم ، فإن صام يحتمل
الآل يجزئه^(١) ، وفي « التتمة » : إن لم يتضرر بالصوم في الحال لكن يخاف
الضعف لو صام وهو في سفر حج أو غزو . . فالفطر أولى له ، نقله الرافعي عنه
في (الصوم) ، وفي « صحيح مسلم » ما يدل عليه^(٢) .

(فصل)

[في الجمع بين الصلاتين]

(يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا وتأخيرًا ، والمغرب والعشاء
كذلك ، في السفر الطويل) لحديث أنس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس . . أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع
بينهما . متفق عليه^(٣) .

وعن معاذ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا

(١) المستصفى (١٨٣/١) .

(٢) الشرح الكبير (٢١٩/٣) ، والحديث أخرجه مسلم (١١١٦) عن أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (١١١١) ، صحيح مسلم (٧٠٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

وَكَذَا الْقَصِيرُ فِي قَوْلٍ .

فَإِنْ كَانَ سَائِراً وَقْتَ الْأُولَى . . فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلَّا . . فَعَكْسُهُ .

زاغت الشمس قبل أن يرتحل . . جمع بين الظهر والعصر ، وإن ارتحل قبل أن تزيغ الشمس . . آخر الظهر حتى ينزل للعصر ، وفي المغرب مثل ذلك . حسنه الترمذي وصححه البيهقي^(١) .

وأشار المصنف بقوله : (يجوز) إلى أن الأفضل : ترك الجمع ؛ للخروج من الخلاف .

ويستثنى : الحاج بعرفة ومزدلفة ، فإنه سنة له ؛ للاتباع^(٢) وسببه السفر في الأظهر .

وبقوله : (بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء) إلى منع الجمع بين الصبح وغيرها ، وبين العصر والمغرب ، وذلك إجماع .
وبقوله : (كذلك) إلى التقديم والتأخير .

قوله : (وكذا القصير في قول) قياساً على التنفل على الراحلة ، وجزم الشيخ أبو حامد في (استقبال القبلة) بأنه الميل ونحوه ، وتبعه في « شرح المهذب »^(٣) ، وفي « فتاوى البغوي » هو : أن يفارق البلد إلى موضع لو كان مقيماً فيه . . لم تلزمه الجمعة ؛ لعدم سماع النداء ، حكاه الإسنوي في « الجواهر »^(٤) .

قوله : (فإن كان سائراً وقت الأولى . . فتأخيرها أفضل ، وإلا . . فعكسه)

(١) سنن الترمذي (٥٥٣) ، السنن الكبير (٥٥٩٧) .

(٢) أخرجه البخاري (٤٤١٤) ، ومسلم (١٢٨٧) عن أبي أيوب رضي الله عنه .

(٣) المجموع (٥٤٧/١) .

(٤) راجع « مختصر الجواهر » للأزرق (ص : ٢٥٤) .

وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ : الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى ، فَلَوْ صَلَّاهُمَا فَبَانَ فَسَادُهَا . .
فَسَدَتْ .

وَنِيَّةُ الْجَمْعِ ، وَمَحَلُّهَا : أَوَّلُ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ .

للأحاديث ، ولأنه أرفق بالمسافر .

قوله : (وشروط التقديم ثلاثة : البداءة بالأولى) لأنه المأثور ، ولأن الوقت للأولى ، والثانية تبع لها ، والتابع لا يتقدم .

قوله : (فلو صلاهما فبان فسادها) أي : فساد الأولى ؛ كما إذا تبين له أنه استند إلى نجاسة ومضى في زمنه ركن (. . فسدت) أي : الثانية ؛ لفوات الشرط ، قال الإسنوي : أطلقوا الفساد ، والمراد : أنه لا يعتد بها عصراً أو عشاء ، فيخرج على ما إذا أحرم بالفرض قبل الوقت جاهلاً . . فتكون نافلة على الصحيح^(١) .

قال ابن العماد : الواجب : أن يقال : إن كان فساد الأولى بترك ركن . . لم تنعقد الثانية فرضاً ولا نفلاً ؛ لوقوعها في حريم الأولى ، وإن كان فسادها بوقوع نجاسة وزوالها عند الإحرام بالثانية . . انعقدت الثانية نفلاً .

قوله : (ونية الجمع) لتمييز عن تقديمها سهواً ، وقيل : لا يشترط (ومحلها : أول الأولى) كسائر النيات ، فلا يكفي تقديمها بالاتفاق ، (وتجاوز في أثنائها في الأظهر) أي : حتى مع التسليمة الأولى على الأصح ؛ لأن الجمع هو الضم ، ووقت الضم حال السلام ، فإذا صحت نيته في غير وقت الضم وهو حال الإحرام . . ففي وقت السلام أو فيما قاربه أولى ، بخلاف نية القصر ؛ لأنها تزداد لتنعقد ركعتين ، فاشتطت عند التحريم ، وفي قول : إن جمع في السفر . . جازت في الأثناء ؛ لاشتراط دوام السفر ، وإن جمع

(١) المهمات (٣ / ٣٦٠) .

وَالْمُؤَالَاةُ ؛ بِالْأَلَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بَعْدَ . وَجَبَ تَأْخِيرُ
الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا ، وَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ ، وَيُعْرِفُ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ .
وَلِلْمُتِمِّمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ تَخَلُّلُ طَلَبِ خَفِيفٍ .

بالمطر . . تعينت في أولها ؛ لأن الشرط فيها وجوده في أولها ، ومن
« زوائده » عن الدارمي لو نوى الجمع ، ثم نوى تركه في أثناء الأولى ، ثم نوى
الجمع ثانياً . . ففيه القولان^(١) .

والأثناء : جمع ثني بكسر الهمزة وسكون النون .

قوله : (والمؤالاة ؛ بالآلا يطول بينهما فصل) لأنه الوارد عنه عليه أفضل
الصلاة والسلام ، ولهذا ترك الرواتب بينهما^(٢) ، وقيل : لا تجب ، وعن
الإصطخري جواز الفصل بالنافلة .

قوله : (فإن طال ولو بعذر) أي : كالجنون والإغماء والسهو وجب
تأخير الثانية إلى وقتها (لزوال موجب التقديم ، وهو الجمع .

قوله : (ولا يضر فصل يسير) لأمره صلى الله عليه وسلم بالإقامة
بينهما^(٣) ، ولا يضر الفصل بالوضوء قطعاً ، قاله في « الكفاية »^(٤) .

قوله : (ويعرف طوله بالعرف) لأنه لم يرد فيه ضابط ، وقيل : بأن يزيد
على الإقامة .

قوله : (وللمتيمم الجمع على الصحيح ، ولا يضر تخلل طلب خفيف)
لأنه من مصلحة الصلاة ، فأشبهه الإقامة ، وقال أبو إسحاق : لا يجوز الفصل
بالطلب .

(١) روضة الطالبين (٤٩٩ / ١) .

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩) ، ومسلم (١٢٨٠) عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما .

(٣) وهو الحديث السابق تخريجه .

(٤) كفاية النبيه (١٨٣ / ٤) .

وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عَلِمَ تَرَكَ رُكْنَ مِنَ الْأُولَى . . بَطَلْنَا ، وَيُعِيدُهُمَا جَامِعاً ، أَوْ
مِنَ الثَّانِيَةِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَظُلْ . . تَدَارَكَ ، وَإِلَّا . . فَبَاطِلَةٌ وَلَا جَمْعَ ، وَلَوْ جَهْلَ . .
أَعَادَهُمَا لَوْقَتَيْهِمَا .

قوله : (ولو جمع ثم علم ترك ركن من الأولى . . بطلنا) أي : إذا كان
العلم بعد الفراغ منهما ، أما بطلان الأولى . . فترك الركن ، وتعذر التدارك
لطول الفصل^(١) بالصلاة الثانية ، وأما بطلان الثانية . . فلفقد تقدم الأولى ؛
لبطلانها .

قوله : (ويعيدهما جامعاً) قال العدني^(٢) : لا شك أن إعادتهما حتم ،
وأما الإعادة بصورة الجمع . . فليست بحتم . وقال ابن العماد : احترز بترك
الركن : عن مسألة النجاسة ونحوها ؛ كالكلام الكثير ، إلا أن قوله : (بطلنا)
مشروط بما إذا طال الفصل بعد سلام الثانية ، فلهذا عبر بـ (ثم) .

قوله : (أو من الثانية ؛ فإن لم يطل) أي : الفصل (. . تدارك) أي :
ومضت الصلاتان على الصحة (وإلا . . فباطلة ولا جمع) أي : وإن طال . .
فالثانية باطلة ؛ لترك الركن وتعذر التدارك ، ويمتنع الجمع ؛ لطول الفصل
بالصلاة الثانية الباطلة .

قوله : (ولو جهل . . أعادهما لوقيتيهما) أي : إذا لم يدر أنه ترك من
الأولى أو من الثانية . . لزمه إعادتهما ؛ لاحتمال الترك من الأولى ، وامتنع
الجمع على المشهور ؛ لطول الفصل ، واحتمال أن يكون من الثانية وقد فاتت
الموالة ، وفي قول : له الجمع ؛ كإعادة الجمعة إذا جهلت السابقة .

(١) وفي (أ) : (بطول الفصل) .

(٢) وفي هامش (ب) : في نسخة : (لأنه لم يصل) بعد قول المتن وقبل قول الشارح : (قال
العدني) .

وَإِذَا أَخَّرَ الْأَوَّلَى . . لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ وَالْمُؤَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ ، وَإِلَّا . . فَيَعْصِي وَتَكُونُ قَضَاءً .

قوله : (وإذا أخر الأولى . . لم يجب الترتيب والمؤالاة ونية الجمع على الصحيح) في المسائل الثلاث ، أما الترتيب . . فلأن الوقت للثانية ، فلا تجعل تابعة ، وأما المؤالاة . . فلأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمزدلفة ، ثم أناخ كل إنسان بغيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاها . متفق عليه^(١) .

ووجه مقابله فيهما : القياس على جمع التقديم ، والخلاف في نية الجمع مبني على الخلاف في اشتراط المؤالاة ، وجزم في « المحرر » باشتراط نية الجمع ؛ فالتصحيح فيها بعدم الاشتراط من زيادة المصنف^(٢) .

وحكى في « شرح المذهب » طريقتين في المسائل الثلاث ؛ إحداهما : على وجهين ، وصحح القطع بعدم الاشتراط^(٣) .

وفائدة هذا الخلاف : أنا إذا اشترطنا شيئاً من ذلك وفات . . صارت الأولى قضاء ، فيأتي في قصرها الخلاف .

قوله : (ويجب كون التأخير بنية الجمع) أي : في وقت الأولى حتى لا يخلو الوقت عن الفعل أو العزم .

قوله : (وإلا . . فيعصي وتكون قضاء) أي : فإن لم ينو . . عصى وصارت قضاء ، حتى يجيء في قصرها الخلاف في فائتة السفر .

فلو نوى قبل خروج وقت الأولى بقدر ما لا يسعها . . فمقتضى كلام

(١) صحيح البخاري (١٣٩) ، صحيح مسلم (١٢٨٠) ، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما .

(٢) المحرر (٢٥٨ / ١) .

(٣) المجموع (٣١٥ / ٤) .

وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا ، فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مُقِيمًا . . بَطَلَ الْجَمْعُ ، وَفِي
الثَّانِيَةِ وَبَعْدَهَا . . لَا يَبْطُلُ فِي الْأَصَحِّ ،

« الروضة » و« أصلها » : أن الأصح : أنه إن نوى وقد بقي ما يسع ركعة . .
كفى ، أو دونها . . فلا ، وفي « شرح المذهب » و« مسلم » : إذا نوى وقد
بقي ما لا يسع الفرض . . عصى ، وصارت قضاء^(١) .

فرع : لو نسي النية حتى خرج الوقت . . لم يبطل الجمع ؛ لأنه معذور ،
قاله في « الإحياء »^(٢) .

قوله : (ولو جمع تقديمًا ، فصار بين الصلاتين مقيمًا) أي : إما بنية
الإقامة أو بانتهاء السفينة إلى المقصد (. . بطل الجمع) لزوال سببه ، فتعين
تأخير الثانية إلى وقتها ، وكذلك يبطل الجمع إذا صار مقيمًا في أثناء الأولى ،
وصرح به في « المحرر »^(٣) ، ويؤخذ من الكتاب بطريق الأولى ، وحكم
الشك في صيرورته مقيمًا حكم تبين الإقامة ، فلو قال : (فزال السبب) . .
دخلت .

قوله : (وفي الثانية وبعدها . . لا يبطل في الأصح) أي : إذا أقام في أثناء
الصلاة الثانية ، أو صار مقيمًا بعد الفراغ منها . . لا يبطل الجمع في الأصح
فيهما ، أما في المسألة الأولى . . فلأن أولها قد اقترن بالعذر ، فكان ذلك
كافيًا ؛ صيانة لها عن البطلان ، وقيل : يبطل ؛ قياساً على القصر .

والفرق على الصحيح : أن وجوب الإتمام لا يبطل فرضية ما مضى من
صلاته ؛ بخلاف الجمع .

(١) روضة الطالبين (١ / ٥٠٠) ، الشرح الكبير (٢ / ٢٤٣) ، المجموع (٤ / ٣١٥) ، شرح

صحيح مسلم (٣ / ٢١٩) .

(٢) إحياء علوم الدين (٤ / ٣٨٥) .

(٣) المحرر (١ / ٢٥٨) .

أَوْ تَأْخِيرًا ، فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَاعِهِمَا . . لَمْ يُؤَثَّرْ ، وَقَبْلَهُ . . يَجْعَلُ الْأُولَى قَضَاءً .

وأما في الثانية . . فلأن الرخصة قد تمت ، فأشبه ما لو قصر ، ثم طرأت الإقامة ، وقيل : تبطل ؛ لأنها مقدمة على وقتها ، فإذا زال المقتضى وأدرك وقتها . . وجبت الإعادة .

وقوله : (وبعدها) يشمل بقية وقت الأولى ، وجميع وقت الثانية .

قوله : (أو تأخيراً ، فأقام بعد فراغهما . . لم يؤثر) لما سبق في جمع التقديم بل أولى (وقبله) أي : قبل فراغهما (. . يجعل الأولى قضاء) لأن الصلاة الأولى تبع للثانية عند التأخير ، فاعتبر وجود سبب الجمع في جميعها ، كذا علله الرافعي^(١) .

وهو منطبق على ما إذا قدم الأولى على الثانية ، فلو قدم الثانية وأقام في أثناء الأولى . . فقد وجد السبب في جميع المتبوعة ، وأول التابعة .

وقياس ما سبق في جمع التقديم : أنها لا تكون قضاء في الأصح ، فترد هذه الصورة على لفظ الكتاب والرافعي ، قاله السبكي ، ونقل الإسني عن « شرح المذهب » : أنه إذا أقام في أثناء الثانية . . فينبغي أن تكون الأولى أداء بلا خلاف ، وأن كلام الرافعي محله : ما إذا أقام قبل فراغ الأولى^(٢) . انتهى

ومراده : إذا راعى الترتيب ، وقدم الأولى على الثانية .

وقال الإمام البلقيني : إن أقام قبل فراغ الأولى ؛ ينبغي أنه إن فعل ركعة منها . . كانت أداء ، أو دونها . . ففيه الخلاف المعروف ، نقله في « التحرير »^(٣) .

(١) الشرح الكبير (٢ / ٢٤٤) .

(٢) المهمات (٣ / ٣٦٣) .

(٣) تحرير الفتاوى (١ / ٣٦٩) .

وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا ، وَالْجَدِيدُ : مَنَعُهُ تَأْخِيرًا .
وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ : وُجُودُهُ أَوَّلَهُمَا ، وَالْأَصَحُّ : اشْتِرَاؤُهُ عِنْدَ سَلَامِ
الْأُولَى .

قوله : (ويجوز الجمع بالمطر) أي : في الحضر (تقديمًا) أي : بين
الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، وكذا بين الجمعة والعصر بالشروط
السابقة ، سواء قويه وضعيفه إذا بل الثوب ؛ لحديث ابن عباس : صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء
جميعاً في غير خوف ولا سفر . متفق عليه ، قال مالك : أرى ذلك كان في
مطر^(١) ، فاستند الشافعي إلى هذا التفسير مع ما روي عن ابن عباس وابن عمر
من جمعهما في المطر^(٢) .

قوله : (والجديد : منعه تأخيراً) لأنه قد ينقطع المطر ، فيجمع من غير
عذر ، والقديم ، ونقل عن « الإملاء » : جوازه ؛ قياساً على السفر ، وعلى
هذا : لو انقطع قبل وقت الثانية . . لم يجز الجمع ، وصلى الأولى في آخر
وقتها .

قوله : (وشرط التقديم : وجوده أولهما) أي : وجود المطر أول
الصلاتين ؛ ليتحقق الجمع مع العذر ، وقيل : لا يشترط في أول الأولى ، بل
يكفي في أثنائها ؛ كنية الجمع ، أما أول الثانية . . فلا خلاف فيه .

قوله : (والأصح : اشتراطه عند سلام الأولى) ليتحقق^(٣) اتصال الأولى

(١) صحيح البخاري (٥٦٢) ، صحيح مسلم (٧٠٥) ، الموطأ (٣٣٨) .

(٢) حديث ابن عباس أخرجه مسلم (٧٠٥) ، وراجع « السنن الكبير » (٥٦٢٤) ، وحديث ابن
عمر أخرجه الإمام مالك في « الموطأ » (٣٣٩) ، والبيهقي في « السنن الكبير »
(٥٦٢٥) ، وراجع « الأم » (٥٥٩/٨) .

(٣) وفي (أ) : (لتحقق) .

وَالثَّلْجُ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا .

وَالْأَظْهَرُ : تَخْصِيصُ الرُّخْصَةِ بِالْمُصَلِّي جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ بَعِيدٍ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ .

بأول الثانية في حال العذر ، وقيل : لا يشترط .

وفهم من كلامه : أنه لا يضر انقطاع المطر فيما عدا ذلك ؛ لعسر انضباطه .

قوله : (والثَّلْجُ والبرد كمطر إن ذابا) لتضمنهما القدر المبيح من المطر وهو ما يبيل الثوب ، فإن لم يذوبا . . فقليل : يبيحان أيضاً ؛ لمشقة وقوعهما عليه ، والصحيح : لا ؛ كما أفهمه ؛ لأن الرخصة معلقة بالمطر ، وذوب الثلج والبرد في معناه .

قوله : (والأظهر : تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد بعيد يتأذى بالمطر في طريقه) لأن المشقة حاصلة له ، فإن صلى في بيته منفرداً ، أو في جماعة ، أو صلى في مسجد منفرداً ، أو كان المسجد على باب داره ، أو بعيداً ولكنه يمشي إليه تحت ساباط . . فلا يجمع ؛ لانتفاء المشقة ، والثاني : لا يختص بذلك ، بل له الجمع مطلقاً ، ورجح في « الروضة » : أن الخلاف وجهان^(١) .

فرع : المذهب : أنه لا يجوز الجمع بالمرض والوحد ، وجوزه جماعة ، ذكر الرافي منهم الخطابي والقاضي حسين^(٢) ، وقال : فعلى هذا : يجوز تقديماً وتأخيراً ، ويراعى المريض الأرفق بنفسه ، واختار الجمع بالمرض في « الروضة »^(٣) .

(١) روضة الطالبين (٥٠٢/١) .

(٢) كذا في النسختين .

(٣) الشرح الكبير (٢٤٧/٢) ، روضة الطالبين (٥٠٣/١) .

.....

ففي « صحيح مسلم » : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر^(١) .

وذكر العدني عن « المهمات » : أنه ظفر بنص الشافعي في جوازه بالمرض^(٢) .

* * *

(١) صحيح مسلم (٧٠٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) المهمات (٣ / ٣٦٦) .

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

(باب صلاة الجمعة)

هي بضم الميم وإسكانها وفتحها ، سميت بذلك ؛ للاجتماع فيها ، وقيل : لما جمع في يومها من الخير ، وكان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية : العروبة بفتح العين المهملة وضم الراء وباء موحدة ؛ أي : البين المعظم ، وجزم القاضي حسين بأنه أفضل أيام الأسبوع ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ » . رواه مسلم^(١) .

وأصل الباب قبل الإجماع : قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ أي : في يوم الجمعة ﴿ فَاسْعَوْا ﴾ [الجمعة : ٩] والأمر للوجوب .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ » . رواه مسلم وابن ماجه وغيرهما^(٢) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوَنًا بِهَا . . طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ » . رواه الأربعة وغيرهم^(٣) .

(١) صحيح مسلم (٨٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) صحيح مسلم (٨٦٥) عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم ، سنن ابن ماجه (٧٩٤) عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ، وعند ابن ماجه (الجماعات) بدل (الجُمُعَاتِ) ، وأخرجه النسائي (١٣٧٠) عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم .

(٣) سنن أبي داود (١٠٥٢) ، سنن الترمذي (٥٠٠) ، سنن النسائي (١٣٦٩) ، سنن ابن ماجه (١١٢٥) عن أبي الجعد الضمري رضي الله عنه .

إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٌّ ذَكَرَ مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ .
وَلَا جُمُعَةٌ عَلَى مَعْذُورٍ بِمُرْخُصٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ

قال الماوردي : وهي أفضل الصلوات .

قوله : (إنما تتعين على كل مكلف حر ذكر مقيم بلا مرض ونحوه) لما روى طارق بن شهاب : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً : عَبْدٌ مَمْلُوكٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ صَبِيٌّ ، أَوْ مَرِيضٌ » . رواه أبو داود بإسناد صحيح ، وطارق رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ، ومرسل الصحابة حجة . وقد رواه الحاكم عن طارق عن أبي موسى الأشعري فاندفع الإرسال^(١) .

وروي مرفوعاً : « لَا جُمُعَةٌ عَلَى مُسَافِرٍ » قال البيهقي : والصحيح : وقفه على ابن عمر^(٢) .

ولم يذكر المصنف الإسلام ؛ اكتفاء بما سبق أن الصلاة إنما تجب على مسلم ، جمعة كانت أو غيرها .

واحترز بالمكلف : عن الصبي والمجنون ونحوهما ، فلا جمعة عليهم .
واحترز بالحر : عن العبد ، وبالذكر : عن المرأة والخنثى ، وبالمقيم : عن المسافر .

وقوله : (بلا مرض ونحوه) أي : كالجوع والعطش والعري وغير ذلك مما سبق في أعذار الجماعة ؛ قياساً على المرض .

وزاده بياناً بقوله : (ولا جمعة على معذور بمرخص في ترك الجماعة)

(١) سنن أبي داود (١٠٦٧) ، المستدرک (٢٨٨ / ١) .

(٢) السنن الكبير (٥٧٠٥) .

وَمُكَاتِبٍ ، وَكَذَا مَنْ بَعْضُهُ رَقِيقٌ عَلَى الصَّحِيحِ .
وَمَنْ صَحَّتْ ظَهْرُهُ . . صَحَّتْ جُمُعَتُهُ وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الْجَامِعِ ، إِلَّا
الْمَرِيضَ وَنَحْوَهُ فَيَحْرُمُ انْصِرَافُهُ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ .

أي : مما يمكن هنا ، فإن الريح لا تكون عذراً إلا ليلاً .
ولو قال : (مقيم بلا عذر مرخص في ترك الجماعة) . . لكان أخصر .
قال السبكي : وفي النفس من الاكتفاء في الجمعة بأعذار الجماعة . .
شيء ، بل ينبغي أن كلما ساوت مشقته مشقة المرض . . يكون عذراً ؛ قياساً
على المرض المنصوص ، وما لا . . فلا إلا بدليل ، لكن تقدم عن ابن عباس
ما يدل على أن الجمعة كالجماعة في ذلك^(١) ، وهو مستند الأصحاب .

قوله : (ومكاتب) للحديث ؛ لأنه رقيق (وكذا من بعضه رقيق على
الصحيح) لأن رق البعض يمنع من الكمال والاستقلال ؛ كرق الجميع ،
والثاني : إن كان بينه وبين السيد مهياة ، ووقعت الجمعة في نوبته . . لزمته ؛
لانتفاء الاشتغال بخدمة السيد في هذه الحالة .

قوله : (ومن صحت ظهره . . صحت جمعته) يعني : أن من لا تلزمه
الجمعة إذا صلاها . . أجزأته عن الظهر ؛ لأنها أكمل ، بل هي أفضل للمسافر
والمرضى ، وكذا العبد إذا أذن له سيده .

قوله : (وله أن ينصرف من الجامع ، إلا المريض ونحوه ، فيحرم انصرافه
إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ) يعني : أن المسافر ومن ليس أهلاً
للوجوب ؛ من صبي وعبد وامرأة لا تلزمهم^(٢) الجمعة وإن حضروا الجامع ؛
لأن المانع من الوجوب عليهم - وهو النقصان - لا يرتفع بحضورهم .

(١) هو قوله رضي الله عنه : الجمعة كالجماعة .

(٢) وفي (ب) : (لا تلزمه) .

وَتَلْزَمُ الشَّيْخَ الْهَرَمَ وَالزَّمْنَ إِنْ وَجَدَا مَرْكَبًا وَلَمْ يَشُقَّ الرُّكُوبُ ، وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا .

وأما المريض وغيره من أصحاب الأعذار . فأطلق الأكثرون : أنه لا يجوز لهم الانصراف بعد الحضور ، وقال الإمام : إن حضر المريض قبل الوقت . . فله الانصراف ، وإن أقيمت الصلاة . . فلا ، وبينهما إن لم يلحقه مزيد مشقة في الانتظار . . لزمه ، وإن لحقه . . فلا^(١) .

قال الرافعي : ولا يبعد أن يكون أصحاب الأعذار على هذا التفصيل إن لم يزد ضررهم . . لزمهم ، وإن زاد . . فلا ، وذلك كالخائف على ماله ، فإن احتمال الضياع مع طول الغيبة أقرب ، وكذلك الممرض يزيد ضرره بالانتظار^(٢) .

وجزم المصنف بذلك بقوله : (ونحوه) تبعاً لـ « المحرر »^(٣) ، فإن أحرم بها الذين لا يلزمهم ، ثم أرادوا قطعها . . قال في « البيان » : لا يجوز للمريض والمسافر ، وفي العبد والمرأة وجهان^(٤) ، وصحح المصنف التحريم ، واحترز عنه في الكتاب بقوله : (من الجامع) .

قوله : (وتلزم الشيخ الهرم والزمن إن وجدا مركباً) أي : ولو بإجارة أو إعارة ؛ كما قاله الرافعي^(٥) (ولم يشق الركوب) أي : مشقة كمشقة المشي في الوحل ، فإن حصل ذلك . . لم يجب .

(والأعمى يجد قائداً) أي : ويلزم الأعمى إذا وجد قائداً متبرعاً ، أو

(١) نهاية المطلب (٥١٦ / ٢) .

(٢) الشرح الكبير (٢٩٨ / ٢) .

(٣) المحرر (٢٦٠ / ١) .

(٤) البيان (٥٤٦ / ٢) .

(٥) الشرح الكبير (٣٠٠ / ٢) .

وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِحُّ بِهِ الْجُمُعَةُ ، أَوْ بَلَغَهُمْ صَوْتُ عَالٍ فِي هُدُوءٍ مِنْ طَرَفٍ يَلِيهِمْ لِبَلَدِ الْجُمُعَةِ . . لَزِمَتْهُمْ ، وَإِلَّا . . فَلَا .

بأجرة يقدر عليها ، فإن لم يجد قائداً . . لم يلزمه الحضور ، فإن حضر . . لم يجز انصرافه قطعاً ، وقال القاضي حسين : إن كان يحسن المشي بالعصا من غير قائد . . لزمته ، قال الإسنوي : وذكر في « التتمة » : مثله ، وضعفه الشاشي .

قوله : (وأهل القرية إن كان فيهم جمع تصح به الجمعة ، أو بلغهم صوت عال في هدو من طرف يليهم لبلد الجمعة . . لزمته ، وإلا . . فلا) ذكر مسألتين ؛ إحداهما : أن أهل القرية إذا وجد فيهم شروط الجمعة . . لزمته كما تلزم أهل المدينة ؛ لعموم الأدلة ، فإن لم يقيموها في موضعهم ، ودخلوا البلد وصلوها . . سقط الفرض وكانوا مسيئين ؛ لتعطيلهم إياها في موضعهم ، وقيل : إنهم غير مسيئين ، كذا عبر الرافعي والمصنف بالإساءة^(١) .

قال الإسنوي : والمفهوم منها عند الرافعي : التحريم ، وصرح الأكثرون بالجواز ، وجماعة بالتحريم .

الثانية : إذا لم يبلغوا عدداً تصح به الجمعة ، ولكن بلغهم صوت المؤذن بسماع معتدل السمع من موضع تقام فيه الجمعة ؛ من بلد أو قرية . . وجبت عليهم الجمعة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ » . رواه أبو داود^(٢) .

ويشترط في ذلك : أن يكون صوته عالياً ، وأن يؤذن على عادته ، وأن تكون الرياح والأصوات ساكنة ، وأشار إليهما بقوله : (في هدو) .

(١) الشرح الكبير (٣٠٢/٢) ، روضة الطالبين (٥٤١/١) .

(٢) سنن أبي داود (١٠٥٦) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنْ تُمْكِنَهُ الْجُمُعَةُ فِي طَرِيقِهِ ،
أَوْ يَتَضَرَّرَ بِتَخَلُّفِهِ عَنِ الرُّفْقَةِ .

وَقَبْلَ الزَّوَالِ كَبَعْدِهِ فِي الْجَدِيدِ

والهدو : السكون .

وأن يقف في الطرف الذي يليهم ، وقيل : يعتبر من وسط البلد ،
ولا يشترط أن يكون المنادي على موضع عال ، بل المعتبر : أن يكون بمستو
من الأرض ، فلو ارتفعت قرية فسمع أهلها النداء ، ولو ساوت لم يسمعوا ، أو
انخفضت فلم يسمعوا ، ولو ساوت لسمعوا . فالأصح : أنها لا تجب على
أهل العالية ، وتجب على أهل المنخفضة ؛ اعتباراً بالاستواء ، لكن صحح في
« الشرح الصغير » : عكسه ؛ اعتباراً بنفس السماع .

قوله : (ويحرم على من لزمته السفر بعد الزوال) لأن الفرض توجه عليه
بدخول الوقت ، فلم يجز تفويته بالسفر ، فإذا خالف وسافر . . لم يجز له
الترخص ، إلا إذا فاتت الجمعة .

قوله : (إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه) أي : فلا يحرم ؛ لحصول
المقصود ، والمراد بالإمكان : التمكن ؛ كما عبر به في « الشرح الصغير » ،
وهو غلبة الظن بالإدراك .

قوله : (أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة) لأنه عذر ، ومقتضاه : أن خوف
التخلف عنهم بلا ضرر لا يبيح السفر ، لكن في « الكفاية » أنه عذر ؛
للاستيحاش^(١) ، وصوبه الإسنوي .

قوله : (وقبل الزوال كبعده في الجديد) أي : ويحرم بعد الفجر على

(١) كفاية النبيه (٢٩٦/٤) .

إِنْ كَانَ سَفَرًا مُبَاحًا ، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً .. جَازَ .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمُبَاحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ .. تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظُهُرِهِمْ فِي الْأَصَحِّ ،
وَيُخَفُّونَهَا إِنْ خَفِيَ عُذْرُهُمْ .

وَيُنْدَبُ لِمَنْ أَمَكَنَ زَوَالُ عُذْرِهِ

الجديد ؛ لأن الجمعة مضافة إلى اليوم ، ولهذا يجوز الغسل لها قبل الزوال ،
ويجب السعي إليها قبله على من بعدت داره ، وفي القديم وحرمة : أنه
يجوز ؛ لأنه لم يدخل وقت الوجوب .

قوله : (إِنْ كَانَ سَفَرًا مُبَاحًا ، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً .. جَازَ) أي : القولان في
المباح ، أما الطاعة الواجبة أو المستحبة .. فجائز قطعاً .

(قلت : الْأَصَحُّ : أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمُبَاحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أي : فيجري فيه
القولان ، ويكون الجديد : تحريم إنشائه قبل الزوال وبعده ، وعبر في
« الروضة » بالأظهر^(١) .

قوله : (وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ .. تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظُهُرِهِمْ فِي الْأَصَحِّ)
لعموم الأدلة ، والثاني : لا ؛ لأن الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ،
والخلاف في المعذورين في البلد ، فلو كانوا في غيرها .. فالجماعة تستحب
لهم بلا خلاف .

قوله : (وَيُخَفُّونَهَا إِنْ خَفِيَ عُذْرُهُمْ) أي : لئلا يتهموا بالرغبة عن صلاة
الإمام أو في ترك الجمعة تساهلاً ، وقيل : يخفونها مطلقاً .

قوله : (وَيُنْدَبُ لِمَنْ أَمَكَنَ زَوَالُ عُذْرِهِ) أي : كالعبد والمريض يرجو

تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ ، وَلِغَيْرِهِ كَالْمَرْأَةِ وَالزَّمَنِ : تَعْجِيلُهَا .
وَلِصِحَّتِهَا - مَعَ شَرْطٍ غَيْرِهَا - شُرُوطٌ :

العتق والخفة (تأخير ظهره إلى اليأس من الجمعة) لأن عذره ربما يزول ،
ويمكن من فرض الكمال ، ويحصل اليأس برفع الإمام رأسه من ركوع الثانية
على الصحيح ، وقيل : يراعى تصور الإدراك في حق كل واحد ، فمن كان
منزله بعيداً وانتهى الوقت إلى حد لو أخذ في السعي لم يدرك الجمعة . . حصل
الفوات في حقه .

وبحث السبكي في غير المعذور : إنما يحصل بالفراغ منها ؛ لاحتمال أن
يفسد ويعيدونها فيحصل الإدراك ، قال : والضبط بالرفع من الركوع لم يذكره
الرافعي إلا في المعذور^(١) .

قوله : (ولغيره كالمراة والزمن : تعجيلها) محافظة^(٢) على أول الوقت ،
وقيل : يستحب التأخير أيضاً ؛ لأن الجمعة فرض الكاملين ، فينبغي أن تكون
المقدمة .

فرع : إذا صلى من لا عذر له الظهر قبل فوات الجمعة . . لم تصح ظهره
على الجديد ؛ بناء على أن الجمعة هي الفرض الأصلي في يومها ، وتصح على
القديم ، فلو ترك جميع أهل البلد الجمعة وصلوا الظهر . . أثموا كلهم ،
ولا تجزئ ظهرهم على الجديد ، فتلزم الجمعة ، فإن فاتت . . وجب قضاء
الظهر .

قوله : (ولصحتها - مع شرط غيرها^(٣) - شروط) أي : خاصة

(١) من قوله : (وبحث السبكي) إلى : (إلا في المعذور) غير موجود في (أ) .

(٢) وفي (ب) : (أي : محافظة) .

(٣) وفي (ب) : (مع شروط غيرها) .

أَحَدُهَا : وَقْتُ الظُّهْرِ ، وَلَا تُقْضَى جُمُعَةٌ ، فَلَوْ ضَاقَ عَنْهَا . . صَلَّوْا ظَهْرًا ، وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُمْ فِيهَا . . وَجَبَ الظُّهْرُ بِنَاءً ،

(أحدها : وقت الظهر) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة حين تميل الشمس . رواه البخاري^(١) .

وعبارة « المحرر » : (أحدها : الوقت وهو وقت الظهر)^(٢) ، فأشار بقوله : (الوقت) إلى اشتراط الأداء ، ثم بين وقت الأداء الذي شرط إيقاعها فيه بأنه وقت الظهر .

قوله : (ولا تقضى جمعة) لأنه لم ينقل وللإجماع .

وقوله : (ولا) بالواو ؛ لأن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر .

قوله : (فلو ضاق عنها) أي : بأن لم يبق من الوقت ما يسع أركان الخطبتين والركعتين (. . صلوا ظهراً) كما إذا فات شرط القصر . . رجع إلى الإتمام .

قوله : (ولو خرج وهم فيها . . وجب الظهر بناء) أي : تنقلب الجمعة ظهراً ، ويبنون على ما مضى وجوباً ؛ لأنهما صلاتا وقت واحد ، فجاز بناء أطولهما على أقصرهما ؛ كصلاة الحضر مع السفر ، وسواء في ذلك صلوا ركعة أم لا ؛ لأنها عبادة لا يجوز الابتداء بها بعد خروج وقتها ، ففاتت بفواته كالحج . وقال الإمام البلقيني : ينبغي أن يقال : - إذا قلنا : من أدرك ركعة من الصلاة في وقتها . تكون أداء- أتموها^(٣) جمعة بإدراك ركعة ، وفي « الأم » . ما يشهد له .

(١) صحيح البخاري (٩٠٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) المحرر (٢٦٣ / ١) .

(٣) وفي (ب) : (يُتِمُّهَا) .

وَفِي قَوْلٍ : اسْتِثْنَاءً .

وَالْمَسْبُوقُ كَغَيْرِهِ ، وَقِيلَ : يُتِمُّهَا جُمُعَةً .

الثَّانِي : أَنْ تُقَامَ فِي خِطَّةِ أُبْنِيَّةِ أَوْطَانِ الْمُجْمَعِينَ ،

قوله : (وفي قول : استثناءً) أي : تبطل الجمعة ، ويستأنفون الظهر ، وصحح في « شرح المذهب » : القطع بالبناء^(١) .

وفهم من كلامه : أن الشك في خروج الوقت بعد الإحرام بالجمعة لا يؤثر ، وهو كذلك ، وقيل : يؤثر ؛ كما لو شكوا فيه قبل الإحرام .

قوله : (والمسبوق كغيره) أي : إذا خرج الوقت فيما يتداركه أتمها ظهراً ؛ قياساً على غيره ، فلو غلب على ظنه وقوع ما يتداركه في الوقت إذا فارق الإمام في التشهد ، واقتصر على الفرائض . . قال الإسنوي : فالقياس : أنه يجب عليه ذلك .

قوله : (وقيل : يتمها جمعة) لأنه تابع للقوم وقد صحت جمعهم .

قوله : (الثاني : أن تقام في خطبة أبنية أوطان المجمعين) أي : يشترط إقامة الجمعة في دار الإقامة ؛ لأنه لم ينقل إقامتها في عهده صلى الله عليه وسلم والخلفاء إلا كذلك^(٢) ، فلو جازت في غيرها . . لفعلت ولو مرة .

والخطبة : بكسر الخاء ، وأراد بها : الرحبة المعدودة من البلد ؛ بأن يحيط بها الأبنية من بعض نواحيها ، ومطارح الزبالات وغيرها مما يمتنع على المسافرين الترخص قبل مجاوزته .

ونبه به على أنه لا يشترط : أن يفعل في موضع بني للصلاة ، بل تصح في

(١) المجموع (٤٢٩/٤) .

(٢) انظر « صحيح البخاري » (٨٩٢) ، (٤٣٧١) .

وَلَوْ لَازَمَ أَهْلُ الْخِيَامِ الصَّحْرَاءَ أَبَدًا . . فَلَا جُمُعَةً فِي الْأَظْهَرِ .

الثَّالِثُ : أَلَا يَسْبِقُهَا وَلَا يُقَارِنُهَا جُمُعَةٌ فِي بَلَدِهَا

الدور والرحاب المتصلة بالبلد .

ويشترط في الأبنية : أن تكون مجتمعة ، سواء كانت من حجر أو طين أو خشب ، وكذا من قصب أو سعف على الصحيح ، وأشار إليه بإضافة الخطة إلى الأبنية ؛ لأن تفرقها يمنع إضافة الخطة إلى شيء منها ، لكن اشتراط الأبنية يخرج ما لو انهدمت أو احترقت وأقاموا للعمارة ، ولا خلاف أنهم يُجَمَّعُونَ كما في « شرح المذهب »^(١) .

قوله : (ولو لازم أهل الخيام الصحراء أبداً . . فلا جمعة في الأظهر) أي : لا تجب عليهم ، ولا تصح منهم ؛ كما صرح به في « شرح المذهب »^(٢) ، لأن قبائل العرب كانوا مقيمين حول المدينة وما كانوا يصلون الجمعة ، والمعنى فيه : أنهم على هيئة المستوفزين ، لكنها لازمة لمن سمع النداء منهم ، والثاني : أنها تلزمهم ويقيمونها في موضعهم ؛ لأن الصحراء وطنهم . فقوله : (أبداً) أي : في موضع واحد ؛ كما صرح به « المحرر »^(٣) ، أما من ينتقل من موضع إلى موضع . . فلا تصح منه قطعاً .

قوله : (الثالث : ألا يسبقها ولا يقارنها جمعة في بلدتها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لم يُجَمَّعُوا إلا في موضع واحد ، وعطلوا مساجد الجماعات لأجلها^(٤) .

(١) المجموع (٤٢٠ / ٤) .

(٢) المجموع (٤٢٠ / ٤) .

(٣) المحرر (٢٦٣ / ١) .

(٤) مأخذ هذا : الاستقراء ؛ فإنه لم يكن بالمدينة مكان يُجَمَّعُ فيه إلا مسجد النبي عليه الصلاة والسلام . راجع « التلخيص الحبير » (١٣٣ / ٢) .

إِلَّا إِذَا كَبُرَتْ وَعَسُرَ اجْتِمَاعُهُمْ فِي مَكَانٍ ، وَقِيلَ : لَا تُسْتَثْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ ،
 وَقِيلَ : إِنْ حَالَ نَهْرٌ عَظِيمٌ بَيْنَ شِقَّتَيْهَا . كَانَا كَبَلْدَيْنِ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَتْ قُرَى
 فَاتَّصَلَتْ . . تَعَدَّتِ الْجُمُعَةُ بِعَدَدِهَا .

فَلَوْ سَبَقَهَا جُمُعَةٌ . . فَالصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ ، وَفِي قَوْلٍ : إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ
 مَعَ الثَّانِيَةِ . . فَهِيَ الصَّحِيحَةُ .

وَالْمُعْتَبَرُ : سَبَقُ التَّحَرُّمِ ،

قوله : (إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم في مكان) أي : للمشقة ، فيجوز
 بحسب الحاجة (وقيل : لا تستثنى هذه الصورة) أي : لا تجوز الزيادة
 بحال ، بل يصلون في الشوارع وهو ظاهر النص (وقيل : إن حال نهر عظيم
 بين شقيها . . كانا كبلدين) أي : ولا يقام في كل شق إلا جمعة واحدة .
 (وقيل : إن كانت قرى فاتصلت . . تعددت الجمعة بعددها) أي : بعدد
 تلك القرى .

وسبب هذا الاختلاف دخول الشافعي رضي الله عنه إلى بغداد وهم يقيمون
 الجمعة في موضعين ، قاله الرافعي وغيره^(١) .

واعترض عليه بأن الجامع الآخر لم يكن حينئذ داخل سورها .

قوله : (فلو سبقها جمعة) أي : حيث لا يجوز التعدد (. . فالصحيحة
 السابقة) لاجتماع الشروط فيها (وفي قول : إن كان السلطان مع الثانية . . فهي
 الصحيحة) أي : وإلا . . أدى إلى تفويت الجمعة على أهل البلد بمبادرة
 شرذمة إلى ذلك .

قوله : (والمعتبر : سبق التحرم) أي : بتمام التكبير وهو الراء ، وَقِيلَ :

(١) الشرح الكبير (٢/٢٥٢) .

وَقِيلَ : التَّحَلُّلُ ، وَقِيلَ : بِأَوَّلِ الْخُطْبَةِ .

فَلَوْ وَقَعَتَا مَعاً أَوْ شَكَّ . . اسْتَوْفِنَتِ الْجُمُعَةُ .

وَإِنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَتَّعَيْنْ ، أَوْ تَعَيَّنَتْ وَنُسِيَتْ . . صَلَّوْا ظُهْرًا ،
وَفِي قَوْلٍ : جُمُعَةٌ .

الرَّابِعُ : الْجَمَاعَةُ ، وَشَرْطُهَا : كَغَيْرِهَا ، وَأَنْ تُقَامَ بِأَرْبَعِينَ

أَوَّلُ التَّكْبِيرِ (وقيل : التحلل) أي : بتمام السلام ؛ للأمن معه من عروض
الفساد (وقيل : بأول الخطبة) بناء على أن الخطبتين بدل عن الركعتين .

قوله : (فلو وقعتا معاً أو شك . . استوفنت الجمعة) أي : إن وسع
الوقت ؛ لأن إبطال إحداهما ليس بأولى من الأخرى (وإن سبقت إحداهما ولم
تتعين ، أو تعينت ونسيت . . صلوا ظهراً) لأن كل طائفة لم تتيقن براءة ذمتها ،
ولا يمكنها إعادة جمعة ؛ للعلم بأن إحدى الجمعتين وقعت صحيحة (وفي
قول : جمعة) لأن المفعولتين غير مجزئتين ، فوجودهما كعدمهما ، وقال
المزني : لا يجب عليهما شيء .

وقيل : القولان فيما إذا لم تتعين ، أما إذا تعينت ونسيت . . فعليهم الظهر
قطعاً ، ورجحها^(١) الرافعي والمصنف^(٢) .

قوله : (الرابع : الجماعة) لحديث طارق^(٣) (وشرطها : كغيرها) أي :
يشترط فيها ما يشترط في الجماعة في سائر الصلوات ؛ كاتصال الصفوف ونية
الاقتداء وغير ذلك .

قوله : (وأن تقام بأربعين) لما روى أبو داود عن كعب بن مالك قال :

(١) كذا في (أ) و(ب) .

(٢) الشرح الكبير (٢/ ٢٥٤) ، وروضة الطالبين (١/ ٥١٢) .

(٣) أخرجه أبو داود (١٠٦٧) ، والحاكم (١/ ٢٨٨) .

مُكَلَّفًا حُرًّا ذَكَرًا مُسْتَوْطِنًا لَا يَظْعَنُ شِتَاءً وَلَا صَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ .

أول من صلى بنا الجمعة في نقيع الخضعات أسعد بن زرارة ، وكنا أربعين . صححه ابن حبان والبيهقي والحاكم^(١) .

قال السبكي : دل الإجماع على اشتراط العدد ، ودل الحديث على انعقادها بالأربعين ، وهو أقل ما ورد .

والنقيع : بالنون ، والخضعات : بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين : قرية لبني بياضة بقرب المدينة .

وعن القديم : أن الجمعة تنعقد بثلاثة : إمام ومأمومين .

قوله : (مكلفاً حُرًّا ذَكَرًا مُسْتَوْطِنًا لَا يَظْعَنُ شِتَاءً وَلَا صَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ) أي : فلا تنعقد بالصبي ومن فيه رق ، ولا بخنثى وامرأة ؛ لنقصانهم ، ولا بغير المستوطنين كالمسافرين ، ومن يقيم شتاء لا صيفاً أو بالعكس ؛ لأنه^(٢) صلى الله عليه وسلم لم يقم الجمعة في حجة الوداع^(٣) ، لكن تلزمهم الجمعة إذا سمعوا النداء ولا تنعقد بهم .

وكذلك أهل الخيام الذين لا يظعنون شتاء ولا صيفاً ، والمقيم غير المستوطن يجب عليه قطعاً ولا تنعقد به على الأصح ، قال السبكي : ولم يتضح عندي دليل عليه ، وقيل : تنعقد .

وخرج كل ذلك بقوله : (مستوطناً) ، وفيه إضمار تقديره : مستوطناً في بلد الجمعة ؛ ليخرج أهل القرية الذين يسمعون النداء ، ولا يبلغون أربعين تلزمهم ولا تنعقد بهم .

(١) سنن أبي داود (١٠٦٩) ، صحيح ابن حبان (٧٠١٣) ، المستدرک (٢٨١ / ١) ، السنن الكبير (٥٦٧٢) .

(٢) وفي (ب) : (لأن النبي ﷺ) .

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وَالصَّحِيحُ : انْعِقَادُهَا بِالْمَرْضَى ، وَأَنَّ الْإِمَامَ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ .

وَلَوْ انْقَضَ الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي الْخُطْبَةِ . . لَمْ يُحْسَبِ الْمَفْعُولُ فِي غَيْبَتِهِمْ ،

نعم ؛ يشكل على اشتراط الاستيطان مع الإقامة : ما إذا أقام أربعون ببلد ولم يستوطنوها ، فإن لم نوجب الجمعة عليهم . . كان ذلك تخصيصاً للحديث ، وإن أوجبناها عليهم . . وجب انعقادها بهم ، قاله السبكي .

وقوله : (لا يظعن) شرح للمستوطن ، لا قيد فيه .

وقيل : إذا نوى المسافر إقامة مدة لا يقصر فيها . . تنعقد به الجمعة ؛ كما تجب عليه^(١) .

قوله : (والصحيح : انعقادها بالمرضى) لأنهم كاملون ، وإنما لم تجب عليهم تخفيفاً ، والثاني : لا ؛ كما لا تنعقد بالمسافرين ، والخلاف في هذه قولان ؛ كما في « الشرحين » و« الروضة » ، وعبر في المعطوف^(٢) بالصحيح ، وقال : إن الروياني حكى الخلاف فيهما قولين^(٣) .

قوله : (وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين) لإطلاق الخبر ، والثاني : يشترط ؛ احتياطاً .

قوله : (ولو انقض الأربعون أو بعضهم في الخطبة . . لم يحسب المفعول في غيبتهم) أي : بلا خلاف ؛ كما قاله الرافعي^(٤) ، فإن سماع الخطبة واجب .

(١) من قوله : (وقيل) إلى : (عليه) غير موجود في (ب) .

(٢) هو قوله الآتي : (وأن الإمام . . .) إلخ .

(٣) الشرح الكبير (٢٥٦/٢) ، روضة الطالبين (٥١٣/١) .

(٤) الشرح الكبير (٢٥٧/٢) .

وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى إِنْ عَادُوا قَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ ، وَكَذَا بِنَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ إِنْ انْفَضُّوا بَيْنَهُمَا .

فَإِنْ عَادُوا بَعْدَ طُولِهِ . . وَجَبَ الاسْتِثْنَاءُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ انْفَضُّوا فِي الصَّلَاةِ . . بَطَلَتْ ،

وتعبيره بالأربعين لا يأتي إلا على اشتراط كون الإمام زائداً عليهم ، أما على الأصح : لو كان مع الإمام أربعون وانفض واحد منهم . . لم يضر .

قوله : (ويجوز البناء على ما مضى إن عادوا قبل طول الفصل) لأن الفصل اليسير لا يعد قاطعاً للموالة ، ويعرف الطول والقصر بالعرف .

واحترز بقوله : (عادوا) : عما إذا عاد بدلهم . . فإنه لا بد من استئناف الخطبة ، طال الفصل أم لا .

قوله : (وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انفضوا بينهما) أي : فإنه يجوز أيضاً إذا عادوا قريباً (فإن عادوا بعد طوله . . وجب الاستئناف في الأظهر) أي : في المسألتين ، وهما بناء بعض أركان الخطبة على بعض ، وبناء الصلاة على الخطبة ، سواء كان بعذر أم لا ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك إلا متوالياً ، والثاني : ينبي ، والقولان مبنيان على أن الموالة واجبة في الخطبة ، وبينها وبين الصلاة ، والأظهر : وجوبها .

قوله : (وإن انفضوا في الصلاة . . بطلت) أي : الجمعة ، ويتمها ظهراً ؛ لأن العدد شرط في الابتداء ، فيكون شرطاً في الانتهاء كالوقت ، وفرع الغزالي عليه : ما إذا أحرم الإمام ، وتأخر إحرام المأمومين ، وصحح أنه يشترط : أن يحرموا بحيث يمكنهم إتمام (الفاتحة)^(١) ، وقيل : يشترط ألا يطول الفصل

وَفِي قَوْلٍ : لَا إِنْ بَقِيَ اثْنَانِ .

وَتَصِحُّ خَلْفَ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِذَا تَمَّ الْعَدْدُ بغيره .

بين إحرامه وإحرامهم ، وقيل : يصح ما لم يتأخروا عن ركوعه .

قوله : (وفي قول : لا إن بقي اثنان) أي : مع الإمام ؛ ليكونوا جمعاً ، ويشترط فيهم الكمال على الأصح ، والقديم : يكفي واحد معه ؛ لوجود اسم الجماعة .

وقوله : (انفضوا) أي : مسمى العدد المعتبر ، لا العدد الذين حضروا الخطبة ، فلو أحرم بأربعين ، ثم حضر أربعون آخرون وتحرموا ، ثم انفض الأولون . . لم تبطل الجمعة وإن كان اللاحقون لم يسمعوا الخطبة ؛ لأنهم إذا لحقوا والعدد تام . . صار حكمهم واحداً ، بخلاف الخطبة إذا انفض أربعون سمعوا بعضها ، وحضر أربعون لا يكفي سماعهم لما بقي .
ولو أحرم أربعون بعد الانفضاض متصلين به . . استمرت الجمعة إن كانوا سمعوا الخطبة ، وإلا . . فلا .

قوله : (وتصح خلف العبد والصبي والمسافر في الأظهر إذا تم العدد بغيره) لأن الجمعة تصح من الثلاثة ، والعدد قد وجد بصفة الكمال ، والثاني : لا تصح ؛ لأن الإمام أولى باعتبار الكمال فيه ، وفي المتنفل القولان ، وأولى بالجواز ؛ لأنه من أهل الفرض ، والخلاف في العبد والمسافر طريقان : الأصح في « الروضة » و« الشرح » : طريقة القطع ، والثانية : على وجهين^(١) .

وكان ينبغي : أن يقول : (بغيرهم) لأن العطف بالواو لا يفرد بعده الضمير .

(١) الشرح الكبير (٢٦٣/٢) ، روضة الطالبين (٥١٦/١) .

وَلَوْ بَانَ الْإِمَامُ جُنُبًا أَوْ مُحْدِثًا.. صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدْدُ
بِغَيْرِهِ ، وَإِلَّا.. فَلَا .

وَمَنْ لَحِقَ الْإِمَامَ الْمُحْدِثَ رَاكِعًا.. لَمْ تُحْسَبْ رَكَعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ .
الخَامِسُ : خُطْبَتَانِ

فرع : قال القاضي حسين في « فتاويه » : لو أحرم من لا تعتقد به الجمعة
قبل الذين تعتقد بهم.. لم تصح ؛ لأنهم تبع ، فكيف يتقدمون على
المتبوعين^(١) ، فينبغي لأهل الكمال المبادرة بالتحريم لحيازة الفضيلة وتيسر
عقد الجمعة لغيرهم .

قوله : (ولو بان الإمام جنباً أو محدثاً.. صحت جمعهم في الأظهر إن تم
العدد بغيره) بناء على أن الجماعة وفضيلتها حاصلة خلف المحدث في غير
الجمعة ، وهو الأصح ، وإن قلنا : إنها فرادى.. لم تصح الجمعة .

قوله : (وإلا.. فلا) أي : إن لم يتم العدد بغيره.. لم تصح جمعهم
قولاً واحداً ؛ لأن الكمال شرط في الأربعين .

قوله : (ومن لحق الإمام المحدث راکعاً.. لم تحسب ركعته على
الصحيح) أي : في الجمعة وغيرها ؛ لأن المحدث ليس أهلاً للتحمل ،
وقيل : تحسب كما تصح الصلاة خلفه ، وعبر في « الروضة » بالأصح^(٢) .

قوله : (الخامس : خطبتان) ففي « صحيح مسلم » عن جابر بن سمرة :
أنه عليه الصلاة والسلام^(٣) كان يخطب خطبتين يجلس بينهما ، وكان يخطب
قائماً^(٤) .

(١) فتاوى القاضي حسين (ص : ١٤٠) .

(٢) روضة الطالبين (٥١٨/١) .

(٣) وفي (ب) : (أنه ﷺ) .

(٤) صحيح مسلم (٨٦٢) .

قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَأَرْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ : حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيِّنٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى الصَّحِيحِ ،

قوله : (قبل الصلاة) للإجماع (وأركانها خمسة : حمد الله تعالى) لأن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم الجمعة ، فحمد الله ، وأثنى عليه . رواه مسلم^(١) .

(والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى . . افتقرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كالأذان والصلاة .

قوله : (ولفظهما متعين) أي : لفظ الحمد والصلاة ، فلو قال : لا إله إلا الله أو الشاء لله . . لم يكف ، وكذلك يتعين لفظ الجلالة كما اقتضاه كلام الغزالي^(٢) ، قال الرافعي : وليس يبيعد ، فلو قال : الحمد للرحمن أو الرحيم . . لم يكف ، ولو قال : اللهم ؛ ارحم محمداً ، أو سلم عليه ، أو بارك . . لم يكف ، ولا يتعين ذكر الرسول ، ويكفي : اللهم ؛ صل على محمد ، أو على النبي ، نص عليه^(٣) ، فظهر أن عبارة الكتاب غير وافية .

قوله : (والوصية بالتقوى) لأن المقصود من الخطبة الوعظ والتحذير ، ولا يكفي الاقتصار على التحذير من الاغترار بالدنيا ، بل لا بد من الحث على طاعة الله ، والمنع من المعاصي .

قوله : (ولا يتعين لفظها على الصحيح) أي : لفظ الوصية ؛ لانتفاء

(١) صحيح مسلم (٨٦٧) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) الوسيط (٣١٨ / ١) .

(٣) الشرح الكبير (٢٨٦ / ٢) .

وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانٌ فِي الْخُطْبَتَيْنِ ، وَالرَّابِعُ : قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا ، وَقِيلَ : فِي الْأُولَى ، وَقِيلَ : فِيهِمَا ، وَقِيلَ : :

الدليل على تعيينها ، فيكفي ما دل على الموعظة ، طويلاً كان أو قصيراً ؛ كقوله : أطيعوا الله ، والثاني : يتعين ؛ قياساً على الحمد والصلاة ، والمنصوص الأول ، وبه قطع الجمهور .

قوله : (وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين) اتباعاً لما ورد ، وقيل : تكفي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى الخطبتين ، وهو شاذ .

قوله : (والرابع : قراءة آية) المشهور : أن القراءة ركن ، وأقلها آية ، نص عليه ؛ لما في « صحيح مسلم » عن جابر قال : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما ، يقرأ القرآن ، ويذكر الناس^(١) .

ولا فرق بين أن تكون وعداً أو وعيداً أو حكماً أو قصة ، قال الإمام : ولا شك أنه لو قال : ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾ [المدر: ٢١] . . لم يكف وإن عد آية^(٢) ، بل يشترط كونها مفهومة ، واختلفوا في محل القراءة .

وأشار إليه بقوله : (في إحداهما) أي : لا بعينها ، نص عليه في « الأم »^(٣) ؛ لأن الثابت إنما هو القراءة في الخطبة لا في كل منهما ، ولا في واحدة متعينة ، لكن الأولى أولى بلا خلاف كما قاله في « الكفاية »^(٤) ، (وقيل : في الأولى) لتكون في مقابلة الدعاء المختص بالثانية ، وهو ظاهر نص « المختصر »^(٥) ، (وقيل : فيهما) لأنهما بدل عن الركعتين (وقيل :

(١) صحيح مسلم (٨٦٢) عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما .

(٢) نهاية المطلب (٥٤١ / ٢) .

(٣) الأم (٤١٠ / ٢) .

(٤) كفاية النبيه (٣٤٣ / ٤) .

(٥) مختصر المزني (ص : ٤٦) .

لَا تَجِبُ ، وَالْخَامِسُ : مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَقِيلَ : لَا يَجِبُ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً مُرْتَبَةً الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَبَعْدَ الزَّوَالِ ، ...

لا تجب (لأن اسم الخطبة لا يتوقف على القراءة ، وهو قول حكاها الرافعي عن نص « الإملاء »^(١) .

قوله : (والخامس : ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية) لنقل الخلف عن السلف ، فلو دعا في الأولى . . لم يحسب (وقيل : لا يجب) لأنه لا يجب في غير الخطبة ، فكذا فيها كالتسبيح ، ونقله في « شرح المذهب » عن « الإملاء » ، والأول عن أكثر كتبه^(٢) .

قوله : (ويشترط كونها عربية) لأنها ركن مفروض ، فيشترط فيه ذلك ؛ كتكبيرة الإحرام ، وقيل : لا يجب ، فإن أوجبنا فلم يكن فيهم من يحسن العربية . . خطب بغيرها ، ويجب أن يتعلم واحد منهم ، فلو مضت مدة ولم يتعلموا . . عصوا ، وليس لهم جمعة ، بل يصلون الظهر .

قوله : (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى^(٣)) أي : يبدأ بالحمد ثم بالصلاة^(٤) ثم بالوصية ؛ لأنه المعهود ، وسيأتي تصحيح المصنف أنه ليس بشرط ، وقيل : يشترط في جميعها ، فيبدأ بالحمد ثم الصلاة ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء .

قوله : (وبعد الزوال) أي : ويشترط أيضاً : كون الخطبة بعد الزوال ،

(١) الشرح الكبير (٢٨٤ / ٢) .

(٢) المجموع (٤٣٩ / ٤) .

(٣) وفي المنهاج المطبوع : (الأوَّل) بدل (الأولى) .

(٤) وفي (ب) : (الصلاة) .

وَالْقِيَامُ فِيهِمَا إِنْ قَدَرَ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا ، وَإِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ .
وَالْجَدِيدُ : أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْكَلَامُ ، وَيُسْنُ الْإِنْصَاتُ .

فلا يصح تقديم شيء منها عليه ؛ للحديث السابق^(١) : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس^(٢) .

قوله : (والقيام فيهما إن قدر ، والجلوس بينهما) لحديث مسلم السابق^(٣) ، وتجب الطمأنينة في الجلوس ، وقيل : يجوز القعود مع القدرة ، وعلى الأصح : فإذا عجز عن القيام . فالأولى : أن يستخلف ، فإن لم يفعل وخطب قاعداً أو مضطحعا . . جاز كما في الصلاة ، ويجوز الاقتداء به ، فإن تبين أنه قادر . . فكما لو بان حدث الإمام ، وقيل : لا يجب الجلوس ، ويكفي الفصل بالسكوت ، وكذا يفصل بالسكوت إذا قلنا بالوجوب وخطب قاعداً للعجز ، ولا يضطجع للفصل .

قوله : (وإسماع أربعين) أي : للأركان (كاملين) أي : اجتمعت فيهم شرائط الوجوب .

ويؤخذ منه : اشتراط رفع الصوت من الخطيب ، والسماع من المأمومين ؛ لأن الوعظ الذي هو مقصود الخطبة لا يحصل إلا بالإبلاغ والسماع ، وذلك لا يحصل إلا برفع الصوت ، فلو خطب سرّاً أو رفع صوته ولكن كانوا صمّاً ، أو بعدوا عنه فلم يسمعوا . . لم تصح الخطبة على الصحيح .

قوله : (والجديد : أنه لا يحرم عليهم الكلام ، ويسن الإنصات) أي : السكوت ؛ لما روى النسائي والبيهقي بسند صحيح : أن النبي صلى الله عليه

(١) أي : في شرح قول المتن : (أحدهما : وقت الظهر) .

(٢) أخرجه البخاري (٩٠٤) عن أنس رضي الله عنه .

(٣) أي : في شرح قول المتن : (والرابع : قراءة آية) .

وسلم دخل عليه رجل وهو يخطب يوم الجمعة ، فقال : متى الساعة ؟ فأوماً الناس إليه بالسكوت ، فلم يقبل ، فأعاد^(١) الكلام ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثالثة : « وَيَحْكُ مَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا ؟ » فقال : حب الله ورسوله ، فقال : « إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ »^(٢) . ولم ينكر عليه .

وفي القديم و« الإملاء » : يحرم الكلام ، ويجب الإنصات .

واختلفوا في القولين فقليل : محلها : في السامعين خاصة ، فأما من لم يسمع لبعده أو صممه . . فيجوز له الكلام قطعاً ، وقيل : جاريان في المأمومين مطلقاً ، سمعوا أم لا ؛ كيلا يكثر اللغط ، وهذا هو الصحيح في « الشرحين » و« الروضة » .

وقال الإمام والغزالي : محلها : في غير الأربعين ، أما الأربعون . . فيحرم الكلام عليهم جزماً^(٣) ، واختاره السبكي .

وقال^(٤) : لا نقول إنها تنعقد بأربعين على التعيين ، بل بجميعهم ، أو بأربعين لا على التعيين .

وإن تكلم^(٥) الكل . . أثموا قطعاً ، أما على القديم : فظاهر ، وعلى الجديد : لأنهم عطلوا السماع الذي هو فرض كفاية على أربعين بينهم ، وبطلت الجمعة .

(١) وفي (ب) : (وأعاد) .

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٦٠٥١) ، السنن الكبير للبيهقي (٥٩٠٣) .

(٣) الشرح الكبير (٢٩١/٢) ، روضة الطالبين (٥٣٤/١) ، نهاية المطلب (٥٥٢/٢) ، الوسيط (٣٢٠/١) .

(٤) أي : السبكي .

(٥) وفي (ب) : (فإن تكلموا) .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : أَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وإن أنصت أربعون ، وتكلم غيرهم . . ففي الجديد : لا إثم على أحد ، وفي القديم : يَأْثَمُ من تكلم ، فينبغي أن يكون كلام المصنف محمولاً على أن المراد : لا يحرم الكلام على الحاضرين ، ولا يجعل الضمير راجعاً إلى الأربعين . انتهى

ومحل القولين أيضاً : فيما لا يتعلق به غرض ، فيجوز الكلام لإندار أعمى ، ومن دبت عليه عقرب ، وإنكار منكر ، وتعليم خير ، وتستحب : الإشارة إن حصل بها المقصود .

والأصح : أن القولين لا يجريان في الإمام ، بل يجوز له الكلام قطعاً . ولا خلاف أنه لا يحرم الكلام قبل الخطبة ولا بعدها قبل الصلاة ، ولا على من دخل ما لم يأخذ^(١) لنفسه مكاناً ، قال الإسنوي : وكذلك في حالة الدعاء للملوك ؛ كما قاله في « المرشد »^(٢) .

فروع : البعيد بالخيار بين الإنصات وبين الذكر والتلاوة ، وفي كلام الآدميين هو والقريب سواء ، ولا يجوز التنفل بالصلاة بالاتفاق ، سمع أم لا ، ويصلي الداخل السنة خفيفة ، وتحصل بها التحية ، ويكره على الجديد : أن يسلم كما صرح به في « شرح المذهب » ، والأصح فيه : وجوب الرد^(٣) ، قال الإسنوي : والفتوى عليه ، ويستحب التشميت على الأصح .

(قلت : الأصح : أن ترتيب الأركان) أي : الثلاثة الأولى (ليس بشرط ، والله أعلم) لحصول المقصود بدونه ، وهو المنصوص في « الأم »^(٤) و« المبسوط » .

(١) وفي (أ) : (ولم يأخذ) .

(٢) وفي (أ) : (المرشدي) .

(٣) المجموع (٤٤٢ / ٤) .

(٤) الأم (٤١٠ / ٢ ، ٤١٢) .

وَالْأَظْهَرُ : اشْتِرَاطُ الْمَوَالَاةِ ، وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ ، وَالسَّتْرِ .
وَتُسْنٌ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مُرْتَفِعٍ ، وَيُسَلَّمُ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنبَرِ ، وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ
إِذَا صَعِدَ ، وَيُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ ،

قوله : (والأظهر : اشتراط الموالاة) أي : بين الأولى والثانية ، وبين
الثانية والصلاة (وطهارة الحدث والخبث) أي : في البدن والثوب والمكان
(والستر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقب الخطبة ، فلزم أن يكون
متطهراً مستتراً^(١) .

والقديم : أنها لا تشترط ؛ كالاستقبال ، وقال بعضهم : الخلاف مبني
على أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا ، ثم قيل : القولان في الحدث
الأصغر ، أما الأكبر . . فيشترط جزماً ، وقيل : جاريان في الحدثين ،
وصححه المصنف .

قوله : (وتسن على منبر) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب
عليه . متفق عليه^(٢) .

(أو مرتفع) لأنه أبلغ في الإعلام ، وكلام المصنف تبعاً لـ « المحرر »^(٣)
يوهم التسوية ، والذي في « الشرحين » و « الروضة » : يسن المنبر ، وإن لم
يكن . . خطب على موضع مرتفع^(٤) .

قوله : (ويسلم على من عند المنبر) أي : إذا انتهى إليه ؛ لأنه يريد
مفارقتهم .

قوله : (وأن يقبل عليهم إذا صعد ، ويسلم عليهم) لأنه عليه الصلاة

(١) أخرجه البيهقي في « السنن الكبير » (٦٢٨١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) صحيح البخاري (٩١٧) ، صحيح مسلم (٥٤٤) عن سهل بن سعد رضي الله عنهما .

(٣) المحرر (٢٦٨ / ١) .

(٤) الشرح الكبير (٢٩٤ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٣٦ / ١) .

وَيَجْلِسَ ، ثُمَّ يُؤْذَنُ ، وَأَنْ تَكُونَ بَلِيغَةً مَفْهُومَةً قَصِيرَةً ،

والسلام كان إذا أدنى من منبره . . يسلم على من عنده ، وإذا صعد المنبر . .
استقبل الناس بوجهه ثم سلم . أخرجه الضياء المقدسي في « أحكامه » ولم
يضعفه ، ونسبه الزركشي إلى البيهقي من حديث ابن عمر^(١) .

وقيل : يشترط استقباله للناس ، واستقبالهم له .

قوله : (ويجلس ، ثم يؤذن) لما في « البخاري » عن السائب بن يزيد
قال : كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام على المنبر في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما^(٢) .

وعبارة « المحرر » : (ويشغل المؤذن بالأذان^(٣) كما جلس^(٤)) ، أي :
عند جلوسه ، وتعبير الكتاب لا يقتضي هذا التعقيب ، وإنما لم يستعمل
المصنف هذه العبارة ؛ لأنها ليست عربية ؛ كما نبه عليه في « الدقائق »^(٥) .

وقول « المنهاج » : (ثم يؤذن) إن قرئ بكسر الذال . . أوهم أنه هو الذي
يؤذن ، فينبغي أن يقرأ بفتحها ، وأشار في « المحرر » بلفظ المؤذن إلى أن
المستحب : أن يكون واحداً ، ونص في « الأم » هنا على كراهة الزيادة^(٦) .

قوله : (وأن تكون بليغة) أي : لا تكون من الألفاظ المبتذلة الممتحنة
(مفهومة) أي : لا تكون مستغربة (قصيرة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ
طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصْرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ مِنْ فَقْهِهِ ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ ، وَاقْصُرُوا

(١) السنن والأحكام للمقدسي (٢٢٢٤) ، السنن الكبير (٥٨٠٨) .

(٢) صحيح البخاري (٩١٦) .

(٣) وفي (ب) لفظ : (بالأذان) غير موجود .

(٤) المحرر (٢٦٩ / ١) .

(٥) دقائق المنهاج (ص : ٨٤) .

(٦) المحرر (٢٦٩ / ١) ، الأم (٣٨٩ / ٢) .

وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَأَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصَاً
وَنَحْوِهِ

الْخُطْبَةُ » . رواه مسلم^(١) .

ومثنة بميم مفتوحة بعدها همزة مكسورة ، معناه : علامة على فقهه ،
والمراد : التوسط ، ففي « صحيح مسلم » عن جابر بن سمرة قال : كانت
صلاته صلى الله عليه وسلم قصداً ، وخطبته قصداً^(٢) .

والقصد بالدال هو : التوسط .

قوله : (ولا يلتفت يميناً وشمالاً في شيء منها) للحديث السابق : أنه عليه
الصلاة والسلام كان يستقبل الناس^(٣) .

وكان الأولى إثبات (لا) في (شمالاً) كما في « الشرح » و« الروضة »^(٤)
لأنه إذا التفت يميناً فقط أو شمالاً فقط يصدق أن يقال : لم يلتفت يميناً
وشمالاً ، ولو حذفهما . . كان أعم وأخصر .

قوله : (وأن يعتمد على سيف أو عصاً ونحوه) أي : كالعنزة ؛ لأنه
صلى الله عليه وسلم قام متوكئاً على عصا أو قوس . رواه أبو داود^(٥) .

وروى ابن ماجه عن سعد بن القرظ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان إذا خطب في الحرب . . خطب على قوس ، وإذا خطب في الجمعة . .

(١) صحيح مسلم (٨٦٩) عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما .

(٢) صحيح مسلم (٨٦٦) .

(٣) أي : أنفاً في شرح قول المتن : (وأن يقبل عليهم إذا صعد) .

(٤) الشرح الكبير (٢٩٥ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٣٦ / ١) .

(٥) سنن أبي داود (١٠٩٦) عن الحكم بن حزن الكلفي رضي الله عنه .

وَيَكُونُ جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا نَحْوَ (سُورَةِ الْإِخْلَاصِ) ، وَإِذَا فَرَغَ . شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ ، وَبَادَرَ الْإِمَامُ لِيَبْلُغَ الْمِحْرَابَ مَعَ فَرَاغِهِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى (الْجُمُعَةِ) ، وَالثَّانِيَةِ (الْمُنَافِقِينَ) جَهْرًا .

خطب على عصا^(١) .

ويقبض ذلك باليسرى .

صرح به القاضي حسين والبعثي^(٢) والخوارزمي .

قوله : (ويكون جلوسه بينهما نحو سورة « الإخلاص ») أي : استحباباً ، وقيل : يجب ذلك .

(وإذا فرغ . . شرع المؤذن في الإقامة ، وبادر الإمام ليلبغ المحراب مع فراغه) أي : من الإقامة ؛ تحقيقاً للموالة .

(ويقرأ في الأولى « الجمعة » والثانية^(٣) : « المنافقين » جهراً) ونص في القديم : أنه يقرأ بـ ﴿ سَبِّحْ ﴾ ، و﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ ، وكل منهما سنة ، ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٤) .

وأما الجهر . . فمجمع عليه .

(١) سنن ابن ماجه (١١٠٧) .

(٢) التهذيب (٣٤٢ / ٢) .

(٣) وفي « المنهاج » وسائر الشروح المطبوعة : (وفي الثانية) .

(٤) أخرج حديث (الجمعة) و(المنافقين) مسلم (٨٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وحديث ﴿ سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ و﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ أيضاً مسلم (٨٧٨) عن النعمان بن بشير رضي الله عنه .

فصل

يُسَنُّ الْغُسْلُ لِحَاضِرِهَا ، وَقِيلَ : لِكُلِّ أَحَدٍ ،

(فصل)

[في آدابها والأغسال المسنونة]

(يسن الغسل لحاضرها) أي : لمن يريد حضورها ، ويكره تركه في الأصح في « الكفاية » ، ففي « الصحيحين » : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةُ . . فَلْيَغْتَسِلْ »^(١) .

ولا فرق في الحاضر بين الرجل والمرأة والصبي والمسافر والعبد .
قوله : (وقيل : لكل أحد) أي : حضر أو لم يحضر ؛ كغسل العيد ، وقيل : إنما يستحب لمن تجب عليه وحضرها ، وقيل : لمن تجب عليه وإن لم يحضر .

وإنما لم نوجهه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . . فَبِهَا وَنِعْمَتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ . . فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » . رواه الأربعة وغيرهم ، وحسنه الترمذي ، وصححه أبو حاتم الرازي^(٢) .

قال ابن الصباغ : معناه : فبالفريضة أخذ ، ونعمت الفريضة ، وقال الأصمعي : ونعمت السنة .

وروى مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) كفاية النبيه (١ / ١٤٥) ، والحديث في « صحيح البخاري » (٨٧٧) ، و« صحيح مسلم » (٨٤٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) سنن أبي داود (٣٥٤) ، سنن الترمذي (٥٠٣) ، سنن النسائي (١٣٨٠) عن سمرة بن جندب رضي الله عنه ، سنن ابن ماجه (١٠٩١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

وَوَقْتُهُ : مِنْ الْفَجْرِ ، وَتَقْرِيْبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ عَجَزَ . . تَيَمَّمَ فِي الْأَصَحِّ .

وَمِنَ الْمَسْنُونِ : غُسْلُ الْعِيدِ وَالْكَسُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ ، وَلِغَاسِلِ الْمَيِّتِ ، وَالْمَجْنُونِ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ،

« مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ ، فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ . . غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ »^(١) .

قوله : (ووقته : من الفجر) أي : الثاني ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :
« الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَئِمٍ » . رواه مسلم^(٢) .
فعلقه باليوم ، ومعنى « وَاجِبٌ » : متأكد .

(وتقريره من ذهابه أفضل) لأنه أقرب إلى تحصيل المقصود منه ، وهو دفع
الروائح الكريهة حالة الاجتماع (فإن عجز . . تيمم في الأصح) أي : بنية
الغسل ؛ لأن الشرع أقامه مقامه عند العجز ، ومقابله : احتمال للإمام ، أثبتته
الغزالي وجهاً ورجحه^(٣) .

قوله : (ومن المسنون : غسل العيد والكسوف والاستسقاء) لأن الناس
تجتمع لها (ولغاسل الميت) أي : سواء كان صغيراً أم كبيراً ، ذكراً أم أنثى ،
مسليماً أم كافراً ؛ لما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ
غَسَلَ مَيِّتاً . . فَلْيَغْتَسِلْ » . حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان^(٤) .

قوله : (والمجنون والمغمى عليه إذا أفاقا) أما المغمى عليه . . فلما رواه

(١) صحيح مسلم (٨٥٧) .

(٢) صحيح مسلم (٨٤٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) نهاية المطلب (٥٢٩ / ٢) ، وانظر « الوسيط » (٣٢٥ / ١) ، و« الوجيز » (ص : ٧٨) .

(٤) سنن الترمذي (١٠١٤) ، صحيح ابن حبان (١١٦١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ ،

الشيخان عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغمر عليه في مرض موته ، فإذا أفاق .. اغتسل^(١) .

وأما المجنون .. فقياساً عليه ، بل أولى ؛ لأنه يقال كما قاله في « الأم » :
 قَلَّ مَنْ جُنَّ إِلَّا وَأَنْزَلَ .. فيغتسل احتياطاً^(٢) .

ولا يجب على الصحيح ؛ لأن الأصل : استصحاب الطهارة السابقة ،
 والناقض غير معلوم ، وقيل : يجب فيهما ، وقيل : يجب من الجنون دون الإغماء .

قوله : (والكافر إذا أسلم) وقال ابن المنذر بوجوبه ، لنا : أنه أسلم خلق كثير ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاغتسال ، وأمر به ثمامة وقيس بن عاصم لما أسلما ، فدل على أنه مستحب لا واجب^(٣) .

وصورة المسألة : فيمن لم يعرض له في حال الكفر ما يوجب الغسل ، فإن عرض له ذلك .. فيلزمه الغسل بعد الإسلام على الصحيح ، وقيل : يسقط بالإسلام ، وقيل : إن اغتسل في الكفر .. كفاه ، وإلا .. لزمه .

فرع : يستحب له أيضاً : حلق رأسه ، نص عليه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لرجل أسلم : « أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ » . رواه أبو داود^(٤) .

(١) صحيح البخاري (٦٨٧) ، صحيح مسلم (٤١٨) .

(٢) الأم (٨٤ / ٢) .

(٣) أخرج حديث ثمامة البخاري (٤٣٧٢) ، ومسلم (١٧٦٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وحديث قيس بن عاصم أخرجه أبو داود (٣٥٥) ، والترمذي (٦١١) .

(٤) سنن أبي داود (٣٥٦) عن عُثَيْمِ بْنِ كُثَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قال عبدان : هو عُثَيْمُ بْنُ كَثِيرٍ بْنِ كُثَيْبٍ ، والصحابي هو كُثَيْبٌ ، وإنما نسب عُثَيْمٌ فِي الْإِسْنَادِ إِلَى جَدِّهِ . راجع « التلخيص الحبير » (٢٢٣ / ٤) .

وَأَغْسَالِ الْحَجِّ . وَآكَدُهَا غُسْلُ غَاسِلِ الْمَيِّتِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ ، وَعَكْسَهُ الْقَدِيمُ .
قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرَ ، وَرَجَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ
كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَن يَكُونَ الْاِغْتِسَالُ بَعْدَ الْحُلُقِ ، قَالَ فِي « الْكِفَايَةِ »^(١) .

قَوْلُهُ : (وَأَغْسَالِ الْحَجِّ) لَمَّا سَيَّأَتِي فِي بَابِهِ .

قَوْلُهُ : (وَآكَدُهَا : غَسَلَ غَاسِلَ الْمَيِّتِ ، ثُمَّ الْجُمُعَةَ ، وَعَكْسَهُ الْقَدِيمُ)
أَيُّ : وَالْقَدِيمُ : أَنَّ غَسَلَ الْجُمُعَةَ آكَدَ .

(قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرَ ، وَرَجَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ ،
وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) قَالَ فِي « التَّحْرِيرِ » : فِي نَفْيِ
الصَّحَّةِ عَنْ أَدْلَةِ الْجَدِيدِ فِي الْأَمْرِ بِغَسْلِ غَاسِلِ الْمَيِّتِ نَظَرَ ، فَقَدْ صَحَّحَ ابْنُ
حَبَانَ وَابْنُ السَّكَنِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَصَحَّحَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ بَيْهَقٍ
حَدِيثَ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يُغْتَسَلُ مِنْ أَرْبَعَةٍ : مِنَ
الْجَنَابَةِ ، وَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَغَسْلِ الْمَيِّتِ ، وَالْحِجَامَةِ »^(٢) . انْتَهَى

وَعَلَّلَ الرَّافِعِيُّ وَالْمَصْنَفُ الْجَدِيدُ ؛ بِأَنَّ الْغَسْلَ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ قَدْ اخْتَلَفُوا
فِي وَجُوبِهِ ، بِخِلَافِ غَسْلِ الْجُمُعَةِ ، وَرَدَّهُ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنَّ فِي « الرِّسَالَةِ »
لِلشَّافِعِيِّ : أَنَّ فِي وَجُوبِ غَسْلِ الْجُمُعَةِ اِحْتِمَالَيْنِ ، وَاحْتِمَالَاتِ الشَّافِعِيِّ
أَقْوَالُ^(٣) .

(١) كَفَايَةُ النَّبِيِّهِ (١٢ / ٢) .

(٢) تَحْرِيرُ الْفَتَاوَى (٣٨٥ / ١) ، حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي « صَحِيحِ ابْنِ حَبَانَ »
(١١٦١) ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي « صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ » (٢٥٦) ،
وَالْمُسْتَدْرَكُ (١٦٣ / ١) ، وَ« السَّنَنِ الْكَبِيرِ » (١٤٤٢) ، وَفِي (أ) : (انْتَهَى) غَيْرَ
مَوْجُودٍ .

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٣١١ / ٢) ، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٥٤٧ / ١) ، الْمَهْمَاتُ (٤٠٤ / ٣ - ٤٠٥) .

وَالْتَّبَكِيرُ إِلَيْهَا مَاشِيًا

ونقل بعض أصحاب القفال عن القديم : أنه واجب ، قال في « الروضة » : والمختار : الجزم باستحباب الغسل من الحجامة والحمام ، فقد نص عليه الشافعي رضي الله عنه ، وقال أصحابنا : يستحب الغسل لكل اجتماع ، وفي كل حال يغير رائحة البدن ، والله أعلم^(١) .

ويستحب : الغسل للاعتكاف ، نقله أبو الحسن بن خيران عن الشافعي ، ولكل ليلة من رمضان ، قاله الحلبي ، ولحلق العانة ، قاله المحاملي وأبو حامد العراقي في « الرونق » ، قال ابن العماد : ونص عليه الشافعي رضي الله عنه ، فقال : أستحب الغسل إذا تنور ؛ أي : أزال شعره بالنورة ، نقله ابن الصلاح في « مشكل الوسيط »^(٢) .

قوله : (والتبكير إليها ماشياً) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ . . كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا » . حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان والحاكم^(٣) .

ويستحب : أن يبكر في الساعة الأولى ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى . . فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً . . . » . الحديث^(٤) .

وتعتبر الساعات من طلوع الفجر على الأصح ؛ لأنه أول النهار في عرف

(١) روضة الطالبين (١ / ٥٥٠) .

(٢) شرح مشكل الوسيط (٢ / ٣٠٠) .

(٣) سنن الترمذي (٥٠٢) ، المستدرک (١ / ٢٨٢) ، صحيح ابن حبان (٢٧٨١) عن أوس بن أوس رضي الله عنه .

(٤) أخرجه البخاري (٨٨١) ، ومسلم (٨٥٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

بِسَكِينَةٍ ، وَأَنْ يَشْتَغَلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ،

الشرع ، وقيل : من طلوع الشمس ، وقيل : من الزوال .
وليس المراد بالساعات : الأربع والعشرين ، بل ترتيب الدرجات ، وفضل السابق .

وقوله : « غسل » يروى بتخفيف السين ؛ أي : غسل أعضاء الوضوء أو رأسه ، وروى بالتشديد ؛ أي : جامع ، فأوجب الغسل على غيره ، وجعله الزمخشري أيضاً للمبالغة في غسل الأعضاء^(١) .

وقوله « بكر » روي مخففاً ومشدداً ، ومعناه : بكر في الزمان ، وابتكر في المكان ، وقيل : ابتكر : سمع أول الخطبة .

وقوله : (غسل الجنابة) أي : كغسلها ، وقيل : معناه : جامع ثم اغتسل .

قوله : (بسكينة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أُتِيتُمُ الصَّلَاةَ . . فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ » . متفق عليه^(٢) ، وهذا في سائر الصلوات .

قوله : (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) أي : قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أي : ونحوهما ؛ كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ » . رواه مسلم^(٣) .

تنبيه : استحباب ذلك في الطريق لم يذكره الرافعي ، ولا المصنف في غير « المنهاج » ، وفي كراهة القراءة في الطريق خلاف ، قال في « التبيان » :

(١) الفائق في غريب الحديث (٦٦/٣) .

(٢) صحيح البخاري (٩٠٨) ، صحيح مسلم (٦٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) صحيح مسلم (٦٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَلَا يَتَخَطَّى ، وَأَنْ يَتَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَطِيبٍ ، وَإِزَالَةَ الظُّفْرِ وَالرَّيْحِ .

المختار : أنها غير مكروهة إذا لم يَلْتَهُ صاحبها ، فإن التهي عنها .. كرهت^(١) .

قوله : (ولا يتخطى) هذا التعبير يقتضي : أنه خلاف الأولى ، والمشهور : كراهته ، واختار في (الشهادات) من « الروضة » : تحريمه ، وعليه نص الشافعي^(٢) ، كما نقله الشيخ أبو حامد ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس ، فقال له : « اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ » . صححه ابن المنذر وابن حبان والحاكم^(٣) .

ويستثنى منه : ما إذا كان إماماً ، وما إذا كان بين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي بشرط أن يكون التخطي بصف أو صفين كما تقدم^(٤) .

قوله : (وأن يتزين بأحسن ثيابه ، وطيب ، وإزالة الظفر والريح) أي : الظفر الطويل ، والريح المكروه ، وهذه الأمور تستحب لحضور مجامع الناس ، وهي في الجمعة أشد استحباباً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَمَسَّ طِيباً إِنْ كَانَ عِنْدَهُ ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ ، فَلَمْ يَتَخَطَّ أَغْنَاكَ النَّاسَ ، ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ .. كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ جُمُعَتِهِ الَّتِي قَبْلَهَا » . رواه ابن حبان والحاكم في « صحيحيهما »^(٥) ، والبيضاوي من الثياب أفضل .

(١) التبيان في آداب حملة القرآن (ص : ٩٧) .

(٢) روضة الطالبين (٢٠٢ / ٨) ، الأم (٤٠١ / ٢) .

(٣) الأوسط (١٨١٤) ، صحيح ابن حبان (٢٧٨٠) ، المستدرک (٢٨٨ / ١) .

(٤) أي : في (كتاب صلاة الجماعة) عند شرح قول المتن : (بل يدخل الصف إن وجد سعة) .

(٥) صحيح ابن حبان (٢٧٧٨) ، المستدرک (٢٨٣ / ١) عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما .

قُلْتُ : وَأَنْ يَقْرَأَ (الْكَهْفَ) يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا ، وَيُكْثِرَ الدُّعَاءَ

وروي : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقلم أظفاره يوم الجمعة ، ويقص شاربه قبل أن يخرج إلى الصلاة . رواه البزار والطبراني في « الأوسط »^(١) .

(قلت : وأن يقرأ « الكهف » يومها وليلتها^(٢)) أي : مرتين ، أما في اليوم . . فلقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ . . أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ » . رواه الحاكم ، وصححه^(٣) .

وحكى في « الذخائر » : خلافاً في أنه قبل طلوع الشمس أو بعد العصر .
وأما في الليلة . . فلما روى الدارمي أنه صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ . . أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ »^(٤) .

قوله : (ويكثر الدعاء) أي : رجاء ساعة الإجابة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال : « فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي ، فَيَسْأَلُ اللَّهُ شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ » . متفق عليه ، وفي رواية : « وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ »^(٥) .

وفي تعيينها عشرة أقوال ، قال في « الروضة » : الصواب منها : ما في

(١) مسند البزار (٨٢٩١) ، المعجم الأوسط (٨٤٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) وفي (ب) : (وليلتها) .

(٣) المستدرك (٣٦٨ / ٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) سنن الدارمي (٣٧٢٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٥) صحيح البخاري (٦٣٥) ، صحيح مسلم (٨٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ورواية

« هي ساعة خفيفة » عند مسلم (١٥ / ٨٥٢) .

وَالصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَحْرُمُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ ،

« صحيح مسلم » : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ »^(١) .

والإكثار من الدعاء مقيد في « الروضة » و« أصلها » باليوم^(٢) ، لكن في « زيادة الروضة » في (العيد) : أن الشافعي رضي الله عنه قال : بلغنا أن الدعاء يستجاب في خمس ليال : ليلة الجمعة ، والعيدين ، وأول رجب ، ونصف شعبان^(٣) ، ويمكن حمل كلام على اليوم والليلة .

قوله : (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ أَفْضَلَ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ » . رواه أبو داود والنسائي بأسانيد صحيحة^(٤) .

وروى البيهقي بسند جيد : « أَكْثِرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً . . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا »^(٥) .

قوله : (ويحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [الجمعة : ٩] فورد النص في البيع ، وقسنا عليه غيره

(١) روضة الطالبين (٥٥٢/١) ، صحيح مسلم (٨٥٣) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٢) روضة الطالبين (٥٥١/١) ، الشرح الكبير (٣١٦/٢) .

(٣) روضة الطالبين (٥٨٢/١) .

(٤) سنن أبي داود (١٥٣١) ، سنن النسائي (١٣٧٤) عن أوس بن أوس رضي الله عنه .

(٥) السنن الكبير (٦٠٦١) عن أنس رضي الله عنه .

فَإِنْ بَاعَ . . صَحَّ ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

من الصنائع والعقود ، فلو وجب السعي قبل الوقت لبعد داره . . تعلق التحريم من ذلك الوقت .

وقوله : (ذي الجمعة) أي : من تلزمه ، فلو لم تلزمهما^(١) . . لم يحرم عليهما ، ولو لزمتهما أحدهما فقط . . حرم عليهما على الأصح المنصوص ، قاله السبكي ، وجزم به الرافعي والمصنف ، وقال الإسوي : المنصوص ، وقول الأكثرين : أن التحريم يختص بالمخاطب بها^(٢) .

وأشار بالتشاغل إلى جوازه في الطريق وفي المسجد ؛ كما نقله في « الروضة » عن « التتمة »^(٣) ، لكن البيع في المسجد مكروه يوم الجمعة وغيره .

وقوله : (بين يدي الخطيب) لأنه الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم^(٤) .

قوله : (فإن باع . . صح) لأن النهي لمعنى خارج عن العقد ، فلم يمنع الصحة ؛ كالصلاة في الدار المغصوبة .

قوله : (ويكره قبل الأذان بعد الزوال ، والله أعلم) لأن وقتها قد دخل ، فلا يليق الاشتغال بغيرها .

(١) وفي هامش (ب) : (أي : المتعاقدين) .

(٢) الشرح الكبير (٣١٦ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٥٢ / ١) ، المهمات (٤١١ / ٣) .

(٣) روضة الطالبين (٥٥٣ / ١) .

(٤) مر تخريجه آنفاً .

فصل

مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ . . أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رَكْعَةً ،

(فصل)

[فيما تدرك به الجمعة ، وما يجوز الاستخلاف فيه ،

وما يجوز للمزحوم ، وما يمتنع من ذلك]

(من أدرك ركوع الثانية) أي : الركوع المحسوب للإمام (. . أدرك الجمعة ، فيصلّي بعد سلام الإمام ركعة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ . . فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . متفق عليه^(١) .

وفي رواية : « مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ . . . » . رواها الحاكم ، وقال : على شرطهما^(٢) .

وعبارة « المحرر » : (من أدرك مع الإمام ركعة)^(٣) .

ويدخل فيها : ما إذا أدركه في ركوع الأولى ، ثم فارقه عند القيام إلى الثانية وهو جائز على الأصح ، وما إذا أدركه في ركوع الثانية ، ولكن فارقه عند التشهد ، أو استمر في السجود إلى أن سلم الإمام وهو جائز ، فلا يدخل ذلك في كلام المصنف ، كذا قاله الإسنوي .

وأخذ السبكي من تعليل الرافعي لعدم حصول الجمعة للخليفة المقتدي في الثانية : أنه إذا أحدث الإمام في التشهد . . لا يكون المقتدي من أول الثانية

(١) صحيح البخاري (٥٨٠) ، صحيح مسلم (٦٠٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) المستدرک (٢٩١ / ١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) المحرر (٢٧٢ / ١) .

وَأِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَهُ . . فَاتَّهَ فَيَتِمُّ بَعْدَ سَلَامِهِ ظَهراً أَرْبَعاً ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يَتَوَيَّ فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ .

وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ . . جَازَ الاسْتِخْلَافُ فِي الْأَظْهَرِ .

مدرکاً للجمعة ، وأن شرط إدراك الجمعة بركوع الثانية أن يستمر الإمام إلى السلام .

قوله : (وإن^(١) أدركه بعده) أي : بعد الركوع (. . فاتته) لمفهوم الحديث (فيتم بعد سلامه ظهراً أربعاً) أي : سواء كان عالماً بالحال أو جاهلاً ؛ لما سبق في خروج الوقت .

(والأصح : أنه ينوي في اقتدائه الجمعة) أي : هذا المدرك بعد ركوع الثانية ينوي الجمعة موافقة للإمام ، ولأنه يحتمل أن يتذكر الإمام ترك ركن ، فيجب عليه الإتيان بركعة ، فيكون مدرکاً للجمعة ، والثاني : ينوي الظهر ؛ لأن الظاهر : مضي الجمعة على الصحة ، ورجحه الإمام البلقيني رحمه الله ، والوجهان فيما إذا علم الحال ، أما إذا لم يعلم . . فينوي الجمعة .

قوله : (وإذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها بحديث أو غيره) أي : أو بسبب غيره ؛ كرعاف ، ووقوع نجاسة مبطللة ، عمدأ كان أو غيره ، أو بلا سبب (. . جاز الاستخلاف في الأظهر) لأن غاية ما فيه وقوع اقتداء بإمامين على التعاقب ، وقد ثبت جوازه باقتداء الناس بأبي بكر رضي الله عنه ، وخروج النبي صلى الله عليه وسلم ، فاقتدى به أبو بكر والناس^(٢) .

والثاني : لا يجوز ، ويكون ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم

(١) وفي (أ) : (فإن) .

(٢) أخرجه البخاري (١٢٠١) ، ومسلم (٤٢١) عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه .

وَلَا يَسْتَخْلِفُ فِي الْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِّهِ ،

وسلم ؛ لعلو منصبه ، لكن في الاستدلال للأظهر بقصة أبي بكر رضي الله عنه نظر ؛ لأن استخلافه كان وهو في الصلاة لم يخرج منها ، والإمام إذا خرج من الصلاة . . فقد بطلت صلاته ، فينبغي أن يستدل له باستخلاف عمر رضي الله عنه لما طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه^(١) ، قاله السبكي .

والمذهب : طرد القولين في جميع الصلوات .

ولو لم يستخلف الإمام ، وكان خروجه من الصلاة في الركعة الأولى من الجمعة . . وجب على القوم تقديم واحد على القرب ؛ لأن الجمعة لا تدرك بدون ركعة ، وإن كان في الثانية ، أو في غير الجمعة . . لم يجب التقديم ، ولهم الانفراد كالمسبوق ، ولو تقدم واحد بنفسه . . جاز .

ويشترط كون الخليفة صالحاً لإمامة القوم ، فلو استخلف امرأة لإمامة الرجال . . لغا ، ولا تبطل صلاتهم إلا أن يقتدوا بها ، وأن يستخلف على قرب ، فلو فعلوا ركناً على الانفراد . . امتنع الاستخلاف .

قوله : (ولا يستخلف في الجمعة إلا مقتدياً به قبل حدته) أي : فإن استخلف من لم يكن مقتدياً به . . لم يصح ولم يكن لذلك الخليفة أن يصلي الجمعة ؛ لأنه لا يجوز ابتداء جمعة بعد انعقاد أخرى .

وفي صحة ظهر هذا الخليفة خلاف مبني على أن الظهر هل تصح قبل فوات الجمعة أم لا ؟ والمشهور : عدم الصحة ، وهل تبقى نفلاً ؟ فيه القولان في نظائره ، وإن صححناها وكان ذلك في الركعة الأولى . . فلا جمعة للقوم ، وفي صحة الظهر لهم خلاف مبني على صحة الظهر بنية الجمعة ، والأصح :

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٠) ، والبيهقي في « السنن الكبير » (٥٣٢٠) عن عمرو بن ميمون الأودي .

وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَدْرَكَ الْأُولَى .. تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ ،

لا يصح ، وإن كان في الركعة الثانية كانوا منشئين للقدوة بمن يصلي الظهر ، قال السبكي : والأصح : صحته وتم جمعهم دونه . انتهى

وتقييد المصنف بالجمعة يدل على أنه يجوز أن يستخلف في غيرها من لم يكن مقتدياً به ، وهو الأصح ، لكن بشرط أن يوافقه في ترتيب صلاته ؛ بأن يستخلفه في الأولى أو الثالثة من الرباعية ، فإن خالف ؛ بأن يكون في الثانية أو الأخيرة .. لم يجز إلا مع تجديد نية القوم .

قوله : (ولا يشترط كونه حضر الخطبة) لأنه بالافتداء صار في حكم من حضرها وسمعها (ولا الركعة الأولى في الأصح فيهما) أي : فيجوز استخلاف من لم يحضر الخطبة ، ولم يدرك الركعة الأولى ، والخلاف في الثانية مرتب على الأولى ، قال الإمام : إن منعنا استخلاف من لم يحضر الخطبة .. فكذا هنا ، وإن جوزناه .. فهنا قولان^(١) ؛ أظهرهما وبه قطع الأكثرون : الجواز ؛ لأن باستخلافه ناب منابه ، والثاني : لا يجوز بناء على أنه غير مدرك للجمعة ، فكان الأولى : تعبيره في الثانية بالأظهر ، أو المذهب ، أو بالأظهر فيهما ؛ لأن الصيدلاني حكى الخلاف في الأولى قولين ؛ ثانيهما : لا يجوز ؛ كما لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها ليصلي بهم .. لا يجوز .

وفهم من تعبيره بالحضور : أن سماع الخطبة لا يشترط بلا خلاف ، وبه صرح الرافعي^(٢) .

قوله : (ثم إن كان أدرك الأولى .. تمت جمعهم) يعني : إذا كان الخليفة

(١) نهاية المطلب (٥٠٩/٢) .

(٢) الشرح الكبير (٢٧٢/٢) .

وَالْأَوَّلَى . فَتَمَّ لَهُمْ دُونَهُ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، وَيُرَاعِي الْمَسْبُوقُ نَظْمَ الْمُسْتَخْلَفِ ،

مدرکاً للأولى . . تمت جمعته وجمعة المأمومين ، سواء أحدث الإمام في الأولى أو الثانية ؛ لأنه لما أحرم به . . صار باستخلافه قائماً مقامه ، وقيل : إن الخليفة يصلي الظهر ، والقوم يصلون الجمعة ، قال في « شرح المذهب » : ولعله فيما إذا لم يدرك مع الإمام ركعة^(١) .

قوله : (وإلا . . فتتم لهم دونه في الأصح فيهما)^(٢) أي : وإن لم يكن الخليفة أدرك الأولى . . حصلت الجمعة للمأمومين ؛ لأنهم أدركوا مع الإمام ركعة ولا تحصل للخليفة ؛ لأنه لم يدرك ركعة كاملة ، والثاني : يتمها الخليفة أيضاً جمعة ؛ لأنه صلى ركعة من الجمعة في جماعة ، فأشبهه المسبوق ، والثالث : أن القوم أيضاً يتمونها ظهراً لا جمعة تبعاً للإمام .

وإطلاق المصنف يشمل المدرک قبل ركوع الثانية وبعده ، وهو كذلك ، إلا أن الخلاف في الثانية مرتب على الخلاف في الأولى ، وأولى بالمنع ، ويتم الخليفة في الأولى صلاته ظهراً على الأصح ، وكذا في الثانية ، لكن لا يأتي فيها القول بإتمامها جمعة ؛ لأن إحرامه بعد الركوع .

وقوله : (فيهما) أي : في حصول الجمعة لهم ، وعدم حصولها له ، وعبر في « الروضة » بالصحيح^(٣) .

قوله : (ويراعي المسبوق نظم المستخلف) أي : يراعي الخليفة إذا كان مسبوقاً بنظم صلاة من استخلفه إذا عرفه ؛ لأنه قائم مقامه حتى لو اقتدى به في ثانية الصبح ثم أحدث الإمام فيها واستخلفه . . قنت وقعد للتشهد ،

(١) المجموع (٤٨٩/٤) .

(٢) قوله : (فيهما) ليس من المتن في « المنهاج » المطبوع .

(٣) روضة الطالبين (٥٢١/١) .

فَإِذَا صَلَّى رَكْعَةً.. تَشْهَدَ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ لِيُفَارِقُوهُ أَوْ يَنْتَظِرُوا ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ اسْتِثْنَاءُ نِيَّةِ الْقُدْوَةِ فِي الْأَصَحِّ .

ثم يقنت في الثانية لنفسه .

قوله : (فإذا صلى ركعة.. تشهد وأشار إليهم ليفارقوه أو ينتظروا) أي : إذا تمت صلاة المأمومين.. قام إلى تنمة صلاته ، وتخير القوم بين أن ينتظروه ليسلم بهم ، وبين أن ينووا مفارقتة ويسلموا ، وقيل : لا يلزم الخليفة أن يمشي على ترتيب المستخلف ، بل يراعي ترتيب نفسه ، أما إذا لم يعرف نظم صلاة الإمام.. فقولان ، وقيل : وجهان ، قال من « زوائده » : أرجحهما دليلاً : أنه لا يصح ، وصحح في « التحقيق » تبعاً للشيخ أبي علي الجواز^(١) ، وعلى هذا : يراقب القوم إذا أتم الركعة ، فإن هموا بالقيام.. قام ، وإلا.. قعد .

فرع : لو اقتدى به رجل في ثانيته.. صحت جمعته وإن كان الخليفة لم تصح الجمعة له ، نص عليه^(٢) ، وهو مفرع على صحة الجمعة خلف الظهر ، وهو الصحيح إذا تم العدد بدونه .

قوله : (ولا يلزمهم استثناء نية القدوة) أي : بالخليفة (في الأصح) لأنه قائم مقام الأول ، ولو استمر.. لم يحتج القوم إلى تجديد النية ، فذلك عند الاستخلاف ، والثاني : يلزمهم ؛ لأنهم بخروج الإمام انفردوا .

فرع : لو أحدث في أثناء الخطبة وشرطنا الطهارة فيها ؛ فإن جوزنا الاستخلاف في الصلاة.. جاز هنا في الأصح ، فلو أحدث بينها وبين الصلاة.. جاز استخلاف من يصلي إن جوزناه في الصلاة ، وإلا.. فلا يجوز ، بل إن اتسع الوقت.. خطب بهم آخر وصلى ، وإلا.. صلوا الظهر ،

(١) روضة الطالبين (١/٥١٩) ، التحقيق (ص : ٣٥٩) .

(٢) انظر « الأم » (٢/٤٢٨) .

وَمَنْ زَحِمَ عَنِ السُّجُودِ فَأَمَّكَنْهُ عَلَى إِنْسَانٍ .. فَعَلَ ، وَإِلَّا .. فَالصَّحِيحُ :
أَنَّهُ يَنْتَظِرُ ، وَلَا يُؤْمِي بِهِ ،

وإذا جوزنا .. فشرطه : أن يكون الخليفة سمع الخطبة على المذهب ؛ لأن من لم يسمع .. ليس من أهل الجمعة ، وقيل : وجهان .

قوله : (ومن زحم عن السجود) أي : على الأرض مع الإمام في الركعة الأولى (فأمكنه على إنسان .. فعل) أي : وجوباً على الصحيح إذا أمكنه رعاية هيئة السجود ؛ بأن تكون أسافله أعلى ؛ لما روى البيهقي بسند صحيح عن عمر رضي الله عنه : إذا اشتد الزحام .. فليسجد أحدكم على ظهر أخيه^(١) .

وقيل : لا يضر هنا خروجه عن هيئة الساجد ؛ للعدر ، وقيل : يتخير بين أن يسجد على ظهر الغير متابعة للإمام ، وبين أن يصبر ليحصل له السجود على الأرض .

وقوله : (على إنسان) يدخل فيه ظهره ورجله ، وترد عليه البهيمة ، فإنه يلزمه السجود عليها أيضاً ؛ كما قاله في « شرح المذهب »^(٢) ، فإذا تمكن من السجود على شيء ولم يسجد .. فتخلفه بغير عذر على الأصح .

قوله : (وإلا .. فالصحيح : أنه ينتظر ولا يؤمى به) أي : وإن لم يمكنه السجود .. انتظر زوال الزحام على الصحيح ، ولا يؤمى بالسجود ؛ لقدرته على إتمامه ، وندور هذا العذر ، والثاني : يؤمى بالسجود أقصى ما يمكنه ؛ كالمريض ؛ لمكان العذر ، وقيل : يتخير بينهما ، وقيل : يجوز له الخروج عن متابعة الإمام لهذا العذر وينتظر الجمعة^(٣) إن زال الزحام ، قال الإسنوي : وهو المنصوص .

(١) السنن الكبير (٥٦٩٦) .

(٢) المجموع (٤٨٠ / ٤) .

(٣) وفي (أ) : (وينتظر الجماعة) .

ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ إِمَامِهِ .. سَجَدَ ، فَإِنْ رَفَعَ وَالْإِمَامُ قَائِمٌ .. قَرَأَ ، أَوْ رَاكِعٌ .. فَلَا أَصَحَّ : يَرْكَعُ وَهُوَ كَمَسْبُوقٍ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ فَرَّغَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلِّمْ .. وَافَقَهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَةً بَعْدَهُ ،

نعم ؛ إن أراد أن يتمها ظهراً .. ففيه القولان فيمن يحرم بالظهر قبل الفوات .

واستشكل القول بالانتظار ؛ بأنه إن كان قاعداً .. فزيادة قعود طويل مبطل ، وإن كان في الاعتدال .. فتطويله مبطل عند الرافعي ، ورده ابن العماد بأن الركن القصير يجوز تطويله للحاجة ، ولا تفيد المفاارقة ؛ لأن الفرض أنه مزحوم .

قوله : (ثم إن تمكن قبل ركوع إمامه .. سجد) يعني : إذا انتظر وتمكن من السجود قبل ركوع الإمام في الثانية .. أتى به ؛ لأن العذر قد زال ، ثم إذا رفع رأسه .. فله أربعة أحوال .

أشار إلى الأول بقوله : (فإن رفع والإمام قائم .. قرأ) أي : يفتح (الفاتحة) فإن أتمها ركع معه ، وإن ركع الإمام قبل إتمامها .. فله حكم المسبوق في الأصح .

وإلى الثاني بقوله : (أو راكع .. فالأصح : يركع وهو كمسبوق) أي : فتسقط عنه القراءة ؛ لأنه لم يدرك محلها ، والثاني : لا ؛ لأنه مؤتم بالإمام في حال قراءته ، فيقرأ ويسعى خلفه ، وهو متخلف بعذر .

وإلى الثالث بقوله : (فإن كان إمامه فرغ من الركوع ولم يسلم .. وافقه فيما هو فيه ، ثم صلى ركعة بعده) أي : بناء على أنه كالمسبوق ، وقيل : يشتغل بترتيب صلاة نفسه ، قال السبكي : وصرحوا في هذه الحالة أنه لو رفع رأسه من السجود وسلم الإمام في الحال .. أنه يتمها جمعة .

وَأِنْ كَانَ سَلَّمَ . . فَاتَتْ الْجُمُعَةُ .

وَأِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ . . فَفِي قَوْلٍ : يُرَاعِي نَظْمَ نَفْسِهِ ،
وَالْأَظْهَرُ : أَنَّهُ يَرْكَعُ مَعَهُ ، وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ فِي الْأَصَحِّ ،

والى الرابع بقوله : (وإن كان سلم . . فاتت الجمعة) أي : ويتم الظهر ؛
لأنه لم يأت بركعة قبل سلام الإمام .

قوله : (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام) أي : في الثانية وهو
قسيم قوله : (ثم إن تمكن) (. . ففي قول : يراعي نظم نفسه) لقوله
صلى الله عليه وسلم : « وَإِذَا سَجَدَ . . فَاسْجُدُوا » . وقد سجد إمامه في
الأولى فليسجد .

(والأظهر : أنه يركع معه) لقوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِذَا رَكَعَ . .
فَارْكَعُوا »^(١) . ولأن متابعة الإمام أكد .

قوله : (ويحسب ركوعه الأول في الأصح) أي : إذا ركع مع الإمام في
الثانية ؛ لأنه أتى بالأول في وقته ، وإنما أتى بالثاني لعذر موافقة الإمام ،
وقيل : المحسوب هو الثاني ؛ لإفراط التخلف ، وكأنه مسبوق لِحَقِّ الآن ،
وعلى هذا : ركعته منتظمة .

والخلاف رجح في « الروضة » : أنه وجهان ، وفي « شرح المذهب » عن
الأكثرين : أنه قولان^(٢) .

(١) وقوله : « وإذا سجد . . » إلخ و« فإذا ركع . . » إلخ شطرا حديث أخرجه البخاري
(٣٧٨) ، ومسلم (٤١٢) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) روضة الطالبين (٥٢٥ / ١) ، وعبرة « المجموع » (٤٨٢ / ٤) : (فهل يحسب له الركوع
الأول أم الثاني ؟ فيه خلاف حكاه المصنف وكثيرون قولين وحكاه . .) إلخ ، وعبرة
« الشرح الكبير » (٢٧٦ / ٢) : (فأى الركوعين يحسب له ؟ فيه وجهان ، وقيل :
قولان) .

فَرَكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأُولَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ ، وَيُذْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ سَجَدَ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ عَالِماً بِأَنَّ وَاجِبَهُ الْمُتَابَعَةَ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جَهِلَ . . لَمْ يُحْسَبْ سُجُودُهُ الْأَوَّلُ ،

قوله : (فركعته ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية) أي : فعلى الأصح : ركعته ملفقة (ويدرك بها الجمعة في الأصح) لأن التلقيق ليس بنقص في حق المعذور ، وإن كان نقصاً . فهو غير مانع ؛ لأنه لازم قطعاً بين الركوع الثاني والتحرّم ، وقيل : لا يدرك بالركعة الملفقة ؛ لنقصانها .

قوله : (فلو سجد على ترتيب نفسه) أي : ولم يركع مع الإمام في الثانية (عالماً بأن واجبه المتابعة) أي : تفريعاً على الأظهر (. . بطلت صلاته) أي : إن لم ينو المفارقة ؛ لتلاعبه حيث سجد في موضع الركوع ، وعليه التحرم بالجمعة إن أمكنه إدراك الإمام في الركوع ، كذا قاله الرافعي^(١) ، وقال الإسنوي : قد سبق أن التارك عمداً يلزمه الإحرام بها ما لم يسلم الإمام على الصحيح ، وهو يقتضي لزوم الإحرام لهذا ما لم يسلم الإمام ؛ لأننا لم نتيقن فوات الجمعة ، أما إذا نوى المفارقة . فهي بغير عذر ، والأصح : جوازها ، لكن لا تصح جمعته ؛ لعدم إدراكه ركعة ، ويتمها ظهراً على الصحيح .

وأهمل المصنف تبعاً لـ « المحرر » قيد العمدية^(٢) ، ولا بد منه ؛ ليطابق التقسيم .

قوله : (وإن نسي أو جهل . . لم يحسب سجوده الأول) أي : هذا الذي أتى به على ترتيب صلاة نفسه ؛ لأنه أتى به في غير محله ؛ إذ التفريع على وجوب متابعة الإمام في الركوع ، ولا تبطل به صلاته ؛ لأجل عذره .

(١) الشرح الكبير (٢٧٧/٢) .

(٢) المحرر (٢٧٥/١) .

فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا.. حُسِبَ ، وَالْأَصَحُّ : إِدْرَاكُ الْجُمُعَةِ بِهَذِهِ الرُّكْعَةِ إِذَا كَمُلَتْ
السَّجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ،

قوله : (فإذا سجد ثانياً) أي : على ترتيب صلاة نفسه (.. حسب)
أي : بأن فرغ من سجديته ، فقام وقرأ ، وركع وسجد سجديته قبل سلام
الإمام.. حسبنا ، وتتم له منهما ركعة ، وهو الذي قاله الصيدلاني والإمام
والغزالي^(١) .

قال الرافعي : والمفهوم من كلام الأكثرين : عدم الاحتساب بشيء مما
يأتي به على غير المتابعة ، وإذا سلم الإمام.. سجد سجدين لتمام الركعة ،
ولا يكون مدركاً للجمعة^(٢) .

وبحث السبكي : أن الأصح من جهة الفقه : ما في الكتاب إذا لم يزل
عذره ؛ من النسيان أو الجهل حتى أتى بالسجود الثاني ، قال : فلو زال قبل
ذلك ؛ فإن كان الإمام قد فرغ من السجود.. فعلى مقتضى ما فهمه الرافعي عن
الأكثرين ينبغي أن يمتنع ، وتجب المتابعة في التشهد ، وإن كان الإمام في
السجود أو قبله.. تابعه ، والتفريع كما سبق^(٣) .

قوله : (والأصح : إدراك الجمعة بهذه الركعة إذا كملت السجدتان قبل
سلام الإمام) لما تقدم في الركعة الملفقة ، والثاني : لا وإن قلنا : يدرك
بالملفقة ؛ لأن في هذه نقصانين : نقصان بالتلفيق ، ونقصان بالقدوة
الحكمية ، فإنه لم يسجد مع الإمام وإنما سجد متخلفاً عنه لكنه بعذر ، فالحق
بالاقتداء الحقيقي في الحكم .

(١) نهاية المطلب (٢/ ٤٩٥) ، والوسيط (١/ ٣١٧) .

(٢) الشرح الكبير (٢/ ٢٨١) .

(٣) أي : آنفاً .

وَلَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ.. رَكَعَ مَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ .

أما إذا وقعت السجدة أو إحداها بعد سلام الإمام.. فقد فاتت الجمعة ، ويتم صلاته ظهراً .

فرع : إذا لم يتمكن المزمحوم من السجود حتى سجد الإمام في الثانية.. تابعه في السجود بلا خلاف ، فإن قلنا : الواجب : متابعة الإمام.. فالحاصل : ركعة ملفقة يدرك بها على الأصح ، وإن قلنا : الواجب : ترتيب نفسه.. فركعته غير ملفقة ، فيدرك الجمعة قطعاً ، فإن لم يتمكن من السجود حتى تشهد الإمام.. سجد ، فإن أدرك الإمام قبل السلام.. أدرك الجمعة ، وإلا.. فلا ، أما إذا كان الزحام في الركعة الثانية وقد صلى الأولى مع الإمام.. فيسجد متى تمكن قبل سلام الإمام أو بعده ، وجمعه صحيحة ، ولو زحم عن الركوع حتى ركع الإمام في الثانية.. ركع معه ، قال الأكثرون : ويعتد له بالركعة الثانية .

قوله : (ولو تخلف بالسجود ناسياً حتى ركع الإمام للثانية.. ركع معه على المذهب) أي : حتى تحصل له ركعة ملفقة ، ولا يراعي نظم صلاة نفسه ؛ لأن النسيان نادر ، وينسب صاحبه إلى تفريط فلا يعذر في ترك المتابعة به ، والطريق الثاني : أنه كالمزمحوم فيركع معه على قول ، ويراعي ترتيب نفسه في قول ، واقتضى إيراد « المحرر » ترجيحه^(١) .

أما لو أدرك السجود في حال قيام الإمام.. فهو كالزحام ، وإطلاق الأكثرين يقتضي : طرد الطريقتين في الصورتين .

(١) المحرر (١/٢٧٥) .

.....

ولو استمر نسيانه حتى سجد الإمام في الثانية.. قال السبكي : فالذي ينبغي : أنه لا تبطل الصلاة ، وتحصل له ركعة ملفقة إذا سجد مع الإمام وإن كان قد حصل التخلف بأربعة .

فرع : إذا زحم في سائر الصلوات . فلم يمكنه السجود حتى ركع الإمام في الثانية.. فالمذهب : أنه على القولين في الجمعة ، وقيل : يركع معه قطعاً ، وقيل : يراعي ترتيب نفسه قطعاً .

* * *

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

هِيَ أَنْوَاعٌ : الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ ،

(باب صلاة الخوف)

الأصل فيها : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ [النساء : ١٠٢] الآية ، والمراد : صلاة الخوف بالإجماع ، فهو سبب في احتمال أمور في الصلاة إذا أقيمت جماعة كانت لا تحتمل في غيره .

أما عدد ركعاتها . . فكما في حال الأمن ، وما ورد : أن صلاة الخوف ركعة^(١) معناه : للمأموم مع الإمام ؛ جمعاً بين الأحاديث .

ومشروعيتها باقية ؛ لأن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم صلوا في مواطن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) .

قوله : (هي أنواع) رويت صلاة الخوف على ستة عشر نوعاً ، اختار الشافعي منها ما ذكره المصنف^(٣) .

قوله : (الأول : أن يكون العدو في القبلة) كذا عبر في « الوجيز »^(٤) ، وفيه تساهل ؛ لأن الأنواع هي الصلوات المفعولة في الأحوال لا الأحوال التي تفعل فيها ، فإذا كان العدو في جهة القبلة وأراد الإمام أن يفعل هذه الكيفية . . اشترط : أن يكون في المسلمين كثرة ؛ ليتمكن جعلهم فرقتين ، وألا يكون بينهم وبين العدو ساتر ، ولم يذكرهما المصنف .

(١) أخرجه مسلم (٦٨٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٦٠٧٢ - ٦٠٧٤) .

(٣) راجع « الأم » (٤٣٩ / ٢ ، ٤٤٨ ، ٤٦٣) .

(٤) الوجيز (ص : ٧٩) .

فَإِذَا سَجَدَ . . سَجَدَ مَعَهُ صَفٌّ
 سَجَدَتْهُ وَحَرَسَ صَفٌّ ، فَإِذَا قَامُوا . . سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلِحَقُّهُ ، وَسَجَدَ مَعَهُ
 فِي الثَّانِيَةِ مَنْ حَرَسَ أَوَّلًا ، وَحَرَسَ الْآخَرُونَ ، فَإِذَا جَلَسَ . . سَجَدَ مَنْ
 حَرَسَ وَتَشَهَّدَ بِالصَّفِّينِ وَسَلَّم ،

قوله : (فیرتب الإمام القوم صفین ویصلي بهم) أي : یحرم بالجميع فیصلون معه إلى أن ینتهي إلى الاعتدال .

قوله : (فإذا سجد . . سجد معه صف سجديته وحرس صف ، فإذا قاموا . . سجد من حرس ولحقوه ، وسجد معه في الثانية من حرس أولاً ، وحرس الآخرون ، فإذا جلس . . سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم) كلامه محتمل لكيفيات :

إحداها : أنه في الركعة الأولى يسجد الصف المقدم ثم المؤخر ، وفي الركعة الثانية يتأخر الصف المقدم ويتقدم الصف المؤخر ، ثم يسجد المقدم الذي كان مؤخراً ، ثم المؤخر الذي كان مقدماً ، وهي في « صحيح مسلم » و« سنن أبي داود »^(١) ، بشرط عدم الزيادة على خطوتين ، وينفذ كل واحد بين رجلين .

والثانية : أن يثبت كل صف في مكانه ، ويتقدم الصف الأول بالسجود في الأولى ويتأخر في الثانية .

والثالثة : أن يسجد الصف المؤخر أولاً في الركعة الأولى ، ويحرس المقدم ، وفي الثانية بالعكس .

والثلاث جائزة كما دل عليه تنكير المصنف للصف ، وهو الذي صححه في

(١) صحيح مسلم (٨٤٠) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، سنن أبي داود (١٢٣٦) عن أبي عياش الزرقى رضي الله عنه .

وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُسْفَانَ ، وَلَوْ حَرَسَ فِيهِمَا فِرْقَتَا صَفٍّ . . جَازَ ، وَكَذَا فِرْقَةٌ فِي الْأَصَحِّ .

« زوائد الروضة »^(١) ، ورجحه الرافعي في « الشرح الصغير » .

وأفضلها : تقدم الصف الأول بالسجود في الركعة الأولى ، واختار الشافعي الحراسة بالصف الأول^(٢) ؛ لأنهم أقرب إلى العدو ، وإذا قلنا به . . فوجهان : أقربهما إلى لفظ الشافعي وبه قال العراقيون : ملازمة كل واحد مكانه أفضل ، والثاني : أن التقدم أفضل .

والصحيح المنصوص : أن الحراسة مختصة بالسجود ، وأن الجميع يركعون معه ؛ لأن الركوع لا يمنع من النظر والحراسة ، وقيل : يحرسون في الركوع أيضاً .

قوله : (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان)^(٣) أي : نحوها ؛ كما عبر به الشافعي .

وعُسْفَانُ : بين مكة والمدينة ، كانت قرية جامعةً ، سميت بذلك ؛ لأن السيول تَعْسِفُها ؛ أي : متسلطة عليها .

قوله : (ولو حرس فيهما فرقتا صف . . جاز) أي : يجوز أن يحرس في الركعتين فرقتان من صف واحد على التناوب ؛ لحصول المقصود وهو الحراسة .

قوله : (وكذا فرقة في الأصح) أي : إذا حرس في الركعتين طائفة واحدة . . صحت صلاتهم على الأصح ؛ لأنه قد لا يتأهل للحراسة غيرهم ،

(١) روضة الطالبين (٥٥٨ / ١) .

(٢) الأم (٤٤٩ / ٢) ، مختصر المزني (ص : ٤٩) .

(٣) أخرجه مسلم (٨٤٠) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

الثاني : أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِهَا ، فَيُصَلِّي مَرَّتَيْنِ ، كُلَّ مَرَّةٍ بِفِرْقَةٍ ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَطْنِ نَخْلٍ .

أَوْ تَقِفُ فِرْقَةٌ فِي وَجْهِهِ وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً ، فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ . . . فَارْقَتُهُ وَأَتَمَّتْ وَذَهَبَتْ إِلَى وَجْهِهِ ، وَجَاءَ الْوَاقِفُونَ فَاقْتَدَوْا بِهِ فَصَلَّى بِهِمُ الثَّانِيَةَ ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ . . . قَامُوا فَأَتَمُّوا ثَانِيَتَهُمْ وَلَحِقُوهُ وَسَلَّمَ بِهِمْ ،

والثاني : لا تصح ؛ لأن النص ورد في ذلك القدر من التخلف ، فلا يحتمل الزيادة عليه .

قوله : (الثاني : أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِهَا ، فَيُصَلِّي مَرَّتَيْنِ ، كُلَّ مَرَّةٍ بِفِرْقَةٍ) أي : يجعلهم فرقتين إذا كثروا ، بحيث تكون كل فرقة تقاوم العدو ؛ فرقة في وجه العدو ، وفرقة يصلي بها جميع الصلاة ويسلم بهم ، سواء كانت ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً ، ثم يذهبون إلى وجه العدو ، وتأتي الثانية فيصلّي بهم مرة ثانية تكون له نافلة ولهم فريضة .

والصلاة كذلك جائزة بغير خوف ، وإنما تندب إذا كان العدو في غير جهة القبلة ، وفي المسلمين كثرة ، وخافوا هجوم العدو .

قوله : (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن نخل) ثبتت في « الصحيحين »^(١) .

وبطن نخل : موضع من نجد ، وهي وذات الرقاع من أرض غطفان .

قوله : (أَوْ تَقِفُ فِرْقَةٌ فِي وَجْهِهِ) أي : وجه العدو (ويصلي بفِرْقَةٍ رَكْعَةً ، فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ . . . فَارْقَتُهُ وَأَتَمَّتْ وَذَهَبَتْ إِلَى وَجْهِهِ ، وَجَاءَ الْوَاقِفُونَ فَاقْتَدَوْا بِهِ فَصَلَّى بِهِمُ الثَّانِيَةَ ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ . . . قَامُوا فَأَتَمُّوا ثَانِيَتَهُمْ وَلَحِقُوهُ وَسَلَّمَ بِهِمْ ،

(١) صحيح البخاري (٤١٣٦) ، صحيح مسلم (٨٤٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَاتِ الرَّقَاعِ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ بَطْنِ نَخْلٍ ،

وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع (متفق عليها أيضاً من رواية سهل بن أبي حثمة^(١)) .

وهي النوع الثالث ، وذلك إذا كانت الصلاة صبحاً ، أو مقصورة .

ونبه بقوله : (فإذا قام للثانية) على أن المستحب للطائفة الأولى : نية المفارقة بعد الانتصاب لا عند رفع رأسه من السجدة الثانية ، ولو فارقه عند الرفع .. جاز .

وأخرج بقوله : (وأتمت) : رواية ابن عمر ، وهي : ذهاب الطائفة الأولى إذا قام إلى الثانية إلى وجه العدو مصلياً ساكتاً ، وتجيء الأخرى فتصلي معه ركعته الثانية ، فإذا سلم .. ذهبت إلى وجه العدو ، وجاء الأولون إلى مكان الصلاة وأتموها لأنفسهم ، وذهبوا إلى وجه العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى إلى مكان الصلاة وأتموا^(٢) . فإنها مفضولة ، وفي قول : ممتنعة .

وما جزم به من مفارقة الثانية عند الجلوس للشهادة هو أظهر الأقوال ، والثاني : قبيل السلام ، والثالث : بعده .

وهذه الكيفية تفعل أيضاً فيما إذا كان العدو في جهة القبلة وبينهم وبين المسلمين حائل يمنع رؤيتهم لو هجموا .

قوله : (والأصح : أنها أفضل من بطن نخل) لأنها أعدل بين الطائفتين ، ولا يأتي فيها خلاف صلاة المفترض خلف المتنفل ، والثاني : إن صلاة بطن

(١) صحيح البخاري (٤١٣١) ، صحيح مسلم (٨٤١) عن سهل بن أبي حثمة رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البخاري (٤١٣٣) ومسلم (٨٣٩) .

وَيَقْرَأُ الْإِمَامُ فِي انْتِظَارِهِ الثَّانِيَّةَ وَيَشْهَدُ ، وَفِي قَوْلٍ : يُؤَخَّرُ لِتَلَحُّقِهِ .

فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا . . فَبِفِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَنْتَظِرُ فِي تَشْهَدِهِ ، أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ .

نخل أفضل ؛ لتحصل لكل طائفة فضيلة جماعة تامة .

قوله : (ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية ويتشهد ، وفي قول : يؤخر لتلحقه) قد علم مما سبق أن الإمام ينتظر الفرقة الثانية مرتين ؛ مرة في قيامه لتحضر إليه ، ومرة في تشهده ليفرغ من الركعة الثانية .

واختلف الأصحاب هل يقرأ في الانتظار الأول ويتشهد في الثاني ؟ على طرق : أصحها في القراءة على قولين ؛ أظهرهما : يقرأ (الفاتحة) والسورة بعدها ، فإذا جاؤا . . قرأ من السورة قدر (الفاتحة) وسورة قصيرة ، والثاني : لا يقرأ ، بل يشتغل بما شاء من الأذكار ، ويقرأ بعد لحوقهم ، فلو لم ينتظرهم ، وأدركوه في الركوع . . أدركوا الركعة .

وأصحها في التشهد : القطع بأنه لا يؤخره ، خلافاً لما في الكتاب من حكاية القولين فيهما ؛ لئلا يخص الثانية بالتشهد ، وإذا قلنا : لا يتشهد . . اشتغل بالذكر .

قوله : (فإن صلى مغرباً . . بفرقة ركعتين ، وبالثانية ركعة ، وهو أفضل من عكسه في الأظهر) لأن التفضيل لا بد منه ، فالسابق أولى به ، والثاني^(١) : العكس أولى ؛ جبراً للثانية عن فضيلة التحرم .

قوله : (وينتظر في تشهده ، أو قيام الثالثة ، وهو أفضل في الأصح) أي :

(١) وفي (ب) : (الثاني) بدون (واو) .

أَوْ رُبَاعِيَّةً . . فَبِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، فَلَوْ صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً . . صَحَّتْ صَلَاةُ
الْجَمِيعِ فِي الْأَظْهَرِ ،

إذا صلى بالأولى ركعتين من المغرب . . انتظر الثانية في تشهده الأول ، أو قيام
الركعة الثالثة ؛ لحصول المقصود بكل منهما ، لكن انتظارهم في القيام أفضل
في الأظهر ، وهو نصه في « الأم »^(١) ؛ لأنه مبني على التطويل ، وعلى هذا :
في تأخير القراءة للحوقهم الخلاف المتقدم ، ونص في « المختصر » على أن
الانتظار في التشهد أفضل ؛ ليدركوا الركعة من أولها ؛ كما أدركتها الطائفة
الأولى^(٢) .

فكان اللائق باصطلاحه التعبير بالأظهر .

قوله : (أو رباعية . . فبكل ركعتين) أي : بأن أرادوا الإتمام في السفر ،
أو وقع الخوف في الحضر ، أو فيما دون ثلاثة أيام ، ويتشهد بكل طائفة بلا
خلاف ؛ لأنه موضع تشهدهم .

وهل الأفضل الانتظار في التشهد الأول أو القيام الثالث ؟ فيه الخلاف
السابق .

قوله : (فلو صلى بكل فرقة ركعة) أي : وفارقه كل من الثلاثة الأولى
وصلت ثلاثاً وسلمت ، وهو منتظر فراغها ومجيء الأخرى ، وانتظر الرابعة في
التشهد حتى أتموا وسلم بهم .

قوله : (. . صحت صلاة الجميع في الأظهر) لأن الانتظار إنما هو بإطالة

(١) الأم (٤٤٢/٢) .

(٢) قال الماوردي في « الحاوي الكبير » (٢٠/٣) : (وفي المستحب قولان ؛ أحدهما : أن
ينتظرهم جالساً في تشهد الثانية ؛ لأنه أقرب إلى المساواة بين الطائفتين ، وهذا قوله في
« الإملأ ») .

وَسَهْوُ كُلِّ فِرْقَةٍ مَحْمُولٌ فِي أَوْلَاهُمْ ، وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ ،

القيام والقعود والقراءة والذكر ، وكل هذا لا يبطل الصلاة ، وإنما اقتصر النبي صلى الله عليه وسلم على انتظارين ؛ لأنه الذي احتاج إليه ، ولعله لو احتيج إلى زيادة.. زاد ، ولذلك قال الإمام : شرطه : الحاجة ، فإن لم تكن حاجة.. فهو كفعله في الأمن^(١) ، وتبعه في « المحرر »^(٢) ، لكن صحح في « شرح المذهب » عدم اشتراط الحاجة^(٣) ، فلذلك حذفه في « المنهاج » .

والقول الثاني : صحة صلاة الإمام والطائفة الرابعة فقط ؛ لأن الثلاث فارقوا بغير عذر .

والثالث : بطلان صلاة الإمام بالانتظار الثاني الواقع في الركعة الثالثة ، وصحة صلاة الطائفة الأولى والثانية ؛ لأنهما فارقتا قبل طريان المبطل ، وبطلان صلاة الثالثة والرابعة إن علموا بطلان صلاة الإمام .

والرابع : بطلان صلاة الإمام بالانتظار الثالث الواقع في الركعة الرابعة ؛ لأنه الزائد على الانتظارين ، وبطلان صلاة الرابعة إن علمت .

والخامس : بطلان صلاة الجميع .

قوله : (وسهو كل فرقة محمول في أولاهم) يعني : إذا فَرَّقَ الإمام فرقتين فسها بعض الطائفة الأولى ، أو بعض الطائفة الثانية في الركعة الأولى.. حمله الإمام ، فلا يسجدون ؛ لأنهم مقتدون في أولاهم حساً وحكماً .

قوله : (وكذا ثانية الثانية في الأصح) أي : يحمل الإمام سهو الطائفة الثانية في الركعة الثانية على الأصح ؛ لأنها إذا قامت إلى الثانية لا تفارقه ، بل

(١) نهاية المطلب (٥٧٩ / ٢) .

(٢) المحرر (٢٧٨ / ١) .

(٣) المجموع (٣٦٠ / ٤) .

لَا ثَانِيَةَ الْأُولَى . وَسَهْوُهُ فِي الْأُولَى يُلْحَقُ الْجَمِيعَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يُلْحَقُ الْأَوَّلِينَ .

وَيُسْنُ حَمْلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ،

حكم القدوة منسحب عليها وهو منتظرها ، والثاني : لا ؛ لأنهم منفردون بها حساً .

وهذا الخلاف على الأظهر : أن الطائفة الثانية تقوم للركعة الثانية إذا جلس الإمام للتشهد ، وأما على القول بأنهم يقومون بعد سلامه . . فسهوهم في الثانية غير محمول قطعاً ؛ كالمسبوق .

قوله : (لا ثانية الأولى) أي : فإنه لا يحمل سهوها فيها بلا خلاف ؛ لأنها قد انقطعت عن الإمام حقيقة وحكماً بنية المفارقة ، أما إذا فرقهم أربع فرق . . فيحمل سهو من سها في الركعة الأولى من الأربع ، وتشمله عبارة المصنف .
وثانية الرابعة كثانية الثانية ، وثانية البواقي كثانية الأولى .

قوله : (وسهو في الأولى يلحق الجميع) أي : سهو الإمام في الركعة الأولى يلحق الطائفتين ، فيسجد المفارقون في آخر صلاتهم ، وتسجد الثانية معه آخر صلاته ، ولو سها في حال انتظارهم . . لحقهم في الأصح ، ويسجدون إذا لم يسجد الإمام .

قوله : (وفي الثانية لا يلحق الأولين) أي : الأشخاص الأولين ، وهم الفرقة الأولى ؛ لأنهم فارقوه قبل السهو .

قوله : (ويسن حمل السلاح في هذه الأنواع) أي : في صفة^(١) صلاة عسفان ، وبطن نخل ، وذات الرقاع ؛ احتياطاً ، ولقوله تعالى : ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء : ١٠٢] .

(١) وفي (ب) قوله : (صفة) غير موجود .

وَفِي قَوْلٍ : يَجِبُ .

الرَّابِعُ : أَنْ يَلْتَحِمَ الْقِتَالُ

(وفي قول : يجب) لظاهر الأمر ، لكن لو تركه .. لم تبطل صلاته قطعاً .

والخلاف طرق ؛ أصحها : على هذين القولين ، ولجريانه شروط : أن يكون السلاح طاهراً ، وألاً يمنع بعض أركان الصلاة ، فلو كان نجساً أو مانعاً ؛ كخُوذة^(١) تمنع مباشرة الجبهة للمصلي .. حرم حمله ، وأن يكون الخطر بتركه محتملاً ، فإن كان ظاهراً .. وجب الحمل ، وألا يتأذى به الغير ، فإن خاف أن يؤذي به أحداً .. كره ، كذا في « الروضة » تبعاً للرافعي^(٢) .

قال الإسنوي : بل يحرم إن تحقق ذلك ، أو غلب على ظنه ، وقال الإمام : ليس الحمل متعيناً ، بل لو وضع السيف بين يديه ، وكان مد اليد إليه في السهولة كمدّها إليه وهو محمول .. كان ذلك في حكم الحمل قطعاً^(٣) .

فرع : إذا وافق الخوف في الحضر يوم الجمعة .. فالمذهب : أن لهم أن يصلوها على هيئة صلاة ذات الرقاع بشرطين : بأن يخطب بجمعهم ، ثم يفرقهم فرقتين ، وأن تكون الفرقة الأولى أربعين فصاعداً ، فإن نقصت عن الأربعين .. لم تنعقد الجمعة ، ولا يضر نقص الثانية عن الأربعين على الأصح ، وتَجَهَّرُ الأولى في ثانيتهما دون الثانية .

وإقامتها كصلاة عُسْفَانِ أولى بالجواز ، ولا يجوز كصلاة بطن نخل ؛ إذ لا تقام الجمعة بعد الجمعة .

قوله : (الرابع : أن يلتحم القتال) أي : يختلط بعضهم ببعض ،

(١) الخُوذة : المِغْفَرُ يجعل على الرأس . المعجم الوسيط (ص : ٢٦١) .

(٢) روضة الطالبين (١ / ٥٦٥) ، الشرح الكبير (٢ / ٣٣٦) .

(٣) نهاية المطلب (٢ / ٥٨٩) .

أَوْ يَشْتَدَّ الْخَوْفُ فَيُصَلِّي كَيْفَ أَمَكَّنَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ ،
وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ لِحَاجَةٍ فِي الْأَصَحِّ ،

ولا يتمكنوا من تركه (أو يشتد الخوف) أي : وإن لم يلتحموا ؛ بأن يخافوا أن
يحمل العدو عليهم إذا انقسموا فرقتين .

قوله : (فيصلي كيف أمكن راكباً وماشياً ، ويعذر في ترك القبلة) لقوله
تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] قال ابن عمر : مستقبل
القبلة وغير مستقبلها^(١) ، في « المهمات » : أن الشافعي نص في « الرسالة »
على أن ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) ، وليس لهم التأخير عن
الوقت ، وإنما يعذر في ترك القبلة بسبب العدو ، فلو انحرف لجماع الدابة ،
وطال الزمان . . بطلت صلاته .

قوله : (وكذا الأعمال الكثيرة لحاجة في الأصح) الأفعال الكثيرة ؛
كالضربات والطعنات المتوالية مبطلّة إن لم يحتج إليها ، وإن احتاج . .
فالأصح : أنه يعذر ؛ قياساً على ما ورد ، وهو المشي وترك الاستقبال ،
وقيل : لا يعذر ؛ لأن الآية وردت في المشي والركوب ، وأبيح ترك
الاستقبال ؛ لقول ابن عمر ، فما عداها على المنع ، قال الإسني : وهو
المنصوص في « الأم » وغيرها ، ونقله الماوردي عن الجمهور^(٣) . انتهى ،
وفي « الروضة » : حكاه العراقيون عن ظاهر النص^(٤) .

وقيل : يعذر في الضرب في أشخاص ؛ لعموم الحاجة إليه ، لا في
الشخص الواحد ؛ لدوره ، ومنهم من حكى الخلاف أقوالاً .

(١) أخرجه البخاري (٤٥٣٥) .

(٢) المهمات (٤٠٨/٣) ، الرسالة (٥٤/١) مع « الأم » .

(٣) الأم (٤٦٥/٢) ، الحاوي الكبير (٦٦/٣) .

(٤) روضة الطالبين (٥٦٧/١) .

لَا صِيَا حُ ، وَيُلْقِي السِّلَاحَ إِذَا دَمِيَ ، فَإِنْ عَجَزَ . . أَمْسَكَهُ ، وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ،

فرع : إذا حدث خوف في أثناء الصلاة فركب . . فالمذهب : أنه إن قدر على القتال وإتمام الصلاة راجلاً ، فركب احتياطاً . . وجب الاستئذان ، وإن اضطر إلى الركوب . . بنى ، وإن صلى راكباً صلاة شدة الخوف فأمن ونزل . . فالمذهب : أنه يبني بشرط ألا يستدبر في نزوله ، فإن استدبر . . بطلت صلاته ، قال من « زوائده » : متفق عليه ، وفيها : واتفقوا على الكراهة إذا انحرف في نزوله يميناً وشمالاً ، وعلى أنه إذا أمن . . وجب النزول في الحال ، فإن أخر . . بطلت صلاته^(١) .

قوله : (لا صياح) أي : فإنه لا يعذر فيه ؛ لعدم الحاجة إليه .

قوله : (ويلقي السلاح إذا دمي) أي : دماء كثيراً إن استغنى عنه ؛ تصحيحاً للصلاة ، وخير في « الشرح » و« الروضة » بين إلقائه وجعله في قرابه تحت ركابه^(٢) .

قوله : (فإن عجز) أي : احتاج إلى إمساكه (. . أمسكه ، ولا قضاء في الأظهر) لأن تلطخ السلاح بالدم من الأعذار العامة في حق المقاتل ، وهذا قاله الإمام ، وقال في « المحرر » : إنه الأقيس^(٣) ، والثاني : يجب ؛ لندور الحالة المقتضية لهذا الحمل ، وهو المنصوص ، وقال في « شرح المذهب » : ظاهر كلام الأصحاب : القطع به^(٤) .

(١) روضة الطالبين (١ / ٥٧٠) .

(٢) الشرح الكبير (٢ / ٣٤٠) ، روضة الطالبين (١ / ٥٦٧) .

(٣) نهاية المطلب (٢ / ٥٩٢-٥٩٣) ، المحرر (١ / ٢٧٩) .

(٤) المجموع (٤ / ٣٧١) .

وَأِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ.. أَوْمَأَ ، وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ .
 وَلَهُذَا التَّوَعُّ فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٍ مُبَاحَيْنِ ،

فتعبير المصنف بـ(الأظهر) مخالف لاصطلاحه ، ومتعقب بترجيح غير المنصوص .

قوله : (وإن عجز عن ركوع أو سجود.. أومأ) أي : بهما ؛ للضرورة ، ولما روى مسلم في حديث ابن عمر : وإذا كان الخوف أكثر من ذلك .. يصلي راكباً أو قائماً يومئ إيماء^(١) .

قوله : (والسجود أخفض) أي : من الركوع ؛ ليحصل التمييز بينهما .
 واللفظان منصوبان بتقدير (جعل) أي : وجعل السجود أخفض من الركوع ، كذا صرح به « المحرر »^(٢) .

فرع : يجوز اقتداء بعضهم ببعض في هذه الحالة ، مع اختلاف الجهة ؛ كالمصلين في الكعبة وحولها ، والجماعة فيها أفضل من الانفراد ؛ كحالة الأمن .

قوله : (ولهذا النوع) أي : صلاة شدة الخوف ، ويجوز صلاة الخوف بطريق الأولى ، وقد صرح بهما الجرجاني .

قوله : (في كل قتال وهزيمة مباحين) أي : لا إثم فيهما ، واجباً كان أم لا ؛ لأن المنع منه فيه ضرر ، وذلك كالقافلة في قتال القطاع ، والعدالة في قتال الباغية ، وهزيمة المسلم عن الثلاثة دون الاثنين .

ولو قصد نفس رجل أو حريمه ، واشتغل بالدفع .. صلى هذه الصلاة ،

(١) صحيح مسلم (٨٣٩) .

(٢) المحرر (٢٨٠ / ١) .

وَهَرَبَ مِنْ حَرِيقٍ ، وَسَيْلٍ ، وَسَبْعٍ ، وَغَرِيمٍ عِنْدَ الْإِعْسَارِ وَخَوْفِ حَبْسٍ ،
وَالْأَصْحُ : مَنْعُهُ لِمُحَرِّمِ خَافَ فَوْتَ الْحَجِّ ،

ولو قصد ماله وكان حيواناً.. فكذاك ، وإلا.. فقولان ؛ أظهرهما :
جوازها ؛ لأن الذب بالقتال عن المال جائز ؛ كالذب عن النفس .

قوله : (وهرب من حريق ، وسيل ، وسبع ، وغريم عند الإعسار وخوف
حبس) أي : لا تختص هذه الصلاة بالقتال ، بل تجوز في هذه الأمور إذا لم
يمكنه المنع ، ولا التحصن بشيء ؛ للضرر الحاصل من تركها .

وأخرج بـ(خوف الحبس) : ما إذا صدقه المستحق على إعساره ، أو
كانت بينته حاضرة .

ولو كان عليه قصاص يرجو العفو عنه إذا سكن الغضب.. له أن يهرب ،
ويصلي صلاة شدة الخوف في هربه ، واستبعد الإمام جواز الهرب^(١) ،
ولا إعادة في هذه المسائل على المذهب .

قوله : (والأصح : منعه) أي : منع صلاة شدة الخوف (لمحرم خاف
فوت الحج) أي : ضاق وقت وقوفه ، وخاف فوت الحج إن صلى متمكناً ؛
لأن الصلاة أفضل من الحج ، ولأن وقتها مُضَيَّقٌ .

وقيل : يصلي صلاة شدة الخوف ؛ ليجمع بين الحج والصلاة ، وصححه
الشيخ عز الدين بن عبد السلام في « القواعد »^(٢) .

فعلى الأصح : قيل : يصلي على الأرض مستقراً ويفوت الحج ؛ لأنها آكد
منه وعلى الفور ، ومال الرافعي إلى ترجيحه^(٣) ، وقيل : يؤخر الصلاة ،

(١) نهاية المطلب (٥٩٩/٢) .

(٢) القواعد الكبرى (٩٨/١) .

(٣) الشرح الكبير (٣٤٢/٢) .

وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادٍ ظَنُّوهُ عَدُوًّا فَبَانَ . . قَضَوْا فِي الْأَظْهَرِ .

فصل

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِفَرْشٍ وَغَيْرِهِ ،

ويذهب إلى عرفات ، وصححه المصنف ؛ لأن قضاء الحج صعب^(١) ، وفي « الكفاية » : أن هذا التأخير متحتم^(٢) .

قوله : (ولو صلوا لسواد ظنوه عدوًّا فبان)^(٣) أي : إذا رأوا سواداً ؛ كشجر أو إبل ، فظنوه عدوًّا ، فصلوا صلاة شدة الخوف ، فبان الحال^(٤) . . . قضاوا في الأظهر) لأنه ترك في صلاته فروضاً بسبب هو مخطئ فيه ، والثاني : لا ؛ لقيام الخوف عند الصلاة .

وعبارة « المحرر » : (ولو صلوها) يعني : صلاة شدة الخوف^(٥) ، وهي تدل على أنهم إذا صلوا صلاة الخوف لا إعادة عليهم قطعاً ، وبه صرح الماوردي^(٦) ، ولو تحققوا العدو ، فصلوا صلاة شدة الخوف ، ثم بان أنه كان دونهم حائل ؛ من خندق أو نار أو ماء . . . وجب القضاء في الأظهر ، وقيل : قطعاً ؛ لتقصيرهم بترك البحث .

(فصل)

[في اللباس]

(يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره) أي : كلبسه ، والتغطية به ، والاستناد إليه ، وجعله ستراً ، أو بطانة ، أو ظهارة ؛ لما روى الشيخان

(١) روضة الطالبين (٥٦٩/١) .

(٢) كفاية النبيه (٣١١/٢) .

(٣) وفي « المنهاج » المطبوع : (فبان خلافه) .

(٤) وفي (أ) : (فبان الحال وغيره) .

(٥) المحرر (٢٨٠/١) . وفيه : (فصلوا صلاة شدة الخوف) .

(٦) الحاوي الكبير (٦٧/٣) .

وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُهُ ، وَالْأَصَحُّ : تَحْرِيمُ افْتِرَاشِهَا ، وَأَنَّ لِلْوَلِيِّ إِبْسَاسَهُ الصَّبِيِّ .

عن حذيفة قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج ، وأن نجلس عليه . لفظ البخاري ، ولم يذكر مسلم : الجلوس^(١) .

ولو غطاه بثوب ، ثم جلس عليه . . قال القاضي حسين : يجوز ، نقله السبكي ، وفي « الروضة » عن صاحب « التهذيب » أيضاً جواز ذلك ، وجواز الجلوس على الجبة المحشوة بالحرير ، وفيها عن الإمام أن ظاهر كلام الأئمة : جواز لبس ثوب ظهارته وبطانته قطن ، وفي وسطه حرير منسوج^(٢) .

وقيل : يجوز للرجال الجلوس على الحرير ، وهو منكر غلط .

وجزم فيها بتحريمه على الخنثى^(٣) .

قوله : (ويحل للمرأة لبسه) للإجماع ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِأَنَاتِ أُمَّتِي ، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا » . رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه^(٤) .

قوله : (والأصح : تحريم افتراشها) للسرف والخيلاء (وأن للولي إبساسة الصبي) لأنه ليس مكلفاً ، والثاني : ليس له ذلك ، ويجب عليه منعه منه كغيره من المحرمات ، والثالث : يجوز قبل سبع سنين ، ولا يجوز بعده ، وصححه الرافعي في « الشرحين »^(٥) .

(١) صحيح البخاري (٥٨٣٧) ، صحيح مسلم (٢٠٦٧) .

(٢) روضة الطالبين (٥٧٥ / ١) ، التهذيب (٣٦٨ / ٢ - ٣٦٩) ، نهاية المطلب (٦٠٧ / ٢) .

(٣) روضة الطالبين (٥٧٣ / ١) .

(٤) مسند أحمد (١٩٨١٢) ، سنن النسائي (٥١٤٨) ، سنن الترمذي (١٨١٧) عن

أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٥) الشرح الكبير (٣٥٧ / ٢) .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : حِلُّ افْتِرَاشِهَا ، وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيَحِلُّ لِلرَّجُلِ لُبْسُهُ لِلضَّرُورَةِ ؛ كَحَرِّ وَبَرْدٍ مُهْلِكَيْنِ ، أَوْ فَجَاءَةِ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلِلْحَاجَةِ ؛ كَجَرَبٍ وَحِكَّةٍ وَدَفْعِ الْقَمَلِ ،

وهذه الأوجه جارية في الحلّي أيضاً ، ومحلّها : في غير يومي العيد ، أما فيهما . . فيجوز إلباسه إياهما بلا خلاف ؛ لأنه يوم زينة ، صرح به في « شرح المذهب »^(١) .

(قلت : الأصح : حل افتراشها ، وبه قطع العراقيون وغيرهم ، والله أعلم) لعموم الحديث السابق .

قوله : (ويحل للرجل لبسه للضرورة ؛ كحر وبرد مهلكين) التقييد بالإهلاك تبع فيه « المحرر » و« الشرحين » ، ولم يذكره في « الروضة » ، ولا في « شرح المذهب »^(٢) ، قال الإسنوي : الخوف على العضو والمنفعة ومن المرض الشديد مبيح أيضاً ، قال : والمتجه : إلحاق الألم الشديد بما ذكرناه ؛ لأنه أبلغ من المشقة الحاصلة لصاحب الجرب^(٣) .

قوله : (أو فجأة حرب ولم يجد غيره) أي : للضرورة .

والفجأة بضم الفاء وفتح الجيم مع المد : البغته ، ويجوز فتح الفاء وسكون الجيم .

قوله : (وللحاجة ؛ كجرب وحكة ودفع القمل) لما في « الصحيحين »

(١) المجموع (١٣/٥) ، و (٣٧٨/٤) .

(٢) المحرر (٢٨١/١) ، الشرح الكبير (٣٤٥/٢) ، روضة الطالبين (٥٧٤/١) ، المجموع (٣٨٠/٤) .

(٣) المهمات (٤٣٢/٣) .

وَلَلْقِتَالِ ؛ كَدِيْبَاجٍ لَا يَقُوْمُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، وَيَحْرُمُ الْمُرْكَبُ مِنْ إِبْرِيسَمٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزَنَ الإِبْرِيسَمَ ، وَيَحِلُّ

عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص لعبد الرحمن بن عوف ، وللزبير بن العوام في لبس الحرير لحكمة كانت بهما^(١) ، وقيل : لا يجوز لبسه بسبب الحكمة ، وفيهما أيضاً : أنه صلى الله عليه وسلم أرخص لهما فيه في غزاة بسبب القمل^(٢) ، والأصح : أنه يجوز لبسه بسببه حضراً وسفراً .

ويدخل في تعبيره بـ(الحاجة) : ستر العورة في الصلاة ، وعن عيون الناس إذا لم يجد غيره ، وكذا الستر في الخلوة إن أوجبناه ، وبه صرح في « شرح المذهب »^(٣) .

قال في « الصحاح » : الْحِكَّةُ بالكسر : الْجَرَبُ^(٤) ، وتبع المصنف في المغايرة بينهما الرافي^(٥) .

وبحث السبكي : أن لبس الحرير إنما يجوز عند اجتماع الثلاثة : الحكمة والقمل والسفر .

قوله : (وللقِتَالِ ؛ كدِيْبَاجٍ لَا يَقُوْمُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ) أي : في دفع السلاح ؛ صيانة لنفسه ، فلو وجد ما يقوم مقامه . . فالأصح : التحريم .

والديباج : بكسر الدال وفتحها فارسي معرب .

قوله : (ويحرم المركب من إِبْرِيسَمٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزَنَ الإِبْرِيسَمَ ، ويحل

(١) صحيح البخاري (٢٩١٩) ، صحيح مسلم (٢٠٧٦) .

(٢) صحيح البخاري (٢٩٢٠) ، صحيح مسلم (٢٠٧٦) عن أنس رضي الله عنه .

(٣) المجموع (١٦٨/٣) .

(٤) الصحاح (ص : ٢٥٢) .

(٥) يعني : بعطف الحكمة على الجرب ، والعطف يقتضي المغايرة . وانظر « المحرر »

(٢٨١/١) .

عَكْسُهُ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَوَيَا فِي الْأَصَحِّ .

وَيَحِلُّ مَا طُرِّزَ أَوْ طُرِفَ بِحَرِيرٍ قَدَرِ الْعَادَةِ ،

عكسه (أي : تغليباً لجانب الأكثر (وكذا إن استويا في الأصح) لأنه لا يسمى ثوب حرير ، والثاني : يحرم ؛ تغليباً للتحريم ، وقيل : العبرة بالظهور لا بالوزن .

فائدة : الإبريسم : بفتح الهمزة وكسرهما ، والراء مفتوحة ، ويكسران معاً في لغة .

قوله : (ويحل ما طرز أو طرف بحرير قدر العادة) قوله : (طرز) أي : جعل له طراز ، وهو العَلَمُ ، والمراد : إذا كان كله حريراً مركباً على الثوب ، فإن طرز الثوب نفسه .. فحكمه حكم المركب من الحرير وغيره ، بحثه السبكي .

والمطرف : هو المسجَّف ، مأخوذ من الطرف .

عن عمر رضي الله عنه : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا موضع^(١) إصبعين أو ثلاث أو أربع . رواه مسلم^(٢) .

وأطلق المصنف التقييد بالعادة وخصه في « الروضة » بالتطريف ، وجزم في الطراز تبعاً للبخوي : أنه يتقدر بأربع أصابع^(٣) ، قال السبكي : والصحيح : ضبطهما بأربع أصابع ؛ للحديث .

واحترز بقوله : (بحرير) : عن التطريف والتطريز بالذهب^(٤) ، فإنه

(١) وفي (أ) : (بموضع) .

(٢) صحيح مسلم (٢٠٦٩) عن عمر رضي الله عنه .

(٣) روضة الطالبين (٥٧٣ / ١) ، التهذيب (٣٦٨ / ٢) .

(٤) وفي (ب) : (بذهب) .

حرام ؛ لشدة السرف فيه ، وممن صرح به البغوي^(١) .

قوله : (لا جلد كلب وخنزير) أي : فلا يجوز لبسه ، وكذا فرع أحدهما ؛ لأن الخنزير في حياته لا ينتفع به ، وكذلك الكلب إلا في الاصطیاد والحفظ ، فبعد موتهما أولى .

قوله : (إلا لضرورة ؛ كفجأة قتال) أي : أو خوف على نفسه ؛ من حر أو برد أو غيرهما ، ولم يجد غيره فيجوز ؛ كما يجوز أكل الميتة عند الاضطرار .

قوله : (وكذا جلد الميتة في الأصح) أي : ولا يجوز لبس جلد ميتة
غيرهما في الأصح عند عدم الضرورة ؛ لنجاسته ، والثاني : يجوز ؛ لأن جلد
الكلب إنما حرم لغلظ نجاسته .

ويجوز أن يلبس جلد ميتة غير الكلب والخنزير فرسه وأداته^(٣) ، ولو جلل كلباً أو خنزيراً بجلد كلب أو خنزير . . . جاز على الأصح .

قوله : (ويحل الاستصباح بالدهن النجس على المشهور) أي : سواء كان

(١) التهذيب (٤٦٨/٢).

(٢) كفاة النسہ (٢٥٩ / ٤) .

(۳) وفى (أ) : (فرسه أو دابته) .

نَجَسَ العَيْنَ ؛ كَوَدَكَ المِيتَةَ ، أَوْ تَنَجَّسَ بِعَارِضٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمَنِ وَالْوَدَكِ فَقَالَ : « اِسْتَضْبِحُوا بِهِ ، وَلَا تَأْكُلُوهُ » . رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي « بَيَانِ الْمَشْكِلِ »^(١) ، لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ ، وَالثَّانِي : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِيبُ الدِّخَانَ بَدَنَهُ وَثِيَابَهُ .

وَجَوَابُهُ : أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ نَجَسًا عَلَى الْأَصْح . . فَقَلِيلُهُ مَعْفُو عَنْهُ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : وَإِطْلَاقُ الْكِتَابِ يَقْتَضِي : جَوَازَ ذَلِكَ فِي الْمَسَاجِدِ لَعَلَّ الْعَفْوَ ، وَجَوَازَهُ بِدَهْنِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ ، وَقِيَاسَ مَا سَبَقَ التَّحْرِيمَ لَغَلْظِ أَمْرِهِ ، قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ : وَاسْتَثْنَى بَعْضُهُمْ : الْمَسَاجِدَ فَمَنَعَ الْإِسْتِضْبَاحَ بِالزَّيْتِ النَّجَسِ^(٢) فِيهَا ، وَمَقْتَضَى الْمَنْقُولُ : جَوَازَهُ إِذَا جُعِلَ فِي إِنْءَاءٍ ، وَأَمِنَ التَّلَوِثُ ؛ كَالْفَصْدِ وَالْحِجَامَةِ فِي الْإِنْءَاءِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

(١) شرح مشكل الآثار (٥٣٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ولم يذكر الأكل في هذه الرواية ، وإنما ذكر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفاً عليه برقم (٥٣٦١) ، وأخرجه البيهقي في « الكبير » (١٩٦٦٠) بهذا اللفظ عن أبي سعيد رضي الله عنه .

(٢) وفي (أ) : (المتنجس) .

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

هِيَ سُنَّةٌ ، وَقِيلَ : فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَتُشْرَعُ جَمَاعَةً ، وَلِلْمُنْفَرِدِ وَالْعَبْدِ
وَالْمَرْأَةِ وَالْمُسَافِرِ .

(باب صلاة العيدين)

العيد مشتق من العود ، وهو التكرار ، سمي به لتكرره في كل عام ، وكان
القياس جمعه على أعواد ، لكنهم قصدوا التفرقة بينه وبين عود الخشب
فقالوا : أعياد .

قوله : (هي سنة) أي : مؤكدة ؛ لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم
عليها^(١) .

ويستثنى : الحاج بمنى ، حكاه الماوردي في الحج عن النص^(٢) .

قوله : (وقيل : فرض كفاية) لأنها من شعائر الإسلام ، فتركها تهاون
بالدين ، وأجمعوا على أنها ليست فرض عين ؛ لما في « الصحيحين » : هل
علي غيرها ؟ قال : « لا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ »^(٣) .

قوله : (وتشرع جماعة) وهو أفضل ؛ لفعل السلف والخلف .

قوله : (وللمنفرد والعبد والمرأة والمسافر) أشار إلى أن الجديد : أنه
لا يشترط فيها شروط الجمعة ؛ لأنها نافلة ، فأشبهت صلاة الاستسقاء
والخسوف .

(١) روي في ذلك أحاديث كثيرة ، منها : ما رواه مسلم (٨٨٧) عن جابر بن سمرة رضي الله
عنه .

(٢) الحاوي الكبير (١٦٠ / ٥) .

(٣) صحيح البخاري (٤٦) ، صحيح مسلم (١١) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .

وَوَقْتُهَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَزَوَالِهَا ، وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْتَفَعَ كَرُمُح .
وَهِيَ رَكْعَتَانِ يُحْرَمُ بِهَا ، ثُمَّ يَأْتِي بِدُعَاءِ الْاِفْتِتَاحِ ، ثُمَّ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ . .

نعم ؛ المرأة الجميلة وذات الهيئة يكره لها الحضور ، والعجوز يستحب لها في ثياب بيتها بلا طيب ، وقيل : لا تحضرها الشابة ولا العجوز ، وقيل : يستحب للجميع ، حكاه في « الكفاية »^(١) ، والخنثى كالمرأة .
والقديم : تشرط ، فلا تصح من المنفرد ، ولا من المذكورين إلا تبعاً لمن اجتمعت فيه الشروط .

قوله : (ووقتها : بين طلوع الشمس وزوالها) لأن مبنى المواقيت على أنه إذا دخل وقت صلاة . . خرج وقت ما قبلها ، فبالطلوع يخرج وقت الصبح ، ويدخل وقت العيد ويخرج بالزوال .

قوله : (ويسن تأخيرها لترتفع كرمح) أي : ليزول وقت الكراهة ، وروى الحسن بن أحمد البنّا في « كتاب الأضاحي » عن جندب قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رمحين ، والأضحى على قيد رمح^(٢) .

وقيل : لا يدخل حتى ترتفع ، قال السبكي : وهو المختار ؛ لعدم الدليل على فعلها قبل ذلك ، فيبقى على ما كان عليه من النهي عن الصلاة فيه .

قوله : (وهي ركعتان) بالإجماع ، وحكمها في الأركان والشرائط والمستحبات كغيرها (يحرم بها)^(٣) أي : بنية صلاة العيد ، وهذا أقلها ، وأشار إلى الأكمل بقوله : (ثم يأتي بدعاء الافتتاح) كما في سائر الصلوات (ثم بسبع تكبيرات) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والأضحى في الأولى

(١) كفاية النبيه (٤ / ٤٤٤) .

(٢) ذكره عنه الحافظ في « التلخيص الحبير » (١٩٦ / ٢) .

(٣) وفي « المنهاج » المطبوع : (يحرم بهما) .

يَقِفُ بَيْنَ كُلِّ ثَنَتَيْنِ كَايَةً مُعْتَدِلَةً يَهْلُلُ وَيُكَبِّرُ وَيُمَجِّدُ ، وَيَحْسُنُ :
(سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ) ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ
وَيَقْرَأُ ، وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ

سبعاً قبل القراءة ، وفي الثانية خمساً قبل القراءة . حسنه الترمذي ، وفي رواية
لأبي داود : كان يكبر في الأولى سبعاً ، وفي الثانية خمساً ، سوى تكبيرة
الصلاة^(١) .

وفي قول : يأتي بالتكبيرات قبل دعاء الافتتاح ، فلو كان إمامه يراها ستاً أو
ثلاثاً . . تابعه ، ولا يزيد على الأظهر .

قوله : (يقف بين كل ثنتين كاية معتدلة يهلل ويكبر ويمجد) رواه البيهقي
عن ابن مسعود^(٢) .

ويكره موالاتها بغير ذكر ، حكاها في « شرح المذهب » عن النص^(٣) .

ويستحب : وضع اليمين على الشمال بين كل تكبيرتين ، وفهم من كلامه :
أنه لا يأتي بذلك عقب السابعة والخامسة ولا قبل أولى السبع والخمس .

قوله : (ويحسن : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر)
لأنه لائق بالحال ، وهي ﴿ وَالْبَقِيَّةُ الصَّالِحَةُ ﴾ [الكهف : ٤٦] .

قوله : (ثم يتعوذ) لأنه لاستفتاح القراءة ، فليكن بعد التكبيرات (ويقراً)
أي : الفاتحة للدليل السابق على وجوبها في كل صلاة (ويكبر في الثانية

(١) سنن الترمذي (٥٣٦) عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده رضي الله عنهم ، سنن أبي داود

(١١٤٩) عن عائشة رضي الله عنها ، وقوله (سوى تكبيرة الصلاة) ليس عند أبي داود ،

وراجع « شرح سنن أبي داود » لابن رسلان (٧٠١ / ٥) .

(٢) السنن الكبير (٦٢٥٥) عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً .

(٣) المجموع (٢٣ / ٥) .

خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْجَمِيعِ ، وَلَسَنَ فَرَضًا وَلَا بَعْضًا ، وَلَوْ نَسِيَهَا وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ . فَاتَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ : يُكَبِّرُ مَا لَمْ يَزَكَعْ .

وَيَقْرَأُ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) فِي الْأُولَى ﴿ قَ ١ ﴾ ، وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿ أَقْرَبَتْ ﴾ بِكَمَالِهِمَا جَهْرًا ،

خمساً قبل القراءة) للحديث^(١) ، وأفهم : أن قراءة الفاتحة لا بد منها في الثانية أيضاً (ويرفع يديه في الجميع) أي : في جميع التكبيرات ؛ قياساً على التكبير في الصلاة .

(ولسن فرضاً ولا بعضاً) أي : التكبيرات ، فلا يشرع السجود لتركهن ، عمداً كان أو سهواً ، لكن يكره تركهن أو ترك واحدة منهن ، والزيادة فيهن .

قوله : (ولو نسيها وشرع في القراءة . . فاتت) لفوات وقتها ، ويؤخذ منه : الفوات في العامد بطريق الأولى ، وهو مقتضى كلام الجرجاني في « الشافي » .

(وفي القديم : يكبر ما لم يركع) لأن محله باق ، وهو القيام ، وحيث عاد إلى التكبير . . استحب له إعادة (الفاتحة) ، وقيل : يجب ، وتقديم التكبيرات على التعوذ سنة لا شرط ، فلو تعوذ قبل الإتيان بهن ولم يشرع في القراءة . . أتى بهن بلا خلاف ، ومن أدرك الإمام في الثانية . . يكبر معه خمساً ، ثم في ثانيته خمساً .

قوله : (ويقرأ بعد « الفاتحة » في الأولى : ﴿ قَ ١ ﴾ وفي الثانية : ﴿ أَقْرَبَتْ ﴾ بكما لهما جهراً) رواه مسلم^(٢) ، وروى أيضاً : أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ

(١) السابق آنفاً .

(٢) صحيح مسلم (٨٩١) عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه .

وَيُسَنُّ بَعْدَهَا خُطْبَتَانِ ، أَرْكَانُهُمَا كَهَيِّ فِي الْجُمُعَةِ ، وَيُعَلَّمُهُمْ فِي الْفِطْرِ الْفِطْرَةَ ، وَالْأُضْحَى الْأُضْحِيَّةَ ، يَفْتَتِحُ الْأُولَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ وَلَاَءٍ .

فيهما ب : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ و : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَلَسِيَّةِ ﴾^(١) . فكلاهما سنة ، والجهر مجمع عليه .

قوله : (ويسن بعدها خطبتان) صلاة العيد^(٢) قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثابت في « الصحيحين »^(٣) ، فلو خطب قبل الصلاة . لم يعتد بها على الأصح المنصوص ، وإنما يخطب للجماعة ولو كانوا مسافرين ، ولا يخطب المنفرد على الصحيح ، وتكرير الخطبة بالقياس على الجمعة .

قوله : (أركانها كهي في الجمعة) أي : أركان الخطبتين هنا كأركانها في خطبتي الجمعة ، ولا يشترط شرائطها في الجديد ؛ كالقيام والطهارة والجلوس بينهما ، ويسن فيهما ما يسن في خطبتي الجمعة حتى الجلوس قبلهما في الأصح .

قوله : (ويعلمهم في الفطر الفطرة ، والأضحى الأضحى) أي : ما تدعو الحاجة إليه من أحكامهما استحباباً .

قوله : (يفتتح الأولى بتسع تكبيرات ، والثانية بسبع ولاء) روى الشافعي والبيهقي عن ابن عمر : السنة أن يبتدئ بتسع تكبيرات تترى ، والثانية بسبع تترى^(٤) .

(١) صحيح مسلم (٨٧٨) عن النعمان بن بشير رضي الله عنه .

(٢) وفي (أ) : (صلاة العيدين) .

(٣) صحيح البخاري (٩٦٣) ، صحيح مسلم (٨٨٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) السنن الكبير (٦٢٨٦ / ٦) ، الأم (٥١٢ / ٢) (٥٤٩) ورواه عن عبيد الله بن عبد الله بن

عتبة رضي الله عنه .

وَيُنْدَبُ الْغُسْلُ ، وَيَدْخُلُ وَقْتُهِ بِنِصْفِ اللَّيْلِ ، وَفِي قَوْلٍ : بِالْفَجْرِ ، ..

وهو معنى قول المصنف : (ولاء) أي : متوالية ، وقول الشافعي في « الأم » : يكون نسقاً ، فإن فصل بين كل تكبيرتين بحمد الله والثناء عليه . . كان حسناً^(١) ، نقل السبكي قول الشافعي : نسقاً وما بعده .

وقال الحافظ ابن حجر : على قول الرافعي : (ويقف بين كل تكبيرتين بقدر قراءة آية لا طويلة ولا قصيرة) . . هذا لفظ الشافعي ، وقد رواه الطبراني والبيهقي موقوفاً عن ابن مسعود ، وسنده قوي ، وفيه عن حذيفة وأبي موسى مثله^(٢) .

قال السبكي : واعلم : أن هذه التكبيرات ليست من نفس الخطبة بل مقدمة لها ، نص عليه^(٣) ، وقد يفتح الشيء بمقدمة ليست منه . انتهى

وروى ابن ماجه من حديث سعد القرظ : كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر بين أضعاف الخطبة ، يُكْثِرُ التكبير في خطبة العيدين^(٤) .

قوله : (ويندب الغسل) صح في « الموطأ » : أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو^(٥) . وَوَرَدَ عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جماعة من الصحابة بأسانيد ضعيفة^(٦) .

قوله : (ويدخل وقته بنصف الليل) لقربه من اليوم ؛ كما في أذان الصبح (وفي قول : بالفجر) قياساً على الجمعة ، وقيل : يجوز في جميع الليل .

(١) الأم (٥٢١/٢) .

(٢) التلخيص الحبير (٢٠٣/٢) ، المعجم الكبير (٢٥٣/٩) ، السنن الكبير (٦٢٥٥) .

(٣) الأم (٥١٣-٥١٤) .

(٤) سنن ابن ماجه (١٢٨٧) .

(٥) الموطأ (٤٣٨) .

(٦) أخرجه البيهقي في « السنن الكبير » (٦١٩٤) ، (٦١٩٥) .

وَالطَّيْبُ وَالتَّزْيِينُ كَالْجُمُعَةِ ، وَفِعْلُهَا بِالْمَسْجِدِ أَفْضَلُ ، وَقِيلَ : بِالصَّحْرَاءِ إِلَّا لِعُذْرِ ، وَيَسْتَخْلِفُ مَنْ يُصَلِّي بِالضَّعْفَةِ ،

قوله : (والطيب والتزيين كالجمعة) أي : قياساً على الجمعة ، لكن روى الحاكم بسند فيه مجهول عن النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بذلك^(١) .

ولا فرق هنا في استحباب الغسل والطيب والتزيين بين الخارج إلى الصلاة والقاعد في بيته ؛ لأنه يوم زينة .

قوله : (وفعلها بالمسجد أفضل) لأنه أشرف وأنظف (وقيل : بالصحراء) لأنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى في العيدين . متفق عليه^(٢) ، وأجاب الأولون بأن المسجد كان يضيق عليهم .

قوله : (إلا لعذر) هو عائد إلى الوجهين ، فإن قلنا بالأول ، فكان المسجد ضيقاً . كره إقامتها فيه ، وإن قلنا بالثاني ، فحصل بالصحراء مطر أو وحل . كرهت إقامتها فيها ، ولا خلاف أن فعلها بمكة في المسجد الحرام أفضل ، وألحق بها جماعة بيت المقدس .

قوله : (ويستخلف) أي : الإمام (من يصلي بالضعفة) أي : بالمسجد إذا خرج إلى الصحراء ؛ لأن علياً رضي الله عنه استخلف أبا مسعود الأنصاري في ذلك .

رواه الشافعي بسند صحيح^(٣) ، قال السبكي : ويأمره أن يخطب لهم .

قال الشافعي في « الأم » : وإذا صلوا جماعة أو منفردين . صلوا كما

(١) المستدرك (٢٣٠ / ٤) عن زيد بن الحسن بن علي عن أبيه رضي الله عنهما .

(٢) صحيح البخاري (٩٥٦) ، صحيح مسلم (٨٨٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) الأم (٤٠٨ / ٨) (٣٣١٠) بدون ذكر أبي مسعود ، وإنما فيه : أن علياً رضي الله عنه أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس ، وأخرجه النسائي (١٥٦١) .

وَيَذْهَبُ فِي طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ فِي آخَرَ ، وَيُبَكِّرُ النَّاسُ ،

يصلي الإمام لا يخالفونه في وقت ولا صلاة ، ولا بأس أن يتكلم متكلمهم بخطبة إذا كان بأمر الوالي ، فإن لم يكن بأمر الوالي . . كرهت له ذلك كراهية الفرقة في الخطبة ، ولا أكره ذلك في الصلاة^(١) .

قوله : (ويذهب في طريق ، ويرجع في آخر) رواه البخاري من فعله صلى الله عليه وسلم^(٢) ، فقليل : فعل ذلك ليشهد له الطريقان أو سكانهما من الجن والإنس ، أو ليعمهم في السرور به ، والتبرك برؤيته ، وروى الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسلاً : أنه صلى الله عليه وسلم كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم ، ويرجع من الطريق الآخر^(٣) .

واختار الرافعي أنه كان يذهب في البُعْدَى ؛ تكثيراً للأجر لكثرة الخطى ، ويرجع في القُرْبَى^(٤) .

وتعقب بأن أجر الخطى يكتب في الرجوع .

والمنصوص : استواء الإمام والقوم في ذلك .

وقال في « رياض الصالحين » : يستحب : الذهاب في طريق ، والرجوع في أخرى في الجمعة والحج وعبادة المريض^(٥) وسائر العبادات^(٦) .

قوله : (ويبكر الناس) أي : بعد الصبح ؛ ليحصل لهم القرب من الإمام

(١) الأم (٣٨٦/٢) .

(٢) صحيح البخاري (٩٨٦) عن جابر رضي الله عنه .

(٣) الأم (٤٩٦/٢) .

(٤) الشرح الكبير (٣٦٥/٢) .

(٥) وفي (ب) : (المَرْضَى) .

(٦) رياض الصالحين (ص : ٢٨٥) .

وَيَحْضُرُ الْإِمَامُ وَقْتَ صَلَاتِهِ وَيَعْجَلُ فِي الْأُضْحَى .

قُلْتُ : وَيَأْكُلُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَيُمْسِكُ فِي الْأُضْحَى ،
وَيَذْهَبُ مَاشِياً بِسَكِينَةٍ ،

وفضيلة الانتظار (ويحضر الإمام وقت صلاته) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر والأضحى ، فأول شيء يبدأ به الصلاة . متفق عليه^(١) .

قوله : (ويعجل في الأضحى) أي : الإمام ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم حين ولاه البحرين أن عجّل الأضحى وأخر الفطر . رواه الشافعي ، وهو مرسل كما قاله البيهقي ، وتقدم ما يعضده^(٢) .

(قلت : ويأكل في عيد الفطر قبل الصلاة) لما روى أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات . رواه البخاري ، وزاد^(٣) تعليقا : ويأكلهن وترأ ، وأسندها الإسماعيلي وغيره^(٤) .

قوله : (ويمسك في الأضحى) أي : عن الأكل حتى يرجع ؛ لما رواه الترمذي عن بريدة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي . وصححه ابن حبان والحاكم ، ورواية الدارقطني : حتى يرجع فيأكل من أضحيته^(٥) .

وبها يتبين المعنى في التأخير والتعجيل في الفطر ؛ ليمتاز عما قبله .

قوله : (ويذهب ماشياً بسكينة) في « ابن ماجه » : أن رسول الله صلى الله

(١) صحيح البخاري (٩٥٦) ، صحيح مسلم (٨٨٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) الأم (٤٨٩ / ٢) (٥٠٦) ، السنن الكبير (٦٢١٨) عن أبي الحويرث رضي الله عنه .

(٣) وفي (ب) : (زاد) بدون الواو .

(٤) صحيح البخاري (٩٥٣) .

(٥) سنن الترمذي (٥٥٠) ، صحيح ابن حبان (٢٨١٢) ، المستدرک (٢٩٤ / ١) ، سنن

الدارقطني (ص : ٣٨٨) .

وَلَا يُكْرَهُ النَّفْلُ قَبْلَهَا لِغَيْرِ الْإِمَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتِي الْعِيدِ فِي الْمَنَازِلِ وَالطُّرُقِ وَالْمَسَاجِدِ
وَالْأَسْوَاقِ بِرَفْعِ الصَّوْتِ ،

عليه وسلم كان يخرج إلى العيد ماشياً^(١) .

ولا بأس بالركوب في الرجوع إذا لم يتضرر به أحد ؛ لأن الرجوع وإن كان
يثاب عليه إلا أنه ليس في تلك الحال قاصداً إلى قربة .

قوله : (ولا يكره النفل قبلها لغير الإمام ، والله أعلم) أي : إذا كان في
وقت تباح فيه الصلاة ، وكذا لا يكره بعدها إذا لم يكن يسمع الخطبة ، أما
الإمام .. فيكره له التنفل قبل وبعد ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم صلى عقب
الحضور ، وخطب بعد الصلاة ، ونص « الأم » : أحب^(٢) للإمام ألا يتنفل
قبلها ولا بعدها ، وقيده في « البويطي » بالمصلي^(٣) ، ويؤيده حديث
أبي سعيد عند ابن ماجه والحاكم ، وصححه : أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان لا يصلي قبل العيد شيئاً ، فإذا رجع منزله .. صلى ركعتين^(٤) .

(فصل)

[في بيان التكبير المرسل والمقيد ، والشهادة برؤية الهلال]

(يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد في المنازل ، والطرق ،
والمساجد ، والأسواق برفع الصوت) أما في ليلة الفطر .. فلقوله تعالى :

(١) سنن ابن ماجه (١٢٩٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) وفي (ب) : (يحب) .

(٣) الأم (٤٩٨ / ٢) ، مختصر البويطي (ص : ١٨٩) .

(٤) سنن ابن ماجه (١٢٩٣) ، المستدرک (٢٩٧ / ١) .

وَالْأَظْهَرُ : إِدَامَتُهُ حَتَّى يُحْرَمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ ، وَلَا يُكَبِّرُ الْحَاجُّ لَيْلَةَ الْأَضْحَى ، بَلْ يُلَبِّي .

﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٥] أي : لتكملوا عدة صوم رمضان ، ولتكبروا الله عند إكماله ، وفي ليلة النحر بالقياس عليها ، وصح عن ابن عمر : أنه كان يكبر ليلة الفطر حتى يغدو إلى المصلى^(١) .

ويسمى : التكبير المرسل ، والرفع للرجال قياساً على التلبية ، والتكبير ليلة الفطر أكد منه ليلة الضحى على الجديد .

قوله : (والأظهر : إدامته حتى يحرم الإمام بصلاة العيد) نص عليه في « البويطي »^(٢) لأن الكلام قبل ذلك مباح ، والاشتغال بالتكبير أولى ، والثاني : يمتد إلى حضور الإمام للصلاة ، نص عليه في « الأم »^(٣) ، والثالث - وهو خاص بمن لم يصل مع الإمام ؛ كما قاله الرافعي - : أنه يمتد إلى أن يخرج الإمام من الصلاة^(٤) .

وقيل : يستحب التكبير المرسل في جميع الأيام التي يكبر فيها التكبير المقيد ، حكاه في « الكفاية »^(٥) .

قوله : (ولا يكبر الحاج ليلة الأضحى) أي : التكبير المرسل (بل يلبي) لأنها شعاره .

(١) أخرجه الحاكم (٢٩٧/١ - ٢٩٨) ، والدارقطني (ص : ٣٨٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) مختصر البويطي (ص : ١٨٣) .

(٣) الأم (٤٨٦/٢) .

(٤) الشرح الكبير (٣٥١/٢) .

(٥) كفاية النبيه (٤٧٤/٤) .

وَلَا يُسَنُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ فِي الْأَصْح .
وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ ، وَيَخْتِمُ بِصُبْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ ، وَغَيْرُهُ كَهُو
فِي الْأَظْهَرِ ،

قوله : (ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الأصح) ، التكبير
المقيد : هو ما يؤتى به عقب الصلوات خاصة ، وهو مشروع في الأضحى ؛
لقوله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ۖ﴾ [البقرة : ٢٠٣] وهي : أيام
التشريق ، ولا يشرع في الفطر على الأصح ، وقيل : على الجديد ؛ لأنه لم
ينقل ، والثاني : يستحب قياساً على الأضحى ، فيكبر عقب المغرب والعشاء
والصبح ، ونقله البيهقي في كتاب « فضائل الأعمال » عن نص الشافعي ، وأنه
استدل له بالآية ، حكاه الزركشي .

وتعبيره بـ(ليلة الفطر) لا يتناول صلاة الصبح .

والناس في الأضحى حجاج وغيرهم ، أشار إلى الحجاج بقوله :
(ويكبر الحاج من ظهر النحر) لأنها أول فريضة تقع بعد انقطاع التلبية
(ويختتم بصبح آخر التشريق) لأنها آخر فريضة^(١) يصلّيها الحاج بمنى ؛ لأن
السنة أن يرموا في اليوم الثالث بعد الزوال ركباناً ، ولا يصلون الظهر إلا بعد
النفر .

قوله : (وغيره كهو في الأظهر) أي : غير الحاج كالحاج ؛ أي : تبعاً
لهم^(٢) ، وقطع به بعضهم ، روي ذلك عن عثمان وجماعة من الصحابة^(٣) .

(١) وفي (أ) : (آخر صلاة) .

(٢) كذا في النسختين .

(٣) أخرجه الدارقطني (ص : ٣٩٤) ، والبيهقي في « الكبير » (٦٣٣٩) .

وَفِي قَوْلٍ : مِنْ مَغْرِبِ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، وَفِي قَوْلٍ : مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ ، وَيَخْتِمُ
بِعَصْرِ آخِرِ التَّشْرِيقِ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا .

وَالْأَظْهَرُ : أَنَّهُ يُكَبَّرُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِلْفَائِتَةِ وَالرَّائِبَةِ وَالنَّافِلَةِ .

(وفي قول : من مغرب ليلة النحر) أي : ويختم بصبح آخر أيام
التشريق .

(وفي قول : من صبح عرفة ، ويختم بعصر آخر التشريق ، والعمل على
هذا) أي : في الأمصار ؛ لأنه صح ذلك من فعل عمر وعلي وابن مسعود وابن
عباس^(١) ، ورواه الحاكم مرفوعاً من حديث علي وعمار^(٢) ، وقال المصنف
في « زياداته » : إنه الأظهر عند المحققين^(٣) .

قوله : (والأظهر : أنه يكبر في هذه الأيام للفائتة والرائبة والنافلة)
أي : المطلقة ؛ لأنه شعار الوقت ، والمذهب : أنه يستحب خلف صلاة
الجنابة .

واحترز بقوله : (في هذه الأيام) : عما إذا فاتته صلاة منها ، فقضاها في
غيرها . . فإنه لا يكبر .

وشمل قوله : (للفائتة) : ما إذا فاتته في غير هذه الأيام ، أو فيها فقضاها
فيها . . فإنه يكبر على الأظهر .

ولو نسي التكبير خلف الصلاة . . تداركه إن قرب الفصل وكذا إن طال في
الأصح .

(١) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٦٣٤٥-٦٣٤٧) .

(٢) المستدرک (٢٩٩/١) .

(٣) روضة الطالبين (٥٨٨/١) .

وَصِيغَتُهُ الْمَحْبُوبَةُ : (اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، وَللهِ الْحَمْدُ) ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ : (كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) .

وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ قَبْلَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ . . أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا الْعِيدَ .

قوله : (وصيغته المحبوبة : اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، وَللهِ الْحَمْدُ) .

وفي قول قديم : يُسْقِطُ التَّكْبِيرَةَ الثَّلَاثَةَ ، ومستند الجديد قول ابن عباس : التكبير ثلاث^(١) .

قوله : (ويستحب أن يزيد : كبيرًا ، والحمد لله كثيرًا ، وسبحان الله بكرة وأصيلًا) هذه الزيادة تكون بعد التكبيرة الثالثة ، والرافعي في « المحرر » خير بينها وبين التهليل المذكور^(٢) ، فإن كلاً منهما بمفرده في كلام الشافعي ، والمصنف جمع بينهما ، قال الشافعي : وما زاد من الذكر . . فحسن^(٣) .

قوله : (ولو شهدوا يوم الثلاثين قبل الزوال برؤية الهلال الليلة الماضية . . أفطرننا وصلينا العيد) أي : أداء إذا بقي من الوقت ما يسع جمع الناس وإقامة الصلاة فيه ، فإذا لم يمكن ذلك . . يكون كما لو شهدوا بعد الزوال .

(١) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٦٣٥٢) ، قال البيهقي : (فالابتداء بثلاث تكبيرات نسقاً أشبه بسائر سنن النبي صلى الله عليه وسلم من الابتداء بها مرتين وإن كان الكل واسعاً ، وبالله التوفيق) .

(٢) المحرر (٢٨٥-٢٨٦) .

(٣) الأم (٥٢٠-٥٢١) .

وَأِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ . . لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ ، أَوْ بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ . . أَفْطَرْنَا وَفَاتَتِ الصَّلَاةُ ، وَيُشْرَعُ قَضَاؤُهَا مَتَى شَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ،

قوله : (وإن شهدوا بعد الغروب . . لم تقبل الشهادة) أي : بالنسبة إلى الصلاة ، وتصلى من الغد أداء بلا خلاف .

أما الحقوق والأحكام المتعلقة بالهلال . . فتثبت قطعاً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « الْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ يُضْحِي النَّاسُ » . صحيح ، رواه الترمذي^(١) .

قال ابن العماد : وينبغي أن تكون صورة المسألة فيما إذا أصر الشهود الشهادة لعذر ، فإن أصروا لغير عذر . . ردت شهادتهم ؛ لأن أداء الشهادة بالرؤية واجب على الفور ، فلو أصروا . . فسقوا ، ولم تقبل شهادتهم .

قوله : (أو بين الزوال والغروب . . أفطرننا وفاتت الصلاة) أي : تقبل الشهادة في الفطر قطعاً ، وفاتت الصلاة على المذهب ؛ لثبوت خروج الوقت ، وقيل : قولان ؛ أحدهما : هذا ، والثاني : تفعل من الغد أداء ؛ لعظم حرمتها ، وأشار إلى هذا بقوله آخراً : (وقيل : في قول : تصلى من الغد أداء) وكان الأولى ذكره هنا .

قوله : (ويشرع قضاؤها) أي : إذا قلنا بالأظهر : أن النوافل تقضى ، وأنه لا تشترط في العيد شروط الجمعة .

قوله : (متى شاء في الأظهر) أي : يجوز قضاؤها أبداً ؛ كسائر الرواتب ، فعلى هذا : تعجيلها في بقية اليوم أفضل إن أمكن جمع الناس فيه ، وقيل : يؤخر إلى ضحوة الغد ، فإن عسر . . فالتأخير أفضل قطعاً ، والقول الثاني : أنها إنما تقضى في بقية شهر العيد .

(١) سنن الترمذي (٧٠٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَقِيلَ : فِي قَوْلٍ : تُصَلِّي مِنَ الْغَدِ أَدَاءً .

وقوله : (في الأظهر) يصح عوده إلى مشروعية القضاء ، وعدم التقيد فيه ، فكان الأولى زيادة : (فيهما) .

فرع : لو شهد اثنان قبل الغروب ، وعُدَّلا بعده .. فالأظهر : أن الاعتبار وقت التعديل ، فيصلون من الغد أداء بلا خلاف .

قوله : (وقيل : في قول : تصلي من الغد أداء) سبق شرحه^(١) .

فرع : إذا حضر أهل القرى الذين يبلغهم النداء للعيد يوم الجمعة .. لهم الرجوع إلى أهلهم قبل الجمعة وإن فاتتهم في الأظهر ، والثاني : عليهم الصبر إذا خافوا فوتها ، والله أعلم .

* * *

(١) أي : آنفاً في شرح قول المتن : (أو بين الزوال والغرب ...) إلخ .

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفَيْنِ

هِيَ سُنَّةٌ ، فَيُحْرَمُ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ، وَيَقْرَأُ (الْفَاتِحَةَ) وَيَرْكَعُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَقْرَأُ (الْفَاتِحَةَ) ، ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَعْتَدِلُ ثُمَّ يَسْجُدُ ، فَهَذِهِ رَكْعَةٌ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ .

(باب صلاة الكسوفين)

يقال : كَسَفَتِ الشَّمْسُ وَكَسَفَ الْقَمَرُ - بفتح الكاف - وَكُسِفَا - بضمها - وَاكْسَفَا ، وَخَسَفَا وَخُسِفَا وَاخْسَفَا ، والأكثر - كما قال الجوهري - : أن الكسوف للشمس والخصوف للقمر ، والكسوف : التغير ، يقال : كسف حاله : إذا تغير^(١) .

قوله : (هي سنة) للأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً^(٢) ، ولم تجب ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم للسائل : هل علي غيرها ؟ قال : « لَا إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ »^(٣) .

قوله : (فيحرم بنية صلاة الكسوف ، ويقرأ « الفاتحة » ويركع ، ثم يرفع فيقرأ « الفاتحة » ، ثم يركع ثم يعتدل ، ثم يسجد ، فهذه ركعة ، ثم يصلي ثانية كذلك) أي : ثم يسلم ، فهي ركعتان ، في كل ركعة قيامان وركوعان ، ويقرأ (الفاتحة) في كل قيام ، ويسجد سجدتين في كل ركعة ؛ كغيرها من الصلوات ، وهذا أقل ما يجزئ في صلاة الكسوف على الصحيح .

(١) راجع « الصحاح » في (ص : ٢٩٥ ، ٩١٣) ، وفيه : (وهذا أجود الكلام) .

(٢) أخرجه البخاري (١٠٤٤) ومسلم (٩٠١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) أخرجه البخاري (٤٦) ومسلم (١١) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .

وَلَا تَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعٍ ثَالِثٍ لِتِمَادِي الْكُسُوفِ ، وَلَا نَقْصُهُ لِلْانْجِلَاءِ فِي الْأَصَحِّ .

وأكملها : إضافة التطويل بالقراءة والذكر ، قاله في « الكفاية »^(١) .

وقيل : أقلها : ركعتان كالصبح .

وقوله بعد الركوع الأول : (ثم يرفع) ، وبعد الركوع الثاني : (ثم يعتدل) يقتضي : أنه يقول في الرفع الأول : (الله أكبر) لأنه ليس اعتدالاً ، ويقول في الثاني : (سمع الله لمن حمده) ، وبه صرح الماوردي ، ونقله عن النص ، حكاه في « المهمات » ، قال : وقد يحمل عليه قول الرافعي : ويقول في الاعتدال عن كل ركوع : (سمع الله لمن حمده) لأن الرفع الأول قيام ، وليس باعتدال في الاصطلاح ، وإنما الاعتدال هو الثاني^(٢) . انتهى
لكن في حديث عائشة عند مسلم : فقال : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » ، ذَكَرَتْهُ في الركوعين^(٣) .

قوله : (ولا تجوز زيادة ركوع ثالث لتمادي الكسوف) أي : إذا نواها بركوعين (ولا نقصه للانجلاء في الأصح) كسائر الصلوات لا يزداد على أركانها ولا ينقص منها ، والثاني : يجوز زيادة ركوع ثالث وأكثر ؛ لأن الأحاديث منها ما فيه ثلاث ركوعات ، ومنها ما فيه أربعة في كل ركعة ، وفي رواية لأبي داود وأحمد والحاكم : خمس ركوعات^(٤) .

(١) كفاية النبيه (٤٨٨/٤) .

(٢) الحاوي الكبير (٩٥/٣) ، والمهمات (٤٤١/٣) ولم أجد نص الشافعي في مظانه ، وفي « حاشية الجمل على شرح المنهج » (٧٣/٣) : (وهو ما ذكره ابن كج والماوردي عن النص ، قال شيخنا في « شرح الإرشاد » : ولكن الذي جرى عليه الشيخان ونص عليه في « الأم » [٥٣٢/٢] وغيرها : أنه يأتي بسمع الله لمن حمده) .

(٣) صحيح مسلم (٣/٩٠١) .

(٤) وأما ثلاث ركوعات .. فقد أخرجه مسلم (٦/٩٠١) عن عائشة رضي الله عنها ، وأما =

وَالْأَكْمَلُ : أَنْ يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) (الْبَقَرَةَ) ، وَفِي الثَّانِي كَمِثِّي آيَةً مِنْهَا ، وَفِي الثَّلَاثِ مِئَةً وَخَمْسِينَ ، وَالرَّابِعِ مِئَةً تَقْرِيباً ، ..

وقال الإسنوي : تقتضي عبارة « الشرح » و« الروضة » : المنع من الزيادة على الخامس جزماً ، قال : وفي « الكفاية » ما يقتضي : عدم الحصر ، والأول أوجه^(١) . انتهى ، والسبكي موافق لابن الرفعة .

والوجهان في النقص للانجلاء بَنَوُهُمَا على الوجهين في الزيادة .

ولو سلّم والكسوف باق .. ففي جواز استفتاح صلاة الكسوف مرة أخرى وجهان بنوهما على الزيادة ، والمذهب : المنع .

وقول المصنف : (ولا نقصه) أي : ولا نقص الركوع الثاني .

ولو حذف لفظ : (ثالث) .. كان أخصر وأصوب .

قوله : (والأكمل : أن يقرأ في القيام الأول بعد « الفاتحة » : « البقرة ») أي : بعد (الفاتحة) وما يستحب قبلها ؛ كدعاء الافتتاح والتعوذ وقدرها إن لم يحسنها (وفي الثاني كمثي آية منها) أي : من (البقرة) (وفي الثالث مئة وخمسين ، والرابع مئة تقريباً) هذا نصه في « الأم » و« البويطي » ، ونص في موضع آخر منه أنه يقرأ في الثاني (آل عمران) ، وفي الثالث (سورة النساء) ، وفي الرابع (المائدة) ، أو مقدار ذلك ، وليس ذلك باختلاف ، وإنما هو للتقريب^(٢) .

= أربع .. فكذا أخرجه مسلم (٩٠٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وخمس .. ففي « سنن أبي داود » (١١٨٢) ، و« مسند أحمد » (٢١٦١٦) ، و« المستدرک » (٣٣٣ / ١) عن أبي بن كعب رضي الله عنه .

(١) المهمات (٤٤٠ / ٣) ، كفاية النبيه (٤٩٠ - ٤٩٢) .

(٢) الأم (٥٣٢ / ٢) ، ومختصر البويطي (ص : ١٩٥ ، ١٩٩) .

وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِئَةٍ مِنْ (البقرة) ، وَفِي الثَّانِي ثَمَانِينَ ،
وَالثَّلَاثِ سَبْعِينَ ، وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيْبًا ، وَلَا يُطَوِّلُ السَّجْدَاتِ فِي الْأَصَحِّ .
قُلْتُ : الصَّحِيحُ : تَطْوِيلُهَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» ، وَنَصَّ فِي
«البُيُوطِيِّ» : أَنَّهُ يُطَوِّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ الَّذِي قَبْلَهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (ويسبح في الركوع الأول قدر مئة من « البقرة » ، وفي الثاني
ثمانين ، والثالث سبعين ، والرابع خمسين تقريباً) أي : لعدم ورود تقدير فيه
من الشارع ، ونص في مواضع أنه يسبح في كل ركوع بنحو قراءته^(١) .
قوله : (ولا يطول السجدة في الأصح) كما لا يزيد في التشهد
والجلوس بين السجدين .

(قلت : الصحيح : تطويلها ، ثبت في «الصحيحين» ، ونص في
«البويطي» : أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها^(٢) ، والله أعلم) .
وقال البغوي : على هذا : إن السجود الأول كالركوع الأول ، والسجود
الثاني كالركوع الثاني ، واختاره المصنف ، قال في «المهمات» : الظاهر :
أنه يريد أن السجود الأول من الركعة الأولى كركوعها الأول ، والثاني كالركوع
الثاني ، وهكذا الركعة الثانية^(٣) ، وقال في «التعقبات» : أن البغوي عني
بالركوع الأول : الأخير في الركعة الأولى ، وبالثاني : الأخير في الثانية .
ومراده بالسجود : جنسه ؛ لأن السجدين عند الأصحاب بمنزلة الركن
الواحد .

(١) مختصر البويطي (ص : ١٩٤ و ٢٠٠) .

(٢) صحيح البخاري (١٠٥١) ومسلم (٩١٠) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، وراجع
«مختصر البويطي» (ص : ١٩٦) .

(٣) التهذيب (٣٨٨/٢) ، المهمات (٤٤٣/٣) .

وَتُسَنُّ جَمَاعَةً ،

وتعبيره يقتضي أن الخلاف وجهان ، وفي « الروضة » : أنه قولان ، قال في « المهمات » : التطويل نص « البويطي » ، ومقابله في « الأم » و« المختصر »^(١) . وقال السبكي : إن نص « البويطي » لا يعرف للشافعي نص يخالفه ، فينبغي القطع به .

وفي « زوائد الروضة » : أن الاعتدال بعد الركوع الثاني والتشهد لا يطولان بلا خلاف ، وأن الرافعي قطع به في الجلوس بين السجدين ، وقد صح تطويله من حديث عبد الله بن عمرو^(٢) .

قوله : (وتسَنُّ جماعة) أي : تسن الجماعة في صلاة الكسوفين ، أما في الشمس . . ففي « الصحيحين »^(٣) .

وأما في القمر . . فروى الشافعي من حديث الحسن ، قال : خسف القمر - وابن عباس بالبصرة - فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتان ، فلما فرغ . . خطبنا ، وقال : صليت بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا^(٤) .

وحكى ابن حبان في « السيرة » له : أن القمر خسف في السنة الخامسة ، فصلى النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه صلاة الكسوف^(٥) ، فكانت أول

(١) روضة الطالبين (١/٥٩٤) ، المهمات (٣/٤٤٢) ، ومختصر البويطي (ص : ١٩٥) ، الأم (٢/٥٣٢) ، مختصر المزني (ص : ٥٢) .

(٢) روضة الطالبين (١/٥٦٤) ، والشرح الكبير (٢/٣٧٥) ، والحديث أخرجه أبو داود (١١٩٤) ، وأحمد (٦٥٩٤) .

(٣) صحيح البخاري (١٠٤٦) ، صحيح مسلم (٩٠١) عن عائشة رضي الله عنها ، وفيها أيضاً عن غيرها .

(٤) مسند الشافعي (٣٤٨) ، الأم (٢/٥٢٥) .

(٥) السيرة لابن حبان (ص : ٢٥١) .

وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ كُسُوفِ الْقَمَرِ لَا الشَّمْسِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ بَأَرْكَانِهِمَا فِي الْجُمُعَةِ ،

صلاة كسوف في الإسلام .

وقيل : إن الجماعة شرط فيها ، ويستحب أن تصلى في الجامع ؛ لفعله صلى الله عليه وسلم^(١) .

قوله : (ويجهر بقراءة كسوف القمر) لأنها صلاة ليل ، وهو إجماع .

قوله : (لا الشمس) أي : لا يجهر في كسوف الشمس بل يسر . رواه الأربعة من حديث سمرة ، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم^(٢) .

قوله : (ثم يخطب الإمام خطبتين) أي : يخوفهم فيهما بالله تعالى ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من صلاته خطب . رواه جمع من الصحابة في « الصحيح »^(٣) .

وتكفي واحدة ؛ كما حكاها البندنجي عن نصه في « البويطي » ، وذكرهما في صفة الكمال ينبه على أنهما سنة ، وليستا شرطاً في الصلاة^(٤) .

قوله : (بأركانها في الجمعة) أي : كخطبتي الجمعة في الأركان والشروط ، ولا يخطب المنفرد ولا النسوة ، ولا يكبر في أولهما ، نبه عليه الرافعي^(٥) .

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٦) ، ومسلم (٣/٩٠١) ، عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) سنن أبي داود (١١٨٤) ، وسنن الترمذي (٥٧٠) ، وسنن النسائي (١٤٩٥) ، وسنن ابن ماجه (١٢٦٤) ، والمستدرک (٣٣٤/١) ، صحيح ابن حبان (٢٨٥١) عن سمرة بن جندب رضي الله عنه .

(٣) منها حديث عائشة السابق قبل قليل ، وهو في « الصحيحين » .

(٤) مختصر البويطي (ص : ٢٠١) ، وراجع « الشرح الكبير » (٣٨٠/٢) في بيان معنى (خطبة واحدة) من النص .

(٥) الشرح الكبير (٣٧٦/٢) .

وَيُحِثُّ عَلَى التَّوْبَةِ وَالْخَيْرِ .

وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعٍ أَوَّلٍ . . أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ ، أَوْ فِي ثَانٍ ، أَوْ قِيَامٍ ثَانٍ . . فَلَا فِي الْأَظْهَرِ .

وَتَفَوْتُ صَلَاةِ الشَّمْسِ بِالْأَنْجِلَاءِ

قوله : (ويحث على التوبة والخير) أي : في الخطبتين ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبته : « فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ . . فَكَبِّرُوا ، وَادْعُوا اللَّهَ ، وَصَلُّوا ، وَتَصَدَّقُوا » . متفق عليه^(١) .

قوله : (ومن أدرك الإمام في ركوع أول . . أدرك الركعة) أي : سواء كان من الركعة الأولى أو الثانية ؛ كما في سائر الصلوات ؛ لأنَّ الأول أصل ، والثاني تبع .

قوله : (أو في ثان ، أو قيام ثان . . فلا في الأظهر) أي : فلا يكون مدركاً لشيء من الركعة ؛ كما لو أدرك الاعتدال في سائر الصلوات ، والثاني : يكون مدركاً بإدراك الركوع الثاني للقومة التي قبلها ، قال الإسنوي : ولا خلاف في أنه لا يكون مدركاً للركعة بجملتها ، وجعل المصنف الخلاف في ذلك ، وهو غلط . انتهى

وليعلم : أن في « الكفاية » : أن الفوراني حكى عن صاحب « التقريب » : أن المسبوق إذا أدرك الركوع الثاني . . يكون مدركاً للركعة ، وأن القاضي حسيناً والإمام نقلاً عنه أنه يكون مدركاً لذلك الركوع والقومة التي قبله ، فقد وجد الخلاف ، وعبر في « الروضة » بالمذهب^(٢) .

قوله : (وتفوت صلاة الشمس بالانجلاء) أي : بانجلاء جميعها ، فلا

(١) صحيح البخاري (١٠٤٤) ، صحيح مسلم (٩٠١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) كفاية النبيه (٤٩٢/٤) ، نهاية المطلب (٦٣٨/٢) ، وروضة الطالبين (٥٩٦/١) .

وَبِغْرُوبِهَا كَاسِفَةٌ ، وَالْقَمَرُ بِالْأَنْجِلَاءِ وَبِطُلُوعِ الشَّمْسِ ، لَا الْفَجْرِ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا بِغْرُوبِهِ خَاسِفًا .

تصلى بعد ذلك ؛ لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم : « فَصَلُّوا حَتَّى تَنْجَلِيَ »^(١) .
فلو انجلى البعض . . شرع في الصلاة للباقي ؛ كما لو لم ينكسف إلا ذلك
القدر ، ولو انجلت في أثناء الصلاة . . لم تبطل بلا خلاف ، ولا تفوت الخطبة
بالانجلاء .

قوله : (وبغروبها كاسفة) لأن المقصود بالصلاة رد ضوءها ؛ لينتفع بها ،
وقد زال الانتفاع بغروبها ، ولو ظن كسوفها تحت الغمام . . لم يصل حتى
تيقن ، قال الدارمي : ولا يعمل بقول المنجمين ، حكاه الزركشي .

قوله : (والقمر بالانجلاء) للحديث^(٢) (وبطلوع الشمس) لأنه لا سلطان
له بالنهار (لا الفجر في الجديد) أي : لا تفوت بطلوع الفجر ؛ لأن سلطانه
باق إلى الشمس وإن ذهب الليل ؛ لأنه ينتفع بضوئه ، والقديم : أنها تفوت ؛
كذهاب الليل .

ونقل الرافعي عن ابن كج : أن القولين فيما إذا غاب خاسفاً بين الفجر
وطلوع الشمس ، فأما إذا لم يغب وبقي خاسفاً . . فيجوز الشروع في الصلاة بلا
خلاف ، قال في « الروضة » : صرح الدارمي وغيره بجريان القولين في
الحالين ، وقال في « شرح المذهب » : إنه مقتضى إطلاق الجمهور^(٣) .

قوله : (ولا بغروبه خاسفاً) أي : لا تفوت بغروبه في الليل خاسفاً ، بل
تصلى كما لو استتر بغمام ؛ لبقاء محل سلطانه ، وهو الليل .

(١) أخرجه مسلم (٩٠٤) عن جابر رضي الله عنه .

(٢) مر قريباً .

(٣) الشرح الكبير (٣٧٩ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٩٦ / ١) ، المجموع (٥٩ / ٥) .

وَلَوْ اجْتَمَعَ كُسُوفٌ وَجُمُعَةٌ أَوْ فَرَضٌ آخَرٌ . قُدِّمَ الْفَرَضُ إِنْ خِيفَ فَوْتُهُ ،
وِإِلَّا . فَلَا ظَهْرُ : تَقْدِيمُ الْكُسُوفِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ لِلْجُمُعَةِ مُتَعَرِّضاً لِلْكَسُوفِ ،
ثُمَّ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ .

وَلَوْ اجْتَمَعَ عِيدٌ أَوْ كُسُوفٌ وَجَنَازَةٌ . قُدِّمَتِ الْجَنَازَةُ .

قوله : (ولو اجتمع كسوف وجمعة ، أو فرض آخر . . قدم الفرض إن خيف فوته) لأن فعله متحتم ، فكان أهم ، فيخطب للجمعة ثم يصليها ، ثم يصلي الكسوف إن أدركه ثم يخطب له .

قوله : (وإلا) أي : إن لم يخف فوت الفرض (. . .) . فالأظهر : تقديم الكسوف (لخوف الفوات بالانجلاء ، وعلى هذا : يخفف ، والثاني : يقدم الفرض ؛ لوجوبه .

قوله : (ثم يخطب للجمعة متعرضاً للكسوف ، ثم يصلي الجمعة) أي : إذا قدم الكسوف . . . خطب بعد صلاته خطبتي الجمعة ويذكر فيها شأن الكسوف ، ولا يحتاج إلى أربع خطب ، لكن يقصد بالخطبتين الجمعة خاصة ؛ لأنه لو خطب بقصد الجمعة والكسوف . . . كان شريكاً بين الفرض والنفل ، وهو ممتنع^(١) .

قوله : (ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنازة . . قدمت الجنازة) لما يخشى من تغير الميت .

ولو اجتمعت الجمعة مع الجنازة ، ولم يضق الوقت . . . قدمت أيضاً ، فإن ضاق . . . قدمت الجمعة على المذهب ؛ لأنها فرض عين ، وقيل : الجنازة ؛ لأن الجمعة لها بدل ، وعلى هذا : تقديمها واجب .

(١) من : (قوله : « ثم يخطب . . . ») إلى : (وهو ممتنع) غير موجود في (أ) .

.....

وأما إذا لم يضق الوقت . . فلم يبينوا أن تقديم الجنازة على سبيل الوجوب
أو الندب ، وتعليقهم يقتضي الوجوب ، قاله السبكي .
نعم ؛ شرط تقديمها : حضور الولي ، فإن لم يحضر . . أفرد الإمام جماعة
ينتظرونها ، واشتغل غيرها بالباقيين ، والله الموفق^(١) .

* * *

(١) وفي (ب) : (والله أعلم) .

بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ

هِيَ سُنَّةٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَتُعَادُ ثَانِيًا وَثَالِثًا إِنْ لَمْ يُسْقَوْا .

(باب صلاة الاستسقاء)

المراد بالاستسقاء : سؤال الله تعالى أن يسقي عباده عند حاجتهم ، والاستسقاء : طلب السقيا ، وسقى وأسقى بمعنى ، ويقال : سقى إذا ناوله ليشرب ، وأسقى : إذا أعد له سقيا .

قوله : (هي سنة) أي : مؤكدة ؛ لفعله صلى الله عليه وسلم^(١) .

والاستسقاء أنواع ، أفضلها : بركتين وخطبتين ، وأوسطها : الدعاء خلف الصلوات وفي خطبة الجمعة ، وأدناها : الدعاء مطلقاً ، والأخبار وردت بجميع ذلك^(٢) .

قوله : (عند الحاجة) أي : إما لانقطاع الماء أو لقلته .

وأطلق الحاجة ليشمل ما إذا احتاجت طائفة من المسلمين . . فإنه يستحب لغيرهم أن يصلوا ويستسقوا لهم ، ويسألوا الزيادة لأنفسهم .

قوله : (وتعاد ثانياً وثالثاً إن لم يسقوا) أي : يستحب التكرار إذا لم يسقوا في يوم الاستسقاء حتى يسقيهم الله ، قال ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُلْحِينَ فِي الدُّعَاءِ . . »^(٣) . وقيل : لا يصلون إلا مرة واحدة .

(١) أخرجه البخاري (١٠١٢) ومسلم (٨٩٤) عن عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه .

(٢) منها : ما مرّ تخريجه آنفاً ، وما أخرجه البخاري (١٠١٤) ، ومسلم (٨٩٧) عن أنس رضي الله عنه .

(٣) أخرجه القضاعي في « مسنده » (١٠٦٩) وابن عدي في « الكامل » (٢٩٠ / ٨) عن عائشة رضي الله عنها ، وقد ضعف ، راجع « التلخيص الحبير » (٢٢٦ / ٢) .

فَإِنْ تَأَهَّبُوا لِلصَّلَاةِ فَسُقُوا قَبْلَهَا . . اجْتَمَعُوا لِلشُّكْرِ وَالِدُّعَاءِ ، وَيُصَلُّونَ عَلَى الصَّحِيحِ .

وَيَأْمُرُهُمُ الْإِمَامُ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوَّلًا ،

وعلى الأول الصحيح هل يخرجون من الغد للاستسقاء أو يتأهبون بالصيام مرة أخرى ؟ فقولان ، أظهرهما في « الروضة » و« أصلها » : الأول^(١) .
وقيل : على حالين إن لم يشق على الناس . . عادوا غداً وبعد غد ، وإن اقتضى الحال التأخير أياماً . . صاموا ، وهو قول الجمهور ، قاله في « شرح المذهب »^(٢) .

قوله : (فَإِنْ تَأَهَّبُوا لِلصَّلَاةِ فَسُقُوا قَبْلَهَا . . اجتمعوا للشكر والدعاء) أي : للثناء على الله تعالى على تعجيل ما عزموا على سؤاله ، وللدعاء بطلب الزيادة .

واحترز بقوله : (قبلها) : عما إذا سقوا بعدها . . فإنهم لا يخرجون لذلك .

قوله : (ويصلون على الصحيح) أي : بصفة صلاة الاستسقاء للشكر ، وقطع به الأكثرون ، وهو المنصوص ، والثاني : لا ؛ لأنه ﷺ لم يصل هذه الصلاة إلا عند الحاجة ، وأجري الوجهان فيما إذا لم تنقطع المياه ، وأرادوا أن يصلوا للاستزادة ، قال السبكي : والصواب : الجزم بالصلاة . انتهى ، وهو وارد على ما تقدم من التقييد بالحاجة .

قوله : (ويأمرهم الإمام بصيام ثلاثة أيام أولاً) أي : قبل ميعاد الخروج ، ويصوم معهم أيضاً ؛ لأن الصوم معين على رياضة النفس وخشوع القلب .

(١) الشرح الكبير (٣٨٥/٢) ، والروضة (٦٠٢/١) .

(٢) المجموع (٨٢/٥) .

وَالْتَّوْبَةُ وَالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِوُجُوهِ الْبِرِّ ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَظَالِمِ ،
وَيَخْرُجُونَ إِلَى الصَّحَرَاءِ فِي الرَّابِعِ صِيَاماً فِي ثِيَابٍ بَذْلَةٍ وَتَخَشُّعٍ ،

قوله : (والتوبة والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر ، والخروج من المظالم) لأن ذلك أرجى للإجابة .

وذكر الخروج من المظالم بعد التوبة وإن كانت داخلة فيها ؛ للاهتمام بمظالم العباد .

ويجب عليهم هذا الصوم عند أمر الإمام به على الأصح ، قاله السبكي ، واقتصر الإسنوي على نقل الوجوب عن « فتاوى المصنف » قال : والقياس : طرده في جميع الأمور به هنا^(١) ، قال ابن العماد : الاقتصار على وجوب الصوم بأمر الإمام يقتضي عدم وجوب الصلاة والخروج بأمره ، وظاهر كلام القاضي حسين في « الفتاوى » : أنه يجب عليهم الخروج والصلاة بأمره أيضاً .

قوله : (ويخرجون إلى الصحراء) أي : في غير مكة ؛ كما صرح به الخفاف (في الرابع صياماً) لما في الحديث : « إِنَّ دَعْوَةَ الصَّائِمِ لَا تُرَدُّ »^(٢) .

قال الإسنوي : ظاهر كلامه : أنه يأمرهم بصوم أربعة أيام ، وصرح به جماعة منهم الروياني في « البحر » ، ونقله عن نص « الأم »^(٣) .

قوله : (في ثياب بذلة وتخشع) لأنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى الاستسقاء متواضعاً متبذلاً متخشعاً ، فصلّى ركعتين كما يصلي العيد . رواه

(١) المهمات (٤٤٨/٣) ، فتاوى النووي (ص : ١٠٤) .

(٢) أخرجه ابن خزيمة (١٩٠١) ، وابن حبان (٣٤٢٧) ، والترمذي (٣٩١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) المهمات (٤٤٨/٣) ، بحر المذهب (٥٠٠/٢) ، الأم (٥٤٠/٢) .

وَيُخْرِجُونَ الصَّبِيَّانَ وَالشُّيُوخَ ، وَكَذَا الْبَهَائِمُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُمْنَعُ أَهْلُ الذِّمَّةِ الْحُضُورَ ،

الأربعة وغيرهم ، وصححه الترمذي^(١) ، ولا يتزينون ولا يتطيّبون ، لكن يغتسلون ؛ كما تقدم^(٢) .

فائدة : البذلة بكسر الباء وسكون الذال المعجمة : ما يمتهن من الثياب ، فكلام المصنف من باب إضافة الموصوف إلى صفته ، والخشوع : حضور القلب ، وسكون الجوارح ، ويراد به أيضاً : التذلل .

قوله : (ويخرجون الصبيان والشيوخ) أي : استحباباً ؛ لأن دعاءهم إلى الإجابة أقرب (وكذا البهائم في الأصح) أي : يستحب إخراجها ، وتوقف معزولة عن الناس ، قال صلى الله عليه وسلم : « خَرَجَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَسْتَسْقِي ، فَإِذَا هُوَ بِنَمْلَةٍ رَافِعَةٍ بَعْضَ قَوَائِمِهَا إِلَى السَّمَاءِ ، فَقَالَ : ارْجِعُوا فَقَدْ اسْتُجِيبَ لَكُمْ مِنْ أَجْلِ النَّمْلَةِ » . صححه الحاكم^(٣) .

والثاني : لا يستحب ولا يكره ، وهو ظاهر النص ، قاله السبكي ، والثالث : يكره ، وفي « المهمات » : نص في « الأم » وغيرها على أنه لا يستحب إخراجها ، وذهب إليه جمهور الأصحاب ؛ ما بين مقتصر على عدم الاستحباب ، ومبالغ يقول بالكراهة^(٤) .

قوله : (ولا يمنع أهل الذمة الحضور) لأنهم يشاركون في طلب الرزق

(١) سنن أبي داود (١١٦٥) ، سنن الترمذي (٥٦٦) ، سنن النسائي (١٥٢١) ، سنن ابن ماجه (١٢٦٦) ، وأخرجه ابن حبان (٢٨٦٢) ، والحاكم (٣٢٦/١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أي : في (باب صلاة الجمعة) في (فصل الأغسال المسنونة) .

(٣) المستدرک (٣٢٥/١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) الأم (٥٤١/٢) ، المهمات (٤٥٠/٣) .

وَلَا يَخْتَلِطُونَ بِنَا وَهِيَ رَكْعَتَانِ ؛ كَالْعِيدِ ، لَكِنْ قِيلَ : يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ ، وَلَا تَخْتَصُّ بِوَقْتِ الْعِيدِ فِي الْأَصَحِّ .

وَيَخْطُبُ كَالْعِيدِ ،

(و) لكن (لا يختلطون بنا) أي : في مصلانا ، نص الشافعي على كراهة الاختلاط بهم^(١) ؛ لأنهم أعداء الله ، وربما كانوا سبباً في المنع ، وقيل : يمنعون في يومنا وإن امتازوا .

قوله : (وهي ركعتان كالعيد) للحديث^(٢) ، فيكبر- بعد الاستفتاح ، وقيل : التعوذ- في الأولى سبعاً ، والثانية خمساً ، ويرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين ذاكراً ، ويجهر بالقراءة .

قوله : (لكن قيل : يقرأ في الثانية ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾) أي : بدل ﴿ أَقْرَبَتْ ﴾ وفي الأولى ﴿ قَفَّ ﴾ ، والمنصوص : أنه يقرأ فيهما ما يقرأ في العيد ، قال : وإن قرأ ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ .. كان حسناً ، هذا نصه في « الأم »^(٣) .

قوله : (ولا تختص بوقت العيد في الأصح) أي : بل يجوز فعلها متى شاء ليلاً أو نهاراً ، وهو المنصوص ، حتى في وقت الكراهة على الصحيح ، والثاني : يختص به ، وقيل : يمتد بعده ما لم يصل العصر .

قوله : (ويخطب كالعيد) أي : خطبتين ، وفي « الكفاية » عن البندنجي : تكفي واحدة^(٤) .

وتعبيره بـ (الواو) يقتضي : جواز تقديم الخطبة على الصلاة ، وجواز

(١) الأم (٥٤١/٢) .

(٢) وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما المار قريباً .

(٣) الأم (٥١٠/٢ ، ٥٤٥) .

(٤) كفاية النبيه (٥٢٦/٤) .

لَكِنْ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى بَدَلَ التَّكْبِيرِ ، وَيَدْعُو فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى : (اللَّهُمَّ ؛ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا ، هَنِيئًا مَرِيئًا ، مُرِيعًا غَدَقًا ، مُجَلَّلًا سَحًّا ، طَبَقًا دَائِمًا ، اللَّهُمَّ ؛ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ ، اللَّهُمَّ ؛ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا ، فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا)

تأخيرها ، وهو الأفضل كما سيأتي^(١) ، وكذلك عبر « المحرر »^(٢) فلا يحسن الاستدراك عليه .

وقوله : (كالعيد) عام في جميع ما تقدم ، إلا ما استثنى بقوله : (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أي : في الأولى تسعاً ، وفي^(٣) الثانية سبعاً ، يقول : (أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم ، وأتوب إليه) ، وقيل : يكبر في ابتداء الخطبة كالعيد ، قال السبكي : وهو ظاهر نصه في « الأم »^(٤) .

ويستحب : ختم كلامه بالاستغفار ، وأن يكثر منه في الخطبة ، ومن قوله : ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ الآية [نوح : ١٠] .

قوله : (ويدعو في الخطبة الأولى : اللهم ؛ اسقنا غيثاً مغيثاً ، هنيئاً مريئاً ، مريعاً غدقاً ، مجللاً سحاً ، طبقاً دائماً ، اللهم ؛ اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين ، اللهم ؛ إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً ، فأرسل السماء علينا مدراراً) روى الشافعي في « الأم » و« المختصر » عن ابن عمر : أنه صلى الله عليه وسلم كان يدعو به في الاستسقاء .

وزاد بعد قوله : (من القانطين) : (اللهم ؛ إن بالبلاد والعباد والخلق من

(١) في شرح قول المتن : (ولو خطب قبل الصلاة) .

(٢) المحرر (٢٩١ / ١) .

(٣) وفي (ب) : (في) غير موجود .

(٤) الأم (٥٤٣ / ٢) .

.....

اللاواء والضنك ما لا نشكو إلا إليك ، اللهم ؛ أنبت لنا الزرع ، وأدر لنا
الضرع ، واسقنا من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض ، اللهم ؛
ارفع عنا الجهد والجوع والعري ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ،
اللهم ؛ إنا نستغفرك...) إلى آخره^(١) .

وقوله : (اسقنا) يجوز فيه قطع الهمزة ووصلها ، والغيث : المطر ،
والمغيث بضم الميم هو : المنقذ من الشدة ، والهنئي ممدود مهموز : الذي
لا ضرر فيه ، والمريء مهموز أيضاً : المحمود العاقبة ، والمريع بفتح الميم
وكسر الراء ، بعدها مثناة من تحت : من المراعاة ، وهي : الخصب بكسر
الخاء ، وروي بضم الميم وإسكان الراء مع الباء الموحدة أو المثناة من فوق ،
يقال : أَرْتَعَت الماشية : إذا أكلت ما شاءت ، وَأَرْتَع المطر : إذا أنبت ما يرتع
فيه ، وقَدَّم الإسنوي ضم الميم مع كسر الراء والياء التحتانية ، وقال : الذي
يأتي بالريع ، وهو : الزيادة ، مأخوذ من المراعاة .

والغدق بفتح الدال : الكثير الماء ، والمجلل بكسر اللام : هو الساتر
للأفق ؛ لعمومه ، والسح : الشديد الوقع على الأرض ، يقال : سح الماء :

(١) قال الحافظ في « التلخيص الحبير » (٢ / ٢٣٠) : (هذا الحديث ذكره الشافعي في « الأم »
[٥٤٨ / ٢] تعليقا فقال : وروي عن سالم عن أبيه فذكره ، وزاد بعد قوله : « مجللاً » :
« عاماً » ، وزاد بعد قوله : « والبلاء » : « والبهايم والخلق » والباقي مثله سواء . ولم نقف
له على إسناد ، ولا وصله البيهقي في مصنفاته ، بل رواه في « المعرفة » [١٠٠ / ٣] من طريق
الشافعي فقال : وروى عن سالم به ، ثم قال : وقد رويناه بعض هذه الألفاظ وبعض معانيها
في حديث أنس بن مالك ، وفي حديث جابر ، وفي حديث عبد الله بن جراد ، وفي حديث
كعب بن مرة ، وفي حديث غيرهم ، ثم ساقها بأسانيده . أورد الحافظ تلك الأحاديث
عنهم وكذا عن غيرهم ، ثم قال : (فهذه الروايات عن عشرة من الصحابة غير ابن عمر يعطي
مجموعها أكثر ما في حديثه) .

وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ ، وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِرّاً وَجَهراً ، . .

إذا سال من فوق إلى أسفل ، وساح يسيح : إذا جرى على وجه الأرض ، والطبق بفتح الطاء والباء ؛ أي : مطبقاً على الأرض مستوعباً لها ، والقنوط : اليأس ، والسماء هنا : المطر ، مدراراً : مفعلاً من الدر ؛ أي : القطر ، والأواء ممدود : شدة الجوع ، والجهد بفتح الجيم : قلة الخير وسوء الحال ، والضنك : الضيق ، ونشكو بالنون .

قوله : (ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) يعني : أنه يكون في الخطبة الأولى وصدر الثانية مستقبل الناس ، ثم يستقبل القبلة ، قال في « الدقائق » : في نحو ثلثها ، وحكاها في « شرح مسلم » عن الأصحاب^(١) .

وحكى في « البحر » عن نص « الأم » : أنه إذا استقبل في الأولى . . لم يعده في الثانية ، وجزم الرافعي : أنه إذا فرغ من الدعاء . . استقبل الناس في باقي الخطبة^(٢) ، خلافاً لما يوهمه كلام المصنف .

قوله : (ويبالغ في الدعاء سراً وجهراً) لقوله تعالى : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف : ٥٥] وإذا أسر . . دعا الناس سراً ، وإذا جهر . . أمنوا ، ويرفعون أيديهم في الدعاء ، جاعلين ظهور أكفهم إلى السماء ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى ، فأشار بظهر كفيه إلى السماء . رواه مسلم^(٣) .

وفي « الروضة » و« أصلها » : قال العلماء : السنة لكل من دعا لدفع بلاء : أن يجعل ظهر كفيه إلى السماء ، وإذا سأل شيئاً . . جعل بطن كفيه إلى السماء^(٤) . انتهى

(١) دقائق المنهاج (٨٦) ، شرح صحيح مسلم (٤٢٩ / ٦) .

(٢) بحر المذهب (٥٠٤ / ٢) ، الأم (٥٤٩ / ٢) ، الشرح الكبير (٣٨٩ / ٢) .

(٣) صحيح مسلم (٨٩٦) عن أنس رضي الله عنه .

(٤) روضة الطالبين (٦٠٦ / ١) ، الشرح الكبير (٣٨٩ / ٢) .

وَيُحَوِّلُ رِدَاءَهُ عِنْدَ اسْتِقْبَالِهِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ وَعَكْسَهُ ، وَيُنْكَسُهُ عَلَى الْجَدِيدِ ، فَيَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَعَكْسَهُ ،

وهو من رواية الإمام أحمد عن خلاد بن السائب عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سأل جعل باطن كفيه إليه ، وإذا استعاذ جعل ظاهرهما إليه^(١) .

قوله : (ويحول رداءه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه) في « الصحيحين » من حديث عبد الله بن زيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم : استقبل القبلة وحول رداءه^(٢) .

وفي « سنن أبي داود » في حديثه : وجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن^(٣) .

وروى الحاكم من حديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم : استسقى ، وحول رداءه ؛ ليتحول القحط^(٤) .

قوله : (وينكسه على الجديد ، فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) لأنه صلى الله عليه وسلم استسقى وعليه خميصة سوداء ، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها ، فلما قلت عليه . . قلبها على عاتقه . رواه أبو داود والنسائي ، وصححه الحاكم^(٥) .

(١) المسند (١٦٨٣١) عن خلاد بن السائب ، وليس فيه : (عن أبيه) ، قال : الهيثمي في « المجمع » (١٧٢٨٧) : (رواه أحمد مرسلًا ، وإسناده حسن) ، وراجع « التلخيص الحبير » (٢٣٣ / ٢) .

(٢) صحيح البخاري (١٠١٢) ، صحيح مسلم (٨٩٤) .

(٣) سنن أبي داود (١١٦٣) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٤) المستدرک (٣٢٦ / ١) .

(٥) سنن أبي داود (١١٦٤) ، وسنن النسائي (١٥٠٧) ، المستدرک (٣٢٧ / ١) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

وَيُحَوِّلُ النَّاسُ مِثْلَهُ .

قُلْتُ : وَيَتْرَكُ مُحَوَّلًا حَتَّى يُنْزَعَ الثِّيَابُ ، وَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ الْاسْتِسْقَاءَ .
فَعَلَهُ النَّاسُ ، وَلَوْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ . . جَازَ ،

فرأى الشافعي اتباعه صلى الله عليه وسلم فيما أراده وهم به^(١) ؛ لظهور السبب الداعي إلى الترك وهو الثقل ، والقديم : لا يستحب ؛ لأنه لم يفعله .
قوله : (ويحول الناس مثله) أي : الرجال مثل تحويل الإمام ؛ لأن في رواية أحمد : وحول الناس معه^(٢) .

(قلت : ويترك^(٣) محولاً حتى ينزع الثياب) لأنه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم غير ردائه قبل ذلك .

قوله : (ولو ترك الإمام الاستسقاء . . فعله الناس) أي : كسائر السنن ، كذا نقله في « زوائد الروضة » عن الشافعي والأصحاب ، وفي « شرح المذهب » : أن الشافعي قال في « الأم » : إذا خلت الأمصار عن الولاية . . قدموا أحدهم للجمعة ، والعيد ، والكسوف ، والاستسقاء^(٤) . انتهى ، وهو يفهم : أنهم عند وجود الوالي في المصر لا يستحب لهم فعل ذلك ؛ خوفاً من الفتنة .

قوله : (ولو خطب قبل الصلاة . . جاز) قال في « شرح المذهب » : إن الشيخ أبا حامد نقله عن الأصحاب ، وإن ابن المنذر أشار إلى استحبابه^(٥) ،

(١) الأم (٥٥٠ / ٢) .

(٢) المسند (١٦٧٢٨) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٣) وفي (ب) : (وترك) .

(٤) روضة الطالبين (٦٠٦ / ١) ، المجموع (٨٦ / ٥) ، الأم (٥٣٩ / ٢) .

(٥) المجموع (٨٦ / ٥) .

وَيُسْنُ أَنْ يَبْرُزَ لِأَوَّلِ مَطَرِ السَّنَةِ ، وَيَكْشِفَ غَيْرَ عَوْرَتِهِ لِيُصِيبَهُ ،

قال السبكي : وأكثر العلماء على استحباب التأخير . انتهى

واستدلوا لجواز التقديم بحديث عبد الله بن زيد في « الصحيحين » : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقي ، فتوجه إلى القبلة يدعو ، ثم صلى ركعتين^(١) .

لكن روى الإمام أحمد من حديثه : فبدأ بالصلاة قبل الخطبة^(٢) .

وروى هو وابن ماجه تقديم الصلاة من حديث أبي هريرة^(٣) .

قوله : (ويسن أن يبرز لأول مطر السنة ، ويكشف غير عورته ليصيبه) لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أمطرت السماء . . حسر ثوبه عن ظهره حتى يصبه المطر . رواه الحاكم ، وقال : إنه على شرط مسلم^(٤) .

وفي « صحيح مسلم » عن أنس قال : أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحسر ﷺ ثوبه حتى أصابه المطر ، فقلت : يا رسول الله ؛ لم صنعت هذا ؟ فقال : « لَأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ »^(٥) . أي : بخلقه وتنزيله .

قال السبكي : واتفق الشافعي والأصحاب على أن ذلك إنما يكون في أول مطر السنة ؛ كما في الكتاب^(٦) . انتهى

(١) مرتخرجه قريباً .

(٢) المسند (١٦٧٢٩) .

(٣) سنن ابن ماجه (١٢٦٨) ، المسند (٨٤٤٣) .

(٤) المستدرک (٢٨٥ / ٤) عن أنس رضي الله عنه ، قال الحاكم : (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه) وقال الذهبي : (قلت : ذا في « مسلم ») وهو الحديث الآتي .

(٥) صحيح مسلم (٨٩٨) .

(٦) قال في « المجموع » (٨٥ / ٥) : (والمراد : أول مطر يقع في السنة ، كذا نص عليه في « الأم » وقاله الأصحاب . قال سليم الرازي والشيخ نصر المقدسي وصاحب « العدة » : =

وَأَنْ يَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّأَ فِي السَّيْلِ ، وَيُسَبِّحَ عِنْدَ الرَّعْدِ وَالْبَرْقِ ،

ويدل له : ما روى ابن حبان عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يكشفون رؤوسهم في أول مطر يكون من السماء في ذلك العام ، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هُوَ أَخَذْتُ عَهْدًا بِرَبِّنَا ، وَأَعْظَمُهُ بَرَكَةً »^(١) .

قوله : (وَأَنْ يَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّأَ فِي السَّيْلِ) روى الشافعي أنه ﷺ كان إذا سال السيل قال : « أُخْرِجُوا بَنَاءَ إِلَى هَذَا الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى طَهُورًا ، فَتَنْتَهَرُ مِنْهُ ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَيْهِ » . في سنده انقطاع ، قاله البيهقي^(٢) .

واستحب الأصحاب : أن يجمع بين الوضوء والغسل .

والتعبير بـ(أو) ذكره في « الروضة » ، وعبر في « شرح المذهب » بـ(الواو) ، ثم قال : فإن لم يجمعهما . . فليتوضأ^(٣) .

قوله : (ويسبح عند الرعد والبرق) صح في « الموطأ » عن ابن الزبير : أنه كان إذا سمع الرعد . . ترك الحديث وقال : سبحان الله الذي يسبح الرعد

= يستحب إذا جاء المطر في أول السنة أن يخرج الإنسان له ويكشف ما عدا عورته ليصيبه منه ، ولفظ الشافعي [٥٥٣/٢] : « في أول مطرة » . وكذا لفظ المحاملي وصاحب « الشامل » والباقي .

(١) وكذا عزى هذا الحديث الذي من رواية أبي هريرة رضي الله عنه إلى ابن حبان تقي الدين المقرئ في « إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع » (٢/٢٨١) ، ولم نجده في « صحيح ابن حبان » ، ولا في غيره من كتبه ، والذي في « صحيحه » (٦١٣٥) حديث أنس الذي مرّ تخريجه آنفاً من « صحيح مسلم » ، وحديث أبي هريرة أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١١٩/١٠) وأبو الشيخ الأصبهاني في « أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم » (١٢٨/٤) .

(٢) السنن الكبير (٦٥٣٠) ، الأم (٥٥٣/٢) عن يزيد بن الهاد رحمه الله تعالى مرسلًا .

(٣) روضة الطالبين (٦٠٧/١) ، المجموع (٨٥/٥) .

وَلَا يُتَّبَعُ بَصَرُهُ الْبَرْقَ ، وَيَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ : (اللَّهُمَّ ؛ صَيِّباً نَافِعاً) ، وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ ،

بحمده ، والملائكة من خيفته^(١) .

قوله : (ولا يتبع بصره البرق) لما رواه الشافعي في « الأم » عن عروة بن الزبير قال : إذا رأى أحدكم البرق . فلا يشر إليه ، وليصف ولينعت^(٢) .

قال الماوردي : كان السلف يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ، ويقولون : لا إله إلا الله وحده ، سبح قدوس^(٣) .

وفيها أيضاً عن مجاهد : أن الرعد ملك ، والبرق أجنحته يسوق بها السحاب ، ثم قال : وما أشبه ما قاله بظاهر القرآن^(٤) ، قال الإسنوي : فيكون المسموع صوته أو صوت سوقه ، على اختلاف فيه .

قوله : (ويقول عند المطر : « اللهم ؛ صَيِّباً نَافِعاً ») رواه البخاري^(٥) . والصيب بتشديد الياء : هو المطر ؛ من صاب يصوب : إذا نزل من علو إلى سفلي .

ولابن ماجه : « سَيِّباً نَافِعاً » مرتين أو ثلاثاً^(٦) ، والسيب : العطاء ، قال من « زوائده » : فيستحب الجمع بينهما^(٧) .

قوله : (ويدعو بما شاء) لقوله صلى الله عليه وسلم : « تُفْتَحُ أَبْوَابُ

(١) الموطأ (١٩٣٠) ، وأخرجه البيهقي في « الكبير » (٦٥٤٤) عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .

(٢) الأم (٥٥٧/٢) .

(٣) الحاوي الكبير (١١١/٣) .

(٤) الأم (٥٥٧/٢ - ٥٥٨) .

(٥) صحيح البخاري (١٠٣٢) عن عائشة رضي الله عنها .

(٦) سنن ابن ماجه (٣٨٩٠) .

(٧) روضة الطالبين (٦٠٧/١) .

وَبَعْدُهُ : (مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ) ، وَيُكْرَهُ : (مُطَرْنَا بِنَوءٍ كَذَا) ،
وَسَبُّ الرِّيحِ ،

السَّمَاءِ ، وَيُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ : عِنْدَ التَّقَاءِ الصُّفُوفِ ، وَنُزُولِ
الْغَيْثِ ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَرُؤْيَا الْكَعْبَةِ » . رواه البيهقي^(١) .

قوله : (وبعده) أي : ويقول بعد المطر : (مطرنا بفضل الله ورحمته ،
ويكره : مطرنا بنوء كذا) لما في « الصحيحين » عن الله تعالى : « أَصْبَحَ مِنْ
عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ : مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ . . . فَذَلِكَ
مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكِ ، وَمَنْ قَالَ : مُطَرْنَا بِنَوءٍ كَذَا . . . فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ
بِالْكَوْكِ »^(٢) .

ومحل الكراهة : إذا لم يعتقد أن النوء هو الفاعل ، فإن اعتقده . . كفر ،
قال الإسنوي : فلو قال : (في نوء كذا) . . لم يكره .

والنوء هو : سقوط نجم من المنازل في المغرب مع طلوع الفجر ، وطلوع
الذي يرقبه من المشرق يقابله في ساعته في كل ليلة إلى ثلاثة عشر يوماً .

قوله : (وسب الرياح) أي : ويكره سب الرياح ؛ لقوله صلى الله عليه
وسلم : « الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا . .
فَلَا تَسُبُّوهَا ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ خَيْرَهَا ، وَاسْتَعِذُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا » . رواه أبو داود
والنسائي ، وصححه ابن حبان والحاكم^(٣) .

(١) السنن الكبير (٦٥٣٣) عن أبي أمامة رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري (٨٤٦) ، صحيح مسلم (٧١) عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه :
أنه قال : صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة ، فلما
انصرف . . أقبل على الناس فقال : « هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ » قالوا : الله ورسوله
أعلم ، قال : « أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي . . » الحديث .

(٣) سنن أبي داود (٥٠٩٧) ، سنن النسائي الكبرى (١٠٨٧٨) ، صحيح ابن حبان =

وَلَوْ تَضَرَّرُوا بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ . . فَالْسُنَّةُ : أَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ رَفْعَهُ : (اللَّهُمَّ ؛ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا) ، وَلَا يُصَلَّى لِذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وفي « صحيح مسلم » : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت الريح . . قال : « اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا وَخَيْرَ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ »^(١) .

قوله : (ولو تضرروا بكثرة المطر . . فالسنة : أن يسألوا الله رفعه : « اللَّهُمَّ ؛ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا ») ثبت في « الصحيحين »^(٢) .

ومعناه : اجعل المطر في الأودية والمراعي ، لا في الأبنية ، وفي رواية متصلاً به : « اللَّهُمَّ ؛ عَلَى الْآكَامِ وَالضَّرَابِ ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ »^(٣) .

قوله : (ولا يصلى لذلك ، والله أعلم) أي : لا تشرع لذلك صلاة ، قال الشافعي : لا أجوز الصلاة جماعة في آية غير الكسوف ، قال في « الكفاية » : أراد أنه لا تشرع الصلاة جماعة للزلازل ، والرياح ، وانقضاض الكوكب ، والرعد ، والبرق ؛ لأنه لم يرد^(٤) .

* * *

= (٥٧٣٢) ، المستدرک (٢٨٥ / ٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) صحيح مسلم (٨٩٩) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) صحيح البخاري (٩٣٣) ، صحيح مسلم (٩ / ٨٩٧) عن أنس رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (١٠١٤) ، صحيح مسلم (٨ / ٨٩٧) عن أنس رضي الله عنه .

(٤) كفاية النبيه (٥٠٩ / ٤) .

بَابُ

إِنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَاحِدًا وَجُوبَهَا .. كَفَرَ ،

(باب)

[في حكم تارك الصلاة]

(إن ترك الصلاة) أي : المعهودة ، وهي إحدى الخمس (جاحداً وجوبها .. كفر) أي : فهو مرتد ، تجري عليه أحكام المرتدين .
ولا يختص هذا بالصلاة ، بل يجري في جحود كل مجمع عليه ، معلوم من الدين بالضرورة .

واستثنى الرافعي ، وتبعه المصنف : ما إذا كان قريب عهده بالإسلام يجوز أن يخفى عليه وجوبها ، وأجاب في « شرح المذهب » قبيل (صدقة المواشي) : بأن الجحد عند أهل اللغة هو : الإنكار بعد الاعتراف ، فمن لم يعرف الوجوب .. لا يسمى جاحداً له^(١) .

ولفظ الترك لا حاجة له ؛ لأنه لو صلى وقال : إنها غير واجبة عليه .. حكمنا بردته .

فرع : لو ترك الجمعة وصلى الظهر .. لم يقتل ؛ كما أفتى الغزالي ، وأقره الرافعي ، وأفتى الشاشي وابن الصباغ : بأنه يقتل ، واختاره ابن الصلاح ، ورجحه المصنف في « التحقيق » ، سواء أصلى الظهر أم لا^(٢) .

ولا يسقط قتله إلا بالتوبة ؛ لأنه لا قضاء لها .

(١) الشرح الكبير (٤٦١ / ٢) ، روضة الطالبين (٦٦٧ / ١) ، المجموع (٣٠٠ / ٥) .

(٢) فتاوى الغزالي (ص : ٩٧) ، الشرح الكبير (٤٦٤ / ٢) ، التحقيق (ص : ١٩٣) .

أَوْ كَسَلًا.. قُتِلَ حَدًّا ،

قوله : (أو كسلاً.. قتل) اعلم : أن من ترك الصلاة غير جاحد لعذر.. عليه القضاء ، ووقته موسع ، وبغير عذر.. يستتاب ؛ فإن صلى أو قال : أصلي في منزلي.. ترك ، وإن أصر على الامتناع.. قُتِلَ ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ » . متفق عليه^(١) .

والقتال يفضي إلى القتل ، فإذا أراد السلطان قتله ، فقال : صليت في بيتي.. ترك ، ولو قال : تركتها ناسياً أو للبرد أو عدم الماء ونحو ذلك من الأعذار ، صحيحة كانت أو باطلة.. قال في « التتمة » : يقال له : صل ؛ فإن امتنع.. لم يقتل على المذهب ؛ لأن القتل بسبب تعمد تأخيرها عن الوقت ولم يتحقق ذلك ، قال : ولو قال : تعمدت تركها ، ولا أريد أصليها.. قتل قطعاً ، وإن قال : تعمدت تركها بلا عذر ، ولم يقل : ولا أصليها.. قتل أيضاً على المذهب ؛ لتحقيق جنايته .

قوله : (حدًّا) أي : لا كفرًا ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الصلوات : « وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ.. فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ ؛ إِنْ شَاءَ.. عَذَّبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ.. أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ » . رواه أبو داود ، وصححه ابن حبان^(٢) .

وجه الدلالة : أنه لو كفر.. لم يدخل تحت المشيئة .

وقيل : يكفر بذلك ، ويقتل بكفره ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » . رواه مسلم^(٣) .

(١) صحيح البخاري (٢٥) ، صحيح مسلم (٢٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) سنن أبي داود (٤٢٥) ، صحيح ابن حبان (١٧٣٢) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(٣) صحيح مسلم (٨٢) عن جابر رضي الله عنه .

وَالصَّحِيحُ : قَتْلُهُ بِصَلَاةٍ فَقَطْ بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ .
وَيُسْتَتَابُ ثُمَّ يُضْرَبُ عُنُقُهُ ، وَقِيلَ : يُنَخَسُ بِحَدِيدَةٍ

وحكى الرافعي في (الشهادات) وجهاً : أن ترك الصلاة صغيرة ، لا كبيرة^(١) .

قوله : (والصحيح : قتله بصلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة)
أي : الوقت التي تجمع تلك الصلاة فيه ، فلا يقتل بالظهر والعصر إلا بعد الغروب ، ولا بالمغرب والعشاء إلا بعد الفجر ؛ لأن الوقتين كالوقت الواحد في حق أرباب الأعذار ، وقد يكون له عذر في زعمه ، ويقتل بالصبح عند طلوع الشمس .

وقيل : يقتل بصلاة واحدة في آخر وقتها ، وقيل : بعده ، وقيل : إنما يقتل إذا ضاق وقت الثانية ، وقيل : إذا ضاق وقت الرابعة ، وقيل : إذا ترك أربع صلوات .

وعبارة « المحرر » و« الشرح » تقتضي : أن المطالبة بالفعل شرط ، قال السبكي : وقد دلّ كلام الشافعي على أن الطلب يكون بعد خروج الوقت^(٢) .

قوله : (ويستتاب) أي : قبل القتل ؛ لأنه ليس بأشد من المرتد ، والمرتد يستتاب ، وتكفي الاستتابة في الحال على الأظهر ، والأصح : أن القولين في الاستحباب ، لا في الوجوب .

قوله : (ثم يضرب عنقه) أي : إن لم يتب ؛ كالمرتد ، فإن تاب . . فلا .
(وقيل : ينخس بحديدة) أي : ويقال له : صل ؛ فإن صلى ، وإلا . .

(١) الشرح الكبير (٧/١٣) ، وعبارته : (وفي « التهذيب » حكاية وجه : أن ترك الصلاة الواحدة إلى أن يخرج وقتها . . ليس بكبيرة ، وإنما ترد الشهادة به إذا اعتاده) .

(٢) المحرر (٢٩٣/١) ، الشرح الكبير (٤٦٢/٢) ، الأم (٥٦٣/٢) .

حَتَّى يُصَلِّيَ أَوْ يَمُوتَ ، وَيُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُذْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ .

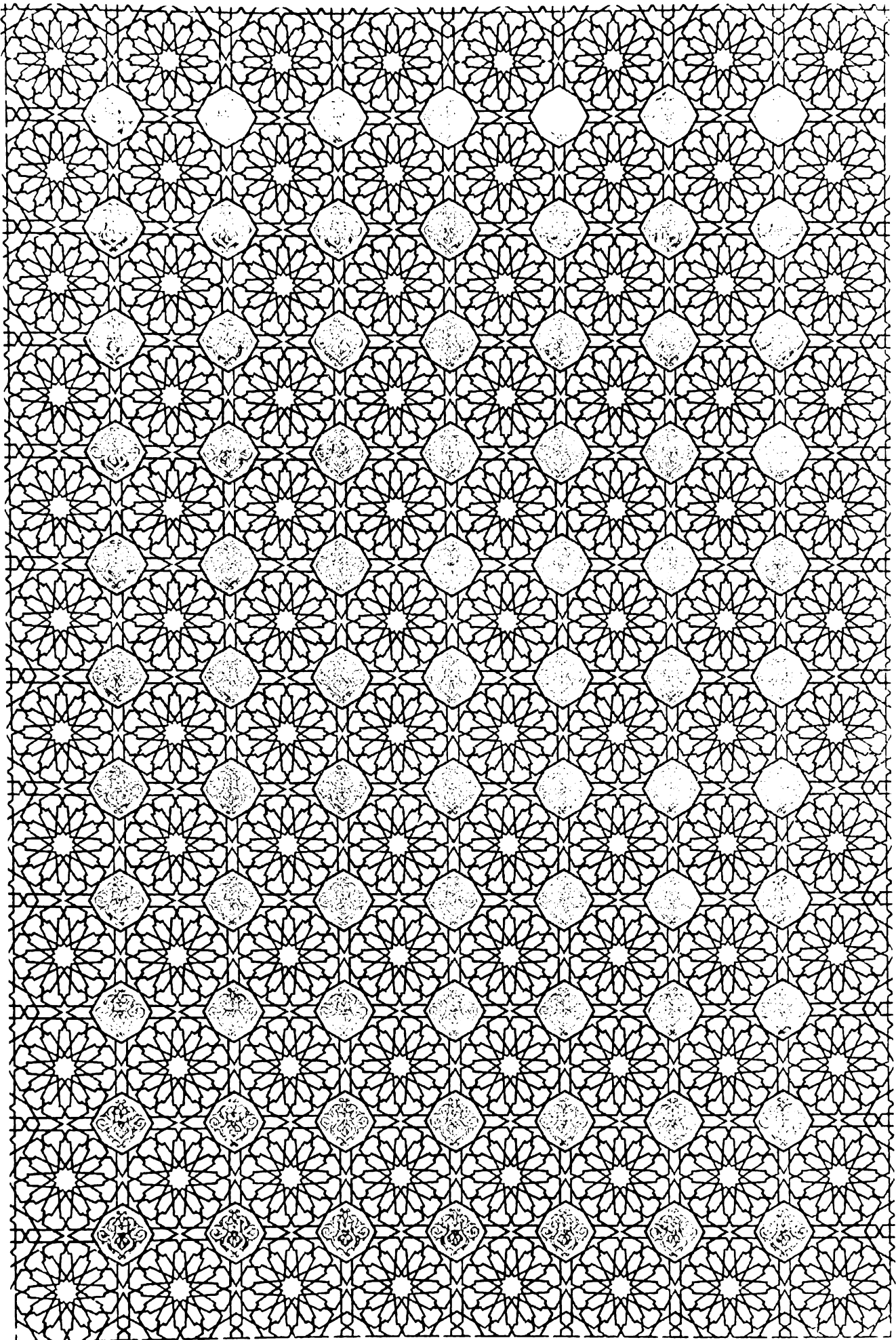
كرر عليه (حتى يصلي أو يموت) لأن المقصود حمله على الصلاة ، لا قتله ، وقيل : يضرب بالعصا حتى يصلي أو يموت ، واختاره السبكي .

قوله : (ويغسل) ويكفن (ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ، ولا يطمس قبره) أي : كسائر أصحاب الكبائر ، بل أولى ؛ لسقوط الإثم بالحد ؛ كما قاله المصنف في « فتاويه »^(١) .

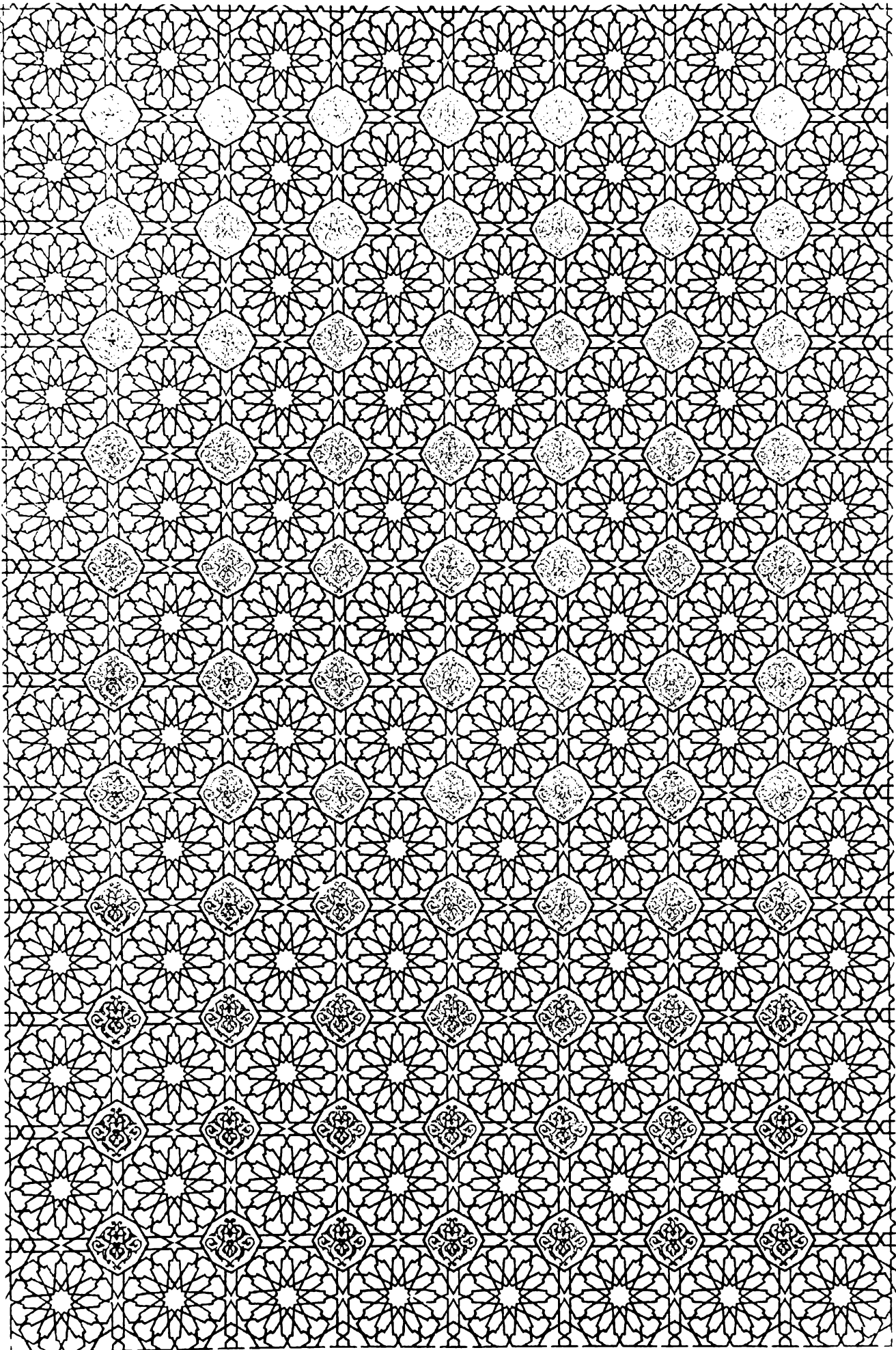
وقيل : لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ، ويطمس قبره ؛ تغليظاً عليه . تداركنا الله برحمته ، آمين .

* * *

(١) فتاوى النووي (ص : ٢٤٢) .



كتاب الجنائز



كِتَابُ الْجَنَائِزِ

لِيُكْثِرَ ذِكْرَ الْمَوْتِ ،

(كتاب الجنائز)

الجنائز بفتح الجيم : جمع جنازة بالفتح والكسر ، وقيل : بالفتح للميت ، وبالكسر للنعش إذا كان عليه الميت ، وقيل : بالعكس ، واشتقاقها من جنز : إذا ستر .

قوله : (لِيُكْثِرَ ذِكْرَ الْمَوْتِ) أي : استحباباً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَكْثَرُوا مِنِّ ذِكْرِ هَازِمِ اللَّذَاتِ » . يعني : الموت ، حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان والحاكم^(١) .

وهازم بالذال المعجمة ، ومعناه : القاطع .

قال بعض العارفين : من الواجب على المؤمن التقي : أن يتحجب إلى الله بحب الموت والتشوق إلى اللقاء ، ويعمل على ذلك ، ويستعد له ، فإنه من أشد الشدائد على العبد أن يخرج من الدنيا وهو يحبها ، ويدخل الآخرة وهو يكرهها ، ويلقى الله وهو غير محب له ولا مستعد لذلك ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم عاشر عشرة ، فقام رجل من الأنصار فقال : يا نبي الله ، من أكيس الناس وأحزم الناس ؟ قال : « أَكْثَرُهُمْ ذِكْرًا لِلْمَوْتِ ، وَأَكْثَرُهُمْ اسْتِعْدَادًا لِلْمَوْتِ ، أُولَئِكَ الْأَكْيَاسُ ، ذَهَبُوا بِشَرَفِ الدُّنْيَا وَكَرَامَةِ الْآخِرَةِ » . رواه ابن أبي الدنيا في « كتاب الموت » ،

(١) سنن الترمذي (٢٤٦٠) ، صحيح ابن حبان (٢٩٩٢) ، المستدرک (٣٢١ / ٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَيَسْتَعِدُّ بِالتَّوْبَةِ وَرَدَّ الْمَظَالِمِ ، وَالْمَرِيضُ آكَدُ .
وَيُضْجَعُ الْمُحْتَضَرُ لَجْنِهِ الْأَيْمَنِ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ
لِضِيقِ مَكَانٍ وَنَحْوِهِ . . أُلْقِيَ عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهُهُ

والطبراني في « الصغير » بإسناد حسن ، وابن ماجه مختصراً بسند جيد ،
والبيهقي في « الزهد »^(١) .

قوله : (ويستعد بالتوبة ورد المظالم) أي : حتماً ؛ لأنه قد يأتيه بغتة .
وكان الأولى التعبير بـ (الخروج) حتى يتناول : رد العين ، وقضاء
الدين ، وإقامة الحدود ، والإبراء منها .

وعطف (رد المظالم) على (التوبة) من عطف الخاص على العام .
قوله : (والمريض آكد) أي : أولى بذلك ؛ لنزول مقدمات الموت به .
قوله : (ويضجع المحتضر لجنبه الأيمن إلى القبلة على الصحيح) توجيه
المحتضر إلى القبلة مستحب بلا خلاف ؛ لأن البراء بن معرور أوصى أن يوجه
إلى القبلة إذا احتضر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَصَابَ
الْفِطْرَةَ » . صححه الحاكم^(٢) .

ثم اختلفوا فالأصح : أنه يوضع على جنبه الأيمن ؛ كما يوضع في اللحد ،
ولأنه أبلغ في الاستقبال ، وقيل : يلقي على ظهره ، ويكون رجلاه إلى القبلة .
قوله : (فإن تعذر لضيق مكان ونحوه . . ألقى على قفاه ووجهه

(١) كتاب ذكر الموت (٤٣٧/٥) ، المعجم الصغير (٩٨٦) ، سنن ابن ماجه (٤٢٥٩) ،
الزهد الكبير (٤٦٣) .

(٢) المستدرک (٣٥٣/١) عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ، وفي « السنن الكبير »
للبیهقي (٦٦٧٨) عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن أبيه ، والموافق لما في
كتب التخریج من أنه عن أبي قتادة . راجع « التلخیص الحبير » (٢٣٨/٢) ، و« خلاصة
الأحكام » (٩٢٢/٢) .

وَأَخْمَصَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ .

وَيُلْقَنُ الشَّهَادَةَ بِلاَ إلْحَاحٍ ، وَيُقْرَأُ عِنْدَهُ ﴿يَسْ﴾ ،

وأخمصاه إلى القبلة (قال البندنجي : ويجعل تحت رأسه شيء مرتفع ؛ ليتوجه وجهه إلى القبلة ، وجزم به في « شرح المذهب » وقال : لا ينتقل إلى القفا إلا عند تعذر الأيسر أيضاً^(١) .

والأخصص : المنخفض من أسفل الرجل .

قوله : (ويلقن الشهادة) أي : المحتضر ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . رواه مسلم^(٢) .

وقال القاضي أبو الطيب وجماعة : يلقن الشهادتين ، ويأمر الكافر المحتضر بهما ؛ لأنه ﷺ عاد يهودياً كان يخدمه ، فأمره بذلك فأطاع وأسلم ، وقال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . دَخَلَ الْجَنَّةَ » . رواه أبو داود والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد^(٣) .

قوله : (بلا إلحاح) أي : لا يقول له : قل ، بل يذكر الكلمة بين يديه ؛ ليتذكرها فيقولها ، فإذا قال ذلك مرة . لم يكرره عليه إلا أن يتكلم ، ويستحب : أن يفعل ذلك غير الوارث ، أو أشفق الورثة .

قوله : (ويقرأ عنده ﴿يَسْ﴾) لقوله صلى الله عليه وسلم : « اقْرَأُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَس » . رواه أبو داود ، وصححه ابن حبان^(٤) .

قيل : معناه : من قرب موته ، قال السبكي : وروينا في « رباعيات

(١) المجموع (١٠٥ / ٥) .

(٢) صحيح مسلم (٩١٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) سنن أبي داود (٣١١٦) ، المستدرک (٣٥١ / ١) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه .

(٤) سنن أبي داود (٣١٢١) ، صحيح ابن حبان (٣٠٠٢) عن معقل بن يسار رضي الله عنه .

وَلِيُحْسِنَ ظَنَّهُ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

فَإِذَا مَاتَ . . غُمُضَ ،

أبي بكر الشافعي : « مَا مِنْ مَرِيضٍ يُقْرَأُ عِنْدَهُ (يس) إِلَّا مَاتَ رَيَّاناً ، وَأُذْخِلَ قَبْرُهُ رَيَّاناً ، وَحُشِرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَيَّاناً » . وهو غريب^(١) .

قوله : (وليحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى) أي : يظن أن الله تعالى يرحمه ، ويرجو ذلك ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ » . رواه مسلم^(٢) .

ويتدبر الآيات والأحاديث الواردة في كرم الله سبحانه وتعالى وعفوه ورحمته ، وأما في حال الصحة . . فالأصح في « شرح المذهب » : أنه يكون خوفه ورجاؤه سواء ، والثاني : يكون خوفه أرجح^(٣) .

فائدة : قال بعض العارفين : حسن الظن أرفع من الرجاء ؛ إذ الراجي لا يكون إلا خائفاً ، فهو كما يرجو أن يصل إلى مقصوده . . يخاف أن يقطع به دونه ، وحسن الظن ثمرة المعرفة بجميع أسماء الله تعالى وصفاته .

قوله : (فإذا مات . . غمض) لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة فأغمض بصره ، ثم قال : « إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ . . تَبِعَهُ الْبَصَرُ » . رواه مسلم^(٤) .

(١) أورده الديلمي في « الفردوس بمأثور الخطاب » (٦٠٩٣) ، وأخرجه أبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (٦٩٦) عن عبد الله سَمَحَجَ رضي الله عنه ، وراجع في « الإصابة » (١٢٩/٣ - ١٣٠) ترجمة (سمحج) فقد ذكره في القسم الأول من حرف (السين) .

(٢) صحيح مسلم (٢٨٧٧) عن جابر رضي الله عنه .

(٣) المجموع (٩٩/٥) .

(٤) صحيح مسلم (٩٢٠) عن أم سلمة رضي الله عنها .

وَشُدَّ لَحْيَاهُ بِعَصَابَةٍ ، وَلُيِّنَتْ مَفَاصِلُهُ ، وَسُتِرَ جَمِيعُ بَدَنِهِ بِثَوْبٍ خَفِيفٍ ،
وَوُضِعَ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ ، وَوُضِعَ عَلَى سَرِيرٍ وَنَحْوِهِ ، وَنُزِعَتْ ثِيَابُهُ ،
وَوُجَّهَ لِلْقَبْلَةِ كَمُحْتَضِرٍ ، وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ أَرْفَقُ مَحَارِمِهِ ،

ويقول عند إغماضه : باسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) .

قوله : (وشد لحياه بعصابة) أي : عريضة ، وتربط فوق رأسه ؛ لئلا يبقى
فمه مفتوحاً .

قوله : (ولينت مفاصله) ليكون أسهل في الغسل والتكفين .

قوله : (وستر جميع بدنه بثوب خفيف) أي : إن لم يكن مُحَرَّمًا ؛ لأن
النبي صلى الله عليه وسلم سُجِّيَ بثوب حَبْرَةٍ . متفق عليه^(٢) .

أما المحرم . . فيستر منه ما عدا الرأس .

قوله : (ووضع على بطنه شيء ثَقِيلٌ) أي : من سيف أو مرآة ونحوهما ،
روى ابن المنذر أن ذلك من السنة^(٣) ، ويصان المصحف عن ذلك .

قوله : (ووضع على سرير ونحوه) أي : كلوح ودَكَّة ؛ لئلا تصيبه نداوة
الأرض ، بلا فرش ؛ لئلا يُحْمِيهِ فيتغير .

قوله : (ونزعت ثيابه) أي : التي مات فيها ؛ لأنها تُحْمِيهِ ، (ووجه
للقبلة كمحضر) أي : على جنبه الأيمن (ويتولى ذلك أرفق محارمه) أي :

(١) قال النووي في « المجموع » (١١٠/٥) : (لم أر لأصحابنا كلاماً فيما يقال حال إغماض

الميت ، ويستحسن ما رواه البيهقي بإسناد صحيح في « السنن الكبير » [٦٦٨٣] عن بكر بن

عبد الله المزني التابعي الجليل رحمه الله ، قال : إذا أغمضت الميت . . فقل : باسم الله ،

وعلى ملة رسول الله) ، وأخرجه ابن أبي شيبه (١٠٩٨٤) .

(٢) صحيح البخاري (١٢٤٢) ، صحيح مسلم (٩٤٢) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) الأوسط (٣٣٩/٥) .

وَيُبَادِرُ بَغْسِلِهِ إِذَا تَيَقَّنَ مَوْتَهُ .

وَعُسْلُهُ ، وَتَكْفِينُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَدَفْنُهُ . . فُرُوضُ كِفَايَةٍ .

وَأَقْلُ الْغُسْلِ : تَعْمِيمُ بَدَنِهِ بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَسِ ، وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْغَاسِلِ فِي الْأَصَحِّ ، فَيَكْفِي غَرَقُهُ أَوْ غَسْلُ كَافِرٍ .

جميع ما تقدم بأسهل ما يقدر عليه ؛ احتراماً للميت .

قوله : (ويبادر بغسله إذا تيقن موته) لقوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِذَا تَوُفِّيَ . . فَأَسْرِعُوا بِهِ وَعَجِّلُوا ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجِفَةِ مُؤْمِنٍ أَنْ تُحْبَسَ ^(١) بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ » . رواه أبو داود ^(٢) .

والتيقن ؛ بأن يموت بعلة ، وتظهر أمارات الموت ، فإن شك ألا تكون به علة ، واحتمل أن تكون به سكتة ، فيتأني إلى حصول اليقين .

قوله : (وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه . . فروض كفاية) للإجماع إذا كان مسلماً .

قوله : (وأقل الغسل : تعميم بدنه) أي : بالماء ؛ لأن ذلك هو الفرض في الغسل من الجنابة في حق الحي .

قوله : (بعد إزالة النجس) أي : إن كان عليه ، وتقدم تصحيح المصنف : أن الغسلة الواحدة تكفي لرفع الجنابة أو الحدث وإزالة النجاسة ^(٣) ، ووافق هنا ، فيحتاج إلى الفرق ^(٤) .

قوله : (ولا تجب نية الغاسل في الأصح ، فيكفي غرقه ، أو غسل كافر)

(١) وفي (أ) و(ب) : (تجلس) .

(٢) سنن أبي داود (٣١٥٩) عن الحصين بن وَخَّوح رضي الله عنه .

(٣) أي : في آخر (باب الغسل) عند قول المتن : (قلت : الأصح : تكفيه ، والله أعلم) .

(٤) أي : وافق المصنف هنا الرافعي ، وراجع الفرق في « تحفة المحتاج » (١٥٦ / ٣) .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ : وَجُوبُ غَسْلِ الْغَرِيقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَالْأَكْمَلُ : وَضْعُهُ بِمَوْضِعِ خَالٍ مَسْتَوٍ عَلَى لَوْحٍ ، وَيُغَسَّلُ فِي قَمِيصٍ

لأن المقصود هنا : النظافة ، وإنما تجب النية في سائر الأغسال على المغتسل ، والثاني : تجب ؛ لأنه غسل واجب ، فافتقر إلى النية كغسل الجنابة ، فينوي الغسل الواجب ، أو غسل الميت ، وعلى هذا : فلا يكفي الغرق ، ولا غسل الكافر .

(قلت : الأصح المنصوص^(١) : وجوب غسل الغريق ، والله أعلم) لأننا مأمورون بغسله ، فلا يسقط عنا إلا بفعلا .

قوله : (والأكمل : وضعه بموضع خال مستور) أي : لا يكشفه أحد من كوة ولا جدار .

ولا يدخله إلا الغاسل ، ومعينه إن احتاج إليه ، وإلا . . . فيستحب : ألا يستعين ، قاله في « الكفاية »^(٢) ، ويدخل الولي وإن لم يغسل ولم يعن ، والأصح المنصوص : أن الأفضل : أن يكون تحت سقف .

قوله : (على لوح) لأن ذلك أبلغ في التنظيف ، ويكون موضع رأسه أعلى ؛ لينحدر الماء .

ويستحب أن يغطي وجه الميت من أول ما يوضع على المغتسل ، نقله السبكي عن المزني عن الشافعي .

قوله : (ويغسل في قميص) هذا هو الصحيح ؛ لأن النبي صلى الله عليه

(١) وفي « المنهاج » المطبوع : (الصحيح المنصوص) ، قال البصري (٣١٠ / ١) : (قول المصنف : « قلت : الأصح » في نسخ عديدة : « الصحيح » فليحذر) .

(٢) كفاية النية (٢٥ / ٥) .

بِمَاءٍ بَارِدٍ ، وَيُجْلِسُهُ الْغَاسِلُ عَلَى الْمُغْتَسِلِ مَائِلًا إِلَى وَرَاءِهِ ، وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ ، وَإِبْهَامَهُ فِي نُقْرَةِ قَفَاهُ ، وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى ، وَيَمُرُّ بِسَارِهِ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ ، ثُمَّ يَضْجَعُهُ لِقَفَاهُ وَيَغْسِلُ بِسَارِهِ وَعَلَيْهَا خِرْقَةً سَوَاتِيَهُ ،

وسلم غسلوه وعليه قميص يصبون عليه الماء . رواه أبو داود بسند حسن^(١) .

وليكن القميص بالياً ، ويدخل يده فيغسله من داخل القميص ولو تفتق بعضه ، فلو لم يوجد قميص ، أو لم يتأت غسله فيه . . ستر منه ما بين السرة والركبة ، وحرم النظر إليه ، وقيل : تجريده أولى .

قوله : (بماء بارد) لأنه يشد البدن ، إلا أن يحتاج إلى السخن ؛ لو سخ أو خوف الغاسل من البرد ، فيغسله به .

وفي « المحرر » : ويبعد - أي : الإناء الذي فيه الماء - عن المغتسل^(٢) ، أي : بحيث لا يصيبه رشاش يجعله نجساً ، أو مستعملاً ، أو مستقذراً .

قوله : (ويجلسه الغاسل على المغتسل مائلاً إلى وراءه) أي : إجلاساً رفيقاً (ويضع يمينه على كتفه ، وإبهامه في نقرة قفاه) أي : لئلا يميل رأسه (ويسند ظهره إلى ركبته اليمنى ، ويمر يساره على بطنه إمراراً بليغاً) أي : في التكرار لا القوة ، قاله الماوردي^(٣) (ليخرج ما فيه) من الفضلات ، وهذا أول ما يفعله الغاسل إذا وضعه على المغتسل ، ويكثر في هذه الحالة من البخور وصب الماء ؛ لئلا تفوح الرائحة .

قوله : (ثم يضجعه لقفاه ، ويغسل بيساره وعليها خرقه سواتيه) أي : كما

(١) سنن أبي داود (٣١٤١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) المحرر (٢٩٧ / ١) .

(٣) الحاوي الكبير (١٢١ / ٣) .

ثُمَّ يُلْفُ أُخْرَى ، وَيُدْخِلُ إِصْبَعَهُ فَمَهُ وَيَمْرُهَا عَلَى أَسْنَانِهِ ، وَيُزِيلُ مَا فِي مَنْخَرِيهِ مِنْ أَدَى ، وَيُوضِّئُهُ كَالْحَيِّ ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ثُمَّ لِحْيَتَهُ بِسَدْرٍ وَنَحْوِهِ وَيُسَرِّحُهُمَا بِمِشْطٍ وَاسِعِ الْأَسْنَانِ بِرَفْقٍ ، وَيَرُدُّ الْمُتَتَفَّ إِلَيْهِ .

يستنجي الحي ، وقيل : يغسل كل سواة بخرقه . ولا يجوز له أن يمس شيئاً من عورته بغير خرقه .

قوله : (ثم يلف أخرى) أي : بعد إلقائه الخرقه الأولى ، وغسل يده بماء وأشنان إن تلوث ، وتعهد ما على بدنه من قدر ونحوه ، وظاهر كلام الرافعي^(١) والمصنف : أن الخرقه الثانية تلف على اليسرى أيضاً ، وهو متجه ، قاله الإسنوي ، قال : لكن في نسخة معتبرة من « المحرر » : أنه يلفها على يده اليمنى .

قوله : (ويدخل إصبعه) أي : وعليها الخرقه (فمه ويمرّها على أسنانه) أي : بشيء من الماء ويكون ذلك كالسواك ، ولا يفتح أسنانه .

قوله : (ويزيل ما في منخريه من أذى) أي : بإصبعه بشيء من الماء .

قوله : (ويوضئه كالحي) أي : فيراعي التلث والمضمضة والاستنشاق ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أم عطية : « إِنْ دَأْنَ بِمَيَّامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا »^(٢) .

وقيل : إن إدخال الإصبع في الفم والمنخرين هو المضمضة والاستنشاق .

قوله : (ثم يغسل رأسه ثم لحيته بسدر ونحوه ، ويسرحهما بمشط واسع الأسنان) أي : إن تلبد شعره (برفق) أي : ليقل انتناف الشعر (ويرد المنتف إليه) أي : يضعه معه في أكفانه إكراماً له ، وقيل : لا يرده .

(١) المحرر (٢٩٧ / ١) .

(٢) أخرجه البخاري (١٢٥٥) ومسلم (٩٣٩) .

وَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ ، ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ فَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ مِمَّا يَلِي الْقَفَا وَالظَّهْرَ إِلَى الْقَدَمِ ، ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَيَغْسِلُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ ، فَهَذِهِ غَسْلَةٌ .

وَتُسْتَحَبُّ ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ ، وَأَنْ يُسْتَعَانَ فِي الْأُولَى بِسَدْرٍ أَوْ خِطْمِيٍّ ، ثُمَّ يُصَبُّ مَاءٌ قَرَّاحٌ مِنْ فَرْقِهِ إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ زَوَالِ السِّدْرِ ،

قوله : (ويغسل شقه الأيمن ثم الأيسر) أي : الذين يليان الوجه ، أما البداية بالأيمن .. فلحديث أم عطية ، وأما الشقين اللذين يليان الوجه .. فلشرفهما .

قوله : (ثم يحرفه إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي القفا والظهر إلى القدم ، ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك) هذه الكيفية من نص « المختصر »^(١) ، وبه قال الأكثرون ، ويجب الاحتراز عن كبه على وجهه ، وتكون البداية في الشقين بصفحة العنق ، ولا يعاد غسل الرأس ؛ لأنه غسل أولاً ، وفي قول : يغسل شقه الأيمن من مقدمه ويحول ، فيغسل شق ظهره الأيمن ، ثم يلقيه على ظهره ، فيغسل الأيسر كذلك ، وكل منهما سائغ والأول أفضل .

قوله : (فهذه غسلة ، وتستحب ثانية وثالثة ، وأن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي ، ثم يصب ماء قراح من فرقته إلى قدمه بعد زوال السدر) .

اعلم : أنه يستحب : غسل الميت بالماء والسدر ، والتثليث في غسله ، فيغسل أولاً بماء وسدر ، ثم يصب عليه الماء لإزالة السدر .

ولا يسقط الفرض بالغسلة المتغيرة بالسدر على الصحيح ، ولا بالغسلة المزيلة له في الأصح .

(١) مختصر المزني (ص : ٥٧) .

وَأَنْ يُجْعَلَ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ قَلِيلٌ كَافُورٍ .

فإن استعمل الماء القراح عقب كل غسلة من الغسلات للتنظيف . . كفاه ذلك عن استعماله بعد تمامها ، ويكون كل مرة من التنظيف واستعمال الماء القراح بعده غسلة واحدة .

ويتعاهد في كل مرة إمرار اليد على البطن بأرفق مما قبلها ، وقيل : لا يستحب إلا أول مرة .

فقوله : (وتستحب ثانية وثالثة) إذا أراد التنظيف . . فهو موافق لقوله صلى الله عليه وسلم : « إَغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا بِمَاءٍ وَسِدْرٍ »^(١) .

وظاهره : أن الماء والسدر في الجميع ، فلا وجه لتخصيص المصنف السدر بالأولى ، لكنه تبع الأصحاب .

وإن أراد التثليث بعد الواجب . . فكان الأولى أن يقول : (ثم يصب ماء قراح من فرقه إلى قدمه بعد زوال السدر فهذه غسلة ، وتستحب ثانية وثالثة) .

والخطمي : بكسر الخاء المعجمة ، قاله الجوهري ، وقال القاضي عياض في « التنبهات » : إنه بالفتح^(٢) ، والقراح بفتح القاف : الخالص ، والفرق بالفاء أوله والقاف آخره : وسط الرأس ، وفي نسخة : قرنه بالقاف أوله والنون آخره : جانب الرأس .

قوله : (وأن يجعل في كل غسلة قليل كافور) أي : التي^(٣) بالماء الخالص ؛ لأنه يقوي البدن ، وهو في الأخيرة أكد ؛ للحديث ، ويكره تركه ، نص عليه ، ويكون قليلاً بحيث لا يغير الماء فتزول طهوريته ، إن كان ناعماً

(١) أخرجه البخاري (١٢٥٣) ومسلم (٩٣٩) عن أم عطية رضي الله عنها .

(٢) الصحاح (ص : ٣٠٥) ، التنبهات (٥٢٤ / ٢) .

(٣) وفي (ب) : (من التي) .

فَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ نَجَسٌ . . وَجَبَ إِزَالَتُهُ فَقَطْ ، وَقِيلَ : مَعَ الْغُسْلِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ ، وَقِيلَ : الْوُضُوءُ .

وَيُغْسَلُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ ، وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ ، وَيُغْسَلُ أَمَتُهُ

يخالط ، فإن كان صلباً وتفاحش التغير به . . لم يضر في الأصح ، ويستحب تنشيفه تنشيفاً بليغاً ؛ لئلا يفسد الكفن .

قوله : (فلو خرج بعده) أي : بعد الغسل (نجس . . وجب إزالته فقط) أي : سواء كان من الفرجين أو غيرهما ؛ لأنه خرج من التكليف بنقض الطهارة (وقيل : مع الغسل إن خرج من الفرج) لأنه ينقض الطهر ، وطهر الميت غسل جميعه (وقيل : الوضوء) أي : وجب إزالته لا مع الغسل ، بل مع الوضوء إن خرج من الفرج .

والتقييد بالفرج زيادة على « المحرر » للإعلام بتخصيص الخلاف في الغسل بما يخرج منه ، قاله^(١) في « الدقائق » ، وللإمام احتمال في وجوب إعادة الغسل بما يخرج من النجاسة من غير الفرج^(٢) ، والمذهب : الجزم بالمنع ، كما لا يجب الوضوء جزماً ، ونقل في « الروضة » عن جماعة : الجزم بالاكْتفاء بغسل النجاسة إذا خرجت بعد التكفين ، وفي « فتاوى البغوي » : أنه لا يجب^(٣) .

قوله : (ويغسل الرجل الرجل ، والمرأة المرأة) هذا هو الأصل .

قوله : (ويغسل أمته) أي : ولو كانت مدبرة أو أم ولد ؛ قياساً على

(١) وفي النسختين : (قال) .

(٢) المحرر (٢٩٨/١) ، دقائق المنهاج (ص : ٨٦) ، نهاية المطلب (١١/٣) .

(٣) روضة الطالبين (٦١٦/١) ، فتاوى البغوي (ص : ١٠٩) .

وَزَوْجَتُهُ ،

الزوجة وأولى ؛ لأنه يملك الرقبة والبضع جميعاً ، وكذا المكاتبه ؛ لأن الكتابة تنسخ بالموت .

نعم ؛ لا يغسل المزوجة ولا المعتدة ؛ لأنه لا يستباح بضعها .

فإن كانت مستبرأة . . ففي « زوائده » : أنه لا يجوز ، وحكى في « البحر » وجهين في جواز تغسيله لها ، وقوى ابن العماد عدم الجواز ، وقال الإسنوي : الصواب : جوازه ؛ لأنه يجوز لمسها والنظر إليها والخلوة بها ؛ كما جزم به الرافعي في الاستبراء^(١) .

وخرج بقوله : (أمته) : المبعضة والمشاركة ، فإنه لا يجوز أن يغسلهما .

ولا يجوز للأمة تغسيل سيدها ؛ لأن القنة تنتقل للورثة ، والمديرة وأم الولد تعتقان بالموت ، وقيل : يجوز .

قوله : (وزوجته) لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : « مَا ضَرَّكَ لَوْ مُتَّ قَبْلِي فَعَسَلْتُكَ وَكَفَّنْتُكَ وَصَلَّيْتُ عَلَيْكَ وَدَفَنْتُكَ » . رواه ابن ماجه ، وصححه ابن حبان ، وأصله عند البخاري بلفظ : « ذَاكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ فَأَسْتَغْفِرُ لَكَ وَأَدْعُو لَكَ » . وروي : أن علياً غسل فاطمة رضي الله عنهما^(٢) .

(١) روضة الطالبين (٦١٩/١) ، بحر المذهب (٥٣٧/٢) ، المهمات (٤٦٢/٣) ، الشرح الكبير (٥٢٧/٩) .

(٢) سنن ابن ماجه (١٤٦٥) ، صحيح ابن حبان (٦٥٨٦) ، صحيح البخاري (٥٦٦٦) عن عائشة رضي الله عنها ، وغسل علي فاطمة رضي الله عنهما أخرجه في « الأم » (٦٢٢/٢) عن أسماء بنت عميس رضي الله عنها ، وراجع « التلخيص الحبير » (٣٢٦/٢) .

وَهِيَ زَوْجَهَا ، وَيَلْفَانِ خِرْقَةً وَلَا مَسَّ .
فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَجْنَبِيٌّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ . . يُمَّمُ فِي الْأَصَحِّ .

ولا فرق بين أن تكون مسلمة أو كتابية ، ولا يمنعه تزويج أختها أو أربع سواها في الأصح .

قوله : (وهي زوجها) لقول عائشة رضي الله عنها : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساؤه . رواه أبو داود والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم^(١) .

وحكى ابن المنذر الإجماع عليه^(٢) ، والأصح : أنها تغسله وإن انقضت عدتها بوضع الحمل وتزوجت ، وقيل : ما لم تتزوج ، وقيل : ما لم تنقض العدة ، ولو مات أحدهما في العدة . . لم يغسله الآخر ، وقيل : تغسله الرجعية ؛ لأنها ترثه .

قوله : (ويلفان) أي : السيد وأحد الزوجين (خرقه ولا مس) أي : حفظاً للطهارة ، فإن لم يلف . . صح الغسل ، ولا يبنني الخلاف في انتقاض طهر الملموس ؛ لأنه مأذون فيه للحاجة ، والصحيح في الغاسل : الانتقاض .
قوله : (فإن لم يحضر إلا أجنبي) أي : والميت امرأة (أو أجنبية) أي : والميت رجل (. . يمّم في الأصح) يعني : الميت ؛ لأنه تعذر غسله شرعاً بسبب اللمس والنظر ، والثاني : يجب غسله في ثوب ، ويلف الغاسل على يده خرقه ، ويغض طرفه ما أمكنه ، فإن اضطر إلى النظر . . نظر قدر الضرورة ، ونقل عن النص .

والخنثى الصغير والواضح من الأطفال يغسله النساء والرجال ، وكذا

(١) سنن أبي داود (٣١٤١) ، المستدرک (٦٠ / ٣) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) أي : أن المرأة تغسل زوجها إذا مات . الإجماع (ص : ٢١) .

وَأُولَى الرَّجَالِ بِهِ : أَوْلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ ، وَبِهَا : قَرَابَاتُهَا ، وَيُقَدَّمَنَّ عَلَى زَوْجٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَأَوْلَاهُنَّ : ذَاتُ مَحْرَمِيَّةٍ ، ثُمَّ الْأَجْنَبِيَّةُ ، ثُمَّ رِجَالُ الْقَرَابَةِ ؛ كَتَرْتِيبِ صَلَاتِهِمْ .

الخنثى الكبير على الصحيح في « شرح المذهب » ، وفي « الروضة » و« الشرح » : فيه الوجهان ، ومقتضاه : أنه ييمم^(١) .

قوله : (وأولى الرجال به) أي : بالرجل في الغسل (أولاهم بالصلاة) عليه ، وسيأتي ذكرهم^(٢) ، والأصح : أن الزوجة مؤخرة عن الرجال الأجانب ، مقدمة على النساء المحارم .

قوله : (وبها : قراباتها) أي : أولى الناس بغسل المرأة نساء القرابة ، محارم كن أو غير محارم ؛ لأنهن أشفق من غيرهن .

قوله : (ويقدمن على زوج في الأصح) لأن الأنثى بالإناث أليق ، والثاني : يقدم عليهن ؛ لأنه ينظر إلى ما لا ينظرون .

قوله : (وأولاهن : ذات محرمية) لاجتماع الرحم والمحرمية ؛ كالأم والبنت والأخت والعمة والخالة ، وبعدهن ذوات الأرحام غير المحارم ؛ كبنت العم وشبهها .

قوله : (ثم الأجنبية) لأنهن أوسع في النظر إليها من الرجال .
(ثم رجال القرابة ؛ كترتيب صلاتهم) لأنهم أشفق عليها ، ويردُّ عليه ذوات الولاء ، فإنهن يقدمن بعد ذوات الأرحام على الأجنبات ، نص عليه الشافعي^(٣) .

(١) المجموع (١٢١/٢) ، روضة الطالبين (٦١٩/١) ، الشرح الكبير (٤٠٥/٢) .

(٢) أي : في (فصل في الصلاة على الميت) في (فرع في بيان الأولى بالصلاة) .

(٣) الأم (٦٤٦/٢) .

قُلْتُ : إِلَّا ابْنَ الْعَمِّ وَنَحْوَهُ فَكَالْأَجْنَبِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمُ الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ .
وَلَا يُقَرَّبُ الْمُحْرَمُ طَبِياً ، وَلَا يُؤْخَذُ شَعْرُهُ وَظَفْرُهُ ،

(قلت : إلا ابن العم ونحوه) أي : كل قريب ليس بمحرم (فكالأجنبي ، والله أعلم) أي : لا حق له في الغسل ؛ لأنه لا يحل له النظر ولا الخلوة .
قوله : (ويقدم عليهم الزوج في الأصح) أي : على رجال القرابة ؛ لأن الجميع ذكور ، وهو ينظر إلى ما لا ينظرون ، والثاني : أنهم يقدمون عليه ؛ لأن النكاح ينتهي بالموت ، وسبب المحرمية يدوم ، وفي « التحرير » : أن المنقول تقديم الأجنيب على الزوج^(١) ، وكلام الكتاب قد يفهمه .
وجميع ما ذكر من التقديم مشروط بالإسلام ، وألا يكون قاتلاً .
فرع : المقدم في الغسل يجوز له تفويضه إلى من بعده بشرط اتحاد الجنس .

قوله : (ولا يقرب المحرم طيباً) أي : في بدنه (ولا يؤخذ شعره وظفره) لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي وقصته ناقتة : « وَلَا تَمْسُوهُ طَبِياً وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّياً » . متفق عليه^(٢) .

فيترك^(٣) استعمال الكافور له ، ولا بأس بالتجمير عند غسله ؛ كجلوسه عند العطار ، قاله الرافعي ، وتعقبه في « المهمات » بأنه صحح كراهة جلوس المحرم بقصد الرائحة ، وبأن قياس إقامة الفعل بالميت بعد الإحرام مقام فعله

(١) تحرير الفتاوى (٤٢٣ / ١) .

(٢) صحيح البخاري (١٢٦٨) ، صحيح مسلم (١٢٠٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) وفي (ب) : (فترك) .

وَتُطَيَّبُ الْمُعْتَدَّةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْجَدِيدُ : أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْمُحْرَمِ أَخْذُ ظُفْرِهِ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ .

قُلْتُ : الْأَظْهَرُ : كَرَاهَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

في الحياة : كراهية^(١) التجمير عند غسله ، إلا أن يقال : اغتفر ذلك للرائحة الكريهة^(٢) .

قوله : (وتطيب المعتدة في الأصح) لأن التحريم في الحياة للاحتراز عن الرجال ، والتفجع على الزوج ، وذلك يزول بالموت ، وقيل : لا يجوز ؛ استصحاباً للتحريم ، وقيد في « الروضة » بالمحدة^(٣) ليخرج من ليس عليها إحداد ؛ كالرجعية ، فكان الأولى تعبيره بذلك هنا .

قوله : (والجديد : أنه لا يكره في غير المحرم أخذ ظفره وشعر إبطه وعانته وشاربه) كما يتنظف الحي بهذه الأشياء ، وعلى هذا : قيل : يستحب ، وقيل : لا .

(قلت : الأظهر : كراهته ، والله أعلم) لأن أجزاء الميت محترمة ، ولم يصح في هذا شيء ، فكره فعله ، ونقلها البندنجي عن نصه في « الأم » و« مختصر الجنائز » والقديم^(٤) .

ولا يحلق رأسه بحال ، وقيل : إن كان له عادة بحلقه . . ففيه الخلاف .
والمذهب : أن الأقف لا يختن بعد موته ، وقيل : يختن ، وقيل : يختن البالغ دون الصبي .

(١) وفي (ب) : (كراهة) .

(٢) الشرح الكبير (٤٠٨ / ٢) ، المهمات (٤٦٥ / ٣) .

(٣) روضة الطالبين (٦٢١ / ١) .

(٤) الأم (٥٩١ / ٢) ، مختصر المزني (ص : ٥٧) ، وراجع « المجموع » (١٣٩ / ٢) .

فصل

يُكَفَّنُ بِمَا لَهُ لُبْسُهُ حَيًّا ، وَأَقْلُهُ : ثَوْبٌ ،

(فصل)

[في تكفين الميت وحمله وتوابعهما]

(يكفن بما له لبسه حيًّا) أي : فيحرم تكفين الرجل بالحرير ، ويجوز تكفين المرأة به على الصحيح ، لكن يكره ؛ لأنه ليس لائقاً بالحال ، واستثني من امتناع الحرير ما إذا لم يوجد غيره .

ومقتضى إطلاقه : جواز التكفين في الثوب المتنجس ، وبه صرح البغوي في « فتاويه » ، وعلمه : بأن القصد منه الستر ، لا العبادة ؛ كالحى يلبسه لستر العورة^(١) ، وقال الأذرعي : الظاهر : أنه لا يجوز تكفين الميت بثوب متنجس مع وجود الطاهر وإن جوزنا لبسه خارج الصلاة . انتهى ، وهو يقتضي : الجواز إذا لم يوجد غيره ؛ كما في الحرير .

قوله : (وأقله : ثوب) أي : ساتر لجميع البدن على أحد الوجهين ، والأصح : أنه يجزئ ما يستر العورة ؛ لأن مصعب بن عمير قتل يوم أحد ، فلم يخلف إلا نمرة ، فقال صلى الله عليه وسلم : « غَطُّوا بِهَا رَأْسَهُ ، وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ » . متفق عليه^(٢) .

ويختلف باختلاف العورة من الرجل والمرأة ، قال ابن الرفعة : والظاهر : أنه لا يختلف بالحرية والرق ؛ لأنه يزول بالموت^(٣) .

(١) فتاوى البغوي (ص : ١٠٨) .

(٢) صحيح البخاري (٤٠٤٧) ، صحيح مسلم (٩٤٠) عن خباب بن الارت رضي الله عنه .

(٣) كفاية النبيه (٤٩/٥) .

وَلَا تُنْفَذُ وَصِيَّتُهُ بِإِسْقَاطِهِ .

وَالْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ : ثَلَاثَةٌ ، وَيَجُوزُ رَابِعٌ وَخَامِسٌ ، وَلَهَا : خَمْسَةٌ .

قوله : (ولا تنفذ وصيته بإسقاطه) أي : إسقاط الثوب الواجب - بـ (الباء) كما عبر به في « الروضة »^(١) - لأنه حق الله تعالى ، ويكون على الخلاف فيه ، قال السبكي : إن أوجبنا كاملاً . لم تصح وصيته بإسقاطه ، وإن اكتفينا بستر العورة . فالقياس يقتضي : صحة الوصية بإسقاط الزائد عليها . فلو لم يوص ، وتنازع الورثة . فالصحيح : أنه يكفن في ثلاثة أثواب ، ولو اتفقوا على ثوب . ففي « التهذيب » : يجوز ، وفي « التتمة » : أنه على الخلاف ، وقال المصنف : إنه أقيس^(٢) ، ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرماء : ثوب . ثوب . فثوب على الأصح .

قوله : (والأفضل للرجل : ثلاثة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ، ليس فيها قميص ولا عمامة . متفق عليه^(٣) .

(ويجوز رابع وخامس) أي : بلا كراهة ؛ لأن عبد الله بن عمر كفن ابناً له في خمسة أثواب : قميص وعمامة وثلاث لفائف . رواه البيهقي^(٤) .

قوله : (ولها خمسة) أي : والأفضل للمرأة : خمسة أثواب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كفن ابنته أم كلثوم فيها . رواه أبو داود^(٥) ، والخنثى كالمرأة .

(١) روضة الطالبين (٦٢٤ / ١) .

(٢) التهذيب (٤١٩ / ٢) ، روضة الطالبين (٦٢٤ / ١) .

(٣) صحيح البخاري (١٦٧١) ، صحيح مسلم (٩٤١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) السنن الكبير (٦٧٧١) عن نافع رحمه الله تعالى .

(٥) سنن أبي داود (٣١٥٧) ، وأخرجه أحمد (٢٧٧٧٩) عن ليلى بنت قانف الثقفية رضي الله عنها .

وَمَنْ كَفَّنَ مِنْهُمَا بِثَلَاثَةٍ . . فِيهِ لِفَائِفٌ .
 وَإِنْ كَفَّنَ فِي خَمْسَةٍ . . زِيدَ قَمِيصٌ وَعِمَامَةٌ تَحْتَهُنَّ .
 وَإِنْ كَفَّنَتْ فِي خَمْسَةٍ . . فَإِزَارٌ ، وَخِمَارٌ ، وَقَمِيصٌ ، وَلِفَافَتَانِ ، وَفِي
 قَوْلٍ : ثَلَاثُ لِفَائِفَ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ .
 وَيُسَنُّ الْأَبْيَضُ .

قوله : (ومن كفن منهما بثلاثة . . فهي لفائف) أي : عامة لبدن المرأة ،
 وكذا الرجل على الصحيح ؛ تأسيساً بكفن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنفسه هو
 وأبي وأمي .

قوله : (وإن كفن في خمسة . . زيد قميص وعمامة تحتهم) أي : تحت
 اللفائف كما فعل ابن عمر (وإن كفت في خمسة . . إزار وخمار وقميص)
 وهو الدرع (ولفافتان) للحديث في كفن أم كلثوم (وفي قول : ثلاث لفائف
 وإزار وخمار) لأن الخمسة فيها ؛ كالثلاثة في الرجل ، ولا يستحب فيها
 القميص .

والزيادة على الخمسة مكروهة للرجال والنساء ، قال في « شرح
 المهذب » : ولا يبعد تحريمه إلا أنه لم يقل به أحد ، قال الإسني : وجزم
 ابن يونس في « شرح التنبيه » بتحريمه^(١) .

قوله : (ويسن الأبيض) لحديث كفن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولقوله
 صلى الله عليه وسلم : « الْبُسُوءُ مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ ، فَإِنَّهَا خَيْرٌ ثِيَابِكُمْ ، وَكَفَّنُوا
 فِيهَا مَوْتَاكُمْ » . صححه الترمذي وابن حبان والحاكم^(٢) .

(١) المجموع (١٥٠ / ٢) ، غنية الفقيه في شرح التنبيه (٥١٦ / ١) .

(٢) سنن الترمذي (١٠١٥) ، صحيح ابن حبان (٥٤٢٣) ، المستدرک (٣٥٤ / ١) عن ابن
 عباس رضي الله عنهما .

وَمَحَلُّهُ : أَصْلُ التَّرَكَةِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ . . فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ؛ مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ ، وَكَذَا الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ .

قوله : (ومحلّه : أصل التركة) لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم : « كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ »^(١) . فللإجماع ، فإن تعلق بعين التركة حق . . قدم ، ومؤن التجهيز من التركة ، وإن قال بعض الورثة : أكفنه من مالي ، وقال بعضهم : من التركة . . كفن منها .

قوله : (فإن لم تكن . . فعلى من عليه نفقته ؛ من قريب وسيد) لأن ذلك خاتمة مؤنته ، ولا فرق في الأولاد بين الصغار والكبار وكذا الوالدون ؛ لأن نفقتهم واجبة إذا كانوا عاجزين زَمَنَى ، والميت عاجز ، ولا فرق في العبد بين المكاتب وأم الولد وغيرهما .

قوله : (وكذا الزوج في الأصح) كفن الزوجة ومؤن تجهيزها على الزوج في الأصح ، موسرة كانت أو معسرة ؛ كما تجب كسوتها في الحياة ، فإن لم يكن له مال . . ففي مالها ، فإن لم يكن . . فعلى من عليه نفقتها لو لم تكن مزوجة ، والثاني : في مالها مطلقاً ؛ لأن كسوة الحياة للاستمتاع ، فإن لم يكن لها مال . . فعلى من تلزمه نفقتها .

وكلام المصنف تبعاً لأصله^(٢) يوهم : أنه إنما تجب على الزوج إذا لم تكن للمرأة تركة ، وليس مراداً له .

وإن لم يوجد من تلزمه النفقة . . فمؤنة التجهيز في بيت المال ، فإن لم يكن . . فعلى عامة المسلمين .

(١) صحيح البخاري (١٢٦٥) ، صحيح مسلم (١٢٠٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) المحرر (٣٠١/١) .

وَيُبَسِّطُ أَحْسَنُ اللَّفَافِ وَأَوْسَعُهَا ، وَالثَّانِيَةُ فَوْقَهَا ، وَكَذَا الثَّالِثَةُ ، وَيُذَرُّ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ حَنُوطٌ .

وَيُوضَعُ الْمَيِّتُ فَوْقَهَا مُسْتَلْقِيًا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ ، وَتُشَدُّ أَلْيَاهُ ،

وأظهر الاحتمالين لوالد الروياني : أن الناشزة لا يجب على الزوج تكفينها .

والكفن من مال القريب ، أو بيت المال . . ثوب واحد في الأصح .

قوله : (ويبسط أحسن اللفائف وأوسعها ، والثانية فوقها ، وكذا الثالثة) كما يظهر الحي أحسن ثيابه ، وأما الأوسع . . فلإمكان لفه على الأضيق ، وإنما فرض التفاوت في الوسع خاصة ؛ لأن المستحب استواءهن في الطول على الصحيح .

قوله : (ويذر على كل واحدة حنوط) أي : كل واحدة من اللفائف قبل وضع الأخرى فوقها ، ويستحب : تبخير الثلاث أولاً بالعود .

والحنوط بفتح الحاء : كل طيب خلط للميت .

قوله : (ويوضع الميت فوقها) أي : فوق اللفائف (مستلقياً وعليه حنوط وكافور) أي : على الميت ؛ لأنه يقويه ويصلبه .

قوله : (وتشد ألياه) أي : بعد أن يدس بين ألييه قطن عليه حنوط ، حتى يتصل بحلقة الدبر ليرد ما يخشى خروجه ، ولا يدخله في الحلقة على الصحيح ، ثم يشد ألياه بخرقة مشقوقة الطرفين يأخذ ألييه وعانته كما يشد الثَّانِ (١) .

(١) الثَّانِ : سراويل صغير مقدر شبر ، يستر العورة المغلظة . مختار الصحاح (ص : ٦٦) .

وَيُجْعَلُ عَلَى مَنَافِدِ بَدَنِهِ قُطْنٌ ، وَتُلَفُّ عَلَيْهِ اللَّفَافَةُ وَتُشَدُّ ، فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ . . نَزَعَ الشَّدَادُ .

وَلَا يُلْبَسُ الْمُحْرَمُ الذَّكَرُ مَخِيطاً ، وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ الْمُحْرَمَةِ .

وألياه بمثناة تحت ، وليس معها مثناة فوق على المشهور ، قاله في « الدقائق »^(١) .

قوله : (ويجعل على منافذ بدنه) أي : كالعين والأنف والفم والأذن والجراحات (قطن) أي : عليه حنوط وكافور ، ويجعل الطيب على مواضع السجود ؛ إكراماً لها بقطن ، وقيل : بلا قطن .

قوله : (وتلف عليه اللفاف) أي : يبدأ بشق الكفن الأيسر ، فيثني على شق الميت الأيمن ، ثم يثني شق الكفن الأيمن على شق الميت الأيسر ، ثم يصنع بكل لفافة كذلك ، وفي قول : بالعكس .

قوله : (وتشد) أي : منعاً لانتشارها بحركته عند الحمل (فإذا وضع في قبره . . نزع الشداد) لأنه يكره أن يكون عليه^(٢) في القبر شيء معقود .

فرع : يستحب أن يشد على صدر المرأة فوق الأكفان ثوب ؛ كيلا يضطرب ثدياها عند الحمل ، فينشر الأكفان ، ثم ينزع عند الدفن .

قوله : (ولا يلبس المحرم الذكر مخيطاً ، ولا يستر رأسه ولا وجه المحرمة) للحديث السابق^(٣) ، وذلك على جهة التحريم ، فإن فعله فاعل . .

(١) دقائق المنهاج (ص : ٨٦) .

(٢) قوله : (أن يكون عليه) غير موجود في (ب) .

(٣) أي : قبيل الفصل عند شرح قول المتن : (ويقرب المحرر طيباً) ، وهو في « صحيح البخاري » (١٢٦٥) ، و« صحيح مسلم » (١٢٠٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وفيه : « وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ » .

وَحَمْلُ الْجَنَازَةِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ ، وَهُوَ : أَنْ يَضَعَ الْخَشَبَتَيْنِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقَيْهِ وَرَأْسُهُ بَيْنَهُمَا ، وَيَحْمِلَ الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رَجُلَانِ ، وَالتَّرْبِيعُ : أَنْ يَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ وَيَتَأَخَّرَ آخَرَانِ .
وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ ،

عصى ولا فدية على الصحيح .

قوله : (وحمل الجنازة بين العمودين أفضل من التربع في الأصح) رويت فيه آثار ، وصح عن سعد بن أبي وقاص لما حمل عبد الرحمن بن عوف^(١) .

وقيل : التربع أفضل ، وقيل : هما سواء ، وهذا إذا أراد الاقتصار على أحدهما ، والأفضل : أن يجمع بينهما بأن يحمل تارة كذا وتارة كذا ، كذا في « الروضة » و« أصلها » ، وفي « الكفاية » عن الماوردي الأفضل : أن يحمله خمسة : أربعة في جوانبه ، وواحد بين العمودين المقدمين^(٢) .

قوله : (وهو) أي : الحمل بين العمودين (أن يضع الخشبتيْن المقدمتين على عاتقيه ورأسه بينهما ، ويحمل المؤخرتين رجلان) وقيل : إن الأول لا يحملهما على عاتقيه بل على يديه .

قوله : (والتربع : أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران) قال الشافعي والأصحاب : وليس في حمل الجنازة دناءة ، بل هو دين ومروءة .

قوله : (والمشي أمامها بقربها أفضل) قال ابن المنذر : ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام الجنازة . ورواه

(١) أخرجها جميعاً البيهقي في « الكبير » (٦٩١٦ - ٦٩٢٢) ، وراجع « التلخيص الحبير » (٢٥٨ / ٢) .

(٢) روضة الطالبين (٦٢٩ / ١) ، الشرح الكبير (٤١٧ / ٢) ، كفاية النبيه (١٢٠ / ٥) .

أصحاب السنن الأربعة بدون عثمان ، وصححه ابن حبان^(١) .
ولا فرق في استحباب التقدم بين الراكب والماشي ، ويكره الركوب في
الذهاب .

وورد في القرب حديث^(٢) .

وضابطه : أن يكون بحيث لو التفت رآها ، فإن بعد عنها ؛ فإن كان بحيث
ينسب إليها لكثرة الجماعة . . حصلت له فضيلة الاتباع ، وإلا . . فلا .

فرع : اتباع الجنائز سنة مؤكدة للرجال ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :
« مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا ، وَكَانَ مَعَهَا حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا ، وَيُفْرَغَ
مِنْ دَفْنِهَا . . فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحَدٍ ، وَمَنْ صَلَّى
عَلَيْهَا ، ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ . . فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ » . متفق عليه ، ولمسلم :
« أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أُحَدٍ »^(٣) .

قال الطيبي : قوله : « مِثْلُ أُحَدٍ » مبهم من وجهين ، فبين الموزون بقوله :
« مِنَ الْأَجْرِ » ، وبين المقدار المراد بقوله : « مِثْلُ أُحَدٍ »^(٤) ، وعند ابن عدي
من حديث واثلة : « كُتِبَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنَ أَجْرِ أَخْفُهُمَا فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ
مِنْ جَبَلِ أُحَدٍ »^(٥) .

(١) سنن أبي داود (٣١٧٩) ، سنن الترمذي (١٠٢٨) ، سنن النسائي (١٩٤٤) ، سنن ابن
ماجه (١٤٨٢) ، صحيح ابن حبان (٣٠٤٥) ، الأوسط (٣٠١٣) ، وكذا في رواية في
« النسائي » (١٩٤٥) ، و« ابن حبان » (٣٠٤٨) مع عثمان ، كلهم عن ابن عمر رضي الله
عنهما .

(٢) أخرجه الحاكم (٣٦٣ / ١) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (٤٧) ، صحيح مسلم (٩٤٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (٣٧٨ / ٣) .

(٥) الكامل لابن عدي (٣٥٣ / ٧) وقال عنه : (منكر جداً) .

وَيُسْرِعُ بِهَا إِنْ لَمْ يُخَفْ تَغْيِرُهُ .

فصل

لِصَلَاتِهِ أَرْكَانٌ : أَحَدُهَا : النِّيَّةُ ، وَوَقْتُهَا كَغَيْرِهَا ،

واتباع النساء مكروه على الصحيح ما لم يتضمن حراماً ؛ لقول أم عطية : نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا^(١) . ورواه الإسماعيلي بلفظ : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقولها : (ولم يعزم علينا) أي : ولم يؤكد علينا في المنع .

قوله : (ويسرع بها) أي : استحباباً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ » متفق عليه^(٢) .

والمراد : أنه يسرع بها فوق المشي المعتاد بحيث لا يشق على من يتبعها .

قوله : (إن لم يخف تغيره) أي : بسبب الإسراع بانفجار وغيره ، فإن خيف ذلك .. فيتأني بها ، وإن كان خوف التغير من البطء .. زيد في الإسراع .

(فصل)

[في الصلاة عليه]

(لصلاته أركان) أي : للصلاة على الميت (أحدها : النية) للحديث المشهور^(٣) (ووقتها كغيرها) أي : وقت النية هنا كوقتها في باقي الصلوات ، وهو محاذاة التكبير .

(١) أخرجه البخاري (١٢٧٨) ومسلم (٩٣٨) .

(٢) صحيح البخاري (١٣١٥) ، صحيح مسلم (٩٤٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) وهو حديث عمر رضي الله عنه : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » المتفق عليه .

وَتَكْفِي نِيَّةُ الْفَرَضِ ، وَقِيلَ : تُشْتَرَطُ نِيَّةُ فَرَضٍ كِفَايَةً .
 وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيِّتِ ، فَإِنْ عَيَّنَ وَأَخْطَأَ . . بَطَلَتْ .
 وَإِنْ حَضَرَ مَوْتَى . . نَوَاهُمْ .
 الثَّانِي : أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ،

قوله : (وتكفي نية الفرض ، وقيل : تشترط نية فرض كفاية) في اشتراط
 الفرضية الخلاف المتقدم^(١) ، ولا يشترط التعرض لكونها فرض كفاية على
 الأصح ؛ كما لا يشترط في الظهر ونحوها^(٢) ، وقيل : يشترط ليطمئذ عن فرض
 العين .

قوله : (ولا يجب تعيين الميت) أي : باسمه ؛ كزيد وعمرو ؛ لأنه قد
 لا يعلمه ، وأما التعيين الذي يميزه عن غيره ؛ كقوله : هذا ، أو الحاضر ، أو
 من يصلي عليه الإمام . . فلا بد منه .

قوله : (فإن عين وأخطأ . . بطلت) لأن الميت الحاضر لم ينوه ، والذي
 نواه ليس بحاضر ، وهذا إذا لم يشر إلى المعين ، فإن أشار . . صح على
 الأصح في « زيادة الروضة » تغليبا للإشارة^(٣) .

قوله : (وإن حضر موتى . . نواهم) أي : بصلاة واحدة ، سواء عرف
 عددهم أم لا ؛ لأنه قد لا يتأتى له معرفتهم .
 فرع : يجب على المقتدي نية الاقتداء .

قوله : (الثاني : أربع تكبيرات) في « الصحيحين » : أن النبي صلى الله

(١) أي : في أوائل (باب صفة الصلاة) عند شرح قول المتن : (والأصح : وجوب نية
 الفرضية) .

(٢) التعرض لفرض العين . تحفة المحتاج (٢٠١ / ٣) .

(٣) روضة الطالبين (٦٣٨ / ١) .

فَإِنْ خَمْسَ . . لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ .

وَلَوْ خَمْسَ إِمَامُهُ . . لَمْ يُتَابِعْهُ فِي الْأَصَحِّ ، بَلْ يُسَلِّمُ ، أَوْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ .

عليه وسلم كبر على النجاشي أربعاً^(١) .

قوله : (فَإِنْ خَمْسَ . . لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ) لثبوت الزيادة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) ، إلا أن الأربع أولى ؛ لاستقرار الأمر عليها ، والثاني : تبطل ؛ كما لو زاد ركعة ، وهذا إذا تعمد ، فإن كان ساهياً . . لم تبطل قطعاً .

وقال الإسنوي : مقتضى كلام الروياني في « الحلية » ، وتعليل الفوراني والإمام والغزالي للصحة ؛ بأن التكبير ذكر ، وزيادة الذكر لا تضر . . أن للمصلي أن يزيد ما شاء من التكبيرات^(٣) .

قوله : (وَلَوْ خَمْسَ إِمَامِهِ . . لَمْ يُتَابِعْهُ فِي الْأَصَحِّ ، بَلْ يُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ) لأن هذه الزيادة غير مشروعة ، والثاني : يتابعه ؛ لتأكد المتابعة ، والخلاف قولان في « الشرحين » و« الروضة » ، وحكى في « شرح المذهب » طريقة قاطعة بالمتابعة وصحتها^(٤) .

قال السبكي : وينبغي أن يكون الخلاف في الأولوية ، ووجه الإسنوي أن يكون في الوجوب ؛ لأجل المتابعة ، ومحلّه : إذا كان عامداً وقلنا لا تبطل بالتخميس ، أما إذا قلنا بالبطلان . . لم تجز متابعتة .

(١) صحيح البخاري (١٢٤٥) ، صحيح مسلم (٩٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم (٩٥٧) عن زيد بن أرقم رضي الله عنه .

(٣) المهمات (٤٨١ / ٣) ، نهاية المطلب (٥٥ / ٣) .

(٤) روضة الطالبين (٦٣٩ / ١) ، الشرح الكبير (٤٣٤ / ٢) ، المجموع (١٨٤ / ٥) .

الثَّالِثُ : السَّلَامُ كَغَيْرِهَا .

الرَّابِعُ : قِرَاءَةُ (الْفَاتِحَةِ) بَعْدَ الْأُولَى .

قُلْتُ : تُجْزِئُ (الْفَاتِحَةُ) بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (الثالث : السلام كغيرها) أي : من الصلوات في وجوبه وتعددده وكيفيته ، وقيل : لا تستحب هنا زيادة : (ورحمة الله) .

قوله : (الرابع : قراءة « الفاتحة ») لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ »^(١) .

قوله : (بعد الأولى) أي : التكبيرة الأولى ، قال السبكي : ينبغي أن يتعين ذلك ؛ لما روى النسائي بإسناد صحيح عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف : السنة في الصلاة على الجنازة : أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأمر القرآن مخافتة ، ثم يكبر ثلاثاً ، والتسليم عند الآخرة^(٢) .

وقال ابن العماد : إنه قول الأكثرين ، وجزم المصنف في « التبيان »^(٣) بذلك ، وقال هنا :

(قلت : تجزئ « الفاتحة » بعد غير الأولى ، والله أعلم) لقول الرافعي : إن القاضي والرويانى وغيره حكوا عن النص : أنه لو أخر قراءتها إلى التكبيرة الثانية جاز . قال الإسنوي : والمصنف أطلق هنا ، وفي « شرح المهذب »^(٤) ومقتضاه : إخلاء التكبيرة الأولى عن ذكر ، وجواز الجمع بعد الثانية بين القراءة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي الثالثة بين

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(٢) سنن النسائي (١٩٨٩) .

(٣) التبيان في آداب حملة القرآن (ص : ١٤٦) .

(٤) الشرح الكبير (٤٣٥ / ٢) ، المجموع (١٨٩ / ٥) .

الخامس : الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ،
والصحيح : أن الصلاة على الآل لا تجب .

القراءة والدعاء للميت^(١) .

قال ابن العماد : إنما أجاز القاضي تأخير (الفاتحة) إلى الثانية ؛ لأنه يمكن توزيع بقية الأركان على الباقي ، فبعد الثالثة يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعد الرابعة يدعو للميت ثم يسلم ، وقد صرح الأصحاب : بأن المسبوق يراعي ترتيب ذلك ، ولا يوافق الإمام في الأذكار التي هو فيها .

قوله : (الخامس : الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) أي : يشترط أن يكون عقب التكبيرة الثانية ؛ لما روى الشافعي من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره رجل من الصحابة : أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر ثم يقرأ بفاتحة الكتاب سرّاً في نفسه ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن ، ثم يسلم سرّاً^(٢) .

والواجب : (اللهم ؛ صل على محمد) كما في الصلاة ، ويستحب بعدها الدعاء للمؤمنين ، وقيل : لا ، وفي استحباب الحمد قبلها وجهان ، رجح المصنف الاستحباب ، قال السبكي : والجمهور على خلافه ، وقال المصنف : لا يشترط ترتيب هذه الثلاثة ، لكنه أولى^(٣) .

قوله : (والصحيح : أن الصلاة على الآل لا تجب) كما في غيرها ، وهذه

(١) المهمات (٤٨٤/٣ - ٤٨٥) .

(٢) الأم (٦٠٨/٢) .

(٣) المجموع (١٩١/٥) .

السَّادِسُ : الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ .

السَّابِعُ : الْقِيَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ إِنْ قَدَرَ .

وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ ،

أولى ؛ لأنها مبنية على التخفيف ، وفي « شرح المذهب » : أن الجمهور قطعوا بعدم الوجوب^(١) .

قوله : (السادس : الدعاء للميت) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ .. فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ » . رواه أبو داود وابن ماجه ، وصححه ابن حبان^(٢) ، ولأنه المقصود الأعظم من الصلاة .

والواجب منه : ما يطلق عليه الاسم ، وقيل : لا يجب تخصيص الميت^(٣) ، بل يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويندرج فيهم ، وقيل : لا يجب مطلقاً .

قوله : (بعد الثالثة) أي : عقبها قبل الرابعة ، لا يجزئ في غيرها بلا خلاف ، قال السبكي : وليس له دليل واضح إلا إن كان الاتباع^(٤) ، وهو يشكل على جواز (الفاتحة) في غير الأولى .

قوله : (السابع : القيام على المذهب إن قدر) لأنها صلاة مفروضة ، وقيل : فيه وجهان ، وقيل : إن تعينت . . وجب القيام ، وإلا . . فلا .

قوله : (ويسن رفع يديه في التكبيرات) أي : حذو منكبيه ، رواه الشافعي

(١) المجموع (١٩١/٥) .

(٢) سنن أبي داود (٣١٩٩) ، سنن ابن ماجه (١٤٩٧) ، صحيح ابن حبان (٣٠٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) وفي (أ) : (الميت به) .

(٤) قال ابن قاسم (١٣٧/٣) : (يمكن أن يقال : بل لتخصيصه بها دليل واضح ، وهو ما صح من خبر أبي أمامة - هو الخبر المارّ آنفاً في الشرح - وذلك ؛ لأن الظاهر منه : أنه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذي ذكره) .

وَإِسْرَارُ الْقِرَاءَةِ ، وَقِيلَ : يَجْهَرُ لَيْلًا ، وَالْأَصَحُّ : نَذْبُ التَّعَوُّذِ دُونَ الْإِفْتِتَاحِ ، وَيَقُولُ فِي الثَّالِثَةِ : (اللَّهُمَّ ؛ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ . . .) إِلَى آخِرِهِ ، . .

عن فعل ابن عمر ، وَرَوَى عَنْ غَيْرِهِ^(١) ، وَيُضَعُ يَدَيْهِ بَعْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ تَحْتَ صَدْرِهِ .

قوله : (وإسرار القراءة) أي : قطعاً في النهار ، وفي الليل على الصحيح ؛ لحديث أبي أمامة السابق^(٢) .

قوله : (وقيل : يجهر ليلاً) أي : بـ (الفاتحة) لأنها تفعل ليلاً ونهاراً فيجهر فيها ليلاً ؛ كخسوف القمر ، وجوابه : إطلاق الحديث .

قوله : (والأصح : نذب التعوذ) لأنه سنة للقراءة ، فاستحب كالتأمين (دون الافتتاح) لأن هذه الصلاة مبنية على الاختصار ، وقيل : لا يندبان ؛ لذلك ، وقيل : تندبان كسائر الصلوات .

والأصح : عدم استحباب السورة .

قوله : (ويقول في الثالثة : « اللهم ؛ هذا عبدك وابن عبدك . . . » إلى آخره) تمامه : « خَرَجَ مِنْ رُوحِ الدُّنْيَا وَسَعَتِهَا وَمَحْبُوبُهُ وَأَحِبَّاؤُهُ فِيهَا إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لِأَقْبِهِ ، كَانَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ ، اللَّهُمَّ ؛ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شُفَعَاءَ لَهُ ، اللَّهُمَّ ؛ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا . . فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا . . فَاعْفِرْ لَهُ وَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، وَلَقَدْ بَرَّحْمَتِكَ رِضَاكَ ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَهُ ، وَأَفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَجَافِ الْأَرْضَ

(١) الأم (٦١١/٢) .

(٢) مرقبياً .

عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَلَقَّه بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ آمِنًا^(١) إِلَى جَنَّتِكَ ،
يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ » .

قال البيهقي وغيره : إن الشافعي التقطه من مجموع الأحاديث الواردة
واستحسنه^(٢) .

ويقول في المرأة : (اللهم ؛ إن هذه أمتك وبنت عبدك) ، ويؤنثه إلى
آخره ، قال المصنف : ولو ذكّر على إرادة الشخص . . لم يضر^(٣) .

والروح بفتح الراء : نسيم الريح ، ويراد به : الفضاء أيضاً ، والسعة
بالفتح : الاتساع .

وقوله : (ومحبوبه) كذا في « المحرر » أي : محبوب الميت ، وفي
« الروضة » : ومحبوبها ؛ أي : الذي يحبه من الدنيا^(٤) .

وقوله : (وأحبائه فيها) المشهور بالجر ، أي : خرج من أحبائه في الدنيا
وفارقهم .

(١) قوله : (آمناً) غير موجود في المصادر .

(٢) قال الحافظ في « التلخيص الحبير » (٢٨٩ / ٢) : (الدعاء الذي ذكره الشافعي التقطه من
عدة أحاديث ، قاله البيهقي ثم أوردها ، وقال بعض العلماء : اختلاف الأحاديث في ذلك
محمول على أنه كان يدعو على ميت بدعاء وعلى آخر بغيره ، والذي أمر به : أصل
الدعاء . . .) ، وقال في « المجموع » (١٩٤ / ٥) بعد ما أورد الأحاديث : (التقط الشافعي
من مجموع الأحاديث الواردة دعاءً ، ورثبه واستحبّه ، وهو الذي ذكره في « مختصر المزني »
[ص : ٦٠] ، وقال البيهقي في « الكبير » (٤٠٢ / ٧) في (باب الدعاء في صلاة
الجنّاة) : (وليس في الدعاء شيء مؤقت ، وفي ما ذكرناه كفاية) ، وراجع « معرفة السنن
والآثار » (١٧٠ / ٣) و « نتائج الأفكار » (٤٠٠ / ٤) .

(٣) المجموع (١٩٥ / ٥) .

(٤) المحرر (٣٠٤ / ١) ، روضة الطالبين (٦٤٠ / ١) ، وفي المطبوع منه : (ومحبوبه)
بالتذكير ، وفي « المجموع » (١٩٤ / ٥) : (ومحبوبها) .

وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ : (اللَّهُمَّ ؛ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا ، اللَّهُمَّ ؛ مَنْ أَحْيَيْتُهُ مِنَّا . فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتُهُ مِنَّا . فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ) ، وَيَقُولُ فِي الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي : (اللَّهُمَّ ؛ اجْعَلْهُ فَرَطاً لِأَبَوَيْهِ وَسَلَافاً وَذُخْراً ، وَعِظَةً وَاعْتِبَاراً وَشَفِيعاً ، ...)

وقوله : (وما هو لاقيه) أي : هول منكر ونكير ، قاله القاضي حسين ، لكن اللفظ عام ، وفي « شرح التعجيز » لمؤلفه : إن اللذين يأتيان المؤمن : مبشر وبشير .

وقوله : (عن جنبه) هو تشية الجنب ، وفي بعض نسخ « المختصر » بالإفراد ، وفي نسخة من « الأم » : عن جثته^(١) بالجيم المضمومة ، وهي أحسن ، قاله في « المهمات »^(٢) .

قوله : (ويقدم عليه) أي : استحباباً (« اللهم ؛ اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، اللهم ؛ من أحْيَيْتُهُ مِنَّا . فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتُهُ مِنَّا . فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ») رواه الأربعة من حديث أبي هريرة ، وصححه الترمذي وغيره^(٣) .

قال السبكي : ولذلك قدم على الدعاء الذي رتبته الشافعي .

قوله : (ويقول في الطفل مع هذا الثاني) أي : حديث أبي هريرة : (« اللهم ؛ اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً ، وعظة واعتباراً وشفيعاً ،

(١) ليس في (أ) : (عن جثته) .

(٢) المهمات (٣/٤٨٧) ، وفي المطبعة التي عندنا من « الأم » (٢/٦٤٦) و« مختصر المزني » (ص : ٦٠) : (جنبه) .

(٣) سنن أبي داود (٣٢٠١) ، سنن الترمذي (١٠٤٥) ، السنن الكبرى للنسائي (١١٠٣٠) ، سنن ابن ماجه (١٤٩٨) ، وأخرجه ابن حبان (٣٠٧٠) ، والحاكم (٣٥٨/١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَتَقْلُ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا) ، وَفِي الرَّابِعَةِ : (اللَّهُمَّ ؛ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ) .

وَلَوْ تَخَلَّفَ الْمُقْتَدِي بِلاَ عُذْرِ ، فَلَمْ يُكَبِّرْ حَتَّى كَبَّرَ إِمَامُهُ أُخْرَى

وَتَقْلُ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا » (رويت بعض هذه الألفاظ عن الحسن^(١) .

وقوله : (فرطاً) أي : سابقاً مهياً مصالحيهما في الآخرة ، و(ذخراً) : بالذال المعجمة ، (وعظة) أي : واعظاً .

قوله : (وفي الرابعة : « اللهم ؛ لا تحرمنا أجره ، ولا تفتننا بعده ») نص عليه في « البويطي » ، وهو في آخر حديث أبي هريرة المتقدم^(٢) الذي أوله : « اللَّهُمَّ ؛ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا » . عند غير الترمذي^(٣) .

وقال ابن سريج في « الودائع » يقول : (ربنا ؛ آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار)^(٤) ، وقيل : لا يستحب الدعاء بعد الرابعة ، بل يسلم عقب التكبير ، والصحيح : استحبابه ، واستحباب إطالته^(٥) .

وقوله : (تحرمنا) بفتح التاء وضمها ، وقوله : (ولا تفتننا) أي : بالابتلاء بما نهيت عنه .

قوله : (ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه أخرى . .

(١) أخرجه البخاري قبل رقم (١٣٣٥) عن الحسن معلقاً ، والبيهقي في « الكبير » (٦٨٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه من قوله .

(٢) أي : آنفاً .

(٣) مختصر البويطي (ص : ٣٠٧) .

(٤) الودائع لمنصوص الشرائع (ص : ٢٧٠) .

(٥) أخرج استحباب إطالته الحاكم (٣٦٠ / ١) ، وابن ماجه (١٥٠٣) ، والبيهقي في « الكبير » (٧٠٦٩) عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه .

بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَيَكْبَرُ الْمَسْبُوقُ وَيَقْرَأُ (الْفَاتِحَةَ) وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي غَيْرِهَا ، فَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي (الْفَاتِحَةِ) . . كَبَّرَ مَعَهُ ، وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ ، وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَ فِي (الْفَاتِحَةِ) . . تَرَكَهَا وَتَابَعَهُ فِي الْأَصَحِّ .
وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ . . تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ بَاقِيَ التَّكْبِيرَاتِ بِأَذْكَارِهَا ،

بطلت صلاته (لأن المتابعة في هذه الصلاة لا تظهر إلا في التكبير ، فالتخلف بتكبيره يشبه التخلف بركعة .

قوله : (ويكبر المسبوق ويقرأ « الفاتحة » وإن كان الإمام في غيرها) لأن ما أدركه أول صلاته .

قوله : (فلو كبر الإمام أخرى قبل شروعه في « الفاتحة » . . كبر معه وسقطت القراءة) كما لو ركع الإمام عقب إحرام المسبوق . . فإنه يركع معه .

قوله : (وإن كبرها وهو في « الفاتحة » . . تركها وتابعه في الأصح) أي : في التكبير محافظة على المتابعة ، والثاني : يتم القراءة ؛ لأنه تلبس بالفرض ، وفي « شرح المذهب » عن جماعة القطع بالأول^(١) ، فكان يحسن تعبير المصنف بالمذهب .

وعلى الأصح : هل يتم القراءة بعد التكبير أم لا ؟ فيه احتمالان لابن الصباغ ؛ أحدهما : الثاني ، قال السبكي : وفيه نظر على القول بأن (الفاتحة) لا تتعين لها الأولى .

قوله : (وإذا سلم الإمام . . تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها) كما يأتي في غيرها بباقي الركعات .

(١) المجموع (١٩٨/٥) .

وَفِي قَوْلٍ : لَا تُشْتَرَطُ الْأَذْكَارُ .

وَتُشْتَرَطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ لَا الْجَمَاعَةَ ، وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا بِوَاحِدٍ ، وَقِيلَ :
يَجِبُ اثْنَانِ ، وَقِيلَ : ثَلَاثَةٌ ، وَقِيلَ : أَرْبَعَةٌ .

قوله : (وفي قول : لا تشترط الأذكار) أي : بل يجوز أن يأتي بما بقي من
التكبيرات متتابعاً ، نص عليه في « البويطي »^(١) ، والخلاف في الوجوب .
ويستحب : ألا يرفع الجنازة حتى يتم المسبوقون ما عليهم ، فلورفعت ،
أو حولت عن القبلة قبل ذلك . . لم تبطل صلاتهم ، ويحتمل في الدوام ما لا
يحتمل في الابتداء ، وقيل : تبطل برفعها ، وقيل : يصح على السائرة قبل
وضعها .

قوله : (وتشترط شروط الصلاة) أي : كالطهارة والستارة والاستقبال ؛
لأنها صلاة .

قوله : (لا الجماعة) يعني : أن الجماعة ليست شرطاً فيها ؛ لأن الصحابة
رضي الله عنهم صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم أفراداً^(٢) .

قوله : (ويسقط فرضها بواحد) نص عليه في « الجامع الكبير »^(٣) لأنها
لا تشترط فيها الجماعة ؛ فلا يشترط العدد ، وأفهم كلامه : الاكتفاء بالصبي ،
وهو الصحيح ، قاله الإسنوي (وقيل : يجب اثنان) لأنهما أقل الجمع
(وقيل : ثلاثة) حكى عن نص « الأم »^(٤) ، وقطع به جماعة (وقيل : أربعة)
كحمل الجنازة ، وقد تبين أن الخلاف : قولان ووجهان ، وعلى اعتبار العدد

(١) مختصر البويطي (ص : ٣٠٨) .

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٦٢٨) ، والبيهقي في « الكبير » (٦٩٨٨) ، وأبو يعلى في « مسنده »

(٢٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) هو كتاب للمزني رحمه الله تعالى .

(٤) الأم (٦٢٧/٢) .

وَلَا يَسْقُطُ بِالنِّسَاءِ وَهُنَاكَ رِجَالٌ فِي الْأَصَحِّ .
وَيُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ .

لهم أن يصلوا فرادى وجماعة ، وهي أفضل .

قوله : (ولا يسقط بالنساء وهناك رجال في الأصح) يعني : لا يسقط
الفرض عن الرجال بصلاة النساء ؛ لأن فيه استهانة بالميت ، وعبر في
« الروضة » بالصحيح^(١) ، والثاني : يسقط ؛ لصحة صلاتهن وجماعتهم^(٢) ،
ولا يسقط بهن بحضور رجل واحد بل صبي .

فلو عبر بقوله : (وهناك ذكر) . . . لكان أحسن ، قاله الإسني .

واحترز بوجود الرجال : عما إذا فقدوا ، فإن النسوة تجب عليهن ، ويسقط
بهن الفرض ، ويستحب أن يصلين منفردات في حالة واحدة ، وقيل : يصلين
جماعة إن كان الميت امرأة ، فإن حضر رجل ونساء وأوجبنا العدد . . . وجب
عليهن التكميل .

قوله : (ويصلى على الغائب عن البلد) أي : بالنية ؛ لأن النبي صلى الله
عليه وسلم صلى على النجاشي بالمدينة في اليوم الذي مات فيه . متفق
عليه^(٣) .

ولا فرق بين أن تكون البلد قريبة أو بعيدة في جهة القبلة أو غيرها ، لكن
المصلي يستقبل القبلة .

واحترز بـ (الغائب عن البلد) : عن الغائب عن المجلس ؛ فإنه لا يصلى
عليه في الأصح ، كبرت البلد أم صغرت .

(١) روضة الطالبين (١ / ٦٤٤) .

(٢) وفي (ب) : (وجماعتهم) غير موجود .

(٣) صحيح البخاري (١٢٤٥) ، صحيح مسلم (٩٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْنِ ، وَتَصِحُّ بَعْدُهُ ، وَالْأَصَحُّ : تَخْصِيصُ الصَّلَاةِ بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا وَقَتَ الْمَوْتِ .

فلو صلى على الأموات من المسلمين الذين ماتوا في يومه في أقطار الأرض وغسلوا . . صح ؛ لأن تعيينهم ليس بشرط .

قوله : (ويجب تقديمها على الدفن) أي : تقديم الصلاة على الدفن واجب ؛ لأنه المنقول عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة فمن بعدهم ، ولو دفن من غير صلاة . . أثم الدافنون ، وكل من توجه عليه فرض الصلاة من أهل تلك الناحية بلا خلاف ، لكن لا ينبش القبر ، بل يصلى عليه ، ويسقط الفرض .

قوله : (وتصح بعده) لأنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن . متفق عليه^(١) .

ونص الشافعي في « الأم » على استحباب الصلاة على القبر^(٢) .

قوله : (والأصح : تخصيص الصلوة) أي : في الصلاة على القبر (بمن كان من أهل فرضها وقت الموت) لأنه يؤدي فرضاً خوطب به ، وغيره لو صلى . . كان متطوعاً ، وهذه الصلاة لا يتطوع بها ، والثاني : من كان أهلاً للصلاة وقت الموت ، فيصلي عليه من كان مميزاً عند موته ، دون من كان مفقوداً أو مجنوناً أو غير مميز ، والثالث : يصلى على القبر إلى ثلاثة أيام فقط ، والرابع : إلى شهر ، والخامس : ما لم يَبْلُ الميت ، والسادس : يصلى عليه أبداً .

(١) صحيح البخاري (١٣٣٧) ، صحيح مسلم (٩٥٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) الأم (٦٠٩/٢) .

وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَالٍ .

فرع : الجديد : أَنَّ الْوَلِيَّ أَوْلَى بِإِمَامَتِهَا مِنَ الْوَالِي ، فَيُقَدَّمُ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الْابْنُ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ الْأَخُ

قوله : (ولا يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) وكذا قبر غيره من الأنبياء صلوات الله عليهم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » . متفق عليه^(١) .

وقيل : يجوز فرادى لا جماعة ؛ تفريعاً على أن الصلاة تصح على القبر من غير تأقيت ، وهو أضعف الأوجه .

قوله : (فرع : الجديد : أن الولي أولى بإمامتها من الوالي) لأن معظم الغرض هنا الدعاء للميت ، ومن اختص بمزيد شفقة . . كان دعاؤه أقرب إلى الإجابة ، والقديم : الوالي ، ثم إمام المسجد ، ثم الولي وهو القريب ، وقيل : يقدم الموصى له بالصلاة على القريب .

وفي تعبير المصنف بالفرع نظر ؛ لأن الكلام في كيفية الصلاة ، ومن يصلي ، ومن يصلى عليه ، والشرائط ، فالكلام فيمن يصلي أحد الأطراف المقصودة ، وليس فرعاً لغيره ، قاله في « التحرير »^(٢) .

قوله : (فيقدم الأب ، ثم الجد وإن علا) لأن الأصول أكثر شفقة من الفروع .

قوله : (ثم الابن ثم ابنه) وإن سفل (ثم الأخ) تقديماً للأشفق فالأشفق .

(١) صحيح البخاري (١٣٣٠) ، صحيح مسلم (٥٢٩) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) تحرير الفتاوى (٤٣٣ / ١) .

وَالْأَظْهَرُ : تَقْدِيمُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ عَلَى الْأَخِ لِأَبٍ ثُمَّ ابْنِ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ الْعَصْبَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ ، ثُمَّ ذَوُو الْأَرْحَامِ .
وَلَوْ اجْتَمَعَا فِي دَرَجَةٍ . . فَلَأَسَنُّ الْعَدْلُ أَوْلَى عَلَى النَّصِّ .

قوله : (والأظهر : تقديم الأخ لأبوين على الأخ لأب) كالميراث ،
والثاني : يستويان ؛ لأنهما في قرابة الأب سواء ، والأم لا مدخل لها في
الإمامة ، والذي صححه في « الروضة » تبعاً لـ « الشرحين » : القطع
بالأول^(١) ، فكان الأولى تعبيره بالمذهب .

قوله : (ثم ابن الأخ لأبوين ، ثم لأب) وبحث الإسنوي : أن ابن الأخ
للأب يقدم على ابن ابن الأخ الشقيق ؛ كالميراث .

(ثم العصبة على ترتيب الإرث) أي : فيقدم العم الشقيق ثم لأب ، ثم ابن
العم الشقيق ثم لأب ، ثم عم الأب كذلك ، ثم عم الجد فصاعداً كذلك ، وفي
عمين أو ابني عم أحدهما لأبوين والآخر لأب ، أو ابني عم أحدهما أخ لأم . .
الطريقان .

ويقدم المعتق ثم عصبته إذا لم يكن عصبه نسب على ذوي الأرحام .

قوله : (ثم ذوو الأرحام) أي : يقدمون على الأجانب ؛ لما فيهم من
الشفقة ، فيقدم أب الأم ، ثم الأخ للأم ، ثم الخال ، ثم العم للأم ،
ولا مدخل للزوج في الصلاة على المرأة ، وفي وجهه : أنه يلي ، ويكون مقدماً
على المعتق .

قوله : (ولو اجتمعا في درجة . . فالأسن العدل أولى على النص) أي :
من الأفقه ؛ لأن دعاء الأسن أقرب إلى الإجابة ، وقيل : قولان ؛ ثانيهما :

(١) روضة الطالبين (١ / ٦٣٥) ، الشرح الكبير (٢ / ٤٢٩) .

وَيَقْدَمُ الْحُرُّ الْبَعِيدُ عَلَى الْعَبْدِ الْقَرِيبِ .

وَيَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجْزُهَا .

يقدم الأفقه والأقرأ كغيرها ، فلو اجتمعا في درجة وأحدهما أفضل فأراد أن يستنيب أجنبياً . . لم يُمَكَّنْ إلا برضا الآخر على أقيس الوجهين ، ولو غاب الأقرب ووكل من يصلي . . فنائبه أحق من البعيد الحاضر ، حكاهما السبكي .

واحترز بـ (العدل) : عن الفاسق والمبتدع ، فإنهما كالعدم .

قوله : (ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) مثاله : أخ رقيق وعم حر ، العم أولى ؛ لاختصاصه بأهلية الولاية ، وقيل : العبد ؛ لقربه ، وقيل : هما سواء .

وتقييد العبد بالقرب من زيادات « المنهاج » ، ويؤخذ منه تقديم الحر البعيد على العبد البعيد بطريق الأولى ، فلو استويا في القرابة . . فالحر أولى ولو كان العبد فقيهاً على الأصح من « زوائده »^(١) .

ويقدم العبد القريب على الحر الأجنبي ، والعبد البالغ على الصبي الحر ، والصبي على المرأة القريبة ، فإن استوا وتنازعا . . فالقرعة .

قوله : (ويقف عند رأس الرجل وعجزها) أي : عجز المرأة ؛ استحباباً ، رواه أبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه من حديث أنس^(٢) .

والمراد : وقوف الإمام والمنفرد ، والخنثى ؛ كالمرأة ، قاله في « شرح المذهب »^(٣) .

فائدة : قال الجوهرى : العجز : مؤخر الشيء ، يؤنث ويذكر ، وهو

(١) روضة الطالبين (٦٣٧/١) .

(٢) سنن أبي داود (٣١٩٤) ، سنن الترمذي (١٠٥٥) ، سنن ابن ماجه (١٤٩٤) .

(٣) المجموع (١٨٠/٥) .

وَتَجُوزُ عَلَى الْجَنَائِزِ صَلَاةٌ .

للرجل والمرأة جميعاً ، والجمع : الأعجاز ، والعجيزة للمرأة خاصة^(١) .
قوله : (وتجاوز على الجنائز صلاة) أي : واحدة ، سواء كانوا ذكوراً أو
إناثاً أو كليهما ؛ لأن معظم الغرض من هذه الصلاة الدعاء للميت ، ويمكن
الجمع بينهم فيه ، ويوضع بعضهم خلف بعض بين يدي الإمام على الأصح ؛
ليحاذي الإمام الجميع .

فإن جاؤوا معاً واختلف النوع . . قدم إليه الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم
المرأة ، والأصح : أنه يوضع بعضهم خلف بعض أيضاً إن اتحد النوع ، ويقدم
إلى الإمام أفضلهم بالورع والخصال التي يرغب في الصلاة عليه ، ولا يقدم
بالحرية .

فإن استوا وتنازع أولياؤهم في التقديم . . أقرع ، والأفضل : إفراد كل
جنازة بصلاة إن أمكن ؛ لأنه أكثر عملاً ، ولذلك عبر بالجواز .

وإن جاءت الجنائز متعاقبة . . ترك السابق بين يدي الإمام ، وإن كان
مفضولاً إن اتحد النوع ، فلو وضعت امرأة ، ثم حضر رجل أو صبي . . نَحَّيتِ
المرأة ، والصحيح : أن الصبي لا ينحى للرجل ، ثم إن رضي أولياء الموتى
بصلاة واحدة . . صلى ولي السابقة ، رجلاً كان ميتة أو امرأة ، وإن حضروا
معاً . . أقرع ، وإن لم يرضوا بصلاة . . صلى كل ولي على ميتة .

فرع : لو كبر تكبيرة أو تكبيرتين على جنازة ، فجاءت ثانية . . أكمل على
الأولى ، واستأنف الصلاة على الثانية ، فلو نوى في أثنائها . . بطلت ؛ لأن
نيته تعينت للأولى ، قاله الروياني^(٢) .

(١) الصحاح (ص : ٨٧٣) .

(٢) بحر المذهب (٥٨٠ / ٢) .

وَتَحْرُمُ عَلَى الْكَافِرِ ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ ، وَالْأَصَحُّ : وَجُوبُ تَكْفِينِ الذَّمِّيِّ وَدَفْنِهِ .

وَلَوْ وَجَدَ عَضُو مُسْلِمٍ عُلِمَ مَوْتُهُ . . صَلَّى عَلَيْهِ .

قوله : (وتحرم على الكافر) لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا ﴾ [التوبة : ٨٤] (ولا يجب غسله) أي : على المسلمين ؛ لأنه الكرامة^(١) ، وليس هو من أهلها ، لكن يجوز ؛ لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي عند موت أبي طالب : « إِذْهَبْ فَغَسِّلْهُ وَكَفِّنْهُ » . رواه البيهقي وغيره^(٢) .

قوله : (والأصح : وجوب تكفين الذمي ودفنه) أي : إذا لم يكن له مال ؛ وفاء بدمته ؛ كما يكسى في حياته ، والثاني : لا ؛ لأن الذمة قد انتهت بالموت .

واحترز بـ (الذمي) : عن الحربي ، فإنه لا يجب تكفينه قطعاً ، ولا دفنه على الأصح ، وكذا المرتد .

قوله : (ولو وجد عضو مسلم علم موته . . صلى عليه) أي : سواء قل الموجود أو كثر ؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم صلوا بمكة على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ، فإن طائراً ألقاها إليهم أيام وقعة الجمل ، عرفوها بخاتمه ، وكان الطائر نسرأ . رواه الزبير بن بكار^(٣) .

وينوي الصلاة على جملة الميت ؛ كما جزم به الرافعي^(٤) ، وقيل : على

(١) وفي (ب) : (للكرامة) .

(٢) السنن الكبير (١٤٧٠ - ١٤٧١) ، وراجع « التلخيص الحبير » (٢٦٩ / ٢ - ٢٧٠) .

(٣) ذكره الشافعي في « الأم » (٦٠١ / ٢) بلاغاً ، والبيهقي في « الكبير » (٦٩٠٧) عن

الشافعي رضي الله عنه ، وراجع « التلخيص الحبير » (٣٢٩ / ٢) .

(٤) الشرح الكبير (٤١٩ / ٢) .

وَالسَّقَطُ إِنْ اسْتَهَلَ أَوْ بَكَى .. كَكَبِيرٍ ،

العضو نفسه ، وبه يشعر كلام المصنف ، وإنما تصح الصلاة عليه بعد غسله وتكفينه .

وتعبيره بالعضو يخرج : الشعر والظفر ، وقد نقل في « شرح المذهب » عن الأكثرين أنه لا يصلى عليهما^(١) ، وفي « الروضة » تبعاً للرافعي : أن الأقرب إلى إطلاق الأكثرين : أنهما ؛ كالعضو ، إلا الشعرة الواحدة^(٢) .

واحترز بالمسلم : عن الكافر ، فلو وجد بعض ميت أو كله ، ولم يعلم إسلامه .. صلي عليه إن كان في دار الإسلام .

وقوله : (علم موته) يخرج به : ما إذا علم أنه من حي ؛ كيد السارق ، أو جهل حاله .. فإنه لا يصلى عليه ، وفيه وجه . ويندب دفن شعر الحي وظفره ودمه .

قوله : (والسقط إن استهل أو بكى .. ككبير) أي : في الغسل والصلاة والتكفين ؛ لأننا تيقنا موته بعد حياته ، وفي الحديث : « إِذَا اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ .. وَرِثَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ » . رواه النسائي ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وضعفه في « شرح المذهب »^(٣) .

(١) قال ابن قاضي شعبة في « بداية المحتاج » (٤٥٦/١) : (وخرج بـ« العضو » : الشعر والظفر ونحوهما ، وهو ما نقله في « شرح المذهب » عن الأكثرين ، كذا نقله الإسنوي وابن الملن [٢٠٥/٤] ، والذي في « شرح المذهب » عن الجمهور : أنه يصلى عليها) ، وهو كذا بالوهم أيضاً في « النجم الوهاج » (٦٥/٣) ، وتحرير الفتاوي (٤٣٦/١) فتنبه لذلك ، وممن أشار إلى الوهم ابن حجر في « التحفة » (٢٤١/٣) .

(٢) الشرح الكبير (٤١٨/٢) ، المجموع (٢٠٨/٥) ، روضة الطالبين (٦٣١/١) .

(٣) السنن الكبرى (٦٥٣٢) ، صحيح ابن حبان (٦٠٣٢) ، المستدرک (٣٦٣/١) عن جابر رضي الله عنه ، وراجع « المجموع » (٢٠٩/٥) .

وَالْأَيُّ ؛ فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ ؛ كَاخْتِلَاجٍ . . صَلَّى عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ . . لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ، وَكَذَا إِنْ بَلَغَهَا فِي الْأَظْهَرِ .

والسقط : مثلث السين ، من السقوط ، قال في « القاموس » : الولد لغير تمام^(١) ، وقال النشائي في « شرح جامع المختصرات » : العاري عن تيقن الحياة باستهلال وغيره ، والاستهلال : رفع الصوت .

وروى البزار عن ابن عمر موقوفاً^(٢) : « اسْتِهْلَالُ الصَّبِيِّ الْعُطَّاسُ » . وإسناده ضعيف^(٣) .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يستهل ، أو لم يبك (فإن ظهرت أماراة الحياة ؛ كاختلاج . . صلى عليه في الأظهر) لظهور احتمال الحياة ، ومنهم من قطع به ، والثاني : لا ؛ لعدم يقين الحياة ، ويغسل قطعاً ، وقيل : فيه القولان ، ولا خلاف أنه يجب دفنه .

قوله : (وإن لم تظهر) أي : أمارات الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر . . لم يصل عليه) أي : قطعاً ، ولا يغسل أيضاً ، وقيل : على قولين .

(وكذا إن بلغها في الأظهر) لعدم تيقن الحياة ، والثاني : يصلّى عليه ؛ لاقتضاء الحديث نفخ الروح فيه^(٤) ، وفي غسله قولان ، رجح الرافعي القطع : بأنه يغسل ؛ لأن الغسل أوسع باباً من الصلاة ، وحكم تكفينه حكم

(١) القاموس المحيط (٥٣٨ / ٢) .

(٢) قوله : (موقوفاً) كذا في (ب) ، وفي (أ) : (عن ابن عمر مؤجلاً) ؟ ! والحديث في المصادر مرفوع ، والله أعلم .

(٣) مسند البزار (٥٤٠٩) عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً ، وضعفه الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧٢١٢) .

(٤) وهو حديث : « إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا . . » إلخ أخرجه البخاري (٣٢٠٨) ، ومسلم (٢٦٣٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه .

وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهُوَ : مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ ، فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ ، أَوْ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ . . فَنُغَيِّرُ شَهِيدَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَكَذَا فِي الْقِتَالِ لَا بِسَبَبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ .

غسله ؛ كما قاله الرافعي^(١) .

قوله : (ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه) أي : يحرم أن يصلى عليه ، سواء كان بالغاً أو صبيّاً أو امرأة ، حرّاً أو عبداً ؛ لما روى البخاري عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى أحد ولم يصل عليهم^(٢) .

وقال المزني : يصلى عليه ولا يغسل^(٣) ، وفي وجه : تجوز الصلاة عليه ولا تجب .

واتفقوا على أن الغسل إن أدى إلى إزالة الدم . . حرام ، وإلا . . ففي تحريمه الخلاف في الصلاة .

قوله : (وهو : من مات في قتال الكفار بسببه) أي : بسبب القتال ؛ كما إذا قتله مشرك ، أو أصابه سلاح مؤمن خطأ ، أو عاد إليه سلاح نفسه ، أو تردى في وهدة ، أو سقط عن فرسه ، أو رفته دابته فمات ، وكذا إذا انكشف الحرب عن قتيل وليس عليه أثر دم .

قوله : (فإن مات بعد انقضائه ، أو في قتال البغاة . . فغير شهيد في الأظهر^(٤) ، وكذا في القتال لا بسببه على المذهب) هذه المسائل بيان لما خرج بالقيود في قوله : (من مات في قتال الكفار بسببه) فالأولى : صورتها : إذا

(١) الشرح الكبير (٢/ ٤٢٠-٤٢١) .

(٢) صحيح البخاري (١٣٤٣) عن جابر رضي الله عنه .

(٣) ذكره عنه في « روضة الطالبين » (١/ ٦٣٣) .

(٤) وفي (أ) : (على الأظهر) .

جرح في القتال ، وقطع بموته من تلك الجراحة ، وبقي فيه بعد انقضاء الحرب حياة مستقرة ، ثم مات بتلك الجراحة . . . فليس بشهيد في الأظهر ؛ لأنه عاش بعد انقضاء الحرب ، فأشبه ما لو مات بسبب آخر ، والثاني : نعم ؛ لأنه مات بجرح وجد في حال الحرب ، فأشبه ما لو مات قبل انقضائه ، فإن انقضت الحرب وهو متوقع البقاء . . . فليس بشهيد قطعاً ، وإن انقضت وليس فيه إلا حركة مذبوح . . . فشهيد قطعاً .

والثانية : صورتها : إذا كان المقتول من أهل العدل^(١) . . . فليس بشهيد في الأظهر ؛ لأن أسماء غسلت ابنها ابن الزبير ولم ينكر عليها^(٢) ، والثاني : نعم ؛ لأن علياً لم يغسل من قتل معه^(٣) ، فإن كان المقتول من أهل البغي . . . فليس بشهيد قطعاً .

والثالثة : إذا مات في معترك الكفار لا بسبب القتال ؛ كما إذا مات بمرض أو فجأة ، أو اغتاله مسلم أو كافر . . . فليس بشهيد ، وقيل : على وجهين .
فروع : من أسره الكفار ، وقتلوه صبراً ، أو قتله قطاع الطريق أو حربي اغتيالاً في دار الإسلام . . . ليس بشهيد على الأصح .

ومن ورد فيهم لفظ الشهادة ؛ كالمبطون ، والغريق^(٤) . . . شهداء في الثواب ، لا في ترك الغسل والصلاة ، وكذا كل من نفياً عنه اسم الشهادة فيما

(١) أي : في قتال البغاة ؛ كما هو في المتن ، وراجع « النجم الوهاج » (٧٠ / ٣) وعبارته : (وأما المقتول من أهل العدل في قتال البغاة) .

(٢) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٦٩٠٣) عن ابن أبي مليكة رحمه الله تعالى .

(٣) قال ابن الملقن في « البدر المنير » (٥٥١ / ٣) : (وهذا مشهور عنه) ، وراجع « التلخيص الحبير » (٣٢٩ / ٢) .

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٢٩) ، ومسلم (١٩١٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَلَوْ اسْتُشْهِدَ جُنُبٌ . . . فَلَا أَصَحُّ : أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ ، وَأَنَّهُ تَزَالُ نَجَاسَتُهُ غَيْرَ الدَّمِ .

سبق ؛ لأن عمر وعثمان رضي الله عنهما غسلا وهما شهيدان بالاتفاق^(١) .
 قوله : (ولو استشهد جنب . . . فالأصح : أنه لا يغسل) أي : عن
 الجنابة ؛ لأن حنظلة بن الراهب قتل يوم أحد وهو جنب ، ولم يغسله النبي
 صلى الله عليه وسلم ، وقال : « رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ تَغْسِلُهُ » . رواه ابن حبان
 والحاكم في « صحيحيهما »^(٢) ، فلو كان واجباً . . لم يسقط إلا بفعلنا ،
 والثاني : يغسل ؛ لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجب بالموت ، وهذا الغسل
 كان واجباً قبله .

ولا خلاف أنه لا يغسل بنية غسل الموت ، ولا خلاف أيضاً أنه لا يصلى
 عليه وإن غسلناه ، قال في « شرح المذهب » : ولنا وجه : أنه يصلى على كل
 شهيد ، فيجيء هنا^(٣) ، قال ابن العماد : لا يجيء ؛ لأن الجنابة مانعة من
 الصلوة .

قوله : (وأنه تزال نجاسته غير الدم) أي : وجوباً ؛ لأنها ليست من آثار
 الشهادة ، والثاني : يحرم إزالتها ؛ لإطلاق النهي عن غسله ، والثالث : إن
 أدى إزالتها إلى إزالة أثر الشهادة . . فلا تزال ، وإلا . . فتزال .
 ومراد المصنف : أن النجاسة الأجنبية ؛ كالبول والعذرة يجب إزالتها ،
 سواء ألزم من إزالتها إزالة الدم أم لا ، وليس المراد : الحكم على الدم
 بالإبقاء .

(١) راجع « التلخيص الحبير » (٢ / ٣٣٠) .

(٢) صحيح ابن حبان (٧٠٢٥) ، المستدرک (٣ / ٢٠٤) عن عبد الله بن الزبير رضي الله
 عنهما .

(٣) أي : في جنب استشهد . وراجع « المجموع » (٥ / ٢١٧) .

وَيُكْفَنُ فِي ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالْدَّمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ سَابِغاً . . ثُمَّ .

فصل

أَقْلُ الْقَبْرِ : حُفْرَةٌ تَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالسَّبْعَ .

وَيُنْدَبُ أَنْ يُوسَّعَ وَيُعَمَّقَ قَامَةً وَبَسْطَةً ،

قوله : (ويكفن في ثيابه المملطخة بالدم) أي : استحباباً ؛ لما روى أبو داود بسند صحيح عن جابر قال : رمي رجل بسهم في صدره فمات ، فأدرج في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) .

قوله : (فإن لم يكن ثوبه سابغاً . . تم) أي : يجب إتمامه إلى تمام الكفن الواجب ، فإن كانت ثيابه سابغة . . اكتفي بها ، وكانت هي الكفن .

(فصل)

[في الدفن وما يتبعه]

(أقل القبر : حفرة تمنع الرائحة والسبع) يعني : أن فائدة الدفن : حفظ حرمة الميت بستر الرائحة ، ومنع تعرض السباع له ، فلو وضع على وجه الأرض ، وجعل عليه أحجار كثيرة أو تراب ونحوه مما يكتم رائحته ، ويحرسه عن نبش السباع . . ففي « زوائده » في (كتاب السرقة) : أنه لا يكفي إلا إذا تعذر الحفر ، ونقل الرافعي عن « فتاوى البغوي » : أنه يكفي^(٢) .

قوله : (ويندب أن يوسع ويعمق قامة وبسطة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم أحد : « احْفَرُوا ، وَأَوْسِعُوا ، وَأَعْمِقُوا » . رواه الأربعة ،

(١) سنن أبي داود (٣١٣٣) .

(٢) روضة الطالبين (٣٦٣ / ٧) ، الشرح الكبير (٢٤٧ / ١١) ، فتاوى البغوي (ص : ٣٧٣) .

وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِنْ صَلَبَتِ الْأَرْضُ ،

وصححه الترمذي^(١) .

ولأبي داود بسند صحيح : أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى الحافر في جنازة : « أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ ، أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ »^(٢) .

وأوصى عمر رضي الله عنه : أن يعمق له قامة وبسطة . أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر^(٣) .

والمراد : قامة رجل معتدل ، يقوم ويبسط يده مرفوعة ، وهي أربع أذرع ونصف عند الجمهور ؛ كما قاله في « الروضة » ، قال السبكي : وجزم المحاملي والرافعي : أنها ثلاث أذرع ونصف ، وغلطه في « الدقائق »^(٤) ، وفيه نظر إذا نظرنا إلى الذراع المعروف وقامة الناس اليوم .

والتعميق بالعين المهملة .

قوله : (واللحد أفضل من الشق إن صلبت الأرض) لأنه الذي فعل لرسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه مسلم^(٥) ، فإن كانت الأرض رخوة .
تعين الشق .

فائدة : اللحد بفتح اللام وضمها ، يقال : لحدت وألحدت ، وأصله : الميل ، وهو : أن يحفر في أسفل حائط القبر إلى ناحية القبلة حفيرة تسع

(١) سنن أبي داود (٣٢١٥) ، سنن الترمذي (١٨١٠) ، سنن النسائي (٢٠١٧) ، سنن ابن ماجه (١٥٦٠) عن هشام بن عامر رضي الله عنه .

(٢) سنن أبي داود (٣٣٣٢) عن رجل من الأنصار رضي الله عنهم .

(٣) « المصنف » لابن أبي شيبة (١١٧٨٤) « الأوسط » لابن المنذر (٣١٧٠) عن الحسن رحمه الله تعالى .

(٤) روضة الطالبين (٦٤٨/١) ، الشرح الكبير (٤٤٧/٢) ، دقائق المنهاج (ص : ٨٧) .

(٥) صحيح مسلم (٩٦٦) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

وَيُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ، وَيُسَلَّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ بِرِفْقٍ ، وَيُدْخَلُهُ الْقَبْرُ الرَّجَالُ ، وَأَوَّلَاهُمْ : الْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ .

قُلْتُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مُزَوَّجَةً . فَأَوَّلَاهُمُ الزَّوْجُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الميت ، والشق بفتح الشين : أن يحفر وسط القبر كالنهر ، ويبنى جانباه ، ويوضع الميت بينهما ويسقف .

قوله : (ويوضع رأسه عند رجل القبر) أي : مؤخره (ويسل من قبل رأسه برفق) لأنه فعل بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ كما رواه الشافعي رضي الله عنه من حديث ابن عباس^(١) .

قوله : (ويدخله القبر الرجال) أي : رجلاً كان الميت أو امرأة ؛ لأنهم أقوى ، وفي « المهمات » عن « صحيح التنبيه » : أن الرجال أولى بدفن المرأة من النساء بلا خلاف^(٢) ، وفي « الكفاية » عن « الأم » : تحمل المرأة من المغتسل إلى الجنازة ، ومن الجنازة إلى من في القبر النساء^(٣) .

قوله : (وأولاهم : الأحق بالصلاة) أي : من حيث القرب ، لا من حيث الصفات ؛ لأن الأسن مقدم على الأفقه في الصلاة ، والأفقه ؛ أي : الأعلم بإدخال الميت القبر مقدم على الأسن في الدفن ، نص عليه الشافعي^(٤) ، واتفقوا عليه .

(قلت : إلا أن تكون امرأة مزوجة . . فأولاهم الزوج ، والله أعلم) لأنه ينظر إلى ما لا ينظر إليه غيره ، وقيل : يقدم الأب ، وقيل : هما سواء .

(١) الأم (٦١٨/٢) .

(٢) المهمات (٤٩٩/٣) .

(٣) كفاية التنبيه (١٣٢/٥) ، « الأم » (٦٢٨/٢) .

(٤) الأم (٦٤٥/٢) .

وَيَكُونُونَ وَتَرًا ، وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ عَلَى يَمِينِهِ لِلْقَبْلَةِ ، وَيُسْنَدُ وَجْهُهُ إِلَى جِدَارِهِ ، وَظَهْرُهُ بِلَبْنَةٍ وَنَحْوَهَا ، وَيُسَدُّ فَتْحُ اللَّحْدِ بِلَبْنٍ ،

وفي غير المزوجة ، وبعد الزوج . . يقدم المحارم ؛ كما في الصلاة ، فإن لم يكن للمرأة ذو رحم محرم^(١) . . فعندها ، فالخصيان الأجانب ، فذوو الأرحام الذين ليسوا محارم ، فأهل الصلاح من الأجانب .

قوله : (ويكونون وتراً) أي : الذي يدخل الميت قبره ، فإن استقل به واحد ؛ كالطفل . . فذاك ، وإلا . . فثلاثة أو خمسة ؛ لأنه ورد في العدد الذين دفنوا النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة وخمسة^(٢) .

قوله : (ويوضع في اللحد على يمينه للقبلة) لنقل الخلف عن السلف ، والدفن إلى القبلة واجب عند الجمهور ، وقيل : مستحب ، وأما الوضع على الجنب الأيمن . . فالمجزوم به في « الشرح الصغير » و « الروضة » و « شرح المذهب » : أنه سنة ، وفي « المهمات » عن « النهاية » : أنه حتم^(٣) ، وعلى الأول : يكره وضعه على اليسار مستقبلاً .

قوله : (ويسند وجهه إلى جداره) أي : جدار اللحد ، وكذا رجلاه حتى لا ينكب (وظهره بلبنة ونحوها) أي : حتى لا يستلقي على قفاه .

قوله : (ويسد فتح اللحد بلبن) أي : وتكون قائمة ، واللبنات التي

(١) في (أ) و(ب) : (ذارحم محرم) .

(٢) أخرج ابن حبان (٦٦٣٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما في الثلاثة ، وأخرج ابن ماجه (١٦٢٨) ، والبيهقي في « الكبير » (٧١٢٥) عنه أيضاً في الخمسة ، وراجع « البدر المنير » (٥٠٧/٣) .

(٣) روضة الطالبين (٦٥٠/١) ، المجموع (٢٥٢/٥) ، المهمات (٥٠١/٣) ، نهاية المطلب (٢٦/٣) .

وَيَحْثُو مَنْ دَنَا ثَلَاثَ حَثِيَّاتِ تُرَابٍ ، ثُمَّ يُهَالُ بِالْمَسَاحِي ، وَيُزْفَعُ الْقَبْرُ شِبْرًا فَقَطْ ، وَالصَّحِيحُ : أَنَّ تَسْطِيحَهُ أَوْلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ .

وضعت في قبر النبي^(١) صلى الله عليه وسلم تسع^(٢) ، وتسد الفرج .

قوله : (ويحثو من دنا ثلاث حثيات تراب) أي : بيديه جميعاً ، ويكون ذلك من قبل رأسه ؛ لما روى ابن ماجه عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم حثى من قبل رأس الميت ثلاثاً . وإسناده جيد^(٣) .

ولأن فيه تعجيلاً للدفن ، ومشاركة في القيام بهذا الفرض ، وفي « الكفاية » : يستحب ذلك لكل من حضر الدفن ، وهو شامل للبعيد ، وروى البيهقي عن أبي أمامة قال : توفي رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حثاها في قبر ، فغفرت له ذنوبه^(٤) .

وفي تعبير المصنف إشارة إلى أنه يقال^(٥) : حثى يحثو ، ويحثي بالواو والياء حثواً وحثياً ، وحثوات وحثيات .

قوله : (ثم يهال بالمساحي) أي : يصب ؛ لأنها أسرع ، واستحب الحثي أولاً ؛ لأنه أبعد عن وقوع اللبنة ، وعن تأذي الحاضرين بالغبار .

قوله : (ويرفع القبر شبراً فقط) أي : ليعرف فيزار ويحترم .

قوله : (والصحيح : أن تسطيحه أولى من تسنيمه) لأنه الذي فعله الصحابة بقبر النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر . رواه أبو داود

(١) وفي (ب) : (رسول الله) .

(٢) ذكره البيهقي في « دلائل النبوة » (٢٥٢ / ٧) .

(٣) سنن ابن ماجه (١٥٦٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) السنن الكبير (٦٨١٢) ، قال : (وهذا موقف حسن في هذا الباب) ، وراجع « كفاية النية » (١٤٣ / ٥) .

(٥) وفي (ب) : (يقول) .

وَلَا يُدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ،

والحاكم وصححه^(١) ، وروي : أنه صلى الله عليه وسلم سطح قبر ابنه إبراهيم^(٢) ، وقيل : التسنيم أفضل .

قوله : (ولا يدفن اثنان في قبر) أي : استحباباً ؛ كما جزم به الرافعي^(٣) ، وفي وجهه : لا يجوز .

نعم ؛ يحرم دفن ميت في موضع ميت حتى يبلى الأول ، فلو حفره فوجد العظام . . أعاد القبر ولم يتم حفره ، فإن فرغ من الحفر وظهر فيه شيء من العظام . . جاز أن يجعل في جنب القبر ويدفن الثاني معه ، نقل عن النص^(٤) .

قوله : (إلا لضرورة) أي : بأن كثروا ، وعسر أفراد كل ميت بقبر ، أو لم يوجد إلا كفن واحد ، ففي « البخاري » عن جابر : أنه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ، ثم يقول : « أَيُّهُم أَكْثَرُ أَخَذَا لِلْقُرْآنِ ؟ » ، فإذا أشير إلى أحدهما . . قدمه في اللحد^(٥) .

ولا يجمع بين الرجال والنساء إلا عند شدة الحاجة وانتهائها إلى الضرورة ، وصرح في « شرح المذهب » : بأنه على سبيل التحريم وأطلق ذلك ، لكن في « شرح التعجيز » لمؤلفه : أنه لا يمنع إذا كان بينهما محرمة أو زوجية ، قال في « المهمات » : وهو متجه^(٦) ، وفي « شرح المنهاج » عن « التتمة » :

(١) سنن أبي داود (٣٢٢٠) ، المستدرک (٣٦٩ / ١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) ذكره الشافعي في « الأم » (٦١٩ / ٢) بلاغاً ، وراجع « التلخيص الحبير » (٣٠٨ / ٢) .

(٣) الشرح الكبير (٤٥٤ / ٢) .

(٤) نقله في « المجموع » (٢٤٢ / ٥) عن الشافعي رحمه الله تعالى ، وراجع « الأم » (٦٣١ / ٥) .

(٥) صحيح البخاري (١٣٤٧) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٦) المجموع (٢٤٢ / ٥) ، المهمات (٥٠٦ / ٣) ، و« شرح المنهاج » لعل مراده : للإسنوي .

فَيُقَدَّمُ أَفْضَلُهُمَا .

وَلَا يُجْلَسُ عَلَى قَبْرِ ، وَلَا يُوطَأُ ،

التصريح به إذا كان بينهما زوجية .

فإذا جمع بين اثنين . . جعل بين الرجل والمرأة حاجز من تراب ، وكذا بين الرجلين أو المرأتين على الصحيح من « زوائده »^(١) .

قوله : (فيقدم أفضلهما) أي : إلى جدار اللحد ؛ للحديث ، فيقدم الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة ، ويقدم الأب على الابن وإن كان الابن أفضل ، والأم على البنت ، والابن على الأم .

قوله : (ولا يجلس على قبر ، ولا يوطأ) أي : يكره ذلك ، ففي « صحيح مسلم » : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا » . وروى الترمذي النهي عن الوطء وصححه^(٢) .

قال الشافعي في « الأم » : أكره أن يطأ القبر ويجلس عليه أو يتكئ عليه ، إلا ألا يصل إلى قبر ميتة إلا بوطء قبر غيره ، فيسعه ذلك^(٣) . انتهى

وينبغي حينئذ خلع نعليه كما أشار إليه الماوردي ، قاله في « الكفاية » ، وفي « شرح مسلم » عن الأصحاب : تحريم جميع ذلك ، وهو ظاهر عبارة « المذهب » والمحاملي ، بل حكى الدميري : الإجماع على تحريم الحدث على القبر^(٤) ، وفسر بعضهم الجلوس به .

(١) روضة الطالبين (٦٥٦/١) .

(٢) صحيح مسلم (٩٧٢) عن أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه ، سنن الترمذي (١٠٧٤) عن جابر رضي الله عنه ، وأصله في « صحيح مسلم » (٩٧٠) .

(٣) الأم (٦٣٢/٢) .

(٤) الحاوي الكبير (١٦٨/٣) ، كفاية النبيه (١٦٧/٥) ، شرح صحيح مسلم (٤١/٤) ، المذهب (٤٥٥/١) ، النجم الوهاج (٨٣/٣) .

وَيَقْرُبُ زَائِرُهُ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا .

وَالْتَعْزِيَةُ سُنَّةٌ قَبْلَ دَفْنِهِ ، وَبَعْدَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .

قوله : (ويقرب زائره كقربه منه حياً) احتراماً له .

قوله : (والتعزية سنة) لقوله صلى الله عليه وسلم وقد مر على امرأة تبكي على صبي لها : « اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي . . . » . الحديث ، متفق عليه^(١) .

واتفقا أيضاً على إرسال النبي صلى الله عليه وسلم لإحدى بناته : « إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ ، وَلَهُ مَا أُعْطِيَ ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ »^(٢) . وروى : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ عَزَّى مُصَاباً . . . فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ » . رواه الترمذي^(٣) .

والتعزية : التصبر على المصيبة بذكر ما وعد الله من الثواب ، والعزاء بالمد : الصبر .

قوله : (قبل دفنه وبعده) أي : إما قبله وإما بعده وهو الأحسن ؛ كما قاله الرافعي ، قال في « الروضة » : إلا أن يرى منهم جزءاً شديداً . . فيختار تقديمها^(٤) .

قوله : (ثلاثة أيام) أي : تقريباً إذا كان المعزّي والمعزّي حاضرين ؛ لأن المراد بهما تسكين القلب المصاب ، والغالب سكونه في هذه المدة ، وتكره بعدها ؛ لأنه تجديد للحزن ، وقيل : لا أمد لها ، وقيل : يفوت بتمام يوم الدفن . وابتداء الثلاثة من حين الدفن ؛ كما جزم به في « شرح المذهب » ، وجزم

(١) صحيح البخاري (١٢٨٣) ، صحيح مسلم (٩٢٦) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري (١٢٨٤) ، صحيح مسلم (٩٢٣) عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما .

(٣) سنن الترمذي (١٠٩٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه .

(٤) الشرح الكبير (٤٥٩/٢) ، روضة الطالبين (٦٦٣/١) .

وَيُعْزَى الْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ : (أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ) ، وَبِالْكَافِرِ : (أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَصَبَّرَكَ) ،

الماوردي : بأنه من حين الموت ، وصححه الخوارزمي^(١) .

فلو كان المعزّي والمعزّي غائباً.. امتدّ إلى القدوم ، قال المحب الطبري : والظاهر : امتدادها ثلاثاً بعد الحضور .

قوله : (ويعزى المسلم بالمسلم : أعظم الله أجرك ، وأحسن عزاءك ، وغفر لميتك) المقصود : الدعاء للحي والميت^(٢) ، والبداة بالحي هو المشهور ؛ لأنه المخاطب ، وقيل : يبدأ بالميت ؛ لأنه أحوج ، وقيل : يتخير .

ويستحب أن يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن في الله عزاء من كل مصيبة ، وخلفاً من كل هالك ، ودركاً من كل فائت ، فبالله فثقوا ، وإياه فارجوا ، فإن المصاب من حرم الثواب^(٣) .

و (أعظم) معناه : جعله عظيماً ، وهو أفصح من (عظم) بالتشديد .

قوله : (وبالكافر) أي : ويعزى^(٤) المسلم بالكافر : (أعظم الله أجرك وصبرك) وفي « مختصر المزني » : (وأخلف عليك)^(٥) ، ولا تقول :

(١) المجموع (٢٧٠ / ٥) ، الحاوي الكبير (١٦٥ / ٣) .

(٢) في (ب) : (للميت والحي) .

(٣) أخرجه الشافعي في « المسند » (١٦٧٢) ، والبيهقي في « الكبير » (٧١٧٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ، وأخرجه الحاكم (٥٧-٥٨ / ٣) عن جابر وأنس رضي الله عنهما ، ضعّفها كلها البيهقي في « الكبير » (٤٥٨ / ٧) ، والنووي في « خلاصة الأحكام » (١٠٤٧ / ٢) ، والحافظ ابن حجر في « نتائج الأفكار » (٣٥٦ / ٤) .

(٤) وفي (ب) : (أي : يعزى) .

(٥) مختصر المزني (ص : ٦١) .

وَالْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ : (غَفَرَ اللَّهُ لِمَيِّتِكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ) .

وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ ،

(وغفر لميتك) لأن الاستغفار للكافر حرام .

قوله : (والكافر) أي : الذمي (بالمسلم : غفر الله لميتك ، وأحسن عزاءك) أي : ولا يقول : (أعظم الله أجرك) لأنه لا أجر له .

وبدأ هنا بالدعاء للميت تقديماً للمسلم على الكافر .

ويجوز تعزية الكافر بالكافر إذا كانا ذميين ، فيقال : (أخلف الله عليك ، ولا نقص عددك) قالوا : لتكثر الجزية ، وقال في « شرح المذهب » : إن المختار : تركه ؛ لأنه دعاء ببقاء الكافر^(١) .

قوله : (ويجوز البكاء عليه قبل الموت وبعده) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكى على ولده إبراهيم وهو وجود بنفسه . متفق عليه^(٢) .

وروى البخاري : أن النبي صلى الله عليه وسلم بكى في دفن بنته^(٣) .

وفي « شرح المذهب » عن الجمهور : أن البكاء بعد الموت خلاف الأولى^(٤) ، وقيل : مكروه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِذَا وَجَبَتْ . . فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً » ، قالوا : وما الوجوب يا رسول الله ؟ قال : « إِذَا مَاتَ » . رواه مالك وأبو داود وغيرهما^(٥) .

(١) المجموع (٢٧٠ / ٥) .

(٢) صحيح البخاري (١٣٠٣) ، صحيح مسلم (٢٣١٥) عن أنس رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (١٢٨٥) عن أنس رضي الله عنه .

(٤) المجموع (٢٧٢ / ٥) .

(٥) الموطأ (٥٦٥) ، سنن أبي داود (٣١١١) ، وأخرجه النسائي (١٨٤٦) عن جابر بن

عتيك رضي الله عنه .

وَيَحْرُمُ النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ شَمَائِلِهِ ، وَالنَّوْحُ ، وَالْجَزَعُ بِضَرْبِ صَدْرٍ وَنَحْوِهِ .

والبكاء يمد ويقصر .

قوله : (ويحرم النذب بتعديد شمائله) كما يقال : واشجاعاه ، واكْهَفَاهُ ، واسنداه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ بِأَكْيِهِمْ فَيَقُولُ : وَاجْبَلَاهُ وَاسْنَدَاهُ ، إِلَّا وَكَّلَ بِهِ مَلَكَانِ يُلْهَزَانِهِ أَهَكَذَا كُنْتَ ؟ » . حسنه الترمذي^(١) .

فائدة : قال الجوهرى : نَدَب المِيت : بَكَى عليه ، وعدّد محاسنه ، يندبُهُ ندباً ، وقال : اللهز : الضرب بجمع اليد في الصدر ، مثل اللكز عن أبي عبيدة^(٢) .

قوله : (والنوح) أي : يحرم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ . . ثِقَامُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطْرَانٍ ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ » . رواه مسلم^(٣) .

والنوح : رفع الصوت بالندب ، قاله في « شرح المذهب »^(٤) .

قوله : (والجزع بضرب صدر ونحوه) أي : كنشر الشعر ، وشق الثوب ، وضرب الخد ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُبُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ » . متفق عليه^(٥) .

فإن وقع شيء من ذلك . . لم يعذب الميت به إلا إذا أوصى ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام : ١٦٤] .

(١) سنن الترمذي (١٠٢٤) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٢) الصحاح (ص : ١٠٣٠) و (ص : ٩٥٩) .

(٣) صحيح مسلم (٩٣٤) عن أبي مالك الأشجعي رضي الله عنه .

(٤) المجموع (٢٧٢ / ٥) .

(٥) صحيح البخاري (١٢٩٤) ، صحيح مسلم (١٠٣) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

قُلْتُ : هَذِهِ مَسَائِلُ مَشْهُورَةٌ :

يُبَادِرُ بِقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ وَوَصِيَّتِهِ .
وَيُكْرَهُ تَمَنِّي الْمَوْتِ لِضُرِّ نَزَلِ بِهِ

[مسائل مشهورة]

(قلت : هذه مسائل مشهورة : يبادر بقضاء دين الميت) لقوله صلى الله عليه وسلم : « نَفْسُ الْمَيِّتِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ » . حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان والحاكم^(١) .

وقال الماوردي في الكلام على أنه صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهون عند يهودي : أن نفس الميت إنما تكون مرهونة إذا لم يخلف تركة يتعلق بها الدين ، ومع ذلك تستحب المبادرة ؛ لاحتمال التلف ، فإن لم يكن في التركة جنس الدين . . سأل الولي غرماءه أن يحللوه ويحتالوا به عليه ، نص عليه الشافعي^(٢) .

قوله : (ووصيته) أي : مسارعة إلى وصول الثواب له ، والبر للموصى له .

قوله : (ويكره تمنّي الموت لِضُرِّ نَزَلِ بِهِ) أي : في بدنه ، أو ضيق دنياه ، ففي « الصحيحين » : « لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ أَصَابِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا . . فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ ؛ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي »^(٣) .

(١) سنن الترمذي (١١٠٢) ، صحيح ابن حبان (٣٠٦١) ، المستدرک (٢٦/٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) الحاوي الكبير (٥٤/٧) ، الأم (٦٣٦/٢) ، والحديث أخرجه البخاري (٢٩١٦) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) صحيح البخاري (٥٦٧١) ، صحيح مسلم (٢٦٨٠) عن أنس رضي الله عنه .

لَا لِفِتْنَةٍ دِينَ .

وَيَسِّنُ التَّدَاوِي ، وَيُكْرَهُ إِكْرَاهُهُ عَلَيْهِ .
وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ وَنَحْوِهِمْ تَقْبِيلُ وَجْهِهِ .

قوله : (لا لفتنة دين) أي : لا للخوف على دينه ؛ لفساد الزمان فإنه لا يكره ، والأحسن : أن يدعو بما في الحديث .

قوله : (ويسن التداوي) لقوله صلى الله عليه وسلم : « تَدَاوَوْا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَوَضَعَ لَهُ دَوَاءً غَيْرَ الْهَرَمِ » . وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم^(١) .

فإن ترك التداوي توكلًا . فهو فضيلة ، قاله في « شرح المذهب »^(٢) .

قوله : (ويكره إكراهه عليه) أي : إكراه المريض على الدواء ، وكذلك الطعام ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ » . حسنه الترمذي ، وصححه الحاكم^(٣) .

قوله : (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) أي : كأصدقائه (تقبيل وجهه) لأنه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته . صححه الترمذي وابن حبان والحاكم^(٤) ، وفي « الصحيح » : أن أبا بكر رضي الله عنه قبل وجه النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته^(٥) .

(١) سنن الترمذي (٢١٥٩) ، صحيح ابن حبان (٦٠٦١) ، المستدرک (٣٩٩ / ٤) عن أسامة بن شريك رضي الله عنه .

(٢) المجموع (٩٦ / ٥) .

(٣) سنن الترمذي (٢١٦٢) ، المستدرک (٣٥٠ / ١) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه .

(٤) سنن الترمذي (١٠١٠) ، الثقات لابن حبان (٢٦٠ / ٣) ، المستدرک (٣٦١ / ١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٥) صحيح البخاري (١٢٤١) عن عائشة رضي الله عنها .

وَلَا بَأْسَ بِالْإِعْلَامِ بِمَوْتِهِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، بِخِلَافِ نَعْيِ الْجَاهِلِيَّةِ .

وقال الروياني في « البحر » : يستحب ذلك^(١) ، قال السبكي : ينبغي أن يندب للأهل ويجوز لغيرهم ، ولا يقصر الجواز عليهم .

قوله : (ولا بأس بالإعلام بموته للصلاة وغيرها) أي : كاستغفار له ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الذي توفي ليلاً : « أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنَتُمُونِي بِهِ » . رواه البخاري^(٢) .

وعلى ذلك يحمل نعيه النجاشي للناس ، ونعيه جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة وابن رواحة^(٣) ، وصرح في « شرح المذهب » باستحباب الإعلام ؛ لأجل الصلاة^(٤) ، وقيل : يستحب مطلقاً ، وقيل : يكره مطلقاً ، وقيل : يستحب في الغريب ، دون غيره .

قوله : (بخلاف نعي الجاهلية) أي : فإنه مكروه ؛ لما روى حذيفة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النعي . صححه الترمذي^(٥) .

والنعي : خبر الموت ، يقال : نعاه : إذا أخبر بموته نعيّاً بسكون العين ونعيّاً بكسرهما وتشديد الياء ، وكانت الجاهلية إذا مات فيهم رئيس .. بعثوا راكباً فرساً إلى القبائل ينادي بموته ، ذاكراً لما فيه من المناقب والمفاخر .

(١) لم أجده في « البحر » المطبوع ، ولعله في القسم الناقص منه ، والله أعلم .

(٢) صحيح البخاري (١٣٢١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أما نعي النجاشي رضي الله عنه .. فأخرجه البخاري (١٢٤٥) ، ومسلم (٩٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وأما نعي الثلاثة ، وهم الأمراء في غزوة مؤتة واستشهدوا فيها رضي الله عنهم .. فأخرجه البخاري (٤٢٦٢) عن أنس رضي الله عنه .

(٤) المجموع (١٧١/٥) .

(٥) سنن الترمذي (١٠٠٥) عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .

وَلَا يَنْظُرُ الْغَاسِلُ مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا قَدَرَ الْحَاجَةَ مِنْ غَيْرِ الْعَوْرَةِ .
 وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ . . يُمِّمَ ، وَيُغْسِلُ الْجَنْبَ وَالْحَائِضُ الْمَيِّتَ بِلَا كَرَاهَةٍ ،
 وَإِذَا مَاتَا . . غُسِّلَا غُسْلًا فَقَطْ .
 وَلَيْكُنِ الْغَاسِلُ أَمِينًا ،

قوله : (ولا ينظر الغاسل من بدنه إلا قدر الحاجة) أي : كمعرفة المغسول (من غير العورة) لأن العورة حرام النظر إليها ، ومسها بغير حائل ، وأما غير العورة مما لا يحتاج إليه . . فنظره إليه مكروه ، وقيل : خلاف الأولى ، وأما المأمين . . فيكره له النظر إلا لضرورة ، وحكم المس حكم النظر ، فيستحب ألا يمس الغاسل سائر بدنه إلا بخرقة .

قوله : (ومن تعذر غسله . . يمم) قياساً على غسل الجنابة ، فإذا يمم لعدم الماء وصلي عليه ثم وجد الماء قبل الدفن . . وجب غسله ، وفي إعادة الصلاة وجهان ، وقيل : لا يجب الغسل .

قوله : (ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة) لأنهما طاهران .

قوله : (وإذا ماتا . . غسلا غسلاً فقط) لأن الغسل الذي كان عليهما قد انقطع التعبد به بالموت ، وقال الحسن البصري : يغسلان غسليين^(١) .

قوله : (وليكن الغاسل أميناً) أي : وإلا . . لم يوثق به في تكميل الغسل ، ولحديث عند ابن ماجه : « لِيُغْسِلَ مَوْتَاكُمْ الْمَأْمُونُونَ »^(٢) .

وعبارة الأصحاب : (ينبغي) ولم يصرحوا بالوجوب ، وصرح الشيخ أبو حامد : بأنه يستحب ، قاله السبكي .

(١) ذكره ابن المنذر في « الأوسط » (٣٦١ / ٥) ، وفي النسختين : (يغسلا غسليين) .

(٢) سنن ابن ماجه (١٤٦١) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وقد ضعفه النووي في « المجموع » (١٢٤ / ٥) .

فَإِنْ رَأَى خَيْرًا.. ذَكَرَهُ ، أَوْ غَيْرَهُ.. حَرَّمَ ذِكْرَهُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ .
 وَلَوْ تَنَازَعَ أَخَوَانِ أَوْ زَوْجَتَانِ.. أَقْرَعَ ، وَالْكَافِرُ أَحَقُّ بِقَرِيبِهِ الْكَافِرِ .
 وَيُكْرَهُ الْكَفَنُ الْمُعْصَفَرُ ،

قوله : (فإن رأى خيراً.. ذكره) أي : استحباباً ؛ لأنه يبعث على الترحم عليه ، وفي السنن : « أَذْكُرُوا مَحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ ، وَكُفُّوا عَنْ مَسَاوِيهِمْ »^(١) .
 وقيل : يستره ؛ لأن الذي يعتقده خيراً قد يعتقده غيره شراً .
 قوله : (أو غيره.. حرم ذكره) لأنه غيبة ، وقيل : لا يحرم .
 قوله : (إلا لمصلحة) أي : كما إذا كان مبتدعاً مظهراً لبدعته فيذكره حتى ينزجر الناس عن بدعته .

قوله : (ولو تنازع أخوان أو زوجتان) أي : في الغسل ولا مرجح .
 (.. أقرع) بينهما ؛ لأن تقديم أحدهما ترجيح بلا مرجح .
 قوله : (والكافر أحق بقريبه الكافر) أي : في تجهيزه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال : ٧٣] فإن تركوه أو لم يكن له أحد..
 تولاه المسلم على ما تقدم^(٢) .

قوله : (ويكره الكفن المعصفر) لما فيه من الزينة ، وشمل إطلاقه الرجل والمرأة ، وهو ماش على مذهب الشافعي في جواز لبس المعصفر للرجل ، واختار السبكي تبعاً للحليمي والبيهقي : أنه حرام ؛ لثبوت النهي عنه^(٣) ، ويكره الكفن المزعفر في حق النساء بطريق الأولى ، وهو حرام على الرجل .

(١) سنن أبي داود (٤٩٠٠) ، سنن الترمذي (١٠٤٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) أي : في الفصل الذي قبل هذا عند شرح قول المتن : (وتحرم على الكافر...) إلخ .

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٧٨) عن أبي طالب رضي الله عنه .

وَالْمَغَالَاةُ فِيهِ ، وَالْمَغْسُولُ أَوْلَى مِنَ الْجَدِيدِ .

وَالصَّبِيُّ كَبَالِغٍ فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ .

وَالْحَنُوطُ مُسْتَحَبٌّ ،

قوله : (والمغلاة فيه) أي : في الكفن ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تُغَالُوا فِي الْكَفَنِ ؛ فَإِنَّهُ يُسَلَبُ سَلْباً سَرِيعاً » . رواه أبو داود^(١) .

وقال في « المجمل » : يقال : غلا الرجل في الأمر غلواً : إذا جاوز الحد^(٢) .

وأما الحديث الصحيح : « إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ.. فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ »^(٣) .. فقال البغوي : المراد من التحسين : البياض والنظافة - أي : والسبوغ - لا كونه مرتفعاً ثميناً^(٤) .

قوله : (والمغسول) أي : الملبوس (أولى من الجديد) لأن أبا بكر رضي الله عنه أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق وزيادة ثوبين ، وقال : إن الحي أولى بالجديد من الميت . رواه البخاري^(٥) ، وقيل : يستحب الجديد .

قوله : (والصبي كبالغ في تكفينه بأثواب) قياساً على البالغ ، ولو عبر المصنف بـ (الذكر) في قوله : (والأفضل للرجل : ثلاثة) .. استغنى عن هذه الزيادة .

قوله : (والحنوط مستحب) لأن المفلس لا يترك له الطيب ، فكذا هنا

(١) سنن أبي داود (٣١٥٤) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) مجمل اللغة لابن فارس (ص : ٦٨٣) .

(٣) أخرجه مسلم (٩٤٣) عن جابر رضي الله عنه .

(٤) شرح السنة (٣١٥ / ٥) .

(٥) صحيح البخاري (١٣٨٧) عن عائشة رضي الله عنها .

وَقِيلَ : وَاجِبٌ .

وَلَا يَحْمِلُ الْجَنَازَةَ إِلَّا الرِّجَالُ وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى ، وَيَحْرُمُ حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ ، وَهَيْئَةٍ يُخَافُ مِنْهَا سُقُوطُهَا .
وَيُنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُهَا ؛ كَتَابُوتٍ .

(وقيل : واجب) لأن العادة جارية أنه لا يترك ، وما كان كذلك .. كان واجباً ، قال السبكي : نص الشافعي في موضع على أنه غير واجب ، ونص في موضع : أنه مقدم على الدين^(١) .

قوله : (ولا يحمل الجنازة إلا الرجال وإن كانت أنثى) لأنه يحتاج إلى قوة وتكشف .

قوله : (ويحرم حملها على هيئة مزرية) أي : كحملها في قُفَّةٍ أو غِرَارَةٍ^(٢) (وهيئة يخاف منها سقوطها) لأنه تعرض لإهانته .

قوله : (ويندب للمرأة ما يسترها ؛ كتابوت) أي : وهو سرير فوقه قبة أو خيمة ؛ لأنه أستر ، فعل ذلك لزينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر رضي الله عنه : (نعم خِباءَ الظعينة) ، وكانت قد رآته بالحبشة ، وأوصت به^(٣) .

(١) الأم (٥٩٥ / ٢) و (٦٤٣ / ٢) .

(٢) القُفَّةُ : ما يتَّخذ من خوص ؛ كهيئة القَرَعَةِ تضع فيه المرأة القطن ونحوه . المصباح المنير (ص : ٥١١) . الْغِرَارَةُ : وعاء من الخيش ونحوه يوضع فيه القمح ونحوه . المعجم الوسيط (ص : ٦٤٨) .

(٣) أخرجه الحاكم (٢٤ / ٤) عن محمد بن إبراهيم التيمي رحمه الله تعالى ، وفيه : (أَوْصَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ : أَنْ تَحْمِلَ عَلَى سَرِيرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَجْعَلَ عَلَيْهِ نَعْشٌ) وليس فيه ذكر الحبشة ، ولم أجد من ذكر أنها هاجرت إلى الحبشة ، والله أعلم ، وهذه العبارة موجودة أيضاً في بعض شروح « المنهاج » فراجع .

وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الرُّجُوعِ مِنْهَا .
وَلَا بَأْسَ بِاتِّبَاعِ الْمُسْلِمِ جَنَازَةَ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ .
وَيُكْرَهُ اللَّغَطُ فِي الْجَنَازَةِ وَإِتِّبَاعُهَا بِنَارٍ .

قوله : (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم ركب حين انصرف من جنازة ابن الدَّحْدَاح . رواه مسلم^(١) .

قوله : (ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر) نص عليه الشافعي^(٢) والأصحاب ؛ لمواراة علي بن أبي طالب لأبيه^(٣) ، واستشكل الإسنوي الاستدلال به في القريب ؛ لوجوبه على علي رضي الله عنه ، وقال الروياني : يكره اتباع جنازة الكافر ، وقطع الأكثرون كما قاله في « شرح المذهب » : بجواز زيارة قبره لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم قبر أمه^(٤) .

قوله : (ويكره اللغط في الجنازة) أي : فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرهما ؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنازة والقتال والذكر^(٥) .

واللغط بفتح العين وإسكانها : الأصوات المرتفعة .

قوله : (وإتباعها بنار) أي : بمجمرة فيها بخور ، نقل ابن المنذر الإجماع على كراهته^(٦) ، ونقل الإسنوي عن « شرح المذهب » : كراهة ذلك عند

(١) صحيح مسلم (٩٦٥) عن جابر بن سمرة رضي الله عنه .

(٢) الأم (٥٩٢ / ٢) .

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢١٤) ، والنسائي (١٩٠) ، وأحمد (٧٧٠) عن علي رضي الله عنه .

(٤) بحر المذهب (٥٧٣ / ٢) ، المجموع (١٢٠ / ٥) ، والحديث أخرجه مسلم (٩٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٧٢٦٢) عن قيس بن عباد رحمه الله تعالى .

(٦) الأوسط (٤٠٠ / ٥) .

وَلَوْ اخْتَلَطَ مُسْلِمُونَ بِكُفَّارٍ . . وَجَبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَالصَّلَاةُ ، فَإِنْ شَاءَ . . صَلَّى عَلَى الْجَمِيعِ بِقَصْدِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُوصُ ، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ فَوَاحِدٍ نَاوِيَا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَيَقُولُ : (اللَّهُمَّ ؛ اغْفِرْ لَهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا) .

وَيُشْتَرَطُ لِحَقِّ الصَّلَاةِ : تَقَدُّمُ غُسْلِهِ

القبر^(١) ، وقيد السبكي ذلك بحال الدفن ، ولم يعزه .

قوله : (ولو اختلط مسلمون بكفار . . وجب غسل الجميع والصلاة) أي : ووجبت الصلاة ؛ لأن غسل المسلم والصلاة عليه واجب لا يتحقق إلا بذلك ، ولو اختلط بهم مسلم واحد . . فالحكم كذلك ، فكان الأولى التعبير بـ (المسلم) .

قوله : (فإن شاء . . صلى على الجميع بقصد المسلمين ، وهو الأفضل والمنصوص) أي : إذا صلى على الجميع صلاة واحدة ناوياً الصلاة على المسلمين منهم . . فهو أفضل ؛ لأنه لم يصل إلا على مسلم ، والنية جازمة .

قوله : (أو على واحد فواحد ناوياً الصلاة عليه إن كان مسلماً ، ويقول : اللهم ؛ اغفر له إن كان مسلماً) أي : ويعذر في تردد النية ؛ للضرورة ، ويدفنون بين مقابر المسلمين ومقابر الكفار ، قاله الماوردي^(٢) .

قوله : (ويشترط لصحة الصلاة : تقدم غسله) لأنه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الصحابة فمن بعدهم ، ولأن الصلاة على الميت ؛ كصلاة الميت نفسه .

(١) راجع « المجموع » (٢٣٨ / ٥) .

(٢) الحاوي الكبير (١٦٤ / ٣) .

وَتُكْرَهُ قَبْلَ تَكْفِينِهِ ، فَلَوْ مَاتَ بِهِدْمٍ وَنَحْوِهِ وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغَسَلُهُ . . لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ .

وَيُشْتَرَطُ أَلَّا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ الْحَاضِرَةِ ، وَلَا الْقَبْرِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا .

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ ،

قوله : (وتكره قبل تكفينه) ذكره في « الروضة » من « زوائده »^(١) ، وهو مشكل ؛ لوجود المعنيين^(٢) فيه ، قاله الإسنوي .

قوله : (فلو مات بهدم ونحوه ، وتعذر إخراجه وغسله . . لم يصل عليه) لفوات شرطه ، قال السبكي : وهذا يقتضي : أن يكون الغسل شرطاً في وجوب الصلاة ، وقد يقال : لم لا يكون شرطاً في الصحة ؟ فإذا عجز عنه وعن التيمم تُصَلَّى ؛ لأنه بعض الأمور به ؛ كالفاقد يصلي على حسب حاله .

قوله : (ويشترط ألا يتقدم على الجنازة الحاضرة ، ولا القبر على المذهب فيهما) اتباعاً لفعل السلف ؛ كما في الإمام ، وقيل : على القولين في تقدم المأموم على الإمام .

واحتراز بـ (الحاضرة) : عن الغائبة ، فقد سبق حكمها^(٣) .

قوله : (وتجوز الصلاة عليه في المسجد) أي : بلا كراهة ؛ لما روى مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء سهيل وأخيه في المسجد^(٤) .

(١) روضة الطالبين (١ / ٦٤٤) .

(٢) أي : من كونه منقولاً ، وكون الصلاة عليه بمنزلة صلاته نفسه .

(٣) في الفصل الذي قبل هذا عند شرح قول المتن : (ويصلى على الغائب عن البلد) .

(٤) صحيح مسلم (٩٧٣) عن عائشة رضي الله عنها .

وَيُسَنُّ جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ .

وَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ . . صَلَّى ، وَمَنْ صَلَّى . . لَا يُعِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ .

وفي « زوائده » عن الأصحاب : أن الصلاة فيه أفضل^(١) .

نعم ؛ إذا خيف منه تلويث المسجد . . فلا تجوز .

قوله : (ويسن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر) ففي الحديث : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ . . فَقَدْ غُفِرَ لَهُ » . رواه الإمام أحمد والحاكم والترمذي ، ولفظه : « فَقَدْ أَوْجَبَ »^(٢) . أي : حصلت له المغفرة .

قوله : (وإذا صلى عليه فحضر من لم يصل . . صلى) لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبور جماعة^(٣) ، ولا يظن بالصحابة أنهم دفنوا قبل الصلاة ، فإذا صلى وقعت صلاته فرضاً ؛ كما جزم به الرافعي^(٤) ، فينوي الفرض ويثاب ثوابه .

قوله : (ومن صلى . . لا يعيد على الصحيح) أي : لا تستحب له الإعادة ، بل يستحب تركها ؛ لأن الجنائزة لا يتنفل بها ، وعبر في « الروضة » بـ (الأصح)^(٥) ، وقيل : يستحب ، وقيل : يكره ، وقيل : إن صلى منفرداً . . أعاد ، وإن صلى جماعة . . فلا ، فعلى الأول : لو صلى ثانياً . .

(١) روضة الطالبين (١ / ٦٤٦) .

(٢) المسند (١٦٩٩٥) ، المستدرک (١ / ٣٦٢) ، سنن الترمذي (١٠٤٩) عن مالك بن هُبَيْرَةَ رضي الله عنه .

(٣) منها : ما أخرجه البخاري (١٣٣٧) ، ومسلم (٩٥٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) الشرح الكبير (٢ / ٤٤٣) .

(٥) روضة الطالبين (١ / ٦٤٥) .

وَلَا تُؤَخِّرْ لَزِيَادَةِ مُصَلِّينَ .

وَقَاتِلْ نَفْسَهُ كَغَيْرِهِ فِي الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ .

صحت نفلاً على الصحيح في « شرح المذهب »^(١) ، وقيل : فرضاً ؛ كالجماعة بعد الجماعة .

وفائدة الخلاف تظهر في جواز الخروج منها .

قوله : (ولا تؤخر لزيادة مصليين) للأمر بالإسراع^(٢) ، وصرح الأصحاب بذلك فيما إذا صلى عليه لا ينتظر حضور من يصلي بعد ذلك ، واستثنوا الولي فإنه ينتظر ما لم يخش التغير على الميت .

واقضى كلامه : أنه إذا حضر جمع قليل لا ينتظر كثرتهم ، وفي الحديث حصول المغفرة بصلاة مئة أو أربعين^(٣) ، فينبغي إذا لم يحضر هذا العدد ورجي حضورهم عن قريب : أن ينتظروا لمصلحة الميت ، قاله السبكي ، واستشهد له بأن النبي صلى الله عليه وسلم زجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه^(٤) .

قوله : (وقاتل نفسه كغيره في الغسل والصلاة) أي : في وجوب غسله والصلاة عليه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ » . رواه أبو داود والبيهقي ، وهو مرسل معتضد بقول أكثر أهل العلم^(٥) .

(١) المجموع (٢٠٣/٥) .

(٢) أخرجه البخاري (١٣١٥) ، ومسلم (٩٤٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه مسلم عن عائشة رضي الله عنها (٩٤٧) في المئة ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما (٩٤٨) في الأربعين .

(٤) أخرجه مسلم (٩٤٣) عن جابر رضي الله عنه .

(٥) سنن أبي داود (٢٥٣٣) ، والبيهقي في « الكبير » (٦٩١٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَلَوْ نَوَى الْإِمَامُ صَلَاةَ غَائِبٍ ، وَالْمَأْمُومُ صَلَاةَ حَاضِرٍ أَوْ عَكْسَ . . جَازَ .
وَالدَّفْنُ فِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ الْمَبِيتُ بِهَا .
وَيُنْدَبُ سِتْرُ الْقَبْرِ بِثَوْبٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا ،

قوله : (ولو نوى الإمام صلاة غائب ، والمأموم صلاة حاضر ، أو عكس . . جاز) لأن اختلاف نية الإمام والمأموم لا يضر ، وكذلك لو نوى الإمام غائباً والمأموم غائباً آخر ، أو نوى الإمام حاضراً والمأموم حاضراً آخر .

قوله : (والدفن في المقبرة أفضل) لكثرة الدعاء بكثرة الزائرين والمارين ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يدفن أهله وأصحابه فيها^(١) ، وإنما دفن عليه السلام في حجرة عائشة ؛ لأن من خواص الأنبياء : أنهم يدفنون حيث يموتون^(٢) ، وفي « فتاوى القفال » : أن الدفن في البيت مكروه^(٣) .

قوله : (ويكره المبيت بها) لما فيه من الوحشة ، وأشعر كلامه : بعدم الكراهة عند القبر المنفرد ، وفيه احتمال ، قاله الإسنوي .

قوله : (ويندب ستر القبر بثوب) أي : عند إدخال الميت (وإن كان رجلاً) لأنه ربما ظهر ما يستحب إخفاؤه ، وروي : أنه صلى الله عليه وسلم ستر قبر سعد بن معاذ . رواه البيهقي^(٤) ، وقيل : يختص الستر بالمرأة .

(١) راجع « التلخيص الحبير » (٢٩٥ / ٢) .

(٢) أما دفنه صلى الله عليه وسلم في حجرة عائشة رضي الله عنها . . . فأخرجه البخاري (١٣٨٩) ، ومسلم (٢٤٤٣) عن عائشة رضي الله عنها ، وأما أنه من خصائص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . . فأخرجه الترمذي (١٠٣٩) ، وأحمد (٢٨) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

(٣) لم أجده في « فتاويه » المطبوع .

(٤) السنن الكبير (٧١٣٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وراجع « التلخيص الحبير » (٢٩٩ / ٢) .

وَأَنْ يَقُولَ : (بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .
وَلَا يُفْرَشُ تَحْتَهُ شَيْءٌ وَلَا مَخْدَةٌ .

وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا فِي أَرْضٍ نَدِيَّةٍ أَوْ رِخْوَةٍ .

قوله : (وأن يقول) أي : الذي يدخله القبر : (بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقوله عند دفن الميت . رواه الأربعة وابن حبان والحاكم ، ولفظه : لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ » [طه : ٥٥] ، بِسْمِ اللَّهِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ » الحديث . وزاد الترمذي : « وَبِاللَّهِ » ، وفي لفظ له : « وَعَلَى سُنَّةِ . . . » (١) .

قوله : (ولا يفرش تحته شيء ولا مخدة) أي : يكره ذلك ، نص عليه ، والمخدة : بكسر الميم .

قوله : (ويكره دفنه في تابوت) أي : بلا خلاف ، قال السبكي : ولعله إجماع ، لكن قال ابن العماد ، قال في « التتمة » : المرأة إذا لم يكن لها محرم . . فلا بأس أن يتخذ لها التابوت حتى لا يمسه الأجانب عند الدفن .

قوله : (إلا في أرض ندية أو رخوة) أي : فلا يكره ؛ للمصلحة ، ولا تنفذ وصيته به إلا في هذه الحالة ، ويكون من رأس المال .

(١) سنن أبي داود (٣٢١٣) ، سنن الترمذي (١٠٦٧) ، السنن الكبرى للنسائي (٧١٣٩) ، سنن ابن ماجه (١٥٥٠) ، صحيح ابن حبان (٣١٠٩) ، المستدرک (٣٦٦ / ١) كلهم عن ابن عمر رضي الله عنهما مختصراً ، وباللفظ الذي أورده الشارح أخرجه الحاكم (٣٧٩ / ٢) عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه ، وكذا أحمد (٢٢٦١٧) وغيره ، راجع « التلخيص الحبير » (٣٠٠ / ٢) .

وَيَجُوزُ الدَّفْنُ لَيْلًا ، وَوَقْتُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَتَحَرَّهْ ، وَغَيْرُهُمَا أَفْضَلُ .

وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُ الْقَبْرِ ، وَالْبِنَاءُ وَالْكِتَابَةُ عَلَيْهِ ،

والرخوة : بكسر الراء وفتحها ، وحكي فيها الضم .

قوله : (ويجوز الدفن ليلاً) أي : بغير كراهة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، وفعل به ، وبالخلفاء بعده^(١) .

قوله : (ووقت كراهة الصلاة إذا لم يتحرّه) أي : يجوز فيها بلا كراهة ؛ لأن له سبباً متقدماً أو مقارناً وهو الموت ، وكلام المصنف شامل للأوقات الخمسة إذا لم يتحرّها ، وخصّ الإسنوي كراهة التحريّ للأوقات الزمنية ؛ لحديث عقبة بن عامر^(٢) .

قال ابن العماد : والجامع بين المتعلق بالزمن وفعل الصلاة : التحري لوقت تكره فيه الصلاة ، وكلام « المنهاج » على عمومه .

قوله : (وغيرهما أفضل) أي : الدفن نهاراً أفضل منه ليلاً ؛ لسهولة الاجتماع والوضع في القبر ، وفي وقت غير الكراهة أفضل منه فيه .

قوله : (ويكره تجصيص القبر ، والبناء والكتابة عليه) صح عن النبي صلى الله عليه وسلم : النهي عن التجصيص والبناء عند مسلم ، وعن الكتابة

(١) أما فعله صلى الله عليه وسلم . . فأخرجه أبو داود (٣١٦٤) ، والحاكم (٣٦٨/١) عن جابر رضي الله عنه ، وأما دفنه صلى الله عليه وسلم . . فأخرجه أحمد (٢٤٩٧١) ، ودفن أبي بكر الصديق رضي الله عنه . . أخرجه البخاري (١٣٨٧) عن عائشة رضي الله عنها ، ودفن عثمان رضي الله عنه . . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١١٩٥٥) عن زرعة بن عمرو عن أبيه رحمهما الله .

(٢) أخرجه مسلم (٨٣١) .

وَلَوْ بُنِيَ فِي مَقْبَرَةِ مُسَبَّلَةٍ . . هُدِمَ .

وَيُنْدَبُ أَنْ يُرَشَّ الْقَبْرُ بِمَاءٍ ،

عند الترمذي وصححه^(١) .

وصحح المصنف في « شرح المذهب » : أن التطين لا يكره^(٢) ، وهو المنصوص ، ولا فرق في الكتابة بين أن يكون المكتوب في لوح عند رأسه أو في غيره .

والتجصيص : التبييض بالجص ، وهو النورة .

قوله : (ولو بني في مقبرة مسبلة . . هدم) لأن فيه تضيقاً على الناس ، ومقتضى كلامه وكلام « الروضة » و« أصلها » : أن البناء على القبر مكروه مطلقاً ، ويفصل في الهدم بين المسبلة وغيرها ، لكن جزم في « شرح المذهب » بتحريم البناء في المقبرة المسبلة ، ولا فرق بين أن يبنى قبة أو بيتاً أو مسجداً أو غير ذلك^(٣) .

والمسبلة : هي التي جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها ، وليس المراد الموقوفة ، فإن الموقوفة يحرم البناء فيها قطعاً ، قاله في « المهمات »^(٤) ، قال ابن العماد : والظاهر : أن المسبلة الموقوفة للدفن .

قوله : (ويندب أن يرش القبر بماء) تفاؤلاً بأن الله يبرد مضجعه ، وحفظاً للتراب ، فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبر ولده إبراهيم . رواه أبو داود في « مراسيله »^(٥) .

(١) صحيح مسلم (٩٧٠) عن جابر رضي الله عنه ، سنن الترمذي (١٠٧٤) عنه أيضاً مطولاً .

(٢) المجموع (٢٦٠ / ٥) .

(٣) روضة الطالبين (٦٥٢ / ١) ، الشرح الكبير (٤٥٢ / ٢) ، المجموع (٢٦٠ / ٥) .

(٤) المهمات (٥٠٣ / ٣) .

(٥) المراسيل (٤٢٤) .

وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَى ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ ، وَجَمْعُ الْأَقَارِبِ فِي مَوْضِعٍ ، وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ ،

وروى ابن ماجه عن أبي رافع قال : سَلَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ سلاً ، ورش على قبره الماء^(١) .

وقوله : (بماء) يخرج به ماء الورد ، فإن الرش به مكروه ، نقله في « زوائده » عن البغوي^(٢) ؛ لأنه إضاعة مال ، قال الإسني : ولو قيل بالتحريم .. لم يبعد .

قوله : (ويوضع عليه حصى) أي : حصباء ، روى الشافعي مرسلاً : أنه صلى الله عليه وسلم وضعه على قبر ولده إبراهيم رضي الله عنه^(٣) .

قوله : (وعند رأسه حجر أو خشبة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم وضع حجراً عند رأس عثمان بن مظعون وقال : « أَتَعَلَّمُ قَبْرَ أَخِي لِأَذْفِنَ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي » . رواه أبو داود^(٤) .

قوله : (وجمع الأقارب في موضع) للحديث المذكور ، وتعبير الحديث بـ (الأهل) أعم ، ويقدم الأفضل إلى القبلة .

قوله : (وزيارة القبور للرجال) بالإجماع ، وفي « صحيح مسلم » : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزُورُوهَا »^(٥) .

وفي رواية عند عبد الغافر الفارسي : أنه صلى الله عليه وسلم زار قبر أمه

(١) سنن ابن ماجه (١٥٥١) .

(٢) روضة الطالبين (٦٥٣ / ١) ، التهذيب (٤٤٥ / ٢) .

(٣) الأم (٦١٩ / ٣) ، وفي (ب) : (على نبينا وعلى آله الصلاة والسلام) .

(٤) سنن أبي داود (٣٢٠٦) عن المطلب بن عبد الله الثقفي عن صحابي رضي الله عنه .

(٥) صحيح مسلم (٩٧٧) عن بريدة رضي الله عنه .

وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ ، وَقِيلَ : تَحْرُمُ ، وَقِيلَ : تُبَاحُ ،

فبكى ، وأبكى من حوله^(١) ، قاله السبكي .

قوله : (وتكره للنساء) لأن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة تبكي عند قبر فقال : « إِنِّقِي الله وَاصْبِرِي » . متفق عليه^(٢) ، ولو كانت الزيارة حراماً . . لنهاها عنها .

(وقيل : تحرم) لأنه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور . رواه الترمذي وصححه^(٣) .

(وقيل : تباح) أي : إذا أمن الافتتان ، قال الإسنوي : ومراد قائله : الاستحباب ، وقال الشاشي : إن كانت زيارتهن للبكاء وتجديد الحزن . . حرم ، وإن كانت للاعتبار . . كره للشابة دون العجوز^(٤) .

قال السبكي : ولا ينبغي أن يكون فيه خلاف ، وقال : في قوله صلى الله عليه وسلم : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ » المختار : أن النساء لا يدخلن في ضمير الرجال ، فلذلك لا يستحب للنساء بلا خلاف ، ولعل التحريم كان ثابتاً في حق الرجال بهذا الحديث ، وفي حق النساء بحديث اللعن ، ثم نسخ ، في الرجال إلى الاستحباب ، وفي النساء إلى الإباحة أو الكراهة ، وترجح الكراهة بالأدلة على كراهية الخروج للنساء وبقلة صبرهن .

(١) أخرجه مسلم (٩٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال النووي في « شرح مسلم » (٤٩ / ٤) : هذا الحديث وجد في رواية أبي العلاء بن ماهان لأهل المغرب ، ولم يوجد في روايات بلادنا من جهة عبد الغافر الفارسي ، ولكنه يوجد في كثير من الأصول في آخر كتاب (الجنائز) . . . إلخ .

(٢) صحيح البخاري (١٢٥٢) ، صحيح مسلم (٩٢٦) عن أنس رضي الله عنه .

(٣) سنن الترمذي (١٠٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (٣٤٥ / ١) .

وَيُسَلِّمُ الزَّائِرُ وَيَقْرَأُ وَيَدْعُو .

وَيَحْرُمُ نَقْلُ الْمَيِّتِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ

قوله : (ويسلم الزائر) في الحديث : « مَا مِنْ أَحَدٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا عَرَفَهُ وَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ » . رواه عبد الحق في « الأحكام » ، وقال : إسناده صحيح^(١) .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى البقيع فيقول : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ » . رواه مسلم^(٢) .

ورواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف : « اَللّهُمَّ ؛ لَا تَخْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَا تَقْتِنَا بَعْدَهُمْ »^(٣) .

وقوله : (دار) أي : أهل دار ، وهو منصوب على النداء أو الاختصاص .

وقوله : (إن شاء الله) للتبرك وامتنال الآية^(٤) .

قوله : (ويقرأ ويدعو) أي : يدعو له عقب القراءة ؛ رجاء الإجابة ، ويكون الميت ؛ كالحاضر ترجى له الرحمة .

قوله : (ويحرم نقل الميت) أي : قبل دفنه (إلى بلد آخر) لأن فيه تأخير دفنه ، وتعريضاً لهتك حرمة ، وفي السنن الأربعة عن جابر : حملنا القتلى يوم أحد لندفنهم فجاء مناد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تدفنوا

(١) الأحكام الشرعية الكبرى (٥٠٨ / ٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) صحيح مسلم (٢٤٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) سنن أبي داود (٣٢٠١) ، سنن ابن ماجه (١٤٩٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف : ٢٣-٢٤] .

- وَقِيلَ : يُكْرَهُ - إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِقُرْبِ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ نَصٌّ عَلَيْهِ .

القتلى في مضاجعهم فرددناهم . صححه الترمذي^(١) .

ولو أوصى بنقله . . لم تنفذ وصيته .

قوله : (وقيل : يكره) لأنه لم يرد على تحريمه دليل .

قوله : (إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس ، نص عليه) .

اعلم : أن في « الروضة » و « شرح المذهب » عن الماوردي : أن الشافعي

قال في النقل : لا أحبه إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس ،

فيختار أن ينقل إليها^(٢) .

فظاهر قوله : (لا أحبه) . . الكراهة ، ثم استثني منها ، قال في

« التحرير » : عبارة النص صريحة في استحباب النقل لمن قرب من البلاد

الثلاثة ، وعبارة الكتاب إنما تقتضي عدم التحريم والكراهة^(٣) .

قال السبكي : وفي الاستدلال للتحريم بالحديث نظر ؛ لقرب أحد من

المدينة ، وينبغي أن يقال : إن أوجب النقل تغيراً . . حرم مطلقاً حتى إلى

الأماكن الثلاثة ، وإن لم يوجب تغيراً . . كره إلا إلى الأماكن الثلاثة فيختار ،

ويحمل كلام الشافعي والأصحاب على ذلك ، قال ابن العماد : وإذا جاز

النقل . . فينبغي ألا يجوز إلا بعد تكفينه والصلاة عليه ؛ لأن فرض ذلك تعلق

بأهل البلد التي مات فيها ، فلا يسقط عنهم بجواز النقل .

(١) سنن أبي داود (٣١٦٥) ، سنن الترمذي (١٨١٤) ، سنن النسائي (٢٠٠٤) ، سنن ابن

ماجه (١٥١٦) عن جابر رضي الله عنه .

(٢) روضة الطالبين (٦٦٢/١) ، المجموع (٢٦٥/٥) ، « الحاوي الكبير » (١٣٦/٣) ،

وراجع « عمدة المحتاج » لابن الملقن (٢٧٥/٤) : فقد ذكر عن صاحب « البيان »

(١١٣/٣) : أنه لا نقل للشافعي فيه ، وأنه يشبه أن يكون مكروهاً .

(٣) تحرير الفتاوى (٤٥٠/١) .

وَنَبَشُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ؛ بِأَنْ دُفِنَ بِلَا غُسْلِ ، أَوْ فِي أَرْضٍ أَوْ ثَوْبٍ مَغْصُوبَيْنِ ، أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ ،

قوله : (ونبشه بعد دفنه للنقل وغيره حرام) لما فيه من هتك حرمة .

قوله : (إلا لضرورة ؛ بأن دفن بلا غسل) أي : فإنه يجب النباش تداركاً للواجب ، وفي قول : لا يجب بل يكره ، وعلى القول بالوجوب شرطه : ألا يتغير على الصحيح .

قوله : (أو في أرض أو ثوب مغصوبين) أي : ليصل المستحق إلى حقه ، والأولى لصاحبهما : ألا يطلب ذلك ، فإن أبي وطلب إخراجه . . أخرج وإن تغير ، وفي الثوب وجه : أنه كالتالف ، فينتقل حقه إلى القيمة ، وألحق الرافعي : الحرير بالمغصوب ، قال في « الروضة » : وفيه نظر ، وينبغي أن يقطع : بأنه لا ينبش^(١) .

قوله : (أو وقع فيه مال) يعني : في القبر . . فإنه ينبش ؛ لأنه يمكن رد المال على صاحبه من غير ضرر ، ولا فرق بين أن يكون قليلاً أو كثيراً ، طلبه صاحبه أم لا ، وقيده الشيخ في « المذهب » : بما إذا طلبه صاحبه ، قال في « شرحه » : ولم يوافقوه على التقييد^(٢) . انتهى

لكن وافقه ابن أبي عصرون وابن الرفعة^(٣) .

فرع : لو بلغ الميت مالاً لنفسه . . ترك على الأصح من « زوائده » ، وإن كان لغيره وطلبه صاحبه . . شق جوفه ، ورد إليه على المذهب ، سواء ضمن الورثة ذلك لصاحبه أم لا على المشهور في « شرح المذهب » ، وحيث قلنا :

(١) الشرح الكبير (٤٥٧/٢) ، روضة الطالبين (٦٥٨/١) .

(٢) المذهب (٤٥٢/١) ، المجموع (٢٦٢/٥) .

(٣) كفاية النبيه (١٥٨/٥) .

أَوْ دُفِنَ لِغَيْرِ الْقَبْلَةِ ، لَا لِلتَّكْفِينِ فِي الْأَصَحِّ .
وَيُسْنُ أَنْ تَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْبِيتَ ،
وَلِجِرَانِ أَهْلِهِ تَهْيِئَةَ طَعَامٍ يُشْبِعُهُمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ ،
.....

يشق فلو دفن قبل الشق . . نبش لذلك^(١) .

قوله : (أو دفن لغير القبلة) أي : فيجب نبشه ؛ لأن الدفن إلى القبلة واجب على الصحيح .

نعم ؛ إن تغير لم ينبش .

قوله : (لا للتكفين في الأصح) لأن الغرض من التكفين الستر وقد حصل مع ما في نبشه من الهتك ، والثاني : ينبش ؛ قياساً على الغسل .

ولو دفن بلا صلاة . . صلى على القبر ، فإن نصب عليه اللبن ولم يهل عليه التراب . . فالمنصوص : أنه يخرج ويصلى عليه ؛ لقلة المشقة ، وقيل : يرفع لبنة ليُنظر بعضه ثم يصلى عليه .

قوله : (ويسن أن تقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن الرجل وقف عليه وقال : « اِسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ » . رواه أبو داود والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد^(٢) .

ويستحب أن يلحن عقب دفنه ، وأن يقرأ عنده شيء من القرآن وإن ختموا القرآن . . كان أفضل .

قوله : (ولجيران أهله تهيئة طعام يشبعهم يومهم وليلتهم) أي : يسن

(١) روضة الطالبين (٦٥٩/١) ، المجموع (٢٦٣/٥) ، وفي « الروضة » : (كذلك) بدل (لذلك) .

(٢) سنن أبي داود (٣٢٢١) ، المستدرک (٣٧٠/١) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه .

وَيُلْحُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَكْلِ ، وَيَحْرُمُ تَهْيِئَتُهُ لِلنَّائِحَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

لهم ، وكذا لقربته الأبعد أيضاً ؛ لأنه لما جاء الخبر بقتل جعفر بن أبي طالب . . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِضْنَعُوا لآلِ جَعْفَرٍ طَعَاماً ؛ فَقَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ » . حسنه الترمذي ، وصححه الحاكم^(١) .

وعبر المصنف بجيران الأهل ليدخل ما إذا كان الميت في بلد وأهله في غيرها . قوله : (ويلح عليهم في الأكل) لأن الحزن يمنعهم عن تعاطي الأكل فيها ، فيهلكون أو يضعفون .

قوله : (ويحرم تهيئته للنائحات ، والله أعلم) لأنه إغانة على معصية . وأما عمل أهل الميت طعاماً ، وجمع الناس عليه . . فبدعة غير مستحب . فرع : تكره مرثية الميت بذكر أيامه وخصائله للنهي عن ذلك^(٢) ، ولا يكره المشي في المقابر بالنعلين على المشهور ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفَقَ نَعَالِهِمْ »^(٣) .

والأمر بإلقاء السَّبْيَيْنِ^(٤) يحتمل أن يكون لأنهما من لباس المترفين ، أو أنه كان فيهما نجاسة ، والله أعلم .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه^(٥) وسلم .

* * *

(١) سنن الترمذي (١٠١٩) ، المستدرک (٣٧٢ / ١) عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه .

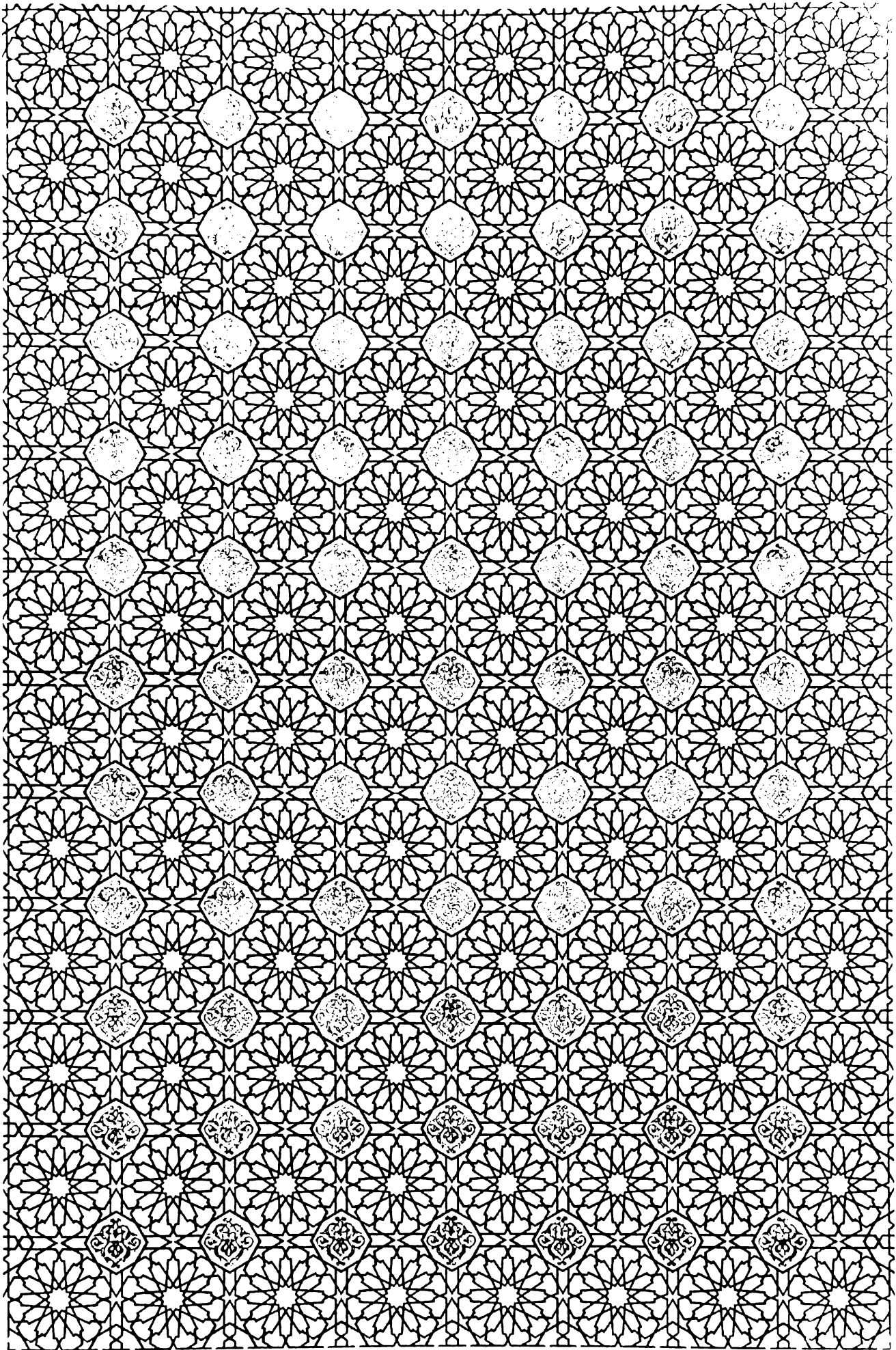
(٢) أخرجه الحاكم (٣٦٠ / ١) ، وأحمد (١٩٤٤٧) عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه .

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٧٠) عن أنس رضي الله عنه .

(٤) أي : حين رأى صلى الله عليه وسلم رجلاً يمشي في القبور عليه نعلان سَبْيَيْنِ . أخرجه

أبو داود (٣٢٣٠) ، والنسائي (٢٠٤٧) وابن ماجه (١٥٦٨) عن بشير بن الخصاصية رضي الله عنه .

(٥) وفي (ب) : (وأصحابه) .



المحتوى

باب صفة الصلاة	٥
فرع : يجب في التكبير وفي سائر الأقوال الواجبة . . أن يكون بحيث	
يسمع نفسه	١١
فرع : لو صلى قاعداً أو مضطجعا ، فقدّر على القيام أو القعود . . .	٢٢
فرع : لو نوى قطع القراءة ولم يسكت . . لم تبطل . . .	٣٠
فرع : إذا حفظ آية أو آيتين من (الفاتحة) . . وجب تكريره . . .	٣١
فرع : لو تمكن من قراءة (الفاتحة) قبل الشروع في البدل . . لزمته قراءتها	٣٢
فرع : تردد الشيخ أبو محمد في قيام الدعاء المحض مقام الذكر . . .	٣٢
فرع : يسن للمأموم : الإسرار مطلقاً . . .	٣٨
فرع : تكره قراءة القرآن في الركوع والسجود . . .	٤٦
فرع : في اشتراط الاعتدال من الركوع والسجود في صلاة النفل . . وجهان	٥٤
تنبيه : احتج الرافعي لوجوب كشف الجبهة بحديث خباب بن الارت . .	٥٥
فرع : الأفضل : تطويل القيام ثم السجود ثم الركوع . . .	٦٤
باب شروط الصلاة	٩٤
فرع : الخنثى الرقيق كالرجل على الأصح في العورة . . .	٩٦
فروع : ليس للعاري أخذ الثوب من مالكة قهراً . . .	٩٩
تنبيهان : أحدهما : تعقب الإسنوي الرافعي ، والثاني : فسر الإسنوي	
القروح بالجراحات	١١٢
فصل : في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها . . .	١١٤
تنبيه : فاته أن يبين أن الصلاة إلى السترة سنة . . .	١٢٨

فرع : قال في « الروضة » : قال أصحابنا : ولا تبطل الصلاة بمرور شيء بين المصلي	١٢٩
باب : في بيان سبب سجود السهو وأحكامه	١٣٩
فرع : لو افتتح المصلي قاعداً القراءة بعد الركعتين	١٤٨
فرع : لو ترك الركوع ثم تذكره في السجود	١٤٨
فرع : لو ظن المسبوق سلام الإمام ، فقام وأتى بما عليه	١٥٣
فرعان حكاهما القمولي : لو شك أن إمامه في الرباعية صلى ثلاثاً أو أربعاً ، الثانية : لو سجل الإمام لسهوه والمأموم في التشهد الأخير . . .	١٥٩
باب سجود التلاوة والشكر	١٦١
فرع : لا يقوم الركوع مقام سجدة التلاوة عندنا	١٦١
فرع : لا يكره للإمام قراءة آية السجدة	١٦٥
باب في صلاة النفل	١٧١
فرع : الأظهر : أن أفضل الرواتب : الوتر ، ثم ركعتا الفجر	١٨٧
تنبيه : لم يصرح المصنف باستحباب التراويح ولا كيفيتها	١٨٧
كتاب صلاة الجماعة	١٩٧
فرع : لو خاف فوت هذه التكبيرة . . لم يسرع على الصحيح	٢٠٣
تنبيه : إنما يتجه أن تكون هذه الأعذار مسقطاً لطلب الجماعة في حق من لا يتأتى له إقامتها في بيته	٢١٧
فصل : في صفات الأئمة ومتعلقاتها	٢١٧
فرع : من يحسن سبع آيات من غير (الفاتحة) مع من لا يحسن إلا الذكر كالقارئ مع الأمي	٢٢٢

تنبيه : مقتضى كلام المصنف والرافعي : أن بطلان الصلاة فيمن أمكنه	
التعلم لا فرق فيه بين (القائمة) وغيرها	٢٢٥
فرع : لا فرق في ظهور ما يوجب القضاء ، وما لا يوجبه بين أن يظهر	
في أثناء الصلاة أو بعدها	٢٣١
فرع : إمامة ولد الزنا ، ومن لا يعرف أبوه خلاف الأولى	٢٣٨
فصل : في شروح القدوة ، وآدابها ، ومكروهااتها	٢٣٨
تنبيه : كلام المصنف يفهم : اشتراط المحاذاة على الطريقتين السابقين	
في البناءين	٢٥٠
فصل : في بعض شروط القدوة أيضاً	٢٥٣
فرع : لو اقتدى في المغرب بالظهر	٢٥٨
فصل : في بعض شروط القدوة أيضاً	٢٥٩
فرع : من شروط القدوة : الموافقة	٢٦٥
فصل : في زوال القدوة وإيجادها ، وإدراك المسبوق للركعة ، وما يتبع	
ذلك	٢٦٦
فرع : المسبوق المدرك في الركوع ليس له أن يشتغل بقراءة (الفاتحة)	٢٧٢
باب صلاة المسافر	٢٧٣
تنبيه : فرض المصنف المسألة في القصر تبعاً لأصوله	٢٧٩
فصل : في شروط القصر	٢٨٠
فرع : لو لم يستخلف ، ولا استخلف المأمومون بنوا على صلاتهم	
فرادى ، وقصر المسافرون منهم قطعاً	٢٨٦
فصل : في الجمع بين الصلاتين	٢٩٢
فرع : لو نسي النية حتى خرج الوقت . . لم يبطل الجمع	٢٩٨
فرع : المذهب : أنه لا يجوز الجمع بالمرض والوحل ، وجوزه جماعة	٣٠١

باب صلاة الجمعة	٣٠٣
فرع : إذا صلى من لا عذر له الظهر قبل فوات الجمعة لم تصح ظهره ..	٣١٠
فرع : قال القاضي حسين في « فتاويه » : لو أحرم من لا تنعقد به الجمعة قبل الذين تنعقد بهم .. لم تصح ..	٣٢٠
فروع : فيما يتعلق بالإنصات حال الخطبة ..	٣٢٦
فصل : في آداب الجمعة والأغسال المسنونة ..	٣٣١
فرع : يستحب للكافر إذا أسلم : حلق رأسه ..	٣٣٣
تنبيه : استحباب القراءة أو الذكر في الطريق إلى الجمعة لم يذكره	
الرافعي ..	٣٣٦
فصل : فيما تدرك به الجمعة ، وما يجوز الاستخلاف فيه ..	٣٤١
فرع : لو اقتدى بالخليفة رجل في ثانيته .. صحت جمعته وإن كان	
الخليفة لم تصح الجمعة له ..	٣٤٦
فرع : لو أحدث في أثناء الخطبة ..	٣٤٦
فرع : إذا لم يتمكن المرحوم من السجود حتى سجد الإمام في الثانية ..	٣٥٢
فرع : إذا زحم في سائر الصلوات ..	٣٥٣
باب صلاة الخوف	٣٥٤
فرع : إذا وافق الخوف في الحضر يوم الجمعة ..	٣٦٣
فرع : إذا حدث خوف في أثناء الصلاة ..	٣٦٥
فرع : يجوز اقتداء بعضهم ببعض في شدة الخوف مع اختلاف الجهة ..	٣٦٦
فصل : في اللباس ..	٣٦٨
باب صلاة العيدين	٣٧٥
فصل : في بيان التكبير المرسل والمقيد ، والشهادة برؤية الهلال ..	٣٨٤
فرع : إذا حضر أهل القرى الذين يبلغهم النداء للعبد يوم الجمعة ..	٣٩٠

باب صلاة الكسوفين	٣٩١
باب صلاة الاستسقاء	٤٠١
باب في حكم تارك الصلاة	٤١٦
فرع : لو ترك الجمعة وصلى الظهر . . لم يقتل	٤١٦
كتاب الجنائز	٤٢٣
فرع : المقدم في الغسل يجوز له تفويضه إلى من بعده	٤٣٨
فصل : في تكفين الميت وحمله وتوابعهما	٤٤٠
فرع : يستحب أن يشد على صدر المرأة فوق الأكفان ثوب	٤٤٥
فرع : اتباع الجنائز سنة مؤكدة للرجال	٤٤٧
فصل : في الصلاة على الميت	٤٤٨
فرع : يجب على المقتدي نية الاقتداء	٤٤٩
فرع : في أولى الناس بالإمامة في الصلاة على الميت	٤٦٢
فرع : لو كبر تكبيرة أو تكبيرتين على جنازة فجاءت ثانية	٤٦٥
فروع : فيما يتعلق بالشهيد الذي يغسل ويصلى عليه	٤٧٠
فصل : في الدفن وما يتبعه	٤٧٢
مسائل منثورة	٤٨٣
فرع : لو بلغ الميت مالاً لنفسه . . ترك على الأصح	٥٠٣
فرع : تكره مرثية الميت بذكر أيامه وخصائله	٥٠٥
المحتوى	٥٠٧